شرح اللباب

في النحو مصحح معتبر

٢٤٢
ورق میباشد

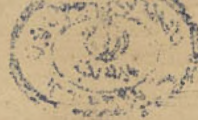
٧٨٦

الاول	الثاني	الثالث	الرابع
في المعرب المبتد	في المعرب التبع	في العامل	المقتضي للاعراب
٣٠	١٧٧	١٩١	

فهرس مسائل كتاب

شرح اللباب في النحو

اما المتن فللأستاذ الاجل ملك الفضلاء المتبحرين
علامة علماء العرب والعجم كشاف عن صعاب المعضلات
تاج الملة والدين شرف الاسلام والمسلمين محمد بن محمد بن احمد الاسفرايني
واما الشرح
فللسيرافي النحوي الفارسي وهو محمد بن مسعود بن محمود بن
ابي الفتح السيرافي الفالي







والعطف فيه حليته ح

جاز ان تكون بمعنى الذي فما بعدها الذي تجعله صلته فاجاب المصنف عنه بانه لا يتعين لا يجوز الا اذا هذا من الفن يكون ان يكون اسم اشاره لا موصولا و في هذا مبتدأ و طلبق خبره و تجعله حله وقعت حالا اي هذا في حال كونه محمولا لك طلبق و قال الزجاج في قوله ثم ذلك هو الضلال البعيد على انه بمعنى الذي منصوب المحل بيدعوا تقديره تكون ما بعده صلته ابتداءه فيصح اللام و لا احسن انه على ادخله و ما بعد يدعوا جملة محكيه للكافر يوم القيامه واما بعد لا لما غير مع اللام فتعسف اللام في الآية فيها نوع غموض لان مفعول يدعو انكون مفردا ولا يدخله اللام فذكروا فيه اقوالا ذكره منها ما ذكر الزجاج وهو ان ذلك بمعنى الذي منصوب المحل بالفعل بعده وهو يدعوا اي يدعوا الذي هو الضلال البعيد و بهذا الوجه ذكره في الكتاب على ان اسم الاشاره ها بمعنى الموصول كما ذكره الكوفيون فعلى هذا انكون ما بعد يدعوا وهو قوله لمن ضره اقرب من نفعه جملة مستأنفة ابتدائية فاللام صحيح في موضعه داخل على الجملة الابتدائية لا اشكال فيه لا جعل اسم الاشاره بمعنى الذي على مذهب الكوفيين القول الثاني وهو الاحسن الذي اختاره المصنف ان اسم الاشاره وهو ذلك باق على اصله وهو مبتدأ و هو الضلال البعيد خبره ثم ذكر ان بعد يدعوا جملة محكية للكافر يوم القيامه لمن ضره اقرب من نفعه لبئس المولى واللام داخل على الجملة الابتدائية مع ... وحده الجملة القسمية وهو لبئس المولى كانه قال ... ضره اقرب من نفعه والله لبئس المولى فانما دخل اللام

لان يدعوا بمعنى يقول وجاز ان يحكى بعد القول جملة ابتدائية او بما اللام ولا اشكال فيه لا في اللام ولا في اسم الاشاره اذ هو باق على اصل معنى الاشارة فلذلك كان احسن وقد بعضهم تاخير اللام اي ما بعد من و اصله من لضره اقرب فهذا القول يحكى عن الزجاج ايضا و ذهب ابو علي بان اللام تكون حشيا من صلة من وصلة الموصول لا يتقدم عليه فلذلك قال فتعسف و تعسفه ظاهر و يحتمل ان تكون يدعوا تاكيدا ليدعوا المذكور اولا في قوله يدعوا من دون الله ما لا يضره و ما لا ينفعه ولمن ضره اقرب من نفعه مبتدأ ولبئس المولى خبره و يحتمل ان تكون على بعد لا دخل يدعوا تاكيدا للاول ان يقدر بعد لمن ضره اقرب من نفعه يدعوا للدلالة يدعوا المذكور عليه فيكون خبرا اي يدعوه الكافر ثم ابتدأ بقوله لبئس المولى ولبئس العشير

يدعو ح

واي عطف على الموصولات السابقة و هي كمن في او جهها كالاستفهامية نحو ايهم جعفر والجزائية نحو ايهم يأتني اكرمه و الموصولة نحو اضرب ايهم قائم و الموصوفة نحو يا ايها الرجل و لا تكون تامة ولا صفة كمن وليست من الباب لا موصولة محذوف صدر الصلة نحو ايهم اشد فانها الضم معنى ليست اي من باب المبنيات اللازمة في اوجهها لا اذا كانت موصولة حذف صدر صلتها و انما اعربت اي استفهامية وشرطية وموصولة تامة الجملة و انها وجدت فيها علة البناء لتضمن جوف الاستفهام او حرف الشرط واحتياجها الى ... لان اي لما كانت لازمة الاضافة وجدنا لها التمكين وكانت اذ

فيبنى ح

لعلة البنا فرجعت الى اصل اعرابها واما اذا حذف صدر صلتها على مبنيه لان الموصول والصلة كشي واحد فاذا حذف صدر الصلة كان بمنزلة حرف واجب من الكلمة فلم يستحق الاعراب نحو قوله تعالى ثم لننزعن من كل شيعة ايهم اشد فمن قرا بضم اليا واما على قراءة الفتح وهو في السواد فهو مفعول لننزعن فقد اعرابه على اصله واما في القراءة المشهورة وهو ضم ايهم فالعدل لا لننزعن ايهم اشد فلما حذف صدر الصلة عاد مبنيا فلذا ضم وقول الخليل بارتفاعه على الحكاية بعد القول ضعيف فلما يحتاب الله في سعة نعيم قال الخليل في لا انها ليست بموصولة بل هي استفهامية مرتفعة على الابتداء و اشد خبره وتقدير القول بكونه الجملة الابتدائية محكية والعدل لننزعن من يقال فيه ايهم اشد ... يستضعفه المصنف بقوله فلما يصار اليه في سعة الكلام يعني ان الحكاية و احتمال القول على خلاف الاصل فلا يصار اليه في السعة اذ لا يحتاج ان يقال لاضربن من الفاسق بعد لا اضربن من يقال فيه الفاسق بحذف الموصول و بعض صلته فظاهر انه في غاية الضعف لكثرة الحذف وكذا قول يونس بالتعليق اذ لا يعرف تعليق المؤثر من الافعال

هو ح

الكلام ح

نعم قال يونس انما ضم ايهم في الآية على التعليق نحو علمت ايهم خرج وانما جاز التعليق فيه مع انه من خواص افعال القلوب لان النزع عبارة عن التمييز والتمييز سبب للعلم فكانه قال لنميزن اي لنعلمن ايهم اشد ورده المصنف بانه لا يعرف تعليق المؤثر من الافعال والمراد بالمؤثر ما ليس افعال القلوب وتسميه النحويون افعال

المجرور بها والفزع من افعال الجوارح فلا يجوز منه التعليق لكن على
التأويل الذي ذكرنا وهو ان الفزع هو التفكر الذي هو سبب العلم فلا
يسلم يونس حينئذ ان الفزع من افعال الجوارح بل هو من افعال القلوب
على الوجه المجازي اطلاق لاسم السبب على المسبب وفيه نظر وقوله
اي تمكن يوم جاءني من كما لا يكون صفة واي كما لا يكون خبرا اي صفة على
المدح والذم كقولك جاءني رجل اي رجل اي كامل في الاوصاف
فاي صفة وغاية العذر انه لم يذكر في من انها لا تكون صفة بل ذكر
فيه وجوهها وقال اي تمكن اي تأتي فيه الوجوه المذكورة في من ولم
يلزم منه ان لا تكون اي صفة غاية انه لم يذكر ان اي يجيء صفة وكان
الاولى ان يذكر ايضا فعلى هذا الابهام ولا يليها من الافعال الا
المستقبل دون الماضي وقد خلفت كذا اي لا يلي ايا الا الفعل المستقبل
فلا يقال ضربت ايهم في الباب ولكن لاضربن ايهم فيها او يقال ضرب
وقد نقل عن التعليق انه سئل الكسائي عنها فقال اي حلفت كذا
بعد انها وضعت كذلك ومعنى قول ابن السراج ان ايا بعض لما اضيف
اليه مبهم مجهول فاذا كان الفعل ماضيا فقد علم البعض الذي
وقع به الفعل وذال المعنى الذي وضعت له والمستقبل ليس
كذلك قال المصنف وهو معنى قول الكسائي انها خلقت كذا فكانه غير
عن وضعها للمعنى الذي ينافي الماضي دون المستقبل فانها خلقت
كذا والمستفهم بها اي بأي عن نكرة وصلا بطابقتها به تذكيرا وتانيثا
وافرادا وتثنية وجمعا واعرابا حكاية ويحون الافراد في الاحوال
وتسقط الحركة والتنوين وقفا بعد اذا قال جاء رجل فيقول المستفهم

في حال الوصل ايٌّ وفي رأيت رجلا ايًّا وفي مررت برجل ايٍّ وفي
التثنية في الرفع ايان وفي النصب والجر ايين وفي الجمع
ايون رفعا وايين نصبا وجرا وفي المونث ايه فتطابق المستفهم
لفظ الذاكر في الاوصاف كلها وتطابقها في الاعراب على طريق الحكاية
رفعا ونصبا وجرا لان اعرابها محكي فيقدر الاعراب في محله فاذا
قيل رأيت رجلا فيقول المستفهم ايًّا فايا منصوبة على الحكاية
لفظا وهو مرفوع المحل بالابتداء وكذا في الجر لو قال اي مجرورة
لفظا الا ان رفعه مقدر على الابتداء ولم يعرب لفظا لما مر من
ان الحكاية تمنع من الاعراب اللفظي وانما اختص بالنكرة
والاستفهام لما ذكرنا في منا ومنو ومني وانما لم يشترط في
اي الوقف كما اشترط من في الحاق الزيادات بها لانها معربة
في اصلها تقبل الحركات بخلاف من فانه لا يقبلها فجعل عوض
حركاتها حروف المد واللين وانما حكى في اي لفظ الذاكر بالحركات
الثلث في حال الوصل ولم تحرك في من في حال الوصل للعلة المذكورة
وهي قبول اي الاعراب بالحركات وبالحروف دون من ومنهم
من جوز الافراد في الاحوال كلها اي تقول ايٌّ وايًّا وايٍّ كلفظ
من تقول منو منا مني في الاحوال كلها لان الحركة هاهنا بمثابة
الحروف ثمة والحروف فاذا قال رأيت رجلين او رجالا فتقول
المستفهم ايًّا واذا قال مررت برجلين فتقول المستفهم ايٍّ فلا يراعي
الا لتفرقة في الاعراب خاصة دون سائر الاحوال وتسقط الحركة
والتنوين وقفا بعد اذا وقف عليها كان امرها كالوقف على الاسماء

من المستفهم
أي المستفهم

وقفت ع
المعربة فان وقفت على المرفوع والمجرور سكنت ياء اي وان وقفت
على المنصوب قلت ايا بابدال الالف من التنوين وان وقفت على المثنى
والمجموع اسكنت النون فقلت ايان وايون وايين وان وقفت على
المونث قلبت التاء هاء وقلت ايه وان وقفت على المجموع بالالف والتاء
سكنت التاء وقلت ايات فان هذا حكم الوقف على سائر الاسماء المعربة
ولقائل ان يقول قوله وتسقط الحركة والتنوين وقفا اما ان يتعلق بما يليه
وهو قوله ويجوز الافراد في الاحوال او بقوله والمستفهم عن نكرة
وصلا على ما هو الظاهر لكون وقفا في مقابلة وصلا فعلى الاول فيه
سؤالان احدهما ان لا تكون المطابقة في حال الوقف في الاستفهام عن
النكرة مذكورا والثاني انه كان ينبغي ان يقول وتسقط الحركة والتنوين
في حال الرفع والجر ويبدل التنوين الفا في حال النصب وعلى الثاني
وهو ان يتصل بالاول لكون مقابلا وصلا ففيه سؤالات احدها انه
لا يعلم حينئذ المطابقة في حال الوقف اذ لم يذكر الا سقوط الحركة
والتنوين والثاني كان ينبغي ان يقول وتسقط الحركة والتنوين في
حال الرفع والجر وتسكن النون في التثنية والجمع والثالث جمع
بالالف والتاء والثالث انه لم يذكر ابدال التنوين الفا في حال النصب مع
ان شرطه حال الوقف والجواب عنه ما جاء وهو الجواب الاول انا
نختار التعلق بالاول والجواب عن السؤال الاول انه ذكر ان اي
كمن ومن ذلك الاطلاق يعلم انه تجب المطابقة في من وقفا على ما
ذكر تجب ايضا المطابقة في اي وانما ذكر المطابقة وصلا لانه
تفرد بها اي عن من فذكر ما تفرد به وترك المشترك اعتمادا

بلغ

على الاطلاق ان حكمه حكم من والجواب عن الثاني ان المراد انه
تسقط التنوين اي لا توجد لفظا في الرفع والنصب والجر وحكم ابداله
الفا معلوم من باب الوقف على المنصوب المنون والثاني انا نختار التعلق
الثاني وهو انه يتصل بالاول لكون وقفا مقابل قوله وصلا والجواب
عن السؤال الاول ما ذكرنا من ان حكم المطابقة في الوقف قد ذكره
في من وقفا واي كمن وعن الثاني انه لما قال وتسقط الحركة منه
علم منه انه تسكن اخر المفرد وتسكن نون المثنى والمجموع وتسكن
تاء الجمع بالالف والتاء فكانه قال وتسقط الحركة حيثما كان مفردا
او مثنى او مجموعا اي حيث كان وعن الثالث ان ابدال التنوين
الفا انما لم يذكره اعتمادا على باب الوقف اذ هو المعلوم فيه ولا
شك انه كان الاولى ان يذكره والجواب الثالث ان يقول قوله وتسقط
التنوين والحركة مطلقا سواء وجب المطابقة او جوز الافراد فان
سقوط الحركة والتنوين في الوقف لازم على التقدير واما ترك
ذكر المطابقة وترك تسكين النون والتاء وترك ذكر ابدال التنوين
الفا فلما ذكرنا ولا يخفى ان في الكلام تساهلا مع هذه الاعتذارات
وفي المعرفة الرفع لا غير وان كان علما بحواي زيد لمن قال رأيت
زيدا تفاديا عن المخالفة بينهما لفظا لما فرغ عن الحكاية في الاستفهام
عن النكرة شرع في الحكاية في الاستفهام عن المعرفة وحكمه في المعرفة
الرفع لا غير اي في الاحوال كلها فيقال لمن قال رأيت زيدا ايٌّ
زيدٌ ولمن قال رأيت الرجل او مررت بالرجل ايٌّ الرجلُ ولمن
قال رأيت عبد الله ايٌّ عبدُ الله بالرفع وقوله تفاديا اي احترازا

والجواب

بل صح
تعالى صح
من
عائدا اي الكلامين المذكورين كليهما اي في حال الوقف يسقط التنوين والحركة صح

منا مو نلم تعادى فلان تهمن كلاا اى تجاعاه وانزوى عنه معالى تعادكه
الاسود القلب منه تعاد باهده علم الوضع فى المعرفه والعلم ايضا اى
انما وضع الوضع احترازا من المخالفه منن اى ومن ما يذكر بعده مين
المعرفه والعلم لسوء قيل اى زيدا او زيد على الحكايه بخلاف نحو من زيدا
فانه لا تظهر المخالفه بينهما لفظا لان مبنى واى معرب وانما اعيد المعرفه
بعد اى ولم يعد النكره لان الاستفهام عن المعرفه اقل لان النكره هى
المحتاجه الى الاستفهام عنها لابهامها فزد عى الاختصاص فى النكره
فلم فيها رعايه للتخفيف فيما هو الكثير ومن حكم الموصول ان ينزل مع
صلته منزله اسم واحد لان الموصول مع صلته يقع فاعلا ومفعولا ومضافا
اليه وهذه كلها احكام المفرد فلا يوصف ما وصف مغه ولا يوكد ولا يبدل
منه قبل تمام الصله هذا من لوازم الافراد وكونه منزله اسم واحد فلا
يوصف الموصول قبل تمام صلته ولا يبدل منه ايضا قبل تمام صلته وقال
ما وصف منه احترازا من موصول لا يقع موصوفا نحو من وما فانهما
لا يوصفان اصلا وان كانا بعد تمام الجمله فلا احتياج الى تقييد امتناع
وصفه بكونه قبل تمام الجمله او بعد تمام الجمله لا يوصف بهو خارج
من المبحث واما امتنع الوصف والتاكيد والابدال قبل تمام الجمله
لان الموصول قبل تمام الجمله منزله حرف كلمه كالزاى من زيد وهو
لا يقبل الوصف ولا التاكيد ولا الابدال ومن ثمه اى ومن اجل انه
لا يوكد الموصول قبل تمام الصله لم يجز مررت بالذين اجمعين
فى الدار اذ يوكد فى الدار صله للذين فعلى وقع اجمعين تاكيدا قبل
تمام الصله وهو ممتنع وبالضاربين اجمعين زيدا كذلك اى لا يجوز

لان زيدا معمول ضاربين فهو من تتمه الصله فلا يتقدم اجمعين عليه
وجاز اجمعون اى فى المثال المذكور جاز اجمعون بالرفع لانه تاكيد
للضمير فى ضاربين وهو هم اى الذين ضربوا هم اجمعون فاجمعون
ايضا من اخر الجمله يتقدم على الجزء الاخر من الجمله وهو زيدا
ويجوز تقدم بعض اجزاء الجمله على بعضها فان قلت لم لم
يجز موكد مررت بالضاربين اجمعين زيدا على ان تكون اجمعين
تاكيدا لضاربين لا للموصول قلت لوجهين احدهما ان
اسم الفاعل اذا كان موصوفا لا يعمل لبعده عن شبه الفعل وكذا
لا يعمل اذا كان موكدا ايضا لان الفعل لا يكون موصوفا قطعا وقد
يكون موكدا لانا نقول الفعل انما يكون موكدا بالتاكيد اللفظى
وهو تكرير اللفظ لا التاكيد المعنوى وهو المبحث والثانى ان اجمعين
حينئذ اما ان يكون تاكيد الضاربين مع اللام او بدون اللام وكلاهما
ممتنع اما الاول فهو فاسد من وجهين احدهما ان التكرير لا يؤكد عند
البصريين اى باجمعين والثانى ان جزء الصله وحدها لا محل لها
من الاعراب فلا يمكن تاكيده لمعرفه لفظا وهذا من غوامض النحو
وفيه بحث وذلك ان لفظ الضارب يحلق اخره باعراب العوامل
فيكون معربا وهو مشكل لان اللام مع الجمله فى مثل جاء الضارب
اما ان تكون لها اعراب بالفاعليه مثلا او لا تكون فان كان مع ان
ضارب ايضا معرب فيكون فاعلان ويلزم ان تعرب جزء من الموصول
مع انه بمنزله الزاى من زيد وان لم يكن لم يصح مع ان الموصول مع
الجمله فى حكم الجزء من الكلام فاعلا او مفعولا او مضافا اليه

فوجه التخلص امران احدهما انه نظير قولهم فى لا بمعنى غير انه لما يلزم
لم يكن اعراب الاسم الواقع بعده مع ان حق الاعراب
ان يكون لمحل لا لانه بمعنى غير والثانى ان لفظ الضارب مشابه للفظ
الرجل فكما جعل اللام بمنزله الجزء من الكلام واعرب الرجل جعل اللام
فى الضارب فى الصوره بمنزله تلك اللام وان كان بمعنى الذى واجرى
الاعراب لفظا على ما دخله اللام وانما اعرب الضارب مع انه بمنزله
الزاى من زيد لان ضاربا فى الاصل كان اسما مستقلا بنفسه مستحقا
للاعراب وعرض له كونه جزءا من الموصول فاستصحب الاستقلال
الاصلى دون الجزئيه لعارضه بخلاف الجمله اذا وقعت صله فانه لا محل
لها من الاعراب قطعا لان الاعراب انما تكون لها اذا كانت بمعنى المفرد
كالخبر او الحال او الصفه ونحوها ولا يجوز نحو الذى الذى كان ابوه داعيين
فهو منطلق حتى يجىء للاخرهما بخبر ظاهر او مقدر وانما لم يجز لان المذكور
فى المثال موصولان وهما مبتدان وكل واحد منهما محتاج الى صله وخبر
منطلق اما ان يكون خبرا للموصول الثانى او الاول وان كان للثانى كان
الموصول مع صلته وخبره جمله واقعه صله للموصول الاول فالموصول
الاول الى قوله منطلق بمنزله مفرد فيحتاج الى خبر اخر ظاهر او
مقدر وان جعلته خبرا للموصول الاول فقد اخبرت عن الموصول الاول
قبل تمام صلته لان الموصول الثانى مع صلته بمنزله مفرد والمفروض
ان منطلق خبر للاول فالموصول الثانى ليس له خبر ظاهرا فلا يكون جمله
فلا يتم الموصول الاول فلا يصح ان يخبر عنه بمنطلق اذ لم يتم فيجب
حتى يجىء لاحدهما معنا اى ان المذكور خبر لاحدهما فلا يجوز هذا الكلام

حتى يجىء للاخر بخبر ظاهرا او مقدر وتقول جانى القائم اليه الضارب
اباه الساكن داره الضارب اخاه زيد فلو جئت للقائم بتابع قبل ما
ما ذكر لم يجز لان الكل فى صلته فالقائم فاعل جانى والضارب فاعل
القائم والساكن فاعل الضارب والضارب فاعل الساكن وزيد فاعل
الضارب وكل واحد من الجزء فان جزء صلته للجزء فى الذى سبقه
والضارب جزء صله للموصول وهو اللام من القائم فلو جئت بتابع
للقائم وقلت جانى القائم اليه وزيد مثلا وعطفته على الموصول لم
يجز لانه لم يتم صلته بعد فلا تعطف عليه وكذا سائر التابع لو قلت
جانى القائم اليه الكريم وجعلته صفه للموصول قبل تمام صلته وهو
واضح واذا قلت الضارب الشاتم المكرم المعطيه درهما القائم
فى داره اخوك سوطا بشر بكرا خالدا عمرا عبد الله اكرم الاكرم
طعامه غلامه فابدال الاول بشر للموصول الاخير وهو القائم مع
صلته والذى بعده هو بكرا بدل مما قبله اى قبل القائم وهو المعطى وهكذا
على الترتيب فعمرا بدل للمكرم وخالدا بدل للشاتم وعبد الله بدل للضارب
والا اى وان لم يكن على هذا الترتيب فان قدمت مثلا بكرا على بشر
وجعلته بدلا من المعطى فالابدال قبل تمام الصله لان الابدال من الموصول
وهو المعطى قبل تمام صلته لان تمام القائم فى داره بشر فقد ابدلت
عن المعطى قبل تمام صلته وكذا سائر الصور معمول الضارب مفعول
اكرم والشاتم معمول الضارب والقائم فاعل معطيه وفى داره
متعلق بالقائم واخوك فاعل القائم وسوطا مصدر الضارب والضارب
معمول اكرم فى قوله اكرم الاكرم فلا يجوز ان يتقدم البدل من الضارب

الذي هو الموصول الاول على اسم من المعطوفات الاخيرات ومن الابدال
لانها كلها من صلة الضارب فان قلت بشر بدل من العام فهو من
تتمة العام وشوطا ليس من تتمته بل تتمة الضارب فهو اجنبي وقع
بينهما قلت بشر ليس من اجزاء الجملة لانه بدل عن الموصول مع
صلته والموصول مع صلته ثم عند قوله اخوك فهو ليس اجنبيا وقع
بين اجزاء الصلة قوله اخوك فان قلت لم اختير وقوع شوطا في
هذا الموقع مع انه يلزم منه الفصل بين البدل وهو بشر وبين
مبدله وهو العام قلت هذا احسن مقاماته وبيانه بمقدمات
احدها انه يمتنع تقديم جزء الصلة على الموصول والثانية ان
تقديم المفعول به على المفعول المطلق اولى لكونه اقرب الى الفاعل
ولذلك يتعين اقامته مقام الفاعل اذا وجد مع سائر المفاعيل ولان
المفعول هو مخرج للفعل المتعلق ويحتاج اليه لبيانه بخلاف
المصدر لانه تاكيد زائد مستغن عنه بلفظ الفعل الثالثة انه
يمتنع بين اجزاء الصلة باجنبي الرابعة ان المفعول المطلق اصل
في المنصوبات كسائر المفاعيل فحقه ان يتقدم على البدل وسائر
التوابع اذا ثبت هذا فنقول لو قدم شوطا على الضارب امتنع
للمقدمة الاولى ولو اخر عن الضارب متصلا لم يحسن للمقدمة
الرابعة فتعين ان احسن مواقعه هو موقعه الذي استقر فيه
اذ ليس فيه محذور من المحاذير الا ما بقي انه وقع به الفصل
بين البدل والمبدل قلنا الفصل بينهما واقع كثيرا كما في مواضع
من التنزيل كقوله تعالى لقد كان لكم في رسول الله اسوة حسنة لمن
كان يرجو الله واليوم الآخر

اد آخر الصلة

الفصل

كقوله تعالى اذ تقول للمؤمنين الن يكفيكم فانه فصل ان اذ بدل
من اذ غدوت مع تخلل الآيات بينهما ونظائرها والتنبيه لفائدة
لطيفة وهي ان التوابع على ثلاثة اقسام قسم مدلول الثاني منه
عين مدلول الاول اي صدقا على شيء واحد وهي الصفة وعطف البيان
والتاكيد فهذه الثلاثة فيها ان لا يجوز الفصل بينها وبين متبوعاتها
اولا يحسن وقسم مدلوله مغاير للمتبوع كالعطف بالحرف فلا يستبعد
فيه الفصل للمغايرة الظاهرة وقسم واقع بين الاثنين وهو البدل
فان بعضها منه مدلوله مدلول الاول كبدل الكل من الكل وقسم مدلوله
مغاير للمتبوع كبدل البعض والاشتمال والغلط فيجوز الفصل
فيما يغاير الاول كالابدال الثلاثة واستبعاد الفصل فيما لا يغاير كبدل
الكل فالبدل على الجملة لا يستبعد فيه الفصل على ان المصنف انما اخر
شوطا رعاية للنوع من الالغاز والتعمية في المثال ولذلك اختير قوله
اكرم الآكل طعامه غلامه عن قوله الضارب زيدا للالغاز هذا هو
كشف الغطاء عن بيان المسئلة والله اعلم واجاز الفراء الذي نفسه
محسن اخوك والذين انفسهم محسنون اخوتك والذي وزيد ضاربان
اخوك والتابع للمحذوف دون الموصول يعني اجاز الفراء الصور الثلاث
مع ان ظاهره يقتضي ان يكون نفسه في المثال الاول تاكيدا للذي قبل
تمام الصلة وكذا انفسهم تاكيدا للذين قبل تمام الصلة وكذا زيد عطف
على الذي وامتناعه ظاهر فقال التابع للمحذوف دون الموصول
يعني في المثال الاول الذي هو نفسه محسن فنفسه تاكيد لهو المحذوف
ومحسن خبر هو والجملة صلة الذي والذي مبتدأ واخوك خبره وكذا

في المثال الثاني التقدير الذين هم انفسهم وزيد ضاربان فزيد عطف على هو
المحذوف لا على الذي فاستقام الامثلة لان التابع في كل واحد منها للمحذوف
دون الموصول ولا يجوز الفراء الحذف مع الفعل والظرف لالتباسه
حينئذ لا تابع فيتبعه المتبوع يعني لو قيل الذي ضربت اخوك او الذي
في الدار اخوك لم يجز ان يقال فيه قد حذف صدر الجملة
يعني الذي هو ضربت او الذي هو في الدار لان هذا المحذوف لا
قرينة تدل عليه لان كل واحد من الفعل والظرف صح بالاستقلال ان
يكون صلة من غير حذف فلو جوزنا الحذف لالتبس اي لا يعلم
ان الصلة فعلية او اسمية هذا اذا لم يكن للمحذوف تابع مذكور لفظا
فاما اذا كان للمحذوف تابع مثلا يقول الذي نفسه ضربت اخوك او الذي
نفسه في الدار اخوك او يقول الذي وزيد ضربا اخوك او الذي وزيد
في الدار اخوك فكان القياس يقتضي ان يجوز لان هذه التوابع قرينة دالة
على المحذوف ومع هذا فلم يجوز ايضا مع وجود القرينة طردا للباب
ومعنى قوله فيتبعه المتبوع يعني اذا كان المحذوف متبوعا اي له تابع فيتبع
اي يلحق في المنع ما لم يكن له تابع فالمراد بالمتبوع الذي له تابع ويحتمل
ان يريد بالمتبوع الاصل وبالتابع الفرع والصورة التي ذكر فيها التابع
معه قرينة تدل على المحذوف هو الاصل لان الاصل ان يكون على المحذوف
قرينة دالة وحيث لا يوجد القرينة يكون فرعا فيتبعه المتبوع اي يتبع
الاصل وهو ما وجد فيه القرينة ما لا يوجد فيه القرينة في المنع وانما
عبر المصنف بهذه العبارة لان فيه غرابة وهو ان المتبوع صار تابعا
ومنه اي ومن المبني اللازم ما تضمن معنى حرف الاستفهام او الجزاء

نحو اين مثلا فانه ليس متضمنا لحرف وهو الهمزة الاستفهامية بل متضمنا
للاستفهام الذي هو معنى حرف الاستفهام غير اي يعني ان ايا مستثنى
عن الضابط لانه متضمن للاستفهام ايضا وهو معنى حرف ومع ذلك
فهو معرب فلذلك استثناه وانما اعرب للزومه الاضافة كما مر كما ومن واين
للمكان استفهاما وجزاء وهذا مثال لما تضمن معنى الحرفين فما قد تضمن
معنى الاستفهام نحو وما تلك بيمينك وقد تضمن معنى الجزاء الذي هو معنى
الحرف وهو ان نحو ما تصنع اصنع وكذا من قد تضمن معنى الاستفهام
نحو من عندك وقد تضمن معنى الجزاء نحو من يأتني اكرمه وكذا اين وهو
ظرف للمكان خاصة وقد تضمن الاستفهام كاين زيد وقد تضمن الجزاء
نحو اين تجلس اجلس ومتى للزمان كذلك يعني ان متى ظرف الزمان وهو كذلك
اي قد يكون استفهاما كقوله تعالى فاتوا حرثكم انى شئتم اي على اي حال شئتم
وكم الاستفهامية بالجر صفة لكم وهو عطف على انى اي ونحو كم وتلحق
بها الخبرية يعني الاستفهامية انما بني لتضمنها معنى حرف الاستفهام والخبرية
لم يوجد فيه هذه العلة وانما بني الحاقا لها بالاستفهامية لكونها مثلها
وكونها على وضع الحروف وبنائها اي وكم في وجهيها يعني استفهامية وخبرية
صدر الكلام وكذا الخبرية لتضمنها معنى الانشاء في التكثير كما ان رب متضمن
للانشاء التقليل فلذلك وجب لها صدر الكلام فان تقدمها الجار فالمعنى
الموجب لها الصدر مقرر فيه لاتحاده بها هذا جواب عن سؤال
مقدر وهو ان كم اذا كان لها صدر الكلام فلم جاز ان يتقدمها الجار
وان يقال بكم درهما اشتريت فاجاب بان المعنى الذي اوجب لها الصدر
وهو الاستفهام يتقرر قبل الجار لاتحاد الجار بالمجرور وهو كم

عند اذا قلنا بكم درهما اشتريت فعند الاستفهام قبل الجار والتقدير
أبكم اشتريت فالاستفهام لا يتقدمه عليها شيء ولا بعد الاستفهام
بعد الجار ليبطل تصدره وانما احسن هذا التقدير بالجار دون غيره
لما ذكره وهو ان الجار متصل بالمجرور وتخلف به لشدة اتصال الجار
بالمجرور فكأنهما كلمة واحدة بخلاف المنصوب والمرفوع اذ
ليس لهما اتحاد الجار بالمجرور ومحلها اي محل كم الخبرية ان يتقدمها
الجار كما ذكرنا وإلا اي وان لم يتقدمها الجار فالواقع بعدها ان كان
غير فعل او ما جرى مجراه من نحو اسم الفاعل والمفعول والظرف
فإن اشتغل ذلك الفعل والجاري مجراه الى ضميرها اي الى ضمير كم او
او متعلقها فالرفع بالابتداء نحو كم رجل جاءك فإن بعده فعلا وهو
جاء مشتغلا الى ضمير كم ولو قلت كم رجل جاءك غلامه كان مبتدا
الى متعلقها وكذا لو قلت كم رجل في الدار فان هذه الظرف الجاري
مجرى الفعل والتقدير كم رجل حصل في الدار فهو ايضا مسندا
الى ضمير كم فالرفع بالابتداء اي كم مرفوع المحل بالابتداء والفعل
بعده والجاري مجراه خبره قوله متعلقها اي متعلق كم ولو قال او
متعلقه لرجع الضمير الى لفظ ضميرها اي متعلق الضمير كان احسن
كما قال في الاضمار على شريطة التفسير مشتغل بضميره او متعلقه
وقالوا المراد متعلق ضميره وانما كان احسن لان قولك كم رجل جاءك
غلامه فالغلام مضاف الى الضمير متعلق به والضمير عائد الى كم
فهو لفظا متعلق بالضمير وان لم يشتغل اي الفعل او الجاري مجراه
الى ضميرها ولا الى متعلقها فإن كان اي الفعل واقعا عليها اي على
كم

كان منتصبا بالمفعولية نحو كم رجلا ضربت فان الفعل واقع على كم وليس مشتغلا
عنه بشيء فهو مفعول به فينتصب على المفعولية وان كان واقعا على ضميرها
نحو كم رجلا ضربته او متعلقها نحو كم رجلا ضربت غلامه فالوجهان اي جاز
ان ينتصب كم رجلا ضربته على المفعولية اضمارا على شريطة
التفسير لان الفعل مشتغل عنه فالتقدير كم ضربت ضربته وكم رجلا
ضربت اهنت غلامه وجاز ان يرتفع بالابتداء فالفعل بعده خبره ولا يلي
في الثاني اي فيما كان الفعل واقعا على الضمير او متعلقه كما ذكرنا من تقدير
ناصب بعدها اي بعد كم كما قدرنا في المثال بعض يقول كم رجلا ضربت ضربته
على شريطة التفسير ولا يقدر الناصب قبل كم كما يقدر في زيدا ضربته
ضربت زيدا ضربته لصدارة كم وإلا اي وان لم يكن الفعل واقعا على كم ولا
على ضميرها ولا على متعلقها فلا بد من ان يكون اي كم ظرفا نحو كم يوما سرت او
مصدرا نحو كم ضربة ضربت وان كان ابهاما اي وان كان الواقع بعدها اسما
مفردا فالرفع بالابتداء ان كان نكرة وكم يكون اي كم ظرفا نحو كم غلام لك
ذاهب وإلا اي وان كان ظرفا فبالخبر به اي فيرتفع كم بالخبرية نحو
كم يوما سفرك فان سفرك مبتدا وكم يوما خبره هذا حل لفظ المتن ويحتاج
الاجمال في الاقسام الى بيان وذلك ان نقول حاصل الكلام ان الواقع
بعد كم اما ان يكون فعلا او جاريا مجراه من اسم ونحوه من الاسماء العاملة
والظروف واما ان لا يكون كذلك بل يكون اسما مفردا اي غير عامل لان
الاسم العامل لا بد له من فاعل فيكون مركبا اي معه فاعله وهو المراد
بالمركب ههنا فاذا لم يكن الواقع بعده فعلا ولا اسما عاملا يكون اسما مفردا
اي جامدا نحو كم رجل غلامك وكم غلام غلامك ونحوه وهو معنى قوله وان

كان اسما مفردا في مقابلة الاول وهو الفعل والجاري مجراه فان كان فعلا
او جاريا مجراه فاما ان يكون بعد كم مسندا [illegible] فان كان الاول فالرفع بالابتدا
كما ذكرنا فان كم مسند اليه فيكون كم اما مفعولا به للمذكور ومفسرا فعله
على شريطة التفسير واما ان يكون مفعولا فيه ظرف زمان او مكان واما ان
يكون مفعولا مطلقا وهو المصدر نحو كم ضربة ضربت فهذا معنى قوله فلا
بد من ان يكون ظرفا او مصدرا اذ لا يمكن المفعول معه ولا المفعول له ولا
لغيرهما من الملحقات بالمفعول وهو ظاهر فيتعين ان يكون مصدرا
او ظرفا فقوله وان كان اسما مفردا قسيم للاول اي ان لم يكن الواقع
بعده فعلا ولا جاريا مجراه فحينئذ يتعين ان يكون اسما مفردا فرفعه
بالابتدا ان لم يكن ظرفا وبالخبرية ان كان ظرفا فهذا اتمام بيان لفظ المتن
وهكذا حكم اسماء الاستفهام والشرط الا ان الشرط لا يقع بعده الاسم يعني ان
اسماء الاستفهام واسماء الشرط مثل كم في وجوه الاعراب فانه تارة يقع
مجرورا فالاستفهام كقوله لمن هذا الفرس والشرط كقوله بمن تمرر
امرر فعند الاستفهام فيه قبل الجار لئلا يبطل صدريته وتارة يقع
منصوبا اما الاستفهام كقوله من ضربت اي اي رجل ضربته
والشرط نحو من تضرب اضرب او من تضربه اضربه وتارة يقع مرفوعا
فالاستفهام كقوله من غلامك اي اي رجل غلامك والشرط كقوله من تضرب
[illegible] اضرب على ان من مبتدا فهو في الاحكام مثل كم الا ان كم يقع بعده الاسم والشرط
لا يقع الاسم لان الشرط يقتضي فعلا وكلها اي كل في جواز عود الكناية
الى لفظها ومعناها حكم من فيقال كم رأيتها ورأيتهن قال الله تعالى وكم
من ملك في السموات لا تغني شفاعتهم شيئا ومنه اي ومن اللازم البناء

ما التزم فيه الاضافة الى الجملة كاذ واذا زمانين مستقبلين كانتا او ماضيين وهذا هو
علة بنائهما لان الجملة من حيث هي جملة مبنية فاكتسى اذ واذا البناء من
المضاف اليه وانما التزم الشارح فيهما التزام الاضافة فيهما الى الجملة وانما التزم
اضافتهما الى الجملة لانهما وضعا للدلالة على زمان النسبة والنسبة في الاصل
لا يكون الا في جملة وقد يعلل بناء اذا بتضمنه معنى حرف الشرط وقد يعلل بناء اذ
بان وضعه وضع الحروف ويعلل بناؤهما ايضا بالاحتياج الى الغير
كالحروف فاذ زمانية للماضي ومضاف الى كلتا الجملتين يعني الى الجملة
الاسمية والفعلية نحو جئتك اذ زيد قائم في الاسمية والخبر مفرد واذ
قام زيد في الفعلية والفعل ماض واذ يقوم زيد في الفعلية ايضا والفعل
مضارع والمعنى على المضي لان اذ موضوع للماضي واذ زيد يقوم في
الجملة الاسمية ايضا لكن الخبر فيه فعلية وانما اخر هذا القسم لانه حقه ان
[illegible] بقوله اذ زيد قائم لانهما جملتان اسميتان لانه كان يريد ان يفرق
بين قوله اذ زيد يقوم واذ زيد قائم مع ان كل واحد منهما اسمية
والخبر جملة فعلية فلا بد من الفرق بينهما اخرها عن قرينتها وهي اذ زيد
قام واستقبح اذ زيد قام لان الخبر من مظان الاسم او ما يضارعه الا اذا
دعت ضرورة الى العدول هذا وجه استقباحه وبيانه ان الجملة ههنا فاصلة
ان يكون الخبر اسما او مضارعا رعاية للاسم نحو اذ زيد يقوم اذ يقوم مضارع للقائم
فالواجب ان لا يعدل عن الاسم او مضارعه الا لضرورة نحو زيد قام بخلاف
اذ لان الغرض الاخبار عن الماضي ولا يحصل هذا الغرض لو اتى بالجملة
الاسمية التي خبرها اسم او مضارع له فلذلك يحسن الاتيان بالفعل الماضي ولا
ضرورة ههنا اي في قولنا اذ زيد قام اذ غرض الدلالة على المضي حصل

من نفس اذ فلا ضرورة الى ان يراد بها الماضي في الخبر واذا انما يستعمل اي اذا
تضمنا موضوع للزمان المستقبل عكس اذ لتضمنها اي لتضمن اذا معنى المجازاة
لا يضاف الا الى الجملة الفعلية في حال السعة وهو لتضمنها اي لا يضاف اذا
الا الى الجملة الفعلية لتضمنها معنى الشرط والشرط يقتضي فعلا وانما قال في حال
السعة لان اذا قد يضاف الى الجملة الاسمية ولا يكون متضمنا لمعنى المجازاة
مع ان الاكثر ان اذا يتضمن معنى المجازاة وقد لا يتضمنها بخلاف اذ
فانها لا يتضمن معنى المجازاة لان وضعها للمضي والشرط انما يكون في
المستقبل لا في الواقع ولا اصل فيها اي في اذا القطع بوجود الشرط
بخلاف ان اي لا اصل في اذا ان يستعمل في موضع وجود الشرط مقطوع
به اي مجزوم به معلوم بخلاف ان فانه يستعمل حيث يشك في وجود الشرط
نحو انك ان جاءك زيد وتقول اتيك اذا احمر البسر فان وجود الشرط
مقطوع ولذلك لا يجوز ان يقال ان قامت القيامة لانه يكون شكا في قيام
القيامة مع انه مجزوم به ولذا اي ولكون الاصل في اذا ان يستعمل في
المقطوع غلب وقوع الماضي بعدها استعمالا لان الماضي مقطوع به
فهو مناسب لمدلول اذا وقد يتجرد اي اذا المعنى الظرفية مع يستعمل
اذا وليس فيه معنى الشرط في نحو والليل اذا يغشى ويستعمل اي اذا اسما في نحو
اذا يقوم زيد اذا يقعد عمرو بمعنى زمان قيام زيد وهو زمان قعود عمرو
فلا يجب ان ينتصب اذا على الظرفية بل قد يقع مبتدأ او هما اي اذ واذا
يكونان للمفاجأة نحو خرجت فاذا السبع واما اذ للمفاجأة كما جاء في
الحديث بينا نحن عند رسول الله صلى الله عليه وسلم اذ طلع علينا
رجل الحديث ويختص ما ذكر اي اذا الزمانية بالجملة الفعلية والثانية

وبين الزمانية

وهي اذا المكانية بالاسمية اتفاقا للمخالفة بينهما اي بين اذا المكانية وبين اذا
الزمانية كما تختص الفعلية والثانية وهي اذا المكانية بالاسمية اتفاقا للمخالفة
بينهما اي بين اذا المكانية وبين اذا الزمانية وذلك نحو بينا زيد قائم اذ رأى
عمروا هذا امثال لاذ المكانية واذا لان فتح طلع عليه هذا امثال لاذا
المكانية ومن الاصمعي لا يستفصح الا طرحهما اي طرح اذ واذا في جواب
بينا وبينما وانشد فبينا نحن نرقبه اتانا معلق وفضة وزناد راع
بينا وبينما ظرفان متضمنان لمعنى الشرط فلذلك اقتضيا جوابا والقياس ان
لا يكون اذا في جوابه كما قال الاصمعي كما انك اذا قلت ان جئتني اكرمتك
فالجزاء مستقبل لا حاجة الى كلمة اذ واذا معه فكان ينبغي ان لا
يذكر اذ واذا ايضا في جواب بينا وبينما كما في جواب ان وجه الاستشهاد
ان اتانا جاء جوابا لبينا من غير اذ واذا لان الظاهر ان العامل في بينا
هو الجواب كما في اذا الزمانية على الصحيح فيلزم تقدم ما في صلة
المضاف اليه على المضاف هذا علة قول الاصمعي وبيانه ان بينا مع
ما حيزه شرطية وجوابه اتانا فحقه ان لا يكون معه اذ واذا اذ لو كان معه
احدهما لكان العامل في بينا هو اتانا على الصحيح من اطلق في ان العامل
في الاسم المتضمن للشرط هو الشرط او الجزاء المختار انه الجزاء فعلى
هذا يكون اتانا عاملا في بينا مع انه مضاف اليه لاذ ومعمول المضاف اليه
لا يتقدم على المضاف وفيه نظر ستأتي وعن بعضهم ان اذا في قولهم
خرجت فاذا السبع خبر وليست بمضاف كما يقال خرجت فثم السبع
والصحيح ان الخبر محذوف يعني ان الظاهر ان اذا مضاف الى الجملة
والتقدير فاذا السبع حاصل والخبر محذوف وعن بعضهم انه ظرف

فان صح

مستقل بنفسه غير مضاف فعلى هذا السبع مبتدأ واذا ظرف وقع في محل
على انه خبره كقولك فثم السبع او في الحضرة السبع مبتدأ وثم او في الحضرة خبره
والصحيح الاول وهو حذف الخبر حملا له على الكثير الشائع وهو كون
اذا مضافا الى الجمل لانه لا يستعمل اذ اذ تحته لا يعالج ان اذا كان
ثبت بالحضرة ولو كان يستعمل بنفسه غير اضافة لصح ان يستعمل وحده
من غير ان يضاف اليه ولم يأت مثله في كلام وجاز في نحو خرجت
فاذا زيد قائم الرفع والنصب على حذف الخبر يعني يجوز في قائم الرفع على انه
خبر زيد ويجوز فيه النصب نحو فاذا زيد قائما على انه منتصب على الحال
والخبر محذوف اي فاذا زيد حاصل حال كونه قائما واما قولهم كنت اظن
ان العقرب اشد لسعة من الزنبور فاذا هو هي فهو يرجع الى الزنبور
وهي الى العقرب اما المحرف فله لا الرفع عند سيبويه لانه خبر للمبتدأ وهو مثل
نحو فاذا زيد قائم وانما لم يجز ههنا النصب ولم يجز فيه النصب لان انتصابه كان
على الحالية ولا يستقيم تقدير الحالية في الضمير الثاني وهو هي ولذلك تعين فيه الرفع
على الخبرية فعلى هذا فالعامل في اذا معنى المفاجأة التي تضمن الظرف المكاني في
اياه لان الضمير الواقع خبر لا يصلح لان يكون عاملا في الظرف واما الكوفيون
فانهم جوزوا الاتيان بالضمير المنصوب وهو اياها لان المفاجأة يدل
على الوجدان ولفظ هو فصل وعماد واياها مفعول وجدت مضمرا والمفعول
الاول محذوف تابع ضمير الفصل والعماد عنه اي وجدته هو اياها فاذا بمعنى
وجدت ووجه التكلف فيه ظاهر ولذلك كان مذهب سيبويه ارجح وروي عكس
هذا في المناظرة التي جرت بين الكسائي وسيبويه فعلى هذا يكون الارجح مذهب الكسائي
وزعم بعضهم ان اذا حرف مفاجأة عند وقوع الجملة بعدها معنى انه اذا

~~حرف مفاجأة عند وقوع الجملة بعدها~~ معنى ان اذا ليس باسم بل هو حرف
فلا محل له من الاعراب وليس مضافا الى الجملة بعدها وهذا يوكد ان
الخبر في قولك فاذا السبع محذوف وبينا وبينما هكذا متبعة بعض بعمله
وان اصله بين واشبعت فتحتها فصار بينا او متصلة بما المزيدة يعني بينا ما
اصله بين الحقت بها ما المزيدة من الظروف الزمانية خبر لقوله بينا وبينما
اي هما من الظروف الزمانية اللازمة للاضافة الى الجملة الاسمية والعامل
فيهما اي في بينا وبينما ظرفان زمانيان يتضمنان معنى المجازاة فلا بد لهما من
جواب والجواب اما ان يكون معه اذ واذا او لا يكون فان لم يكن فظاهر ان
العامل هو الجواب ولا مانع فيه لان الجواب غير مجرور حتى يكون مانعا
من العمل فيما قبل الجاب وان كان معه اذ او اذا فالعامل ليس بنفس الجواب
للمانع السابق لانه مجرور به بل العامل معنى المفاجأة الذي تضمنه اذا
واذ فعلى هذا لا يكون وجود اذ واذا مانعا من عمل الجواب في بينا وبينما
لان ما بعد اذ واذا مجرور بهما واذ واذا منصوب بمفاجأة مقدر بما
قبلهما وفاجأ هو الجواب والعامل في بينا وبينما فحينئذ لا يتوجه ما ذكره
المصنف في توجيه قول الاصمعي وهو انه اذا وجد اذ واذا يلزم
تقدم ما في المضاف اليه على المضاف لان العامل كما بينا ليس المضاف
اليه بل فعل المفاجأة المقدرة قبلهما وحيث للمكان يطلق على بينا
وبينما اي هو ايضا من الظروف اللازمة للاضافة الى الجملة وانما التزم
اضافته الى الجملة لان وضعه للمكان النسبة والنسبة اصلها ان تكون في
الجملة ووجه بنائها احتياجها الى تتمتها وهي الجملة فاشبهت الحروف
لاحتياجها الى الغير ويضاف الى كلتا الجملتين يعني الاسمية والفعلية
واما اي وان لم تكن مجردا منهما بمعنى المفاجأة المتضمنة لهما اي اذ واذا اياه

لانه لما كان المكان النسبيه والنسبيه تستدعي جملة والجملة قد تكون اسمية
وقد تكون فعلية فصح اضافتها الى كل منهما وقد تعد اضافتها الى المفرد
نحو اما ترى حيث سهيل طالعا وسهيد نجما يضيء كالشهاب ساطعا. واختلف
فيه فقيل انه معرب ح لان علة بنائه اضافته الى الجملة وقد انتفت وقيل
يبقى على بنائه حملا له لا يوجب له البناء قياسا على لدن كقوله مع من لدن
حكيم عليم فان اسم احواله ان تكون حاتما وقد لا يجوز اذا دخل على غدوة
فلا يجب طرد الحكم الذي ثبت في اعم الاحوال في جميع الاحوال ومنهم من
لا يرفع سهيل على انه مبتدأ احذف خبره وهو حاصل وطالعا حال فحذف بل يجب
سهيلا ويرى حيث ... ولما بمعنى حين وهو عطف على حيث لانه ايضا من
الظروف اللازمة للاضافة الى الجملة وهي لوقوع الشيء لوقوع غيره ولا
يضاف الا الى الجملة الفعلية لتضمنها معنى ان المجازاة والعامل الجواب
وانما اختص اضافته الى الفعلية لما فيها من المجازات واما لم يقل
لما فيها من معنى المجازات بل ما يضمنها معنى الى المجازات لان لما
في ... لما جيئتني اكرمتك ليس بمعنى الشرط حقيقة لانه ليس بمعنى الاستقبال
حتى يكون معناه ان تجيئني اكرمتك بل هو في الماضي ومعناه او وقعت
اكرامي في زمان مجيئك فكان حقه ان يقال ليس فيه معنى المجازاة ولكن
لما كان مضمونا التقييد وقوع امر لوقوع امر آخر اشبه الشرط والجزاء
لانه ايضا تقييد امر باخر فلما اشترك في اصل التقييد حمل على الجوابه
ولا وليست هي حقيقة الجزاء فالعامل في لما هو جوابه كما ان العامل
في الظروف المتضمنة للشرط حقيقة هو اذا هو الجواب على الصحيح
وليس من الباب كلما وان كانت من الظروف اللازمة للجملة متضمنة

معنى المجازات لانها كل اضيف الى المصدر اعاد مسلك الظرف منصوبة
على الظرفية وقيل ما نكرة موصوفة بمعنى حين بقى ان كلما يتوهم فيه انه
منزلة لما فيكون هو ايضا من الظروف اللازمة للجملة المتضمنة معنى
المجازات فدفع التوهم وقال ان كلما مركبة من كل وما وكل ليس بظرف
وما يحتمل وجهين احدهما ان تكون مصدرية نحو كلما قمت قمت اي كل
قيام اي كل زمان قيام لك والمصدر يسلك مسلك الظرف باعتبار حذف
المضاف فكذا هاهنا ما مصدرية ويقدر زمان فيكون كل مضافا
الى مصدر والثاني ان يكون ما نكرة موصوفة بمعنى حين والنكرة
موصوفة بالجملة بعده ويضمر لفظ فيه ليرجع ضمير من الصفه
الى الموصوف كقوله تعالى واتقوا يوما لا تجزي نفس عن نفس شيئا
اي لا تجزي فيه فحذف الجار والمجرور لكونه معلوما فعلى
التقديرين يكون كل ظرفا باكتسابه الظرفية من المضاف اليه
اما زمان مضاف الى المصدر او زمان موصوف بجملة لكن المضاف
اليه في الوجهين مفرد ليس بجملة والمراد بقوله ليس من الباب
الظروف اللازمة للاضافة الى الجملة اذ هو ما قدرنا مضاف
الى المفرد على الوجهين وانما توهم اضافته الى الجملة من حيث
انه مضاف الى ما مصدرا او ... وما داخله على الجملة على
التقديرين فتوهم اشتراط الجملة من هذا الوجه وليس كذلك لان
الجملة من صلة ما وليست مضافا اليها ... هذا ... على تقدير ان
يكون كلما كلمة مستقلة من كل وما ... ان ... ان كلما بجملتها
كلمة مفردة مثل لما ويلزم تركب جملة بعدها فتكون من الظروف

اللازمة للاضافة الى الجملة مثل لما فقوله كلما ثبت ثبت معناه كل زمان
ثبت فيه ثبت فيه فيكون معنى لما ... مأخوذ في وضعه ومنه
اي ومن الاول وهو اللازم للبناء اما جاء على لفظ الحرف لفظا او تقديرا
مع قرب معناه على وعن والكاف ومذ ومنذ بمعنى انه قد جاء اسما مبنية
على لفظ الجر وفي نحو على فانه قد تكون اسما بدخول حرف الجر عليه
كقوله غدت من عليه بعد ما تم ظمؤها ... فان لفظه على حرفا لا تعدله اسما
اصل من واو او يا فكذا الالف على اسما منقلبا لا ينقلب لانها ايضا اصل
والى اشار ابن الحاجب في شرح الكافية في باب حروف الجر حيث
والرسم قرب معناه اي مع قرب معناه اسما من معناه حرفا وثم نعل
الواضح ان معناه معناه في ان كلها من العلق لان الحروف مشروط في
في دلالته على معناه اقتران الغير والاسم لا يشترط في دلالته
ذلك بل قد يشترط في استعماله ان يكون مع الغير فلو ولا مع ...
معناه معناه لاتهم انها في المعنى واشتراك الدلالة باقتران الغير
في اصل الوضع ... وبان ... قرب معناه وكذلك عن
فانه يجيء ايضا اسما نحو من عن يميني مرة وامامي وقد تكون حرفا
وهو ظاهر ولفظها وبعد ... واحد ومعناه قريب من معناه
لان فيها معنى المجاوزة وان افترقا في اشتراط الدلالة بانضمام
الغير اليه وكذا الكاف اسما نحو يضحكن عن كالبرد المنهم فانه مثل
الكاف حرفا وبعد لا ومعناه قريب من معناه لانها من المماثلة
وكذا مذ ومنذ اذ قد تكونان اسمين بمعنى اول المدة او ابتدا المدة
على ما سيأتي وقد تكون حرفين ولفظهما اسما مثل لفظها حرفا

لفظا وتقديرا ومعنا ما قرب من معناها او منه اي ومن الاول وهو اللازم
البناء ما ناط البناء بها اي لم يوجد السبب بها اي لم يكن اخذها من ضابط
واحد فلا بد من عدها اي ... مفصلا وهي الآن وهي الزمان الذي يقع
فيه كلام المتكلم وقد وقعت في اول الوضع بالالف واللام وهي علم لها
على ما ذكر بعد ... اول و... اي شيء والوهلة الفزعة بمعنى لا تستعمل
من غير الالف واللام بل وقعت ابتداء الوضع مع الالف واللام ...
... ان الآن لما لم يستعمل بدون الالف كان اللام بمنزلة حرف الكلمة
فلا يكون حرف تعريف والكلمة معرفة في نفس الامر ومعناه الحاضر ففيه
تعريف وليس فيه حرف التعريف فيعد ... بالحرف فهو متضمن الحرف
ولازم اذا تضمن معنى الحرف تكون مبنيا وهذه العلة كما ترى ضعيفة
لانه اذا لم يتضمن في ... اللام فهو في المعنى معرفة فجاز ان تكون علما
لجنس الزمان الحاضر لا انه متضمن للام التعريف فلذلك قال المصنف
على ما ذكر واجاد ... وامس فيمن ذكر بناه على الكسر بمعنى
اليوم ... في امس ... من يعربه معرفة فيقول مضى امس المبارك
ومضى امسنا فعلى هذا لا يكون من الباب ومنه من يبنيه على الكسر
معرفة وعلة بنائه بتضمنه معنى حرف التعريف كما ذكرنا في الآن وقط
وعوض اي ومن الكلمات اللازمة للبناء قط وعوض وقط للزمان الماضي
وعوض للزمان المستقبل لا افعله عوض وانشقاق عوض من
عاضه يعوضه عوضا لان الزمان اذا انقضى جزء منه خلفه جزء
آخر فصار عوضا عنه وانما بنيا لتضمنهما معنى لام التعريف لانهما موضوعان
لاستغراق الزمان فهما معرفتان من حيث المعنى فيتضمنان اللام

وقيل انما بنيا لتضمنهما معنى الدال على الاستغراق وقيل انما بنيا لتضمنهما
معنى المضاف اليه لكون عوض معناه عوض العائضين اي دهر الداهرين
وكون قط معناه من الماضي ولا يستعملان الا مع النفي قال الشاعر
رضيعي لبان ثدي ام تقاسما باسحم داج عوض لا نتفرق الاعشى
يمدح المحلق وقبله لعمري لقد لاحت عيون كثيرة الى ضوء نار في
يفاع تحرق تشب لمقرورين يصطليانها وبات على النار الندى
والمحلق قبله ضجيع المحلق لا نفارقه ورضيعي لبان اي هما
اخوان اجتمعا على طريق المثل وتقاسما اي حلفا لا نفارق
احدهما صاحبه باسحم داج قيل هو الرماد اي تحالفوا عند الرماد
وهذا صنيع الفرس وباسحم الاسود والداجي الشديد السواد وقيل
هو الليل اي تحالفا بليل وقيل هو الرحم اي تحالفا اللاى والمحلق في
الرحم قبل ولادته وقيل هو الدم وذلك لان العرب اذا تحالفت
غمست ايديهما في الدم واسم المحلق عبد العزيز وهو من بني بكر بن
وائل واليفاع المكان المرتفع تشب اي توقد تلك النار لمقرورين
اي لمن اصابهما القر وهو البرد وعوض من اسما الابد والمعنى
انهما تحالفا لا يتفرقان ابدا فان قلت العلة تدل على
استعمال عوض في النفي ولا تدل على انحصار استعماله فيه مع
ان ظاهر لفظه هذا لانه استدل به على انهما لا يستعملان الا مع
النفي وايضا هذا استدلال على عوض دون قط مع انه قال
لا يستعملان قلت استدل على انه يستعمل في النفي واما
الانحصار فيه فلا يوجد الا بالاستقراء فلا بد مع الاستدلال
في الاستدلال

من تضمنه الاستغراق الدهر وهو ظاهر واما قط فلم يذكر مثاله لانه
مشهور نحو ما رايته قط وانما ذكر مثال عوض لانه اقل في الاستعمال
من قط وذكره للاكثر وفيهما لغتان اما قط ففيه اربع لغات فتح القاف
مع ضم الطا مشددة وضمها على اتباع الضمة الضمة مثل مد يا هذا
فعل امر من مد الشي تمده مدا وقط بفتح القاف مخففة الطا مضمومة
وقط باتباع الضمة الضمة في المخففة ايضا واما عوض فبضم
الضاد وفتحها بغير تنوين ولذي عطف على قط وعوض وعلة
بنائها ان بعض لغاتها على وضع الحروف كلد فحمل الباقي عليه وفيها
لغات منها لدن بضم الدال وسكون النون ولدن بسكون الدال ولد
بضم الدال والاربع في هذه اللغات مفتوحة ومنها لدن بضم اللام
وسكون الدال وكسر النون ومنها لد كلا لكن بحذف النون وتشبيه
نونها بالتنوين لسكونها وكونها اخيرا مثل التنوين ولا كذلك ولاكن
التشبيه نصبت بها العرب غدوة خاصة نحو لدن غدوة حتى تراد
بعضها واحده بقية منقوص من الظل فالحين بعد لدن غدوة حتى
تصارب زيدا وما ذكره من التشبيه يقتضي جواز نصب كل
اسم بعدها لا يوجب اختصاصها بغدوة واما اختصاص غدوة بنصبها
فليس بمقتضى من التشبيه كما هو ظاهر اللفظ بل للاستعمال
المحض لا ذا جاوز ولحق وقلص الظل وتقلص اي انضم
وانزوى ظل فالظل اذا نقص والضمير في بعضها يرجع الى الناقة
ومن وما الموصوفتان عطف على لدى بعد نعم اسمان مبنيان وعلة
بنائهما كونهما على وضع الحروف واحتياجهما الى الغير وما غيرها

موصوفة ولا موصوفة بعد ما الناقصة ايضا اسم مبني وعلة بنائها كونها على
وضع الحروف ايضا واما لم يذكر من وما الاستفهاميتين عند هما مع انهما ايضا
مبنيتان لان الغرض ذكر انهما مبنيتان على نظام الضبط واما الموصولة فان
داخله تحت ضابط معلوم وهو باب الموصول نحو كم الخبرية من
المبنيات ايضا وكذا كاين في معناها اي في معنى كم الخبرية وكيت
وذيت كنايتين عن القصة ولا يستعملان الا مكررتين نحو كيت وكيت
وذيت وذيت وان وقع بينهما حرف العطف ولا يريد به التكرار اللفظي
المجرد نحو كيت كيت ولا ذيت ذيت وانما جعل كم الخبرية وكاين وكيت
وذيت مما خانها نظام الضبط مع انها معدودة في الكنايات عند
صاحب المفصل وغيره لان الكنايات المبنية لا ينحصر ضبطها لانه ضبطها
بعضهم بانها الفاظ مبهمة يعبر بها عما وقع في كلام متكلم مفسرا
فعلى هذا الا يكون كم من ذلك ولا كاين الخبرية وقد ينتقض ايضا اي
ان تكون نحو اين وكيف ومتى كنايات فلما تعذر ذكر ضابط يشمل جميع
الصور التي اطلق عليها الكنايات افردها المصنف بالتعداد وجعلها
مما خانها نظام الضبط ولهذا المعنى لم يجعل الكنايات بابا مفردا من
الكنايات كما جعلها غيره وعلة بناء كم الخبرية مشابهتها من حيث هي
قلة لا تستحق الاعراب وكاين كلمة واحدة في معنى كم الخبرية فالحقت
بها في البنا وانما جعلت كلمة واحدة لان من لغاتها كي بوزن كيع وكا
بوزن كاع وهما مفردان بلا كلام وكاين بعناها فحكم بالافراد عليه
مثلها فظاهر لفظه ان كاين مختص بالخبرية لكن قال في الصحاح وقد
يدخل عليه اي الكاف وتكون في معنى كم في الخبر وفي الاستفهام

ولاي ابوك وذلك لا افعل اما لاي ابوك فاصله لله ابوك فحذفت اللام الجارة
كما يقال الله لافعلن اي بالله لافعلن بحذف الجار فحذفت لام التعريف
للتخفيف واصله لله فقدم اللام الى موضع العين على وجه القلب فصار
لاهي بوزن فلع ثم سكن الها للتخفيف فقيل لاهي بفتح اليا وانما بني لان الاصل
لله فهو متضمن للام فبني لتضمنه معنى الحرف وفتح لانه اخف الحركات واما
ولاه لا افعل فمعناه بالله لا افعل على القسم واصل لاه قيل ولاه لان القلوب
توله وتضطرب لحقيقته تعالى فقلبت فقيل لاه فانقلبت الواو الفا فصار
لاه قوله جا على الاصل ثم حذفت اللام للتخفيف فصار ولاه اي بالله فبني
لتضمنه لام التعريف كما في لاي لكن الجار المحذوف في لاي هو اللام الجارة
اذ معناه لله ابوك على التعجب كما تقول لله زيد ولله دره واما الجار المحذوف
في ولاه فهو اليا القسمية اي بالله ولا اذكر ذكره بعد الفعل وهو لا افعل
اي بالله لا افعل وبني على الفتح ايضا للخفة هذا تقرير هذه الكلمة وفيه
نظر لانه يشتمل على اشكال ولم يفتح الواو وسكون اللام في اسم
الله تعالى ولم يحد فيه نقلا لكن كلامه يشبه ان تكون قلب وتوجه والله اعلم
بحقيقته ويحتمل ان تكون الواو من ولاه واو القسم واصله والله لا افعل
لا انه كما جاء الا الا باذا اتقه في نشبيل ثم حذف لام التعريف كما حذف
من اللهم ومن لاي فبقي ولاه فبقيت الكلمة بعضها لام التعريف وفتح
تخفيفا فصار ولاه هاهنا احتمالان احدهما ان تقرا لفظ الكتاب
هكذا بفتح اللام والها والثاني ان تسكن اللام تخفيفا مع فتح اليا
فان القسم مما يتوسع فيه ضروب من التخفيف كما قيل ايمن ثم من ثم
م وهذا احتمال ظاهر يصح حمل لفظ الكتاب عليه والله اعلم

ومن الثاني المركبات بجعل الكلمتين واحدة والعقد هو المبني فقط
اذا لم يتضمن الثاني الحرف تحقيقا او تقديرا كبعلبك وحضرموت وبادي
بدا وايادي سبا المراد المركبات المبنية التي جعلت الكلمات منها بمنزلة
كلمة واحدة وهي قسمان احدهما ان لا يتضمن الجزء الثاني حرفا فلا يكون المبني
منه الا الجزء الاول منه كبعلبك فان الجزء الثاني لا يتضمن حرفا
فيكون معربا فالجزء الاول بمنزلة الزاي من زيد فلا يستحق اعرابا وقوله
تحقيقا تقسيم الجزء فان التضمن قد يكون تحقيقا كخمسة عشر فان الاصل خمسة
وعشرة وقد يكون تقديرا كحادي عشر فانه ليس لنا دليل على ان الاصل حادي وعشر
تحقيقا لكن بني الجزء الثاني فلا بد له من علة ولا علة سوى تضمن الحرف فحكم
بتضمن الحرف تقديرا للحكم ببنائه كالعدل في عمر لضرورة منع الصرف
كما سيأتي وقوله كبعلبك لبيان مثال لما لا يتضمن الجزء الحرف وكذا
حضرموت لذلك وكذا بادي بدا بمعنى اول كل شيء اما بادي فقيل هو
من بدا اذا ظهر وقيل من الهمزة وهو المشهور محققا تسكينها وقلبها
ياء كبير في بئر واما الاسم الثاني فقيل اصله بدا على وزن فعلا بحذف الهمزة
تخفيفا وبقيت الالف الزائدة وزنه فعا او قصيرا بحذف الالف وخفف
الهمزة فصارت الفا لانفتاح ما قبلها وزنه فعل وتبدي بادي بدا
بعد الدال فاصله بادئ على ما مر واما بادي فاصله بدئ
فقيل بحذف الياء وخففت الهمزة بقلبها ياء لانكسار ما قبلها او حذفت
الهمزة تخفيفا وبقيت الياء الزائدة وفيه لغات اخر بادي بدي بهمزهما
وبادي بدي بهمزة الثاني دون الاول وبادي بدي على وزن فعيل
على الاصل ثم قيل بادي بدا ظرف منصوب على الحال لا ان تخفيف الهمزة

او بدي

... البنا وحذف سكون الياء لكثرة استعماله مجرى المثل مواقعه
نفوس بابتها والاول مضاف الى الثاني وهو لا يكون من الباب وقيل
وحده اسم مستقل لانه مضاف ظاهرا منصوب على الحال وانما جاءوا بالبنا فيه لانهم
راوا اعتلال الاول وهو في موضع نصب وراوا صورة مركب وهذا تقديره
انه كثر استعمالهم ايادي سبا في التفرق الكثير حتى بقيتم من ايادي سبا التفرق
من غير نظر الى معنى الايادي ومعنى سبا فلما صارا اجتمعا يفهم منهما معنى مقصود
من غير نظر الى اجزائهما كان بمنزلة معدي كرب في دلالتها على معنى لو
من غير نظر الى تفصيل اللفظين فحكم ايادي سبا فجاز ان يجري بادي بدا
من حيث انها الفاظ متعددة يفهم منها معنى مقصود وبعض الاوليه من غير
نظر الى مدلول كل مفرد مجرى ايادي سبا وبعلبك في بنا الاول منهما
ما نقله الشارح ابن الحاجب لوجه البنا ولا مزيد عليه واما ايادي سبا بوجه
فانه ما ذكرنا من دلالة الكلمتين على التفرق من غير نظر الى تفصيل
الاجزا فالجزء الاول بمنزلة الزاي من زيد وفيهما ذكرنا في بادي بدا من
احتمال الاعراب والنصب على الحال وقد تخفف خمسة اي ما بني البنا ومثله
نفظ موضع ... وهاتين فانهما كلمتان مركبتان من اسم وثانيا مما اشبه او اسم
وما يشبه وجرى الاعراب على الجزء الثاني والجزء الاول مبني لانه بمنزلة
الزاي من زيد وما اي وان يتضمن الجزء الحرف فكلاهما مبني كالعشرة
مع ما نيف اي ما زاد عليها كاحد عشر وثلثة عشر فالجزآن مبنيان اما الاول
فلكونه بمنزلة الزاي من زيد واما الثاني فلتضمن الحرف اذ الاصل
ثلاثة وعشرة وكذا الى ما يد ... اي تسعة عشر ... ثنى ... عشر
من العشرة اثنى عشر فان الجزء الاول منه معرب لتنزل الثاني منزلة
... الى ... العدد

نون التثنية المحذوفة من اثنى فكانه مضاف فلذلك حذف نون التثنية منه فاشبه
الذين فكانه مضاف فلذلك فلفظ عشر واقع موقع نون التثنية المحذوفة من
اثنى فكانه مضاف فلذلك اعرب واما لم يكن مضافا حقيقة لان عشر متضمن لحرف
العطف فلا يصح الاضافة فقوله لان الاصل فيه العطف بالواو وبحاله وجهين
احدهما ان يكون علة لقوله وكلاهما مبني يتعلق بالاول فنزله جزء الكلمة
والثاني مبني لان الاصل فيه العطف وكان حقه ان يقول كلاهما مبني لكون الاول
بمنزلة الجزء وكون الثاني متضمنا للحرف لكن لما ذكرنا في القسم الاول
علة بنا الجزء الاول علم انه يجري هاهنا ايضا بقي بنا الثاني فلا بد توجيهه
فكانه قال اجمع بنا الجزئين لتضمن الثاني العطف والثاني انه يتعلق بقوله
اثنى عشر اي انما اعرب الجزء الاول لان الثاني منزل منزلة نون التثنية
وليس بمضاف اليه حقيقة لان الاصل فيه العطف بالواو فلا يضاف الاسم
الى ما فيه واو العطف ولما علة قوله فكلاهما مبني فعلم من قوله والا اي
وان لم يتضمن الثاني الحرف فبنا الثاني لتضمن الحروف وبنا الاول لكونه
بمنزلة الجزء على ما سبق في القسم الاول فكانه قال كلاهما مبني اما الاول
فلما سبق واما الثاني فلتضمن الحرف المدلول عليه بقوله والا اي وان
يتضمن وكذلك حادي عشر الى التاسع عشر اذا اشتق اسم فاعل
من العدد كحادي والثاني وكذلك بعدهما عشر وكلا الجزئين مبنيا لكون
الاول بمنزلة الجزء والثاني متضمن الحرف هذا ما تقتضيه ظاهر كلامه
وفيه نظر لان قولك حادي عشر او ثالث عشر ليس التقدير انه واحد وعشرة
او ثالث وعشرة وهذا ظاهر فوجه بنا الثاني انه كان اصله حادي احد
عشر فحذف احد فعشر من احد عشر متضمن لواو العطف اذ

احد وعشر فلما حذف احد تخفيفا بقي لتضمنه لواو العطف باعتبار الاصل
بعد او وجه نظر لان الجزء الثاني لحرف العطف والله اعلم
وكذا حكم اخواته الى التاسع عشر وجاء اسكان اليا اي من حادي عشر
وان كان القياس فتحه لكونه مبنيا كاحد عشر وخمسة عشر لكن يسكن
تخفيفا لاستثقال اصل الحركة على اليا وهذا من توالي خمس حركات
في ما هو كالكلمة الواحدة كما في ثماني عشر لسكون اليا ولا ضيا فتحة
ودخول اللام فيها اي من بني القسم لا يخلان بالبنا خلافا للاخفش في
الاضافة ... عند الاخفش هو معرب في الاضافة اذا قلت خمسة عشرك
دون اللام لان الاضافة تؤثر في المضاف لفظا ومعنى وحرف التعريف
يؤثر في المعنى لا غير فكانت الاضافة اقوى في التأثير فقوله لا يخلان
بالبنا جواب عما يتوهم من الاعراب لان الاضافة واللام يبعدان
عن شبه الحرف فكان حقهما ان يوجبا الاعراب لما دخلا عليه فقال
لا يخلان بالبنا لان علة البنا كون الاول بمنزلة الجزء الثاني والثاني
متضمنا لحرف العطف والموجبان قائمان سوا وجدت الاضافة واللام
او لم يوجد وكذلك كا لعسر مع التنقيه في ان الجزئين مبنيان قولهم
وقعوا حيص بيص اي في فتنة تموج باهلها متاخرين ومتقدمين
من حاص اذا فر وباص اذا هلك فحيص مبني لانه بمنزلة الجزء من
الكلمة وبيص لتضمنه لواو العطف اذ التقدير وقعوا في حيص وبيص
ولقيته كفة كفة اي متلاقيين اي كفه من اللاقي وكفه من الملقى فكل
واحد يكف صاحبه عن ان يتجاوزه وصحره بحره اي ذوي صحره
وبحره اي انكشاف واتساع فيمن لم يضم اليها نحره يقرا ذا

اليها بجره وفيل لتنبيه بجره مجرورة ونحوه فيعرب الثالث اذا لو يبن لزم امتزاج الثلث من كلمتين وفى بعض النسخ تساهل لانه توهم ان بناء جزء بجره مقيد بان لا يضم اليها الثالث وهو ليس كذلك لان الاولين مبنيان بحالهما دون الثالث وهو حال لى نبيت بيت اى بينهما متقربا اى بيت او ملاصقا لبيت فالجزء الثانى مبنى لتضمنه للحرف وهو اللام اوالى او وقع بين بين اى بين هذا و بين هذا فالثانى متضمن للواو و ابيكر صباح مسا اى صباحا ومساء و يوم يوم اى يوما و يوما و تفرقوا شغر بغر اى شعوبا و بعدا اى منتشرين فى البلاد من شعرت عليه ضيعته اى فشت و انتشرت و نفر النجم هاج بالمطر و شعر ط و نفر النجم الثريا و شذب مذب اى شذذا ومذرا بمعنى متفرقين من التشذب وهو التفرق و من التذبذب وهو التفريق ايضا والميم فى مذر بدل من الباء خذع مذع اى جذعا و مذعا اى منقطعين متشذرين من الخذع وهو القطع ومن قولهم هو منذ اخ يفشى السر و ينشره و تركوا البلاد حيث بيث اى حيثا و بيثا من ابنجاث و ابثباث اى ابحث وانتقضه الاصل الثانى للفظ الجزء ظاهر هذا اعلم للبنا فوقه و فيها فى حيص بيص اى الحرة و هنا لغتان فى لغات المفنى هو فيها الا انه كانه فى الاصل بالعطف حيث استعمل مبنيا الجاما له كما عرف المتضمن هو كه فى لغات المفنى هو فيها احتراز عن خبز بان مثال فيرطاس فانه معرب مطلقا وعن حاز بان بنا الاول فيلحق الثانى فانه كمعلك فى بنا الاول واعراب الثانى وعن حاز بان يكسر الاول وضم الثانى

اما الكسر فى الاول طالبا للتناسب و اما ضم الثانى فلتشبيه بخبر معلك كون وعن خاز بان وضم الاول وجر الثانى فانه مضاف كما تعلك بالتنوين فمن اضافه وعن خاز باز بوزن فاعلا فانه معرب غير منصرف فالمعنى من اللغات وهو خاز باز بكسرها وخاز باز بفتحها فالجزآن مبنيان فى هذين المثالين وجعل المصنف لغتا خاز باز وجها وهو كونه فى الاصل بالعطف لانها وجدا مبنيين ولا اصل لبناء الثانى الا تضمنه للحرف ولا يظهر تضمنه للحرف هاهنا والى هو ملحق بما عرف من التضمن فيه حقيقة لجنس صوته و منه اى مما بنى فيه الجزآن و منه الغايات اى و من القسم الثانى وهو ما بناؤه عارض الغايات وهى ما اصل الكلام فيه ان ينطق به مضافا ثم يترك المضاف اليه لفظا لا نية جعل غاية اى علم بناؤها فان قولك من قبل مبنى لانه قطع عن الاضافة وهو مراد فهو محتاج الى جزء اخر فيكون مشابها للحرف فى احتياجه الى الغير ظرفا كان اى سواء كان ظرفا كالمقيد من قبل و من بعد و من فوق و من تحت وكذا باقى الجهات نحو يمين و يسار و قدام وخلف و فعلته اول و دون و من عل و عنه اى وفى عل لغات وهى من عال و من علا و من علو بالحركات الثلاث على الواو وكلها بمعنى واحد او غير ظرف اى سواء كان ظرفا او غير ظرف كحسب ولا غير وليس غير و بحل بمعنى حسب الا انه اى الا ان بحل من القسم الاول وهو ما لزم بناؤه و منه اى و من القسم الثانى وهو ما بناؤه عارض ما اضيف اليه اى بالمستلزم معرب و منه اى ومن القسم الثانى ما يضاف الى الجمل نحو يوم ينفع و بابه و هى حيث بناؤها لان الاضافة الى الجملة بوجب الاكتساب البناء للمضاف اذ الجملة من حيث

الظرف المبنيات

نحو الجملة لا اعراب لها و اذا اى ما يضاف الى اذ من اسماء الزمان فيمن بنيه كيومئذ و حينئذ اى فيمن يحكم ببنائه فان بعضهم يعربه و قرئ من عذاب يومئذ بجر يوم و فتحه اى ومثل ما يضاف الى اذ فى البناء مثل و غير مع ما و ان و ان مثل اذا اضيف الى ما المصدرية كقولك قيامك مثل ما قام زيد او يضاف الى ان المصدرية نحو قيامك مثل ان قام زيد وكذا لفظ غير اذا اضيف الى ما وان كقولك قيامك غير ما قام زيد و غير ان نطقت فى قوله لم يمنع الشرب منها غير ان نطقت حمامة فى غصون ذات اوقال و انما بنى غير و مثل تشبيها لهما بالظروف المضافة الى الجمل لان ما وان يستلزمان الجملة فكما بنى ما اضيف الى اذ و بنى ايضا ما اضيف الظروف والكوفيون اجازوا بنا غير بمعنى الا مطلقا اى سواء اضيف الى متمكن نحو ما نفعنى غير قيام زيد او الى غيره كقيد ان قام لانه بمعنى الا فاجرى فى البنا و منه اى و من العارض ما بنى من المنادى كيا زيد على ما يسانى و منه اى و من القسم الثانى ما بنى من المبنى فلا نحو لا رجل و منه اى و من القسم الثانى ايضا لات اوان فى قوله طلبوا صلحنا و لات اوان فاجبنا ان ليس حين بقا فيمن لم يجعل لات حرف جر هى لا المشبهة بليس وزيدت عليها التاء كما زيدت على رب و خصت بالدخول على الاحيان على مذهب الخليل و سيبويه وعند الاخفش انها نافية للجنس زيدت عليها التاء وخصت بنفى الاحيان وانما كسرت او ان تشبيها لها باذ فى قوله نهيتك عن طلابك ام عمرو بعافية و انت اذ صحيح فى انه زمان قطع من المضاف اليه وعوض التنوين لان الاصل ولات اوان صلح وهذا عند من لم يجعل لات حرف جر فاما من جعله حرف جر

فاوان عنده مجرور به معرب اى طلبوا صلحنا وليس الاوان اوان صلح فاجبنا ان ليس الحين حين بقا اى ابقاء ومساهلة و الاوان بمعنى الحين وجمعه الاونة كزمان وازمنة هذا اما بنى من الكلام بعد ما استوفينا القسم المبنى من الاسما وما عداها معرب و نوعا المعرب على نوعين الاسم المتمكن والفعل المضارع والاول وهو الاسم المتمكن اما ان يستوفى حركات الاعراب مع التنوين و يسمى المنصرف بمعنى من شانه ان يستوفيها بالفعل ليدخل المعرف باللام فيه او لا يستوفيها مع التنوين بمعنى انه لا يتم له الحركات ولا يوجد فيه التنوين وليس المراد انه لا يوجد فيه هذا المجموع وهو الحركات والتنوين فان انتفاءه قد يكون بانتفاء الحركات مع وجود التنوين فيه و هو غير مراد قطعا و يكون بالفتح جرا بمعنى يصلح فى حالة الجر فانك اذا قلت مررت باحمد فتح المصروف مجرور به ولكن لم يدخله الكسر بل ابدل بالفتح فيجمع غير مضاف ولا معرف باللام عن حال من فاعل يكون اى يكون مفتوحا حال كونه غير مضاف ولا معرف باللام فاما اذا اضيف او عرف باللام فلا يكون مفتوحا فى حال الجر بل يكون مكسورا كقولك مررت باحمدكم و بالاحمر و انما دخله الكسر فى حال الاضافة والتعريف باللام لان امتناع الكسر كان بسبب ذهاب التنوين للعلتين و ههنا ليس ذهابه للعلتين بل لاجل اللام و الاضافة فزال موجب منع الكسر فعاد الكسر و انما كان تبعا لان المراد من التنوين تنوين التمكن وهو كون الاسم بحيث لا يشبه الفعل وغير منصرف وهو ما يشبه الفعل فبينهما تناف بخلاف الكسر فان مفهومه لا ينافى غير المنصرف بل يتبع ذهاب التنوين للعلتين و لذلك لما اضطر الشاعر الى ادخال التنوين اعاد الكسر ولو لم يكن تبعا لما اعاده لان الكسر و الفتح يستويان فى الشعر بعد دخول التنوين

وسمي غير المنصرف اي سمي هذا النوع الذي لا يستوفي الحركات مع
التنوين غير المنصرف واسباب منع الصرف عشرة المشهور انها تسع
وزاد المصنف رحمه الله الف الالحاق في نحو ارطى اذا سمي به فانه غير منصرف
للعلمية والف الالحاق المشابهة لالف التانيث فجعله سببا اخر وكان عشرة
وهذا موقوف على وجود ارطى بعد التسمية غير منصرف فان من لا يعتبر
الف الالحاق ولا يجعله سببا لمنعه ذكرنا انه ليس فيه الا سبب واحد
وهي اي الاسباب التعريف والتانيث ووزن الفعل والعدل والوصف والجمع
والتركيب والعجمة والالف والنون المضارعتان لالفي التانيث والالف
الالحاق وهذا من الكل واحد ما يتعلق به من الشروط متى اجتمع في الاسم
اثنان منها تقوم مقامها كالجمع والف التانيث لم ينصرف وفي اللفظ
ادنى جزالة لانه عطف واحد على اثنان فالعدل متى اجتمع في الاسم
واحد الا ان يقول هذا الواحد بمنزلة اثنين فيصح ذكر الا حقا مع
معه وهو تكلف وانما اعتبر اثنان لان الاصل في الاسم الصرف
وانما منع لمشابهة الفعل فاعتبر السببان تقوية لجهة المشابهة
ليمكن لو معارضة الاصل فان السبب الواحد ضعيف فالمعتبر في
الباب الاستقرا فالتعريف شرطه ان لا يكون بحرف ولا اضافة وانما
اشترط ان لا يكون التعريف بحرف ولا باضافة لان التعريف باللام والاضافة
يدخل الممتنع من الصرف في حكم الصرف فلا يكون مانعا من الصرف
ولا يلزم المضمر والمبهم للزوم فانهما هذا جواب عن سوال مقدر
فان المضمر والمبهم تعريفهما ليس بحرف ولا باضافة فمقتضى ان يكونا
معتبرا في منع الصرف فاجاب بانهما لازما البناء ومنع الصرف فرع

الاعراب فاذا لم يوجد الاعراب لم يات بحث منع الصرف وعدمه انما قال
بحرف ليشمل مطلق حرف التعريف من اللام وغيره التعريف ونحو يا في النداء ايضا
والذي اعرب اي من المبهمات كان مضافا كاي وايه فانه يقال ايهم وايهن فلا
اشكال انه لا يتعقب تعريفه لانه حصل بالاضافة والتعريف الاضافي غير معتبر في
منع الصرف وان كان مفردا اي ان لم يكن مضافا فالاولى ان يقال ان كان
مضافا فقد حصل تعريفه والاشكال ايضا اي يكون منصرفا بلا اشكال وقيل
بتعريفه ومنع صرف مؤنثه لان الصيغة كانها موضوعة للتانيث وان كان
بالتانيث قال بعضهم ان نحو اي وايه معروفة ايضا اي فمنصرف لعدم وجود
العلمين واما ايه فقيل بمنع صرفه للتعريف والتانيث وكان موضع سوال
وهو ان يقال قد ثبت ان فيها تعريفا وتانيثا لكن ما نيثه بالتا فاجاب بان المعتبر
لزومها التانيث واللزوم يكون بطريقين احدهما العلمية والثاني كون الصيغة
كانها موضوعة للتانيث فكانه وجد فيه لزوم التانيث باعتبار الوضع كما
في العلمية واعتبر لزومه وان كان بالتا لان التا كالجزء من الكلمة
فالمعتبر هو التانيث المعنوي لا التانيث اللفظي وقيل لا يمنع حذف
تنوينه للعدل فوجه وهذا نقد ايضا فكلاهما في حكم المسماة بخبر منكر وهذا
قول الاخفش هذا مقابل لقول الاول القايل بتعريفه ومنع صرف مؤنثه
فان عنده يسقط التنوين اذ يقول ايه صاحبك بلا تنوين وهذا القايل
يقول هي معروفة وممنوعة من الصرف لكن لم يبح حذف تنوينه مع انه
معرفة وممنوعة من الصرف لانه وقع التنوين وسقط في العدل وكانه
سمي مع التنوين كما سمي بخبر منكر فانه لا يحذف منه التنوين مع انه
وسقط بعد بدا فيه نظر لانه يرد ايه في التقدير مضاف فالتنوين الواقع

اخيرا ظاهر فانه ليس على الاخر لانه وسط تقديرا اذ هو مضاف فيه
يلزم احد الامرين اما يقدر التنوين في جار الاضافة حتى يكون التنوين وسط
وهو فاسد واما ان لا يقدر المضاف اليه فيكون التنوين اخرا لا وسطا
كما في خبر منكر فان التنوين فيه وسط ظاهرا وفيه نظر اي لا نسلم انها
معرفة وممنوعة من الصرف فانك اذا قلت ايه صاحبك بلا تنوين فكانك
قلت ايه امراة صاحبك فيكون في التقدير مضافا الى نكرة فيكون نكرة
واما اذا قدر انها مضافة الى معرفة وهو ان يقدر ذكر نبينا ثم قلت ايه
صاحبكم اي ايتهن فنسلم انها معرفة ولا نسلم انها ممنوعة من الصرف
لوجهين احدهما انها مضافة والثاني عدم شرط اعتبار التانيث وهو
العلمية فاحد الامرين لازم اما منع تعريفه ان قدر مضافا الى نكرة
او منع عدم صرفه ان قدر مضافا الى معرفة وقد ذكر في التعليق
واما اجمع فهو لم يحصل تعريف التاكيد اصلا فلا اشكال فيه انه اجمع
غير منصرف اتفاقا واختلف في تعليله فقال بعضهم تعريف باب التوكيد
اصل معتبر كتعريف العلمية ففيه سببان التعريف التاكيدي ووزن
الفعل فقال بعضهم لا يعتبر التعريف التاكيدي اصلا فمنع صرفه للوصفية
المقدرة ووزن الفعل لان اجمع فيه معنى الاجتماع فهو من الاجمال وجمع
كالاحمر اذ هو يستعمل تاكيدا ظاهرا لانه يجري على موصوف لفظا
كما يجري الاحمر على موصوف ملاك فالوصفية مقدرة فيه
فوله ولا اثر للتعريف جواب عن سوال مقدر وهو ان بعضهم
قال هو معرفة لان التقدير اجمعهم نحو كلهم فاجاب بان هذا التعريف في
التقدير بالاضافة والتعريف الاضافي غير معتبر فيسبب منع صرفه

ووزن الفعل والوصف المقدر فالموثر فيها هي العلمية ثم ان التعريف
قد يكون بالحرف وقد يكون بالاضافة وقد يكون بالعلمية وقد يكون
في المبهمات وقد يكون في المضمرات وقد يكون في التاكيد وقد تبين ان
التعريف بالحرف والاضافة لا يعتبر وكذا في المبنيات من المضمر والمبهم
وفي التاكيد وكذا التعريف فيما اعرب من المبهمات يختلف فيه على ما سبق
فالذي يعتبر باعتباره من انواع التعريف هي العلمية فاما ما عداه فاما
ان لا يعتبر اصلا او يعتبر لا على القطع بل على ما فيه من الخلاف وهي
اي العلمية كون الاسم معلقا على شيء بعينه غير متناول ما اشبهه انما
قال معلقا ولم يقل موضوعا ليشمل الاعلام الغالبة كالنجم والصعق
فانهما ليسا موضوعين في الاصل لشيء معين ولكنهما صارا علمين بغلبة
الاستعمال غير متناول الظاهر ان غير منصوب لكونه خبرا بعد خبر اي
كون الاسم معلقا غير متناول فلا يكون مجرورا صفة لشيء لان التناول
وعدم التناول من عوارض الاسم لا المدلول فواسم بعينه صفة لشيء
اي شيء معين والمراد بالتعيين الاعم من التشخيص فيدخل تحته
المعارف كلها فاخرج ما سوى العلم بقوله غير متناول فان نحو الرجل
معلق على شيء معين ولكن يتناول ما اشبهه واحترز بقوله عن
النكرات فان مدلولها غير معين بالوضع لشخص كان كطلحة او
لجنس معنا كاسامة او معنى كسبحان وذو وقاو ووقنا كغدوة
ونكرة هذا بيان لانواع العلم اي العلم قد يكون لشخص كطلحة او
لجنس وعلم الجنس اما ان يكون الاسم عين كاسامة للاسد او اسم
معنى واسم المعنى ينقسم الى اسم الحدث كسبحان فانه اسم للتسبيح وذو

فانه علم لمعنى الكلية واى اسم الوقت كغدوة وبكرة فانهما علمان لغدوة
يوم بعينه وبكرة يوم بعينه ولذلك امتنع من الصرف للعلمية والتانيث وعلم الجنس
مشكل من اصله لان مدلوله غير متشخص وغاية الجواب انه وجد اسما
جرى فيها احكام العلمية فقدر فيها العلمية لضرورة تلك الاحكام كالعدل
في عمر فان اسامة دخل مبتدا ووقع مبتدا وذا الحال وغير منصرف
وامتنع عنه اللام والاضافة وهذه كلها تستدعي تعدد العلمية فيها وهو
علميته تقديرية اى علم للحقيقة المعقولة من الاسد فاسامة اذا اطلق
على الفرد من الاحاد فانما يطلق لا لانه موضوع له بل لكونه موضوعا
للحقيقة المعقولة والحقيقة موجودة في الفرد واسما العدد الة
على مجرد معقود في الاعلام على راى نحو ستة ضعف ثلاثة فستة
مبتدا ولا بد من تعدد التعريف فيه ولا تعدد فيه الا العلمية فجعل علما
لمجرد العدد المخصوص ولذلك كان غير منصرف قوله على مجرده
اى على مجرد العدد وقوله على راى اى اشارة الى ما ذكره الشيخ
ابن الحاجب وهو انه قد يقع في بعض نسخ المفصل وقالوا ...
ستة ضعف ثلاثة ... كما بينا ثم قال فمعناه ان عده من اسما
الاعلام ضعيف اذ يؤدي الى ان يكون اسما الاجناس كلها اعلاما اذا
جعلت مبتدا بالتاويل المذكور وكذا امثلة التي يوزن بها اى وكذا
الامثلة التي يوزن بها معدودة ايضا في الاعلام كاسما العدد ونحوها
فوزنه افعل علم لكل ما يوزن به نحو احمر واسود وابيض وغير ذلك
لان فيها تفصيلا لان ما يستعمل منها اى من تلك الامثلة وزنا للافعال
خاصة حكمه حكم ما مثل به اى حكمه حكم موزونه يعني على الفاعل فكذا
استفعل

وما يستعمل بغيرها ايضا اى بغير الافعال بل يستعمل وزنا للاسما او للاسما والافعال
جميعا فان كان موضوعا لجنس ما يوزن به فهو علم كاسامة الا ان يتكلم بعضها
لا بعضين ورتبة الالفاظ فهو ينقسم قسمين احدهما ان يكون موضوعا لجنس ما
يوزن به نحو فعلان مثلا فانه موضوع لا لشخص بعينه بل لجنس ما يصلح
موزونا له كعطشان وسكران وغيرهما ولفظ فعلان علم جنس كاسامة الا ان
يكون ... لا يكون علما كاسامة من الاعلام المنكرة قلت اى فلهذا الموضوع لجنس
ما يوزن به حكم بنفسه في الصرف وتركه بعد ان كان فيه سببان فيعان الصرف
حكم بمنع صرفه ولا حكم بصرفه نحو فعلان الذي مؤنثه فعلى لا ينصرف او
فعلان الذي مؤنثه فعلانة منصرف هذا مثال لما وجد فيه سبب منع الصرف
فقولك فعلان مبتدا والذي مؤنثه فعلانة صفته ومنصرف خبره فلفظ
فعلان في الموضعين غير منصرف لان فيه العلمية والالف والنون وله حكم
بنفسه لا حكم موزونه اذ موزونه في الاول غير منصرف وهو سكران وموزونه
في الثاني منصرف وهو ندمان فلهما حكم بنفسهما لا حكم موزونهما والدليل
على علميته فعلان في الموضعين كونه مبتدا وموصوفا بالذي او كذا افعل
اذا كان صفة لا ينصرف هذا مثال للذي له حكم بنفسه في الصرف وكان مما
قبله وهو فعلان مثالا لما له حكم بنفسه في ترك صرفه وانما كان افعل
في قولنا كذا افعل منصرفا لانه نكرة بدخول كل عليه فلم يوجد فيه سبب
منع الصرف فلذلك انصرف فالموضوع لجنس ما يوزن به قسمان غير منصرف
كفعلان في المثال المذكور ومنصرف كافعل في قولنا كل افعل وحكم الممثل
ان كان كناية عن موزونه وان لم يكن اى وان لم يكن كناية عن موزونه
والثاني ما لا يكون كناية عن موزونه فله حكم الممثل اى حكم موزونه كما

تقول هو الفاعل اى الزائد ولفظ الفاعل ليس موضوعا لجنس ما يوزن
به بل هو كناية عن لفظ الزائد معناه انما كني عنه استغناء باللفظ وكقولك
المثنى كان فعلة لم تلا من الثناء بابا بكر ولم تخلع ولم تذهب بقريش اعنت سيف
الدولة المسماة بحولة ولم يصرح بلفظها استعظاما لها لكونها مملكة بل كني
بفعلة ولفظ فعلة حكمها حكم موزونها وموزونها ممتنع من الصرف للعلمية
والتانيث فكذا فعلة ممتنع والقسم الثاني وهو قوله وان لم يكن كناية عن
موزونه ولم يكن موزونه مذكورا على ما هو مستعمل النحاة وهو مختلف
فيه ان له حكما في نفسه او حكم موزونه فلذلك قال وهو اى هذا الذي ليس
كناية وذكر موزونه معه ملحق بالاول وهو ما له حكم بنفسه على احد
المذهبين وبالثاني على وهو ملحق بالثاني وهو ما له حكم موزونه لا نفسه
على الثاني اى على المذهب الثاني يعني الذي كناية وذكر موزونه معه ففيه
مذهبان احدهما ان له حكم موزونه والثاني ان له حكم نفسه قوله
ولا لحكم الممثل اراد به الموزون فكان الاولى ان يقول فحكم الممثل به لان
الموزون هو الممثل به كما ذكره في قوله حكم ما مثل به اى حكم موزونه
ونعلم منه ان الممثل به هو الموزون وعلى المذهبين يقول وزن طلحة
فعلة غير منون اما على الاول اى على المذهب الاول وهو ما له حكم نفسه
فلمنع الصرف اى تكون غير منون على الاول لمنع صرفه نظرا الى حكم نفسه
ومنع صرفه للعلمية والتانيث واما على الثاني وهو ان له موزونه فلاجرائه
مجرى موزونه نعم تكون ايضا غير منصرف كما ان موزونه وهو
طلحة غير منون وعكسه اى عكس المثال المذكور في انه غير منون ضارب
مضاربة على فاعل بما عليه بالتنوين يعني لفظ فاعله لا بد من تنوينه

على المذهبين اما على المذهب الثاني وهو ان له حكم موزونه فظاهر
لان موزونه وهو ضارب فيه التنوين واما على الاول وهو ان له حكم
نفسه فالتنوين للمقابلة دون التمكن لاطراده في الممثل به على الاول
كان حقه ان لا ينون لان في فاعل العلمية والتانيث فيكون ممنوعا من
الصرف فاعتذر عنه بان التنوين لتحقق المقابلة الوزنية كما ان
مضاربة في اخره نون ساكنة فينبغي ان يكون على فاعل ايضا نون
ساكنة تحقيقا للمقابلة بين الوزنين في جميع اجزاء الحروف وليس تنوينه
للتمكن حتى يوجب صرف الكلمة فقوله لاطراده في الممثل عليه
لقوله فالتنوين للمقابلة اى انما اعتبر المقابلة في هذا التنوين ايضا
لان هذا التنوين مطرد في جميع صور الممثل اى الموزون فلا كذلك
المقابلة فيها فان قلت افعل كان ينبغي ايضا ان ينون كما ينون فاعل
لتمام موزونه ايضا وهو اصبع قلت التنوين في فاعل انما
دخل لاطراده في صورة موزونه وهو مضارب واما فاعل لم
يجر منصرفا بخلاف افعل فان موزونه قد يكون منصرفا فيه التنوين
كاصبع وقد يكون غير منصرف كاعلم ونحوه اذا سمي به فالتنوين في
افعل غير مطرد في جميع صور موزونه وفي فاعل التنوين مطرد
في جميع صور موزونه اذ صور موزونها كلها مصروفة ويظهر
الخلاف في قولهم وزن اصبع افعل وافعل بالتنوين بعد اذا
طلب وزن اصبع افعل فافعل اما ان يكون له حكم نفسه
فيكون بلا تنوين لانه صفة فعل على الاول فلا يكون فيه تنوين وان
كان حكمه حكم موزونه وهو اصبع كان منونا كما ان موزونه

منون وَالتانيث فقد يكون بالتا لفظا وشرط العلمية تحتوا فيه المذكر والمونث كفاطمة اي التانيث قد تكون بالتا وقد تكون بالالف اما الذي بالتا فقد يكون التا لفظا وقد يكون تقديرا اما الذي فيه التا لفظا فشرطه العلمية ليلزم التا اذ لو لم تكن علما كضاربة لم تكن التا فيه لازما اذ ينزع وينفك فاعتبر العلمية ليكون التا لازما فيكون اقوى وهذه مستقراة اذ لو لم تعتبر فيه العلمية لكان حق ضاربة ان تكون ممنوعا من الصرف لوجود التانيث والصفة يعني اذا وجد التانيث العلمية في اسم امتنع من الصرف سوا كان لمونث كفاطمة او لمذكر كطلحة ولو مثل لمذكر لكان اولى لانه لمذكر فاما ما يسمى ولفظه مونثان فاطمة وكان التمثيل بالمذكر اولى وكان حقه ان يمثل بها ويقول كطلحة وفاطمة اوتقدير فيها جاوز الثلاثي وشرطه العلمية ايضا كسعاد وزينب وان كانا لرجلين بعضها لا يكون التانيث لفظا بل تكون تقديرا فهو اما يكون فيما جاوز الثلاثي او في الثلاثي فان كان فيما جاوز فشرطه العلمية ايضا كسعاد وزينب وان كانا لرجلين بعض اذا سمي رجل بزينب او سعاد فهو غير منصرف وان فات التانيث المعنوي لقيام الحرف الرابع مقام التا كما اذا صغر عقرب لا يرد فيه التا لان الحرف الرابع قام مقام التا فلم ... ههنا او في ثلاثي متحرك الاوسط وشرط العلمية مع كونه لمونث فسقد اسم رجل منصرف تعذرا لان التا تعذرا في ثلاثي فالثلاثي اما متحرك الاوسط او ساكن الاوسط فان كان متحرك الاوسط فشرطه العلمية مع كونه لمونث لانه لم يوجد فيه التا لفظا ولم يوجد فيه حرف رابع قام مقام التا

لكونه ثلاثيا فلو لم يشترط كونه لمونث لم يوجد فيه دال على التانيث لا لفظا ولا تقديرا نحو سقر اسم رجل منصرف لما ذكرنا او ساكنه عطف على متحرك الاوسط وشرطه مع ذلك اي مع كونه لمونث العجمة في اللغة العليا نحو ما ... اسما امراة منصرف في اللغة الفصيحة لان سكون الاوسط قابل احد السببين فلم يبق الا سبب واحد فهو منصرف بخلاف ما اذا معها العجمة كماه وجور اسما موضعين فانهما ممتنعان من الصرف لان سكون الاوسط وان قابل احد السببين فبقي سببان اخوان لان فيه ثلاثة اسباب العلمية والتانيث والعجمة فان قلت حاز ان يقابل سكون الاوسط العلمية فاذا ابطل بذلك اعتبار التانيث واعتبار العجمة ايضا لانهما مشروطان بالعلمية فالجواب انه اذا قابل العلمية اسقط تاثيرا العلمية في منع الصرف لا وجود العلمية والمعتبر في تاثير العجمة والتانيث وجود العلمية لا لكونها معتبرة في منع الصرف فيكون الوسط سقط تاثير العلمية لا وجودها وشرط التانيث والعجمة وجود العلمية لا تاثيرها قوله في اللغة العليا اي انما يشترط العجمة في اللغة الفصيحة واما في اللغة الاخرى وهي القابلة لمنع ... نحو هند فلا يشترط فيه العجمة ولا شرط اي مقاومة السكون بل يعتبر وجود السببين الا ان يكون منقولا عما يغلب في اسما الذكور كالعوف هذا استثنا من الثلاثي ساكن الوسط فانه يشترط فيه مع العلمية العجمة الا ان يكون منقولا فانه لا يشترط فيه العجمة نحو زيد فانه يغلب في اسما الذكور فاذا سمي به مونث فقد عدل عن خفة الى ثقل التانيث

فالخفة لكونه ثلاثيا ساكن الاوسط قابلها وعارضها هذا الثقل فيسلم السببان عن المعارض فمنع الصرف يعني انا اعتبرنا العجمة لتقاوم سكون الوسط فيسلم السببان فمنع الصرف بهذا الثقل الحاصل من العدول على نحو هند من تسمية الذكور دون ما لم تكن غالبا فيها الفرق بين المنقول عن الغالبة في الذكور وبين المنقول عما ليس غالبا فيها تجوز هذا امثال لما يوجد فيه العجمة مع سكون الوسط وكذا اسم امراة هذا امثال لما يغلب تسمية الذكور به اذا سمي به امراة يكون غير منصرف وان وجد فيه حكم الوسط لمعارضته ثقل العدول عن الغالب سكون الوسط فيبقى السببان وهو العلمية والتانيث فيمنعان الصرف واما هند فمنصرف فيها اي في اللغة العليا لفقدان الشرط وهو العجمة كما ذكرنا فيقاوم السكون فيه احد السببين فلذلك انصرف وعرفات لان تاها ليست للتانيث واختصاصها بجمع المونث ياتي بعد لا التا منصرف لعدم العلة وعرفات مثلا ومصروف خبر يعني ان عرفات منصرف لانه لم يوجد فيه الا العلمية واما تانيثها فغير معتبر اذ لو اعتبر لكان بالتا والتا اما ان يكون لفظا او تقديرا اما اللفظ فغير معتبر لان تاها ليست للتانيث ولذلك لا تقلب هاء في الوقف واما تقديرا فلانه انما يقدر التا اذا لم يوجد التا لفظا وعرفات مخصوصة بجمع المونث فما يكون لجمع المونث لا يمكن تقدير التانيث فيه كمسلمات هكذا ذكره وفيه نظر لان الجمع المونث بالالف والتا لا يقدر فيه التا اما اذا لم يكن جمعا فلا نسلم انه يمتنع تقدير التا وهو قد ذكروا ان عرفات وعرفة سوا في التسمية فيدل على انه ليس بجمع مونث وقد يكون بالالف فيه تعديله في اول التانيث قد يكون بالتا

مقصورة وممدودة كبشرى وصحرا فانها للزومها وبنا الكلمة عليها نزلت منزلة السببين يعني انما كانت الالف قائمة مقام السببين لان فيه تانيثا ولزوم تانيث ولكونها تانيثان وقوله وبنا الكلمة عليه مقرر لمعنى اللزوم فان التا لم يبن الكلمة عليها اي جزءا للكلمة في اصل وضعها بطلة او بذول بخلاف نحو بشرى فان الكلمة تبنى على الالف لا ينفك عنها فهي لازمة فان قلت انما تقوم مقام السببين لو كان اللزوم سببا ايضا ولم يعد لزوم التانيث سببا قلت لم يقل انه سببان بل قال تنزلت منزلة السببين وههنا كذلك لان التانيث سبب واما لزوم فتنزلت منزلة سبب لانه فرع ايضا لان الاصل ان لا يلزم التانيث للكلمة تخفيفا فكان فرعا على عدم اللزوم سابر سابر الاسباب التي اعتبرت لكون كل واحد منها فرعا فان قلت فالتانيث بالتا اذا وجد معه العلمية فقد انه يلزم التانيث فكان ينبغي ان يقال نحو فاطمة فيه ثلاثة اسباب العلمية والتانيث ولزوم التانيث لكونه علما قلت الجواب عنه من وجهين احدهما انه لم يعتبر اللزوم في التا لكونه مستغنيا عنه لوجود السببين وهو العلمية والتانيث فلم يحتج الى اعتبار اللزوم بخلاف الف التانيث والثاني ان المعتبر في الف التانيث لزوم بني الكلمة عليه اي لزوم لا ينفك بحال ولزوم التا بالعلمية ليس بهذه المثابة اذ لو حذف العلمية لا يبقى اللزوم بخلاف الف التانيث فان لزومه حاصل بالوضع لا باشتراط امر اخر ينضم اليه ولذلك لم يقتصر المصنف على قوله للزومها بل ضم اليها بنا الكلمة عليها فالجملة مركبة من الكلام وكونه جزءا من

الكلمة بخروج بالالزوم ما فيه التا من غير علميته و خروج بقيا الكلمة
عليها للزوم التا مع العلمية واما وزن الفعل فشرطه ان يكون مختصا
بالفعل كشمّر لان هذا الوزن لا يوجد في الاسما الا منقولا كبقّم اسم
موضع وخضّم اسم رجل ومن ههنا للعلمية كشلّم اسم موضع بالشام
وشلّم هو اسم مدينة بيت المقدس بالعبرانية او اعجميا انعم وذكر
في الصحاح ان شلّم لا ينصرف للعجمة ووزن الفعل وقد جعله المصنف
فيها للعجمة ففيه نظر او يكون اوله زيادة كزيادته اي كزيادة الفعل
غيرها كأحمد هذا قسيم لقوله ان يكون مختصا اي شرط وزن الفعل
احد الامرين اما اختصاصه بالفعل او كون واحد من زوايد الافعال
المضارعة في اوله وانما قال غير قابل احترازا عن يَعْمَل فان اوله
زيادة من زوايد الفعل لكنه قابل للتا وهذا التا يخرج الوزن اي
الاسما فيبعده عن شبه الفعل فلذلك اشترط عدمها والمراد من قوله
غيرها ان لا يكون قابلا للتا قياسا اذ لا يقبل التا الا ان لا يوجد فيه
تا فان ارمل لا يوجد فيه التا فهو منصرف لانه قابل للتا وهذا اولى من
قولهم او يغلبه لما يلزم عليه منع المسمى بخاتم لكون الوزن في الفعل
اكثر منه في الاسم على ان الكثرة في افعل ممنوعة بعد ذكر بعضهم بدل
قولهم اذ يكون اوله زيادة او يغلب ذلك الوزن في الافعال و يمثل به
نحو افعل في الافعال اكثر منه في الاسما فاخترنا قوله ان يكون اوله
زيادة على تلك العبارة لوجهين احدهما انه يلزم على تلك ان يكون العبارة
المسمى بخاتم غير منصرف لان فاعل في الفعل اكثر من فاعل في الاسم اذ
فاعل في الاسم نحو الاكاف مجلد وده وخاتم و دانق وطابع ونحوها

وباب فاعل يتفاعل مفاعلة اكثر من ان يحصى والثاني ان الكثرة في افعل في
الافعال ممنوعة اذ كلما وجد منه افعل للتعجب ووجد منه افعل للتفضيل
وقد يكون افعل في الاسم من غير فعل له كازنب واجدل وغير ذلك هكذا
ذكروه وفيه نظر لان افعل في الافعال قد يكون في المضارع كاعلم انا وهو
يجي من باب فعل مكسور العين وفعل مفتوح العين وقد يجي للصيرورة
كاغد البعير وعلى الجملة فافعل التعجب يقارب افعل التفضيل وزاد
هذه الابواب في افعل الفعل من غير معارض له في الاسما فافعل في الافعال
اكثر منه في الاسما وهو ظاهر ثم الاسم قد يكون منقولا عن الفعل اما مجردا
عن الضمير فيمنع الصرف ان كان الوزن ما ذكر كتغلب ويشكر والا صرف
كشعب ومع الضمير فيحكى كما هو نحو قوله نبئت اخوالي بني يزيد ظلما
علينا لهم فديد يعني ان الفعل اذا نقل عنه وسمي به فاما ان يكون على الوزن
المعتبر في وزن وهو وزن الخاص او ما في اوله زايد من الزوايد الاربع
كتغلب ويشكر فانه غير منصرف وكما ذكرنا للعلمية ووزن الفعل واما ان
لا يكون على الوزن المعتبر فمنع الصرف نحو كعسب و ضرب ونحوهما يقال
كعسب الرجل اذا مشى مسرعا متقاربا خطاه وهذا القسم منصرف عند
سيبويه والاكثرين وخالف فيه عيسى بن عمر النحوي لكونه ليس على الاوزان
المعتبرة في وزن الفعل كما مر واما عيسى بن عمر فقد يستدل بقوله انا ابن
جلا وطلاع الثنايا فان جلا اسم علم فلم لم يعتبر فيه وزن الفعل لكان
مصروفا وقد جا غير منصرف لكونه غير منون في البيت فوجب اعتبار
وزن الفعل مطلقا واجاب عنه سيبويه فان جلا فيه ضمير وهو من باب
حكاية الجمل كقوله بني يزيد وبحثنا في الفعل مجردا عن الضمير واعيب

دفع بكى للمحدة كانه وللمتعد من وزن الفعل كانه بالاد...

ابضا فان جلا في البيت غير علم بل هو باق على فعليته والمعنى انا ابن رجل
جلا الامور وكشفها ثم حذف الموصوف واقيمت الصفة مقامه واما مع الضمير
وحذفه ان يحكى كما هو اي مع الضمير باقيا على حالته كما في البيت وهو
نبئت اخوالي بني يزيد فان يزيد قد يكون بلا ضمير كقوله يزيد المال وقد يكون
مع الضمير نحو المال يزيد فالبيت من المنقول مع الضمير ولا الفيل
بني يزيد بضم الدال لانه غير منصرف للعلمية ووزن الفعل فضمه
دليل على انه جملة محكية ونبئت له ثلاثة مفاعيل اولها اقيم مقام الفاعل
وهو ضمير المتكلم وثانيها اخوالي وبني يزيد عطف بيان لاخوالي والثالث
لهم فديد اي صياح وقوله ظلما مفعول له للفعل المراد من الجملة اي
يغدون ويصيحون للظلم او منتصب على الحال اي ظالمين واما العدل فهو
ان يذكر لفظ ويراد غيره هكذا عرفه وهو غير تام لان نحو حلال وملاك
يصدق عليه انه ذكر لفظ واريد غيره من الاعلام وكذا في الكنايات نحو
كيت وذيت وكذا ابو بكر وزيد ضرب بمعنى ضارب او مضروب فقد ذكر
لفظ واريد غيره وقد يستدل عليه اي على العدل بدليل غير منع الصرف
هذا هو العدل المسمى بالتحقيقي وقد لا يستدل الا به اي لا منع الصرف
المسمى وهذا العدل المقدر كعمر على ما سيأتي فمن الاول اي من العدل التحقيقي
احاد وموحد وثناء ومثنى وثلاث ومثلث ورباع ومربع الى عشار
ومعشر فانك اذا قلت جاني القوم ثلاث فلنا دليل على عدله غير
منع الصرف اذ الاصل الاول يد ذلك تقسيم الاشيا على ان تكون ومعناها عدد
القوم ثلاثة ثلاثة وثلاث غير مكرر غير مضموم الاول فعلم انه معدول
عن المكرر المضموم وكذا عمره ومنه اي ومن الاول سحر فانه معدول

عن المعرف باللام وهذا العدل لا يتوقف على منع صرفه فوجد له تحقيق
ثم لما وجد في الاستعمال ممنوعا من الصرف وليس فيه سوى العدل وجب
له علمية لئلا يلزم منع صرفه بسبب واحد فعلميته مقدرة لا عد لبيه وجعل
علما كامس عند من يعرّبه قال الشيخ ابن الحاجب لو جعل بمحل مثنيا
لتضمنه حرف التعريف لم يكن بعيدا كأمس ومثله امس فمن يعربه ويمنعه
من الصرف في الاحوال الثلاث رفعا ونصبا وجرا وهم بنو تميم فان منع
الصرف عندهم للعلمية والعدل اذ اصله ان يعرف باللام كما هو قياس
مثله نحو قوله لقد رايت عجبا مذ امسا واخره عجايزا مثل السعالي
خمسا فان امس ممنوع من الصرف لانه عندهم في حالة الجر بالعلمية
والعدل وفي حالة الرفع فقط فمن يقول مضى امس بالضم وقمت امس
بالكسر وخرجت اول من امس بالكسر يعني ان بعضهم لا يعرب امس الا
في حال الرفع واما في النصب والجر فيبنيه على الكسر وهو مذهب اهل على الكسر
الحجاز واللغة العليا بناؤه اي بنا امس في الاحوال كلها رفعا ونصبا وجرا
لتضمنه حرف التعريف ومنه اي ومن الاول اخر فانه معدول عن الاخر
على ذاك وعن اخر من على الصحاح بعد اخر جمع اخرى واخرى تانيث
اخر واخر افعل التفضيل حكمه انه لا يستعمل الا بمن او باللام او بالاضافة ضافة
وكان اخر غير مستعمل باحدها فهو معدول قطعا عن احدها هذا بيان
تحقيق العدل فيه واما تعيين المعدول عنه فاختلفوا فيه فقال بعضهم
هو معدول عما فيه اللام وقال بعضهم هو معدول عما ذكر معه من
واختاره المصنف لان اخر وجد نكرة فالمناسب ان يكون المعدول عنه
نكرة وهو الذي معه من اذ المعرف والمضاف معرفتان اذ يقال مررت بنسا

أخر توصف به النكرة ولمن قال انه معدول عن اللام ان يقول ان اخر تراعى
فيه المطابقة مع موصوفها افرادا او تثنية وجمعا اذ قال رجل اخر ورجلان
اخران ورجال اخر فعدل تراعى فيه المطابقة والمناسب ان تكون معدولا
عما تراعى فيه المطابقة وهو اما الذي معه اللام او الذي هو مضاف
اما المضاف فلا تجب فيه المطابقة وهو المعرف باللام ولو كان معدولا
عما فيه من لم تراع فيه المطابقة اذ الذي فيه من تجب فيه ترك
المطابقة ولا مناسبة ان تكون معدولا عنه اذ المناسب ان يعدل ما تجب فيه
المطابقة عما تجب فيه المطابقة ثم الشيخ يضاربه ومنه جمع لانه جمع
جمع مسكن العين على راي اذ القياس في افعل فعلا نحو على فعل نحو حمد
فلما وجد جمع غير مسكن علم انه فرع عن مسكن وعن جماعة على
راي لان ذلك القياس فيما لم تجمع مذكره بالواو والنون علم كأحمر حمرا
فانه لا يقال فيه احمرون وكان جمعه على فعل مسكن العين واما اجمع
فقد جمع بالواو والنون فلا ان قياسه فعل مسكن العين بل قياسه
فعالى لانه قياس جمع لا سيما كصحارى وعن بعضهم هو معدول عن جمعا
وات لانه قياس جمع لا سيما كصحراوات وعلى الجملة فعدليته محققة
والنظر في تعيين المعدول عنه ولاكثر اوردوه في هذا القسم وهو
العدل التحقيقي ومن الثاني وهو العدل التقديري الذي لا يستدل على
عدليته الا بمنع الصرف عمر فانه لم يوجد الا علما غير منصرف فلم يمكن
تعليله بسبب اخر مع العلمية سوى العدل وبهذا اي لكونه علما غير منصرف
قالوا انه اي ان عمر لا يثنى ولا يجمع اذ لو ثني وجمع لم يكن علما غير
منصرف لفوات العلمية فلا يكون عدلا تقديريا لانه لا يستدل على عدليته

الا بمنع الصرف فاذا لم تكن ممنوعا من الصرف لم يبق دليل على عدليته فلا
تكون العدل معتبرا مع انه المفروض فيقال جاءني عمران وعمرون هذا الازم
لقوله لا يثنى ولا يجمع يعني اذا لم يبق العلم المعدول ولم يجمع فان اريد التثنية
والجمع لم يعبر عن لفظه فيقال جاءني عمر كلاهما في التثنية وعمر كلهم في الجمع
كما يقال جاءنا بط سرا كلاهما في التثنية وتابط سرا كلهم في الجمع ومنه
اي ومن الثاني وهو العدل التقديري باب قطام في تميم على ما ذكر يعني ان
تميما يعربونه ويمنعونه الصرف فلا بد فيه من تعدد العدلية لتكون فيه
سببان واسناد المصنف بقوله على ما ذكر الى ان باب قطام يعني الا لا
يعد من القسم الثاني المشهور بانه لا استدلال على عدليته الا بمنع الصرف
فانما منع ذلك اذ قطام عدليته ليس لاجل منع الصرف بل لان باب
فعال فيما سواه معدول فينبغي ان يكون هذا ايضا معدولا لئلا يلزم
خرم تلك القاعدة وهو ان باب فعال معدول وانما قدر العدل فيه كما في عمر
وليس كذلك لان عمر لو لم يقدر فيه العدل لزم منع صرفه بدون سببين
وهاهنا ليس كذلك اذ قطام فيه العلمية والتانيث فلا يحتاج الى تقدير العدل
فيه اصلا فلذلك قال على ما ذكر وفي الحجاز هو مبني على الكسر وعليه قوله
اذا قالت حذام فصدقوها فان القول ما قالت حذام يعني ان اهل الحجاز في
بناءه على الكسر لان الامالة غرض مطلوب عندهم والتاء المكسورة سبب
للامالة فكسروا ليميلوا منه اي من هذا الذي بني على الكسر لكون اخره
راء قولهم من دخل ظفار حمر يعني صبغ ثوبه بالمغرة وهو الطين الاحمر لانه
يعمل بها المغرة وقيل تعلم الحميرية فالواجد دخل على بعض ملوك
حمير فقال له ثب وهو بلغتهم اقعد فوثب الرجل فقال الملوك فقال الملك
ليس عندنا عربية من دخل
ظفار حمر

وظفار قرية باليمن لا القليل منهم قال الشاعر نزل دخل على وبار فهلكت
جهرة وبار اسم ارض كانت لعاد هذا استثناء من قوله فان تميما وافقوا
الحجاز في بنائه على الكسر لا القليل من تميم فانهم لم يوافقوهم فيه
الذي اعربوه ومنعوه الصرف كما في الغير واما ادخل الشاعر على وبار
لضرورة الشعر وبار فاعل هلكت فعل اعربه وجهرة اي هلاكا
ظاهرا مكشوفا واما الوصف فشرطه ان يكون في الاصل فلا يضر فيه
الغلبة اي غلبة استعماله في الاسم فلهذا اي لهذا الشرط صرف مررت
بنسوة اربع لفوات الوصفية الاصلية اذ لا اربع في الاصل اسم لهذا العدد
المخصوص وعرضت وصفيته في المثال ومنع اسود اسم للحية ونحوه
كادهم للقيد وانما منع الصرف وان كانا اسما لانه في الاصل وصف وان
غلب في الاسم وهو مثال قوله فلا يضر فيه الغلبة وقد منع قوم
اجدل واخيل وافعى لتوهم معنى الوصفية فيها قيل لان الاجدل ماخوذ
من الجدل وهو القوة واحكام الفتل ويقال هو مجدول الخلق وان
الاخيل ماخوذ من الخيلان وهو جمع خال لانه طائر ذو الوان وافعى
لما فيه من معنى الخبث يقال منه تفعى الرجل تخلقه وانه ضعيف فان
ظاهرها انها اسما وهذا التوهم ضعيف فلذلك كثر فيها الاستعمال
صرفها واما الجمع فشرطه ان يكون بعد الفه حرفان او ثلاثة اوسطها
ساكن كمساجد واما نحو الاكلاب فان اصله دوائب فسكن للادغام
ومصابيح مثال لما فيه ثلاثة احرف اوسطها ساكن فان قلت
مدائني بعد الفه حرفان فكان ينبغي ان يمنع من الصرف وهو
منصرف وكان حقه ان تذكر قيدا تخرجه قلت نبه عليه بالمثال

وهو ان تكون بعد الفه حرفان او ثلاثة احرف تقع اخر الكلمة كمساجد ومصابيح
ومدائني بعد ما لحقه ياء النسبة حصل الحرفان بعد الالف وسطا فخرجا عن كونهما
طرفين فالمراد بقوله بعد الفه حرفان او ثلاثة ان يكونا واقعين طرفا لا حشوا
ونبه عليها بالامثلة المذكورة والحرفان في مدائني حشو لا طرف وانه اي ان
الجمع المخصوص للزومه جرى مجرى سببين يعني انما قام مقام السببين لان هذه
الصيغة وهي ما بعد الفه حرفان او ثلاثة لم توجد الا جمعا وكان جمعه لازما فقام
مقام السببين لانه جمعا لازما تجري لزوم الجمع مجرى سبب اخر فكان غير منصرف
للجمع ولزوم الجمع وهما فرعان لان الجمع فرع المفرد ولزوم الجمع فرع لعدم
اللزوم اذ هو وصف للجمع الذي هو فرع ووصف الفرع فرع كما ذكر في التانيث
بالالف ان قيد بالتانيث ولزوم بالتانيث ولا يلزمنا باب افعل وافعال يجريان مجرى الواحد
في قبول التكسير والتصغير هذا جواب سؤال مقدر وهو ان باب افعل وافعال
كاكلب واجمال جمعان لازمان وكان ينبغي ان يقوم كل واحد منهما مقام السببين
لكنهما ليس كذلك لكونهما منصرفين فاجاب بانهما جريا مجرى الواحد كأنهما ليسا
جمعين فانما جريا مجرى الواحد لانهما يكسران ويصغران على لفظهما فيقال في
اكلب اكالب في التصغير الجمع يقال اكالب وفي اجمال اجامل في
التصغير وفي الجمع يقال انعام اناعيم واذا جريا مجرى الواحد ضعف امر
الجمعية فيهما وكانهما ليسا جمعين فلا يرد ونحو هذا التحقيق ليس بوارد لان
شرط في الجمع المعتبر ان يكون بعد الفه حرفان فصاعدا وافعل وافعال ليسا
كذلك فلا انما يرد ان على من قال السبب جمع لا نظير له في الاحاد فكانهم
اوردوا على اجل لزوم الجمع ولكن اللزوم صفة الجمع الذي بعد الفه حرفان
فصاعدا وليس اللزوم وحده هو السبب حتى يرد عليهم فيسقط السؤال

من أصله وامتنع حضاجر علما للضبع لكونه منقولا عن جمع حضجر وهذا
أيضا جواب السؤال أن حضاجر علما للضبع مفرد وكان حقه أن لا
يمنع من الصرف لفوات أصل الجمع فأجاب بأنه منقول عن جمع حضجر
وهو العظيم البطن فكأنه كان في الأصل جمعا ثم سمي به كما لو سمي بمساجد رجل
فإنه ممنوع من الصرف وإن كان مفردا نظرا إلى الجمعية في أصله فكذا
ههنا وسراويل أي وامتنع سراويل من الصرف مع أنه مفرد لأنه جمع
سروالة تقديرا يعني لم يستعمل في المسموع سروالة فيقدر ليكون واحد سراويل
البلابرد ونحو جوار حكمه حكم قاض رفعا وجرا على الأعرف وحكم ضوارب
نصبا وقيل نصبا وجرا يعني نحو جوار ما كان جمعا لفاعلة معتل اللام كجوار
جمع جارية وغواش جمع غاشية ومواش جمع ماشية ونظائرها وفيه قولان
أحدهما وهو الأعرف أن حكمه حكم قاض في الرفع والجر فيقال هذه جوار
كما يقال هذا قاض ويقال مررت بجوار بالحذف كما يقال مررت بقاض بغير
الياء لا في النصب فيقال رأيت جواري كما يقال رأيت ضوارب وقاضي
يعني أنه في حال النصب إعرابه لفظي وفي الرفع والجر تقديري والقول
الثاني أن حكم جوار حكم ضوارب في النصب والجر وكما يقال رأيت
ضوارب ومررت بضوارب يقال رأيت جواري ومررت بجواري بفتح
الياء وإعرابه في الرفع تقديري وفي النصب والجر لفظي وبهذا سقط
اعتراض عبد الله ابن أبي إسحاق على الفرزدق وتعصب ... يابن مروان
ثم تدرع منا الملا ... أو يجلون لحنه عبد الله بن إسحاق الزيادي
الحضرمي فهجاه الفرزدق بهذا البيت فلو أن عبد الله مولى هجوته البيت
وعبد الله مولى بني الحضرمي وبنو الحضرمي حلفاء بني عبد شمس والمولى

وسروال ع

الحليف الذي انضم ونحو لبيك إليهم فإذا قالوا رجل مولى كأن أذل ولما بلغ
هذا البيت ابن أبي إسحاق قال يدلوا الفرزدق تحنث في هذا البيت أيضا
حين حركت موالي في الخفض المستحق من أبحثه أصلا فأصبح المكلف
والمجلوق الذي يقصمنه بقية من الجلف وهو القشر يقال خلفت الطين الطين ع
عن رأس الدن وخلف العين قطعته واستأصله والتنوين بدل عن الياء
المحذوف وعند سيبويه في حالة الرفع والجر أيضا للتمكين لأنه ممنوع من الصرف وللتمكين
في الآخر أي في الرفع والجر أذ لم يبق بعد استثقال الحذف بعد الألف من
حرف وأطيد ذلك بأن المحذوف في حكم الثابت بشهادة بقاء الكسر فإن نحو
جوار فيه روايتان عن سيبويه أحدهما أنه ممنوع من الصرف والتنوين ليس
للتمكين بل هو بدل عن الياء المحذوف أو عن حركة الياء وثانيهما حركة منه
أن الاسم منصرف كما هو مذهب الأخفش والتنوين للتمكين وعلل صرفه بأن
شرط هذا الجمع أن يكون بعد الفه حرفان فصاعدا ولم يبق هنا بعد
الحذف إلا حرف واحد بعد الفه وزيف هذا بأن المحذوف في حكم الثابت استقرار
بشهادة بقاء الكسر لأن الياء لو لم تكن في حكم الثابت لما كسر الراء فلما حكم
بثبوت الياء في حكم بقاء الكسر فينبغي أن يحكم بثبوته في منع الصرف لأنه أي هذا التنوين للتمكين
حكم لفظي مثله ومثله أي مثل جوار أعيل إذا صغر فيقال هذا أعيلس
فإن فيه الوجهين كما في جوار رفعا وجرا الأول حكمه حكم قاض رفعا
وجرا وحكم ضوارب نصبا فيقال هذا أعيس ومررت بأعيس ورأيت
أعيسي كما يقال رأيت أفيضل والوجه الثاني أن حكمه حكم ضوارب
نصبا وجرا فيقال رأيت أعيسي ومررت بأعيسي وفي الجر فيه وعدمه
أيضا مثل جوار فإنه قد يقال إنه غير منصرف لكن الياء المحذوفة في حكم

أُفَيْعِل ع

الثابت إذا جعلا عيشي بوزن أفيعل وقد يقال إنه غير منصرف لأن الياء
محذوفة حذفا مستمرا فلم يبق زنة الفعل لأن أعيس بوزن أجيلب فيعود
هو منصرف ويجاب بأن المحذوف في حكم الثابت بشهادة بقاء كسر الشين
وأما التركيب فشرطه تأثيره العلمية لأنه بعد العلمية يحصل الامتزاج
بين الكلمتين بمنزلة كلمة واحدة تعرب بإعراب واحد بخلاف ما إذا
لم يكونا ممتزجين كضارب زيدا وعشرين درهما فإنهما كلمتان غير
ممتزجتين فلم يكن فيهما إعراب واحد فالامتزاج إنما حصل بالعلمية تركيب منهما
فلذلك اشترطت وأن لا يكون بإضافة لأن الإضافة توجب إعرابين
إعرابا للمضاف وإعرابا للمضاف إليه وإن كان بعد التسمية فلم
يوجد فيهما امتزاج بجعلهما ككلمة واحدة يستحق إعرابا واحدا وهو
المعتبر في باب منع الصرف ولا إسناد لأن الإسناد يقتضي
إبقاء الاسم على حالة الأولى فيكون محكيا فيتعذر الإعراب فيه ومنع استبقاء
الصرف في المعربات بعد أن يكون بين اسمين أي شرط التركيب ما ذكرنا
بعد أن يكون التركيب بين اسمين احترازا عن نحو خمسة عشر علما فإنه لم
يعتبر تركيبه لأنه بين اسم وحرف لأنه يشبه اتصال الحرف به تنزله
منزلة أحد حروف المد الكلمة فلا يظهر حكم التركيب ولا كونه فرعا
وشرط وجوب تأثيره أي تأثير التركيب أن لا يتضمن الثاني فتضمنا
الحرف قبل العلمية لأنه لو تضمن الحرف لبني فعليا منع لوجود
شرط الوجوب إذ ليس الثاني متضمنا للحرف وخمسة عشر جاز إعرابه
مع منع الصرف وإبقاء على الفتح بعد أن خمسة عشر لما تضمن
الثاني حرف العطف قبل العلمية جاز فيه وجهان بعد العلمية

أيضا عدم اعتبار تضمنه إذ حال العلم لا يراد تضمنه للحرف فهو معرب ممنوع
من الصرف كبعلبك والثاني أن يقال لما تضمن الحرف قبل العلمية فبعد العلمية
يجاز إبقاء البناء اعتبار المنقول عنه وكما روعي المنقول عنه في
الإعراب روعي أيضا في البناء فلم يجب تأثيره وأما العجمة فهي كون الكلمة
من غير أوضاع العربية وشرطها علمية في العجمية والزيادة على الثلاثة
أو تحرك الأوسط وإنما اشترطت العلمية في العجمية ونقل إلى التركيبة
ضوق على لسانهم فاد خل اللام والإضافة بخلاف ما إذا كان علما فإنه يمتنع إلا أنه لو لم يكن علما في العجمية
إضافته وإدخال اللام عليه بعد لا يجري عليه أحكام العربية فيقوى أمر
العجمة ويشترط مع العلمية أحد الأمرين من الزيادة على الثلاثة أو
تحرك الأوسط لأنهما يوجبان الثقل بخلاف الثلاثي ساكن الأوسط ونحو
نوح منصرف في الأكثر لأنه ثلاثي ساكن الأوسط ففيه خفة تقابل أحد السببين
فيكون منصرفا فإن قلت لم اعتبرت العجمة في ماه وجور حتى يمنع
صرفهما مع فوات شرطها وهو تحرك الأوسط ولم تعتبر في نوح علم
العجمة هناك أيضا غير معتبرة في كونها سببا مانعا من الصرف بل اعتبرت
لترجيح أثر التأنيث والمعنوية ولا يلزم من كونها مرجحة كونها سببا
مؤثرا في منع الصرف وأما الألف والنون إن كانا في اسم غير صفة فشرطه كانتا ع
العلمية تحقيقا للوجه نحو عثمان وإن كانا في صفة فانتفاء فعلانة وقيل وجود
فعلى بعد إن كانت على فعلان تخفيفا بالمضارعة فيتفرع أن ممتنع يجري على
الوجهين لأنه انتفى فيه فعلانة ووجد فيه فعلى كسكرى وندمان منصرف
على الوجهين لأنه وجد فيه فعلانة وانتفى منه فعلى ورحمان مختلف فيه
على اعتبار اشتراط فعلانة يمتنع من الصرف وعلى اعتبار وجود.

فعلى منصرف اذا لم يوجد فيه وصفه وقوله بعد ان كانت اي فعلى على فعلان
اي من المذكر تخفيفا للمضارعة بين الالف والنون المضارعتان لالفي
التانيث حمرا لانهما زائدتان تزيدان معا في اخر الكلمة ويكون ما قبلهما مفتوحا
ويكون اول الزائدتين مدة فهذه الوجوه لبيان اصل المضارعة وذكر
المصنف لتحقق المضارعة وجها اخر وهو ان مذكر كل واحد منهما يخالف
بالصيغة مؤنثه ففعلان مذكر ومؤنثه فعلى وافعل مذكرا كاحمر ومؤنثه
حمرا فيكون كل واحد منهما بناء مخالفا لمؤنثه تخفيفا للمضارعة بينهما وهذا
معنى قوله ان فعلى وفعلا مضارعتان ايضا من حيث ان مذكر كل واحد
منهما مساو بان لا يختلفان الا بوجود الفا وعدم الفا بخلاف فعلان وفعلى
فانهما مختلفان صيغة كما ان حمرا واحمر مختلفان صيغة ولذلك قال بعد
تخفيفا للمضارعة بينهما واما الف الالحاق فهي الف تلحق الاخر وحدها
لا للتانيث في شرطها العلمية نحو ارطى اذا سمي به ويدل على انها لغير التانيث
مجئ ارطاة فتلك الف الالحاق بالف تلحق اخر الكلمة لا للتانيث ولا تؤذن بالالحاق
ههنا ان يلحق به الاسم باصل فان الالف تبعتها الالحاق فانها لحقت
الف اخر الاسم ولفظ التانيث بدلا فتنوا وليس في الكلام شيء
اصل يلحق هذا به بل المراد بالالحاق ما فسرناه به فعلى هذا لو سمي
بقبعثرى كان غير منصرف للعلمية والالف للالحاق لانه بالعلمية اشبهت
الف التانيث بامتناع دخول التا كما ان ارطى اذا سمي به لا يدخلها
التا فيشبه الف التانيث وقوله وحدها اي قال الف فرده هكذا نقل
في الحواشي عن المصنف وفي جعل الف الالحاق سببا نظر لانه يتوقف
على استعماله من العرب ممنوعا من الصرف ولا فقد لا يسلم منع صرفه

ولا كلام لم يذكر صاحب المفصل وغيره كونه سببا لمنع الصرف فارطى عندهم
بعد التسمية ليس فيه الا سبب واحد فحقه ان يكون منصرفا وهذا ان الا غير ان بعض
الف الالحاق والالف والنون المضارعتين لا تعدان سببين اصليين بل كانا فرعا
الف التانيث هذا في ارطى ظاهر لان سببيته يتوقف على شبهه بالف التانيث
اما في الالف والنون ففيه نظر لان النحويين ذكروا انه فرع على المزيد عليه
كما ان التانيث فرع على التذكير وكذا في عدة نسخ فرعيته من هذه الجهة
لكن ذكروا لوجه التقوية مضارعتها لالف التانيث لا ان فرعيته تتوقف على
هذا التشبيه بخلاف الف ارطى فان فرعيته تتوقف على هذا الشبه ويجوز صرف
غير المنصرف للضرورة مطلقا خلافا للكوفيين في افعل من كذا وما تمسكوا
به يبطله لحوق التنوين بخبرمنه وشرمنه يعني ان غير المنصرف جاز صرفه
لضرورة الشعر مطلقا بغير فرق كلمتنا نحو قول الشاعر عهدت بها وحشا
عليها براقع بالتنوين فهذي وحوش اصبحت لم تبرقع وانما جاز صرف ما
لا ينصرف لانه رده الى اصله وهو الصرف ويستثنى ما في اخره الف التانيث
المقصورة كحبلى فانه لا يجوز صرفه اذ لا ضرورة اي صرفه لانه اذا صرف
ادخل عليه التنوين وسقط الالف فيوجد اي لالتقاء حرف ساكن وحذف
حرف ساكن ولا ضرورة تلجئ اليه قوله للضرورة اخرج هذه الضرورة
لانه لا ضرورة فيه واما الكوفيون فلا يجوزون على الاطلاق صرف افعل من
كذا للملازمة من الدالة على المفاضلة فصار بمنزلة المضاف فيمتنع دخول
التنوين فيه وقال المصنف وجوده من لا يمنع من تنوينه كما لم يمنع تنوين
خير منه وشر منه لانهما بوزن افعل في التقدير وللتناسب عطف على قوله
للضرورة اي يجوز صرف غير المنصرف للتناسب ايضا مثل سلاسلا واغلالا

فانه قابل كلمات منصرفة فصرف ليناسبها ولا يجوز عكسه اي لا يجوز
منع صرف المنصرف لضرورة الشعر لانه ليس رد اله على اصله بخلاف الاول
واهل الكوفة جوزوا منع الصرف للعلمية وحدها اي من غير سبب
متمسكين بقوله فما كان حصن ولا حابس يفوقان مرداس في مجمع حيث
منع مرداس من الصرف وليس فيه الا العلمية فقط واجاب عنه بعضهم
بان الرواية يفوقان شيخي في مجمع وهذا ليس بمستقيم لان رواية الاخر
صحيحة منقولة في صحاح مسلم وغيره وتلقى في المستكثر الرواية الصحيحة
بل مروى في الجواب ان تعارض على خلاف القياس واستعمال الفصحا
وقبله اتجعل نهبي ونهب العبيد بين عيينة والاقرع وبعده وما كان
حصن ولا حابس البيت وبعده وقد كنت في الحرب ذا تدرأ فلم اعط شيئا ولم امنع الا
افايل اعطيتها عديد قوائمها الاربع وما كنت دون امرئ منهما ومن
يخفض اليوم لا يرفع وذلك ان النبي عليه السلام اعطى جمعا من المؤلفة
منهم من بني فزارة عيينة بن حصن ومن بني تميم الاقرع من حابس
كل واحد منهما مائة ناقة واعطى عباس بن مرداس من بني سليم
خمسين فقال العباس في ذلك للنبي عليه السلام اتجعل النهب والعبيد
اسم فرس العباس واعطاه النبي عليه السلام ايضا مائة ناقة يقال السلطان ذو تدرأ
اي ذو عدة وقوة على دفع اعدائه عن نفسه وهو اسم موضوع للدفع
من الدرء والتاء زائدة والمرداس بكسر الميم اصله الحجر الذي يرمى به البئر
ليعلم افيها ماء ام لا وبه سمي الرجل وقوله لم اعط شيئا ولم امنع معناه
اي لم امنع لاني اعطيت بعضا ولم اعط شيئا استحقه وهو المائة
وما احد سببيه او اسبابه العلمية انصرف عند التنكير لما انها لا يكون

الا في الاوزان المذكورة وليست من اوزان الفعل فلا يكون الا احدهما
واذا نكر بقي بلا سبب او على سبب واحد نحو رب سعاد وقطام كل اسم
احد سببيه العلمية كسعاد وطلحة او احد اسبابه العدل كاذربيجان
فان مع العلمية والتانيث الا في وقعة والعجمة والتركيب والالف والنون يعني يكون
العلمية مؤثرة فيه فان حكمه ان ينصرف اذا نكر لان العلمية جامعها
فاما ان يكون مؤثرة او لا فان لم يجامع كالوصف فليس مبحثنا ايضا
وان كانت مؤثرة فاما ان يكون العلمية شرطا فيها او لا فما هي شرط فيه
كالتركيب والعجمة والالف والنون في الاسم والتانيث والتعريف وما
ليس شرطا فيه هو العدل ووزن الفعل فالعلمية المؤثرة لا تكون
الا مع ما هي شرطه او مع العدل ووزن الفعل فان كان مع ما هي
شرطه فاذا نكر انتفى الشرط فبقي الاسم بلا سبب لانتفاء المشروط
بانتفاء شرطه وما ليس شرطا فيه هو العدل ووزن الفعل متكان
مطمه لان يتوهم انه بعد التنكير يبقى سببان وهما العدل ووزن
الفعل فدفع هذا الوهم وقال لانهما متضادان فلا يكون اسم مستعمل على
العلمية والعدل ووزن الفعل حتى يبقى بعد التنكير سببان وبيان
التضاد ان اوزان العدل محصورة بحسب الاستقرا فيما ذكرنا نحو
فعل كعمر وفعال كثلاث ومفعل كمثلث وفعال كقطام وليس شيء منها
بوزن الفعل فلا يجتمع وزن الفعل والعدل بل يكون مع العلمية احدهما
ثم اذا نكر بقي على سبب واحد فيكون منصرفا وذكر التنكير العلم
قوله رب سعاد وقطام لان رب لا تدخل الا على النكرات فمعناه
رب مسمى بسعاد وقطام فسعاد مثال لما كان العلمية فيه شرطا

وهو الفاء فيبقى بعد التنكير بلا سبب و قطام مثال ما يبقى على سبب واحد
لأن فيه العلمية والعدل والتأنيث فإذا نكر يزول اعتبار الثاني فيبقى على
سبب واحد فينصرف به بعد التنكير فيصرف لا محالة وهذا أوضح من قوله وأفعل
وزن الفعل لا نحو أحمر وتنكر أن إذا نكر بعد العلمية عند سيبويه اعتبارا
بالوصفية هذا استثناء من الضابط المذكور فإن نحو أحمر غير منصرف لوزن
الفعل والصفة فإذا جعل علما امتنع للعلمية ووزن الفعل فإذا نكر كان
القياس أن ينصرف لأن العلمية وحدت مع وزن الفعل فيبقى بعد التنكير
لا سبب إلا سبب واحد وهو وزن الفعل فينصرف فقال سيبويه إنه بعد التنكير
غير منصرف أيضا اعتبارا للوصفية الأصلية بخلاف الأخفش لأن الو
صفة الأصلية بعد الحكم بزوالها بالعلمية هل هي معتبرة أو لا فاعتبرها
سيبويه ولم يعتبرها الأخفش ولا يلزمه أي لا يلزم سيبويه رحمه الله باب حاتم
لما يلزم من اعتبار متضادين في حكم هذا جواب عن إيراد على سيبويه
وهو أن باب حاتم نحو كل ما كان صفة في الأصل يجعل علما فينبغي أن يمنع
من الصرف حالة كونه علما للوصفية الأصلية والعلمية فأجاب بأنه لا يلزمه
لأن الوصفية الأصلية مضادة للعلمية ولا يمكن اعتبار المتضادين في
حكم واحد وهو منع الصرف بخلاف ما إذا نكر العلم الذي كان وصفا
فإنه يمكن اعتبار الوصفية الأصلية لارتفاع ما يضادها وهو العلمية
فإن قلت لا نسلم أن الوصفية الأصلية مضادة للعلمية في الحال لأن
معنى الوصفية الأصلية أنه كان وصفا في الأصل ويصدق على العلم أنه
كان وصفا في الأصل فهما غير متضادين كما أن نحو الحسن علما أدخل
فيه اللام باعتبار الوصفية الأصلية حال كونه علما اعتبر فيه الوصفية

واحد ح

الأصلية ولذلك أدخل فيه اللام فلم لم يعتبر الوصفية الأصلية في نحو حاتم
قلت غاية ما ذكر في الفرق بينهما أن الاجتماع بين الوصفية الأصلية والعلمية
شرط لكونهما سببا لمنع الصرف وأما اللام في الحسن فيستلزم اعتبار
الوصفية لكن اعتبار الوصفية ليس شرطه أن يكون مع العلمية في إدخال
اللام فدخول اللام لا يشترط فيه اجتماع الوصفية والعلمية ومنع الصرف
يشترط فيه اعتبار الوصفية مع العلمية وهذا إنما يصح إذا سلم التضاد
بين الوصفية الأصلية والعلمية في الحال ونحن قد منعناه من أصله فلا
يكفي هذا الفرق في الجواب والأولى أن يقرر مذهب سيبويه أنا علمنا بالاستقراء
اعتبار الوصفية الأصلية في موضعين أحدهما ما كان وصفا في الأصل
وهو الآن وصف كأحمر في غير العلم والثاني ما كان وصفا في الأصل
وهو الآن اسم جنس غير علم كأسود للحية وأدهم للقيد وأما
إذا كان علما وكان وصفا في الأصل فلم نجد اعتباره فلا بد له من
دليل ... فإنه وأما بعد تنكير العلم فقد رجع مساويا
لصورة الأسود والأدهم لأنه ليس معه المنافي ح ومعنى قوله لما
يلزم من اعتبار متضادين معا في حكم واحد وهو منع الصرف فإن
اجتماع السببين معا يشترط في هذا الحكم وهذا احتراز عن صورتين
أحدهما نحو الحسن علما فإنه إنما دخل عليه اللام باعتبار الوصفية ولكن
الوصفية والعلمية ليس اجتماعهما معا شرطا في إدخال اللام والثانية
الأحاوص فإن هذا الجمع إنما يكون في الاسم لا في الصفة وإدخال
اللام إنما يكون باعتبار الوصفية فإذا جمعناه هذا الجمع وعرفناه
باللام فقد اعتبرنا الوصفية والعلمية لكنهما في الحكمين أما الوصفية

في حكم واحد اعتبار اجتماع المتضادين

فباعتبار اللام وأما العلمية فباعتبار جمعه هذا الجمع فهما معتبران في حكمين
مختلفين وهما إدخال اللام وجمعه هذا الجمع ويمكن أن يقال هذه الصورة
خارجة بالقيد الأول وهو اعتبار اجتماع السببين معا إذ اعتبارهما معا
ليس بشرط والصرف إذا ذكره كثلاث وسلث علما لا يمكن اعتبار
العدلية الأصلية لأنه يلزم الوصفية فاعتبارها يستلزم اعتبار الوصفية
مع العلمية فيمتنع كحاتم وإذا نكر بعد التسمية فحكمه حكم أحمر فإذا
نكر أحاد ونحوه فيزول مانع اعتبار العدلية وهو العلمية فيوجد العدلية
مع الوصفية الأصلية فحكمه حكم أحمر باعتبار الوصفية فإن قلت مساجد
إذا جعل علما ينبغي أن لا يعتبر فيه الجمعية لأن الجمعية تنافي العلمية ولذلك
إذا جمع العلم يؤول بتنكيره والجمعية منافية لها قلت المراد أنه
مشابه للجمع ولذلك اعتبر ولذلك قالوا من الأسباب الجمع وما يشابه
الجمع فإن قلت فلم اعتبر مشابهة الجمع في التأثير ولم يعتبر مشابهة
العدل قلت لأن الجمع اعتبر في تأثيره صيغة منتهى الجموع فكونه
على هذه الصيغة سبب لاعتباره والعدلية لم يعتبر في اعتبارها
كونه على صيغة مخصوصة فاعتبر المشابهة في الأول دون الثانية
وطريق تنكير العلم أن يتناول العلم بواحد من الأمة المسماة به نحو هذا
زيد ورأيت زيدا آخر أو يكون صاحبه قد اشتهر بمعنى من المعاني فيجعل
بمنزلة الجنس الدال على ذلك المعنى نحو قولهم لكل فرعون موسى لما
ذكر المسألة السابقة وهو أن ما أحد سببيه أو أسبابه العلمية ينصرف
عند التنكير كان مظنة لأن يقال فما طريق تنكير العلم فقال وطريق
تنكير العلم إلى آخره وذكر لتنكير العلم طريقين أحدهما أن يتناول العلم

ح

بواحد من الجماعة المسماة به يعني أن لفظ زيد مثلا لو كان من سمي به متعددا وإذا أريد المسمى بالزاي
والياء والدال صار الاسم اسم جنس متواطئا موضوعا لكل من سمي به فيخرج عن العلمية فلم يقتصر على
قوله بالمسمى بالاسم لأنه لا يلزم منه التنكير لكونه خروجا من التعريف العلمي إلى التعريف
اللامي وإنما يكون نكرة إذا أريد واحد من المسمين به فلذلك قال يتناول بواحد من الأمة المسماة
به ولم يقل بالمسمى به ولذلك لو قيل هذا الزيد أشرف من ذاك الزيد فلان معناه أن المسمى بزيد
المشار إليه أشرف من ذاك المسمى الآخر ويكون معرفة ولذلك وقع صفة لهذا فتنكيره باعتبار
إرادة واحد من المسمين وإما أن يكون صاحب العلم أي مسماه مشهورا بمعنى من المعاني فيجعل
بمنزلة الجنس الدال على ذلك المعنى نحو لكل فرعون موسى فالفرعون مشهور بالظلم وكأنه أريد
لكل متصف بالظلم أي لكل ظالم مبطل موسى أي عادل محق فالتنكير في الأول باعتبار
التسمية وهو كونه مسمى به وفي الثاني باعتبار الاتصاف بالمعنى الذي فيه إذ ليس المراد
بقولهم لكل فرعون موسى لكل مسمى بفرعون مسمى بموسى وهذا المثال إن ورد
في استعمال العرب فتأويله ما ذكره على أنه يحتمل أن يقال لا حاجة إلى تنكيره
بل يقدر المثل كما قيل في لا هيثم الليلة للمطي وفي قضية ولا أبا حسن لها أن
المراد لا مثل هيثم ولا مثل أبي حسن فيحتمل في المثال أن يكون التقدير
لكل مثل فرعون مثل موسى فالعلمان بحالهما ولا حاجة إلى تنكيرهما بل يقدر
المضاف وهو المثل ولعل صاحب المفصل إنما لم يذكر الطريق الثاني نظرا
على هذا الاحتمال أو لم يره واردا في استعمالهم والتصغير لا على صيغة
لا العدل والجمع ووزن الفعل ملحقا بصدره عن الزوال لا يجري التصغير
نحو أحيد تصغير أحاد ومسيجد في التسمية بمساجد أي في تصغير المسمى
بمساجد وعُمَيمر في تصغير عمر اسم رجل بخلاف أحمر وتغليب
لأن صيغة المكبر كأنها محفوظة في الثاني من جهة فكل مستقلال

علينا بعد ان حروف المكبر وهي الهمزة والجيم والميم والراء باقية بحالها لكن اختلف
الحركات وكذا يقال حروفه الاصول باقية واختلفت الحركات فهذا معنى كون
الصيغة محفوظة بغير حروفه باقية بخلاف وزن الفعل الخاص تخضم فانه في
التصغير يقال خضيضم مجردا فيه الاصول وان كانت باقية ايضا لكن كان
في الاصل مدغم وهو الضاد عن خضم وفي التصغير صار منفكا بينهما
بالتصغير والصيغة المدغمة لم يبق بحالها فلا يكون وزن اي الصيغة
في الاول اي وزن الفعل الخاص مجهولة لانها منفكة وقد كانت مدغمة
فكانها مجهولة ولهذا قال اخل التصغير بالعدل والجمع ايضا نحو مساجد
فانه اذا قيل مسيجد لم يبق جمع لفوات الالف وكذا احاد لو قيل
احيد لم يبق الالف مجردا فيه الاصول غير باقية فانحرمت الصيغة
ويمكن ان يقال ان نحو احيمر ونحوه بعد التصغير انما منع صرفها
لانها بوزن الفعل ايضا فان احيمر كابيطر انا ونحوه كبيبطر انت
فبعد التصغير هما على زنة فعيلل والتصغير ما اخل زنة الفعل اصلا بل
انتقل الى زنة فعيلل اخرى فان احمد كان بوزن اعلم واحيمد بوزن ابيطر
ثم التصغير لا ينقل الاسم به الى الوصفية بجواز غليمون وفتيون مع
امتناع ذلك في مكبرهما ولهذا قيل يمنع صرف ادير مع صرف مكبره
خليق بان يخل بالعلمية كالتسمية لانهم لم يفرقوا بين المصغر والمكبر
في اعتبارها فقالوا هذه طليحة كما قالوا طلحة لان المصغر كانه
يجعل المصغر نكرا الا ان جعله وصفا له محضا التصغير مبدا وخبره
قوله خليق هذا الايراد وجواب اما الايراد فهو ان لقائل ان
يقول التصغير ينبغي ان يخل بالعلمية ايضا لان التصغير يجعل

الاسم وصفا ولذلك يجوز غليمون وان لم يجز في غلام غلامون وفتى
لا يجمع بالواو والنون ومصغره وهو فتي يجمع بالواو والنون انما
يكون في العلم او الصفة وغلام وفتى ليس بعلم ولا صفة فلم يجمعا
بالواو والنون ولان التصغير يجعل الاسم وصفا قالوا ادور جمع
دار منصرفة واما اذا صغر وقيل ادير حكموا بمنع صرفها بوزن
الفعل والصفة فثبت ان التصغير ينقل الاسم من الاسمية الى الوصفية
فكان خليقا بان يخل بالعلمية لان الوصفية تضاد العلمية كما ان النسبة
ايضا ينقل الاسم الى الوصف كهاشمي وهاشم فان هاشما اسم محض لا يوصف
به وهاشمي يوصف به نحو رجل هاشمي فاجاب بانهم لم يفرقوا بين المصغر
والمكبر في اعتبار العلمية فقالوا طلحة غير منصرف للعلمية والتانيث وكذا
طليحة للسببين وغاية تقريره ان العلمية كانها وردت على المصغر
لا ان التصغير ورد على العلم فكانك طلحة صغر اولا فقيل طليحة ثم
كانهم جعلوا طليحة بعد التصغير نكرا وعلما فهب ان التصغير يجعله
بمنزلة الوصف لكن لما جعل هذا الوصف علما فقد زالت تلك الوصفية
بطريان علميتها ولذلك اعتبرت العلمية بعد التصغير وهذا معنى قوله
لا ان جعله وصفا محضا يعني ان التصغير جعل طلحة المكبر وصفا لكن
لما طرأ العلمية على الوصفية لم يبق تلك الوصفية بحالها فكانه
اخرجه عن الوصفية الى الاسمية فلم يبق وصفا محضا فلم يخل بالعلمية
ولا يخفى عليك انه مجمل والمصنف لم يخف عليه ولذلك ذكر كانه جعل
المصغر نكرا وما ذكرناه توضيح للمسئلة لا تصحيح لها ويمكن ان
يجاب بجواب اخر وهو ان التصغير لم يخل هنا بالعلمية فكانك

فكانك ان التصغير بمنزلة الوصف قلت بمنزلة وصف العلم او بمنزلة
وصف مطلق الاول مسلم والثاني ممنوع فعلى هذا اذا قلت في زيد زييد
فمعناه انه علم حقير والعلمية باقية وانضم اليها بسبب التصغير وصف
الحقارة فلم يخرج العلم عن كونه علما مطلقا بانضمام وصف اليه فمعنى
التصغير لا ينافي العلمية بل كان علما بلا صفة فصار علما موصوفا بصفة
فكانك طليحة في التقدير معناه طلحة الحقير فالعلمية باقية بحالها وهذا
كانه احوج ويمكن تنزيل قوله لا ان جعله وصفا له محضا عليه ومعناه
ان المصغر نكرا لا ان جعل المصغر وصفا محضا له اي لاجل التصغير
اي لم يجعله وصفا محضا لعروض التصغير بل معناه انه علم موصوف
فالتصغير ما اخل بالعلمية بل جعل العلم موصوفا بصفة زايدة وهي الحقارة
كما ان قولك غلام اذا صغر معناه غلام حقير فالذات باقية وانضم
اليها صفة الحقارة فلانضمام هذه الصفة صح جمعها بالواو والنون هذا غاية
تقرير هذا الكلام والله اعلم والكلمات التهجي بها في اوايل السور فمن
جعلها اسما لها فما لا ياتي فيه الاعراب منها نحو كهيعص والمر محكي
ليس الا واما ما ياتي فيه الاعراب بان يكون اسما فردا الص ونحوه او اسما
على مجموعها على زنة مفرد كطاسين بوزن قابيل وكذا طاسين ميم بجعلها
واحدا الا انها جزء يساغ فيه الحكاية والاعراب مع منع الصرف للعلمية
والتانيث وعليه قوله يذكرني حاميم والرمح شاجر فهلا تلا حاميم قبل
التقدم يعني ان كلمات التهجي الواقعة في اوايل السور اختلف فيها فقال
بعضهم انها حروف ملتقطة من كلمات فالم معناه انا الله اعلم وقال
وقال بعضهم انها اسماء السور وعليه الاكثرون فعلى هذا هي على قسمين

قسم لا ياتي فيه الاعراب نحو كهيعص فتعين كونه محكيا لا غير اذ لا يمكن
له اعراب ولا لكان اسم واحد مركبا من خمس كلمات ولا يجوز تركيب
اكثر من كلمتين في كلام العرب فانه لا يمكن له اعراب فلذلك تعين كونها
محكيا وقسم ياتي فيه وهذا على ثلاثة اقسام احدها ان يكون اسما فردا
كص ونحوه والثاني ان يكون اسما مجموعها على زنة مفرد كطاسين
فانه على زنة قابيل وكذا حاميم والثالث ان يكون ايضا اسما لا بوزن اسما
مفرد بل جعلت بمنزلة اسم واحد كطاسين ميم فانها بمنزلة مركب كبعلبك
مفرد فهذه الاقسام الثلاثة يجوز فيها الحكاية ويجوز فيها الاعراب مع منع
الصرف للعلمية والتانيث السورة كما جاء في قوله يذكرني حاميم والرمح شاجر
فهلا تلا حاميم قبل التقدم فاعرب حاميم ومنعه الصرف والشعر لقاتل
محمد بن طلحة بن السجاد وهو شريح بن اوفى العبسي وقبله واشعث
قوام بايات ربه قليل الاذى فيما ترى العين مسلم يذكرني البيت وبعده
هتكت له بالرمح جيب قميصه فخر صريعا لليدين وللفم اما فيه فظاهر
لوقوعه في التركيب ووجود السببين لمنع الصرف واما الحكاية فلانها
كانت كلمات حقها ان يوقف عليها ولا يوقع في التركيب بل تعدد تعدادا
فكانك ثوب غلام جابر فاستبقي ذكر الحكم الذي كان له قبل التركيب فحكي
ثم المعرب كلا نوعيه يعني الاسم المتمكن والفعل المضارع اما ان يشبه الاعراب
على سبيل الاستبداد او على سبيل التبع لغيره والمستبد اما ا
منصوب او مجرور او مجزوم وهذا بيان ذلك المرفوع وهو
من الاسم انواع منها الفاعل وهو ما كان المسند من فعل او شبهه
مقدما عليه ابدا نحو قام زيد من غير فعل للبيان للمسند اليه
اليه

فان قلت ظاهر هذا يقتضي ان يكون الفعل مسند اليه
وذا لا يستقيم لان الفعل مسند لا مسند اليه قلت الضمير في اليه لو
رجع الى اللام في المسند لزم ذلك وهو ان الفعل مسند الى نفسه
وليس كذلك بل الضمير راجع الى الموصول الاول او الموصوف وهو ما اي
هو المسند الى ذلك الشي فالفعل يصدق عليه انه المسند الى الفاعل الى
نفسه فقوله من فعل بيان للمسند الى ضمير وهو احتراز عنه بقوله ما قوله
او شبهه يعني به الاسما المتصله بالافعال كاسم الفاعل والمفعول والصفه
المشبهه وافعل التفضيل والمصدر ان اعمل وكذا الظرف ويعبر عنه بمعنى
الفعل لا بشبهه فقوله او شبهه اما ان يندرج تحته ما هو بمعنى الفعل كالظرف
او لا يندرج فان اندرج لم يصدق قوله في الحال ان العامل فيها الفعل
او شبهه او معناه وان لم يندرج كان حقه ان يذكر ههنا ايضا او معناه
مقدما عليه احترازا عن نحو زيد ضرب فان الفعل مسند ولكن ليس مقدما
عليه فليس فاعلا وهذا انما يصح اذا سلم ان ضرب مسند الى زيد وقد منع
بانه مسند الى ضميره لا اليه وقوله ابدا تاكيد للتقدم لان نحو المفعول
به ايضا مسند اليه الفعل ويتقدم عليه لكن لا ابدا اذ المفعول قد يتقدم
على الفعل نحو زيدا ضربت وان اريد بالاسناد اليه الاخبار عنه من
حيث المعنى فجميع ما وقع خبر المبتدا اذا قدم على المبتدا يخرج عنه
لانه وان قدم عليه فليس يقدم عليه ابدا بل جاز تاخير الخبر ولا
يكون اي الفاعل الا واحدا اذ المسند لا يسند الا ان يتعلق الفعل بالفاعل
بجهة الاسناد والتقوم فاذا اسند مره الى فاعل فقد حصل الاسناد والتقوم
به فتم الجمله فلو اسند معه الى شي اخر لما تم الاسناد الاول لكنه تام كما

ان المضاف اذا اضيف الى شي من تلك الجملة لا يضاف الى شي اخر معه ولان تعلق
الفعل بالفاعل على جهة الاسناد والاسناد لا يختلف ونسبة الفعل الى المفعول
على جهة التعلق والتعلقات تختلف بحسب المصدر والمفعول به والمفعول فيه
والمفعول معه والمفعول له فلذلك تعددت المفاعيل بحسب التعلقات ولم
تتعدد الفاعل اذ تعلق الاسناد واحد سوا اسند الى الواحد او الى الاثنين
او الى الجماعه ونحو قولهم قام الزيدان فالمسند اليه المجموع لا كل واحد منهما
يعني قد يتوهم ان نحو قام الزيدان ان الفاعل فيه ليس واحدا فاجاب عنه
بان المسند اليه المجموع لا كل واحد منهما وبيانه ما ذكرناه وهو ان جهة
الاسناد بين الزيدان لا تختلف فهما متحدان في اسناد الفعل اليهما معا
فهو بمنزلة قام الكل فان الفاعل واحد قطعا وان كان معناه افرادا
متعدده فالفاعل واحد وموارده متعدده بخلاف المفعول والحاصل
ان المفعولات لما كانت متعدده في المعنى لم يمكن التعبير عنها باسرها
بلفظ واحد فتعددت المفعولات بخلاف الفاعل فانه اذا قلت قام زيد وزيد
امكن التعبير عنهما بلفظ واحد له اعراب واحد نحو الزيدان وكذا في الجمع
يمكن التعبير عنه بلفظ واحد وكذا في المختلفين نحو جاء زيد وعمرو وكان
يمكن التعبير عنهما بلفظ واحد وهو الرجلان فلم يوضع الفاعل متعددا لعدم
الاحتياج اليه ووضع المفعولات متعدده للاحتياج اليها واما قوله
تواهق رجلاها يداها ورأسه لها قتب خلف الزميله زاجر فمن
روى اليد لا وسن مع جحر وقبله كان بجنبيه جنابين من جمعي اذا
غدت مهواه به منضايفن اي متضايق من تضايق الواحد اي تضايق
والمواهقه المسابقه وهو الاعتناق في السير وقال ابن السيد اي في شعره

بيداه اي يدي الناقه يعني انه يتقدم الى تان وتسير خلفها فيداه بحال تعارض رجلي
الى تان ورأسه فوق عجزها كالقتب على ظهر البعير وفي روايه خلف
الحقيبه ومعنى كنانتان عن الكفل وخبابين من جمع اي يقبض الغراب
والجنبين فيرتفع من جانبيه فيصير كالجنابين والغدر المكان الذي فيه
حجر غادرته الناس المرور به ومن أبه اي الاتان والبعير والزميل الرديف
ورفع يداها ولم يجعلهما مفعولين ليواهق لان اليدين في المعنى مواهقتان
كالرجلين فحملها على المعنى كانه قال تواهق رجلاها تواهقها يداها
وقوله فيمن روى اشاره الى الروايه الاخرى التي ذكرها ابن السيرافي
وهو يداه فقد قيل ان الفاعل لما لم يتميز عن المفعول بالذات بل بالوضع
لكون الفعل مما يستوي فيه الطرفان بحيث ينعكس عكسا سوا رفع الاسمين جميعا
بعده على توهم الفاعليه فيهما معا لما كانت تصح في كل واحد منهما على البدل
ذكر البيت على وجه الاعتراض وهو ان الفعل وهو تواهق ذكر بعده فاعلان
من غير توسط عاطف بينهما فالفاعل قد تعدد لفظا فلا يكون الفاعل واحدا
واجاب بان الفعل على قسمين قسم يتميز فيه الفاعل عن المفعول بالذات
كقولك ضرب زيد عمرا وقسم لا يتميز فيه الفاعل عن المفعول بالذات وهو في
باب المفاعله كقولك ضارب زيد عمرا فان عمرا مفعول وهو في المعنى فاعل
لانه ضارب ايضا كما في البيت فان الرجلين كما انهما مواهقتان اي مسابقتان
لليدين فكذلك اليدان ايضا مواهقتان لهما فليس التميز بينهما بالذات لاستوا
الطرفين في نسبة الفعل اليهما اذ ينعكس فيهما عكسا اي كما يقال ضارب زيد
عمرا يصح بالعكس ان يقال ضارب عمرو زيدا فتوهم انهما فاعلان في الحقيقه
اذ يصح ان يكون كل واحد منهما بدلا عن الاخر في الفاعليه فرفع الطرفان

لهذا التوهم يعني كانهما فاعل واحد ثم قال والعدول عنه الى غير ذلك ندحه اي سعه
للمسامح اي سائغ ان يقال ان ارتفاع يداها في البيت ليس على جهة الفاعليه لهذا
الفعل المذكور بل يختار وجوها اخر احدها انه على لغة من يجري المثنيه في الاحوال
الثلاث مجرى الواحد وهم الكنانه ويقولون رايت الزيدان ومررت بالزيدان وجاءني
الزيدان فجاز ان يكون في البيت يداها بمعنى يديها فهو منصوب على المفعوليه لا فاعل
الثاني ان يقدر فعل اخر تواهقها يداها والثالث ان يكون خبر مبتدا محذوف بدل
عليه ما قبله وهو تواهق رجلاها كان قائلا سال هذان الرجلان مواهقتان فلاي شي
فقال يداها اي المواهقتان يداها فهو خبر مبتدا محذوف فلهذه الاحتمالات قال
والعدول عنه الى غير ذلك ندحه للمسامح ولا يكون اي الفاعل الا بعد الفعل لان تصور
الفعل مما يستعقب تصور الاسناد وتصور الاسناد ما اليه الاسناد اي تصور الاسناد
مما يستعقب تصور ما اليه الاسناد وهذا ظاهر لان الفعل مفهومه الحدث المقترن
بزمان والحدث شي يستعقب الى ما يقوم به عقلا فذكر بعده الفاعل ليطابق مقتضى
الطبع فاذا تقدم الفعل ما لو تاخر لكان فاعلا فان كان معرفه او ما جرى مجراها
لم يكن الا مبتدا لفظا وتقديرا ولا يجوز فيه نية التقديم والتاخير نحو زيد خرج وان
كان نكره محضه لم يكن مبتدا الا لفظا ولا سوغه الا نية التقديم نحو رجل جاءني
اي ما جاءني الا رجل وان لم يصلح للفاعليه وذكر في الضماير المنفصله ساغ فيه
الامران نحو انا ضربت وانت ضربت لما ذكر ان الفاعل لا يكون الا بعد الفعل
ذكر تقسيما يتميز به مواضع الفاعل عن موضع المبتدا فقال الاسم المتقدم على الفعل
اما ان يصلح للفاعليه بعد التاخير او لا يصلح فان صلح فاما ان يكون الاسم المتقدم
معرفه نحو زيد خرج او جاريا مجراها اي مجرى المعرفه نحو افضل منك خرج فهما يصلح
الفاعليه معرفه او جاريا مجراها لا يكون الا مبتدا لفظا وتقديرا ولا يجوز تقديره

تأخير ذكر الاسم وتقدم الفعل اذ لو قدم عليه الفعل واما تقديرا فلانه لا يمكن
تقديرنا خيره وههنا لا يكون تقديرنا خيره فهو مسند اليه لفظا وتقديرا وان لم يكن
معرفة بل نكرة محضة اي غير مخصصة بشيء من المخصصات الا بالتشبيه بالفاعل
على تقدير تأخيره فيصح أن يقدر له هذه الجهة وهو التشبيه بالفاعل ليصلح
كونه مبتدأ لفظا نحو لا رجل جاءني فانه لا يمكن ان يكون مبتدأ الا لفظا واما من
حيث المعنى فهو فاعل ولولا هذا التقدير لم يصلح جعله مبتدأ بوجه فانه
لا مصحح للمبتدأ اصلا بل انما صح كونه نكرة لانه في المعنى فاعل فالمسوغ هو
نية التأخير وان لم يصلح للفاعلية وذلك في الضمائر المنفصلة نحو انا ضربت فان
هذا الضمير لا يصلح فاعلا لا مقدما لان الفاعل لا يتقدم الفعل ولا مؤخرا لأن
للفعل فاعلا وهو الضمير المتصل به فيجوز فيه الامران اي يجوز ان يكون
مبتدأ لفظا وتقديرا وان يكون مبتدأ لفظا وتقديرا وان يكون مبتدأ لفظا
وفاعلا تقديرا بحسب ما يقصده من المعنى وهو الحصر فيجوز ان يكون التقدير
ما ضرب الا انا وما ضرب الا انت وقولهم التعليس يقضب انا حششته من قبيله
الثاني اي الثاني من الامرين وهو ان يكون مبتدأ لفظا وفاعلا تقديرا
لان المعنى لم يحرسه الا انا بحسب فهم المعنى من المثل من جدش الضب
اي صاده وهو ان يحرك يده على جحره ليظنه حية فيخرج ذنبه ليضربها
فيأخذه ومن قبيل أن يلي الفعل اي اصل الفاعل ان يلي فعله ولا ينفصل
بينهما فاصل لانه كالجزء منه اي من الفعل يدل على ذلك اسكان اللام
في نحو ضربت ذكره اذ دل على ان الفاعل كالجزء من الفعل الا ولو هذا
وبيانه ان اربع حركات متوالية لا تجوز في كلمة واحدة فلو قيل ضربت
ولم تسكن اللام لزم اربع حركات متوالية فيما هو كالكلمة الواحدة فلو لم
يكن

الفاعل كالجزء من الفعل لم تسكن اللام كما لم تسكن اللام في ضربك مع توالي الحركات
الاربع لان المفعول فضلة ليس بجزء والفاعل جزء وقوع اعراب الفعل بعده
في يفعلان واخواته هذا هو الثاني يعني ان النون في يفعلان علامة رفع الفعل
فهو بمنزلة حركة يضرب فلو لم يكن الفاعل وهو الف التثنية كالجزء من الفعل لم
يقع فاصلا بين لام الفعل وما هو بمنزلة حركته وكذلك اخواته نحو يفعلون ويفعلون
ورد العين في نحو قولا واللام في نحو رمانا فيمن يقول هذا هو الثالث يعني نحو
قل حذف فيه العين لالتقاء الساكنين فاذا اتصل به ضمير الفاعل نحو قولا وقولوا
وقولي رد الواو لتحرك ما بعده بحركة اصلية لاتصاله بما هو كالجزء وهو الفاعل
ولذلك رد الواو في قولا فان اتصل الحركة بما ليس كالجزء فانه لا يرد كقل الحق فان
حركة اللام عارضة فلم يرد لاجلها الواو لعدم اعتبار الحركة العارضة فهي كالساكنة
فدل على ان الفاعل كالجزء فالحركة لاجله حركة اصلية ولذلك رد في رمانا فيمن
يقول بغير المشهور ويقابل رد اللام فاما من رد اللام فقد نظر الى ان حركة التاء
كالاصلية لاتصالها بالف التثنية الذي هو الفاعل وتثنيته وجمعه لتثنية الفاعل
وجمعه في نحو الفيا وزيد ارجعون هذا هو الرابع يعني اذا كان الفعل يجوز جمعه
ان لا يثنى الفاعل ولا يجمع كما لو قلت اضرب اضربا الفاعل مفرد وان كان الفعل
مكررا فالمراد بالفيا الف الفعل مثنى اي مكرر وثنى الفاعل ايضا معه
وهو الف الفيا وكذلك الجمع في رب ارجعون اصله ارجع ارجع ارجع
فلما جمع الفعل جمع الفاعل ايضا وهو الواو في ارجعون وان كان المخاطب مفردا
في الصورتين وهذا يدل على ان الفاعل كالجزء من الفعل فيلزم من تثنيته
وجمعه تثنية الفعل وجمعه تثنية الفاعل وجمعه وان كان المخاطب واحدا
وتأنيث الفعل لتأنيثه في نحو ضربت هند هذا هو الخامس يعني ان الفعل

من حيث هو فعل لا يتطرق اليه التأنيث فانما انث لان الفاعل مؤنث فالفاعل
كالجزء من الفعل وتأنيثه بأنيث الفعل ولذلك قيل ضربت وان كان الفعل مذكرا
وتنزيلهما منزلة كلمة واحدة في حبذا هو السادس وهو ان الفاعل وهو ذا تنزل
من حب وهو الفعل منزلة كلمة واحدة في حبذا ولذلك لم يخص بالتثنية ولا
بالتثنية ولا جمعه ولا بتصغيره ولا وصفه ولا تأكيده ولا العطف عليه ليسده الامتزاج
بالفعل فيسري اليه حكم الفعل فصار كاحد جزوئه ولا يمكن ان يقال ان ذا هو الفاعل
والرجل صفته لانه يقال حبذا الرجلان وحبذا الرجال فدل على
ان المعرف باللام ليس بصفة لاسم الاشارة والغاء الغاء الفعل
متوسطا في باب ظننت او زيد مقيم ظننت وزيد ظننت مقيم حكموا بالغاء الفعل
مع الفاعل ولولم يكن الفاعل كالجزء من الفعل لم يحكموا بالغائهما معا لان
الفاعل ليس عاملا حتى يلغى والغاء بتبعية الفعل وزيادة ... قوله فكيف اذا مررت
بدار قوم وجيران لنا كانوا كرام ... هو الثامن وتقديره انهم حكموا بان كانوا
زائدة وان كان الفعل وهو كان وحده زائدا ولكن لما كان الفاعل كالجزء منه لم يعتد
به الفعل حكموا بزيادتهما جميعا والنسبة اليهما جميعا نحو ما ... كنتيا
... التاسع ... هذه الكلمة
... كنت كذا وكنت كذا يعني اخبر عن الامور الماضية كما هو عادة الشيوخ
... الرجل اذا نهض معتمدا على الارض الكنتي
فنسب الحكاية ... فاعله وهو كنت فلو لم يكن الفاعل كالجزء من الفعل لما الحق الكنتي
بهما ... الادلة التي ذكرها المصنف على ان الفاعل كالجزء من الفعل ...
... احدهما تاكيد المضمر المرفوع المتصل بمنفصل نحو قمت انا ...
... الثاني ...

الا فاعل فلو لم يكن الفاعل وهو تاء الضمير كالجزء من الفعل لم يجز اتصال الضمير
المتصل المنصوب به فاذا قدم عليه غيره كان في النية مؤخرا هذا لازم لقوله
والاصل ان يلي الفعل يعني اذا ثبت ذلك الاصل فلو قدم على الفاعل غيره كان
ذلك الغير في التقدير مؤخرا ومن ثم اي ومن اجل ان ذلك الغير في التقدير مؤخر
جاز ضرب غلامه زيد لان الضمير راجع الى زيد المقدم رتبة لان الاصل
ان يلي الفاعل الفعل فلا يلزم اضمار قبل الذكر وامتنع عند غير ابن جني
ضرب غلامه زيدا لان الضمير يرجع الى المفعول وهو زيد المؤخر لفظا وتقديرا
ففيه اضمار قبل الذكر فلذلك امتنع وان جاء الكلام الفاويات وقد تأول محمول
على الضرورة او على ان الضمير للمصدر هذا استثناء لابن جني وهو ان الضمير
في ربه يرجع الى العدي المذكور اخو المنصوب على المفعولية فهو مثل
ضرب غلامه زيدا اذا النقد ... ربه عني عدي ... واجاب عنه
بوجهين احدهما انه محمول على ضرورة الشعر والكلام في سعة الكلام والثاني
انا لا نسلم ان الضمير يرجع الى العدي بل الى المصدر المدلول عليه بلفظ
الفعل اي جزى رب الجزاء ويجب تقدمه اي تقدم الفاعل على المفعول
اذا انتفى الاعراب فيهما لفظا والقرينة نحو ضرب موسى عيسى اي اذا لم يظهر
الاعراب فيهما لفظا وانتفى القرينة وانتفاء الاعراب لفظا يكون بكونهما
المبني وما اعرابه تقديري لا لفظي فالاول نحو ضرب هذا ذاك والثاني كضرب
موسى عيسى وشرط فيه انتفاء القرينة والقرينة قد تكون لفظية وقد تكون معنوية
فاللفظية ان يذكر عقيب احدهما تابع من التوابع دال على اعراب المتبوع
نحو ضرب موسى العاقل عيسى الظريف برفع الظريف والمعنوية كأكل الكمثرى
موسى وولدت الكبرى الصغرى وانما وجب تقدم الفاعل هنا لانه لو لم

يجب تقديمه لكان اما ان يجب تاخيره او يجوز الامران وكلاهما ممنوعان اما وجوب تاخير الفاعل فلانه التزام بمخالفة الاصل من غير ضرورة واما جواز الامرين فلانه يوجب اللبس لان المفروض ان لا قرينة ولا اعراب مميز او كان ضميرا متصلا لان اتصاله يمنع من تاخيره وتاخيره عطف على قوله تقديمه اى ويجب تاخير الفاعل اذا كان المفعول ضميرا متصلا وهو اى الفاعل غير متصل انما يجب تقديم المفعول هنا لان اتصاله يمنع من تاخيره وانما قيده بقوله غير متصل لان الفاعل اذا كان متصلا ايضا فلا يجب تقديم المفعول بل يجب تقديم الفاعل المتصل نحو ضربتك ضربته او اتصل به اى بالفاعل ضميره اى ضمير المفعول اى ضمير راجع الى المفعول نحو ضرب زيدا غلامه فانما يجب تقديم المفعول ايضا اذ لو اخر لزم الاضمار قبل الذكر لما ذكرنا او اذا ردت قصر الفاعل على المفعول بالنفي والاستثناء بالا وفي تقديم الفاعل وفي عكسه تقديم المفعول نحو ما ضرب زيد الا عمروا وما ضرب عمروا الا زيد هذه المسئلة ذكرها الشيخ ابن الحاجب وغيره من صور وجوب تقديم الفاعل حيث وقع المفعول بعد الا ومن صور وجوب تاخير الفاعل حيث وقع الفاعل بعد الا فكذلك ما ضرب زيد الا عمروا والمدعى انه يجب تاخير المفعول اذ لو قدم لكان اما بدون الا او معه والقسمان ممتنعان اما الاول فلانه ينعكس المعنى اذ لو قيل ما ضرب عمروا الا زيد لكان الحصر في الفاعل وقد كان في الاول الحصر في المفعول ولو قدم مع الا وقيل ما ضرب الا عمروا زيد فكذلك ممتنع لا يجوز ان يكون الحصر في الواقعين بعد الا وهما الفاعل والمفعول معا اى ما ضرب احدا احد الا عمروا زيد على جواز تعدد الاستثناء المفرغ وكذا في الصورة الاخرى وهو ما ضرب عمروا الا زيد فانه يمتنع تقديم الفاعل اذ لو قدم لتقدم مع الا او بدون الا وهما ممتنعان كما ذكرنا والمصنف ذكر ان الاولى في الصورة الاولى تقديم الفاعل وفي عكسه الاولى تقديم

المفعول انما قال اولى ولم يقل بالوجوب لجواز ان يقدم مع الا فيقول في الصورة الاولى ما ضرب الا عمروا زيد ويكون الحصر في المفعول فقط دون الاخر فلا يلتبس وهذا انما يصح اذا قلنا لا يجوز تعدد الاستثناء المفرغ فالحق ان تكون المسئلة مبنية على جواز تعدد الاستثناء المفرغ فان جاز فالحق ما ذكره ابن الحاجب وان لم يجز فالحق ما ذكره المصنف وهو انه اولى لانه لو قدم مع الا فانه وان تعين الحصر في المفعول فقط لكن كان محتملا ان يكون الحصر في الطرفين كان تاخيره اولى لئلا يقع هذا الالتباس بناء على جواز التعدد فانه اذا اخر يقع الحصر الا في المفعول وحده فلذلك كان اولى واما تعدد الاستثناء المفرغ فلا يمنع من حيث القياس اذ يجوز ان يقال ما ضرب احد احدا الا عمرو زيدا فاذا لم يذكر المستثنى منه فينبغي ان يجوز ايضا ويكون استثناء مفرغا لكن الكلام في وقوعه وذلك متعلق بالاستعمال فلينظر هل وجد الاستعمال ام لا وانما اى وان تقديم الفاعل في الاول وتقديم المفعول في الثاني واجب مع انما نحو انما ضرب زيد عمروا او زيد لان التاخير ملتبس ههنا بخلافه ثمة يعني انما يعلم الحصر فيما كان اخرا فلو قدم المفعول واخر الفاعل لكان الحصر في المؤخر وهو عكس المراد بخلاف الصورة الاولى وهو ما اذا وجد ما والا صريحا فان الحصر يفهم من وقوعه بعد الا قدم او اخر يكون الحصر فيما وقع بعد الا فلا يلتبس ان لم يجوز تعدد الاستثناء المفرغ ولعل ابن الحاجب انما حكم بالوجوب في ما والا حملا له على انما طردا للباب ويضمر اى الفاعل اى جاز ان يكون الفاعل مضمرا اما منفصلا اذا فصل بينه وبين عامله بالا لفظا او تقديرا نحو قوله قد علمت سلمى وجاراتها ما قطر الفارس الا انا قطره اى القاه على احد قطريه وهما جانباه وقول الاخر انا الذائد الحامي الذمار وانما يدافع عن احسابهم انا او مثلي هذا مثال لما

فصل بين الفاعل وبين عامله بالا تقديرا اذ المعنى لا يدافع عن احسابهم الا انا او مثلي والذمار ما يحق للرجل على الرجل ان يحميه كما يقال حامي الحقيقة اى ما يحق عليه ان يحميه لانه اذا ذمر اى حث وهيج وغضبت حمي او اضمر العامل عطف على قوله فصل يعني يكون الفاعل منفصلا اذا اضمر العامل نحو اذا انت لم تفعل كذا فاعل كذا لان اذا للشرط فيستدعي فعلا والتقدير اذا لم تفعل فلما حذف الفعل صار الضمير المستتر بارزا والعامل يفصل به فيكون منفصلا ولم يفعل المذكور مفسر للمحذوف او جرى الفعل على غير ما هو له في موضع يلتبس نحو زيد عمرو يضربه هو والزيدان العمران يضربانهما هما هذا ايضا عطف على اذا فصل اى الفاعل يكون مضمرا منفصلا اذا جرى الفعل على غير ما هو له في موضع يلتبس يعني انما يجب كون الفاعل منفصلا اذا جرى الفعل على غير ما هو له في موضع الالتباس كما ذكره فان يضربه جاز ان يكون لزيد وان يكون لعمرو واحترز به عما لا يلتبس نحو زيد هند يضربها فانه وان جرى على غير من هو له لا يجب فيه ابراز الضمير لانه لا التباس اذ يضرب يتعين ان يكون لزيد وكذا الزيدان الهندان يضربانهما فانه لا يلتبس بل يتعين ان يكون الفعل للزيدين فلا يجب فيه ابراز الضمير والتزم ذلك في الصفات مطلقا اى سواء كانت في موضع يلتبس او لا يلتبس نحو هند زيد ضاربته هي فانه جرت على غير من هي له وليس فيه التباس وكذا حيث يلتبس نحو زيد عمرو ضاربه هو والضاربه زيد وهند زينب ضاربتها هي والضاربها هند انما التزم في الصفات مطلقا ولم يلتزم في الفعل الا في موضع اللبس على ما ذكره لان الصفات ضعيفة في القوة على الافعال فلا يلزم من تحمل الافعال ضمائر ما ليست جارية عليه تحمل هذه مع ضعفها ولان اكثر الافعال يسمع ضمائرها بارزة فيعرف بها من هي له

بخلاف الصفات فانه لا يتصل بها ضمير بارز وانما يكون مستترا فلم يلزم في الافعال مطلقا ليدون ضمائرها في الاكثر بخلاف الصفات اعلم ان ظاهر هذا الكلام ان الابراز يجب في الفعل ايضا في موضع اللبس وظاهر نقل النحاة ان الفعل لا يجب فيه ابراز الضمير مطلقا والخلاف بين البصريين والكوفيين انما هو في الصفات اذا جرت على غير من هي له الا ان يكون قد اضمر على شريطة التفسير نحو قوله فتى كان ذا بين فوق عزمته وعزة ممطول معنى غريمها وقوله وان امرأ اسرى اليك ودونه من الارض موماة وبيداء سملق لمحقوقة ان تستجيبي لصوته وان تعلمي ان المعان موفق محمول على الضرورة الشعر استثنى مما يجب فيه ابراز الضمير من الصفات ما اضمر على شريطة التفسير كما في البيت وجه الاستدلال ان ممطول ومعنى موجهان الى غريمها فلو اعمل الثاني وهو معنى كما هو مذهب البصريين لكان ممطول جاريا على عزة لفظا وهو للغريم اذ الممطول هو الغريم فكان حقه ان يبرز الضمير فيقال ممطول هو وانما لم يبرز لانه اضمار على شريطة التفسير اذ كان الاصل ممطول غريمها فحذف اعتمادا على المفسر بعده والمعنى وعزة ممطول غريمها ويجوز ان يكون مثل هند ضارب غلامها وليس مما جرى على غير من هي له فلذلك لم يبرز الضمير وفي البيت احتمال اخر وهو ان يكون عزة مبتدأ وغريمها مبتدأ ثانيا وممطول خبر غريمها مقدما عليه ومعنى خبر بعد خبر وحال من الضمير في ممطول فالمعنى وعزة غريمها ممطول معنى والصفتان في المعنى جاريتان على الغريم لا على عزة ولذلك لم يبرز الضمير وهو احتمال ظاهر وقوله

وان امرؤ مبتدا وهو مجول على الضروره هذا البيت استشهد به
الكوفيون على ان الصفه جرت على غير من هي له من غير ابراز الضمير
وبيانه ان محقوقة خبر ان وهو جار على امرؤ وهو في المعنى للمراة
وكان العباس ابراز ضمير جاز ان يقال محقوقة انت فاجاب بانه
مجول على ضروره الشعر ويمكن ان يقال الجواب ان قوله ان
تستجيبي جاز ان يكون مبتدا ومحقوقة خبره مقدما اي ان امرا
اسرى الليل لا ستجابتك محقوقة بك وح محقوقة يكون خبرا للاستجابه
مقدما عليه والجمله خبر ان فقد جرت على غير من هي له ومحقوقة
بمعنى جديرة يقال انت حقيق ان تفعل كذا وزيد حقيق به ومحقوق
به اي خليق له فكان حقه ان يسند الى الذات فيقال زيد حقيق
بالاستجابه لا ان الاستجابة حقيقة بزيد ونظير ذلك ما يستشكل من
قوله بع حقيق على ان لا اقول فيمن قرا بغير تشديد الياء من
علي وباقول بتاويلات احدها انه على القلب كعكسه وبسوق الرماح
بالضياطره الحمر والثاني ان ما لزمك فقد لزمته والثالث ان المراد
حقيق على القول اي اكون انا قائله ولا يرضى الا بمثله ناطقا به
واسرى بمعنى سرى والمعنى ان امرا اسرى الليل ابتغاء المراه
وقاد الوجد نحو موماه اي مفازه وبيدا بسهلق اي قاع
صفصف وهي عليك لم تستجيبي دعاه وتعيذيه وان يعلم ان
المعان على نبت الصلاه والخيرات موفق صاحب توفيق
من الله تع او مستكنا عطف على قوله منفصلا اي يكون الفاعل
مضمرا اما منفصلا او مستكنا ثم قسم المستكن فقال اما وهو في اربعه

افعال افعلُ ونفعلُ وافعلْ وتفعلُ فعل امر وتفعل للمخاطب فانه يعده من افعال
لا يسند الى مظهر ولا الى مضمر بارز بل اذا قلت افعل انا فهو تاكيد له
للمستكن في الفعل لان افعل دال على المتكلم مسند اليه بدليل
تمام الكلام عنده فقوله انا تاكيد وكذا في بقيه او يحتمل او غير لازم فهو
في فعل الغائب الواحد وفعلت وتفعل في المونث الواحد الغائب
وفي الصفات اي وغير لازم في الصفات الجاريه على ما هي له نحو زيد
ضارب والمراد بكونه غير لازم في المذكورات انه يسند الى المظهر والمنفصل
البارز نحو تفعل زيد وفعل زيد وما تفعل الا هو وما فعل الا هو ونظائرها
وكذا زيد ضارب غلامه في الصفات فانه يسند الى المظهر ايضا او منفصلا
بارزا عطف على قوله منفصلا يعني الفاعل المضمر قد يكون منفصلا كما ذكرنا
وقد يكون متصلا بارزا وهو فيما عدا ما ذكرنا يعني فعلت للمتكلم المفرد
وفعلنا في الجمع وفعلتَ للمخاطب المذكر وفعلتِ للمخاطبة المونث وكذا
تفعلين وتفعلان وتفعلون وتفعلن ونحو افعلا وافعلوا وافعلي
وافعلن وقد يضمر اي الفاعل لتقرره في النفس وارتفاع اللبس
وان لم يجر له ذكر نحو اذا كان غدا فاتني اذا انصب غدا اي ما نحن
عليه فكان تامه اي اذا كان ما نحن عليه من الحال غدا فاتني وغدا انتصب
على الظرف والعامل فيه كان واذا جعل كان ناقصه فغدا هو الخبر والعامل
فيه معنى الاستقرار اي اذا كان الحال مستقرا في الغد واما اذا
نصب لا يجوز ان يرفع غدا على الفاعليه لكان وح لا يكون الفاعل
مضمرا ومنه اي ومن القسم الذي يضمر فيه الفاعل لتقرره في النفوس
قوله لعمرك ما يغني الثراء عن الفتى اذا حشرجت يوما وضاق

بها الصدر الحشرجة الغرغره عند الموت وتردد النفس اي اذا حشرجت
النفس وضاق بها اي بالحشرجه والثراء الثروه الغنى اي لا يغني
الثروه عن المرء اذا جاء اجله ومنه قوله تعالى لقد تقطع بينكم فيمن قرا بالنصب
اي بالامر ومن قرا بالرفع فهو فاعل تقطع والفاعل فيه مظهر
والبين هو الوصل اي تقطع وصلكم فاما من قرا بالنصب ففاعل تقطع
مضمر لدلاله الكلام عليه وتقرره في النفس اي تقطع الامر بينكم وفي
المثل فلم خلقت ان لم اخدع الرجال اي الحيه اظهارا للاعجوبه
ومتى كان اي الفاعل ضميرا مستترا للمونث او بارزا لتثنية لا غير
حقيقيا كان المونث او غير حقيقي لزم التاء في فعله نحو هند قامت في المونث
المستتر والهندان قامتا في التثنيه والتانيث فيها حقيقي والشمس
طلعت في التانيث الغير الحقيقي يعني ان الفعل اما ان يسند الى المونث
مظهرا او مضمرا فان اسند الى مضمر مونث او مونثين يلزم التاء سواء
كان المونث حقيقيا او غير حقيقي يعني ان الفعل ملك لحقيقه ان لا يتون
التاء فان كان الفاعل مضمرا قائما لزم التاء لان الفاعل كالجزء من
الفعل فلذلك الحق التاء بالفعل دلالة على تانيث الفاعل واما ما لم يجب
الالحاق في المظهر كما سياتي لظهوره واما المضمر فلخفائه الحق التاء
به فرقا بينهما ومتى كان مظهرا مونثا لم يلزم الا عند الحقيقي بلا فصل
من غير فصل نحو عرفت المراة هذا القسم الثاني يعني اذا كان الفاعل
مونثا غير حقيقي مظهرا لم يلزم التاء اعتمادا على ظهور لفظ المونث
نحو طلع الشمس فانه لا يلزم التاء اعتمادا على ظهور لفظ المونث نحو
طلع الشمس فانه لا يلزم التاء وقالوا في الفعل احترازا عما اذا وقع

بينهما فاصل كما سياتي وقال من الادمي احترازا عن نحو طاب الناقه
فان المونث وان كان حقيقيا في الفعل لكنه ليس من الادمي فلم يلزم
فيه التاء وقوله عرفت المراة مثال للمستجمع القيود فانه حقيقي في الفعل
من الادمي وجاز طلع الشمس لكون المونث غير حقيقي وحضر القاضي
اليوم امراة لكون المونث لا في الفعل وان كان حقيقيا بل وقع بينهما
فصل وطاب الناقه لكون المونث من غير الادمي وان كان المختار في
الصور الثلاث لحوق التاء دلالة على تانيث المسند اليه على الجمله وهذا
خلاف ما اختاره الشيخ ابن الحاجب من الاسناد الى غير الحقيقي
فانه استدل بقوله تع وجمع الشمس والقمر فان القرا اتفقوا عليه
ولا يتفقون على غير المختار ويجوز ان تحمل لفظ الموصوف وان
كان المختار على صورة الفصل ونحو طاب الناقه لا على قوله طلع
الشمس لئلا يقع مخالفه لما ذكره الشيخ ابن الحاجب ونحو فلا ارض
ابقل ابقالها متاول واوله فلا مزنة ودقت ودقها هذا ايراد
اذا الفعل وهو ابقل مسند الى ضمير الارض وكان حقه ان يقال ابقلت
كما ذكرنا في الشمس طلعت فاجاب بانه متاول وتاويله بان الارض
بمعنى المكان وهو مذكر ويروى ولا ارض ابقلت ابقالها بنقل حركه
الهمزه من ابقالها الى التاء لتستقيم الوزن وح لا اشكال فيه وعكسه
اتته كتابي فاحتقرها يعني ما ذكرنا في البيت مونث لم يلحق التاء
بالفعل المسند الى ضميره وهذا مذكر وهو الكتاب الحق بفعله
على عكس تاويله وهو ان الكتاب عباره عن الصحيفه فهو مونث
معنى فلذلك قال اتته كتابي اي صحيفتي فاحتقرها والمونث الحقيقي

ما بازائه ذكر من الحيوان وغير الحقيقي ما يرجع الى الاصطلاح كالشمس والنار والقلنسوة فانه لا معنى لتانيثها الا تسميتها بما ذكر من الحيوان بل تانيثها باعتبار الاستعمال واصطلاح اهل العرف وبهذا الحد عرف الحقيقي بعضهم ان لا يكون فرق بين بالمذكر الا في وعدمه لان كلاهما كليهما حقيقي ولعل ما للمراد من اقوى اشرف انواع الحيوان ولانه الاصل المقصود من المخاطبات وسائر الحيوانات تبع له فيه اى في تغيير الحقيقي قسم غير الحقيقي الى قسمين احدهما ما في لفظه شيء يدل على تانيثه وثانيهما قوله بعد ذكر ومنه ما ليس كذلك وهو اى ما في لفظه شيء يدل على تانيثه ان يكون جمعا غير ما جمع بالواو والنون مذكرا كان واحده او مؤنثا حقيقيا كقوله تع وقال نسوة وقوله تعالى اذا جاءك المؤمنات تتاول انها جمع لان تانيثه غير حقيقي ومن غير الحقيقي يجوز الحاق التاء بفعله وعدم الحاقه وفي لفظه ما يدل على تانيثه وهو كونه جماعة واستثنى منه ما جمع بالواو والنون فانه لا يجوز قالت المسلمون مع انه جمع لان لفظه للمذكر وصفا بخلاف الرجال والمسلمات فان لفظ جمع المكسر غير موضوع للذكور واما الالف والتاء فموضوعة للاناث او يكون عطف على ان يكون جمعا اى وهو ان يكون في آخره تا بتقليبها في الوقف مثل ثمرة فانه في آخره شيء يدل على تانيثه وقال بتقليبها في الوقف احترازا عما لا ينقلب هاء كالبنات ونحوها او الف زائدة اى او ان يكون في آخره الف زائدة اما مقصورة رابعة والوزن فعلى بضم الفاء وفتح العين كشعبى لموضع وادنى للداهية او بسكونها اى سكون العين كبشرى وحبلى او فعلى بفتح الفاء والعين مطلقا

يعني انما كذا قوى لا وضية وبردى لنهر دمشق او صفة كجمزى وبشكى يقال حمار جمزى اى سريع وناقة بشكى اى خفيفة المشي او فعلى وفعلى بفتح الفاء وكسرها وسكون العين كسلمى ورضوى ودعوى وشعرى لسجود ذكرى اذا لم يكن الالف للالحاق تحترز به عن فعلى وفعلى بفتح الفاء وكسرها اذا كان الفها للالحاق كعلقى ومعزى فيمن صرفهما او ممدودة ذكر عطف على رابعة مما ليست الفه ملحقة بنحو سفرجل كجنبلى لا في نحو قبعثرى اى ما يكون الالف فوق الرابعة وليس للالحاق بنحو سفرجل اى يكون الالف فوق الرابعة وليست فيه للالحاق يكون للتانيث لا في نحو قبعثرى فانه ليس زائدة على التانيث واما زيدت الالف فيها للالحاق بنات الخمسة ببنات الستة كما ذكره في الصحاح وليس الالحاق على هذا هو المصطلح المتعارف في التصريف بل هو ما ذكره من باب منع الصرف في نحو ارطى ودليل انها ليست للتانيث لحوق التاء كعلقاة وصرف الاسم اسمها كعلقى ومعزى ونحوهما فان صرفهما دليل على انها ليست للتانيث واما ممدودة عطف على قوله اما مقصورة والوزن غير فعلا وفعلا بسكون العين والفاء غير مفتوح فان الفهما للالحاق كعلباء وحوباء وهو النبت وقوباء للحزاز اللذيذة الطعم ومنه ما ليس كذلك اى ليس في آخره شيء يدل على تانيثه فيرجع الى ان يسمع في تصغيره التاء او في صفته او في فعله وذكر الامثلة على الترتيب نحو اريضة في التصغير اى تانيثه علم من تصغيره وارض مبقلة في الوصف اى تانيثه علم من وصفه بالمؤنث وانقلبت الارض في فعله اى على التانيث من الحاق التاء بفعله ويجر الفاعل وزائدة معطوف بقوله لمن قال من فعل تحقيقا او تقديرا زيدا اى كقولك زيد لمن قال وعليه قوله تع يسبح له فيها

بالغدو والآصال رجال فيمن قرا مفتوحة الباء اى يسبحه رجال الواو في والاصال لجار محتمله يعد يسمى لقوله من فعل اى قد يتلفظ به تحقيقا كما اذا قال من فعل فتقول زيد اى فعل زيد وقد يكون تقديرا لدلالة الحال كمن طاف يطلب ضاربا من غير تلفظ منه بقول من ضرب فتقول زيد فكانه قال من ضرب فيقول زيد وعلى هذا ورد قوله تع يسبح له فيها قرا مفتوحة الباء لانه لما قال يسبح كان مظنة بسؤال سائل من يسبحه فقيل رجال اى يسبحه بعد بدى الى المعطى ويلزم ذلك اى اضمار الرافع اذا فسر اى ذلك المضمر بظاهره نحو هل زيد خرج واذا السماء انشقت ولو ذات سوار لطمتني وان ذو لوثة لانا اذ التقدير هل خرج زيد لان هل يغلب دخولها على الفعل وكذا اذا الشرطية وكذا لو وان لانهما حرفا شرط فيستدعيان فعلا وقبله اذن لقام بنصري معشر خشن عند الحفيظة ان ذو لوثة لانا ومنه ولو انهم صبروا اى ولو ثبت لان ان المفتوحة يدل على الثبوت فكانت كالمفسر فاجريت مجراه واما قال ومنه وكالمبتدا واجريت مجراه لان ان المفتوحة ليست بمفسر على الحقيقة لوجهين احدهما ان المقدر ليس عينه بل مدلوله ومضمونه فكان كالمفسر والثاني ان شرط المفسر ان يقع بعد الفاعل كما في الصور المذكورة وههنا انهم صبروا فاعل فعل محذوف وليس هو عين المفسر لكونه فاعلا ولكنه لما دل على الثبوت الدال على المضمر فصار هو كالمفسر والفاعل اذا كان عامله نعم او بئس وهما لانشاء المدح العام او الذم العام انشاء التزم ان يكون مضمرا مفسرا بنكرة منصوبة المراد بالمدح العام والذم العام انهما لا يدلان على خصوص الخصلة التي بها المدح او الذم بل يدلان على اصل المدح او الذم وليس المراد منه العموم المطلق الدال على المدح او الذم من كل الجهات فلفظ

فلفظ المطلق اولى من لفظ العام في هذا الغرض قوله التزم ان يكون اى الفاعل مضمرا مفسرا بنكرة منصوبة بمعنى فاعل نعم وبئس قد يكون مضمرا وقد يكون مظهرا على ما سياتي فالمضمر شرطه ان يفسر لابهامه بنكرة منصوبة كما هو مقتضى التمييز موضحا باسم معرفة مرفوع مجانس له يسمى مخصوصا بالمدح او الذم وهو اسم معرفة انما اشترط كونه نكرة لان الاصل في الايضاح والبيان انما يكون بالمعرفة واشترط كونه مرفوعا لانه اما مبتدا او خبر مبتدا محذوف على ما سياتي مجانس لذلك المضمر اى في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث وفي كونه جنسا يصدق عليه فاعل نعم وبئس بان يكون فردا من مسماه لانه في المعنى عبارة عن ذلك المضمر فحقه ان يجانسه او مظهرا عطف على قوله مضمرا اى الزم ان يكون مضمرا كما ذكرنا او مظهرا معرفا بلام الجنس او مضافا اليه اى الى المعرف موضحا بالمخصوص اى شرط المظهر ايضا ان يوضح بالمخصوص مدحا او ذما لان المعرف والمضاف لا يدلان على تعيين المخصوص ايضا التعيين وانما اشترط التعريف في الفاعل المظهر لان لفظ الفعل يدل على المدح العام او الذم العام فتعريفه زيادة تفخيم للمفهوم لانه عبارة عن المعهود الذهني في المدح او الذم فعرف باعتبار ذكر العهد الذهني في المدح والذم ثم ذكر المخصوص تعيينا لذلك المعهود الذهني تحت الجنس نحو نعم رجلا زيد هذا مثال لما يكون الفاعل مضمرا او مفسرا بنكرة منصوبة وهو رجلا موضحا باسم معرفة وهو زيد المخصوص بالمدح او نعم الصاحب هذا مثال لما يكون الفاعل مظهرا معرفا باللام وهو الصاحب او نعم صاحب القوم هذا مثال للمضاف الى المعرف وعمرو وهو المخصوص وفي المؤنث نحو نعمت امراة هند هذا مثال لما يكون الفاعل

ايضا مضمرا لكنه مونث فلذا ذكر فتقدر ونعمت او نعم الصاحبة او صاحبة
القوم هند هذا مثال للفاعل المظهر المعرف باللام او المضاف الى المعرف
وانما قال نعم او نعمت يعني يجوز تذكير الفعل وتانيثه وانما جاز التذكير والتانيث
مع ان الفاعل هي الصاحبة لان التقدير نعم التي صحبتك فهي باعتبار الوضع
ليس بازائه ذكر من الحيوان حتى يعتبر ان تانيثه حقيقي ولا يجوز تذكير
فعله كما مر لان التي بحسب الوضع للمونث اعم من ان يكون آدميا
من الحيوان او غيره وكذا صاحبة القوم فان صاحبة بحسب الوضع دال
على ذات موصوفة بالصحبة سواء كان حيوانا او غيره فليس بمونث حقيقي
على ما فسر بحسب الوضع وفي التثنية والجمع نعم رجلين او الرجلان اخواك
او جمعا نحو نعم الرجال اخوتك وقد يكون الفاعل معرفا باللام اما مثنى
نحو نعم الرجلان اخواك او جمعا نحو نعم الرجال اخوتك وحكى نعما ونعموا بالحاق
الف التثنية وواو الجمع بنعم فيقال نعما رجلين ونعموا رجالا وهو شاذ عند
الاكثرين ويجوز الجمع بين الفاعل الظاهر والمفسر تاكيدا نحو فنعم الزاد
زاد ابيك زادا واوله تزود مثل زاد ابيك فينا يعني اذا كان الفاعل ظاهرا
معرفا فلا يحتاج الى تمييز بل الى ذكر المخصوص فقط كما تقول نعم الرجل
زيد فذكر التمييز وهو قوله زادا في البيت زيادة تاكيد على انه يحتمل
ان يكون زادا مفعول تزود ومثل زاد ابيك صفة لزادا تقدم عليه
فيكون حالا والتقدير تزود زادا مثل زاد ابيك ثم قال فنعم الزاد
زاد ابيك حينئذ لا يكون فيه الجمع بين الفاعل والمفسر وهو اظهر
ظاهره ... ويجوز حذف المخصوص اذا كان معلوما نحو نعم العبد
اي ايوب محذوف لدلالة الكلام عليه وارتفاعه بالابتداء على ان الجملة
خبره

زيد انه خبر مبتدا محذوف على راي بعض ذكر في اعراب المخصوص وجهان
احدهما ان يكون مبتدا والجملة قبله خبره والتقدير زيد نعم الرجل وانما
استغني عن العائد الى المبتدا لان الظاهر عبارة عن ذكر المخصوص فاستغني
كما تقام المظهر مقام المضمر في قوله لا ارى الموت يسبق الموت شيء نغص
الموت ذا الغنى والفقيرا والثاني ان المخصوص خبر مبتدا محذوف كانه
لما قيل نعم الرجل قيل من الممدوح فقيل زيد اي هو زيد فالكلام
على هذا جملتان وعلى الوجه الاول جملة واحدة وحبذا جار مجرى نعم
وهو مبتدا الى اسم الاشارة وهو ذا مع ابهام الضمير مثل نعم ومن ثم فسير
بما فسر به الا انهم سوغوا ترك التفسير فيه نحو حبذا زيد تفضيلا للظاهر
على المضمر واشتاما من التباس المخصوص بالفاعل هنا يعني ان حبذا
جار مجرى نعم في انشاء المدح وفي التفسير وكما ان فاعل نعم قد يكون معرفا
باللام او مضافا فكذا يكون في حبذا وكما يكون مضمرا مفسرا بنكرة كذا
في حبذا لكن الفرق ان نعم اذا كان فاعله مضمرا يفسر بنكرة وههنا
اقيم ذا لابهامه مقام المضمر فكما يفسر المضمر بالنكرة فيقال نعم رجلا
زيد يفسر ذا بنكرة فيقال حبذا رجلا زيد وكذا الفرق في المعرف باللام
فان المعرف باللام في نعم فاعل وفي حبذا الفاعل ذا لكنه لا يتحقق بتغير ما
بعده لما ذكرنا من انه كالجزء من الفعل ومن حيث انه جار مجرى الامثال
وبينهما فرق ايضا وهو ان في نعم اذا كان فاعله مضمرا لا يجوز الاقتصار
على المخصوص وترك التمييز وجاز في حبذا ان يترك التفسير ويقال
حبذا زيد ولا يقال نعم زيد ووجه الفرق امران احدهما ان لفظ
ذا مظهر فاستغني عن التمييز بخلاف ... تفضيلا للظاهر على المضمر

والثاني الامن من التباس المخصوص بالفاعل فانك اذا قلت نعم زيد
لم يعلم ان زيدا فاعل او مخصوص وفي حبذا زيد لا التباس اذ ذا
فاعله وزيد مخصوص بالمدح هكذا ذكروا فيه لان زيدا لا يصلح ان
يكون فاعلا لنعم لان شرطه ان يكون مضمرا او معرفا باللام فكان الاولى
ان يقال لو قيل نعم الرجل لم يعلم ان الرجل فاعل او مخصوص وساء
جار مجرى بئس في كون الفاعل مظهرا او مضمرا وفي ذكر المخصوص
وفي اعراب المخصوص يقال ساء رجلا زيد وساء الرجل زيد وساء
صاحب الرجل زيد واذا توجه الفعلان الى اسم واحد بعدهما اما
بجهة الفاعلية نحو قام وقعد زيد واما بجهة المفعولية فالذي يعمل فيه
احدهما لا غير واختار البصريون اعمال الثاني لانه الاقرب والكوفيون
اعمال الاول كان الاولى ان يقول اذا توجه العاملان ليكون اشمل فان
التنازع قد يكون بين الفعلين وقد يكون بين الاسمين وقد يكون
بين الاسم والفعل وانما ذكر الفعلين لان اصل العمل للافعال وانما
قال بعدهما لان الاسم الواحد اما ان يقع قبلهما او بينهما او بعدهما فاذا
وقع بعدهما فهو محل الخلاف لان احدهما ينظر الى القرب والآخر الى
الاولية وهذا الخلاف انما يتحقق اذا وقع بعدهما لانه اذا وقع قبلهما
نحو زيدا ضربت واكرمت فيتعين ان يكون مفعولا للفعل الاول للقرب
والاولية ايضا واذا وقع بينهما نحو ضربت زيدا واكرمت فيتعين ايضا
ان يكون معمولا للفعل الاول لان له الاولية وهما في القرب متساويان
على ان الواو مانع من اعمال الثاني فيتعين للاول فيعلم ان شرط
التنازع ان يكون الاسم الواحد واقعا بعدهما واتفق البصريون

والكوفيون على جواز كل واحد من الفعلين وان اختلفوا في الاختيار واختار
البصريون اعمال الثاني للقرب والكوفيون اعمال الاول للاولية ويلزم كل
واحد من الفريقين مخالفة قاعدة اما البصريون فيلزمهم الاضمار قبل
الذكر في الفاعل وهم قد منعوه واما الكوفيون فيلزمهم الفصل بين
العامل وهو الفعل الاول وبين معموله باجنبي وهو الفعل الثاني فان
اعملت الثاني اضمرت الفاعل في الاول على وفق الظاهر ولا تحذف خلافا للكسائي
فرع على مذهب البصريين وقال ان اعملت الثاني فالفعل الاول اما ان يقتضي
فاعلا او مفعولا فان اقتضى فاعلا فلا بد من اضماره فيه ويكون المضمر على
وفق الظاهر افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا لانه عبارة عنه ولا
يجوز حذف الفاعل خلافا للكسائي فان الكسائي راى الحذف اقرب
من الاضمار قبل الذكر ويظهر الخلاف في التثنية والجمع نحو قاما وقعد
اخواك يعني اذا كانا مفردين فلا يظهر الخلاف في اللفظ فان نحو
قام وقعد زيد الفعلان مفردان لفظا سواء اعمل الاول او الثاني اما اذا
كان في التثنية والجمع فيظهر الخلاف فانه اذا اعمل الثاني اضمر في الاول
مثنى نحو قاما وقعد اخواك وان كان بالعكس فبالعكس نحو قام وقعدا
اخواك والفراء لا يجوز اعمال الثاني لافضائه الى حذف الفاعل او
اضماره قبل الذكر لكن لما ورد عن العرب في كلام الفصحاء لم يمكن الحكم
بمنعه فلا بد من التزام احد الامرين اما الحذف او الاضمار وقد جاء اعمال
الثاني في قوله جرى فوقها واستشعرت لون مذهب وحذف المفعول
ان استغني عنه نحو ضربت وضربني زيد هذا عطف على قوله
اضمرت الفاعل يعني ان اقتضى الاول الفاعل اضمر فيه وان اقتضى

المفعول فاما ان يكون المفعول مستغنى عنه اى يكون فى غير افعال
القلوب فيحكم بحذفه لانه فضلة كما ذكر من المثال والا اى وان لم يستغن
عنه اظهر اى المفعول نحو حسبنى منطلقا وحسبت زيدا منطلقا
لامتناع الاقتصار على احد المفعولين فى باب حسبت وان اعمل
الاول اضمر الفاعل فى الثانى هذا تفريع على مذهب الكوفيين نحو
قوله حتى اذا زلجت عن كل حنجرة الى الغليل ولم يقصعنه نغب
البيت لذى الرمة وقبله فاقبل الحقب والاكباد ناشزة فوق الشرا
سيف من احشائها تجب حتى اذا زلجت البيت وبعده ورمى فاخطاء
والاقدار غالبة فانصعن والويل هجيراه والحرب اى حتى اذا انحدرت
النغب عن حلقه ولم يشد بن ربا رمى المقتنص اى الصائد المذكور
فى الابيات قبله فاخطأ فانصعن اى فتفرقت الحمر وحار المقتنص انه
يدعوا بالويل والحرب لما فاته من الصيد بسبب اخطائه وهجيراه عادته
الحقب الحمر سميت حقبا لبياض بطونها والواحد احقب ناشزة مرتفعة
من شدة العطش والشراسيف اطراف الضلوع على البطن تجب
تضطرب وتخفق من وجيب قلبه وجيبا زلجت ملست فى الحلق والغليل حرارة
العطش والقصع القتل ان النغب جمع نغبة وهى الجرعة من الماء القليل وارتفع
نغب بانه فاعل زلجت اى انحدرت فى الحلق ومضت اى حتى اذا مضت
وانحدرت جرع من الماء قليلة فى كل طبقة من حلقه وحنجرة ولكن النغب لم
يقتل العطش اى لم يشد بن ربا ووجه الاستشهاد ان زلجت ولم يقصع
متوجهان الى النغب اى زلجت النغب ولم يقصع النغب الغليل وقد اعمل
الاول واضمر الفاعل فى الثانى وهو النون بمعنى عن راجعة الى النغب



والمفعول باجمع على المختار اى ويضمر المفعول اى وان اعمل الفاعل
فى الثانى واضمر المفعول ايضا على المختار وانما كان اضمار المفعول هنا
احسن من حذفه لانه لا يلزم فيه الاضمار قبل الذكر لان المذكور ح
فى تقدير التقديم نحو تحلل فاستاك به عود اسحل اذا حذف هنا لا
يطيق مفصله واوله اذا هى لم تستك بعود اراكة فقد اعمل الاول وهو
تحلل اى تخير واضمر المفعول وهو به للفعل الثانى وهو استاك طيبة
السنين اذا اصاب المفصل فان العضو فيستعمل مجازا فى حسن الاداء
فى الكلام وانما لم يطيق لكن الاضمار هنا ليس قبل الذكر فالحذف لا يحسن
هنا بخلاف ما اذا اعمل الثانى فانه يتعين الحذف للزوم الاضمار قبل الذكر
فى المفعول على ان فى البيت شيئا آخر وهو انه لو حذف المفعول من الثانى
لحذف الجار معه ايضا فيلزم حذف الجار والمجرور معا ولهذا اى ولكون
اضمار المفعول فى الثانى احسن من حذفه لو اعمل الاول حمل اتونى افرغ
عليه قطرا وهاؤم اقرؤا كتابيه على اعمال الثانى اذ لو اعمل الاول لزم ترك
الاحسن وهو اضمار المفعول فى الثانى ولو اعمل الثانى لم يلزم فيه
محذور اذ المفعول من الاول ح يجب حذفه فلذلك كان حجة للبصريين
وهاؤم معنى خذوا فلو اعمل الاول فيهما لكان الاحسن ان يقال افرغه
واقرؤاه الا ان يمنع مانع فيظهر نحو حسبنى وحسبتهما منطلقين
الزيدان منطلقا هذا استثناء من قوله والمفعول ايضا اى يضمر
المفعول على تقدير اعمال الاول الا ان يمنع مانع من اضماره فيجب
اظهاره فمعنى المثال اعمل الفعل الاول وهو ح الزيدان بانه فاعله للفعل
الاول ومنطلقا مفعوله الثانى والفعل الاخر يقتضى ايضا مفعولا

ثانيا وكان القياس اضماره لكن لم يكن الاضمار اذ لو اضمر منطلقين لاقتضى
هنا مداما ضمير مفردا او مثنى لا جائز ان يضمر المفرد لانه لا يطابق المفعول
الاول لحسبتهما لانها مبتدا وخبر فى الحقيقة ولا جائز ان يضمر المثنى لانه
يرجع الى منطلقا فيرجع المثنى الى المفرد وهو فاسد فلما امتنع الاضمار
وجب الاظهار لانه اى مفعولى افعال القلوب ولا يجوز الاقتصار على احدهما
على ما ذكر فان قلت شرط التنازع ان يصح اعمال كل واحد من الواقع
تقدمهما وهاهنا ليس كذلك اذ لفظ منطلقا لا يصلح ان يكون مفعولا ثانيا
للفعل الثانى لكونه مفردا وكون المفعول الاول فى الثانى مثنى وكذا منطلقين لا
يصلح ان يكون مفعولا ثانيا لحسبنى للاختلاف بينهما قلت اجيب عنه بان
الاضمار قد يأتى على المعنى المقصود وان اختلفا فى اللفظ بعد التنازع فى
الذات الموصوفة بالانطلاق وافراده وتثنيته بحسب اقتضاء المحل كما
قيل فى قوله تعالى وان كان رجل يورث كلالة مع تقدم ذكر الوارث لانه باعتبار
الذات الموصوفة بالوراثة مذكرا كان او مؤنثا وهذا الجواب انما يصح
اذا اورد فى الاستعمال مثل هذه الصورة لتأول بما ذكر واما اذا لم يرد
فى الاستعمال فلا يحتاج الى وضعه والتحمل فى الجواب عن هذا الاشكال
فيه هذا اذا لم يكن الاسم الموجه اليه مضمرا فان التوجيه اليه اى الى
المضمر توجب الاستواء بينهما اى بين العاملين وان كان مضمرا واقعا
بعد الا فالحذف ليس الا الا ان يختلفا رفعا ونصبا فان هناك الاثبات
لا غير فيما اظن لان اضمار الاسم مع حذف الحرف متعذر واضماره بدون
الحرف ملبس والاظهار مستغنى عنه فالمضمر ان يكون متصلا او منفصلا
فان كان متصلا فقد استوى الفعلان فى الاتصال تقول ضربت واكرمت

وضربنى واكرمنى وضربت واكرم ومحل واحد مستقيم يحصره فلا تنازع وان كان
منفصلا وهو الذى عبر عنه بقوله وان كان مضمرا واقعا بعد الا فالحذف ليس
الا اى يجب فيه الحذف مع الا وتعليله قوله لان اضمار الاسم مع الحرف متعذر
الى آخره وبيانه انه لو حمل على التنازع ولا يحمل على الحذف فلو اعمل احدهما
فى هذا المنفصل لكان اما ان يضمر فى الآخر وان يظهر والاضمار ممتنع لان
الاضمار اما ان يكون مع الحرف او بدون الحرف والاول متعذر لان الحرف
لا يضمر وكذا الثانى لانه ملبس وكان الاولى ان يقال لو اضمر بلا حرف لزم
فساد المعنى اذ يلزم نفى الفعل عن المضمر والمقصود انحصار الفعل فيه
لا نفيه عنه وتقرير الالتباس على ما ذكره ان يقال هذا الكلام يحتمل ان يكون
محمولا على الحذف اى حذف الاسم مع الا من احدهما استغناء عنه بذكره
مع الثانى فلو حمل ايضا الاضمار بلا حرف كان المعنى نفى ذلك الفعل عن
المضمر فيحتمل انحصار الضرب فيه على تقدير كونه محمولا على الحذف ونفى
عن الفعل عنه بناء على تجويز الاضمار فيه مع حذف الحرف فيحصل الالتباس
ح وكذا الاظهار لانه مستغنى عنه بذكره آخرا وفى التعليل نظر لان كونه
مستغنى عنه لا يوجب الامتناع فهذا الكلام بين امور ثلاثة الاضمار
وقد تبين امتناعه بقى امر ان الحذف والاظهار وقد ذكروا ان الفاعل
لا يحذف وكان حقه ان يتعين الاظهار ح قوله الا ان يختلفا اى الا
ان يختلف المضمران رفعا ونصبا نحو ما ضربت الا اياك وما ضربنى الا
انت وما اكرمنى الا انت وما اكرمت الا اياك ح الاثبات اى اثبات ذكر
المضمر عقيب كل فعل بالتصريح من غير حذف ولا اضمار فلما ذكرنا
من الامتناع واما الحذف فلان احدهما مرفوع والآخر منصوب

والدال احدهما على الآخر بخلاف ما اذا كانا مرفوعين فان لفظ المذكور هو
بعينه لفظ المحذوف فجاز ان يحذف لدلالة عليه ولقايل ان يقول هذا
لا يختص بالمضمر فان المظهر ايضا كذلك فانه اذا قيل ما ضربني واكرم الا
زيد فهو ايضا من الامور الثلاثة اذا الاظهار مستغنى عنه والاضمار
مع الحذف ممتنع وبدون الحذف ملتبس ولعلهم انما ذكروا في المضمر
تنبيها للحصر اذ المدعى ان الشارع لا يكون في المضمر لفعه اما ان يكون
منصلا او منفصلا لو قوعه بعد الا والقسمان باطلان بخلاف المظهر فانه
يمكن الشارع فيه بدون وقوعه بعد الا وان لم يصرحوا به في المظهر
اعتمادا على فهم المضمر المنفصل منزلة المظهر وايضا قوله
الا ان يختلفا فيه نظر لان الاختلاف بالرفع والنصب لا يمنع من كونه
دالا على الآخر ويمكن الجواب عنه بان الاختلاف في المضمرات يمنع من
الدلالة اذ صيغة المضمر المرفوع نحو انا وهو انت مغايرة بجوهرها
للصيغة المنصوبة نحو اياك بخلاف المظهر المرفوع او المنصوب فان
جوهرهما متحدان وان اختلفا في الاعراب وقوله ولو انما اسعى لادنى
معيشة كفاني ولم اطلب قليل من المال ليس منه اي من باب التنازع
اذ لم توجه فيه الفعل الاول الى ما وجه اليه الثاني والا كان الاخبار
بان سعيه ليس لادنى معيشة وبان القليل من المال يكفيه لما في لو من
امتناع الشيء لامتناع غيره هذا الكلام ظاهر لكن في العبارة اذن
تساهل من وجهين احدهما ان عدم السعي لادنى معيشة لا ينافي
كون القليل كافيا له فلا تنافي بين عدم السعي وبين كون القليل كافيا
له والثاني ان اللازم من سياق لو ان لا يكفيه بل انه لا يكفيه

بل الحق في دفع الاستدلال الكوفيين ان يقال ان لم اطلب عطف على
كفاني فهو في سياق جواب لو فيلزم منه اثبات الطلب فيلزم ان ينتفي
الطلب والسعي لادنى معيشة ويثبت الطلب لقليل من المال وحاصله
الايضاح استدل به على اعمال الاول بناء على ان الواو فيه ولم اطلب
للحال فيكون المعنى كفاني قليل من المال حال كوني غير طالب له فلا يلزم
منه اثبات الطلب المنفي لعدم السعي لانه ليس جوابا فلا يلزم تقديره
اثباته ويمكن ان يجاب عنه من وجهين بانه وان احتمل لا يتعين بل جاز
العطف فلا يمكن الاستدلال به على مذهبهم وبان ظاهر الواو للعطف الاستما
وقد دخل على المضارع المنفي الذي وقع حالا في جواز دخول الواو
على المضارع المنفي وقع حالا وجهان فعند بعضهم يتعين ان يكون
حالا بدون الواو وعند بعضهم يجوز الواو فترجح جانب العطف اذا
لم يمنعه احد اصلا وقوله لما في لو من امتناع الشيء لامتناع غيره معناه
ان المذكور بعد لو شرطا وجوابا منفيان وان كانا مثبتين يكونان
منفيين وان كانا منفيين لان امتناع النفي اثبات وامتناع الاثبات
نفي وقد حمله سيبويه على اعمال الثاني وان كان تنازع الفعلين ليس
على سبيل العطف قوله ولقد ارى تغني به سيفانة تصبي الحليم
ومثلها اصباه وقبله يا صاحبي توقفا نتكلم وقف المطي بمنزل ابكاه
رجل سيفان اي طويل ممشوق ضامر البطن وامرأة سيفانة
ومثلها اي ومثل السيفانة اصباه اي جعل الحليم ذا صبوة وعشق
تغنى حسنها غني بالمكان اي اقام به والضمير في به يرجع الى المنزل
وجه الاستدلال ان ارى وتغني متوجهان الى سيفانة فرفعها على

انه فاعل تغني فقد اعمل الثاني والمصنف اشار بقوله وان كان تنازع الفعل
الفعلين الى ان الفعلين المتنازعين عند سيبويه يكون بينهما حرف العطف نحو
ضربني واكرمني زيد ولم يعطف احد الفعلين على الآخر في البيت فهو اشارة
الى منع الاستدلال به والمتعدي الى ثلاثة اي الفعل المتعدي الى ثلاثة
مفاعيل قيل لم يجئ في هذا الباب اي في باب التنازع فمنع الجرمي
واجازه غيره نحو اعلمت واعلمني زيدا عمرا منطلقا اجاز بعضهم التنازع
فيه قياسا على الفعل المتعدي الى اثنين والى واحد ومنع الجرمي الجواز
لعدم السماع فمحمول على اعمال الثاني اعلمت واعلمني زيد عمرا منطلقا
على حذف مفاعيل الاول وعلى اعمال الاول اعلمت واعلمنيه اياه زيدا عمرا
منطلقا بالجمع بين مفاعيل الفعلين ويجعل المفعول فاعلا باسناد
الفعل اليه اذا بني له فعل بان ضم اوله ماضيا مع كسر ما قبل آخره لئلا
يلتبس لو اقتصر على احدهما هذا شروع في باب المفعول ما لم يسم
فاعله واجراه مجرى الفاعل في حكم الاسناد اليه كما ذكره صاحب المفصل
ايضا وهو ان اندرج تحت ذكر الفاعل على ما ذكره المصنف وانما افرده
بالذكر لاختصاره بشرائط وهي ان يبنى له الفعل يعني بتغيير صيغة الفعل له
ليمتاز الفعل الذي سمي فاعله عما لم يسم فاعله وذكر بان يضم اول الماضي
ويكسر ما قبل آخره يعني يجب فيه الامران اذ لو اقتصر على ضم اول
الماضي فقط لحصل فيه الالتباس مثلا لو ضم اول الماضي من اضرب
تضرب اضرابا واقتصر على الضم لكان صيغته اضرب بضم الاول وفتح
الراء فيلتبس بالمضارع المجهول للمتكلم من اضرب انا اذا وقع
منصوبا نحو يجب ان اضرب انا ولو اقتصر على كسر ما قبل

الآخر بدون ضم الاول لحصل الالتباس اذ نحو علم لو لم يضم اوله وكسر ما
قبل آخره ووقف عليه لالتبس بصيغة الامر نحو علم امرا للمخاطب وكذا في
دحرج لو قال دحرج وكذا استخرج وكذا انطلق وضم الثالث مع همزة
الوصل نحو انطلق فانه يكسر ما قبل الآخر ويضم الاول فشرطه ان يضم الحرف
الثالث وهو الطاء في المثال اذ لو لم يضم واقتصر على الامرين وقيل
انطلق ووقف عليه ولو سقط همزة الوصل في الدرج وقيل وانطلق
لالتبس صيغة الماضي المجهول بالامر المخاطب ولو ضم الثالث لارتفع
اللبس والثاني مع التاء اي يضم الحرف الثاني مع التاء اذا وقعت في الاول
مثل تكلم لو ضم الاول وكسر ما قبل الآخر ولم يضم الثاني لكان الصيغة
تكلم وهي صيغة المضارع للمؤنث الغائب من الزمت تكلم فيلتبس
صيغة الماضي المذكر بالمضارع المؤنث ولو ضم الحرف الثاني وقيل تكلم
ارتفع اللبس وكذا في تجاهل لو لم يضم الثاني لكان الصيغة تجاهل
مضارعا من جاهل اي تجاهل فيلتبس الماضي المجهول بالمضارع
المسمى الفاعل رفعا للبس فيهما عليه الكلمتين السابقتين وهو ضم الثالث
وضم الثاني ومعتل العين بالياء في الافصح ويجاز الاشمام والواو في مجرد
الثلاثي وفي افتعل وانفعل يعني اذا كان الماضي معتل العين واوا او يا
او بابيا فاما ان يكون ثلاثيا مجردا كقال وباع او افتعل كاختار او انفعل
كانقاد فاذا بني صيغة المجهول منها فالافصح ان يعبر بالياء فيقال
قيل وبيع واختير وانقيد واصل قيل بيع قول بيع استثقلت الحركة على الياء
فسكنت فقلبت ياء لسكونها مضموم ما قبلها وهو مستعمل واما ان نقل
الحركة اذا الحرف وكان تغيير الحركة اخف من تغيير الحرف فكسر الاول

ليسلم الياء فصار سِيع بالياء فما قبل فاصله قول استثقلت الحركة على الواو
مسكنة فكان قياسه ان يقال قول بضم القاف فحملت الواو على الياء في كسر ما قبل
وقلب الواو ياء حملا للأثقل وهو الواو على الأخف وهو الياء لان الباب واحد
وكذا اختير اصله اختُيِر وكذا انقيد اصله انقُيِد فقيل اختير وقيد مثل بيع
فعومل معاملته فكان من افصح فيهما ايضا الياء الخالصة نحو اختير وانقيد
ويجوز فيهما وجهان آخران احدهما الاشمام اي اشمام الضمة شيئا من الكسرة
في نحو بيع اي لا تذكر ضمة خالصة لانه قبل الياء ولا كسرة خالصة تنبيها
على ان الاصل الذي كان مضموما فمه فالاشمام نظرا الى الجهتين والوجه
الثاني قلب الياء واوا وهو نحو بوع وقول وهي لغة ضعيفة لانه حمل الياء
وهو الاخف على الواو وهو الاثقل وعليه جاء ليت شبابا بوع فاشتريت
وقيل ليت وما ينفع شيئا ليت وبالياء فحسب في افعل واستفعل يعني ان
المعتل العين في باب افعل واستفعل لا يجيء فيه الا الياء فقط دون الاشمام
والواو وقلب الياء ومثاله اقيم في افعل واستقيم في استفعل وانما تعين فيه
الياء لان اصله اقْوِم بسكون القاف وكسر الواو فنقل حركة الواو الى
القاف الساكنة فقلبت الواو ياء وكذا في استقيم اصله استقوِم فنقل كسرة
الواو الى القاف الساكنة فانقلبت الواو ياء فصار استقيم وانما لم يجئ
فيه الوجهان الاخران لان ما قبل حرف العلة فيهما ساكن فليسا مما نحن
فيه بخلاف اختير وانقيد فان ما قبل حرف العلة فيهما متحرك فصار مثل
بيع ولا يمكن ذلك فيما يكون قبلها ساكن وهو افعل واستفعل فلذلك تعين
فيه الياء وبالصحيح فيما عداه عطف على قوله بالياء يعني ما عدا
المذكورات من المعتل العين يجري فيه بتصحيح حرف العلة نحو عُوِر

في نخ

تُلِد مثل قُوِّم وتُقُوِّم وبُيِّن وتُبُيِّن وبُويِن وتُبُويِن وعُووِن وتُعُووِن فان المجهول
فيهما يؤتى بحرف العلة صحيحا من غير قلب مثل قُوِّم وتُقُوِّم وتُبُيِّن وبُيِّن
وبُويِن وتُبُويِن وعُووِن وتُعُووِن فان حرف العلة في الجميع وان تحرك ما قبلها
ساكن فلو اسقطت الحركة عن الواو والياء لالتقى ساكنان لان المفروض
ان ما قبلهما ساكن وضُم اوله مضارعا مع فتح ما قبل آخره خوف اللبس لما
فرغ من ان الماضي المجهول يبنى من المضارع باشتراط ضم اوله
وفتح ما قبل آخره مثل يُضرَب وانما شرط خوف اللبس اذ لو اقتصر
على ضم اوله ولم يفتح ما قبل آخره لقيل في أضرب للمتكلم من ضرب أُضرِب
بضم الاول وحينئذ يلتبس بصيغة المجهول للماضي من اضرب يضرب اضرابا
فان صيغة مجهوله في الماضي أُضرِب ايضا فيلتبس المضارع بالماضي ولو
اقتصر على فتح ما قبل الآخر من غير ضم اوله لالتبس المجهول بالمعروف في
المضارع نحو تتعلّم انت من التعلم فلو اقتصر على فتح ما قبل الآخر لالتبس
المضارع المجهول بالمعروف فيه فضم اوله لذلك وكذا اي ويكون ما قبل الآخر
مفتوحا ينقلب معتل العين الفا فيه اي في المضارع نحو يقال ويباع اصلهما
يقول ويبيع نقل حركة العين لاستثقالها الى ما قبلها فانقلبت الياء والواو
الفا لتحركهما في الاصل وانفتاح ما قبلها بنقل الحركة اليه فان انقلاب العين
الفا لكون ما قبل آخره مفتوحا وكذا معتل اللام وان لم يذكره نحو يُغزى ويُرمى
بل من تعلقات هذا الظهر لكون الواو والياء فيه متحركين مع فتح ما قبلهما ويسمى اي
هذا المفعول الذي جعل فاعلا مفعولا ما لم يسم فاعله اي مفعول فعل لم يذكر
فاعله اصلا وتعين المفعول به المتعدي اليه بغير حرف اذا كان في الكلام يعني
اذا وجد المفعول به الذي يتعدى اليه الفعل بنفسه لا بحرف تعين ان

يقام مقام الفاعل لانه اقرب الى الفاعل ولانه في المعنى قد يكون فاعلا نحو ضارب
زيد عمرا لان الفاعل لفظا هو المفعول معنى وكذا المفعول لفظا هو الفاعل معنى
ونحو فلو ولدت قفيرة جرو كلب لسُبَّ بذلك الجرو الكلابا من الشواهد بعد الايراد
وجواب فالايراد اي سبب تعدي الكلاب بنفسه والى الجرو بالباء فكان اقامة
المفعول به مقام الفاعل اولى من اقامة الجار والمجرور فاجاب بانه من الشواذ
وقيل الكلاب ليس بمفعول به بل مفعول ولدت وجرو نصب على الذم او على النداء
وقيل الكلاب نصب على الذم وجمع لان قفيرة ... على الزوانين وجروا
وكلبا بالياء واذا لم يكن اي المفعول المذكور في الكلام فالمسند اليه المجرور
بحرف الجر او المصدر او احد الظرفين على التساوي يعني لا مزية في اقامة احدها
مقام الفاعل على الآخر نحو سِيرَ بزيد على اقامة الجار والمجرور مقام الفاعل
ونصب الباقيات او سير سير شديد على اقامة المصدر او يوم الجمعة على اقامة
ظرف الزمان مقام الفاعل او امام الامير على اقامة ظرف المكان مقام الفاعل
واستحسن وصف المصدر والمبهم من الزمان اما المصدر فانما وصف لان
المصدر المطلق مستفاد معناه من لفظ الفعل فليس في اقامته زيادة
فائدة بخلاف ما اذا وصف فانه بتقييده بالوصف لا يفهم من معنى الفعل فكان
في اقامته فائدة وكذا المبهم من الزمان يستحسن وصفه لتقييد فانه لو لم يوصف
لم يكن في ذكره فائدة لانا نعلم من لفظ الفعل انه يقع في زمان ما فاذا
لم يقم فلا يكون في ذكر المبهم فائدة لم تكن في ذكر الفعل فقط بخلاف
المعين من الزمان فانه لا حاجة الى الوصف لكونه مفيدا بنفسه اذ الفعل
لا يعلم من مطلقه الزمان المعين المرتفش فكان في ذكره فائدة لم تستفد
من لفظ الفعل وبخلاف المبهم من المكان فانه ايضا لا حاجة الى وصفه

الى صح

اذ الفعل بالوضع يدل على الزمان ولا يدل على المكان فذكر المكان مما لا يفهم
من اطلاق لفظ الفعل بحسب الوضع فاجاز بعضهم فيه وقُعِد بالاسناد اي
المصدر المدلول عليه بالفعل يعني ان قام وقعد فعلان لازمان فلا يصح بناؤهما
لما لم يسم فاعله اذ ليس له مفعول يقام مقام الفاعل واما جوزه بعضهم
بالاسناد الى المصدر لان اصل قولك قام فعل القيام وقعد فعل القعود
فلو بني منه المجهول فكان قيل فُعِل القيام وفُعِل القعود فهما وان كانا
مصدرين كانا معمولين بهما باعتبار هذا التقدير وهنا اي ومما وقع المصدر
مقام الفاعل المثل وقد حِيل بين العَيْر والنَّزَوان لان بين للزوم الظرفية
لا اقام مقام الفاعل فتعين ان يكون الذي اقيم مقام الفاعل هو المصدر
على ما ذكرنا لان التقدير وقد فعل الحيلولة واو قيل فظاهر هذا لا يصح
اقامة الظروف مقام الفاعل مطلقا بل انما يقام اذا لم يكن لازم الظرفية
مع اطلاق اللفظ واصل المثل ان صخرا اخا الخنساء طعنه ابو ثور
الاسدي من حرب طعنة في جنبه فمرض حولا حتى ملّته امرأته وكان
يكرمها فمر بها رجل وكانت ذات خَلْق واوراك فقال لها أيُباع الكفل
فقالت نعم عما قليل وكان ذلك يسمعه صخر فقال اما والله لان قدرت
لاقدمنك قبلي ثم قال لها ناوليني السيف هل يقله يدي فناولته فاذا
هو لا يقله فعند ذلك قال اهم بامر الحزم لو استطيعه وقد حيل بين
العير والنزوان وقيل ان المصدر والظرفين انما يسند اليها لما يجعل
فيها اي في المصدر والظرفين من التوسع ويجريان مجرى المفعول
به نحو ضُرِب ضربٌ شديد واليوم ... واسناد الفعل
اليهما مجازا من قولهم شعر شاعر من اسناد الفعل الى المصدر اي
شعر الشعر

أيباع خ

الرمه

ونهار صائم من اسناد الفعل الى الزمان اكبنام النهار وغرفة نا طرة الى موضع كذا من اسناد الفعل الى المكان اى نظرت الغرفة يعنى ان المصدر والظرف من ذكرنا انهما لكونهما من متعلقات الفعل كالمفعول به فقال بعضهم انما يسند اليهما لوجهين احدهما انهما من الاتساع تجرى مجرى المفعول به حتى كان كل واحد منهما مفعول به كما يقال اليوم صمته ولم يقل صمت فيه وكذا سحان سرتها ولم يقل سرت فيها وكذا ضربت ضربته كان الضرب مضروبه فلهذا الاتساع كانت الثلاثة فى حكم المفعول به فانما يسند اليها الفعل لكونها مفعولا بها على الاتساع والوجه الثانى ان الفعل يسند اليها مجازا اى كل واحد منها يجعل فاعلا فى التقدير ومسندا اليه على طريق المجاز لان الفعل ملابسات شتى فيلابس المصدر والزمان والمكان والسبب ونحوها فلهذا التجوز اجريت مجرى الفاعل فكان كل واحد منها فاعل على نهج المجاز فالحاصل ان كل واحد منها اقيم مقام الفاعل لانها مفعول به على الاتساع او فاعل على المجاز كما ذكرنا فقوله واسناد الفعل عطف على ما ابتهم اى يسند اليها لما اشتهر من الاتساع واسناد الفعل اليها مجازا ويسند الى الثانى من باب اعطيت وان كان الاول ادخل لكن فيهما علقة تأكونه اخذ أولا يسند العدا اى الثانى فى باب علمت لانه فى المعنى خبر ومسند فلا يصح اقامته مع المسند اليه وقيل يسند اليه اى الى الثانى من الناس عند امن الالتباس نحو اعطى درهم زيدا وعلم منطلق زيدا بخلاف اعطى يشتوز خالد زيدا وعلم اخوك زيدا يعنى اذا كان المفعول الثانى فى علم معرفة فلا يقام مقام الفاعل لانه يلتبس اذ كل واحد يصلح ان يكون مفعولا

اول بخلاف ما اذا كان الثانى نكرة نحو علم منطلق زيدا فانه يتعين ان يكون مفعولا ثانيا لكونه نكرة فلا التباس وعدم الالتباس فى اعطى يشتوز خالدا ظاهر لكن كل واحد يصلح ان يكون مفعولا اول بهكذا ذكره وهو يقتضى ان يكون علة المنع وهو الالتباس وليس كذلك فان علة المنع على ما ذكروه كون المفعول الثانى خبرا فلا يكون مخبرا عنه وهذا المعنى يقتضى ان لا يجوز مطلقا سواء ارتفع اللبس او لم يرتفع فلعل علة المنع عند هذا القائل هو حصول اللبس فلذلك فرق والثالث من باب اعلمت بمنزلة الثانى من باب علمت لانه فى المعنى هو الخبر كالمفعول الثانى من باب علمت فانه هو الخبر ايضا فيهما سواء الاول والثانى من باب اعلمت فانه يجوز اقامتهما مقام الفاعل اما الاول فلكونه بمنزلة مفعول باب اعطيت لانه ليس فى المعنى مبتدا ولا بخبر واما الثانى من باب اعلمت فلانه محكوم عليه كالاول من باب علمت ايضا فى المعنى يصح اقامته مقام الفاعل لانه محكوم عليه ايضا ولا يسند الى المفعول له والمفعول معه اما المفعول له فقيل اما لم يقم مقام الفاعل لان فى المعنى علة غائية فلو اقيم لم يفهم منه العلية ولم ينقض بالمفعول به والظرف لانها اذا اقيما مقام الفاعل فهم وقوع الفعل عليه وفيه بخلاف العلة فانه لا يفهم منه العلية بعد اقامته مقامه لكن نقضه هو المسجد بعلبته فاذا اقيم مقام الفاعل ورفع لم يفهم منه العلية ولان المفعول له قد يكون علة لافعال متعددة باعتبار المجموع اى تكون علة بالاجتماع لا لكل واحد واحد منها فلو اقيم مقام واحد لكان الفعل الآخر اما ان يضمر فيه اولا يضمر فان اضمر فيه كان علة لذلك الفعل والمفروض انه علة للجميع لا لكل واحد واحد منها وان لم يضمر

فيلزم ان لا يكون لبعضها فاعل ولا ما اقيم مقامه مخلوا عن الفاعل وبدله اذا تعذر اقامته مقامه مطلقا طردا للباب وبطمع فى الفرقة كثير واما المفعول معه فلا يقام مقام الفاعل لوجهين احدهما ان مفهومه مصاحبة الفعل فى بعض الصور فلو اقيم مقام الفاعل لفات معنى المصاحبة والثانى انه اما ان يقام مقام الفاعل مع الواو او بدون الواو والقسمان باطلان اما مع الواو فلانه يفهم عطف الاسم على الفعل او بدون الواو ففاسد لان المفعول معه لا يكون الا مع الواو ومنها اى ومن انواع المرفوع المبتدا والخبر اما المبتدا فيجمل بالاشتراك على شيئين احدهما الاسم المجرد عن ملابسة العوامل اللفظية معنى من حيث هو اسم للاسناد اليه نحو زيد قائم وتسمع بالمعيدى خير من ان تراه درهم وسمعت الناس ينتجعون غيثا فقلت لصيدح انتجعى بلالا وهذا من كتاب بنى فهم احق الخيل بالركض المعاد يعنى المبتدا باصطلاح النحاة مشترك بالاشتراك اللفظى بين شيئين احدهما الاسم المجرد اى جرد الاحل الاسناد اليه اذ لو جرد لا له لكان حكمه حكم الاصوات التى حقها ان ينعق بها غير معربة فالمعتبر هو التجريد لاجل الاسناد اليه والمراد من ملابسة العوامل باثرها ونيته بالمعنى ليدخل ما لا عامل فيه لفظا ولا معنى نحو زيد قائم ونحو بحسبك درهم فانه مجرد عن باثر الجار من حيث المعنى من المبتدا وان لم يكن مجردا عن باثره فيه لفظا لانه مجرور به فالشرط ان يكون مجردا عن التأثير المعنوى للعوامل اللفظية وكذا من سمعت الناس ينتجعون فانه

من حيث المعنى ليس مؤثرا فى المبتدا وكذا فى وجدنا البيت وقوله من حيث هو الاسم قيد للتجريد اى انما يعتبر التجريد للاسناد اليه لان المبتدا اسم اما اذا كان صفة كما هو القسم الثانى فلم يعتبر فيه التجريد للاسناد اليه اذ المبتدا هو المسند من القسم الثانى فلكونه اسما مقتضى للتجريد للاسناد اليه وصيدح اسم ناقته وبلال هو بلال بن ابى بردة ممدوح الشاعر واما البيت الثانى فوجدنا فيه بمعنى علمنا اى علمنا هذه الجملة والبيت للطرماح معاد من عاد العرس اى انقلب وذهب ههنا وههنا من مرحه واجاره جعلته فهو معاد اى احق الخيل بالركض ان يكون نشيطا ذاهبا فى الجهات وبعض الناس يجعلونه من العارية وهو خطأ كذا قاله فى الصحاح والثانى الصفة المعتمدة على احد حرفى الاستفهام والنفى رافعة لظاهر او ما يجرى مجراه اى مجرى الظاهر نحو اقائم او ما قائم اخواك بخلاف اقائمان اخواك فانهما خبر وفى اقائم اخوك ساغ الامران هذا هو القسم الثانى من المبتدا والصفة احترز به عن الاسم كما ذكرنا فى القسم الاول وشرطه فى الصفة ان تكون معتمدة على احد حرفى الاستفهام والنفى احترازا عما لا تكون معتمدة نحو زيد ضارب اخوه فانه صفة لكنه غير معتمدة على احد الحرفين فهو خبر لا مبتدا وشرطه ان تكون رافعة لظاهر او ما يجرى مجرى الظاهر من المضمر المنفصل نحو اقائم انتما بمعنى اتقومان انتما فانها غير رافعة للظاهر ولكنها رافعة لمضمر منفصل يجرى مجرى الظاهر نحو اقائم اخواك فى الاستفهام وما قائم اخواك فى النفى والصفة والمرفوع بها اما ان يكونا متطابقين فى الافراد او فى التثنية او غير متطابقين وذكر انما يكون بافراد الاول فقط اذ لا يمكن تثنية الاول وافراد

الثاني بوجه ما فان تطابقا في التثنية تعين ان لا يكون رافعا لظاهر بل تكون الثاني مبتدأ والاول خبرا مقدما نحو أقائمان الزيدان والا على لغة اكلوني البراغيث واما اذا كان الاول والثاني مثنى فلا يمكن جعله خبرا مقدما لانه لا يطابق المبتدأ فتعين ان تكون الصفة مبتدأ وما بعدها هو فاعلها لسد مسد الخبر واما اذا كانا متطابقين في الافراد فيجوز ان تكون الثاني مبتدأ والصفة خبرا مقدما عليه وجاز ان تكون الصفة مبتدأ وما بعده فاعله فسد مسد الخبر فلذلك قال بشرط الافراد وانما شرط الاعتماد على احد الحرفين لتكون الصفة في التقدير بمعنى الفعل فان أقائم الزيدان بمعنى أيقوم الزيدان فلو لم يعتمد عليهما لم يصح وقوعه موقع الفعل عاملا فشرط الاعتماد على احد الحرفين ليستقيم كونه جملة يصح السكوت عليها من غير افتقار الى تقدير خبر وهو معنى قوله انه سد مسد الخبر لا بمعنى انه حذف خبر فسد هذا مسده بل معناه انه مستغنى به عن ذكر الخبر ومثل ما هو آكل الا الزيدان وجوه من المعارف لان الصفة منونة من غير حذف التنوين والا حركة لا لتقاء الساكنين وهو التنوين واللام واللام فلفظ اهو آكل لا يحتاج فيه الى فرض التقاء الساكنين او ... تحريكه ولذلك اختار تمثيل بمعرفة مثنى مضاف لئلا يلزم منها التقاء ساكنين واما نحو هذا فانه كان كذلك في التمثيل لكنه مبني فالتمثيل بالمعرب اولى وبحث العوامل سيأتي في القسم الثالث من الكتاب وانما عد النحويون العوامل اللفظية بدواخل المبتدأ والخبر من افعال القلوب ونحو كان واخواتها وان واخواتها لا نها التي تتعرض للدخول على المبتدأ والخبر اما غيره من العوامل اللفظية فلم

لم تكن عرضة للدخول على المبتدأ والخبر لم يشترطوا التجرد عنها لظهوره وَأَمَّا الخبر فهو المجرد المسند اي ما تقدمه لفظا او تقديرا اي يشترط في الخبر ايضا التجرد عن العوامل اللفظية وان يكون مسندا الى ما تقدمه بحيث يكون المسند اليه مقدما اما تقدما لفظيا نحو زيد قائم او تقدما تقديريا نحو قائم زيد فان المبتدأ مقدم تقديرا ويدخل في التقدم اللفظي نحو زيد يضرب لان يضرب مسند الى ضميره وهو مع الضمير مسند الى زيد والاصل في المبتدأ التقديم اي التقديم اللفظي لان احد التقدمين واجب قطعا فاما التقدم اللفظي قد يكون وقد لا يكون والاصل ان يكون مقدما واما كان الاصل لانه محكوم عليه ولانتقاضه بالفاعل لوجهين احدهما لو جوز تقديم المحكوم عليه اذا كان فاعلا لزم التباس باب المبتدأ بباب الفاعل والثاني وهو ان تقديم الاهم اولى والاهم في باب المبتدأ والخبر تقديم المسند اليه والاهم في باب الفعل والفاعل ذكر الفعل وهذا من قاعدة المعاني والبيان لان الفعل يدل على التجدد والحدوث فاذا كان الغرض التجدد والحدوث قدم الفعل واذا كان الغرض الثبات والدوام لم يؤت بالفعل اولا ثم اي ومن اجل ان التقديم كان الاصل جاز في داره زيد لان الضمير راجع الى زيد الموخر لفظا المقدم تقديرا وامتنع صاحبها في الدار لانه يعود الضمير في صاحبها الى الدار المتاخرة لفظا وتقديرا ايضا لكونه جزءا من الخبر وان يكون عطف على قوله التقديم اي والاصل في المبتدأ ان يكون معرفة لان الاصل في المحكوم عليه ان يكون معرفة والمعارف قسم العلم قصديا كان كزيد وعمرو او اتفاقيا نحو ابن عمر والنجم والصعق وما غلب من الشائعة قسم العلم اي قسمين احدهما ما تعلم بالوضع وهو المسمى بالقصدي

والثاني ما يكون في الاستعمال علما نحو الامثلة المذكورة فان اصل النجم مثلا اسم لكل نجم عند المخاطب والمخاطب ثم صار علما على الثريا بالاستعمال وكذا الصعق علم بالاستعمال على خويلد بن نفيل بن عمرو بن كلاب وما غلب من الشائعة تعميم بعد التخصيص فان النجم والصعق ايضا من الاسماء الشائعة التي غلبت في الاستعمال على بعض المسميات ومنه اي ومما غلب من الشائعة الدبران والعيوق والسماك والثريا الا انها غلبت من بين ما يوصف بهذه الاوصاف وهو الادبر والعوق والسموك والثروة وما لم يعرف باشتقاق اي من هذا النوع من الغالبة فالحق بما عرف كالمشتري والمريخ الكوكبين فان معنى الوصفية وهو الاشتقاق والتمدح غير معلوم منهما على التفصيل كما عرفناه في العيوق والسماك لانه من السموك وهو العلو ومعنى العلو فيه ظاهر وكذا الثريا من الثروة وهو الكثرة لانها كواكب مجتمعة فمعنى الثروة فيها معلوم بخلاف الاشتقاق والتمدح في الكوكبين والمبهم والمضمر عطف على العلم اي ومن المعارف المبهم والمضمر والداخل عليه اللام اما لتعريف العهد نحو اكرمني رجل فالرجل كريم او المكرم مجرى قسم اللام اي قسمين احدهما تعريف العهد والثاني تعريف الجنس فالاول ما مثل به وذلك العهد باعتبار احدهما باعتبار المحكوم عليه من غير اعتبار الفعل معه والثاني هو باعتبار ضم الصفة المدلول عليها بلفظ الفعل وهو قوله او المكرم مجرى او الجنس هذا هو القسم الثاني نحو الرجل خير من المراة اي هذا النوع خير من ذلك النوع لا ان كل فرد فرد من الرجل خير من المراة وهو اي هذا النوع شيء واحد وكل ما فرضت من ابعاضه فهو داخل فيه من حيث ان له الحقيقة النوعية هذا كانه ايراد وجواب فالايراد ان يقال

لما كان المراد منه الجنسية والماهية فلا ينبغي ان تطلق على الواحد باعتبار الوجود الخارجي فان الموجود في الخارج ليس الماهية فهو مستعمل في غير ما وضع له فلا يكون حقيقة فيه فاجاب بانا لا نطلقه باعتبار انه موضوع له بل اعتبار ان الحقيقة النوعية تنطبق عليها وهذا كما ترى لا يدفع الايراد بالكلية لانه قد يسلم انه مجاز لان الحقيقة غير الفرد الخارجي والسائل لم يدع الا انه مستعمل في غير ما وضع له فلا يكون حقيقة والمضاف الى احدها لا اضافة حقيقية نحو غلام زيد وبقاء الانسان لان المضاف متحد بالمضاف اليه فياخذ حكمه من التعريف كما ياخذ حكمه في التانيث في قولهم شرقت بعض انامله هذا هو النوع الخامس من المعارف وشرط في الاضافة ان تكون حقيقية عن الاضافة اللفظية نحو ضارب زيد فانه لا يفيد التعريف كما سياتي ومثل بمثالين ووجه الفرق بينهما ان احدهما مضاف الى العلم والآخر مضاف الى المعرف باللام وايضا احدهما اسم عين مضاف وهو الغلام والثاني اسم معنى مضاف وهو البقاء وقوله لان المضاف علة لكون الاضافة سببا للتعريف اي ان المضاف متصل بالمضاف اليه وممتزج به فاخذ حكم تعريفه كما ياخذ حكم تانيثه وفي هذا التشبيه شيء وذلك ان اخذ التعريف من المضاف اليه امر ثابت محقق بالاستقراء بخلاف اخذ حكم التانيث من المضاف اليه فانهم اتفقوا على ضعفه وورود من كلمات معتد به مثل المثال الذي ذكره وقوله هو لا اشارة الى المعارف السابقة وهي العلم والمبهم والمضمر والمعرف باللام فعلى هذا الا يقدر انه يخص المعارف بالفعل المضاف الى المضاف الى احد هو لا لانه ليس احد الاربع ولا المضاف الى

اجد الاربع وهو من المعارف قطعا فكان الاولى ان يقال والمضاف الى المعرفة ليشمل الجميع ولا يسوغ تنكيره المبتدأ الا اذا تخصص بوجه ما وذكر الى وذكر الوجه بالوصف لفظا نحو ولعبد مؤمن خير من مشرك فان المبتدأ نكرة موصوفة بصفة من حيث اللفظ او تقديرا نحو شر اهر ذا ناب وفي الارض واذ ذهب غير رفيق في الرباط يعني بالتقدير ان يقدر للمبتدأ وصف كما في المثل اي شيء من اللبن في الاناء من اللبن صفة مقدرة لشيء بقرينة سياق الكلام وكذا التقدير في المثل الثاني اي فيجد آخر والمثل الاول اصله في الحالب يحلب فتارة يحلو فيحلب الارض وتارة يصيب فيحلب في الاناء يضرب لمن يتكلم فيخطي مرة ويصيب مرة يقال تحلب اللبن اذا خرج من موضعه ممتدا والمصدر الشخب بالفتح والسحب بالضم الاسم والمثل الثاني يضرب في الرضا بالحاضر وترك الغايب الرباط ما يشد به الدابة يقال قطع الظبي رباطه اي حبالته يقال للجابد ان ذهب عير فلم يتعلق في الحبالة فاقتصر على غيره فيها او معنى عطف على قوله تقديرا كما في كم الخبرية نحو كم رجل ضربته فان معناه كثير من الرجال فهذا الوصف انما يعلم لكثير وهو معنى كم لا ان الوصف يقدر مع لفظ كم كما يقدر مع شيء ولذا جعله قسما آخر وبكونه فاعلا في المعنى معنى ولم للتخصيص نحو ثكل ارامها ولذا هذا عطف على قوله بالوصف اي وذكر التخصيص اما بالوصف او بكونه في المعنى فاعلا وانما قدم على الفعل الذي هو معه خبرا له لارادة التخصيص كما في المثل يمشي الناقة ولا بها اي انما اجتنبه واصل المثل ان بيهس الملقب بنعامة رجع الى امه بعد اخوانه الذين قتلوا وكان يتابع سبعة اخوة فاغار عليهم ناس من اشجع بينهم وبينهم

الثكل فقدان المرأة ولدها

حروب وهم في ابلهم فقتلوا منهم ستة وبقي بيهس وكان اصغرهم فارادوا قتله ثم قالوا ما تريدون من قتل هذا يحسب عليكم برجل ولا خير فيه فتركوه وكان امه قد اجتنبته فقال الناس في ذلك فانكروا عليها فقالت ثكل ارامها ولدا اي ما ارامها ولدا الا ثكل اي انما اجتنبته لثكل اولادها ولما كان المصحح لكون المبتدأ نكرة انه فاعل في المعنى سوط في الخبر ان يكون جملة فعلية ليمكن تقديرها بفعل وفاعل فعلا ولا يكون الخبر هنا الا جملة فعلية وقولهم شر اهر ذا ناب فعال اهره اذا حمله على الهرير وذو الناب السبع يضرب في ظهور امارات الشر ومخايله ووجه التخصيص فيه انه في المعنى فاعل لانه يفهم من السياق ان المعنى ما اهر ذا ناب الا شر ولم يذكر لوجه تخصيصه وجها آخر ايضا وهو ان التنوين للتفخيم فهو في المعنى كالوصف اي شر عظيم اهر ذا ناب وقيل انه خبر مبتدأ محذوف اي هذا شر وما اكرم زيدا فيمن جعل ما نكرة غير موصوفة يحتمل الامرين يعني ان قوله ما اكرم زيدا في التعجب يحتمل الامرين احدهما ان يكون المبتدأ في المعنى فاعلا اي ما اكرم زيدا الا شيء والثاني ان يقدر وصف مع المبتدأ اي شيء عظيم او شيء من الاشياء واما قال فيمن جعل احترازا عن القولين الآخرين احدهما ان ما في ما اكرم زيدا موصولة والخبر محذوف اي الذي اكرم زيدا حاصل فالمبتدأ حينئذ معرفة والثاني انه بمعنى الاستفهام اي اي شيء اكرم زيدا فيكون التخصيص حينئذ ايضا بما يضمنه من الاستفهام كما في قولهم ارجل في الدار ام امرأة او مصدرا منتسبا الى الفاعل دفعا لغرض الثبوت نحو سلام عليك قوله او مصدرا عطف على فاعلا اي وذكر التخصيص اما بالوصف

اي انما تخصص المبتدأ لكونه فاعلا في المعنى

او بكونه فاعلا او بكون المبتدأ مصدرا منتسبا الى الفاعل نحو سلام عليك اذ اصله سلمت سلاما عليك واما حذف الفعل ورفع المصدر لتكون الجملة اسمية فتحصل به غرض الثبوت بخلاف الفعلية فانها للحدوث لا للثبوت والدوام واما قال منتسبا الى الفاعل ولم يقل مضافا لان المصدر في المعنى انما يختص بانتساب فعله الى الفاعل لا انه مضاف اذ لو فرض مضافا لم يتحقق كونه منصوبا بفعل اي رفعه لغرض الثبوت بل هو في الابتداء جملة اسمية لا بعدوله عن الفعلية ولا يكون الا في الدعاء اي لم يرد هذا النوع من التخصيص الا في الدعاء نحو سلام عليك وويل له وكذا ما اشبههما من الدعاء او مصدرا بهمزة الاستفهام بعادلها ام متصلة اما تحقيقا نحو ارجل في الدار ام امرأة او تقديرا كما في كم الاستفهامية هذا عطف على قوله مصدرا فالتقدير او بكونه اي بكون المبتدأ مصدرا بهمزة الاستفهام اما التحقيق فظاهر اذ ذكر الهمزة ومعادلها وهي ام المتصلة واما التقدير فكما في كم الاستفهامية فانك اذا قلت كم غلاما اشتريت كان التقدير اعشرين غلاما اشتريت ام ثلاثين ونحوه فهو في التقدير بمعنى الهمزة وام او نكرة يتناول كل واحد واحد على سبيل الاستغراق نحو تمرة خير من جرادة وما احد خير منك وشيء مرغوب اليه فصيل ريان وكل شاة برجلها معلقة فان المعنى كل تمرة خير من جرادة وكذا ما احد خير منك فانه نكرة في سياق النفي فيعم في جميع افرادها فهو بمنزلة العام وكذا المثل وهو شيء مرغوب اليه فصيل ريان لعدم العموم فيه ان معناه شيء من الاشياء المرغوب اليها فصيل ريان فالاشياء فيها عموم وشيء مضاف اليها فالتقدير شيء كل مرغوب

اليه

اليه فاكتسب العموم من المضاف اليه واصل المثل ان الناقة لا تكاد تدر الا على ولد او على بو وهو جلد حوار يحشى ثم يعطف عليه الناقة اذا مات ولدها واذا كان فصيل ريان لم تمسها فبقي ارتفاعها من غير لبن يضرب للغني الذي يحتاج اليه محتاج وكذا كل شاة برجلها معلقة واول من قال ذلك وكيع بن سلمة وكان ولي امر البيت بعد جرهم وكان يزعم انه يناجي الله تعالى وكان ينطق بكثير من الخير وكان علماء العرب يزعمون انه صديق من الصديقين فلما حضرته الوفاة جمع قبيلة اياد فقال لهم اسمعوا وصيتي الكلام كلمتان والامر بعد البيان من رشد فاتبعوه ومن غوى فارفضوه وكل شاة برجلها معلقة فارسلها مثلا وجه التخصيص بالمعنى المذكور فيه ظاهر او مقدما عليه الظرف خبرا له نحو في الدار رجل هذا ايضا عطف على قوله نكرة والتقدير او بكون المبتدأ مقدما عليه الظرف خبرا له يعني ان يكون تقديم الظرف بجهة الخبرية للمبتدأ نحو في الدار رجل فانه اشبه الفاعل بتقدم الحكم عليه فجاز ان يكون نكرة كالفاعل قال سيبويه وقد يكون نكرة على غير هذا نحو امت في الحجر لا فيك وهو شاذ يعني قد يكون المبتدأ نكرة على غير باب شر اهر ذا ناب وسلام عليك لانه ليس بمعنى الفاعل وليس بمعنى الدعاء المعنى فذكره بانه لا اعوجاج فيه وهو شاذ على ما قال هكذا ذكره وقرره في الحواشي ايضا وفيه نظر لما ذكر صاحب الينابيع فيه انه دعاء بالبقاء له بعد هلاك الحجر وقال الامت ان يغلظ مكان ويرق مكان يقال امتلأ السقاء فما به امت اي لا يبقى فيه وقيل الامت الثنى والضعف من سيرت سيرا لا امت فيه اي لا ضعف فيه فعلى هذا فهو بمعنى الدعاء كسلام عليك وغيره وحق الخبر ان

الفصيل

يكون نكرة لان اخبار ما يكون معلوما للمخاطب غير مفيد وقد يجيئان
معرفتين معا اذا كان الكلام مفيدا نحو انت انت يعني انما يكون الخبر
معرفة اذا كان الكلام مفيدا نحو انت انت لان انت الثاني بمنزلة الوصف
نحو انت الفاضل الكريم ونحو ذلك واذا لم يكن مفيدا لم يجز نحو زيد
زيد اذا لم يرد بالثاني غير الذات كما في الاول فان قلت الله الهنا
ومحمد نبينا بملك المثابه فانه لا يفيد ظاهرا فالجواب انه يستعمل
للرد على منكر الالهية او النبوة او الغرض تعريض المخاطب بانه
غير معتقد اي انا اعتقد هذا بخلاف المخاطب والخبر يكون مفردا
خاليا عن ضمير المبتدا نحو زيد اخوك ومتضمنا له اي لضميره في زيد
منطلق بدليل ابرازه في نحو زيد الخبز اكله هو هذا اشارة الى
الخلاف بين الكوفيين والبصريين فان الكوفيين يقولون الخبر لا يخلوا
عن ضمير ويعد بدون الجامد بالمشتق فزيد غلامك بمعنى مملوكك
وزيد اخوك بمعنى مواخيك وهند امك معنى والدتك ويستدلون
عليه بان ذات الخبر لا تكون عين ذات المبتدا وعند البصريين لا يحتاج
الى هذا التكلف لان ظاهره انه غير مشتق ومعنى حمل الخبر على المبتدا
انهما يصدقان على ذات واحد لا ان عين هذه عين تلك الذات كما هو
محقق في الميزان في مبحث الحمل والوضع واستدل من الكتاب على تحقيق
كون الخبر متضمنا للضمير بابرازه في زيد الخبز اكله هو يعني انما
ابرز لان الاكل جرى على غير من هو له وهو الخبز فوجب ابراز
الضمير وانما يبرز ما كان مشتقا فيه فدل على ان الخبر متضمن
للضمير ويمكن ان يقال الخبر اذا كان مشتقا كان بمعنى الفعل

فلابد ان يكون له فاعل فاذا لم يكن ظاهرا كان مضمرا لامتناع الحدث بلا
اي الخبر اذ الخبر جملة خبرية نحو زيد قام غلامه في الفعلية او زيد قام
رجل يتحدث مع عمرو في داره هذا ايضا معلوم لكن الضمير عائد الى
المبتدا ليس في نفس الفعل ولا الفاعل بل في متعلق ضمير الفاعل فلا بد
ان يكون في الجملة ضمير يرجع الى المبتدا اما في نفس الجملة كالمثال الثاني وزيد كالمثال الاول او في متعلقه
ابوه قائم هذا مثال لكون الخبر جملة اسمية مشتملة على ضمير في نفس تلك
الجملة او زيد غلامه جارية زوجها ابنه امرأته دار ابنها سقفها خشبة
بيان مفيد انا سبع فهو خبر اي بيان خبل عن الثامن اي عن الخطأ
الثامن وهو سقفها وهكذا الى الاول اي في كل جملة ضمير راجع الى مبتداها
لحاصل المعنى زيد خشب سقف دار امرأة ابن زوج جارية غلامه بيان
وزيد عندك او القتال يوم الجمعة هذا في الظرف مكانا كعندك او زمانا كاليوم
الجمعة ومنه اي ومما وقع ظرفا بشيء من الكلام لان التقدير حصل يعني
اما كان الظرف مقدرا بجملة بعد الفعل فيه وهو حصل وانما ميز
شيء من الكلام عما قبله لانه ليس بظرف حقيقة اذ ليس بظرف زمان
ولا مكان وانما هو جار ومجرور يحتاج الى متعلق من فعل ونحوه
فهو شبيه بالظرف في الاحتياج الى تقدير متعلق من فعل ونحوه ولما اختزل
اي اقتطع ذكر الفعل وحذف لفظا شبه بالظروف مستقرة واجتوى
هو على الضمير الذي كان مستكنا اي في ذكر الفعل المختزل ومعنى
ان الفعل حذف وجوبا ونسيا منسيا فالظرف هو المتحمل للضمير واعلم
فيه وقال بعضهم هو المقدر وقال بعضهم هو الظرف الساد مسد الخبر
واختار المحققون في المقام ان الجمهور ان الخبر هو الفعل المحذوف

مع الظرف اذ ليس المقصود الاخبار عن زيد مثلا بالوجود لانه معلوم
ولا بالظرف وحده بدون الاعتبار المقدر اذ لا معنى لقولك زيد في الدار
ان لم يقدر معه شيء اخر فالخبر هما معا الكتاب كانه تشبيه الى غير الذي
اختاره من المقام والله اعلم واستدل ابو علي على ان الفعل متبوع والظرف
هو المتحمل للضمير بامتناع قائما زيد في الدار وتقريره ان الفعل لو لم يكن
منسيا بل مقدرا لم يمتنع تقديم الحال عليه فامتناعه يدل على ان العامل
هو الظرف الساد مسد الفعل والعامل معنوي فيمتنع تقديم الحال عليه
واستدل ايضا بانه لو كان الفعل مقدرا لا منسيا لكان زيد في قولنا
في الدار زيد يرتفع بالفاعلية لا بالابتداء لان التقدير استقر في
الدار زيد ولا يمكن ان يقدر مبتدا لان الخبر فعل له ويمتنع تقديم هذا
الخبر على المبتدا نحو زيد قام ومنهم من يقدر اسم الفاعل ويقدره مفردا
هذا اشارة الى الوجه الاخر وهو ان الظرف مقدر باسم الفاعل والخبر
مفرد لا جملة وجواز الوصل به بالظرف يعني جواز ايقاع الظرف
صلة للموصول في نحو ما عندكم ينفد وما عند الله باق وهو كونه مقدرا
بالفعل اذ لو كان مقدرا باسم الفاعل لكان مفردا فلم يجز جعله صلة
لما الموصولة وظروف الزمان لا يكون خبرا الا عن حدث غير مستقر
فلا يجوز زيد يوم الجمعة ولا طلوع الشمس يوم الخميس لعدم الفائدة
لان طلوع الشمس من لا يقع على الاستمرار لا يختص بيوم دون يوم
وليس المراد طلوعها لانه قد يكون في يوم ولا يكون في يوم بواسطة
منع السحاب ونحوه وظهور الشعاع حدث غير مستقر واما نفس
الطلوع فهو حدث مستقر واما قولهم الهلال الليلة فانما صح من

حيث تجدده له بمعنى حادثا هذا ايراد وجواب فالايراد ان الهلال غير
حدث وقد اوقع ظرف الزمان خبرا له فاجاب بان الهلال ليس المراد
به جرمه بل تجدده وظهوره وهذا حدث غير مستقر جاز ان يخبر عنه
بالزمان اي تجدد الهلال وبروزه حصل في الليلة واما نحو اليوم الجمعة
او السبت فعلى تاويل التجمع والسبت مصدرين هذا ايراد اخر وهو
ان اليوم ظرف زمان وقع خبرا عما ليس بحدث وهو الجمعة والسبت فاجاب
بان الجمعة مأول بالمصدر وهو التجمع اي الاجتماع للجمعة والسبت مأول
بانه مصدر بمعنى القطع والسكون فهما مصدران اخبر عنهما بالزمان ولهذا اي
ولامكان هذا التاويل لا يجوز في سائر الايام فلا يقال اليوم الثلاثاء لانه لا
يمكن جعل الثلاثاء مصدرا فيكون الزمان خبرا عن الزمان وهو ممتنع
واما نحو اليوم يوم فطيب فعلى تاويل غلبة وسلطان يعني ان اليوم الواقع
مبتدا ليس عبارة عن نفس الزمان بل عبارة عن الغلبة والسلطان
ونحو ان نقطة تشكل هذا مثال لكون الجملة شرطية وقد فرغ من
ذكر الجمل الاربع الواقعة اخبارا للمبتدا وقد يكون مجموع الشرط والجزاء
خبرا من غير ان يكون معهما حرف الشرط فلابد من ان يكون المبتدا اسما
من اسماء الشرطية او مضافا اليه نحو من يأتني او غلام من يأتني اكرمه
نحو من يأتني اكرمه كلام تام من مبتدا وخبر والخبر شرطية والشرطية
قد ذكر هذا لدفع هذا التوهم وبيانه انه في قوله زيد ان يأتني اكرمه ونحو
وخالد وغيرهما فزيد مبتدا الدال على الذات ودال على الخبر لاشتماله
على الشرط فهو عند التفكيك يرجع الى مبتدا وجملة شرطية وبعضهم
ان الخبر هو الجزاء وحده والشرط من صلة المبتدا فيكون المبتدا

فوكّد من يأتيني والخبر اكرمه فان قلت كان حق الخبر ان يرتفع
وهو مجزوم ههنا قلت لا نسلم اذ لو كان خبرا لكان مرفوعا لان ذكر
اذا لم يكن المبتدا متضمنا لمعنى الشرط وهذا مثل قولهم الذي يأتيني
فله درهم اذ خبر المبتدا لا يدخله الفاء لا يقال زيد فقائم واما دخول
الفاء لتضمن المبتدا معنى الشرط فكما جاز ان يدخل الفاء لتضمن المبتدا
معنى الشرط جاز ان يجزم الخبر ايضا لتضمن المبتدا معنى الشرط
فان قلت الذي يأتيني فاكرمه كان ينبغي ان يجوز جزم خبره
لتضمن المبتدا معنى الشرط قلت الفرق ان من موضوع للشرطية
والذي ليس موضوعا للشرطية بل قد يتضمن الشرط وقد لا يتضمن فجاز
الجزم مع من دون الذي وجواز ما يكن فاني آتيك فيما تعتقد الاول
وهو ان الخبر ليس الجزاء وحده اذ لو كان الخبر هو الجزاء لكان فيه
ضمير راجع الى المبتدا وهو خال عنه فدل على ان الجزاء وحده ليس
خبرا ويمكن ان يقال بتقدير فاني آتيك فيه بمعنى اي حال يكن فيه فاني
آتيك اي فيه ولا بد في الجملة الواقعة خبرا من ضمير يرجع الى المبتدا
لتحصيل الارتباط بين الخبر والمبتدا ولا يكون الخبر اجنبيا عن المبتدا
الا اذا كان ضمير الشأن نحو قل هو الله احد فان هو مبتدا اي الشأن
الله احد جملة واقعة خبرا له وليس فيه ضمير يرجع الى الشأن والتجويز
فيه ان الجملة ههنا بمعنى مفرد وهو القصة والشأن كما قيل الشأن
هو هذه القصة وهذه الجملة فالخبر والمبتدا يكونان هو هو في هذه
الصورة او كانت اي الجملة الواقعة خبرا مشتملة على جنس يندرج
فيه هو اي المبتدا نحو زيد نعم الرجل هذا الكلام يوهم ان الرجل

شامل لزيد وغيره فيكون المبتدا داخلا تحت الرجل الشامل وليس كذلك بل الحق
انه اقيم المظهر مقام المضمر كقوله لا ارى الموت يسبق الموت شيء نغّص
الموت ذا الغنى والفقيرا او نحو واما القتال فلا قتال لديكم هذا عطف على
قوله نحو زيد نعم الرجل يعني الخبر وهو قوله فلا قتال مشتمل على ما يندرج
فيه المبتدا لانه نكرة وقع فيه سياق النفي فيعم فيندرج تحته المبتدا
نقل المبرد في المقتضب هذا البيت على انه حذف الفاء لضرورة الشعر
والبيت اما القتال لا قتال لديكم ولكن سيرا في عراض المواكب اي
انما ذكر القتال والبيت في الكتاب مذكور مع الفاء في النسخ ولعل
نسخته غير ما نقله في المقتضب او يكون الفاء سهوا من الناسخ ومن ثم
اي ومن اجل انه لا بد في الجملة الواقعة خبرا من ضمير لم يجز علي زيد
كان ذا مال اذ لا ضمير في الخبر يرجع الى المبتدا وهو علي لان الضمير في
كان يتعين عوده الى زيد وقد يحذف العائد اذا كان معلوما كما يحذف
الجملة رأسا في قوله تعالى واللائي لم يحضن اي عدتهن ثلاثة اشهر
لدلالة ما قبله عليه واللائي يئسن من المحيض فعدتهن ثلاثة اشهر وذكر
اي الحذف المعلوم نحو البر الكر بستين اي الكر منه لان الضمير في الظرف
راجع الى الكر ومنه منتصب على الحال من الضمير الذي في الظرف والعامل
فيه هو الظرف وانما جاز تقدمه على الظرف وهو العامل المعنوي لكون
الحال ايضا ظرفا وقد يتسع فيها ما لا يتسع في غيرها ولذلك جاز كل يوم لك
ثوب وان يكون محتملا للصدق والكذب عطف على قوله وان يكون نكرة
اي وحق الخبر ان يكون نكرة وان يكون محتملا للصدق والكذب نحو زيد
اضربه فتأول بما يلزم احدهما ان يضمر القول اي زيد مقول في حقه

اضربه والثاني ان المعنى زيد مأمور بضربه واذا كان المبتدا ضمير الشأن
والقصة فالخبر لا يكون الا جملة لان الخبر مفسر للشأن والقصة التي
هي جملة ومفسر الجملة جملة وقد يتعدد الخبر لفظا نحو هذا حلو حامض
معنى ان الخبر قد يتعدد لفظا ومعنى نحو زيد ضارب كاتب وقد يتعدد
لفظا لا معنى نحو هذا حلو حامض لان الخبر وان تعدد لفظا فهو متحد
معنى لانهما بمعنى مُزّ وقد يورد على هذا المثال ان كل واحد من الخبرين
اما ان يكون فيه ضمير او لا يكون في كل واحد منهما ضمير او يكون في احدهما
دون الآخر فان لم يكن في واحد منهما ضمير لم يستقم لان الخبر المشتق لا
يخلو عن ضمير وان كان في احدهما دون الآخر ففاسد للتحكم وان كان
في كل واحد منهما ضمير يلزم منه التناقض وهو ان هذا الرمان حلو
بأسره وهو فاسد وجوابه انا نختار ان في كل واحد منهما ضميرا
وقوله يلزم منه التناقض قلنا لا نسلم اذ معناه ان له حلاوة وله حموضة
وهو جامع بين الطعمين لا ان كل جزء منه حلو وكل جزء منه حامض
بل هذا الشيء له حلاوة على الجملة وله حموضة على الجملة فقد تضمن كل
واحد ضميرا باعتبار هذا المعنى وتضمنا ايضا ضميرا آخر باعتبار تعددهما
لفظا ولا مساغ لدخول الفاء فيه اي في خبر المبتدا لان الفاء اما للعطف او
للجزائية ولا مجال للعطف لانه ليس الغرض اشتراك الخبر في حكم المبتدا
واما الجزائية فلا جهة لها الا اذا تصدّر المبتدا بأما او تضمن المبتدا معنى الشرط
وذلك اما اسم موصول بفعل او ظرف او نكرة موصوفة باحدهما او معرفة
موصوفة بموصول به اي باحدهما او اسم من اسماء الشرطية والجزاء اسما لا
يتطرق اليه الجزم نحو اما زيد فمنطلق او الذي او كل رجل او الرجل
الذي يأتيني او في الدار

فله درهم ومن يأتيني فله كذا ذكر الامثلة على الترتيب وانما افرد تصدّر
المبتدا بأما عن تضمن المبتدا معنى الشرط لان في جوازه اما ليس نفس المبتدا
متضمنا للشرط بل اما هو المتضمن ولذلك فسره سيبويه بقوله مهما يكن من
شيء وانما دخل الفاء في الخبر في اما زيد فمنطلق لتضمن اما معنى الشرط على
ما ذكرناه وكان حق الفاء ان يدخل على زيد لانه داخل في الجزاء اذ التقدير
مهما يكن من شيء فزيد منطلق ولكنهم ارادوا ان لا يتلاقى حرفا الشرط والجزاء
فقدّم بعض ما في حيّز الجزاء ليقع فصلا بين اما وحرف الجزاء ومثال الاسم
الموصول بفعل قوله الذي يأتيني فله درهم ومثال الموصول بالظرف الذي
في الدار فله درهم ومثال النكرة الموصوفة باحدهما كل رجل يأتيني فله درهم
وكل رجل في الدار فله درهم ومثال المعرفة الموصوفة بالموصول باحدهما
نحو الرجل الذي يأتيني او الرجل الذي في الدار فله درهم ومثال الاسم
من اسماء الشرطية قوله من يأتيني فله كذا وقيّده بقوله والجزاء مما
لا يتطرق اليه الجزم يعني لا يكون فعلا مضارعا نحو من يأتيني اكرمه
فيتعين فيه جزم الجزاء ولا يجوز الفاء الا في نحو من يأتيني فاكرمه الا على
تأويل كونه جملة اسمية اي فانا اكرمه فح لا يتطرق اليه الجزم لكون
الجملة اسمية فقوله والجزاء مما لا يتطرق اليه الجزم يدخل فيه الجملة الاسمية
نحو فله درهم والجملة الطلبية من امر نحو فاكرمه او فليكرمه عمرو
على امر الغائب او نهي نحو فلا تضربه وقوله يتضمن المبتدا معنى الشرط
احترازا عما اذا تضمن المبتدا الموصول صريح الشرط والجزاء كليهما
نحو الذي ان تكرمني اكرمه فانه لا يدخل الفاء في خبره لان دخول الفاء
انما كان لكون الخبر جزاء في المعنى وههنا قد استوفى المبتدا الشرط

والجزاء كليهما فلا يستقل اي جزء آخر واما اشترط ان تكون الصلة او الصفة فعلا
او ظرفا لان المبتدأ مقدر بشرط والشرط يستدعي فعلا او معنى فعل فلا يجوز
الضارب فله درهم وقد دخل اي الفاء في الخبر اي في المثال الاخير اول الجزء
الاخير من الخبر اي في اول الجزء الاخير منه او اول الاخير اي في اول
الخبر على الاختلاف السابق ذكره يعني قد سبق ان الخبر في من يأتيني اكرمه
هو الجزاء او مجموع الشرط والجزاء فان كان الخبر المجموع فقد دخل الفاء
في اول الجزاء وهو الجزء الاخير وان كان الخبر هو الجزاء فقط فقد دخل
الفاء في اول الخبر وليت ولعل مانعان باتفاق اي اذا دخلت ليت ولعل على
ما تضمن الشرط نحو ليت الذي ولعل الذي يأتيني فلا يدخل الفاء في خبرهما
باتفاق لان الخبر هو المجزوم به وليت ولعل ينافيان الجزم وان
عند سيبويه اي هو مانع من دخول الفاء في خبره قياسا لان لفظ ان لا
يدخل على الشرط فكان القياس ان لا يدخل ما تضمن الشرط ايضا الا
لكونه مستبعدا وارد بخلافه نحو قوله تعالى ان الذين فتنوا المؤمنين والمؤمنات
ثم لم يتوبوا فلهم عذاب جهنم وقد منع الوجه القياسي ايضا فان ان انما لم
يدخل على الشرط الصريح لان الشرط صدر الكلام وان ايضا له صدر
الكلام بخلاف ما تضمن معنى الشرط فانا لا نسلم ان له صدر الكلام فلذلك
جاز الذي يأتيني فله درهم ويجوز تقديمه اي تقديم الخبر على المبتدأ للاهتمام
بذكره نحو تميمي انا وسواء علي اقمت ام قعدت اي قيامك وقعودك لان
الهمزة في الاصل للسؤال عن المستويين وههنا خرج عن معنى الاستفهام
والسؤال فجعل معنى الاستواء والفعلان بعد بان مصدرين وهما
مرتفعان على الابتداء وسواء خبر مقدم ومثاله برجل سواء هو

والقديم اذا رفع سواء يعني اذا اجري سواء صفة للرجل بمعنى مستو فيكون
هو تأكيدا للمستكن في سواء واما اذا لم يؤكد لم يصح العطف عليه بقوله والعدم
اي برجل مستو هو والعدم فلا يكون قبيحا اما اذا رفع سواء فهو خبر
مقدم وفي المثل مكره اخوك لا بطل هذا من كلام ابي حنش خال بيهس
الملقب بنعامة المذكور في قتل اخوتها ولد او ذلك انه لما قتل ناس من
اشجع اخوته السبعة وتركوه حين قالوا ما تريدون من قتل هذا الحنيث
علقم برجل ثم انه اخبر ان انسانا من اشجع في غار يشربون فيه فانطلق
بخاله ابا حنش فقال له هل لك في غار فيه ظباء لعلنا نصيب منها وفي
رواية اخرى هل لك في غنيمة باردة فانطلق بيهس بخاله حتى اقامه
على فم الغار ودفع ابا حنش في الغار فقال ضربا ابا حنش فقال بعضهم
ان ابا حنش بطل فقال ابو حنش مكره اخوك لا بطل يريد انه محمول
عليه لا ان في طبعه شجاعة يضرب لمن يحمل على ما ليس من شأنه فاخوك
مبتدأ ومكره خبره المقدم ويلزم اي تقديم الخبر على المبتدأ اذا كان اي
الخبر مفردا متضمنا للاستفهام او ظرفا متضمنا له اي للاستفهام وهو
كيف وابن عمرو وفي الفاعل مثالان لكون الظرف متضمنا للاستفهام
مجتوبا على ضمير المبتدأ قوله مجتوبا على ضمير المبتدأ احتراز عن نحو
زيد ابن غلامه فانه لا يجب فيهما تقديم الظرف وان تضمن الاستفهام لانه
غير محتو على ضمير المبتدأ لان غلامه اما فاعل ابن فليس ابن محتويا
على ضمير المبتدأ وهو زيد وان جوز ان يكون غلامه مبتدأ وابن
خبره المقدم ففي ابن ضمير يرجع الى غلامه لا الى المبتدأ الاول وهو
زيد من المثال فالظرف ليس مجتوبا على ضمير المبتدأ على التقديرين وهذه

العبارة خير من قولهم انما يلزم التقديم اذا كان الخبر مفردا الا
متضمنا للاستفهام فان ابن زيد فيه لا يعلم انه مفرد بل الظرف على مذهب
الصحاح مقدر بجملة وكذا المصنف قيد بقوله مجتوبا على ضمير المبتدأ
ليخرج نحو زيد ابن غلامه من غير التعرض لكون الظرف مفردا او جملة
فان الظرف فيه ليس محتويا على ضمير المبتدأ الاول سواء كان مقدرا الا
بمفرد او بجملة على ما حققناه فقوله او ظرفا عطف على قوله مفردا
اي اذا كان اسما مفردا متضمنا للاستفهام نحو كيف زيد فانه اسم مفرد
متضمن للاستفهام وليس بظرف او ظرفا الى آخره وانما قيد المفرد
في الاول ليخرج نحو زيد من ابوه فان الخبر وان تضمن معنى الاستفهام
فليس مفردا فلا يلزم تقديم الخبر فيه لان له صدر جملته او كان اي
تقديم الخبر مصححا نحو في الدار رجل فان المبتدأ نكرة ومصححه كون
الخبر مقدما عليه ولذلك اشبه الفاعل فلو اخر الخبر بطل تشبيهه
بالفاعل فلا يصح كونه مبتدأ او اتصل بالمبتدأ ضمير متعلقه اي متعلق
الخبر نحو على التمرة مثلها زبدا فان الضمير المتصل بالمبتدأ يرجع الى التمرة
وهو متعلق للخبر لان الخبر هو مجموع قولك على التمرة ومنه المثل في
بطن زهمان زاده زهمان بفتح الزاي ونصبها على الرواسين اسم كلب
وذلك ان رجلا نحر جزورا فقسمها فاعطى زهمان نصيبه ثم رجع
الزهمان ليأخذ انصباء الناس فقال صاحب الجزور في بطن زهمان
زاده يضرب للرجل يطلب الشيء وقد اخذه مرة فالضمير في زاده
يرجع الى زهمان وهو متعلق الخبر اذ الخبر هو مجموع قوله في بطن
زهمان فلو اخر الخبر لرجع الضمير الى ما يتأخر عنه لفظا وحكما

او عن ان هذا عطف على قوله مفردا اي يلزم التقديم اذا كان الخبر
مفردا او كان الخبر عن ان نحو عندي انك قائم وانما وجب تقديم الخبر
لانه لو لم يتقدم لالتبس ان التي للتحقيق بان التي بمعنى لعل اما اذا علم الخبر
فلا يكون بمعنى لعل لان له صدر الكلام وامتنع اي تقديم الخبر اذا كان
المبتدأ مشتملا على ماله صدر الكلام كالاسماء الشرطية نحو من جاءك فهو
مكرم فانه اذا كان الجزاء هو الخبر فلا يتقدم على المبتدأ او الاستفهامية
نحو من زيد وضمير الشأن نحو هو زيد قائم وما التعجبية نحو ما احسن
زيدا وكم الخبرية نحو كم غلام اشتريت فان في هذه المواضع يمتنع تقديم
الخبر على المبتدأ لئلا يبطل صدريته او كانا معرفتين اي وامتنع تقديم
الخبر ايضا اذا كان المبتدأ والخبر معرفتين ولا قرينة نحو زيد المنطلق
لئلا يلتبس المبتدأ بالخبر لكون كل واحد منهما صالحا لكونه مبتدأ او خبرا
بخلاف قوله بنونا بنو ابنائنا وبناتنا بنوهن ابناء الرجال الاباعد
فان المبتدأ والخبر معرفتان وتقديم الخبر فيه لوجود القرينة من حيث
المعنى اذ المعنى ان بني ابنائنا منزلة بمنزلة بنينا والخبر مشبه به
نحو افضل منك افضل مني فانهما وان كانا نكرتين لكنهما مخصصتان
فجاء فيه اللبس المذكور في المعرفتين او كان الخبر فعلا والمبتدأ يصلح
فاعلا له لو تأخر او تأكيدا لفاعله كما في زيد قام فان المبتدأ لو تأخر
لكان فاعلا فيلتبس المبتدأ بالفاعل وانا قمت هذا المثال لما لو تأخر
كان تأكيدا لا فاعلا بخلاف زيد قام ابوه والزيدون قاموا فمن
يجعله اما زيد قام ابوه فالخبر فعل لكن المبتدأ لو تأخر لم يصلح لكونه
فاعلا ولا تأكيدا فلا امتناع تقديم الخبر وان يقال قام ابوه زيد وانما قال

فمن يجعله مبتدا احترازا عمن يجعله فاعلا ويجعل الواو علامة الجمع
لا ضميرا على ما قيل وممن زعم بان الكلم في قول الضبيّ في بنيه بوني الجكم
مبتدا تقدمه الخبر فقد سهى لان هذا المبتدا يصلح فاعلا للوتى وقد ذكرنا
ان الخبر اذا كان فعلا والمبتدا يصلح فاعلا له لو تاخر يجب تقديم المبتدا
فهو مثل قام زيد فانه لا يجوز ان يقال ان زيد مبتدا تقدم خبره للالتباس
المذكور فالسهو ظاهر واصل المثل على ما زعمت العرب عن السن البهايم
قالوا ان الارنب التقطت تمرة فاختلسها الثعلب فاكلها فانطلقا يختصمان
الى الضب فقالت الارنب يا ابا الحسيل فقال سميعا دعوت قالت اتيناك
لنختصم اليك قال عادلا حكيتما قالت فاخرج الينا قال في بيته يؤتى الحكم
قالت انى وجدت تمرة قال حلوة فكليها قالت فاختلسها الثعلب قال لنفسه
بغى الخير فلطمته قال بحقك اخذت قالت فلطمني قال حر انتصر
قالت فاقض بيننا قال حدث حديثين امراة فان ابت فاربعة فذهبت
اقواله كلها امثالا ويحذف المبتدا عند الدلالة نحو قولهم اذا قال الخميس
نعم واوله لا يبعد الله التلبب والغارات اى هذا نعم وفي المثل
احدى حظيات لقمان اى هذه احدى حظيات لقمان الحظية تصغير
الحظوة بكسر الحا وهو السهم الصغير وقيل هي التي لا نصل لها
وكان بين لقمان بن عاد وبين رجلين من عاد قيل وكانا ذوي ابل
وكان لقمان ذيب عنهم فاعجبت لقمان الابل فاراد ان يشتريها فابيا ان
يبيعهما منه وكان يلتمس ان يغفلا عن ابلها ولما راهما لا يغفلان عنها
ولم يجد فيها مطمعا لقربها ومعها جفير من نبل كثير قال ما تصنعان
بها اما هي حطب فوالله ما اخذ معي غير سهمين فنبذاها غير سهمين

فقعد لقمان واتخذ فيها عشارا رجا ان تصيب منها غرة فلما وردت الابل
تجرد من الرجلين واحد وهو المسمى بعمرو واكب على البئر حتى يستقي
فرماه لقمان من فوقه بسهم في ظهره فقال حسِّين احدى حظيات لقمان اى هذه
احدى حظيات لقمان تضرب لمن عرف بالشر فاذا جاءت هنة من جهته
فعاله يقال احدى حظيات لقمان اى انه فعلة من فعلاته وخير قليل وفضحت
نفسي اى بهذا الفعل خير قليل وتركت نفع قليل واول من قاله فاقرة
امراة مرة لا يبدك وقد غاب عنها زوجها فهويت عبدا لها كان يرعى
ماشيتها فلما همت اقبلت على نفسها فقالت الخير من الشرة فانها
تفضح الحرة وتخرب القرة ثم اعرضت عنه حينا ثم قالت يا نفيس موتة
موتة مريحة خير من الفضيحة وركوب القبيحة واياك والعار
ولبس الشنار وشتوا الشعار ولزوم الدثار ثم همت به فقالت ان كانت
مرة واحدة فقد نصلح الفاسدة ويكرم العايدة ثم جبيرت على امرها
وقد اقبل زوجها وكان غايبا فنعف عوانث واخبره ان امراته
لم تفحر قط ولا تفجر الا دمه وهي تقول خير قليل وفضحت نفسي
سمعها مرة قد حل عليها وهو يرعد لما به من الغيظ فقالت ما
بعد كل فعال مرة ليعلم ام قد علم خير قليل فيستهقف الخبر فاتف
ثم قام الى العبد فقتله فيلزم ذلك اى حذف المبتدا في نحو زيد الخبز
اكله بنصب الخبز اى زيد اكل الخبز هو اكله اذ لا بد من اضمار ناصب
للخبز لكون الذي بعده مشتغلا عنه بضميره واما لزوم اضمار المبتدا اذ
اذ لو لم تضمر فرفع اكله اما بالاصالة او بالتبعية لا يجوز ان يكون بالاصالة
اذ لا يصلح ان يكون احد التوابع فان قلت يجوز ان يكون تاكيدا للاكل المقدر

ملة لا يجوز لوجهين احدهما ان المؤكد لا يحذف والثاني لو كان تاكيدا
لجاز ان يكتفي باحدهما لا بعينه لكن لا يصح ان يكتفي بالثاني اذ لا يكون للخبر
حينئذ ناصب هذا على تقديره والمقصود فارغ التعليق ولزم حذفه
لئلا يتوهم انه جملة اخرى مستانفة وفيه نظر ويحذف الخبر نحو قوله
أأنت ام سالم وقبله ايا ظبية الوعساء بين جلاجل وبين النقا أأنت ظبية
ام ام سالم بحذف الخبر وفي المثل كلاهما وتمرا بمن زود بعض ثروته
كليهما اى اطعمك كليهما وازيدك تمرا ومن روى كلاهما بالرفع فالتقدير
لك كلاهما وازيدك تمرا بحذف الخبر واول من قال ذلك عمرو بن حمران
الجعدي وقد دفع اليه رجل فقال اضر به العطش والشوق وعمرو قاعد
وبين يديه زبد وتمر وتامك فدنا منه الرجل فقال اطعمني من هذا
الزبد والتامك فقال عمرو نعم كلاهما وتمرا فاطعم الرجل حتى انتهى وسقاه
لبنا حتى روي فذهبت كلمته مثلا وخرجت فاذا السبع اى فاذا
السبع واقف واذا المفاجاة بحذف الخبر هذا عند من لا يجعل
اذا ظرف مكان وان قال خبرا له وقد ذكرناه فيما قبل ويجب ذلك اى حذف
الخبر فيما التزم في موضعه اى في موضع الخبر غيره نحو لولا زيد لكان
كذا في احد المذهبين اى لولا زيد موجود محذوف الخبر لان لولا علمية
لان معناه امتناع الشيء لوجود غيره والمذهب الثاني هو مذهب
الكوفيين وهو ان زيد فاعل فعل محذوف اى لولا حصل زيد وقد
توهموا ان لولا بمعناها من اقتضا الفعل ولا للنفي نحو لولم
يمنع زيد وضعفوه بامتناع لولا احد ولا زيد ولا عمرو اذ لو كان لا على
اصلها من افادة الجحود لم يمنع هذا وضربي زيدا قايما هذا اشارة

لما حذف فيه الخبر لزوما لانه التزم في موضعه غيره والتقدير ضربي زيدا
حاصل اذا كان قايما بحذف حاصل كما يحذف متعلقات الظروف ثم حذف
كان لانه يحذف كثيرا في الكلام ثم حذف الظرف اذ ثم ما يتعلق
العلم وبيانه ان قايما منصوب على الحال اذ المعنى ان كل ضرب مني اياه هو
واقع في حال القيام والحال لا بد له من ذي الحال ومن العامل ولا يجوز
ان يكون ذو الحال هو الضمير للمتكلم او زيدا لانه يكون من تتمة المبتدا
فلا يكون واقعا موقع الخبر ولا يجوز ان يكون العامل في الحال هو المصدر
المذكور لما ذكرنا فالحاصل انه لا بد من تقدير ذي حال وعامل اذ لو
لم يقدر او كان ذو الحال والعامل هما المذكورين لفظا لكان من تتمة
المبتدا ولا يجوز ان يكون من تتمة المبتدا لوجهين احدهما انه لا يجوز في موضع
الخبر شيء يقوم مقامه والثاني ان معناه ح ان ضربي الواقع على زيد في حال
كونه قايما او كونه قايما حاصل فلا يلزم منه انحصار الضرب في حال القيام
بل المعنى ان الضرب في حال القيام واقع لا ان كل ضرب هو منحصر في حال
القيام مع ان هذا المعنى هو المفهوم من هذا الكلام بحسب الاستعمال
فاذا لم يجز ان يكون من تتمة المبتدا وجب تقدير عامل وذي حال وهو
كان والمستكن فيه فيكون التقدير ضربي زيدا كان قايما وهذا لا يستقيم
بمجرده لانه لا ضمير فيه يرجع الى المبتدا وهو مثل علمي بزيد كان ذا مال
فقدر الظرف وهو اذا ثم يقوم السائل ويقول هذا الظرف متعلق بضربي
او بشيء اخر فان تعلق بضربي كان من تتمة المبتدا ايضا فقد وقعنا فيما
فررنا منه فلا يكون اذا متعلقا بالمبتدا فلا بد من ان يتعلق بما يجعل مقدرا
فالتقدير ضربي زيدا ضربي زيدا حاصل اذا كان قايما فصح ان يقال قايما من
تتمة الخبر وهو

غير الخبر والتزم في موضعه فوجب حذف الخبر لا لكثرة لانه وقع موقعه
غيره وسد مسده وانما اضمر كان لانه من الافعال العامة التي لا يحتاج
اضمارها الى قرينة معينة نحو زيد في الدار اي حاصل وكائن وكان هي التامة
لا الناقصة لوجهين احدهما انه لو كان ناقصة لكان قائما خبر كان لا حالا
فيفوت معنى التقييد الحالي المصحح للمعنى الذي ذكرناه والثاني انه لو كان
خبرا لجاز تعريفه وان يقال ضربي زيدا القائم لكنهم التزموا تنكيره في
الاستعمال واخطب ما يكون الامير قائما هذا مثل الاول اي اخطب اكوان
الامير حاصل اذا كان قائما كان كل كون منه خطيب على جهة المجاز
وارخص ما يكون البر مدا بدرهم او مدين بدرهم هذا مثال اخر فيه
مثل قائما نصب على الحال اي ارخص ما يكون البر اكوانه مسعرا بهذا
السعر واما اذا قلت مد بدرهم فمدا مبتدأ ومنجمه منه
محذوف وبدرهم هو الخبر والجملة منصوبة المحل على الحالية ويجب على
الحالية وليس فيه الواو نحو كلمته فوه الى في والفرق بين المثالين ان
مدين حال مفرد ومد بدرهم جملة ووقع حالا للتقييد حاصل سواء
كان نفس الحال مفردا او جملة وقد ذكر في قوله الحرب اول ما تكون
فتية تسعى بزينتها لكل جهول رفع الاسمين ونصبهما واختلافهما
الاسمان هو لفظ اول فتية الشعر لعمرو بن معدي كرب وما بعده حتى
اذا اشتعلت وشب ضرامها عادت عجوزا غير ذات حليل شمطاء
جزت راسها وتنكرت مكروهة للشم والتقبيل وفيه اربعة
اوجه الوجه الاول ان يكونا مرفوعين والحرب مبتدأ اول واول
مبتدأ ثان وفتية خبر المبتدأ الثاني والجملة خبر المبتدأ الاول وفي
تكون ضمير الحرب واول

مذكر وفتية صفة وهو خبره واما هو بدل هذا لان اول مضاف الى كون
الحرب وكون الحرب هو الحرب فكانه قال اول الحرب فقد اكتسى التانيث من
المضاف اليه كما في قوله تعالى اناملة اي الحرب اول احوالها التي تكون عليها فتية
والثاني ان ينصب اول وفتية على ان اول ظرف وفتية حال وخبر الحرب
وفعله تسعى اي الحرب تسعى اول كونها فتية والثالث ان ينصب اول ويرفع
فتية على ان الحرب مبتدأ وفتية هو خبره واول منصوب على الظرفية والرابع
ان يرفع اول وينصب فتية واول في هذا الوجه مبتدأ ثان وفتية حال
سد مسد خبر المبتدأ نحو ضربي زيدا قائما اي اول كونها حاصل اذا كانت
في فتية ولهذا الوجه ذكر البيت فانه مثل ضربي زيدا قائما دون الوجوه
الاخر والخبر في هذه المسائل هو الظرف المضاف الى ما عمل في الحال
المحذوف فالظرف المضاف هو اذا والمضاف اليه العامل في الحال وهو
كان يعني ان الحال هيئة اي مسد الخبر على ما بيناه وقوله سد اعلم لعوامله
المحذوف اي انما حذف الظرف لسد الحال مسده ومذهب الكوفيين وهو
ان قائما حال من فاعل ضربي او مفعوله فيكون من تتمة المبتدأ والعامل
هو المصدر وهذا يخرج الكلام عما هو المقصود اذ المقصود ان وقوع
الحدث انما هو في هذه الحال بخصوصه وتقديرهم اي تقدير الكوفيين
يفيد ان الحدث الواقع في هذه الحال واقع وهذا لا ينافي وقوعه
في غير هذه الحال وايضا على تقدير الكوفيين لا يكون الحال في موقع الخبر بل
هو تتمة المبتدأ فلا يلزم حذف الخبر لان التزام حذف الخبر كان لاجل
وقوع موقعه وسد مسده واذا لم يكن ما سد مسده فلا يلزم حذف الخبر
يدل عليه جواز ضربي زيدا قائما خير من ضربه قاعدا اي يدل على ان تقديرهم

لا يفيد انحصار الضرب في حال القيام هذا المثال اذ يعرض معه ضرب
اخر في غير حال القيام ومن زعم انه بمنزلة الجملة الفعلية كاقائم الزيدان يلزمه
عدم استقلال الكلام بدون الحال مع انحراف الكلام عن سننه الصحيح
وهو لا يعلم يعني انه قد ذهب بعضهم الى ان ضربي زيدا قائما بمنزلة ضربت زيدا
قائما كما ان اقائم الزيدان بمنزلة ايقوم الزيدان يعني هو في التقدير جملة
فعلية فابطله المصنف بوجهين احدهما انه لو كان جملة فعلية معه حال
جاز ان يحذف الحال ويستقل الكلام بدون الحال كما ان ضربت زيدا قائما
لو حذف الحال لتم الكلام لكنه لا يتم المعنى مع حذف الحال والثاني انه يحرف
عن المعنى المقصود اذ المعنى ان كل ضرب مني واقع في حال القيام وضربت زيدا
قائما لا يفيد هذا الاستغراق والانحصار بل معناه انه وقع مني ضرب في
حال القيام وهو ظاهر والزمان المقدر منصوب المحل بدليل قولهم اخطب
ما يكون الامير يوم الجمعة بالنصب ويجوز فيما هو مصدر بما المصدرية ان
يقدر بالزمان فيكون المحذوف اذا مرفوع يعني ان قوله اخطب
ما يكون الامير قائما مقدر باذا كان قائما فاذا يحتمل وجهين احدهما ان
يكون منصوبا والثاني ان يكون مرفوعا وذكر لكل واحد دليلا اما
الوجه الاول وهو ان الزمان المقدر يعني اذا منصوب المحل فيدل عليه
قولهم اخطب ما يكون الامير يوم الجمعة بالنصب فيوم الجمعة ظرف وقع
خبرا لاخطب اي اخطب اكوانه حاصل في يوم الجمعة فكذا اخطب ما يكون
الامير حاصل اذا كان قائما اي حاصل في هذا الزمان فاذا منصوب
المحل على الظرفية ثم الظرف مرفوع المحل على الخبرية والوجه الثاني ان
يقدر ما المصدرية بالزمان فكانه قال اخطب ازمنة اكوان الامير فعلى
هذا لا يكون اذا كان

قائما منصوبا على الظرفية اذ لا يقع الزمان في زمان بل يتعين ان يكون اذا
مرفوع المحل بكونه خبرا عن اخطب ازمنة اكوانه ليكون هو هو اي اخطب
الازمان هو هذا المحل لان اخطب الازمان واقع في هذا الزمان ويدل عليه
ورود يوم الجمعة بالرفع ليكون خبرا عن اخطب ما يكون الامير ولما كان لفظ اذا
محتملا لوجهين ولفظ يوم الجمعة نصبه يتعين للظرفية ورفعه يتعين للخبرية
استشهد لكل وجه من الوجهين في اذا بما دل عليه يوم الجمعة وعند بعضهم
جاز هذا اي تقدير المصدر بالزمان في الكل اي فيما كان المبتدأ مصدرا
نحو ضربي زيدا او مضافا الى المصدر كاكثر شربي السويق ملتوتا او مضافا
الى معنى المصدر كاخطب ما يكون الامير على تقدير مضاف محذوف اي زمان
ضربي زيدا اذا كان قائما اي زمان كونه قائما وكذا اخطب ما يكون الامير قائما
تقديره اخطب ازمنة اكوانه اذا كان قائما اي زمان قيامه فيكون اذا
المقدر في جميع الصور مرفوع المحل خبرا للمبتدأ لا ظرفا فان قيل قالوا ان
الحال بمنزلة الظرف وكان يستغني عن مثله ضربي زيدا قائما وبابها عن
ايجاد اذ او كان له محل فاما حالا من الخبر المقدر وهو حاصل والتقدير
ضربي زيدا حاصل قائما اي في حال القيام قلت الحال في المعنى صفة ويلزم
ان يرجع الضمير من الصفة الى الموصوف فكذا يلزم ان يرجع ضمير من
الحال الى ذي الحال ولو لم يقدر اذا كان لكان ذو الحال الضمير في
حاصل وهو راجع الى الضرب والضمير في قائما يرجع الى زيد فلا يكون راجعا
من الحال الى ذي الحال فلا يصح اذ لم يرجع ضمير من الصفة الى الموصوف
فقدر اذا وكان ليكون ظرفا يتعلق بحاصل فلا يمتنع في عدم
تحمل الظرف الضمير كما لو قلت ضربي يوم الجمعة فان الظرف لا يحتمل

الضمير بخلاف الحال ومنه اى ومما التزم فى موضع الخبر غير الخبر كل رجل وضيعته والتقدير كل رجل وضيعته مقرونان فحذف الخبر لان الا الواو علم لان الواو للجمعية فهى قرينة من معنى المقارنة هكذا قدره النحويون وفيه نظر لان الخبر ان قدر بعدهما فلا يلزم فى موضع الخبر غير الخبر بل كان الاولى ان يقدر كل رجل معه و ان هو وضيعته ليكون وضيعته واقعا موقع الخبر ملتزما فى موضعه ولهذا كان قرينة لحذف الخبر فحذف وكذا لفظ العمر بالفتح لانه لا يذكر الا فى القسم وزيد الخبز اكله قريب منه والتقدير زيد اكل الخبز اكله فحذف الخبر لا لانه المفسر عليه واما قال قريب منه لانه لم يقع موقع الخبر وانما وقع بعد معمول الخبر وهو الخبز هكذا ذكره فى التعليق وفيه نظر لانا نقول الخبز معمول الخبر وواقع موقع الخبر وهو اكل كما ان فى ضربى زيدا قائما لفظ قائما من متعلق الخبر وهو عين لفظ الخبر الا انه متصل بضمير بخلاف الصور السابقة فان الدال على الخبر مغاير للفظ الخبر لان لفظ قائما مغاير للخبر وهو حاصل ولفظ وضيعته مغاير للمقدر وهو مقرونان ويجوز فيها نعم المبتدا او الخبر فى نعم الرجل زيد اى اتوسع على تقدير هو زيد فيمن جعل المخصوص خبر مبتدا محذوف اما من جعل المخصوص مبتدا او الجملة قبله خبرا مقدما فهو من باب حذف المبتدا فقط وتحتمل احدهما وكلاهما يعنى وقد يكون المبتدا مضمرا نحو انا زيد وقد يكون الخبر مضمرا نحو زيد انا وقد يكونان مضمرين نحو انت انت كما ذكر ويكون منفصلا لا غير اى يكون المبتدا او الخبر منفصلا لا متصلا اى لا يكون مضمرا متصلا لان الاتصال يكون بعامل لفظى

والعامل فى المبتدا والخبر معنوى ولا يمكن اتصال اللفظ بما ليس بلفظ فلا يكون متصلا الا فيمن قال لولاك ولولاى فان الكاف والياء فى محل الرفع على الابتداء عند الاخفش فان الرفع محمول على الجر وعند سيبويه محلها الجر وان لولا مع المكنى حالا ليست لها منع غيره معناه ظاهر وتقدير قول الاخفش ان الجر قد حمل على الرفع فى قولهم ما انا كانت فكذا يحمل الرفع على الجر فى هذه الصورة فاللواحق بلولا عند الاخفش مجرورة فى محل الرفع كما ان انت فى ما انا كانت مرفوع فى موضع الجر واما عند سيبويه فاللواحق محلها مجرورة ولولا حرف جر وان اختص بالمضمر اى انه لم يوجد لولا جارة لمظهر فلذلك خصصه بالمكنى اى المضمر وكل واحد من المذهبين راجح من وجه مرجوح من وجه اما مذهب الاخفش فرجحانه ان لولا محمول عنده المشهور المستفيض بخلاف واما مذهب سيبويه فرجحانه انه تغيير العامل فقط وهو لولا والتغيرات فى اللواحق واقعة تبعا لا اصلا ومرجوح من حيث ان لولا لم تعهد جارة والشائع الكثير لولا انت ولولا انا وهو القياس لما ذكرنا من ان حق المبتدا اذا كان مضمرا ان يكون منفصلا مرفوعا وهو كذلك واذا كان الخبر معرفة او مضارعا لها فى امتناع دخول حرف التعريف عليه كافعل من كذا والفعل المضارع جاز تخلل ضمير الفصل بينهما اذ ذكر بحث ضمير الفصل فى باب المبتدا والخبر لانه يتعلق بهما وذكر شرائطه وهو كون الخبر معرفة او مضارعا لها والمراد بالمعرفة ان يكونا بحيث ان يقع نعتا للمبتدا لا كل معرفة هو غلام الرجل فان الخبر وان كان معرفة لا يصلح

انه يلزم تغيير انه كثير فى اللواحق بالاضافة

نعتا للمبتدا فلا يحتاج الى ضمير يفصل بين كونه نعتا او خبرا وكذا نظائره وكان حقه ان لا يفصل بين المبتدا وبين افعل من اذ لا يصلح ايضا نعتا للمبتدا ولكنه على الجملة مما ينعت وهو قريب من المعرفة فالحق بالمعرفة بخلاف ما لا يقع نعتا اصلا نحو غلام الرجل والفعل المضارع الحق بالمعرفة ايضا لامتناع دخول حرف التعريف عليه وهو على الجملة قد يقع نعتا وهو اى ضمير الفصل احد الضمائر المنفصلة المرفوعة مطابقا للمبتدا اى فى الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث ايذانا بانه خبر لا نعت علة للتخلل يعنى انما يتخلل ايذانا بانه خبر وايذانا بضرب من التوكيد حتى ادعى بعضهم الحصر فى قولك زيد هو العالم اى لا عالم الا هو ولكن المحققين على ان فيه تاكيدا دون الحصر فلذلك قال بضرب من التاكيد اى بنوع من التاكيد وان لم يكن حصرا نحو زيد هو المنطلق مثال لما كان الخبر معرفة او هو افضل منك اى زيد هو افضل منك مثال لما كان الخبر افعل او هو يضرب اى زيد هو يضرب مثال لما كان الخبر الفعل المضارع وجاز اى يخلل ضمير الفصل بعد دخول العوامل اللفظية نحو كان زيد هو القائم نحو ان ترن انا اقل منك وان كنا لنحن الغالبين فانا ونحن للفصل بعد دخول العوامل وانما جاز تخلل الفصل مع ان الخبر لا يصلح ان يكون نعتا لان المضمر لا يوصف الحاقا لباب المضمر بالمظهر اذ الاصل هو المظهر والمضمر فرع عليه والفروع تلحق بالاصول فى الاحكام وان لم يكن علة الاصول حاصلة فيها طردا للباب ولا محل له اى لضمير الفصل من الاعراب عند اصحابنا رحمهم الله فانه حرف عندهم ككاف الخطاب نحو ارايتك زيدا ما صنع وغيره

اى غير الكاف نحو اياه واياى واياك فان هذه اللواحق لا محل لها من الاعراب عند اصحابنا البصريين خلافا للكوفيين رحمهم الله فان محله حكم ما قبله عند بعضهم فيكون توكيدا له لانك اذا قلت زيد هو المطلق فهو عبارة عن المبتدا لانه راجع اليه فكانه قال زيد زيد المطلق فهو اى لفظ هو من حيث المعنى كالتوكيد للاول وحكم ما بعده عند اخرين لانه معه كالشئ الواحد يعنى حكم هذا الضمير عند اخرين حكم ما بعده وهو الخبر لانه تحقيق وتوكيد ان ما بعده خبر لا نعت فهو موكد لحكم الخبرية متعلق بما بعده فهو معه كالشئ الواحد لكونه تحقيقا وتاكيدا له ويبطل الاول وهو ان حكمه حكم ما قبله فيكون توكيدا له ان المضمر لا يقع تاكيدا للمظهر وانه لا يختلف باختلافه نحو ان زيدا هو المنطلق ابطله لوجهين احدهما ان المضمر لا يؤكد المظهر لان التوكيد اما لفظى او معنوى وهو ليس بتاكيد معنوى لانه ليس معه لفظ النفس والعين ولا غيرهما من الصيغ المخصوصة بالتاكيد المعنوى ولا بتاكيد لفظى لانه بتكرير اللفظ الاول وههنا ليس كذلك لان الاول مظهر والثانى مضمر فلا يكون تكرير بنفس اللفظ فلا يكون تاكيدا لا لفظيا ولا معنويا والثانى انه لو كان تاكيدا لاختلف باختلاف المؤكد رفعا ونصبا وجرا وليس كذلك لجواز ان زيدا هو المنطلق وهو مختلفان فى الاعراب ويمكن ان يجاب عن الاول بان الغرض التاكيد المعنوى بان تفرق الاول على الجملة لا التاكيد الذى هو احد التوابع الخمسة وعن الثانى ان توافق الاعراب فى التاكيد لا نسلم انه شرط بدليل جواز مررت بك انت وبه هو وبنا نحن الا ان نقول ذلك فى المضمر

اما في المضمر والمظهر وليس كذلك والثاني اي ويبطل الثاني وهو ان حكمه حكم ما بعده انه تعلق له بما بعده فانه لا يختلف باختلافه وقوله لا تعلق له بما بعده ان اراد به انه لا يوكد معنى الخبرية ولا يتميز به عن النعت فممنوع لما ذكرنا وان اراد به انه لم يذكر عقيبه فهو مسلم لكنه لا ينفي اصل التعليق ولما كان المختار عند المصنف ان لا محل له من الاعراب كان حقه ان لا يصرح بانه احد الضمائر المنفصلة المرفوعة بل الاولى ان يقول صيغة ضمير مرفوع لانه عين الضمير لما ذكره غيره ويدخل عليه اي على ضمير الفصل لام الابتداء نحو ان كان زيد لهو الظريف وان فيه مخففة عن الثقيلة اصله انه فحذف ضمير الشان تخفيفا ولزم دخول لام الابتداء فرقا بينه وبين النافية ولام الابتداء انما ادخل على ضمير الفصل لانه اما ان يدخل على اسم كان او على الخبر او على ضمير الفصل لم يدخل على الخبر لان لام الابتداء كان حقه ان يدخل على المبتدأ نحو لزيد منطلق فاما ان يدخل على اسم كان او على ضمير الفصل لم يدخل على اسم كان لانه لم يجد الكلام فلا يناسب ان يدخل على ما هو معمول كان فيتعين ان يدخل على ضمير الفصل والحاصل ان اللام اما ان يؤتى به اولا فان لم يؤت به التبس بان النافية وان اتى به فاما ان يدخل على اسم كان او خبره او ضمير الفصل وكان ضمير الفصل احق بان يدخل عليه وكثير من العرب يجعلونه مبتدأ وما بعده مبنيا عليه ويقرؤن وما ظلمناهم ولكن كانوا هم الظالمون وانا اقل بالرفع على ان هم مبتدأ والظالمون خبره والجملة خبر كان وانا مبتدأ واقل خبره والجملة مفعول

ثاني لترون والمراد بقوله مبنيا عليه ان يكون خبرا له وانما عدل الى هذه العبارة لان لفظ مبنيا عليه ينبئ عن وجوب المطابقة مع المبتدأ لكونه بناء عليه مطابقة في الافراد والتثنية والجمع ولفظ خبر المجردة لا يشعر الا بالخبرية دون كونه مطابقا له ومن هذا الباب اي من باب المبتدأ والخبر لان مسئلة الاخبار تجعل الموصول فيها مبتدأ وذلك الاسم الذي تخبر عنه خبرا فهو مناسب لباب المبتدأ والخبر فلذلك اورده ههنا الاخبار عن الشيء مكنيا عنه بالذي او اللام التي في معناها ومعنى مكنيا ان توقع موقع ذلك الشيء المخبر عنه ضميرا والباء للاستعانة اي يستعان في الاخبار بتقدير الذي او اللام التي في معناها لا لان الذي مخبر به بل هو مخبر عنه لانه تصدر مخبرا عنه وذلك الاسم المكنى عنه توقع خبرا له فالباء بالاستعانة لا صلة للاخبار ومجال الاولى اي الذي والتي ونحوهما في الاخبار بها اوسع من الثانية وهي اللام والاخبار بها من حيث دخلت الاولى اي الذي الجملتين الاسمية والفعلية فيقول في الاخبار عن زيد في ضرب زيد الذي ضرب هو زيد ويقول في الاخبار عن زيد في زيد قائم زيد فعلم صح الاخبار بالذي في الجملة الاسمية والفعلية واختصت الثانية وهي اللام بالفعلية مضمر فاعلها بعد صوغه مبنيا للفاعل او المفعول اسم فاعل او مفعول واعرابه باعراب الموصول المقدر اعراب ما بعد الا يعني غير باعرابه يعني الاخبار باللام التي بمعنى الذي مخصوص بالجملة الفعلية اذ لا يمكن في الاسمية نحو زيد قائم اذا اخبر عن زيد فلا يمكن ان يقال القائم زيد بل يختص بالفعلية ثم لما

علم ان الفعلية ايضا لا تدخله اللام بل لا بد من تصرف فيها بان يسبك من الفعلية ما يصلح صلة للام وهو اسم الفاعل او اسم المفعول فعال متصرفا فعلها احترازا عن نحو نعم وعسى وفعل التعجب فانها من الافعال الغير المتصرفة اي لا يجيء منه اسم فاعل او مفعول فلا يمكن فيه الاخبار باللام لاحتياجه الى اسم فاعل او مفعول وقد امتنعا فيها فتقول في ضرب زيد اذا اخبر عن زيد الضارب هو زيد وفي ضرب زيد على المجهول المضروب هو زيد بعد صوغه اي بعد صوغ الفعل مبنيا للفاعل ليصاغ منه اسم الفاعل وان كان مبنيا للمفعول ليصاغ منه اسم المفعول وجعله واعرابه باعراب الموصول اي آخره اشارة الى بحث اشرنا اليه من قبل وسنعيده زيادة للبيان وهو ان اسم الفاعل والمفعول اذا وقعا صلة للام حقهما ان لا يكون لهما اعراب لان صلة الموصول لا اعراب لها ما للاعراب للموصول الذي وقع مبتدأ فكان حقه ان لا يعرب اسم الفاعل او المفعول ايضا وقد ذكر ان حق الاعراب كان اصله للموصول ولكنهم كرهوا تعدد الاعراب في اللام فاظهروا في الاسم بعده كما ان الا اذا كان بمعنى غير في نحو ما جاءني الا زيد كرهوا ان يظهروا فيه اعراب غير لكونه حرفا فاظهروا اعرابه فيما بعده فكذا ههنا وتمام تحقيقه قد تقدم والاخبار سائغ عن كل اسم في جملة الا اذا تعذر امر في شرطه اي سقط الاخبار المذكور وانما كان سائغا عن كل اسم لان كل اسم صح انه يعبر عنه بالمظهر جاز ان يعبر عنه بالمضمر نظرا الى هذه الجملة الا حيث وجد مانع من الاخبار كما سيأتي وشرطه اي وشرط الاخبار تصدير

الجملة بالموصول مبتدأ وتأخير الاسم المراد عنه الاخبار خبرا ووضع ضمير للموصول موضعه هذه اربعة شروط احدها تصدير الجملة بالموصول مبتدأ والثاني صحة تأخير الاسم الذي اريد ان تخبر عنه خبرا والثالث وضع ضمير موضع ذلك الاسم والرابع كون الضمير عائدا الى الموصول فاذا تعذر امر منها تعذر الاخبار على ما سيأتي بيانه واتى اي وان ضمير المخبر عنه منصوبا جاز ايلاؤه الفعل متصلا به وان لم يله الاسم الموضوع هو موضعه اذا لم يلتبس يعني اذا كان الاسم الذي تريد الاخبار عنه غير منفصل بفعل بان يكون بينهما فصل جاز ان يذكر موضعه ضميرا متصلا بالفعل اذا لم يلتبس مثلا تقول في اعطيت زيدا درهما اذا اردت الاخبار عن درهما وهو غير متصل بالفعل جاز لك ان يذكر الضمير الذي يضعه موضعه متصلا بالفعل فتقول الذي اعطيته زيدا درهم وكان حقه ان يوضع موضع الدرهم منفصلا فيقال الذي اعطيت زيدا اياه درهم ولكن عدل الى ضمير المتصل وايلائه الفعل لانه اذا جاز الاتصال لم يعدل الى الانفصال هذا اذا لم يلتبس مثل المثال المذكور واما اذا التبس نحو اعطيت زيدا عبد الله فلا يجوز تقديمه وايلاؤه الفعل فتقول في الاخبار عن عبد الله الذي اعطيت زيدا اياه عبد الله ولو اوليته الفعل وقلت الذي اعطيته زيدا عبد الله لم يتميز المفعول الاول عن الثاني لان التمييز انما يحصل بالتقدم لفظا فان المقدم هو المفعول الاول والمؤخر هو الثاني وجاز ان يكون يذكر في مثال الناس انما ضرب زيد عمروا فان الحصر في الاسم الثاني لانه بمنزلة الواقع بعد الا اي ما ضرب زيد الا عمروا

فلو اخرت عمرا في انما ضرب زيد عمرو او لينة الفعل وقلت الذي انما ضربه
زيد عمرو انعكس الحصر وصار زيد هو بمنزلة الاسم الواقع بعد الا وبعض
النحاة وحذفه متصلا منصوبا ايضا اي وجاز حذف الضمير اذا كان
متصلا منصوبا في صلة اللام كان او في صلة الذي فيمن يجعل المتصل
بالوصف منصوبا لفظا ومعنى فرقا اي وان لم يجعل منصوبا لفظا ومعنى
بل مجرورا لفظا منصوبا معنى كما هو مذهب بعضهم فهو اي الحذف ضعيف
فيه اي في ذلك المتصل يعني اذا كان الضمير الموضوع موضع الاسم المخبر
عنه متصلا منصوبا جاز حذفه ايضا مثلا في ضربت زيدا لو اخبرت
عن زيد قلت الذي ضربته زيد وجاز حذف الضمير بان تقول الذي ضربت
زيد لان العائد المنصوب الى الموصول يجوز حذفه نحو اهذا الذي بعث
الله رسولا اي بعثه الله وكذا في صلة اللام في ضربت زيدا لو اخبرت عن
زيد باللام لقلت الضاربه انا زيد وجاز حذف هذا الضمير بان تقول
الضارب انا زيد هذا فيمن يجعل المتصل بالوصف منصوبا يعني اذا
اتصل الضمير بالوصف كاسم الفاعل نحو ضاربه وضاربي واختلف فيه
ان المتصل به هل هو منصوب او مجرور فعند سيبويه هو مجرور وعند
الاخفش هو منصوب فقال انما يجوز الحذف اذا جعل منصوبا فان
حذف المنصوب كثير شايع اما من جعله مجرورا فلو حذف لحذف
المجرور وابقي الجار وهو ضعيف فيه فلذلك قال والا فهو ضعيف
فيه وكان الاولى ان يقول في صلة الذي كان او في صلة اللام فيمن
يجعل لان قوله فيمن يجعل الى اخره يختص باللام فان الخلاف
في الوصف اذا اتصل به ضمير كما ذكرنا ومن هذا اي ومما هو

ذكر من شروط الاخبار على الوجه المذكور يظهر انه اي الاخبار تمتنع فيما
يستحق الصدارة من ضمير الشان وكم الخبرية وغير ذلك لتعذر التاخير
هذا شروع في بيان ان كل واحد من الامور الاربعة المذكورة شرط
الاخبار فانه اذا انتفى واحد انتفى الاخبار فاذا كان الاسم الذي اريد
به الاخبار عنه مستحقا لصدر الكلام لم يجز الاخبار عنه لان احد
شروطه ان يؤخر ذلك الاسم ليكون خبرا عن الموصول وما يستحق
الصدارة لا يمكن تاخيره كضمير الشان في نحو هو زيد قايم لا يمكن الاخبار
عن هذا الضمير اذ لو قلت الذي هو زيد قايم هو لزم تاخير ضمير الشان
وهو ممتنع وكذا في كم الخبرية لو اخر بطل صدريته وقلت باخرته
لان كم الاستفهامية لا يقع صفة للموصول فكيف المانع فيه هو عدم تصدر
الذي باخره وفي التمثيل بضمير الشان نظر للمصنف ان يقال يمتنع
الاخبار عنه لكونه مستحقا لغير الموصول اذ الضمير يرجع الى المتعقل
في الاذهان وهو الشان لا الى ملفوظ نحو زيد ضربته فانه مستحق لغير
الموصول فامتناع الاخبار في ضمير الشان جاز ان يكون لكونه للغير
وهو المتعقل الاذهني لا لكونه متعذر التاخير وفيما يلزم التنكير
من الحال والتمييز والمنفي بنفي الجنس والمجرور برب ونحو ذلك
لتعذر الاضمار قوله وفيما يلزم عطف على فيما يستحق اي ويمتنع
الاخبار فيما يلزم التنكير من الحال نحو ضربت زيدا قايما فانه يمتنع الاخبار
عن الحال اذ لا يمكن وضع الضمير موضعه لان المضمر معرفة ولا يقع
حالا وكذا التمييز لو قلت عندي عشرون درهما امتنع الاخبار
عن درهما اذ لا يمكن وضع الضمير موضعه وكذا المنفي بنفي الجنس

نحو لا رجل في الدار وكذا المجرور برب لانها لازم للتنكير والمضمر معرفة
فلا يقع موقعها ولا يقال ربه رجلا لشذوذه هذا جواب عن سوال
مقدر وهو ان رب قد يدخل على المضمر في ربه رجلا فلا يتعذر اضمار
المجرور برب فاجاب بانه شاذ لا يقاس عليه على انه يقال انه مبهم
يرمى به من غير قصد الى معين وكانه ليس بمضمر وان كان لفظه لفظ
المضمر وكذا في الموصوف بدون الوصف اي وكذا يمتنع الاخبار في
الموصوف بدون الصفة فلا يقال في جا رجل عالم والاخبار عن الموصوف
فقط الذي جا هو عالم رجل لان المضمر لا يقع موصوفا وقال بدون الصفة
لانه لو اخبر عن الموصوف والصفة معا جاز فيقال الذي جا هو رجل عالم
والمخبر عنه هو الموصوف والصفة معا وفي الوصف اي بدون الموصوف
فلا يخبر عن عالم في المثال المذكور فلا يقال الذي جا رجل هو عالم لان
المضمر لا يقع صفة وفي المضاف بدون المضاف اليه نحو جا غلام زيد فيمتنع
الاخبار عن المضاف فقط وهو ظاهر لامتناع اضافة المضمر الى شي
لامتناع الوصف للضمير وبه واضافته هذا علة للمسايل الثلاث اي
ويمتنع الاخبار في الموصوف فقط لامتناع الوصف للضمير اي لامتناع
كون الضمير موصوفا وبه يرجع الى قوله في الوصف اي يمتنع الاخبار
في الوصف لامتناع الوصف بالضمير اي لامتناع كون الضمير صفة
واضافته يرجع الى قوله في المضاف اي يمتنع الاخبار في المضاف
فقط لامتناع اضافة المضمر الى شي وقوله وفي الوصف اراد بدون
الموصوف وان اطلقه في اللفظ اعتمادا على المذكور قبله وجاز في
المضاف اليه اي وجاز الاخبار في المضاف اليه فقط فتقول في

جا غلام زيد في الاخبار عن زيد الذي جا غلامه زيد اذ لا امتناع
فيه الا اذا لم يستقل بان كان المجموع علما كعبد قتال ولاد وبنية وسام
ابوص لله وبنة الجوى من كبار الوزغ فانه يمتنع الاخبار عن المضاف
اليه فيه لانه بمنزلة حرف الكلمة وحكى المازني جواز ذلك في الشعر
والسعر ما لم يجلب واذا كان المضاف اليه المركب من العشرة مع ما
يبنى عليها والمضاف اسم الفاعل المشتق من العدد فلا يكون الا منه
ففي الاخبار اي عن المضاف اليه يجب رد المحذوف من المضاف
لزوال علته يعني اذا ركب العشرة مع ما يبنى عليها وقيل اثنى عشر
وثلاثة عشر الى تسعة عشر وجعل هذا المركب نحو ثلاثة عشر
مضافا اليه وجعل المضاف اسم الفاعل المشتق من العدد نحو الثالث
والرابع ولا يكون الا منه اي لا يكون الا واحدا من المضاف اليه يعني لا يكون
بمعنى التصيير لان ذلك مخصوص بالعشرة فما دونها اذ يقال عاشر عشرة
بمعنى واحد منها ويقال عاشر تسعة بمعنى مصير التسعة عشرة اما فيما فوق
العشرة لو اشتق منه اسم الفاعل فلا يضاف الا بمعنى واحد منهم لا بمعنى
التصيير لا يقال ثالث اثني عشر بمعنى مصير اثني عشر ثلاثة عشر فاذا
اضيف اسم الفاعل الى ما يساويه في العدد نحو ثالث ثلاثة عشر فان
التقدير ثالث عشر ثلاثة عشر بمعنى واحد من ثلاثة عشر فاذا اخبر عن المضاف
اليه وهو ثلاثة عشر من هذا ثالث ثلاثة عشر يجب رد المضاف اليه
المحذوف وهو عشر من ثالث عشر كراهة اضافة اسم جمع فيه
بين اسمين الى اسم اخر قد جمع فيه بين اسمين مثلها للطول فحذفوا
الثاني من الاول ولما اقيم الضمير مقامه ذهب تلك الكراهة اي علة

الحذف كانت تلك الكراهة فلما زالت ردّ المحذوف ولا يسوغ فيه اللام أي لا يسوغ في مثل ثالث ثلاثة عشر الإخبار باللام لأنه إنما يكون في الفعلية
وهذه جملة اسمية ولا مدخل فيه للإخبار باللام بل يتعين فيه الإخبار بالذي
كما ذكر وكذا في كل ما أضيف إلى العدد المشتق جزئية بعض ما أضيف
إلى المساوي نحو هذا ثالث ثلاثة فإنه لا يكون إلا بمعنى واحد منهم لا بمعنى
التصيير لأن التصيير إنما يكون في المضاف إلى الأقل نحو رابع ثلاثة أما
في المضاف إلى المساوي فلا يمكن فيه التصيير وح لا يكون بمعنى الفعل
فلا يسوغ فيه الإخبار باللام لما ذكرنا وأما في المضاف إلى ما دونه
ولا يكون إلا في ما دون العشرة فلا منع لأنه بما يؤخذ من الفعل أشبه
يعني أن اسم الفاعل المشتق من العدد إذا أضيف إلى ما دونه نحو
رابع ثلاثة فيكون بمعنى التصيير أي مصيّر الثلاثة أربعة ولا يكون التصيير
إلا فيما دون العشرة لأن له فعلا يؤخذ منه اسم الفاعل بمعنى التصيير
فإن رابعا مأخوذ من ربعت الثلاثة أي صيّرتهم أربعة ولا يكون هذا
في ما فوق العشرة لأنه ليس له فعل مأخوذ من المركب حتى يشتق
منه اسم الفاعل بمعنى هذا رابع ثلاثة أي أنه لا منع من الإخبار فيه
باللام فيقال في هذا رابع ثلاثة الذي ربعتهم رابعهم ثلاثة وجاز باللام
أيضا نحو الرابعهم هذا ثلاثة وذكر لوجه الجواز أن هذا مما يؤخذ
من الفعل أشبه يعني أن ضاربا مأخوذ من فعل قطعا ونحو رابع
أربعة مأخوذ من الاسم وهو أربعة قطعا لأنه ليس بمعنى التصيير
حتى يقدر له فعل وأما رابع ثلاثة فهو بين المرتبتين لأنه يحتمل أن
يكون مأخوذا من الاسم وهو أربعة فيكون كرابع أربعة ويحتمل أن يكون

مأخوذا من فعل وهو ربعت لأنه بمعنى التصيير الذي يقتضي الفعلية
فهذا إنما أشبه بما يؤخذ من الفعل نحو ضارب مما يؤخذ من الاسم مثل نحو
رابع أربعة فهذا إجمال اللفظ وقد ذكره في التعليق أيضا وفيه بحث لأن
الإخبار باللام يقتضي أن يكون في الجملة الفعلية صريحا والمثال المذكور
جملة اسمية فيمتنع الإخبار باللام في نحو زيد ضارب مع أنه مأخوذ
من الفعل قطعا فكيف باسم الفاعل بمعنى العدد وهو قد جرى في أول باب
الإخبار لأن الإخبار باللام يختص بالفعلية فكيف يمكن فرض اللام في الجملة
الاسمية مع كون اسم الفاعل مأخوذا من العدد نعم لو علم ربعت الثلاثة
فيجوز ح الإخبار باللام فيه نظرا إلى أنه يشتق منه اسم الفاعل ويمكن أن
يمنع بأن اسم الفاعل فيه ليس على المعهود المعهود من اسم الفاعل المأخوذ
من غيره من الأفعال قال الأخفش وجاز في القياس الثاني اثنين أنا
واستهجن الثانيهما أنا اثنان لعظم الفائدة بخلاف الضاربهما نعم لو علمت
أنا ثاني اثنين فقد أجاز الأخفش في القياس الإخبار عن أنا باللام
فقال الثاني اثنين أنا لأنه في المعنى الذي ثنى اثنين أنا وإنما قال على القياس
لأنه ليس في الكلام ثنيت يصاغ منه الثاني بمعنى الواحد واستهجن الإخبار
عن اثنين بأن يقال الثانيهما أنا اثنان لعدم الفائدة لأن الذين أنت ثانيهما لا بد
وأن يكونا اثنين فأخبرت عنهما بشيء معلوم بالضرورة بخلاف ما لو قلت
أنا ضارب اثنين وأخبرت عن اثنين وقلت الضاربهما أنا اثنان وقال
في التعليق رجلان وذكر وجه الفرق لأنك لو قلت الضاربهما
لم تعلم أرجلان أم امرأتان وهذا الكلام كما ترى مختلط أما أولا
فلأنه ذكر الإخبار باللام في الجملة الاسمية وهو ممتنع كما ذكرنا

حتى ح | العارفي ح

وأما ثانيا فلأن حق الكلام في أنا ضارب اثنين على تجويز الإخبار باللام
الضاربهما أنا أي اللذان أنا ضاربهما اثنان وح لا يتبين الفرق بين الثانيهما
أنا اثنين وبين الضاربهما أنا اثنان إذ لفظ اثنان إن أريد به العدد المجرد
من غير اعتبار الذكورة فهما في المنع سواء لأن اللذين أنت ضاربهما
يكونان اثنين أيضا وإن أريد به قيد الذكورة فالصورتان مفيدتان إذ
اللذان أنت ثانيهما قد يكونان ذكرين أو ذكرا وأنثى إذا كان المتكلم
ذكرا وكذا اللذان أنت ضاربهما قد يكونان ذكرين أو أنثيين وليس في
الكلام في الضاربهما والثانيهما دلالة على تذكير أو تأنيث إذ جاز أن يقال اللتان
أو اللذان في الموضعين وعلى الجملة فقوله في التعليق في الفرق الضاربهما
أنا رجلان ليس بسديد بل حقه اثنان وح لا يصح الفرق فهو في غاية
الضعف نعم لو قيل إن لفظ اثنان يطلق على الذكرين وعلى الذكر والأنثى
على وجه التغليب حقيقة فح يتبين الفرق إذ لو قلت الضاربهما أنا اثنان
يخرج به المرأتان إذ اللام في الضاربهما يحتمل أن يراد به المرأتان والذكران
والذكر والأنثى لصحة حمل الضارب على المذكر في الأحوال الثلاث فيفيد
بخلاف الثانيهما أنا اثنان إذ يحتمل اللام الذكرين والذكر والأنثى ولا يحتمل
المرأتين إذ كان الثاني ذكرا ويحتمل اثنان في الخبر أيضا أن يكون المراد به
ذكرين وذكرا وأنثى فلا يخرج فلا يفيد أمرا زائدا لكن الكلام في كون
التغليب حقيقة إذ لو كان مجازا لا يحمل اثنان على وجه المجاز أن يراد
به الذكران والذكر والأنثى والمرأتان باعتبار أنهما يجتمعان على وجه
المجاز والله أعلم وكذا في الاسم العامل بدون معموله لتعذر إعمال الضمير
أي كما يمتنع الإخبار في الموصوف بدون الصفة ونحوه كما ذكرنا يمتنع

قوله ... | ... ...

أيضا الإخبار في اسم العامل بدون معموله ونحو أعجبني ضربك عمرا فيمتنع
الإخبار عن ضرب فقط فلا يقال الذي أعجبني هو عمرا ضرب لتعذر إعمال الضمير
وفي الاسم الذي يضارع الفعل العامل عمله مطلقا أي مع معموله وبدونه
لعدم صلوحه للإخبار عنه لأنه مشبه بالفعل فكأنه فعل حقيقة ولفظ
العامل مجرور صفة للاسم فالاسم صفتان أحدهما كونه مضارعا للفعل والثاني
كونه عاملا عمل الفعل بأن يكون اسم فاعل أو اسم مفعول أو صفة مشبهة واحترز
بقوله الذي يضارع الفعل عن المصدر فإنه وإن عمل عمل الفعل لكنه يسوغ
الإخبار عنه مع معموله فيقول في ضربي زيدا حسن إذا أخبرت عن المصدر
مع معموله فيقول وهو ضربي زيدا الذي هو حسن ضربي زيدا وإنما امتنع
الإخبار في اسم الفاعل العامل مطلقا ونحوه دون المصدر فإنه يجوز
الإخبار فيه مع معموله لأن اسم الفاعل يضارع الفعل ويجري مجراه
في الحركات والسكنات والدلالة على الزمان الحاضر أو المستقبل ووقوعه
موقعه فهو كالفعل بخلاف المصدر فإنه ليس جاريا على الفعل في الحركات
والسكنات والدلالة على أحد الزمانين ووقوعه موقعه فإن ضاربا في
مررت برجل ضارب مثل يضرب في الأمور الثلاثة بخلاف المصدر فإنه ليس
كالفعل في تلك الأمور فالمصدر مع معموله كسائر الأسماء التي يصح الإخبار
عنها وقيد الاسم بالعامل احترازا عن اسم الفاعل غير العامل فإنه يجوز
الإخبار عنه كسائر الأسماء الجامدة وقولهم في الإخبار عن منطلق
في زيد منطلق الذي زيد هو منطلق فالمخبر عنه في الحقيقة الموصوف
الساد هو مثله هذا جواب سؤال مقدر وهو أن نحو منطلق في زيد
منطلق اسم فاعل عامل لأنه عامل في الضمير المستكن فيه فإلحاله

عن جه

فقد اخبرت عن اسم الفاعل العامل فما جاب عنه بان مطلق صفة لموصوف
محذوف وهو الذات الموصوفة بالانطلاق وكان المخبر عنه هو معروض
هذا الموصوف الذى سلبه الصفة مسلبه لا الصفة العارضة وفيه نظر
لانه باق هذا الحول ايضا لو اخبر عن اسم الفاعل في المظهر باعتبار المعروض
ايضا وكذا اى ويمتنع الاخبار ايضا فيما يلزم الظرفية نحو ذات يوم او
المصدرية نحو لبيك وسعديك وسبحان الله ومعاذ الله فانه يمتنع الاخبار
فيهما ورفعهما خبرا للموصول لعدم صلوح الخبرية لالتزام النصب فيهما
وجاز اى الاخبار عن الظرف غير ما ذكر فيقول في صليت اليوم واخبرت
عن اليوم الذى صليت فيه اليوم اذ جاز رفع الظرف وايقاعه خبرا
واشترط اظهار في اشتراط اظهار اللام في المفعول له لفوات شرط
الحذف الا اذا اتسع فيه يعنى اذا اخبرت عن الظرف عما ذكر فشرط
اظهار في كما ذكرنا في المثال وهو الذى صليت فيه ولا يقال الذى صليته
كما يشترط اظهار اللام في المفعول له اذا اخبرت عنه فتقول في
ضربت زيدا تاديبا واخبرت عن تاديبا الذى ضربت زيدا له تاديب
باظهار اللام وانما وجب اظهار اللام مع ان المخبر عنه لم يكن فيه اللام
لان شرط النصب في المفعول له ان يكون مصدرا ولفظ الذى ليس بمصدر
فجاز ان ينتصب باضمار اللام بخلاف ما اذا وقع موضعه ضمير لفظه ليس
بمصدر فيجب اظهار اللام وكذا يشترط اظهار في في الظرف لو كني عنه
بالضمير لان اللفظ المظهر في الظرف يدل على الزمان او المكان بجوهره
فيستغنى عن اظهار في بخلاف ما اذا جعل ضميرا فان جوهره لا يدل
على الظرفية فاحتيج الى اظهار في للدلالة على الظرفية قوله الا اذا
اتسع فيه

فيشترط اظهار في الا اذا اتسع في الظرف بان يجرى مجرى المفعول به فتقول
في صمت اليوم الذى صمته اليوم لان الظرف كانه مفعول به على الاتساع نحو
ويوم شهدناه سليما وعامرا اى شهدنا فيه وعن المصدر الذى لم يسد مسده
اى وجاز الاخبار عن المصدر الذى لم يسد مسد فعله فان المصدر على
قسمين قسم جدير فعله وسد هو مسده نحو سقيا زيدا فهذا لا يجوز الاخبار
عنه لانه سد مسد الفعل كانه فعل فامتنع الاخبار عنه وقسم لا يسد
مسده نحو الضرب حسن واعجبني الضرب ونحوهما فيجوز الاخبار عن
مثل هذا المصدر لارتفاع المانع المذكور وهو سده مسد الفعل وقبح
في الوارد لمجرد التوكيد لعدم الفائدة اى وقبح الاخبار في المصدر الذى
ورد لمجرد التاكيد نحو ضربت ضربا فانه يقبح الاخبار عن ضربا بان تقول
الذى ضربته ضرب فانه لا فائدة في هذا الاخبار لان المصدر قد فهم من
نفس الفعل فالاخبار به غير مفيد كما لا يحسن ضرب ضرب لانه لا فائدة
الا اذا وصف وقيل ضرب شديد وكذا ههنا اذا قلت ضربت ضربا شديدا
جاز الاخبار عنه لانه ليس لمجرد التاكيد بل يدل على وصف لم يفهم من نفس
الفعل فجاز الاخبار عنه لو قلت الذى ضربته ضرب شديد كما جوز ضرب
ضرب شديد وامتنع عن الضمير في ويحه رجلا ولا مظهر متعلقه لانه دعاء
فهو بمنزلة الامر والنهى فلا يقع صلة للموصول فلا يقال في ويحه رجلا
الذى ويحه رجلا هو اذ لا يوصل بالدعا كما لا يوصل بالامر وقد اجازه
بعضهم نظرا الى انه في صورة خبر وهو فاسد ويمكن ان يذكر لوجه المنع
ان الضمير في ويحه غير راجع الى مذكور سابق لفظا بل هو مبهم مفسر
بقوله رجلا فعلى هذا يمتنع الاخبار عنه لانه لو كني عنه بضمير اشترط

ان يرجع الى الموصول فيخرج هذا الضمير عن وضعه وكان هذا الضمير
مستحق لغير الذى وهو المبهم واذا كنى عنه امتنع الاخبار كما امتنع
الاخبار عن الضمير المستحق لغير الذى نحو زيد ضربته كما سيأتى عقيبه وكذا
في الضمير الذى يستحقه غيره اى غير الموصول مبتدا كان او موصوفا او
موصولا وكذا المضاف اليه او المشتمل عليه لخلو المستحق عما يستحقه بغير
اذا استحق غير الموصول ضميرا لم يجز الاخبار عن ذلك الضمير ثم فصل
الغير بقوله مبتدا الى اخره يعنى غير الموصول الذى يستحق الضمير قد يكون
مبتدا نحو زيد ضربته وقد يكون موصوفا نحو جاء رجل ضربته وقد يكون موصولا
نحو الذى ضربته زيد فان المستحق لهذا الضمير هو الموصول المذكور وكذا
المضاف اليه اى وكذا يمتنع الاخبار عن المضاف الى الضمير الذى يستحقه
غير الموصول نحو زيد ابوك رجل يحبه فلو اخبرت عن رجل يحبه وقلت
الذى زيد ابوك هو رجل يحبه لم يجز لانه بقي المبتدا بلا عائد فالحاصل انه
اذا وجد ضمير يستحقه غير الموصول فيمتنع الاخبار عن ذلك الضمير وعن
المضاف الى ذلك الضمير ويمتنع ايضا عن الاسم المشتمل على ذلك الضمير وقوله
مبتدا كان او موصوفا او موصولا تفصيل لغير اى سوا كان المستحق
وهو غير الموصول مبتدا او موصوفا او موصولا وكذا في الموصول بدون
صلته لتعذر وصل الضمير وخلوه عن الصلة واما مع الصلة فلا منع
كالموصوف والمضاف يعنى يمتنع الاخبار عن الموصول بدون صلته
نحو الذى قام زيد لا يمكن الاخبار عن الذى وحده بان يقول الذى هو قام
زيد الذى وعلل امتناعه لوجهين احدهما ان الضمير لا يقع موصولا وهو
مبني قوله لتعذر وصل الضمير اى جعله موصولا والثاني خلو الموصول
المؤخر عن الصلة

وفيه فساد اخر وهو ان الموصول بدون الصلة بمنزلة حرف الكلمة ولا يقع
ضمير موقع حرف الكلمة هذا اذا كان الخبر من الموصول بدون الصلة فاما
الموصول مع صلته فلا منع من الاخبار عنه كما لا يمتنع الاخبار عن الموصوف
مع صفته والمضاف مع المضاف اليه وقوله كالموصوف والمضاف متعلقة
بالموصول اى حكم الموصوف والمضاف حكم الموصول فكما يمتنع الاخبار
عن الموصول بدون الصلة ويجوز عن الموصول مع الصلة
كذلك الموصوف والمضاف في الحالين فان الموصوف يمتنع الاخبار عنه
ايضا بدون صفته ويجوز مع صفته وكذا المضاف يمتنع الاخبار عنه بدون
المضاف اليه ويجوز الاخبار عنه مع المضاف اليه موصولا كانت او غيره
فان الذى يمتنع ان يوصل بالذى في القياس اى يجوز الاخبار عن الموصول
مع صلته سوا كان ذلك الموصول موصولا بموصول اخر او غير موصول
به يعني سوا كانت صلته جملة مصدرة بموصول او غير مصدرة به ولما كان
هذا الكلام مظنة لتوهم ان مثل الموصول كيف يوصل بموصول اخر قال
فان الذى لا يمتنع ان يوصل بالذى في القياس يعنى جاز ان يذكر صلة الذى
جملة مصدرة بموصول اخر من حيث القياس وان لم يسمع من الاستعمال
ويحتاج مبتدا الى الصلة والخبر والثاني بصلته وخبره صلة للسابق ولا بد
فيه اى في الثاني من ضميرين احدهما له اى للثاني والثاني للاول كما ذكر
ان الموصول يوصل بموصول بنية على نكتة وهي ان الموصول الثاني يحتاج
الى امرين لانه مبتدا فيحتاج صلة والموصول مع صلته والخبر جملة
تقع صلة للموصول الاول فلا بد فيه من ضمير يرجع الى الموصول الثاني
وضمير يرجع الى الموصول الاول وان كان الذى بعد السابق اثنين

اى بعد الموصول السابق موصولين اثنين او ثلاثة اى موصولات ثلاثة او اربعة او خمسة او ما بلغ فالحكم ما ذكر من افتقاد كل واحد اى ما يكون صلة والى ما يقع خبرا يعنى ان كل موصول بذكر فلا بد له من صلة وخبر لتتم الموصول الثانى ويصلح صلة للموصول الذى سبقه كالمسئلة الخلقية من المازنى رحمه الله وهى الذى التى اللذان التى ابوها ابوهما اختها اخوال اخته زيد وامتحان صحته باقامة اسم مقام كل موصول بصلته فى معناه حتى يرتد الجميع الى واحد بيانه انا ذكرنا ان الموصول الثانى الواقع مبتدا لا بد له من صلة وخبر فهاهنا الموصول الرابع وهو التى مبتدا فلا بد له من صلة وعائد وخبر وصلته قوله ابوها ابوهما فابوها مبتدا وابوهما خبره والجملة من المبتدا والخبر صلة التى والعائد هو الضمير فى ابوها فتم كون التى مع صلته مبتدا وخبره قوله اختها فالتى ابوها ابوهما اختها موصول تم صلته فهو مبتدا وذكر خبره فهذه جملة من مبتدا وخبر تصلح صلة للموصول الذى سبقه وهو اللذان واللذان مع صلته مبتدا وخبره قوله اخوال وعائده المجرور فى ابوهما واللذان مع خبره جملة تامة تصلح صلة للموصول الذى سبقه وهى التى ثم التى مبتدا اذ تمت صلته وخبره اخته والمبتدا مع الخبر جملة تامة تصلح صلة للموصول الاول وهو الذى فالذى تم بصلته وعائده هو المجرور فى اخته فيصلح ان يكون مبتدا وخبره قوله زيد قوله وامتحان صحته اى صحة هذا الحكم بان يقام اسم مقام كل موصول مع صلته فى معناه فيقام موقع التى ابوها ابوهما اختها لان التى ابوها ابوهما اختها من هى اختها فمصير الكلام الذى التى اللذان اختها اختها اخوال اخته زيد ثم يقام اخواها فمصير الكلام الذى ...

اخته اخته زيد فزيد الخبر اى كلام واحد وان اردت الاخبار فيها اى فى المسئلة المحكم عن الموصول الاول او الثانى بصلته فكذا اى وكذا فى خبر الاول واما سائر ما فى صلته فلا يتاتى فيه ذلك الا فى خبر الموصول الثالث فى المتصل به اى مع المتصل بخبر الموصول الثالث وهو الكاف فى اخوال لما تقدم فتذكر اى اردت الاخبار فى المسئلة المحكم عن الموصول الاول يعنى بصلته اذ سبق ان الاخبار عن الموصول فقط غير جائز واخر صلة الموصول الاول هو اخته فاذا اخبرت عنه قلت الذى هو زيد الذى التى اللذان التى ابوها ابوهما اختها اخته ولا خلل فيه ويصح ايضا الاخبار عن الموصول الثانى وهو التى مع صلته واخر صلته قوله اخوال فاذا اخبرت عنها قلت التى الذى هى اخته زيد التى اللذان التى ابوها ابوهما اختها اخوال وصح هذا ايضا لانا اخبرنا عن التى مع صلته والضمير المستحق للذى ليس فى صلة التى حتى يمنع من الاخبار عنه بل هو فى اخته وهو خبر التى وليس من صلته فليس التى مع صلته مشتملة على الضمير المستحق للغير حتى يمنع الاخبار عنه قوله وكذا عن خبر الاول معناه يصح الاخبار ايضا عن خبر الاول اى خبر الموصول الاول وهو زيد فقل فى الاخبار عن زيد الذى الذى التى اللذان التى ابوها ابوهما اختها اخوال اخته هو زيد ولا خلل فيه ايضا قوله واما سائر ما فى صلته اى اخره معناه ان الباقى مما فى صلة الموصول الاول فلا يتاتى فيه الاخبار الا ما استثناه واما فى سائر بعض الباقى لانا قلنا يصح الاخبار عن التى مع صلته وهو فى صلة الموصول الاول فهذا الجزء من صلة الاول قد يصح الاخبار عنه فبقى الباقى وهذا الباقى لا يصح الاخبار عنه الا فى شيئين خبر الموصول الثالث

وما اتصل بخبر الموصول الثالث وهو الكاف المتصل باخوال فان اخوال خبر اللذان وهو الموصول الثالث فلا يصح الاخبار عن اللذان مع صلته وهى قوله ابوها ابوهما ولا عن ابوها لا عن المضاف ولا عن المضاف اليه ولا عن ابوهما لا عن المضاف ولا عن المضاف اليه ولا عن اختها لا عن المضاف ولا عن المضاف اليه ولا عن اخته مضافا ولا مضافا اليه وعلة الامتناع فى اللذان مع صلته انه مشتمل على الضمير المستحق وهو المضاف اليه فى اختها المستحق للموصول قبله وهى التى فلا يصح الاخبار عنه وكذا فى الموصول الرابع لانه ايضا مشتمل على ضمير وهو هما ابوهما المستحق للذى وهو اللذان فلا يصح الاخبار عنه واما البواقى فكل ما كان مضافا الى الاخبار عنه بدون المضاف اليه لانا لو اقمنا مقامه مضمرا لزم اضافة والمضمر لا يضاف واما المضاف اليه من ابوها الى اخته فلا يصح الاخبار عنه لانها ضمائر مستحقة لغير ما يصدر به من الموصول حالة الاخبار وانما يصح الاخبار عن خبر الموصول الثالث وهو اخوال عن المضاف والمضاف اليه معا لانه غير مشتمل على ضمير مستحق للغير ولا مانع سواه فيصح الاخبار عنه فتقول فى الاخبار عن اخوال الذين الذى التى اللذان التى ابوها ابوهما اختها هم اخته زيد اخوال واخوال خبر اللذان الذى صدرت به الجملة حالة الاخبار ولا مانع فيه ايضا ويصح الاخبار ايضا عن المتصل بخبر الموصول الثالث وهو الكاف فى اخوال بان تقول الذى الذى التى اللذان التى ابوها ابوهما اختها اخواه اخته زيد انت وهذا لما تقدم اشارة اى الاشتمال على الضمير المستحق للغير او كون الضمير مستحقا للغير او كون الضمير مضافا فلا تكرار فتذكر اى سبق ذكر هذه الموانع

ذكرها لتعلم صحة ما صح وامتناع ما امتنع واما الاسمان معطوفا احدهما على الاخر فى جملة فقط فيتاتى الاخبار عن كل واحد منهما وحده وعن كليهما مع رعاية ما يشترط يعنى اذا قلت ضرب زيد وعمرو فيصح الاخبار عن كل واحد من الاسمين وحده وعن كليهما اما الاخبار عن كل واحد فيقول فى الاخبار عن زيد الذى ضرب هو وعمرو زيد وفى الاخبار عن عمرو الذى ضرب زيد وهو عمرو وفى الاخبار عن كليهما اللذان ضربا هما زيد وعمرو وكذا فى المنصوبين نحو ضربت زيدا وعمروا فتقول فى الاخبار الذى ضربته وعمروا زيد وفى الاخبار عن عمرو الذى ضربت زيدا واياه عمرو وفى الاخبار عنهما اللذان ضربتهما زيد وعمرو وقوله مع رعاية ما يشترط يعنى يراعى شرائط الاخبار من الاركان الاربعة المذكورة ويراعى ايضا فى اقامة الضمير كونه مرفوعا ومنصوبا ومتصلا ومنفصلا مذكرا ومؤنثا فتقول فى ضربت هند وعمرو فى الاخبار عن هند التى ضربت هى وعمرو هند فيشترط ايضا ان يبرز الضمير المرفوع ليصح العطف عليه وهذا ايضا مما اشار اليه فى قوله مع رعاية ما يشترط واما فى جملتين معطوف احدهما على الاخرى ولا ملابسة بينهما فلا يتاتى اى الاخبار عن واحد منهما فلو قلت ضرب زيد واكرم خالد فانهما جملتان عطفت احديهما على الاخرى ولا ملابسة بينهما اى بين الجملتين المذكورتين وقوله واما فى جملتين اى واما الاسمان فى جملتين وانما لم يصح الاخبار عن واحد من الاسمين لانه يلزم خلو الصلة عن العائد لان فى الجملة الاولى او فى الثانية المعطوفة التى حكمها حكم المعطوف عليه فلو اخبرت عن زيد قلت الذى ضرب هو واكرم خالد زيد والمعطوف فى حكم المعطوف عليه فكانك قلت الذى اكرم خالد

ولا عائد فيه الى الموصول وكذا لو اخبرت عن خالد يلزم خلو الجملة
الاولى الواقعة صلة عن عائد منها الى الموصول وهو ظاهر هذا اذا لم
يكن بين الجملتين ملابسة اما اذا كانت بينهما ملابسة سوى العطف نحو ضرب
زيد واكرم غلامه فعطف صح الاخبار لانه لا يلزم خلو الموصول عن العائد
اليه وكذا لو قلت ضرب زيد واكرم عمرو في داره او معه صح لوجود
الملابسة بين الجملتين بغير العطف واما المبدل فمنهم من ابى الاخبار
عنه الا والبدل معه كالموصوف ومنهم من اجازه اى اجاز الاخبار
عن المبدل بدون ذلك اى بدون ان يكون المبدل معه لصرف البدل الى
المضمر ولعله الظاهر اذ لا منع من الابدال عن المضمر بخلاف الوصف
يعني اختلف في الاخبار عن المبدل وحده فمنهم من قال لا يجوز الاخبار
عن المبدل بدون البدل كما لا يجوز الاخبار عن الموصوف بدون الصفة
ومنهم من اجاز الاخبار عن المبدل بدون البدل فلو قلت جاء زيد اخوك
فعلى الاول لا يجوز الاخبار عن زيد وحده بدون بدله وذكر في شفائه
ان دليله القياس على الموصوف من انه لا يجوز الاخبار عن الموصوف بدون الصفة
كذا لا يجوز الاخبار عن المبدل بدون البدل لانه تابع مثل الصفة والظاهر
عند المصنف رحمه الله عليه جواز الاخبار عن المبدل بدون البدل وذكر
الفرق وهو انه لا يجوز الاخبار عن الموصوف بدون الصفة لانه يلزم منه
كون المضمر موصوفا وهو ممتنع ولا منع من كون المضمر مبدلا فافترقا وقوله
لصرف البدل الى المضمر معناه ان البدل كان قبل الاخبار متوجها الى المظهر
فلما اخبرنا عن المبدل فقط صرفنا البدل الذي كان متوجها الى المظهر ووجهناه
الى المضمر وهو معنى قوله اذ لا منع من الابدال من المضمر ومعنى قوله الا
والبدل

معه اى لا يجوز الاخبار عن المبدل فقط اى بدون البدل واما البدل فان اردت
الاخبار عنه في نحو مررت برجل اخيك قلت المار انا برجل به اخوك
واستقبحه المازني رحمه الله عليه لانك جئت بالبدل بعد ما قدرت كلاما
تقديرا فاسدا يعني اذا اردت الاخبار عن البدل فقط في نحو قولك مررت
برجل اخيك قلت في الاخبار عن اخيك بالذي الذي مررت برجل به اخوك
وباللام المار انا برجل به اخوك وانما ابرز الضمير لان الصفة وهي المار
جرت على اللام الذي هو عبارة من الاخ والمار للمتكلم في المعنى فجرت
على غير من هي له فوجب ابراز الضمير وانما لم يذكر المصنف في الاخبار
الا باللام لانه كان اشكل من حيث احتياجه الى ابراز الضمير بخلاف الذي
فانه لا اشكال في لفظه لانه لا يحتاج فيه الى ابراز الضمير ووجه استقباح
المازني رحمه الله ان حق المبدل ان يستقل الكلام معه وههنا لو قلت
المار انا برجل قبل ذكر البدل لم يصح اذ لا عائد من الصلة الى الموصول
وهو اللام او الذي فقد قدرت كلاما اولا تقديرا فاسدا لخلوه عن العائد
ثم جئت بالبدل الذي حق الكلام ان يستقل بدون ذكره ولعل وجه تصحيحه
ان البدل هو المنسوب اليه في المعنى حتى قال بعضهم ان المبدل في حكم الطرح
فكان التقدير المار انا به اخوك وهو مستقيم لوجود العائد من البدل الذي
هو المنسوب اليه في المعنى الى الموصول ولا يرد ما قيل من الالزام لو كان المبدل
في حكم الطرح لم يجز زيد رأيت غلامه رجلا صالحا لان المبدل لو طرح لكان
التقدير زيد رأيت رجلا صالحا ولا ضمير فيه يرجع الى المبتدأ فعدم الصلة
على عكس ذلك اذ وجد الضمير في البدل دون المبدل فلو كان المبدل
في حكم الطرح لصح ومن ذلك المثال كان الضمير في المبدل دون البدل

فلو حذف المبدل لم يصح فالحاصل انهم ينظرون الى البدل فان كان فيه ضمير
جوزوه وان لم يكن فيه ضمير منعوه ومن اجاز هذا يعني قوله المار انا برجل
به اخوك نظر الى ان الضمير في البدل كاف لانه المقصود بالنسبة اجاز
زيد ضربت اخاك اياه اذ المبدل ايضا في حكم الطرح فكأنه قال زيد ضربته
وقد يوجد في بعض النسخ هكذا لانك جئت بالبدل الذي لم يصح الكلام
الا به محملته بعد ما قدرته وهذا كأنه غلط من الناسخ لان كون البدل
بحيث لا يصح الكلام الا به علة مناسبة للجواز لا للاستقباح فاتيانه
في اثناء تعليل الاستقباح حشو ولفظ التعليق مشعر بان الصحيحة
هي النسخة الاولى ولا تعرض فيه لنسخة اخرى اصلا فيتعين ان لا تكتب
في النسخ والاخبار عن خبر كان واخواتها لا يمتنع كما لا يمتنع عن خبر
المبتدأ فلو قلت كنت قائما واخبرت عن الخبر قلت الذي كنت اياه او
كنته قائم لان خبر كان في المعنى حكمه حكم خبر المبتدأ ولا يمتنع الاخبار
عن خبر المبتدأ نحو زيد قائم ثم اختار في الاخبار عن الخبر ان تقول الذي
زيد هو قائم مجاز انفصاله هنا وقد اباه بعضهم وقال معنى كان زيد قائما كان
زيد من امره كذا وكذا فكان الخبر جملة من حيث المعنى فكما لا يخبر عن
قولنا من امره كذا وكذا لا يخبر عما يقع موقعه واليه اشار
المبرد في المقتضب ثم قال وهو قول فاسد مردود وابطل بان معنى
خبر المبتدأ وثاني مفعولي ظننت كذا معناه مع صحة الاخبار عنه
والتحقيق انا لا نسلم ان الخبر المفرد بتقدير جملة بل لو كان جملة
لقدرناها بمفرد لان الاصل الافراد فرد المفرد الى الجملة من غير
ضرورة فاسد واذا اردت الاخبار عن الاسم الذي تنازع فيه فعلان

معطوفا احدهما على الآخر في الفاعلية والمفعولية فاعلا لاحدهما والمفعول محذوف
فانما يصح الاخبار باضمار المفعول وان حذف حذف للطول كما حذف
في الاصل وذلك اى وان لم يحذف للطول بل على ما حذف في الاصل يلزم اخلاء
الصلة عما يعود الى الموصول يعني اذا تنازع الفعلان معمولا واحدا فاما
ان يكون الاخبار عن الاسم المتنازع فيه او عن غيره فالقسم الاول اما ان
يكون المتنازع فيه فاعلا لاحدهما والمفعول محذوف او مفعولا لاحدهما
والفاعل مضمر فالاول وهو ان يكون فاعلا لاحدهما والمفعول محذوف فانما
يصح الاخبار عنه باضمار المفعول نحو ضربت وضربني زيد او ضربني وضربت
زيدا فلو اخبرت عن المتنازع فيه وهو زيد قلت في الاول الذي ضربته وضربني
زيد ولا بد من اضمار المفعول ليرجع الى الموصول وان حذف كان حذفه
لطول الصلة كما يحذف العائد المفعول من صلة الموصول لطولها ولا
يكون حذفه كما حذف في الاصل لان الحذف في الاصل كان لكونه فضلة ومستغنى
عنه ولما صار صلة للموصول لم يكن مستغنى عنه فليس حذفه على ما
حذف في الاصل بل لطول الصلة نحو اهذا الذي بعث الله اى بعثه
وانما وجب اضمار المفعول اذ لو لم يضمر وحذف على ما حذف في الاصل
يلزم اخلاء الصلة عن العائد الى الموصول وقوله المفعول محذوف
يشمل قسمين احدهما ما يجب حذفه نحو ضربت وضربني زيد لان الاضمار
قبل الذكر في المفعول غير جائز والثاني ما يجوز حذفه على الجملة وان
كان الاولى اضماره نحو ضربني وضربت زيدا فان الاولى ضربته بالاضمار
الضمير عائد الى زيد المتقدم معنى ورأى المازني ان تجعل الكلام جملتين
اسميتين معطوفا احدهما على الاخرى محذوف المفعول كما في الاصل

بعد بل كلام المازني ان الكلام كان على جملتين قبل ورود الاخبار عليه
فجعل الكلام بعد الاخبار ايضا على جملتين ليناسب الاصل فاذا قلت ضربت
وضربني زيد واخبرت عن زيد بالذي قلت الذي ضربت وضربني هو
زيد فالكلام على هذا جملة واحدة فاذا اخبرت باللام فلتقل على رأي
المازني رحمه الله الضارب انا والضاربي زيد على ان الضارب مبتدأ
وانا خبره والضاربي مبتدأ وزيد خبره والجملة الثانية معطوفة على
الجملة الاولى والضارب من الجملة الاولى فاعله مستتر فيه يعود
الى الالف واللام فالالف واللام والصيغة للمتكلم لا لزيد وضمير المفعول
مستغنى عنه لان الراجع الى الموصول هو الضمير في ضارب
لا ضمير المفعول فحذف ضمير المفعول كحذفه من الاصل قبل الاخبار
للاستغناء عنه في الصورتين ولا يحسن هذا عندي اذا اعمل الاول
ولا يلزم العطف قبل تمام المعطوف عليه يعني ما ذكره المازني يحسن
اذا اعمل الثاني وهو الواقع في نحو ضربت وضربني زيد اما اذا اعمل
الاول وهو الواقع نحو ضربني وضربت زيد فلو اخبر عن زيد باللام على
رأي المازني لقيل الضاربي والضارب انا زيد فالضاربي مبتدأ وزيد
خبره والجملة الثانية وهي الضارب انا معطوفة على الضاربي زيد
بعد عطف قبل تمامها لان تمامها هو الخبر المذكور اخيرا وهو زيد
فالمفعول من الثاني ايضا محذوف كما في الاصل لانه غير عائد الى
الموصول بل العائد الى الموصول هو المستكن في الضارب ولا اكد
اخبر عنه بانا لان الالف واللام والصيغة للمتكلم ولهذا كان زيد
خبرا للضاربي اذ لا يصلح ان يكون خبرا عن الضارب لانه عبارة
عن المتكلم

خبره انا لا زيد وانما لزم العطف قبل تمام الجملة على تقدير اعمال الاول دون
اعمال الثاني لانه اذا اعمل الاول وقيل الضاربي زيد يتعين ان يكون خبره
لان اللام والصيغة عبارتان عن زيد وقولك الضارب انا فاللام والصيغة
فيه عبارتان عن المتكلم فيتعين ان يكون خبره انا لا زيد فيكون المذكور اخيرا خبر
الاول بخلاف العكس وهو ضربت وضربني زيدا ثم اذا قيل الضارب انا
فاللام والصيغة للمتكلم فيتعين ان يكون انا خبره وزيد يتعين ان يكون خبر
الثاني فلا يلزم العطف قبل التمام فان قلت قاعدة الاخبار ان يصدر الكلام
بالموصول ويوقع الذي اخبر عنه اخرا ليكون خبرا لذلك المصدر وقول المازني
على تقدير اعمال الثاني يخرج المسئلة عن قاعدة الاخبار لانه يصدر
الجملة الاولى باللام ويجعل خبره انا لا المخبر عنه وهو زيد ويجعل زيدا
خبرا عن الموصول الثاني مع انه غير مصدر في صدر الجملة الاولى قلت
الاخبار عن زيد في الجملة الثانية وصدرناها باللام واوقعنا المخبر
عنه خبرا لما صدرناها فان قلت كان حق الكلام ان لا يصدر الجملة
الاولى لانه خارج عن جملة الاخبار فلم يصدرها بالموصول قلت لو لم
يصدر وقيل في الاخبار ضربت والضاربي زيد لكان عطفا للجملة الاسمية
على الجملة الفعلية فصدرناها بالموصول لتكون جملة اسمية معطوفا عليها جملة
اسمية رعاية للمناسبة وهذا كله تكلف من المازني لان حق الاخبار
باللام في نحو ضربت وضربني زيد اذا اخبر عن زيد ان يقال الضارب
انا والضاربي زيد وانما ابرز الضمير المستتر في الصفة لانها للمتكلم
وقد جرت على اللام وهي لزيد فقد جرت على غير من هي له فوجب ابراز
الضمير ليكون فاعلا للصفة وحذف الراجع للطول لا للاستغناء عنه

والضاربي عطف على الضارب واخبر عنهما بخبر واحد وهو زيد كما لو قلت
القائم والضارب زيد فالكلام جملة واحدة وقوله انما قدر جملتين لمناسبة
الاصل لا طائل تحته لان الاصل كانا جملتين اما اذا دخل الموصول صارا
في حكم الصلة والصلة والموصول في حكم المفرد فدخول الموصول صير
صيغة بتقدير المفرد فلا يخرج من كون الاول غير مصدر بالموصول جملة
كونه مصدرا بالموصول ايضا جملة ولا حاجة الى تقدير الخبر في الاول
او في الثاني اذا اعمل الاول وان كان الاخبار عن غير المتنازع فلا
فساد في الحذف مثل ضربت وضربني زيد اذا اخبرت عن التاء في ضربت
قلت الضارب والضاربه زيد انا فحذف فيه حذف المفعول من الاول
وهو الضارب فلا فساد فيه ولا حاجة الى غير الاعتذار بانه حذف للطول
لانه مستغنى عنه اذ اللام والصيغة للمتكلم فالعائد الى الموصول ليس
ضمير المفعول بل المستكن في الصفة فحذف المفعول لكونه مستغنى عنه كما
في الاصل فلا فساد في حذفه وان كان اي وان كان المتنازع فيه مفعولا
له اي لاحد الفعلين والفاعل مضمرا اي في الفعل الآخر فالاخبار على طريقه
اي على ما هو طريق الاخبار ولا فساد نحو ضربني وضربت زيدا او ضربت
وضربني زيدا فعلى الاول اذا اخبرت عن زيد قلت الذي ضربني وضربته
زيد فلا حذف في الكلام والاخبار جار على طريقه وكذا اذا قلت في ضربت
وضربني زيدا اذا اخبرت عن زيد بالذي قلت الذي ضربته وضربني زيد
فلا حذف ايضا ولا فساد واما باللام ففي الاول قلت الضاربه والضاربي
انا زيد وفي الثاني قلت الضاربه انا والضاربي زيد فلا محذوف الا ان
ضمير الموصول في الصورة الاولى هو المستكن في الضاربي للموصول

الاول والمذكور في الضاربه مفعول للموصول الثاني وكذا في الصورة
الثانية ضمير الموصول الاول هو المفعول في الضاربه المذكور لفظا
وضمير الموصول الثاني هو المستكن في الضاربي فالعائد الى الموصول
في الصورتين اما مضمر واما مذكور لفظا فلا خلل ولا فساد لان توهم
الفساد من الحذف فاذا لم يحذف فلا يتوهم فساد اصلا ولا حاجة
الى تكلف المازني وان كان لا يتوقف يعني ان الاخبار فيهما اذا كان مفعولا
لاحدهما والفاعل مضمر مستقيم على ما ذكرنا ولا حاجة الى جعلهما جملتين
اسميتين معطوفا احداهما على الاخرى ظاهر هذا الكلام ان المازني انما
جعل الكلام جملتين حيث احتيج الى ابراز الضمير وهو في ضربت وضربني
زيد اذا اخبر عن زيد الضارب انا والضاربي زيد لان الضارب
في المعنى للمتكلم وهو جار على اللام التي هو لزيد في المعنى فجرى على غير
من هو له فوجب ابراز الضمير واما اذا جعل مفعولا لاحدهما والفاعل
مضمر في الآخر كما اذا قلت ضربني وضربت زيدا الضاربي والضاربه
انا زيد فالضاربي جار على اللام وهو لزيد فقد جرى على من هو له فلا حاجة
الى ابراز الضمير ليكون من صورة جملة اسمية كما قال الضاربي هو وفيه نظر
لان المازني انما جعل الجملتين اسميتين رعاية للمناسبة بين جملة الاخبار
وبين الاصل الذي كان على جملتين قبل الاخبار وابراز الضمير ليس
لكونه جاريا على غير من هو له حتى يجيء هذا التوهم اذ ابرز الضمير في
قوله في ضربت وضربني زيد الضارب انا مع ان الضارب واللام كليهما للمتكلم
اذ لو كان للعائد لما صح الاخبار عنه لقوله انا بل قدر هذا الضمير ليكون
جملة فالمازني انما قدر الضمير ليجعلها جملتين اسميتين معطوفا احداهما
على الاخرى فحقه ان لا

وابراز الضمير وجعله خبرا انما ... ليكون الكلام ... [illegible]

بالذي

يفرق بين ما جرى على من هو له وبين ما جرى على غير من هو له لتمكن
جعلهما جملتين اسميتين وعلى هذا يجرى حكم الاخبار اذا كان التنازع
في الفاعلية وكلاهما نحو ضربني واكرمني زيد قايم فتقول في الاخبار عنه
بالذي الذي ضربني واكرمني هو زيد او في المفعولية نحو ضربت واكرمت
زيدا فلك في الاخبار عنه الذي ضربت واكرمته زيد وجاز حذف العايد
للطول او كان الفعل مما يتعدى الى المفعولين فصاعدا وقد سهل عليك
طريقه اذا وقفت على شرايطه الاخبار وضابطه فقلت فيما يتعدى
الى مفعولين كسوني وكسانى زيد جبة على اعمال الثانى واخبرت عن
زيد قلت الذي كسوته وكسانى جبة زيد وفي الاخبار عن الجبة الذي
كسوني وكسانيها زيد جبة وكذا فيما يتعدى الى ثلاثة نحو اعلمني واعلمني
زيد عمرو قايما فلك في الاخبار عن عمرو الذي اعلمني واعلمنيه زيد قايما
عمرو وفي الاخبار عن قايما الذي اعلمني واعلمنيه زيد عمروا قايم ومتى
راعيت الشروط لم يصعب عليك اشكال في الصور ولا حاجة
الى تكثير الامثلة بعد الوقوف على المقصود ومنها اي ومن انواع المرفوع
الخبر في باب ان اي ان واخواته كما سياتي ذكرها في العوامل ان شاء
الله تعالى وحده وحكمه حكم خبر المبتدا الا ان اسمه وخبره في المجرد
مبتدا وخبر الا في تقديمه اذا لم يكن ظرفا نحو ان زيدا قايم ولا يقول
ان قايم زيدا ولكن ان في الدار زيدا يعني ان خبر المبتدا جاز تقديمه
على المبتدا مطلقا ظرفا او لم يكن بخلاف ان فانه لا يتقدم خبره في
غير الظرف على اسمه لانه حرف وعمله ضعيف ولان عمله لمشابهه
الفعل على ما سياتي والفعل له عملان اصلي وفرعي فالاصلي ما
يتقدم مرفوعه على

كان في

منصوبه والفرعي بعكس ذلك ولما كان ان فرعا اعطى العمل الفرعي للفعل فقدم
منصوبه على مرفوعه فلو قدم الخبر لكان مساويا للفعل في عمله الاصلي وهو
خلاف القياس لان القياس ان ينحط رتبة الفرع عن الاصل وهذه الجملة
توجب ان لا يتقدم الظرف ايضا لكن جوز لوجهين احدهما انه لا يظهر الرفع
في الظرف بخلاف غير الظرف فانه يساعد تقدم المرفوع على المنصوب والظرف
ليس كذلك نحو ان في الدار زيدا والثاني ان الظرف يتسع فيها بما لا يتسع في
غيرها ولذلك يفصل بين المضاف والمضاف اليه بالظرف دون غيره ويقام مقام
المفعول به صورة نحو اليوم سرته ويصحح تقدم الظرف كون المبتدا نكرة نحو في
الدار رجل بخلاف غيره اذ لا يجوز منطلق رجل ونظائر ذلك ويحذف اي
الخبر في نحو ان محلا وان مرتحلا وتقديره وان في السفر اذ مضوا مهلا اي لنا
محلا في الدنيا ومرتحلا عنها الى الاخرة وفي نحو اي في نحو قوله شعر سفر
لو ان ابيهما اي لو ان فيهم ابيهما فحذف الخبر هذا مثل والشرح ايهم مكان
او ابيهم تصغير ابهم جمع بهرة قاله لقيم بن لقمان وكان هو وابوه قد نزلا
منزلا فقال له شعر فذهب لقيم يقسم ابله من السهم وقد كان لقمان حسد
لقيما واراد اهلاكه فحفر له خندقا وقطع كل ما كان هناك من السهم ثم
ملا الخندق فاوقد عليه ليقع عليه فيه لقيم فلما اقبل عرف المكان وانكر ذهاب
السهم فعندها قال ذلك يضرب في الشيئين يتشابهان في سبح ويفترقان في شيء
قال الزمخشري اي اشهد هذا المكان المكان الذي نعرفه لو ان السهام
التي عهدتها ثم كانت قايمة الان ونحو يا ليت ايام الصبا رواجعا عند
اصحابنا رحمهم الله يعني الخبر محذوف والتقدير يا ليت ايام الصبا لنا
كاينة لنا في حال كونها رواجع فرواجع منصوب على الحال من الضمير
المستتر في الظرف

خلافا للكسائي والفراء فان مذهب الكسائي ان رواجع خبر كان مقدره اي كانت
رواجعا وكان مع خبره في موضع الجمل خبرا لليت ومذهب الفراء ان ليت
ينصب الجزئين لانه بمعنى تمنيت وهو ضعيف لانه يوجبه الى جهول الفايده
منصوب من غير مرفوع ولا يوجد كثير اللغة ولا يفيد لو عمل لكون معناها
معنى التمني لوجب ان ينصب مطلقا لا ان يتقيد في صوره دون صوره
وكان ينبغي ان لا يجوز ليت زيدا قايم وهو مذهب الكسائي وان كان غير بعيد
لان حذف كان معهود الا ان حذف الخبر اكثر فهو ارجح من حذفه كان
ونحوه اي وفي نحو لعل ذا آل على ما يحكى ان قريشيا جا الى عمر بن عبد العزيز
فتوسل اليه بقرابة معه فقال ان ذا آل مصدق ثم ذكر حاجته فقال لعل ذا آل
اي لعل مطلوبك حاصل فحذف الخبر بعد شبه الجار والتزم اي حذف الخبر في
قولهم ليت شعري هل كان كذا اي ليت علمي متعلق بجواب هذا القول
كعوكرمي عليه من اتوكل عليه هذا بجواب هذا الاستفهام ومن استفهاما هو
والتزم حذف الخبر لقيام هذا الكلام وهو الجملة الاستفهامية المذكوره
مقام الخبر
مثل لولا زيد لكان كذا في حذف الخبر وهذا الجواب
مستقر واما حذف المصنف بعد قوله ليت شعري كقول كان كذا ولم يقتصر على انه
التزم الحذف في ليت شعري كما قال صاحب المفصل اذ قال وقد التزم
حذفه في نحو قولهم ليت شعري لانه لم يقتصر عليه في استعمال العرب
بل نهم الاستفهام نحو ليت شعري اي الرحمن عندك او ازيد عندك
ام عمرو فالتزام الحذف حيث ذكرت الجملة الاستفهامية بعده ومنها
اي ومن انواع المرفوع خبر لا التي لنفي الجنس ونحو قول اهل
الحجاز نحو لا غلام رجل ظريف اما قيد بالمضاف ليتعين كون الظرف

في

خبرا اذ لو مثل بالمفرد نحو لا رجل وحكمه حكم خبر ان لان لا نقيضة ان فحمل
عليه في الحكم لان العرب تحمل النقيض على النقيض فان قلت حق النقيض
ان يكون مخالفا للنقيض لا موافقا له فكيف حمل عليه قلت لكون النقيضين طرفان
طرف للثبوت وطرف للنفي فحمل احدهما على الاخر لاشتراكهما في كونهما طرفين
في الحقيقة حمل النظير على النظير الا النقيض على النقيض وقد نبه عليه الشيخ
عبد القاهر رحمه الله الا في جواز تقديم الظرف فان خبر ان يتقدم اذا كان
ظرفا على اسمه ولا يتقدم خبر لا وان كان ظرفا على اسمه فلا يجوز لا في الدار غلام
رجل وجاز ان في الدار غلام رجل والفرق ان ان مشابه للفعل الماضي في كونه
ثلاثيا مفتوح الاخر وفي اتصال الضمير المنصوب به وفي اتصال نون الوقاية وغير
ذلك فكان كانه فعل بخلاف لا فانه محمول على ان وفرع عليه فانحط رتبته عما هو
اصله وهو ان ويحذف اي الخبر نحو لا اله الا الله فان ما بعد الا يستثنى فيجب ان
يكون ما قبله كلاما تاما فلا بد من تقدير خبر اي لا اله في الوجود ولا يتعين اي
الحذف في تميم اصلا اي بنو تميم لا يثبتون الخبر ويقولون لا اهل ولا مال ونحوها
وجهين احدهما ان لا يستقيم لفظا وهو في المعنى مراد والثاني ان لا يقدر الخبر
اصلا لا لفظا ولا تقديرا ومعناه انتفى الاهل والمال اي يقدر وجب ومنها
اسم ما ولا المشبهتين بليس نحو ما زيد او ما رجل خيرا منك ولا رجل افضل منك ولا
يجوز لا زيد منطلقا بنقصان مشابهتها اي مشابهة لا لليس فان مشابهة ما اقوى
لانه لنفي الحال وليس لنفي الحال بخلاف لا فانه للنفي مطلقا وبعضهم لا يعمل
وينفي منفصلا بغير ما لا غير بعيد وقد يكون اسم ما مضمرا منفصلا نحو ما انا او ما
هو او ما انا بما وهذا ايضا من ثرات نقصان مشابهة لا لليس فانه لم يدخل
المضمر ايضا الذي هو اعرف المعارف ولذلك اقتصر صاحب المفصل وغيره
على ... النجاح

مع الساحص

ولا يجوز الفصل بينهما اى بين اسم ما ولا وبين عاملة وهو ما ولا لا تقول ما طعامك زيد باكل كما لا يجوز فى ساير المواضع الفصل بين العامل ومعموله باجنبى نحو كانت زيدا الحمى تاخذ على ان يكون الحمى اسم كانت لان زيدا مفعول تاخذ فهو اجنبى عن العامل والمعمول وهو ممتنع اذا جعلت الحمى اسم كانت اما اذا جعلت كانت للشان والقصة والحمى مبتدا او تاخذ خبره وزيدا مفعول تاخذ فهو جائز اذ ليس فيه الفصل بين العامل والمعمول لان كان غير عامل فى الحمى على انه اسم له وكذلك ضربت وذهب عمرو زيدا لا يجوز ايضا لان ذهب وقع فصلا بين ضربت ومعموله وهو اجنبى عنهما وبالجملة فالفصل بين العامل والمعمول باجنبى ممتنع بخلاف الجمل المؤكدة نحو خرج والله زيد ونحوه فان قائل ان يقول ايضا فان واو القسم بمنزلة الباء وهو متعلق بفعل وهو اقسم فوالله جملة مستقلة فلا ينبغى ان يجوز الفصل بين خرج وفاعله وهو زيد بها فاجاب بما معناه ان الجملة القسمية تذكر تاكيدا للجملة فهى فى الحقيقة غير اجنبية عنها فلذلك جوز الفصل بها دون غيرها وقوله ويجوز تزيد به ما يشا كله من كونه للتاكيد نحو خرج لا تنكر زيد وخرج نفيها زيد وكذلك فى التاكيد اللفظى نحو خرج خرج زيد فانه وان كان فصلا لكنه جوز لكونه غير اجنبى للتاكيد

واما مرفوع الفعل فهو المضارع الواقع حيث يصح وقوع الاسم اما مجردا او مع حرف لا يكون عاملا فيه نحو زيد يضرب مثال للمجرد او سيضرب مثال لكونه مع حرف غير عامل فان يضرب وان لم تقع موقع الاسم لان الاسم لا يقع بعد السين لكن المراد ان الفعل مع السين يقع موقع الاسم واحترز بقوله لا يكون عاملا عما اذا كان مع حرف عامل نحو زيد لم يضرب ولن يضرب ويضرب الزيدان ابن لكن هذا الكلام لا يتعين الفعل دون الاسم هذا احتمال عن سوال المعترض

وهو ان يضرب فى يضرب الزيدان مرفوع مع انه ليس بواقع موقع الاسم اذ لا يجوز ان يقال ضارب الزيدان من غير اعتماد على استفهام ونفى وغيرهما فاجاب بان مبدا الكلام من حيث هو كلام لا يتعين ان يكون فعلا دون اسم بل جاز ان يكون ابتدا الكلام اسما على الجملة فصدق انه واقع موقع الاسم على الاطلاق اى موقعا كان يصح ان يقع فيه اسم من الاسما وان لم يقع خصوص هذا الاسم ونحو كاد زيد يقوم الاصل فيه الاسم وقد عدل الى لفظ الفعل لزوما ليعوض وقد استعمل الاصل المرفوض فيمن روى قوله وما كدت آيبا هذا ايضا ايراد وجواب اما الايراد فهو ان خبر كاد يلزم ان يكون فعلا وهو ان كاد موضوع لمقاربة وقوع فعل محقق خبره ان يكون فعلا مضارعا ولا يكون خبره اسما فيقتضى ان لا يرتفع الفعل المضارع فيه لان ارتفاعه لوقوعه موقع الاسم والاسم لا يقع خبرا لكاد واجاب بان الاصل فى خبر كاد ان يكون اسما كما فى خبر كان ونظايره ولذلك استعمل ذلك الاصل المرفوض فى قوله وما كدت آيبا فالفعل واقع موقع الاسم نظرا الى الاصل المرفوض كما دل الدليل فأبت الى فهم وما كدت آيبا وكم مثلها فارقتها وهى تصفر وانما قال فيمن روى لانه قد يروى ولم اك آيبا ولا استشهاد فيه

المنصوب هو من النوع الثالث من الاسم ايضا انواع كما فرغ من انواع المرفوع اسما وفعلا شرع فى المنصوب وهو ايضا نوعان اسمى وفعلى وذكر الاسمى اولا لانه اصيل فى الاعراب وقسم الى انواع منها المفعول المطلق وهو ما يدل على مفهوم الفعل مجردا عن الزمان نحو ضربت ضربا وهذا الحد مطلقه يشمل نحو المصدر سواء كان جاريا على الفعل نحو ضربت ضربا او غير جار نحو الضرب صحيح لانه ايضا يدل على مفهوم الفعل مجردا عن الزمان لكنه اكتفى بجعله نوعا من المنصوب

فكانه قال المفعول المطلق هو المنصوب الذى يدل على مفهوم الفعل مجردا عن الزمان فلا يخرج نحو الضرب صحيح وفيه نظر لان المفعول المطلق يصح اقامته مقام الفاعل مع انه غير منصوب فلو كان النصب جزءا من حده لم يصح اقامته مقام الفاعل لاستلزامه الرفع الذى هو مناف لحقيقته فكان الاولى ان لا يجعل النصب جزء حقيقته والذى ذكره حد المصدر من حيث هو مصدر لا النوع منه خاصة وهو المفعول المطلق الذى من شانه ان يكون اسم ما فعله فاعل فعل مذكور بمعناه ويسمى منها لانه لا يتضمن لنوع وعدد وانه لتوكيد الفعل فحسب كالمثال المذكور ويكون للنوع والمرة ويسمى مؤقتا اى معينا بنوع تعين بحسب النوع او العدد نحو جلست جلسة بكسر الجيم لبيان النوع وجلسة بفتح الجيم لبيان المرة ويراد له وهو الذى يذكر لتاكيد الفعل لا يتقدم عاملة لكونه للتاكيد وحق التاكيد ان يتاخر عن المؤكد هذا وجه مناسب لتقريره والكلام فى الاسم انه هل جاز تقدمها على عاملها ام لا ولا يثنى ولا يجمع بخلاف الاخيرين وهما اللذان للنوع او للمرة فانه لم يثن ولم يجمع لانه لجنس المطلق وليس له مثل يضم اليه ليثنى ويجمع بخلاف النوع فانه يجوز ان يكون معه نوع اخر فيثنى او يجمع وبخلاف المرة فانه يصح انضمام المرة الاخرى اليها وقد يقرن بالفعل غير مصدره مما هو بمعناه مصدرا كان اما ملاقيا له فى اشتقاقه كانبت نباتا او غير ملاق له فيه كقعدت جلوسا او غير مصدر كضربته ثلاث ضربات وانواعا من الضرب واشد ضرب وهذا الضرب وسوطا لا منافاة بين قوله غير مصدره وبين قوله مصدرا لان المراد بقوله غير مصدره ما لا يكون مصدرا للفعل المذكور وهذا نوع التركيب

وانتفاؤه اما بنفي ما بقي اصل المصدر فيه كسوطا و اما بنفي المصدر به وانتفا
كونه لذلك الفعل نحو قنا نا فانه مصدر لكنه يصدق عليه ليس مصدرا للفعل
المذكور نحو القرفصا فيقسم ما لا يكون مصدرا للفعل المذكور الى المصدر والى
غير المصدر وقيل غير المصدر بقوله ثلاث ضربات لان لفظ الثلاث غير
مصدر لكنه مضاف الى مصدر فالتبس حكم المصدر به من المضاف الدوام
فكانه قال ضربته ضربات ثلاثا وكذا انواعا نحو نوع وهو ليس بمصدر
ولكنه موصوف بالجار والمجرور وهو قوله من الضرب فالتبس حكم المصدر بمن
صفته فكان المعنى ضربته ضربا شديدا وضربا خفيفا وضربا مبرحا الى غير ذلك
وكذا اشد ضرب لفظ اشد ليس بمصدر لانه افعل التفضيل واضيف الى مصدر
فالتبس حكم المصدر به من المضاف اليه لان التقدير ضربته ضربا هو اشد ضرب
وكذا هذا الضرب لفظ هذا اسم ليس بمصدر ولكنه موصوف بمصدر فالتبس
حكم المصدر منه واما سوطا فان اريد به الالة التي يضرب بها فانما اجرى
حكم المصدر عليه لان الاصل ضربته ضربا بسوط ثم ضربت سوط ثم
سوطا على اقامة المضاف اليه مقام المضاف وان اريد به المصدر من
ساط يسوط سوطا اي ضربه بالسوط فلا يكون من هذا القسم لانه يكون
مصدرا حقيقة والباقي واضح وجاز ذلك ان يقرن بالفعل فيما هو اعم
منه اي اعم مما دل عليه لفظ الفعل كقوله فعادت بنت شما والارمس كانما
يقلبه وردة من الموم مردم اي عادت عدا والعدا الموالاة بين
الصيدين وهو ان يصرع احدهما على اثر الاخر فلفظ شيا قرن بالفعل
وهو عادت مع ان مفهومه اعم من العدا وغيره الارمس الثوب
الخلق والموم البرسام نقال منه ميم الرجل فهو موموم المردم
من اردم الحمى اذا

اذا دام ومنه ورد مردم وسحاب مردم اي هذا العايد نقال عادت بنت
عدا اي صدت الصيدين على اثر الاخر وكنت على خوف من ان ترمي وهي
لا يصيب الصيد كمثل محموم او من به علة البرسام فهو من نوبة منتقض
كمن به ورد دايم من البرسام والمرض المقلق المزعج المقلب هولها
لكن نصيب بلا ازعاج والتقليب لبس الثوب الخلق الذي ليس به حال الصيد
اي يقلب الورد الدايم من المرض ثوبي الخلق الذي كنت فيه واراد انه
يقلقني ويقلبني على وجه الكناية ومنه اي ومما هو اعم من المصدر قولهم
ما اغفله عنك شيا اذ المعنى انظر وتفكر شيا لكنه حذف للكثرة نقل في
التعليق عن ابي سعيد انه قال ما فسره من مضى الى ان مات المبرد وفسره
الزجاج فقال معناه على كلام قد تقدم كان قايلا قال زيد ليس بغافل
عني فقال المجيب بلى ما اغفله عنك واراد ان يبعثه على ان يعرف صحة
كلامه فقال انظر شيا فانك تعرف صحة ما اقول لك كما تقول يقول انظر
قليلا وفكر شيا اي تفكرا قليلا هكذا نقله من التعليق واغفله على هذا
التعليق بالغين المعجمة والفا وكذا ذكره السيرافي في شرح كتاب سيبويه
بقيد النسخة المعتبرة ودلالة الكلام عليه وهو يخالف الصحاح
اذ قال في فصل العين المهملة مع اللام في عقل قولهم ما اعقله عنك
شيا اي دع عنك الشك وقال هذا حرف رواه سيبويه في باب الابتدا
يضمر فيه ما بني على الابتدا كانه قال ما اعلم شيا مما تقول فدع عنك الشك
ويستدل بها على صحة الاضمار في كلامهم للاختصار وقال الاخفش انا منه
خلقت اسار عن هذا وقد يحذف اي المصدر ويقام وصفه مقامه
نحو قمت طويلا اي قياما طويلا وضربته شديدا اي ضربا شديدا فان كان

الموصوف ماخوذا في حده صلح انتصابه على المصدر نحو قعدت القرفصا
بضم القاف والفاء وهي قعدة المحتبي بيديه دون الثوب ومشى البعير الزوكي
بكسر العين وفتح الزا اذا مشى مشية في شيق فيها نشاط وفي نصبها
اختلاف قال سيبويه ان الناصب لها الفعل الظاهر لانه نوع منه وقال المبرد
وابن السراج انها صفات لمصادر محذوفة اي قعدت القعدة القرفصا
ومشى المشية الزوكي ونحوه ذكر رجع القهقرى ومعنى كون الموصوف ماخوذا
في حده ان القرفصا موضوع لقعود خاص فالقعود ماخوذ في حده
ومعناه وكذا الزوكي مشية خاصة فالمشي ماخوذ في حده بخلاف ضربته انواعا
من الضرب فان الضرب غير ماخوذ في حد النوع اذ النوع قد يكون ضربا
وقد يكون غيره وتخصيصه بالضرب عرض من خارج وهو صفته نحو
من الضرب ونظائره وقد يكون اي المصدر ولا فعل له من لفظه نحو ما في حقه
انفه وفيه وينتصب اي المصدر باضمار فعل اما مستقل اظهاره نحو خير
مقدم باضمار قدمت ومواعيد عرقوب وجزا سنمار لقوله وعدت وكان
الخلف منك سجية مواعيد عرقوب اخاه بيثرب اي وعدت وعدا مثل مواعيد عرقوب واتعب اخاه بوعد بلا انجاز مواعيد
عليه وعرقوب اسم رجل من العمالقة ضربت به العرب المثل في الخلف وذكر انه
اتاه اخ له يساله شيا فقال اذا اطلع نخلي فلما اطلع قال اذا ابلح فلما ابلح
قال اذا ازهى فلما ازهى قال اذا ارطب فلما ارطب قال اذا صار تمرا فلما صار
تمرا جذه من الليل ولم يعطه ويثرب بالثا المثلثة المنقوطة بنقطتين من فوق
وفتح الرا اسم موضع قريب باليمامة ويروى بالتا المثلثة وهي اسم مدينة
الرسول عليه السلام ورواه الاول اصح لان العمالقة لم يسكنوا المدينة

وقوله جزتنا بنو سعد بحسن فعالنا جزا سنمار وما كان ذا ذنب سنمار
اسم رجل رومي بنى الخورنق للنعمان بن امرئ القيس فلما فرغ منه القاه من
اعلاه فخر ميتا كيلا يبني مثله فضرب به العرب المثل الاعنه ومستعمل عطف
على قوله مستقل اي غير مستعمل اظهار فعله سماعا اي ينتصب المصدر
باضمار فعله وانتصابه اما سماعي ليس له ضابط نحو سقيا ورعيا وخيبة وجدعا
وعقرا وبوسا وخيبة ويقال عقر لفلان وبوس له وخيبة له بالابتدا ولم
يسمع سقى له ورعى له ومنه حمدا وشكرا لا كفرا وعجبا ولا افعل ذلك
ولا كيدا اي ولا اكاد ان افعله ولا هما اي لا اهم بفعله هما وانما فصله
عما قبله لان ما قبله كان في الدعا وهذا في الخبر ومنه جا زيد وعمرو
ايضا ومنه فضلا في نحو قوله وحسبك لسنا نرى من يحبوها عن القتل
فضلا ان نرى من يصيدها ايضا مصدر آض يئيض اي عاد وفضلا ايضا
مصدر اي فضل انتفا ان نرى انسانا يصيدها عن الفكر فضلا عن روية
يصيدها لنا من مصدر فضل من الشي كذا اذا بقي منه بقية كقولهم انفقت
اكثر دراهمك والذي فضل منها ثلاثة فما بقي منها اقل مما انفق كذلك انتفا روية
صيدها عن الفكر اقل من انتفا رويتنا من يصيدها لنا اي لا تصور فكيف
تصادها فان صيدها مستحيل وصيدها ممكن قليل وانتفا المستحيل اكثر من
انتفا الممكن القليل وكذا قولهم هذا الكلام لا يفيد الظن فضلا عن اليقين
اي انتفا افادته لليقين قطعي وانتفا افادته للظن مظنون فالانتفا الاول
اكثر لانه لا يقع البتة والانتفا الثاني اقل لانه غير قطعي والانتفا
ونحوه لا ينظر زيد الى الفقير فضلا عن اعطايه الدراهم اي انتفا النظر
اليه اقل من انتفا اعطايه الدراهم لان ذلك كالمستحيل بخلاف النظر

ومنه ويلك وويحك وويبك وويسك وويبك فصل هذه عما قبلها لكونها ليس لها افعال
من لفظها بخلاف ما تقدم بل معناه الدعاء بالهلاك وقد يدعى به في معرض التعجب
ومما يحكى من قول لبيد فما قال ذا والاح ولا وابن ابو هند فتبا لابني عليه
ومنه تربا وجندلا وفاها لفيك والهاء في فاها للارض وفم الارض هو التراب
لانها به تشرب الماء فهو نحو تربا لفيه وقيل الضمير كناية عن الداهية ومعناها
الخيبة ومنه هنيئا مريئا غير داء مخامر وتنمنه لغزة من اعراضنا ما
استحلت فصله عما قبله لكونه صفة بمعنى المصدر يقال طعام هنيء ومريء
ثم استعمل مصدرا بمعنى المهنا نحو عائذا بك اي اعوذ عياذا بك واقايا وقد
قعد الناس اي اتقوم قياما ملفظه لفظ الصفة ومعناه المصدر وقياسا عطف
على قوله سماعا اي وينتصب المصدر باضمار فعله قياسا يعني له ضابط وذلك
فيما اذا وقع مثبتا بعد نفي او معنى نفي داخل على اسم لا يكون خبرا عنه نحو
ما انت الا سيرا او انما انت الا خطان الضبع الراكب اي حذف فعله لزوما اذا
وجد هذا الضابط قوله مثبتا احترازا عن المنفي نحو ما زيد سيرا بعد نفي
احترازا عما اذا لم يقع بعد نفي نحو زيد سيرا او معناه اي معنى النفي نحو انما
انت سيرا وداخل على اسم احترازا عما دخل على فعل نحو ما سرت الا سيرا
شديدا لا يكون خبرا عنه احترازا عن نحو ما سيري الا سير شديد فانه
مثبت بعد نفي داخل على اسم ولكنه خبر عنه معنى ما انت الا سيرا ما انت
الا تسير سيرا وقوله انما انت خطاف الضبع الراكب اي ما انت الا
تخالف خلافا مثل خلاف الضبع الراكب لكن الضبع اذا رأت راكبا
خالفته واخذت من ناحية هربا عنه والذئب يعارض الراكب مضادة
للضبع يضرب لمن يخالف الناس فيما يصنعون او وقع عطوف على

على قوله وقع قبله اي او فيما اذا وقع مكررا بعده اي بعد اسم لا يكون خبرا عنه
نحو زيد ضربا ضربا بخلاف اذا قلت الا زيد كذا فان المصدر وان وقع مكررا
لكنه ليس بعد اسم بل بعد فعل او وقع تفصيلا اي او فيما اذا وقع تفصيلا لاثر
مضمون جملة متقدمة نحو فشدوا الوثاق فاما منا بعد واما فداء اي فاما
تمنون منا واما تفادون فداء فمضمون الجملة المتقدمة هو شد الوثاق وهذا
الشد له اثر وتفصيل ذكر الاثر المن والفداء او وقع للتشبيه بعد جملة
مشتملة على اسم بمعناه اي بمعنى المصدر وصاحبه اي صاحب ذلك الاسم نحو مررت
به فاذا له صوت صوت حمار اي يصوت صوتا مشبها بصوت الحمار وقيد
بالمصدر المذكور اي فاذا هو يصوت تصويتا مثل صوت حمار وانما ينتصب اذا
اريد به معنى الحدوث اما اذا اريد به الصفة الثابتة فلا ينتصب على المصدرية
اذ لا دلالة فيها على الفعل او وقع توكيدا اما لنفسه وهو المؤكد لمضمون جملة لا
محتمل لها غيره اي لا تحتمل الجملة غير ذكر المصدر نحو له علي الف درهم عرفا
اي اعترافا ومن اعتراف مؤكد لمضمون الجملة السابقة لانه ايضا اعتراف او لغيره
اي او المؤكد لغير مضمون الجملة اذا كان له اي لمضمون الجملة محتمل غيره اي غير
المصدر نحو هذا زيد حقا في النكرة او الحق في المعرفة فان قوله هذا زيد يحتمل
ان يكون حقا وان لا يكون حقا وقوله لغيره اللام اما ان يكون للعلة او صلة للمؤكد
اي المؤكد لغيره فان كان للعلة فالمؤكد غير مذكور لفظا واللام للتعليل على حذف
مضاف اي لاجل دفع الغير فان قوله حقا دفع غير الحق وهو الباطل
وان كان للصلة فمعناه ان قوله حقا مؤكد لاحق مضمونا واحق غير مضمون
الجملة لفظا وهو ظاهر ومعنى لان معنى احق نسبة الحق الى المتكلم وهو غير
معنى زيد قائم فقوله حقا مؤكد غير مضمون الجملة فان قلت له علي الف درهم

عرفا ايضا مؤكد اعترف واعترف غير مضمون الجملة لفظا وهو ظاهر ومعنى
لان الاعتراف اعم من ان يكون بالف درهم او لغيره فالتأكيد للنفس والغير فيه
اتفقا قلت في هذا المعنى علم مدلول زيد قائم لا يلزمه كونه حقا ومدلول له
علي الف درهم يلزمه كونه اعترافا فكان ذاكرا تأكيدا لنفسه وهذا للغير ولا
افعله البتة او بتة اي قطعا مثل حقا لان مضمون لا افعله قد يكون قطعا وقد
لا يكون ومن الغير من الاول وهو التأكيد للغير كلفظ حقا التنكير اذ استعمل
حقا فانه لما جمله على التنكير اكثر من استعماله المعرفة وهو الحق ورفع البتة
وهو لفظ البتة التعريف اي استعماله لا افعله البتة بالتعريف اكثر من استعمال
بتة بالتنكير وقطع الهمزة من البتة معدول عن القياس لان من نوى اللام
للتعريف نحو الكتاب والفرس لكنه اي لكن قطع همزته مسموع اذ يقال
لا افعله البتة بقطع الهمزة وهو خلاف القياس او وقع مثنى مضافا نحو
لبيك خلافا ليونس فان الياء فيه عنده مثلها في لديك وعليك بعدها المصدر
اذا وقع مثنى مضافا يلزم فيه حذف فعله لانه في المعنى كالمصدر المكرر
فمعنى لبيك لبا فقام اجد دما مقام الفعل ومعنى لبيك اقمت على اجابتك
اقامة بعد اقامة والمراد به التكرير لا التثنية فقط كقوله ثم ارجع
البصر كرتين فان المراد التكرير والدوام اي كرة بعد كرة وليس المراد
رجع البصر والنظر مرتين وهو من الب بالمكان اذا اقام به وحكى
ايضا لب لبا فلبيك تثنية لبا وقال يونس ان الف لبا انقلبت ياء لاتصالها
بالضمير كالف لدى وعلى فانه مفرد واذا اتصل بالضمير انقلبت ياء
نحو لديك وعليك وقوله دعوت لما نابني مسورا فلبى فلبي يدي
مسور اي دعوت مسورا لما نابني من الحاجة فلباني اي

فاجابني مرة فلبي يدي مسور اي اقيم في طاعته اقامة بعد اقامة واكون
كالشيء الذي بيديه اي اكون تحت تصرفه وحكمه حجة عليه اي على يونس اذ
اضافه الى مظهر وسعديك من الاسعاد وهو الموافقة والمراعاة اي اسعدك
اسعادا بعد اسعاد فهو مصدر بحذف الزوائد وحنانيك اي تحننا بعد تحنن
والحنان الرحمة ودواليك من المداولة وهي المناوبة قال اذا شق برد شق
بالبرد مثله دواليك حتى ليس للبرد لابس وبرقعك حتى كلنا غير لابس
ومعنى البيت ان عادة العرب في الجاهلية ان يلبس كل واحد من الزوجين
برد الآخر ثم يتداولان على تخريقه حتى لا يبقى فيه لبس طلبا لتاكيد المودة
وهل انهم يزعمون انه اذا شق عند البضاع شيء من ثوب كل واحد منهما
دام الود بينهما والا تهاجروا وقيل ابعثني ابعثني في موضع الحال اي متداولين
معنى القوم ومثله وكذلك هذا ذيك بالذال المعجمة معناه اليسرعه في القراءة
اي هذا بعد هذ فاضربا هذا ذيك وطعنا وخضا واخره يمضي اي عاجل
الفردين النحيضا والنحض اللحم المكتنز اي يمضي الطعن والضرب في اللحم
الى العروق العاصية وقبله تحذيهم بطعن فرص فوخضا وتارة يبلغون
فوضا اي نضربهم ضربا ينفذ اللحم هذا بعد هذ اي قطعا بعد قطع ونطعنهم
طعنا وخضا يرد دما كهم في اجوافهم اي يصل الى اجوافهم والبيت
للعجاج وحاصله اي حاصل ما حذف الفعل فيه قياسا مما يرجع الى السماع
لان الضابط القياس على ما ذكرنا مستخرج من الصور المسموعة عن
العرب لولاها لما حصل لنا ضابط كلي فالضابط انما حصل بعد سماع
تلك الصور وهو معنى قوله يرجع الى السماع الا ان حذف الفعل قياس
لانا بعد معرفة الضابط نقيس الصور ما لم نسمع من مفرد انه علم ما
سمعنا منها او غير

نحو بنصب المصدر باضمار فعل وهذا المصدر اما ان يكون متصرفا اى يقع فاعلا
ومفعولا ومضافا اليه كما سبق واما غير متصرف وهو ما لزم النصب نحو
سبحان الله ومعاذ الله وعمرك الله وقعدك الله فانها لم يجئ الا منصوبة
منصوبا فسبحان الله اى اسبح الله تسبيحا اى انزهه تنزيها فهو مصدر
سبح كغفر غفرانا قال الشاعر فيح الاله وجوه تغلب كلما سبح الحجيج
وكبروا اهلالا وقيل انه اسم للمصدر وليس بمصدر لان المشهور في فعله
سبح بالتشديد ومصدره التسبيح فسبحان اسم للتسبيح ومعاذ الله اى
اعوذ بالله معاذا وعمرك الله بمعنى تعميرك مصدر عمر بتشديد الميم قال
سيبويه رحمه الله انه مصدر بحذف الزوائد واصله عمرتك الله تعميرا استعمل
في السؤال اى سالت الله عمرك فحذف الفعل واقام المصدر مقامه ثم حذف
زوائد التعمير فبقي عمرك الله فانتصب كما انتصب التعمير والمصدر مضاف
الى المفعول والله منصوب بالمصدر او بالفعل الناصب للمصدر وقيل
المعنى اسالك بعمرك اى بتعميرك اى بوصفك الله بالبقاء وقعدك الله من
القعود الذي معناه الثبات والدوام او الحفظ او المصاحبة من قوله
تعالى عن اليمين وعن الشمال قعيد اى حافظ وهو عند سيبويه مثل عمرك
الله واصله تقعيدك والمعنى اسالك بقعدك اى تقعيدك الله اى بوصفك
الله بالثبات او الحفظ ومنه قول ذكر في كل وقت بوقتا ما تقعدك
الله اى نسالك وننزهك يا ربنا من كل سوء ونقص فهو بمعنى سبحانك
ويروى ما تفتيك من تفتيه اى جعله ذا عيب وفي بعض الحواشي ما تفتك
اى ما يعلق بك ويروى بالفاء المثلثة ثم التاء تفتشى كذا اى ما لا فرى وبمعنى
ما تفتك ما يليق بك الاموم البيت الاثبة من اى الجثلين وبعده عناك

يخطوون واسف رزق تكفيك المنايا والحتوم والحتم الفضل وخطى المعر اعطاء
او معطوفا عليه اى على غير المتصرف نحو سبحان الله وريحانه اى رزقه الا انه
لا يلزم النصب كقوله سلام الاله وريحانه ورحمته وسماء در اى سحاب
ذات درر جمع درة وهي الصب البيت للنمر بن تولب وقبله تصابى
وامسى علاه الكبر وامسى بجمرة حبل غير رمرة اسم امراة واراد
بها على نصابى نفسه اى امسى حبلها اى وصلها وعهدها غرورا لا
يوثق به وشباب ولا مرحبا بالباطن والشيب عن غايب ينتظر فلو ان جمرة
تدنوله ولكن جمرة منه سفر لو للتمني تدنوله منه اى تقرب منه ومنه سفر
اى لكنها بعيدة منه سلام الاله البيت يدعو لجمرة بالسقي اى سلام الاله ورزقه
ورحمته لازال يعلى جمرة وبعده غمام ينزل رزق العباد فاحيى البلاد
فطاب الشجر اى ينزل الغمام لرزق العباد وريحانه مصدر متصرف ولكنه
معطوف على غير متصرف وهو سبحان الله فحكمه حكم غير المتصرف في الانتصاب
بفعل مضمر الا انه لا يلزم النصب كما جاء في البيت وفي المصدر الغير المتصرف
يلزم النصب ويجوز اى المصدر يكون مضمرا متوسعا فيه فينزل منزلة المفعول
به نحو الحجين الضرب الذي ضربته فان الهاء ضمير المصدر وغير متوسع فيه
نحو زيدا اظنه منطلق اى اظن ظنى يعني بالتوسع اى بجرى المصدر مجرى
المفعول به حتى كانه مفعول به كما في الظرف اذا توسع فيه نحو ويوم شهدناه
ففي ضربته متوسع فيه لانه لا مانع من ان يجرى المفعول به بخلاف اظنه
فانه لو اجرى مجرى المفعول به لكان احد مفعولي افعال القلوب مذكورا
دون الاخر وهو غير جائز على ما سيجئ ان شاء الله تعالى ومنه المعلم والمعلمه
زيد عمرا خير الناس اياه انا اى الاعلام اصله اعلمنيه اعلمني زيد عمرا

هذا الناس فالتنازع في زيد عمرا خير الناس فاعل الثاني ورفع زيد بالفاعلية
له وعمرو وخير الناس المفعولان له وحذف المفعولات الثلاث للاول لم اخبر باللام
عن الثاني اعلمنيه فقيل المعلم والمعلمه زيد عمرا خير الناس اياه انا فالمعلم
مبتدأ والمعلمه عطف عليه والكاف في موضع المفعول الاول وزيد فاعله
وعمرا هو المفعول الثاني وخير الناس هو الثالث واياه ضمير المصدر اى
الاعلام ولا يجوز ان يكون متوسعا بان يجعل كالمفعول به لان التوسع في الافعال
المتعدية الى الثلاثة لا يجوز قطعا اذ ليس لفعل اربع مفعولات حتى يلحق
هذا به وهو المعلم والمعلمه وانا صح الاخبار عنهما بخبر واحد لان اللام
في الموضعين عبارة عن المتكلم الذي هو فاعل في موضع ومفعول في موضع
وانما جعل الضمير في اعلمنى غايبا في الاخبار مع انه كان متكلما لانه لما
جعل اسم فاعل صلة اللام وجب ان يعود اليه ضمير والعايد الى الموصول
يكون غايبا باعتبار لفظ الموصول فلا تكرار والمعلمه ومنها اى
ومن انواع المنصوب له وهو علة الاقدام على الفعل مما اجتمع فيه ان
يكون مصدرا وفعلا للمقدم ومقارنا للمقدم عليه فقوله علة الاقدام اشارة
الى حيث يذكر هنا وهو ان المفعول له في ضربته تاديبا مسبب عن الضرب
فلا يكون سببا له لان الشئ الواحد لا يكون سببا ومسببا واجابوا بانه
قد يكون سببا ومسببا باعتبارين وههنا كذلك لان التاديب ليس علة
لوجود الضرب بل علة للاقدام على الفعل وسببا حاملا عليه ووجود
الضرب هو السبب لوجود التاديب فوجود التاديب مسبب وتصوره
في الذهن هو سبب الاقدام فقد تغاير الجهتان وشرط في نصب المفعول
له امور ثلاثة كونه مصدرا وفعلا للمقدم اى الشخص الذي اقدم على

الفعل وكونه مقارنا للفعل المقدم عليه وقوله مما اجتمع من فيه لبيان المفعول
له اى هو الذى اجتمع فيه الامور الثلاثة وانما شرط الامور الثلاثة في نصبه
ليكون المفعول علة للاقدام فلا يكون عينا بل معنى ليكون مصدرا فان قلت مقتضى
هذا ان لا يكون السمن مع اللام مفعولا له نحو جئتك للسمن لانه ليس معنى وقد
شرطت في الباعث كونه معنى وقد صرحوا بانه مفعول له قلت هذا ايضا راجع
الى المعنى اذ معنى جئتك للسمن لطلب السمن او لاخذه او لشراه ونحو ذلك
فالباعث ليس هو العين بل المعنى القائم به بشهادة الحال فصح كون الباعث معنى
في جميع الصور اما صريحا او مقدرا وشرط كونه فعلا للمقدم ليكون باعثا
له على اقدامه وشرط المقارنة لان الاصل في المسبب ان لا يكون معقولا بل يعمل
فيه ذلك اللام كما سيأتي سببا غايبا كان نحو قوله واغفر عوراء الكريم
ادخاره واعرض عن شتم اللئيم تكرما او سببا باعثا ليس غاية نحو قعدت عن
ان قصد العابد نحو تركت كل غاد جمهور مخافة وزعل المجبور والمهول
من تهول المهول هذا تفصيل العلة اى العلة قد تكون سببا غايبا كالادخار
الغفران اى اغفر واعفو زلات الكريم لاجل ان ادخره واتخذه صديقا
والعوراء الكلمة القبيحة وكذا التكرم علة غايته للاعراض عن شتم اللئيم
اى اعرض عنه ليحصل اى المقصود وهو كرامة النفس وعزتها وقد تكون
العلة سببا باعثا وليس غاية مقصودة كما تقول قعدت عن الحرب جبنا
فان الجبن سبب باعث على القعود وليس غاية مطلوبة للشخص اذ لا
يطلب كونه جبانا بخلاف التكرم والادخار فانهما مطلوبان للشخص
فقوله هو علة الاقدام يشمل هذين القسمين والبيت الاول مشتمل على المفعول
له معرفة وهو ادخاره ونكرة وهو تكرما واستدل به لان الجرمي لا يجوز
كونه معرفة وكذا البيت الثاني مشتمل على المفعول له نكرة وهو مخافة

و معرفة وهو نعل المجبور والهول والسنن للعيا ر والعاقر من الرمل الذي لا ينبت شيئا والجمهور الرملة العظيمة المشرفة على ما حولها والمجبور للمسرور والهول ان يعظم الشيء في عينك فالمبور جمع هبر وهو المطمئن من الارض والضميرع بركب قيل للثور الوحشي وقيل لغير وهو الطاهر بدلا لا ماقبله من الابيات وقد ذكر فيها التابع وهو الغيب لا يبغض اي يركب الهول ويعلوه مخافة ممن يقصده ونشاطا لا فائدة من صائد او غيره وقيل ان الهول عطف على كل اي وبركب الهول ومما يصلح فيه اللام لا لانه صريحا على التعليل فاذا لم يجتمع ماذكرنا بعض الامور الثلاثة المذكورة فيه لزم الاصل فاذا انتفى المصدرية يعين اللام نحو جئتك للسمن وللبن وكذا اذا انتفى كونه فعلا للمقدم نحو زرتك لمخاطبتك اياي وكذا اذا انتفى المقارنة كزرتك اليوم لمخاطبتي غدا الا في نحو زرتك ان تكرمني وان تحسن الي فانه انتفى كونه فعلا للمقدم ولم يذكر اللام لان ان وان يحذف فيهما اللام قياسا مستمرا ونحو قوله تعالى يريكم البرق خوفا وطمعا متاول هذا اشارة الى ايراد وهو ان خوفا وطمعا ليسا فعلين لفاعل يرى وهو الله تعالى اذ لا يصح عليه الخوف والطمع وكان ينبغي ان لا ينتصب فاجاب بانه متاول وتاويله ان يريكم معناه يجعلكم رائين فالخوف والطمع حاصلان لرؤيتهم لا للاراءة فالخوف والطمع فعلان للمقدم على فعل الرؤية وهم المخاطبون كانه قال يرون البرق خوفا وطمعا وجاز ان يتاول على حذف المضاف اي ارادة خوف وطمع فيكون علة ليريكم لان ارادة خوفهم وطمعهم حاصلة للمقدم على الاراءة وهو الله تعالى فانه يريهم البرق ويريد خوفهم وطمعهم والقائل عليه اي على المفعول له التنكير بحسب الاستعمال ولذلك توهم

فيه
اياكم

الجرمي اشتراط تنكيره فلم يجوز كونه معرفة وعند الزجاج انتصابه اي انتصاب المفعول له على المصدر فمعنى ضربته تاديبا معناه ضربته ضرب تاديب او ضربته واديته تاديبا وهو مزيف لفوات معنى العلية على تقديره مصدرا ويجوز ان يتقدم اي المفعول له على عامله لانه فضلة كالمفعول به وان يضمر اي ويجوز ان يكون مضمرا وهذا ان اراد به انه يجوز كونه مضمرا مع اللام كما تقول التاديب ضربت زيدا له فهو ظاهر الجواز وان اراد به انه ينتصب مضمرا كما تقول ضربته اياه اي فهو محل النظر وموقوف على الاستعمال فان حذف حروف الجر عن الاسما غير مطرد ومنها اي ومن انواع المنصوب المفعول فيه وهو ما وقع فيه الفعل من زمان او مكان مما يصلح فيه تقدير في ومن في مما للبيان ايضا كما في المفعول له فان قلت قولهم يوم الجمعة حسن ينبغي ان يكون ظرفا لانه ما وقع فيه الفعل وليس بمفعول فيه قلت شرط كونه حينئذ يصح فيه تقدير في وههنا لا يصح فيه تقدير في وهذا القيد مغن عن تقييده بفعل مذكور كما ذكره غيره وهو ان المفعول فيه ما فعل فيه فعل مذكور واحترز به عن قولهم يوم الجمعة حسن فظهر الزمان كله مبهمه وموقته يقبل ذلك اي صحة تقدير في كالحين واليوم والشهر فالحين مثال للمبهم وما بعده للموقت ومن مظهر المكان المبهم دون الموقت اي ويقبل المبهم من مظهر المكان تقدير في دون الموقت منه ويفسر الموقت بانه الذي اسمه باعتبار هو داخل في مسماه كالدار والسوق والمسجد فان اسم الدار باعتبار الجدران والسقف والعرصة وهي داخلة في مسماها بحسب الوضع وكذا السوق والمسجد والمبهم اي وفسر المبهم بانه الذي اسمه باعتبار ما ليس داخلا في مسماه كجهات الست

والفرسخ والبريد وهو اثني عشر ميلا والميل ثلث الفرسخ وغيرهم واما كان مبهما فان نحو فوق وتحت من الجهات الست يطلق على المكان باعتبار جهة العلو او جهة السفل وهذه الجهة لا داخل في مسمى المكان فان المكان الذي يصدق عليه الفوق قد يتبدل ويصير تحتا اذا علاه الشخص وكذلك ما كان يمنا يتبدل باليسار وكذا القدام والخلف فهذه الامور اعتبارية لا يدخل في مسمى المكان بخلاف الدار فان ما كان اسما له باعتبار الامور المذكورة لا يتبدل اصلا وكذا الفرسخ والبريد يطلقان على امكنة باعتبار امر عارض وهو كونه مقدرا باثني عشر الف خطوة ومقدرا باثني عشر ميلا ونحوه وهي امور اعتبارية لا يدخل في مفهوم المكان هذا بيان ما قالوه وفيه نظر فانا اذا اطلقنا فوق على مكان اطلقناه باعتبار امر داخل ايضا في مفهوم الفوق لا في مفهوم المكان فجهة العلو داخلة في مفهوم الفوق بحسب اللغة وان لم يدخل في مفهوم المكان وقد شذ ذهبت الشام لان معناه ذهبت في الشام مع انه موقت وذهب بعضهم اتفاقا فلذلك كان شاذا اتفاقا ودخلت الدار على الاختلاف اي شذ دخلت الدار على اختلاف فيه فان بعضهم قال ان دخلت متعد والدار مفعول به فلا شذوذ في هذه الكلمة اصلا عند هذا القائل فهو كضربت زيدا ورايت الدار وقال بعضهم ان دخلت لازم لانه مصدره على فعول والان مصدره الدخول وهو مصدر اللازم غالبا كالرجوع والصدور والوقوف ونحوها ولانه نقيض خرجت وخرجت لازم قطعا فعلى هذا يكون دخلت الدار شاذا لانه مكان معين اسم مقدر في فشذوذه مختلف فيه وشذوذ ذهبت الشام

وفاقا

متفق عليه لان ذهب لازم اتفاقا واما قبل مبهم الزمان وموقته النصب بتقدير في دون موقت المكان لان النصب انما يكون بحسب اقتضاء العامل فالفعل يقتضي مكانا مبهما على الاطلاق وزمانا مبهما ايضا واما الزمان المعين فهو من مقتضى الفعل اذ الفعل ما دل على احد الازمنة المعينة والمكان المعين ليس من مقتضى الفعل فلم ينتصب به واما المظهر فلا بد فيه من اظهاره اي اظهار في الا اذا اتسع فيه نحو ويوم شهدناه سليما وعامرا اي شهدنا فيه وهذا مما يؤيد ما قلنا في المفعول له وهو ان المضمر لا بد فيه من اظهار اللام ايضا وجاز ذلك اي الاتساع واظهار في غير المتعدي نحو اليوم خرجته لان الاتساع يجعله كالمفعول به ومع المتعدي الى واحد نحو اليوم ضربته زيدا ولا يجوز في ذوات الثلاثة نحو اليوم اعلمتك زيدا قائما اياه اذ الاتساع يجعل الظرف مفعولا به فكان له اربعة مفاعيل وهو ممتنع اذ لا يتجاوز الفعل المتعدي ثلاثة وفي ذوات الاثنين خلاف نحو اليوم اعطيته زيدا درهما اي فيه فبعضهم يجوز الاتساع فيه لانه يرجع الى ثلاثة مفاعيل وهو موجود وبعضهم يمنع لان الفعل الذي له ثلاثة مفاعيل قليل فلا يحمل عليه غيرها ورد وكذا مظهر موقت المكان اي لا بد فيه من اظهار في ثم ان الظرف كلا نوعيه بعني المبهم والموقت اما مستعمل اسما وظرفا وهو ما جاز ان يعتقب عليه العوامل كالحين والسنة والشهر فانه يقال هذا حين ورايت حينا وعجبت من حين فلا يلزم النصب على الظرفية او مستعمل ظرفا غير وهو ما لزم النصب نحو سرنا ذات مرة ولقيته بعيدات بين اي بعد فراق وذلك اذا كان الرجل ممسكا عن اتيان صاحبه ثم اتاه ثم امسك عنه نحو ذلك ايضا ثم اتاه فيقال لقيته بعيدات بين وبكرا وسحر وضحى

في
لا يجي
زمانا و

وضحى وعشا وعشية وعتمة ومسا اذا اردت سحرا بعينه وضحى يوم بكر
وعشاه وعشيته وعتمة ليلتك ومساها تعني ان هذه الظروف تستعمل على
وجهين احدهما ان يراد بكل واحد منها زمان معين و ح يلزم نصبه والثاني
ان يستعمل ولا يراد زمان معين كما تقول لقيت زيدا سحرا من الاسحار
فهذا لا يلزم نصبه على الظرفية اذ يقال هذا سحر من الاسحار وان أكلت
سحرا او بحسب من سحر وغشية وعتمة علمان للغدوة وبكرة فيمن لم
يصرفهما والصرف اكثر فلا علمية وان كانا معينين يعني ان عشية وعتمة
يستعملان على وجهين احدهما منع صرفهما و ح يكونان علمين ومنع صرفهما
للعلمية والتانيث والثاني الصرف وهو الاكثر ح لا حاجة الى تقدير العلمية
قوله وان كانا معينين لا ينافي العلمية كما اذا قلت جائني رجل او الرجل
واردت به معينا جاز وان لم يكن علما فكل علم معين ولا ينعكس كليا
اذ ليس كل معين علما ومنه اي ومن المستعمل ظرفا لا غير سوى مقصورا
بضم السين وهو الاكثر وبكسرها وسواء ممدود بفتح السين على الاعرف
اي المشهور انها ظرف مادام فعل زيد سوال او سوال فمعناه مكانك ولا
يجوز منصوب بعد لوعي وعند الكوفيين هما اسمان ومستندهم قول الشاعر
ولم يبق سوى العدوان فانه فاعل لقوله لم يبق فلا يلزم انتصابه على الظرف
وجوابه ان التقدير لم يبق شيء سوى العدوان فسوى باق على الظرفية
ومنه وسط الدار بالسكون فانه مستعمل ظرفا لا غير اعلم ان الوسط بالتحريك
اسم لعين ما بين طرفي الشيء كمركز الدائرة وبالسكون اسم مبهم لداخل
الدائرة مثلا ولذلك كان ظرفا فالاول يجعل مبتدا وفاعلا ومفعولا وداخلا
عليه حرف الجر ولا يصح شيء من هذا في الثاني تقول في المتحرك وسطه
خير من طرفه واتسع وسطه

وجلست في وسط الدار وجلست وسطها بالسكون لا غير وقريب منه اي من
وسط بالسكون عند فانه لا يجر من خاصة وانما قال قريب منه لان عند قد يدخل
عليه من الجارة بخلاف وسط بالسكون ولكنه لما كان دخول من قليلا كان في
حكم العدم فلذلك جعل ظرفا ومثله دون اي مثل عند دون لانك لا تقول
دونك كذا بالرفع كما لا تقول عندك واسع بالرفع وتقول من دونه كما
تقول من عنده ولا تقول جلست في عنده وقد جاء في المثل في دون كما قال
وان جاز في دون هذا ما تنكر المراة صاحبها هذا مثل واصله ان الحكم بن
صخر الثقفي خرج حاجا منفردا فمررت بامراة وهي موضع جاريتين
من مزينة لم ار احسن منهما وظرافتهما فكسوتهما فاحسنت اليهما ثم حججت من قابل
ومعي اهلي وقد اعتللت وفصل خضابي فلما مررت بامراة اذ الجاريتان قد
جاءت فسالت سوال منكرة فقلت فلانة قالت فذكر لك اهلي واي واني تعرفني
قالت فذكرت الحكم اي انا الحكم بن صخر قالت انكرتك اقول شيئا تسوقه
واراك اليوم شيخا ملكا وفي دون هذا ما تنكر المراة صاحبها فذهبت مثلا
ما رايت ما فعلت اختك فنفيست الصغرى او قالت قدم عليها ابن عم لها
فتزوجها فخرج بها فذلك حيث يقول اذا ما قفلنا نحو نجد
واهله فحسبي من الدنيا قفول الى نجد فقلنا لها اني لو ادركتها لتزوجتها
فقالت وما منعك من شركها في حسنها وجمالها وشقيقتها ولكن
منعني من ذلك قول كثير اذا وصلتنا خلة كي تزيلنا ابينا وقلنا الحاجبية
اول فقال كثير بلى ولكن البين الذي يقول هل وصل عزة بر وصل
غانية في وصل غانية من وصلها خلق قال ابن صخر فتركت جوابها وما
منعني من ذكر ان الفرع وما في ما تنكر مصدرية اي انكار المراة صاحبها
نفع في دون هذا التغيير

ويستعمل عند في الزمان ايضا في مثل قوله عند الصباح يحمد القوم السرى
يعني ان عند اصله ان يستعمل في المكان وقد جاء مستعملا في الزمان وهذا مثل خالد بن
الوليد وبعده ويتجلى عنهم غيابات الكرى يضرب للرجل يحتمل المشقة رجاء
الراحة ومنه اي ومن المستعمل ظرفا مع وقد جاء كان معهما فانتزعته من معهما
وابو علي يحكم عليها بالحرفية اذا سكنت نحو بني منكم ومعكم اي معكم وان
كانت زيارتكم لماما اختلف النحاة في مع فالجمهور على انه ظرف واحتجوا بوجوه
احدها تحرك اخرها بغير ساكن بعده فليس بحرف اذ الحروف الثنائية ساكنة
الاواخر نحو من وعن وقد ونظايرها فلما لم يكن حرفا تعين ان يكون ظرفا اذ
لا قايل بغيرهما والثاني دخول التنوين عليها قال الشاعر افيقوا بني حرب واهوانا
معا واز جاءتنا موصولة لم تقضب والثالث ما استدل به المصنف وهو اضافته
نحو معهما ودخول حرف الجر عليها وهو قوله من معهما واستدل على حرفيتها
بانها لما سكنت اشبهت الحروف الثنائية كمن وعن فانها على حرفين وليس
في اسمائها المعربة ما يكون على حرفين وجوابه ان السكون الوارد في البيت
لضرورة الشعر واما كونها على حرفين فلعله على مذهب بعض اذ قال لامها الثاني
محذوفه وهو منزلة فتا والتنوين بدل من اللام وفيه نظر اذ كان حقه ان
يقال كان معكما فانتزعته من معكما بالالف وقوله فريشي اي ثيابي ومالي
ما غبتا والبيت لجرير يمدح هشام بن عبد الملك ويلتزم عامله جوازا في قولك
يوم الجمعة في جواب من يقول متى سرت اي سرت يوم الجمعة ووجوبا في نحو
اليوم سرت فيه وهو نظير زيدا ضربته من جهة انه اضمار على شريطة
التفسير ويلتزم عامله جوازا في نحو اليوم سرت ووجوبا في نحو ايّ
يوم سرت ونحوه مما تضمن صدر الكلام وهو ظاهر ومنها

اي ومن انواع المنصوب المفعول فيه وهو المذكور بعد الواو بمعنى مع بعد فعل
او معناه فالمذكور الواو ليخرج ما وقع بعد الفا ونحوه بمعنى مع ليخرج المذكور
بعد الواو لا بمعنى مع لقصد نحو جا زيد وعمرو قبله فانه مذكور بعد الواو لا بمعنى
مع وليس مفعولا معه لعدم ذكر فعل او معناه وانما عدل عما قاله غيره وهو
المذكور بعد الواو لمصاحبة معمول فعل لانه قد يفهم من المصاحبة الموافقة
في اصل الفعل دون المعية بالزمان فقوله بمعنى مع احترز واد على
المعنى المقصود وهو المعية ولم يحسن حملها على العطف نحو ما صنعت
وأباك واستوى الماء والخشبة الماء والخشبة ولو تركت الناقة وفصيلها
لرضعها اذ العطف لا يودي المعنى المقصود هذا المثال للمذكور
بعد فعل وقوله لم يحسن كانه اشارة الى جواب سوال وهو ان الاصل
العطف فلم لم يقل ما صنعت انت وابوك ليكون على الاصل وهو العطف وكذا
واستوى الماء والخشبة بالرفع وكذا وفصيلها فاجاب بقوله ولم يحسن
اي حمله على العطف لانه لا يودي المعنى المقصود وهو المعية فان معنى
قوله ما صنعت انت وابوك قد يكون ما صنعت انت وحدك وما صنع
ابوك وحده فلا يفهم منه المعية وهو المراد اذ المعنى ما صنعت مع ابيك
واستوى الماء مع الخشبة اي ساوى الماء الخشبة وليس المراد العطف
ليكون التقدير استوى الماء وحده واستوى الخشبة وحدها او استوى
الماء مع غير الخشبة او الخشبة مع غير الماء مع ان المعنى المقصود ان
لا استواء حاصل للخشبة مع الماء وذكر انه اذ الغرض رز خشبة في
فان نزل الماء بحيث يساوي راس الخشبة يقال استوى الماء والخشبة
فلا يحسن حملها على العطف فيهما وكذا في المثال الثالث بمعنى معناه
معنى مع

الثاني

لو تركت الناقة وحدها وترك الفصيل وحده بل معناه لو تركت معه وخليت بينها وبينه بان يكونا معا لرضعها فهذا ظاهر في ان العطف لا يؤدي هذا المعنى انما قال لا يحسن لانه كان يجوز ان يجعل عطفا ويراد به المعية لان العطف بالواو قد يكون في التقديم والتأخير وفي المعية ولكن لما لم يتعين المعنى المقصود في العطف قال لم يحسن ونحو ما شانك وزيدا وما لك وعمروا عطف على قوله ما صنعت وهو مثال المذكور بعد معنى الفعل وانما كان بمعنى الفعل اذ المعنى ما تصنع اما دلالة الظرف وهو لك على معنى الفعل فظاهر لان الظرف متضمن اما للاسم الفاعل وهو حاصل او للفعل وهو حصل على المذهبين فعلى الجملة يتضمن معنى الفعل واما قوله ما شانك فليس كالظرف لكن الشان اسم لا يلزم تضمنه لمعنى فعل كما في الظرف بل يتضمن معنى الفعل بقرينة السياق ولذلك قال اذ المعنى ما تصنع لان لفظ الفعل مقدر معه كما في الظرف وقوله اذ المعنى ما تصنع يشمل الصورتين ولو قال لان الفعل او معنى الفعل مضمر لصح من الظرف دون الشان ولا يسوغ العطف اى في زيد وعمرو من المثالين حملا على اللفظ اى المضمر فلا يقال ما شانك وزيد لانه لا يجوز عطف المظهر على المضمر المجرور من غير اعادة الجار فاذا اجيئت بالظاهر كان الجر لا غير نحو ما شان زيد وعمرو وما لزيد وعمرو لان الاصل العطف وفي هذا الكلام نظر لانه يقتضي ان يكون الحمل على العطف ان لم يمنع مانع لفظي هو الاولى وليس كذلك اذ العطف لا يؤدي المعنى المقصود لانه يجوز ان يقول جاء زيد وعمرو قبله او عمرو بعده او عمرو معه فواو العطف قد يكون للمعية وقد لا يكون واذا قلت جاء زيد وعمروا اى مع عمرو يكون للمعية فحمله على العطف لا يؤدي المعنى المقصود ولا يتعين

به المعية المقصودة كما ذكرنا في استوى الماء والخشبة فالمانع من الحمل على العطف ينبغي ان يكون عدم صحة اداء المعنى المقصود لا الامر اللفظي فقط وهو كونه عطفا على مضمر مجرور ويجيء اذا انتفى هذا المانع اللفظي مع كونه للعطف وهذا السؤال يرد عليه وعلى صاحب المفصل ايضا واذا لم يكن بعد فعل او معناه لم ينتصب نحو كل رجل وضيعته وكيف انت وزيد فانهما وان كانا مذكورين بعد الواو بمعنى مع لم ينتصبا لان الانتصاب انما يكون بعد فعل او معناه ومن فيهم تأوله على كيف تكون فانه يجوز النصب لا ضمار الفعل ومنه اى ومما جاز فيه النصب مع انه لم يذكر فعل او معناه بتأويل اضمار كان قوله فما انا والسير في متلف واخره يبرح بالذكر الضابط لان المعنى ما اكون انا مع السير في متلف واذا كان اى واذا كان المذكور بعد الواو بمعنى مع بعد فعل وحسن مع ذكر العطف جاز الامران فان افترق العطف عن الرجحان نحو جئت انا وزيد ازيد بالرفع والنصب يعني اذا اكد المرفوع المتصل بالمنفصل حسن العطف فيجوز ان يحمل على العطف ويرفع وان ينصب على المفعول معه افتح اى كشف من هذا ايم افتح فلان ضاحكا اذا بدت اسنانه ويرد عليه النظر المذكور ايضا من حيث ان العطف لا يؤدي المعنى المقصود اذ لا يتعين للمعية فهذا فمن يجعل الباب قياسا ولم يقصره على السماع يعني انه اختلف في باب المفعول معه انه هل هو قياسي كسائر المفاعيل او هو مقصور على السماع كما هو مذهب بعضهم وقوله هذا اشارة الى البحث المذكور من اول باب المفعول معه الى ههنا يعني قد ذكرنا مما قيل انه يجوز الحمل على المفعول معه وعلى العطف وهذا انما يستقيم

اذا قلنا انه قياسي فاما من يقول هو مقصور على السماع فلا يمكن تجويز الامرين على الاطلاق بل يقتصر على ما ورد به السماع ويتصل منفصلا اى قد يكون المفعول معه مضمرا منفصلا نحو قوله وكان واياها كحذ ان لم يفق عن الماء اذ اتاه حتى تقددا اى وكان العاشق مع المحبوبة كحذ اى كعطشان لم يفق عن الماء يعني شرب وما افاق عن شربه اى ما تركه حتى تقدد وتقطع من غاية الشرب والري كانه مثلا بحيث كاد ان تقطع امتلائه ولا يتقدم عامله اى لا يتقدم المفعول معه عامله فلا يقال وزيدا جئت لانه يوهم العطف من غير تقدم معطوف عليه ولانه ليس كسائر المفاعيل في القوة فانحط رتبته عنها ومنها اى ومن انواع المنصوب المفعول به وهو ما وقع عليه فعل الفاعل وانما اخر المفعول به عن سائر المفاعيل مع انه اقواها لانه ذكر تحت المنادى وانه واحد اقسامه فلو قدمه لوقع هذه المباحث متخللة بين المفاعيل وهي اجنبية بالنسبة اى سائر المفاعيل واذا اخر المفعول به لم يقع هذه المباحث متخللة بين المفاعيل والمراد بوقوع الفعل تعلقه بما لا يعقل بدونه كما سيأتي في تحقيق الفعل المتعدي اما بغير واسطة كضربت زيدا وهو الفارق بين المتعدي من الافعال وغير المتعدي يعني ان المفعول به هو الفارق بين القسمين فان سائر المفاعيل يشترك فيه اللازم والمتعدي ويكون المفعول به واحدا كضربت زيدا او فصاعدا الى الثلاثة كاعطيت زيدا درهما واريتك زيدا فاضلا على ما سيأتي في المتعدي من الافعال واما بواسطة حرف جر ويسمى ظرفا ايضا لمشاركته الظرف لكونه ايضا بواسطة حرف فلقيت حتف مبدا محدد في اى فيعضه لغو اذا كان العامل شيئا من خارج فعلا او معناه ومستقر اى بعضه مستقر

واقسامه والواجبه صح

ان كان معنى الاستقرار او الحصول مقدرا غير مذكور قسم الظرف والجار والمجرور الى لغو ومستقر فالمستقر ما كان متعلقه حاصلا فيه مقدرا فيه غير خارج عنه كقولك زيد في الدار فان معنى الاستقرار متضمن للظرف لا الغير بخلاف قولك جلست على البساط فان متعلق الظرف هو الفعل الخارج عن الظرف وهو جلست والظرف الذي يتضمن متعلقه يسمى مستقرا بشرطين احدهما ان يكون المتعلق من الافعال العامة كالحصول والاستقرار والكون ونظائرها والثاني ان يكون ذلك المتعلق مقدرا في الظرف غير مذكور لفظا فالحاصل ان المستقر انما يطلق اذا اجتمع فيه امور ثلاثة احدها كون المتعلق متضمنا فيه والثاني ان يكون من الافعال العامة والثالث ان يكون مقدرا غير مذكور واحترزنا بالاول عن مثل مررت بزيد فان المتعلق وهو المرور ليس متضمنا في الجار والمجرور بل هو امر خارج عن الظرف واحترزنا بالثاني عن قولنا زيد في الدار اى اكل في الدار اذا وجد قرينة معينة للمقدر فهنا المتعلق متضمن مقدر في الظرف ولكنه ليس من الافعال العامة ولذلك احتاج الى قرينة معينة واحترزنا بالثالث عما اذا كان المتعلق متضمنا للظرف ومن الافعال العامة لكنه مذكور لفظا نحو زيد حاصل في الدار فقوله اذا كان العامل شيئا من خارج يعني انه يكون العامل خارجا عن الظرف ليس متضمنا له سواء كان ذلك العامل فعلا نحو مررت بزيد او معناه نحو انا مار بزيد والمستقر نحو زيد في الدار فان معنى حاصل متضمن في الظرف وهو من الافعال العامة ومقدر غير مذكور وانتصابه اى وانتصاب المفعول به بواسطة حرف جر انه يظهر لفظا لانه مجرور لفظا الا في تابعه نحو يذهبن في نجد وغورا غائرا

الجار والمجرور في

واخوه نحو اسقا غن قصرها جوابا فان قوله وعمرا عطف على محل في
محل فانتصابه انما هو لفظا في المعطوف لا في المعطوف عليه والمنصوب
المحل هو المجرور فقط يعني اذا قلنا مررت بزيد فلفظ زيد الذي هو مجرور
لفظا منصوب محلا فان الجار هو المعدي للفعل فهو متمم لمعنى الفعل حتى يصير
بمعنى جاوزت زيدا فالمنصوب محلا هو لفظ زيد فقط لا الجار والمجرور ويتقدم
اي المفعول به عامله اذا اريد الاختصاص نحو زيدا ضربت وبعمرو مررت ويلزم
ذكره اي التقدم فيما تضمن صدر الكلام نحو اي رجل ضربت ويمتنع اي التقدم
اذا كان العامل مصدرا لفظا نحو ضربك زيدا حسن فلا يجوز تقدم المفعول عليه او
تقديرا نحو تعجبني زيدا حسن لانه بتقدير المصدر اي ضربك زيدا او اسم فعل نحو
رويد زيدا لا يتقدم عليه معموله او فعل تعجب نحو ما احسن زيدا او احسن بزيد
او مضافا اليه اي اذا كان العامل مضافا اليه نحو انا زيدا غلام ضارب وقولهم
انا زيدا غير ضارب متاول هذا ايراد فان زيدا معمول المضاف اليه وقد تقدم
واجاب بانه متاول وتاويله ان غير بمنزلة لا فكانه قال انا زيدا لا ضارب
فهو في التقدير غير معمول للمضاف اليه ويضمر كل منهما اي من المفعول فيه
بواسطة وبغير واسطة يعني يكون كل واحد منهما مضمرا متصلا نحو ضربتك
في المفعول بغير واسطة ومررت بك في المفعول بواسطة ومنفصلا لا غير
اي المفعول لا بواسطة يكون منفصلا اذا فصل بينه وبين عامله بالا او
معناه او تقدم اي المفعول العامل او اضمر عامله نحو ما ضربت الا اياك هذا
مثال لما وقع المفعول بلا واسطة مضمرا منفصلا وقد فصل بينه وبين عامله
بالا اذ لا يمكن الاتصال بالا ونحو وما نبالي اذا ما كنت جارتنا الا
يجاورنا الاك ديار اورده على ان المضمر وقع متصلا بعد الا
فاجاب بانه شاذ وهذا وان لم يكن

مفعولا صريحا لانه مستثنى مقدم اذ التقدير لا يجاورنا ديار الاك تقدم
لكن المستثنى المقدم مشبه بالمفعول فلذلك ذكره هنا وانما ضربت اياك
هذا مثال لما وقع المفعول منفصلا وقد فصل بينه وبين عامله بالا في التقدير
اذ التقدير ما ضربت الا اياك واياك اعني فاسمعي يا جارة هذا مثال لما
تقدم العامل وهو اعني والاصل اعنيك فلما قدم صار منفصلا قاله سهل
بن مالك الفزاري حين راى اخت حارثة بن لام ووقع في نفسه شيء منها
فجلس في فناء الخباء يوما وهي تسمع كلامه فجعل ينشد يا اخت خير البدو
والحضارة كيف ترين في فتى فزارة اصبح يهوى حرة معطارة اياك اعني
فاسمعي يا جارة يضرب لمن يصرح كلامه للمخاطب ويعرض لغيره ما ينقطع
له وهو حاضر واياك والاسد هذا مثال لما اضمر عامله وهو اتق كما سياتي
في التحذير ان شاء الله تعالى واذا اضمر المفعولان في باب اعطيت وعلمت
جاز ان يتصلا وان ينفصل الثاني وهو المختار في الغائبين وفي باب
علمت مطلقا اي في باب الغائبين وغيرهما يعني اذا كان المفعولان مضمرين
في باب اعطيتكه والمطلق علمتكه وجاز ان يتصل مرا وان ينفصل الثاني
نحو اعطيتك اياه وعلمتك اياه وهذا هو المختار في الغائبين نحو اعطيته
اياه قوله وفي باب علمت معطوف على قوله في الغائبين يعني وانفصال الثاني
هو المختار في باب علمت مطلقا نحو علمته اياك وعلمتك اياه وعلمته اياه
قوله مطلقا شمل هذه الثلاثة وانما كان المختار في علمت انفصال الثاني
لان له المفعول الثاني بمنزلة خبر المبتدا وخبر المبتدا يجب ان يكون منفصلا
فاذا وقع معمول علمت كان انفصاله هو المختار لان خبر المبتدا
لا يمكن ان يكون متصلا لان عامله ليس بلفظي وههنا يمكن اتصاله

الضميران نحو

لكون عامله لفظيا ولكن اختير الانفصال نظرا الى اصله وقد جاء وقد جعلت
نفسي تطيب لضغمة لضغمهماها يقرع العظم نابها البيت من قصيدة للقيط بن
من مرة زوج فيها اخاه اطيطا وجمامرة والاتيا فليل عتابها فرنين كالا
نفتيهما نفي وشذ صحابان الرجال ذيابها وقد جعلت البيت القصة بقول
قد جعلت نفسي تطيب لان اضغمها ضغمة يقرع لها الناب العظم واللام
في لضغمهما يتعلق بيقرع والجملة صفة ضغمة واضاف الناب الى ضمير
الضغمة لان الضغم انما هو بالناب والهاء في لضغمهماها يعود الى الضغمة
فانتصابها كانتصاب المصادر وكان القياس لضغمهما اياها لما ذكرنا من ان
المختار في الغائبين انفصال الثاني هكذا ذكره في التعليق وذكر الشيخ ابن الحاجب
في الامالي انه يقول طابت نفسي للشدة التي اصابتني لو تقرع القاصدين لي
اعظم منها والضغم عبارة عن الشدة وهما اثنان قصداه بسوء فوقعا في مثل
ما طلباه له وجعل بعده من افعال المقاربة التي يجب ان يكون خبرها فعلا مضارعا
وقوله لضغمة مفعول تطيب لاجل اعمال الفعل في معموله وليس معنى المفعول
من اجله لانه لم يرد انها طابت لاجل الضغمة وانما طابت بها والتعليل
هو قوله لضغمهماها اي طابت نفسي لما اصابني من الشدة لاصابة من قصدني
مثلها على الوجهين فقوله لضغمة من قولهم عضته الشدة وقوله لضغمهماها
من قولهم عضضت الشدة لان الفاعل ههنا ضمير من اصابها وضمير المفعول
ضميرها اي لضغمهما اياها فهي معضوضة لا عاضة لمجيئها مفعولا لا فاعلة
ويجوز ان يكون الموضعان من ضغم الشدة لا ضغمي ويكون قوله يقرع
العظم نابها مبالغة في انه عض الشدة عضا قويا بلغ منتهى ما يبلغ
العض وكنى ببلوغ الناب العظم عن ذلك والضمير الاول في موضع

خفض بالاضافة وهو فاعل في المعنى والضمير الثاني في موضع نصب على المفعولية
للمصدر لان ضغمهماها ويقرع العظم نابها في موضع صفة اما للضغمة الاولى وفصل
للضرورة بالجار والمجرور وهو لضغمهماها ويضعف لاجل الفصل بين الصفة
والموصوف بالاجنبي واما في موضع صفة لقوله ضغمهماها اذ معناه لضغمهماها
مثلها لان الضغمة الاولى لم تقبض عظم وانما اصابها مثلها فهو في المعنى مراد
ومثل نكرة وان اضيف الى المعرفة فجاز ان يوصف بالجملة ويجوز ان يكون يقرع
العظم نابها جملة مستانفة لتبيين امر الضغمة في الموضعين جميعا فلا موضع
لها من الاعراب لانها لم تقع موقع مفرد واذا اتصلا اي المفعولان وجب تقديم
المتكلم على غيره كما يجب تاخير الغائب عن غيره بعدهما لا اعرف لان المتكلم اعرف
من غيره والمخاطب والمتكلم كلاهما اعرف من الغائب فلذلك يجب تاخير الغائب
عن غيره نحو اعطانيك زيد مثال لتقديم المتكلم على المخاطب واعطيتكه
مثال لتقديم المخاطب على الغائب واذا انفصل الثاني لم يجب اي تقديم الاعرف
نحو اعطيتك اياه ويجوز اعطيته اياك ايضا ويحذف اي المفعول لفظا ويراد
معنى نحو اهذا الذي بعث الله رسولا اي بعثه وفاصدع بما تؤمر اي بما تؤمر
اي به عنه ونحوهما يعود اي الموصول يعني اذا رجع الضمير المنصوب
الى الموصول فانه جاز ان يحذف لفظا ويراد معنى لانه يجب ان يعود الى
الموصول ضمير اذا لم يكن سبقه عائد اليه اي الى الموصول مذكورا في حكمه
يعني انما يكون ضمير المفعول محذوفا لفظا ومرادا معنى اذا كان هو عائدا الى الموصول
اما اذا سبقه عائد الى الموصول فلا يحذف لفظا ويراد معنى لانه لا ضرورة
اليه لان العائد الى الموصول قد وجد قبله فالضمير الثاني مستغني عنه
فلا يراد معنى لانه انما يراد معنى اذا احتيج اليه بكونه في صلة الموصول وهنا

قوله يراد معنى ان لا يكون مستغنى عنه في حينئذ فحط قبله ضمير فلا يجوز لانه يكون
مراداً معنى لانه مستغنى عنه بالضمير الاول و قوله مذكوراً او في حكمه اشارة الى
ان العائد السابق قد يكون مذكوراً لفظاً نحو الذي ان زرته اكرمته زيد وقد يكون
في حكم المذكور كما اذا قلت الذي ان زرت اكرمته زيد والتقدير ان زرته فهو
في حكم المذكور فلم يجز الذي ليس اضرب زيداً اي لم يجز حذف الضمير من اضرب
لفظاً و يراد معنى لكونه مستغنى عنه بالعائد السابق اي الذي في ليس الا اذا اضمرت
ضمير الشان اي اذا اضمرت في ليس ضمير الشان فلم يكن عائداً الى الموصول و ح
يتعين ان يكون العائد الى الموصول هو مفعول اضرب اي اضربه ح يكون محذوفاً
لفظاً ومراداً معنى اذ لم يسبق عائد الى الموصول فلا حل اللفظ و بيانه
و فيه نظر لان عدم الضرورة لا ينفي الجواز و اذا عطف عليه اي على الضمير
المفعول الذي يعود الى الموصول لم يحسن حذفه نحو الذي ضربت وعبد الله
زيد و التقدير الذي ضربته وعبد الله و انما لم يحسن لانه في الصورة عطف
اسم على فعل و انما قال لم يحسن ولم يقل لم يجز مع انه لو قيل ضربته وعبد
الله تقدير ضربت زيداً وعبد الله ~~تقدير ضربت زيدا و عمرا~~ لا يجوز
لان هذا المضمر العائد الى الموصول في حكم الملفوظ لانه مراد معنى غير
مستغنى عنه فافترقا فجاز لكون المحذوف في حكم المراد ولم يحسن لكونه
غير مذكور لفظاً و العطف يستدعي معطوفاً عليه لفظاً و تجعل بعد الحذف
نسياً منسياً كأن فعله غير متعد نحو فلان يعطي ويمنع اذا المقصود بصدور
منه العطاء والمنع لانه يعطي شيئاً او دينارا لان المطلوب اصل
الفعل دون تعيين المفعول و ربما يعدى بحرف نحو يجرح في عراقيبها
نصلي واوله فان تعتذر بالمحل من ذي ضروعها الى الضيف و ذي
الضرع هو اللبن

والمحل هو القحط اي ان تعتذر الابل الى الضيف بسبب القحط بعذر ان لم
يكن لها لبن في الضرع تجرح نحرها لاجل الضيف و يجرح حذف مفعوله
لاصل وجعل نسياً منسياً كيعطي و يمنع اي يفعل الجرح فلما ذكر بعده مفعول
احتاج الى حرف تعديه لانه صار من جنس غير المتعدي فمعناه يفعل الجرح
في عراقيبها و هيهات تقرير بخير يده يا رح مثله ايضاً لان معناه يفعل الفرب
في حد يده و اوله على ما ذكره في مجمع الامثال يا خادم البخلاء عن اموالهم
هيهات و قد يذكر ان هذا نصور الاول و اخره ان كنت تطمع في نوال سعيد
ويضمر عامله عند الدلالة جوازاً نحو مكة للحجاج اي تقصدون و القرطاس
للرامي اي يصيب القرطاس و منه كاليوم رجلاً اي لم ار رجلاً كرجل واصله
اي لم ار رجلاً كرجل اراه اليوم فحذف الموصوف وهو رجل المجرور
بالكاف وحذف اراه ايضاً و اقيم الظرف الذي هو مع عامله صفة لاجل
مقامه فانجر بالكاف ثم قدم قوله كاليوم على موصوفه وهو رجلاً فانتصب
على الحال ثم حذف لم ار وهذه المحذوفات لدلالة قرينة الحال عليها
واللهم ضبعاً وذيباً اي اجمع ضبعاً وذيباً فقيل هذا دعاء للغنم اي اذا
اجتمعا و تخاصما سلم الغنم وقيل دعاء على الغنم لاجتماع عدوين عليها
و وجوباً عطف على جوازاً اي يضمر عامله وجوباً سماعاً نحو امرأ ونفسه
يا صار دع وهذا ولا زعماتك اي لا ام هذا ولا اتوهم زعماتك و دهر
سعد القين واصله على ما ذكره صاحب الكشاف ان القين مضروب
المثل في الكذب ثم ان قيناً ادعى ان اسمه سعد فلعن به زماناً ثم تبين
كذب دعواه فقيل له ذلك اي جعت يا باطلين يا سعد القين و معنى تلقيبه
الباطل ان القين مشهور بالكذب في الشرب وقد انضم اليه انتحال اسم

كاليوم

و الاحدوث الباطل و ذرتين منصوب بفعل مضمر وسعد منادى مفرد
معرفة والقين صفة وهو منصوب او مرفوع و قال هذا اصح ما يؤدي اليه
النظر و الاجتهاد في تفسير هذا المثل يضرب لمن جاء بباطلين وقد ذكر له
وجوه اخر لا نطيل الكتاب بذكرها وهي مذكورة في مجمع الامثال في التعليق
ايضاً وقياساً عطف على سماعاً اي ويضمر العامل وجوباً قياساً على ما ذكر وقياساً
في مواضع منها المنادى لا كثرة اذا قلت يا عبد الله فالاصل يا اياك اعني اياك اعني
نص عليه سيبويه فاقيم المظهر مقام المضمر تنبيهاً للمخاطب ان القصد يتوجه اليه
لا غير ثم حذف الفعل لا زما للنيابة عنه ولما في الحذف من رفع اللبس بالخبر
قوله لا كثرة علة لانتصاب المنادى بالفعل المضمر الذي يدل عليه قوله منها
المنادى قوله تنبيهاً علة لتصدير الكلام بيا اي انما فتح الكلام بيا للتنبيه ويجوز
ان يكون علة للمجموع قولك يا اياك اعني لان يا للتنبيه و التنبيه للمخاطب
مستفاد من اياك لانه اللفظ الموضوع للمخاطب بخلاف المظهر فانه غير
موضوع للمخاطب و تقديم اياك على اعني للاختصاص ان القصد يتوجه اليه
اي الى المخاطب لا غير فقولك يا اياك اعني جامع لثلاثة امور تصدير يا ووضع
المخاطب موضع المظهر و تقديم المفعول على الفعل فقوله تنبيهاً للمخاطب
الى اخره علة لهذا المجموع فقوله تنبيهاً ليس علة لا قيم لان المضمر وهو اياك
موضوع للمخاطب و المظهر نحو عبد الله غير موضوع له بل هو علة لقوله
فالاصل يا اياك اعني قوله ثم حذف الفعل لازما علله بامرين اي لزم حذف
الفعل للنيابة يا عنه فلو جيء بالفعل لزم الجمع بين البدل و المبدل و لما
في الحذف يعلم اخرى للزوم حذف الفعل لانه لو جيء بالفعل لالتبس بالخبر
لان لفظ اعني يحتمل ان يكون خبراً و انشاء بخلاف لفظ يا فانه معين للانشاء

ياء

وحكي يا اياك بعد ذلك الاصل جاء متلفظاً به في الاستعمال على ما حكاه و قيل
قالوا ايضاً يا انت نظراً الى اللفظ حيث وقع المنادى بلفظ المضمر اما
منصوباً نحو يا اياك او مرفوعاً نحو يا انت نظراً الى لفظ انت وهو مفرد فكما
ان المفرد المعرفة من المظهر اذا وقع منادى مضموم لفظاً و منصوب
محلاً في اياك نظراً الى النصب المحلي و يا انت نظراً الى الضم اللفظي كقوله
يا اقرع بن حابس يا انت انت الذي طلقت عام جعت و قيل انما نصب
اياك لانه مضاف فلا يجوز نصب انت لانه مفرد وهذا ضعيف لانه بنا على
ان ايا مضاف و قد ذكرنا انه وجه مردود ثم انه اي المنادى ينتصب
لفظاً كالمضاف نحو يا عبد الله و المضارع له وهو ما تعلق به شيء هو من
تمام معناه نحو يا خيراً من زيد و يا ضارباً زيداً و يا مضروباً غلامه و يا حسناً
وجهه الاب و يا ثلاثة و ثلاثين اسم رجل قوله اسم رجل احتراز عما
اذا كان ثلاثة و ثلاثين للعدد فانه لا ينتصب بل تقول يا ثلاثة و ثلاثون لانهما
مفردان معطوف احدهما على الاخر نحو يا زيد و عمرو و انتصب الاول
اي المعطوف عليه للاول و الثاني تبعاً على المنهاج الاول الذي قبل التسمية
اعني متابعة المعطوف المعطوف عليه في الاعراب وان لم يكن فيه معنى
عطف على الحقيقة هذا جواب عن سؤال مقدر وهو ان يقال ان ثلاثة
وثلاثين لما صار علماً لم يجز ان ينتصب فيه الجزان المعطوف والمعطوف
عليه لان كل واحد منهما منزل منزلة حرف الكلمة ولا يقبل النصب فاجاب
بان الاصل قبل التسمية ان يكون احدهما معطوفاً على الاخر ثم نقل
الى العلمية و قد ذكرنا قبل ان الكلمات المنقولة اجراؤها باعتبار
المنقول عنه و معناها باعتبار المنقول اليه مثل يا عبد الله

فانه تعالى ان بعد ما جُعل علما لا ينبغي ان يعرب باعرابين نصب الاول وجر الثاني لانها بمنزلة جر في الكلمة والجواب كالجواب لان اعرابه ايضا باعتبار ما قبل النقل والنكرة عطف على المضاف والمضارع اى وينتصب لفظا كالمضاف والمضارع وكالنكرة اما موصوفة نحو يا رجلا صالحا وعود الضمير من الوصف على لفظ الغيبة لا غير نحو يا ليلة سرقتها من محمد هذا ايضا جواب عن توهم سؤال وهو ان رجلا من حكم المخاطب والمخاطب لا يرجع اليه ضمير الغائب فاجاب بان المخاطب لما اتم معامله لفظ غائب جاز عود الضمير الغائب اليه من الصفة نحو صالحا من يا رجلا صالحا ومن سرقتها في البيت فانه صفة ليلة قوله لا غير يريد به ان عود الضمير هنا تختص بالغيبة ولا يجوز فيه الخطاب كما في يا ايها تكلم والفرق ان ايها وقع موقع انت بنفسه واما ههنا فلم يقع الموصوف موقع المخاطب الا مع الصفة لان المنادى هو النكرة الموصوفة لا النكرة مطلقا فالخصوص يحصل بعد الوصف فقبل الوصف لم حكم الغيبة مطلقا او غير موصوفة كقول الاعمى لمن لا يضبطه يا بصيرا خذ بيدي فانه لا يريد به واحدا بعينه او محلا عطف على لفظا اى ينتصب لفظا كما ذكرنا او محلا كالمفرد المعرفة مبنيا او غير مبهم فانه يبنى على ما يرفع به نحو يا زيد ويا رجل في غير مبهم ويا ايها الرجل في المبهم ويا زيدان ويا زيدون لوقوعه موقع ضمير خطاب اى انما بني المنادى المفرد المعرفة لانه واقع موقع ضمير الخطاب وهو انت وضمير الخطاب مفرد معرفة مبني فما يشبهه ما يشابهه بالعدلين فخرج عنه المضاف والمضارع لكونهما غير مفردين وخرج عنه المفرد النكرة لعدم تعين بالمعرفة والمراد بالمفرد ما لا يكون مضافا او مضارعا فخرج يا زيد من المفرد ويا زيدان ويا زيدون في المثنى والجمع

اما المفرد فهو مبني على الضم واما المثنى والمجموع فلا ضم فيهما فمعوله على ما يرفع به بسبيل العلامة لان ما يرفع به اما ضم كيا زيد ويا رجل واما الف نحو يا زيدان واما واو كيا زيدون ولم يبن المضاف لانه انما وقع موقعه مع قيد من اضافة فلو بني وحده كان يقطع ما للحكم على القيد اى ان المضاف لا يقع موقع الضمير الا بالاضافة لان تعريفه لو اسقطت الاضافة ولا ينبغي الا اذا كان مجردا فلو بني المضاف وحده كان تعديا لحكم البناء في المضاف على علة البناء وهو وقوعه موقع الضمير الذي لا يتم الا بالجزء الاخير ولا يمكن ان يبنى الاسمان معا لان البناء انما يكون للمفرد اد بالافراد ساو المفرد ويكل المشابهة علة البناء وبذا العلم يقلد تنكيره على ذلك يعني ان العلم معرفة ويا للتعريف فينبغي ان لا يصح دخول يا على العلم لاستلزامه تعريف المعرف واجيب عنه بوجهين ان الممتنع هو الجمع بين اداتي تعريف نحو يا الاجل وهذا ليس بشيء لانه لا يندفع به تعريف المعرف ولذلك ذكر المصنف الوجه الآخر وهو ان العلم ينكر اولا ثم يدخل حرف الندا عليه واذا قال يا زيد فكانه قال يا مسمى بالزاي والياء والدال واما قوله سلام الله يا مطر عليها وليس عليك يا مطر السلام فقبيح بعيد عن القياس شبيه بباب ما لا ينصرف فانه قد ينون عند الضرورة البيت للاحوص الانصاري وبعده فان تكن النكاح احل اتى فان نكاحها مطر احرام قدم البصرة فخطب الى رجل من الفتن وذكر له نسبه فقال هاتي شاهدا انكر ابن حجي الدبر فجاء بشاهد فزوجه اياها وشرطت عليه ان لا يمنعها من اهلها فخرج بها الى المدينة فكان احبها عندا جدي بني فقربا من طريقهم فقال اعدل بي الى اهلي فبعل فلا جب لهم واكرمهم ثم باع زوجها

مع رعاية بالابل والغنم الكفير واسم الرجل مطر فلما راه الاحوص اقتحمته عينه وكان ذميما واخت امرأته من اجل النساء فقال له زوجته فهو اى ببلغكم وسلق الرجل زوج اخت امرأته فسلم عليه فقال واشار الى اخت زوجته باصبعه فقال سلام الله يا مطر عليها بقول نكاحها اعرض وهو مضاف الى الفاعل وجه الاستشهاد ان مطرا منادى مفرد معرفة وكان ينبغي ان يضم وقد نونه فقال هو قبيح بعيد عن القياس ثم ذكر للتنوين تاويلا فقال مشبه بباب ما لا ينصرف يعني ان المنادى فرع على المضمر كما ان غير المنصرف فرع على المنصرف فكما نون للضرورة نون ايضا هذا للضرورة تشبيها او الداخل عطف على قوله كالمفرد المعرفة اى وينتصب المنادى محلا كالمفرد او كالداخل عليه اللام الجارة للاستغاثة او للتعجب واللام مفتوحة بخلاف ما عطف عليه يعني ان المنادى اذا دخل عليه لام الاستغاثة نحو يا لتيم او لام التعجب نحو يا للماء فانه يجر لفظا باللام وينتصب محلا لانه مفعول ادعو مقدرا واللام مفتوحة لان المنادى في حكم المضمر واللام الجارة اذا دخلت على مضمر تفتح نحو لك وله فكذا اذا دخل على المشبه بالمضمر بخلاف ما عطف عليه يعني اذا عطف بلام على ما فيه لام التعجب او الاستغاثة فان اللام الثانية تكسر كما سيأتي مثاله لانه بعد المعطوف عن الواقع موقع المضمر وهو المعطوف عليه فرجع الى اصل حكم اللام وهو الكسر كما تقول المال لزيد فرقا بين المدعو والمدعو اليه اى انما يفتح اللام في المدعو ويكسر في المدعو اليه للفرق بين الداخل على كل واحد منهما وانما لم تكسر لان المدعو هو الواقع موقع المضمر فناسب ان يفتح اللام الداخل عليه بخلاف المدعو اليه فانه لم يقع موقع المضمر فكسرت كما هو مقتضى اصله وهذا معنى ما اشار اليه بقوله

والفتح به اى بالمدعو اولى منها بالمدعو اليه لقربه بعرف الى الخطاب اى لان المدعو يقرب بعرف اى له مناسبة بالمخاطب لوقوعه موقعه نحو يا لله للمسلمين اى ادعو الله للمسلمين الاول للمدعو والثاني للمدعو اليه ففتح الاول وكسر الثاني فرقا بين المدعو والمدعو كما ذكرنا ونحو يا للكهول وللشبان للعجب هذا مثال لما عطف على ما دخل فيه لام الاستغاثة فان الكهول والشبان كلاهما مدعوان ولكن اللام تفتح في المعطوف عليه وتكسر في المعطوف لبعده عن وقع موقع المضمر وهو الداخل عليه يا لفظا وقوله يبكيك ناء بعيد الدار مغترب اى يبكيك البعيد في القرابة والبعيد في الدار اى يبكيك من لا قرابة بينك وبينه ومن داره بعيد من دارك وهو غريب في هذا البيت استشهاد ان اجلها ان لام المعطوف تكسر وان كان مدعوا كما ذكرنا والثاني قوله للعجب فانه مدعو اليه ولذلك كسر فرقا بين المدعو والمدعو اليه اى يا قوم احضروا للعجب وقولهم يا للبيبة وهي البهتان ويا للفليقة وهي الداهية ويا للخضيهة وهي الافك والبهتان على ترك المدعو هذا كانه سؤال وجواب فالسؤال ان هذه اللامات في الامثلة الثلاثة مكسورة وهي للمدعو اليه وانما تكسر اذا تقدمها مدعو نحو يا لله للمسلمين ولم يتقدم ههنا مدعو فاجاب بانه ترك المدعو وهو مراد كانه قال يا قوم للبيبة اى ادعوكم لهذه الامور لتنظروا اليها وتعجبوا منها وعلى هذا فلام التعجب حيث ما كان فالمدعو وان لم يذكر معه مقدرا لا فنضا يا مدعوا الا ان يقال يا للعجب بفتح اللام بتقدير كونه مدعوا على جهة مجازية اى يا عجب احضر فهذا اوان فلا حاجة الى تقدير مدعو لكن اذا كانت مكسورة فلا يكون ما دخل عليه مدعوا فلا بد من تقدير مدعو آخر فان من يجعله مدعوا مجازا بفتح اللام فيه ويقول

بالتعجب بالفتح فلو كسر لاضيفه مدعوا وتدخل الضمير نحو فيالك من ليل
اى اللام الجارة تدخل المضمر نحو فيالك من ليل آخر كان نجومه بكل مغار الفتل
شدت بيذبل وياك من قبرة بمعمر القبرة واحد القبر وهو ضرب من الطيور البيت
لطرفة بن العبد وقد نزل مع عمه على ما منصب نصب فخ له للقنابر وهي جمع القنبر
لغة في القبر وبقي عامه يومه فلم يصد شيئا ثم حمل فخه ورجع الى عمه وتحملوا من
ذلك المكان فرأى القنابر يلقطن ما نثر لهن من الحب فقال يا لك من قبرة بمعمر
والمعمر المنزل الواسع من جهة الماء والكلاء وآخره خلا لك الجو فبيضي واصفري
ونقري ما شئت ان تنقري قد رحل الصياد عنك فابشري ورفع الفخ
فماذا تحذري لا بد من صيدك يوما فاصبري او مع الف الاستغاثة فلا لام
اى او كالداخل عليه مع الف الاستغاثة نحو يا زيداه فانه ايضا ينتصب محلا
فلا لام اى لا يجتمع اللام مع الف الاستغاثة للتنافي اثرهما اذ الف الاستغاثة
توجب فتح ما قبلها واللام توجب جره فلذلك لا يجتمعان او الندبة اى او كالداخل
عليه الف الندبة فانه نفخ نحو يا زيداه والهاء للوقف خاصة اى انما يلحق الهاء
للوقف خاصة ولا يجوز تحريكه الا للضرورة نحو يا رب يا رباه اياك اسئل واحرم
عفرا يا رباه من قبل الاجل عفرا اسم امراة اى اسالك يا ربي عفرا او الاتصال
بها قبل حلول الاجل او ما كان مبنيا قبل النداء تحقيقا او تقديرا نحو يا خمسة
عشر ويا حذام ويا لكاع يعني اذا كان الاسم مبنيا ثم دخل عليه حرف
النداء فانه يبقى بناؤه على ما كان فهو منتصب محلا ايضا فقسم المبني الى
قسمين تحقيقي وتقديري والتحقيقي نحو يا خمسة عشر فان بناءه لتضمن
حرف العطف وهو موجب للبناء تحقيقا والتقديري نحو يا حذام ويا
لكاع فانه ليس لهما علة بناء تحقيقا لكنهما بنيا لمشابهتهما لما تكن له

وهو فعل الامر وانما حذام ولكاع فلم يتضمنا معنى فعل الامر ولا معنى الماضي
ولا معنى الحرف بل شابه ما يتضمن معنى الاصل ما البناء فيه بعد لان الا تحقيق
ويجوز وصف المنادى المفرد المعرفة مطلقا اى سوا تعرف قبل النداء كيا
زيد او بالنداء نحو يا رجل على الاعرف خلافا للاصمعي فانه منع من وصفه
فيها وحمل ما ورد من نصبه على اضمار اعني ومن رفعه على تقدير مبتدا
محذوف وكانه نظر الى ان المفرد المعرفة واقع موقع المضمر والمضمر
لا يوصف فكذا الواقع موقعه وانما جاز على الاعرف لانه وان وقع
موقع المضمر لم يجر مجراه في كل حال يعني انه لا يلزم من وقوعه موقعه
ان ياخذ حكمه من جميع الوجوه ولم يخرجوه عن حكم الغيبة راسا لجواز
عود الضمير اليه بلفظ الغيبة هذا استدلال على انه لا يلزم من وقوعه
موقع المضمر ان يجرى مجراه من جميع الاحوال لانه لم يخرج المنادى المفرد
المعرفة عن حكم الغيبة راسا ولو كان له حكم المضمر مطلقا لخرج عن
حكم الغيبة راسا لكنه لم يخرج ولذلك جاز عود الضمير الغائب اليه فلم يكن
له حكم المضمر مطلقا باعتبار عود الضمير فجاز ان لا ياخذ حكمه ايضا
واستثنى بعضهم النكرة المتعرفة بالنداء مثل يا رجل فانه ليس مما يوصف
اى بالمعرفة قبل النداء لانه نكرة قبله فلا يوصف بالمعرفة هذا مقابل لقوله
مطلقا لان بعضهم قال المنادى اذا كان معرفة قبل النداء جاز وصفه كيا
زيد الطويل اما النكرة المتعرفة بالنداء كيا رجل فلا يجوز وصفه بالمعرفة
وقد حكى يونس جواز وصف النكرة المتعرفة بالنداء بالمعرفة نحو يا فاسق
الخبيث وليس بقياس والعلة ايضا انهم اياه بوصفه مع ما ذكر في امتناع
بناء المضاف واما العلم فلما لم يكن مفيدا من الالفاظ ولا معنى له

الاشارة لم يستقل فاذا انتهيت الى الظريف من قولك يا زيد الظريف فكانك قلت
يا ظريف هذا الكلام تعليل لقوله استثنى بعضهم النكرة المتعرفة بالنداء اى يفرق بين
المنادى اذا كان علما وبينه اذا كان نكرة قبل النداء اذ جاز وصف الاول دون
الثاني وعلة الفرق ان العلم يفيد بنفسه تعين المدلول فلم يفتقر اى الصفة في
الدلالة على التعين بخلاف النكرة فان تخصيصه مفتقر الى الوصف فلو ضم قبل
الوصف لزم تقدم الحكم على العلة كما ذكرنا في امتناع بناء المضاف وبيانه ان
ضمه انما كان لكونه معرفة مخصصة وتخصيصه يحصل فلو ضم قبل وصفه لزم
تقدم الحكم وهو الضم على علته وهي تخصيصه وتعيينه لان علة ضمه كونه
واقعا موقع المضمر لكونه مفردا معرفة وتعرفه بوصفه فيلزم تقدم الحكم
على العلة وايضا لما كان تخصيصه مفتقرا الى الوصف كان مستقلا الا بوصفه
فكان حكمه حكم المضارع للمضاف الذي يجب نصبه بخلاف العلم فان تعينه
بنفسه فلا يفتقر الى الوصف في التعين فلا يستقل بالوصف بل وصفه زائد
ياتي بعد تمام الاول ولذلك اشار اليه بقوله كانك قلت يا ظريف اى الصفة مستغنى
عنه لا يفتقر اليه العلم في تعيينه فكانه منادى اخر الا ان الصفة في تكرير العامل
وقوله لما لم يكن مفيدا من الالفاظ جرى فيه على عبارة الفقهاء وهي
انهم قالوا العلم يشير ولا يفيد اى يشير الى تعين الذات ولا يفيد الوصف
والصفة تفيد ولا تشير نحو العالم فانه يفيد وصف العلم ولا يشير الى تعين
الذات لان مدلول هذا ان ما قام به العلم هذا غاية تقرير حل اللفظ وفيه
نظر لا نسلم ان تعين النكرة بواسطة الوصف بل بدخول يا عليه وكذا
العلم لا سيما عند من قال نداء العلم بعد تنكيره فاذا نكر صار مساويا
لقولك يا رجل فليكونا سواء في جواز الوصف وامتناعه فالمفرد مبنيا اى من
الوصف

او ما هو في حكمه اى في حكم المفرد نحو حسن الوجه فان حكمه حكم المفرد
لان اضافته غير حقيقية والتقدير حسن وجهه وهذا الوصف اذا وقع
منادى اعطوه حكم المضاف ونصبوه والفرق غامض ولكن الاستعمال على
ما ذكره فانهم جوزوا في نحو يا ضارب يا ذا الضامر العنس نجيب الضامر ورفعه
كما لو قلت يا هذا الضامر رفعا ونصبا اذا كان جاريا على مضموم غير مبهم جاز
فيه النصب حملا على الموضع ومنه قوله فما كعب بن مامة وابن سعدى بالزم
بالام منك يا عمر الجواد انتصب الجواد حملا على موضع عمر فانه منصوب
والرفع اى وجاز الرفع حملا على اللفظ لان الضم لاطراده هنا اشبه الرفع
هذا جواب عن سوال مقدر وهو ان المبنيات انما تجرى الصفات على محلها
لا على الفاظها تقول جاءني هولاء الكرام بالرفع ولا يجوز جره حملا على لفظ
هولاء وكان ينبغي ان لا يجوز رفع الوصف في يا زيد الظريف نظرا الى لفظ يا زيد
لانه مبني ايضا فاجاب بان ضم المنادى لما كان مطردا مع حرف النداء كان
كاطراد رفع الفاعل مع الفعل فاشبه هذه الحركة لاطراده حركة المعرب
ولذا اجريت الصفة على لفظه وقيل ان حركة المنادى عارضة فاشبه
بعروضه حركة المعرب فلذلك اجريت الصفة على لفظه وهذا لانه اظهر فان
عروضه مشابهة للاعراب اذ المنادى قبل النداء اسم معرب فعرض له البناء
بالنداء فحركة بنائه عارضة تشابه حركة المعرب اما الاطراد فليس سببا
لجري المعرب على لفظه فان نحو هولاء كسرته مطرد ومع هذا لا يوجب
اجراء الصفة على لفظه فعلمنا ان الاطراد ليس سببا مستقلا في اجراء
الاعراب على اللفظ الا اذا ضم العروض معه فالتعليل بالعروض اولى لكونه
مستقلا بالدلالة على هذا الغرض ومعنى الاطراد ان البناء على الضم حاصل

في كل منادى مفرد يدخل عليه حرف النداء سوا كان متعرفا قبل النداء كيا زيد او بالندا
كيا رجل وعلى هذا يا زيد الكريم الخيم رفعا ونصبا لان الكريم الخيم حكمه حكم المفرد
بناء على ما ذكرنا من كون الاضافة فيه غير حقيقية فهو في حكم الانفصال والتقدير
يا زيد الكريم خيمه واذا كان اى الوصف مضافا او المضاف فالنصب ليس الا نحو
يا زيد ذا الجمة هذا مثال لما كان الوصف المضاف نحو ان المنادى الموصوف مضافا
فيجب نصب الصفة في الموضعين اما اذا كان الوصف مضافا فلان حكمه حكم المنادى
والمنادى المضاف منصوب فكذا الوصف واما اذا كان صفة المنادى مضاف فيجب
النصب ايضا في الوصف لانه تابع لما ينتصب لفظا ومحلا وكذا سائر التوابع فان
حكمها حكم الوصف في انه اذا كان مفردا يجوز فيه الرفع والنصب واذا كان مضافا
او المضاف فيجب فيه النصب ايضا الا البدل ونحو زيد وعمرو من المعطوفات التي
لا تمتنع دخول يا عليها فان حكمها حكم المنادى بعينه مطلقا مفردة او مضافة
او بعد مفرد او مضاف لسائر التوابع مضافة اى كما ان سائر التوابع مضافة حكمها
ايضا حكم المنادى مطلقا اى انه لو كان منادى لكان يجب نصبها فالفرق المشترك
بين البدل وهذه المعطوفات التي لا تمتنع دخول يا عليها وبين سائر التوابع
مضافة هو ان حكمها حكم المنادى مطلقا تقول يا زيد زيد ويا زيد صاحب عمرو
اذا ابدلت ذكر مثالين للبدل الاول للمفرد والثاني للمضاف وفي جعل زيد بدلا
من زيد نظر فانه تاكيد لفظي لا بدل ويا زيد وعمرو مثال للمفرد من المعطوف
بحرف الذي لا تمتنع دخول يا عليه ويا زيد وعبد الله مثال للمضاف منه
ثم ذكر امثلة التوابع غير البدل والمعطوف بحرف المذكور وقال تقول يا تميم
اجمعون الرفع على اللفظ والنصب على المحل هذا مثال التاكيد المفرد وكلهم
او كلكم مثال للتاكيد المضاف وذكر كلهم وكلكم فالغيبة في كلهم نظرا الى اللفظ
والخطاب نظرا الى المعنى

ويا غلام بشر وبشرا ويا عبد الله هذا مثال لعطف البيان مفردا او مضافا وجاز
في قوله اني وا سطار سطرن لقايل يا نصر نصر نصرا اربعة اوجه احدها ان
نضم الاول وينصب الثاني والثالث على عطف البيان من موضع الاول او على (نصرا)
المصدر بمعنى يا نصر انصر نصرا او على ان الاول عطف بيان والثاني مصدر
وبالعكس والثاني ان نضم الاول وترفع الثاني على انه عطف بيان من اللفظ
وينصب الثالث على الموضع او على المصدر والثالث ان نضم الاول والثاني على
ان الثاني بدل من الاول او تاكيد لفظي له وينصب الثالث اما على عطف البيان
او على المصدر والرابع ان ينصب الاول ويجر الثاني بالاضافة على ان يكون
المضاف اليه جنسا كما تقول طلحة الخير وحاتم الجود والتنكير للتفخيم وينصب
الثالث اما على عطف البيان او على المصدر او يكون الاول جنسا والثاني علما
فكانه خوطب النصر مجازا كما قال ايا جود معن ناج معنا بحاجتي فما لي الى معن
سواك شفيع وعلى هذا فالثالث لا يكون الا مصدرا ويا عمرو والحارث هذا مثال (والحارث)
للمعطوف بحرف الممتنع دخول يا عليه فيجوز فيه رفع الحارث ونصبه ويختار
الخليل في المعطوف اى في هذا المعطوف المذكور الرفع تنبيها على انه مقصود
بالندا ايضا كالاول فرفع وابو عمرو النصب اى يختار النصب لان المعطوف
على المبني انما يجرى على الموضع لا على اللفظ بدليل ضربت هولاء وزيدا
بالنصب وابو العباس الرفع اى يختار الرفع فيما يصح نزع اللام عنه كالحسن
فان الصفة اذا جعلت علما جاز اثبات اللام فيه ونزعه والنصب اى ويختار
النصب فيما لا يصح اى نزع اللام كالنجم والصعق مما غلب من الشايعة اسما
او صفة ووجه الفرق انه اذا صح نزع اللام عنه جاز تقدير دخول حرف
الندا عليه فكان الاولى ان يحرك بحركة المنادى واذا لم يصح امتنع

اجرائه يا عليه فكان الاولى بان يجعل تبعا الا تباع على موضع المبني هو الاصل
وقيل اختيار المبرد في العلم كالحارث والعباس الرفع وفي غير العلم كالرجل
والغلام النصب لان اللام مع العلم لا تمنع من تقدير حرف الندا لعدم افادتها
للتعريف ونحو الرجل لا يمكن الحكم بزيادتها لافادتها التعريف وهي معاقبة
الاضافة وكما ينصب مع الاضافة فكذا مع المعاقب لها ولاكن الرجل حيث لم
يسوغوا يا زيد ورجل كانهم كرهوا بناءه من غير علامة تعريف بخلاف العلم
اى الرجل اذا عطف على المنادى المضموم نحو يا زيد والرجل لا يصح تقدير
نزع اللام عنه اذ لم يسوغوا يا زيد ورجل لانهم كرهوا بناءه من غير علامة
تعريف يعني انه انما يكون مضموما بوقوعه موقع المضمر ومشابهته له بكونه مفردا
معرفة وههنا اذا نزع اللام لم يبق فيه تعريف اللام وليس يا فيه فهو خلا
عن علامة التعريف فلا يشابه المضمر فلا يضم بخلاف العلم فانه يشبه المضمر (مذكورا)
بالافراد والتعريف فاذا كان المعطوف علما جاز ضمه لوجود مشابهته للمضمر
وهو الافراد والتعريف فاذا قيل يا زيد ورجل لم يجز لعدم مشابهته للمضمر
لعدم التعريف وفيه نظر لان الواو تقوم مقام يا فليس خاليا عن علامة التعريف
وهو في التقدير بخلاف ما اذا حذف يا ابتداء عن اسم جنس نحو رجل بمعنى (من)
يا رجل لخلوه عن التعريف لفظا ولعدم قيام ما يقوم مقامه واذا وصف (حرف)
المضموم بابن وهو بين علمين بني المنادى معه على الفتح اتباعا لحركة الاول
حركة الثاني وتنزيلا لهما منزلة كلمة واحدة وقيده بالمضموم ليخرج العلم
المضاف نحو يا عبد الله بن زيد فانه ليس من الباب وقوله بين علمين شرطه
لفتح المنادى فانه اذا وقع الابن بين علمين كثر الاستعمال فاختير
فتحه طلبا للخفة فيما هو كثير الاستعمال وفي الفاظه تساهل لانهم
قالوا العلم الموصوف بابن

مضافا الى علم وفي لفظه اطلاق اذ الابن بين علمين جاز ان يكون مضافا وان لا
يكون نحو يا زيد الابن لعمرو فانه بين علمين وليس مضافا وهذا الحكم مختص
بالاضافة وانما قال وتنزيلا لان مثل هذا الاتباع انما جاء في كلمة واحدة كابنم
وامرئ وههنا كلمتان وكان حقهما ان لا يجرى الاتباع فيهما ولكن لما نزلا منزلة
كلمة واحدة لشدة اتصال الصفة بالموصوف كانتا ككلمة واحدة وهذا
الاتباع خارج عن القياس من وجهين احدهما انه على عكس التوابع فههنا
جعل الاول تابعا للثاني والثاني ان حركة الثاني حركة اعراب وحركة الاول
حركة بناء فليس موازيا له في الحركة الا من حيث صورة الفتح ولو قيل فتح
المنادى للخفة فيما كثر استعماله من غير التعليل بالاتباع كان اولى لعدم (لان الابن مضاف)
ارتكاب مخالفة الاصل من وجوه اثنان ذكرناهما والثالث جعل الكلمتين منزلة
كلمة واحدة مع كون الصفة مضافة بخلاف ما اذا لم يقع على الشرائط المذكورة
من كون المنادى موصوفا وكونه مضموما وكون الصفة ابنا وكونه بين علمين (اتباعا)
فانه اذا انتفى احد القيود المذكورة انتفى فتح المنادى وكذا في غير النداء
فيحذف التنوين من الموصوف بابن بين علمين معنى قوله وكذا ان الموصوف
بالابن الموصوف بما ذكر في غير المنادى حكمه حكم المنادى وهذا التشبيه
لا يتحقق الا في تنزيلهما منزلة كلمة واحدة دون حكم فتح المنادى وهو
ظاهر ودون الاتباع لان هناك فتح الاول تبعا للثاني وههنا الموصوف
باق على حركاته رفعا ونصبا وجرا غير انه حذف منه التنوين فالتشبيه
في تنزيلهما منزلة كلمة واحدة فقط والفا في قوله فيحذف للسببية اى كونهما
بمنزلة كلمة واحدة امتزاجهما سبب لحذف التنوين وانما يحذف التنوين اذا
وجدت القيود المذكورة وهو كون الموصوف موصوفا بابن وكون الابن
واقعا بين علمين وكونه

صفة الاخيرا فانه اذا انتفى قيد انتفى حذف التنوين كما سيأتي نحو يا زيد بن عمرو هذا مثال لكونه بين علمين في المنادى و يا زيد بن اخي مثال لكونه و انما الابن علمين فلا يبنى المنادى بل يضم و هذا زيد بن عمرو مثال لكونه في غير المنادى و انما بين علمين فيحذف التنوين من الاول و زيد بن اخي مثال لكونه غير واقع بين علمين فلا جرم يحذف التنوين من الموصوف و كذا لا يحذف التنوين من الاول اذا لم يقع الابن صفة نحو زيد ابن عمرو على ان زيدا مبتدأ و ابن عمرو خبره فلا يحذف التنوين لان كثرة الاستعمال انما اذا وقع صفة فانه يوجب تنزيلهما منزلة كلمة واحدة بخلاف ما اذا كان خبرا و جوزوا في الوصف التنوين في الضرورة نحو جارية من قيس بن ثعلبة و يعلم من هذا ان القيود المذكورة سبب لاختيار الفتح في المنادى و لوجوب حذف التنوين في غيره و آخره فتاذات بيرة مقيقبة القبا ضامرة البطن و المقبقبة السيرة التي دخلت في البطن و علا نا خولها حتى صارت كالقبة و هو القدح الضخم و لا ينادى ما فيه الالف و اللام كراهة اجتماع علامتي التعريف بل يتوصل اليه بالمبهم نحو يا ايها الرجل و يا هذا الرجل و يا ايهذا الرجل و لا يسوغ في الوصف اي في وصف المبهم الا الرفع لانه المقصود بالندا بخلاف ما اذا وصف غير المبهم نحو يا زيد الطويل فانا ذكرنا انه يجوز في الوصف الوجهان الرفع و النصب حملا على اللفظ و على المحل و لذا قيده في الاول بقوله غير مبهم احترازا عن وصف المبهم و كذا في توابعه اي لا يسوغ في توابع وصف المبهم الا الرفع نحو يا ايها الرجل العلم لا يجوز في العلم الا الرفع لانها توابع معرب و انما جاز الوجهان في توابع المبني نحو يا زيد الطويل و الرجل ههنا معرب و يدل على اعرابه نحو يا ايها الجاهل ذو النزق اي يدل على ان تابع صفة المبهم لا يجوز فيه الا الرفع

بكونه صفة الاخيرا فانه اذا انتفى قيد انتفى حذف التنوين كما سيأتي نحو يا زيد بن عمرو و صفة مثال النزق. وزوج الرفع هنا في ذو اي لو لم يكن وصف المبهم معربا بل كان مبنيا لم يجز في تابع وصفه اذا كان مضافا الا النصب فلما جاز الرفع دل ان وصف المبهم معرب و يحتمل ان يؤيد و يدل على ان تابع صفة المبهم لا يجوز فيه الا الاعراب و بيانه انه لو جاز النصب في الصفة اذا كانت مفردة لوجب فيها اذا كانت مضافة بدليل اطراد هذا الحكم في نحو يا زيد الطويل و يا زيد صاحب عمرو فلذا تابع صفة المبهم لو جاز نصبه مفردا لوجب نصبه مضافا لكنه لم يجب بدليل الرفع في ذو النزق فاخره لا توعدني حية بالنكز و النكز عضها بنابها اي الا رهد و عيد موعد و ان كان خبيثا ذاهبة النزق التوثب و التسرع و لهذا اي و لكلية هذا وجه آخر و هو ان يقول اي هذا المنزلة غيره من الاسما المستقلة بانفسها لجاز في وصفه النصب نحو يا هذا الطويل و يا زيد صاحب عمرو و ينبغي ان لا يكون الوصف في هذا اي في هذا القسم و هو كون هذا اسما مستقلا لا متوصلا به الى ندا المعارف اسم جنس و لكن مشتقا فانك اذا قلت يا هذا الرجل كان الرجل مقصودا بالندا بلا كلام فيتعين كون هذا وسيلة بخلاف ما اذا قلت يا هذا الطويل فان هذا هو المقصود بالندا و الطويل صفة لكون المنادى مستقلا بنفسه فلذا جاز فيه الوجهان لانه لا يوصف باسم الجنس الا و هو اي و الموصوف غير معلوم بتمامه و لا مستقل بنفسه هذا تعليل لقوله ينبغي ان لا يكون الوصف في هذا اسم جنس لان الوصف باسم الجنس لا يكون الا من اجل ما لا يكون معلوما بتمامه نحو يا هذا الرجل لانه يعلم من هذا مبهم و تعين الذات يتوقف على اسم الجنس فلا يعلم من الاول الذات

بعدم

المنفية الا بضم اسم الجنس اليه و الثاني ما لا يستقل كاني فانه يوصف باسم الجنس لانه غير مستقل بنفسه اذ يحتاج الى المضاف اليه و لذا الحق ها عوضا عن المضاف اليه فقوله غير معلوم بتمامه يريد به هذا المتوصل به و لا مستقل يريد به ايها فالحاصل ان اسم الجنس لا يقع صفة الا لما ليس معلوما بتمامه كهذا الذي يتوصل به او لما ليس مستقلا بنفسه كايها فهذا المستقل بنفسه ينبغي ان لا يوصف باسم الجنس و قالوا يا الله خاصة حيث تمحضت اللام للتعويض مع انسلاخها عن معنى التعريف استغنا بالتعريف الندائي ههنا يعني يعتبر امران في عدم التنافر كون اللام للتعويض عن الهمزة المحذوفة في يا الله و كونها لازمة و انما يكون لازمة اذا اضمحل عنه معنى التعريف بتمحض عوضا فصار لازما للكلمة فلذلك قال و قد شذ من اجلك يا التي تيمت قلبي و انت بخيلة بالوصل عني لكون اللام فيه و ان كانت لازمة غير عوض عن محذوف فلذلك كان شاذا و ابعد منه قوله فيا الغلامان اللذان فرا اياكما ان تكسبانا شرا و انما كان ابعد لانتفا القيدين و هو اللزوم و كونه عوضا و اذا كرر المنادى في حال الاضافة جاز فيه نصب الاسمين على حذف المضاف اليه من الاول او على اقحام الثاني بين المضاف و المضاف اليه و ضم الاول اي و جاز ضم الاول نحو يا تيم تيم عدي لا ابا لكم فانه يجوز ان يقال ان تيم الاول حذف منه المضاف اليه و التقدير يا تيم عدي فحينئذ يصح الاسمين لان كل واحد منهما منادى مضاف و جاز ان يقال ان تيم الاول مضاف الى عدي و تيم الثاني مقحم فالمنادى المضاف واحد لكن كرر لفظ المنادى تاكيدا و جاز ان يقال الاول منادى مفرد معرفة فيضم و الثاني منادى مضاف فينتصب نحو يا زيد صاحب عمرو و آخره لا يلقينكم في سوءة عمر يريد تيم بن عبد مناة و هم قوم عمر بن لجا اي لا يوقعنكم عمر في مكروه لاجل تعرضه لهجا جاني اي امنعوه عن هجا جاني

جاني امنعوا شره عنكم و اذا اضيف المنادى الى يا المتكلم نحو يا غلامي جاز اسكان اليا و فتحه كما في غيره غير الندا نحو جاني غلامي فانه يجوز فيه اسكان اليا و فتحه و حذفه اي جاز في المنادى حذف اليا ايضا اجتزا بالكسرة اذا كان قبله كسرة احترازا عن يا فتاي فانه لا يحذف فيه اليا اذ ليس قبل اليا لفظا يكتفى به عن اليا و هو في غير الندا قليل اي الاجتزا بالكسرة عن اليا في غير الندا قليل و لعله في غير اواخر الابيات فانه في القرآن كثير نحو تقبل دعا اي دعائي و كيف كان نكير اي نكيري و كيف كان نذير اي نذيري و نظايره كثيرة اما في غير الاواخر نحو ضرب غلام زيد المعنى غلامي فهو قليل و ابداله الفا اي و جاز ابداله الفا فلا يكاد يوجد في غير الندا نحو يا ربا تجاوز عني و عليه يحمل قوله عم انفق بلالا فيمن روى اي يا بلالي و قوله فيمن روى اي رواه بالالف و قد روي منونا ايضا و مضموما اي يا بلال و على المنون قيل معناه على تنكير العلم كانه جعل اسمه العلم مستعارا لكل من يفعل مثل فعله من الادخار للغد و عليه الانكار نحو لكل فرعون موسى و قيل المنادى محذوف اي يا بلال و بلالا مفعول انفق فعال من البل بمعنى المبلول كانهم يبلونه رزقنا و لونه فتحرز عن مستشهاد و قد يقال معناه انفق بغير لا اي بغير التلفظ بكلمة لا بمعنى انه اذا سئل فلا تجب بلا و يا تابعه اي و جاز ابدال التا من اليا في يا ابت و يا امت خاصة بمعنى يا ابي و يا امي و لم يجوز في غيرهما لكثرة الاستعمال فيهما و جاز فيه اي في التا الحركات الثلاث فالكسر لكونه عوضا عما لكونه لا يستعمل بدلا عن اليا و الكسرة اخت اليا و الفتح لكونه بدلا عن حرف مفتوح نحو يا ابي و يا امي بفتح اليا فيهما او لان الاصل يا ابتا و يا امتا فحذف الالف فابقيت الفتحة للدلالة على الالف المحذوفة و الاول اولى لان يا ابتا و يا امتا فرع ايضا فلا يحسن الحمل عليه

مراده

بل الحمل على اليا اولى لانه اصل والضم لانه تا تانيث فيشبه بطلحة فيضم وحكى
يونس يا ابت ويا امت والاصل يا ابا ويا اما على ابدال الالف من اليا ثم حذف الالف
وفتح اخر الاسمين دلالة على الالف المحذوفة والوقف عليه بالها عند اصحابنا لان
التا عندهم للتانيث وقياس الوقف عليها ان تنقلب ها كثمرة ونحوها واحتج الكوفيون
بان اكثر القرا وقفوا عليها بالتا فلو لم يكن اليا مقدرة بعدها لكان وقف الاكثر
على اللغة الضعيفة ثم مذهب البصريين انه تا تانيث عوضت عن اليا والكوفيون
على انها للتانيث ويا الاضافة مقدرة بعدها والمختار مذهب البصريين لوجهين
احدهما انها تنقلب ها ولو قدرت يا الاضافة بعدها لم تنقلب ها لانها مع
متوسطة والمتوسطة لا تنقلب ها والثاني انه لو لم يكن عوضا عن اليا بل اليا
مقدرة بعدها لم يمتنع الجمع بين التا واليا كما يقال يا ضاربتي لكنهم امتنعوا من
يا ابتي ويا امتي فدل على ان التا بدل عن اليا وجاز الالف دون اليا نحو يا ابتا
عللا او عسا كا قولها يا ابتا ابصرني زالت يسير في سجنقر لاحب وانما
جاز الالف دون اليا لان التا عوض اليا فيمتنع الجمع بين العوض والمعوض
بخلاف الالف فان غايته ان ذكر عوضان وهو غير ممتنع والضمير في قولها
عبارة عن امراة لانه قول جارية من العرب وبعده فقد احثوا التراب
في وجهه عمدا او اجوى حوزة الغايب فقالت ايها الحصن اولى لو تأبيته
من حثيك التراب على الراكب الحصن بالضم مصدر حصنت المراة بالضم اى
عفت وايه الاجل تحصنه ومنه يقول تأبيته على تفاعلته او تأييته
على تفعلته اى قصدت آيته وتعمدته وفي البيت يروى على المد والقصر ويروى
لو تريدته والسجنقر الواسع واللاحب الطريق الواضح فاعل بمعنى مفعول
من لحبه يلحبه اذا وطيه كانت لامراة ابنة فرأتها تحثوا التراب اذا لحقو
على راكب فقالت يا ابتا ... قالت ايها الحصان
انتعقت فقالت انها الحصن اولى لو
تأبيته تضرب في تزكي ما يقو به

يا الاضافة ح

اخي ح

دنية وان كان يحسن في الظاهر وحثوت التراب احثوه وحثيته احثيه
لغتان وعنيت بالغايب فرجها ويا ابن ام ويا ابن عم خاصة مثل باب يا غلامي
وجاز الفتح كخمسة عشر بجعل الاسمين واحدا باب يا غلام اشارة الى كون
المنادى مضافا الى يا المتكلم يجوز فيه الوجوه المذكورة والمنادى اذا كان
مضافا مضافا الى يا المتكلم لم يجز هذه الوجوه الا في يا ابن امي ويا ابن عمي
لكونهما ممتزجين كانهما كلمة واحدة اذ يا ابن امي بمنزلة يا اخي فهو مثل يا
غلام بخلاف يا ابن ضاربي او يا ضارب ابني فانه لا يجوز فيه الوجوه
المذكورة في باب يا غلامي قوله وجاز الفتح اى يجوز فيه تلك الوجوه
بزيادة جواز الفتح فانه لا يجوز يا غلام بالفتح على المشهور والمراد يا
غلامي وجاز يا ابن ام ويا ابن عم بالفتح وعلله بانهما امتزجا فصارا
كالكلمة الواحدة فهما بمنزلة خمسة عشر وان كان ذلك مبنيا وهذا معربا
والتشبيه من حيث الصورة وحكم المندوب وهو المتفجع عليه بوا ويا
اوبه اى المتفجع نحو واحسرتاه لما سمعاى بيا او بوا وهما حرفان يتفجع
بهما اما وا فمخصوص بالندبة واما يا فيشترك فيه المندوب والمنادى لكن
المندوب ايضا نوع من المنادى في التعدد حكم المنادى في الاعراب
والبنا يعني ان المندوب اذا كان مفردا معرفة يضم واذا كان مضافا ينصب
ولك ان تلحق اخره الفا وجاز تركه نحو وازيداه وانما الحق الالف
لطلب مد الصوت وتقول يا غلاماه ويا غلاماهوه نفيا من الالتباس
اى لو قيل في غلام المذكر الغايب وفي غلام المونث الغايبة بالالف وقع
الالتباس اى صورتهما نحو يا غلاماه فجئ بالواو ليفرق بينهما فيقال
في غلامه يا غلاماهوه وكذا في المضاف الى ضمير الجمع الغايب نحو واغلامهم

لو الحق الالف لحصل واغلامها فيلتبس بغلام المثنى فلذلك لا يقال بالواو بل بالفتح
اللبس وكذا في غلام المخاطبة نحو واغلامكي لو الحق الالف وقيل واغلامكاه
فيحصل الالتباس بغلام المخاطب المذكر نحو واغلامكاه بل في المونث تلحق بالياء
وقيل واغلامكيه لرفع اللبس ويلحق اى الالف المضاف اليه نحو وا امير المومنيناه
ولا يلحق الصفة خلافا ليونس فانه اجاز الحاق الالف الصفة لان الصفة
والموصوف كشي واحد ولا يرجح الفرق بين المضاف اليه وبين الصفة من
وجهين احدهما ان الصفة غير مندوبة ولا لازمة للمندوب بخلاف المضاف
اليه فانه كالجزء الاخر للمضاف اذ لا يتم بدونه بخلاف الصفة والثاني ان
الصفة اسم معرب منفصل عن المندوب بخلاف المضاف اليه فهي كسائر
الاسما المنفصلة من المندوب اذ لا يلحقها علامة الندبة ولا يندب الا الاسم
المعروف لان الغرض اقامة عذره في ذكره او طلب موافقته من الغير وهما
انما يحصلان بكونه معلوما الا ان يكون متفجعا به نحو واحسرتاه فانه لا يشترط
التعريف فيه لفقد ان الامرين المقتضيين للتعريف ولا يقال وارجلاه لان
معناه ليس معينا مبكيا بخلاف العلم فانه ربما اشتهر بالخير فاذا شرح بذكره
يتفجع عليه لفقده وهذا كانه جواب عن سوال مقدر وذكر ان المندوب اذا
كان علما ينبغي ان لا يصح ندبته لانه ليس معينا مبكيا ايضا نحو وارجلاه فاجاب
بالفرق بان اشتهاره يعني قد يصح الندبة عليه دون النكرة ويجوز حذف حرف
الندا الا عن اسم الجنس واسم الاشارة والمستغاث والمندوب لما في الاول
من وجوه الحذف لان الاصل في يا رجل والمخاطب به معين ان يقال يا ايها
الرجل فلو حذف يا ايضا لزم حذف امور كثيرة وهو اي وها التنبيه ولام
التعريف ويا وايها لان اصله هذا لان المخاطب اما معين او غير معين فان لم يكن

اللازم ح

معينا نحو يا رجلا لم يجز حذف يا لانه يلتبس بالمفعول وان كان معينا فتعيينه اما
بالعلمية او باللام والمفروض انه اسم جنس فلا يكون بالعلمية والتعيين باللام
انما يكون في المنادى اذا كان معها ايها ونحوه فالاصل في المنادى المعين باللام
ان معه ايها ونحوه وكذا في اسم الاشارة وفي الثانيين اى وما في الثانيين وهما
المستغاث والمندوب مثل التخفيف المنافي لمقتضاهما اذ مقتضاهما مد الصوت
طلبا للاستغاثة واسماع الناس والتخفيف بحذف حرف الندا لا يناسب مقتضاهما
نحو يوسف اعرض عن هذا وايها الرجل ومما مثلان لعزله ويجوز حذف حرف
الندا لانه لا يلزم معها وجوه الحذف المذكورة ومثل اصبح ليل وافتد مخنوق
واعور عينك والحجر شاذ لحذف حرف الندا من اسم الجنس منهما اما اصبح
ليل فاصله ان امرأ القيس بن حجر كان رجلا مفركا اى ابغضته النسا فتزوج
امراة من طي فابغضته وجعلت تقول يا خير الفتيان اصبحت اصبحت فرفع
راسه ونظر فاذا الليل كما هو فتقول هي اصبح ليل فذهب مثلا وافتد
مخنوق مثل يضرب لكل مضطر بخل بافتدا المال تخليصا لنفسه واما
اعور عينك والحجر فمعناه احفظ عينك واحذر الحجر لان الاعور اذا اصيب
عينه الصحيحة بقي لا يبصر والزم حذفه اى حذف حرف الندا في اللهم
لوقوع الميم خلفا عنه هذا مذهب البصريين والكوفيون يقولون اصله الله
امنا بخير ويستدلون بمثل قول الشاعر اني اذا ما حدث الما اقول يا اللهم
يا اللهما وهو عند البصريين شاذ اذ لم يرد في فصيح الكلام الجمع بين
يا والميم ويحذف المنادى عند الا لانه نحو الا يا اسجدوا اي يا قوم اسجدوا اى
الا يا قوم او يا ناس اسجدوا واحترز بقوله فيمن قرا عن القراءة الاخرى
وهي تشديد اللام من الا واصله ان لا والياء عن تمة الفعل المضارع

اى لان لا يسجدوا اى لا يمتنعون ان لا يسجدوا ولا زائدة اى الى السجود
ونحو ذلك خروج عن الباب وللندبة احكام اخر تختص به من الزيادة والحذف
واختلاف الصيغة فالاول الحاقهم الزيادة باخرها من اخذاته لغير الثلاثة
ولا استغاثة وتكون مجانسة لحركة المنادى من الف الواحد فانها فيه الف نحو
يا هناه نعني ان هنا اذا وقع منادى غير مستغاث يلحق باخره زيادة
فيقال في التثنية للمذكر يا هنانيه وفي الجمع يا هنوناه وفي التانيث يا هنتاه
في المفرد يا هنتانيه في المثنى وفي الجمع يا هناتوه فالزيادة ذات مجانسة
لحركة المنادى فالالف في حال الرفع للمثنى والواو في حال الرفع للجمع
واستغنى الواحد فانه يقال يا هناه ولو كانت زيادته مجانسة لحركة المنادى
لقيل يا هنوه بالواو وانما بدل من الواو التي هي لام على راى اذ اصله
هناو فابدل الواو هاء ومن الهمزة المنقلبة عن الواو على راى اذ اصله
هناو فقلبت الواو همزة ثم ابدلت الهاء عن الهمزة واصلية على راى اى انها
اصلية لا ابدال على راى بدليل انه يصغر على هنيهة وزائدة لغير الوقف
على راى بدليل هن للمذكر وهنة للمؤنث وللوقف على راى اى انما تكون
تلك الزيادة في حال الوقف خاصة وضعفوا الاخير بجواز تحريكها حال
الشبهة فيقال يا هناه واجيب بجواز حمله على باب اجراء الوصل مجرى
الوقف والثلاثة الاول يبطلها ان العلامات لا تلحق قبل اللام اى علامات
التثنية والجمع والتانيث على ما ذكرنا نحو هنانيه فلو كانت الهاء بدلا
او اصلية لالحق العلامات بعد اللام وقيل هناهان في التثنية للمذكر
وهناهون في جمع المذكر والثاني اى من الاحكام التي تختص بالنداء
الترخيم وهو حذف في اخر الاسم على سبيل الاعتباط والاعتباط حذف
الشيء من غير علة

والترخيم ايضا حذف من غير اعلال فشبيه به وشرطه اى وشرط الترخيم
ان لا يكون مضافا لانه لو رخم من الجزء الاول وقع الترخيم في وسط الكلمة
ولو رخم من الجزء الثاني لرخم ما ليس بمنادى لفظا على ما قيل ولا مندوبا ولا
مستغاثا لان المطلوب فيهما مد الصوت فلا يناسبهما الترخيم ولا جملة لان
الجملة تحكى على حالها لدلالة على القصة ويكون اى المرخم اما علما زايدا على
ثلاثة احرف واما بتاء التانيث يعني الشرط احد الامرين اما الاول فلان العلم
ما يكثر نداؤه فيليق به التخفيف ويشترط فيه الزيادة على الثلاثة لانه لو
كان ثلاثيا وحذف منه لرجع الاسم الى ما ليس في الابنية المتمكنة خلافا
للكوفيين فانهم يجوزون ترخيم الثلاثي اذا كان متحرك الاوسط فيجوزون
يا عم في يا عمر واما اشتراط تاء التانيث اذا لم يكن علما فلان التاء توجب ثقلا
فناسب الترخيم فترخيم العلم لكثرة استعماله وترخيم المؤنث لثقله ومثل
يا صاح ترخيم يا صاحب واطرق كرا ترخيم كروان وانما كانا من الشواذ
لترخيمهما مع انتفاء العلمية وتاء التانيث ثم ان المحذوف ثم ان المحذوف
يكون كالثابت في التقدير فيبقى ما قبل المحذوف على حركته او سكونه الا
ان يفضي الى التقاء الساكنين فيعود الى حركته الاصلية او يجعل ما بقي
كانه اسم برأسه في المرخم وجهان احدهما ان يكون المحذوف في حكم
الثابت لانه مراد قطعا واذا كان مرادا فيبقى حكمه هذا هو القياس
والوجه الثاني انه يجعل المحذوف نسيا منسيا ووجهه بانه حذف لا لاعلال
ومن قواعدهم ان المحذوف لا لاعلال يقدر نسيا منسيا ويحكى الاعراب
على ما بقي فيقال يا زيد وبد بعد حذف الياء فعلى الاول يبقى ما قبل المحذوف
على حركته نحو يا حار في حارث بكسر الراء او على سكونه نحو هرقل فيقال
في ترخيمه

من الشواذ

يا هرق بسكون القاف اعتبارا للمحذوف الا ان يفضي الى التقاء الساكنين نحو
شاد اسم فاعل من شد اذا سمي به وانه لو حذف الدال الاخير لبقي قبله دال
ساكنة لان المدغم ساكن بعد الف فالتقى ساكنان فرد الى حركته الاصلية اذ
اصله شادد بوزن فاعل فيقال يا شاد بكسر الدال فقوله الا ان يفضي استثناء
من قوله او سكونه اى يبقى على سكونه الا في هذه الصورة فتقول على الاول
وهو ان يكون كالثابت يا حار بكسر الراء في يا حارث ويا هرق في يا هرقل
ويا ثمو ويا كرو ويا ثمو في المنتسب نحو ثمودي فيبقى الواو فان قلت الواو
متحركة وما قبلها مفتوح فكان حقها ان تنقلب الفا قلنا انما لم تقلب لان ما
بعدها الف ونون في التقدير وهو في حكم الثابت واذا كان في حكم الثابت
لم يلزم قلب الواو التي قبله الفا لئلا يلتقي ساكنان ويا شا ارجعي اى يا
شاة اقيمي في الظلين والزاجن من الشق من الطير وغيره حذف التاء وبقي
الالف لكن سقطت لسكون ما بعدها ويا طلح بفتح الحاء في يا طلحة وعلى الثاني
وهو ان يجعل المحذوف نسيا منسيا يقال يا حار بضم الراء ويا هرق
بالضم ايضا لان المحذوف منسي فهو اسم مستقل بنفسه فحقه ضم اخره
ويا ثمي في يا ثمود حذف منه الدال فبقي يا ثمو فالمحذوف منسي فالواو طرف
والواو لا يثبت طرفا مع ضم ما قبله بل تقلب ياء ويكسر ما قبله كما في جمع
دلو ويا كرا انقلب فيه الواو الفا فلا يلزم من قلبه الفا التقاء الساكنين
بخلاف اللغة الاولى ويا ثمو فيهما زعما قلب الواو همزة كان اصله يا ثمود
بحذف يا النسبة فعلى الثاني كان قياسه يا ثمو او بضم الواو لكن قلبوا الواو
همزة لانه واو بعد الف زائدة فحقه ان تقلب همزة كما هو قاعدة الاعلال
في نحو قائل في قاول ومقتضى هذا ان تقلب الواو ايضا همزة على
الاول لوجود تلك العلة

في يا ثمو لانه وسط لا طرف حتى يلزم قلبها ياء ويا كرو وما بقي بعد الواو

الواو مع

فيهما وفيهما لانها واو بعد الف زائدة وكذا قالوا على الاول يا ثمو ويكسر من غير
قلبها همزة فلذلك قال المصنف رحمه الله فيما زعموا اى قالوا هكذا وليس بسديد
لان مقتضى هذه العلة قلب الواو همزة في الموضعين قالوا وجمعوا هذه المرخمة
منصرف ان سمي بها وفيه نظر اما وجه الانصراف فهو ان الهمزة ليست للتانيث بل
منقلبة عن واو هي منقلبة عن همزة منقلبة عن الف التانيث فبعد امر التانيث
فيه فلذلك انصرف واما وجه النظر فلانها بدل عن حرف تانيث وتوهم انه يجاز
ان يعطى حكم التانيث ويمنع من الصرف ويا شاه اصله شوهة فلما رخم اعيد لام
الكلمة لئلا يبقى اسم متمكن على حرفين ويا طلح بالضم لان فتحه انما كان لكونه
قبل تاء التانيث فلما حذفت التاء وجعلت منسية لم يبق لها اثر فيضم وقد اجازوا
يا طلحة باقحام التاء بين الحاء وفتحته ومنه قوله كليني لهم يا اميمة ناصب وليل
اقاسيه بطيء الكواكب يعني ان طلحة اذا رخم حذف التاء منه فقياس العلة الثانية
يا طلح بضم الحاء كما قلنا يا حار وقد اجازوا يا طلحة بفتح التاء واقحام التاء بين الحاء
وفتحته ومنه البيت وبيانه انه اذا حذفت التاء من طلحة وقيل يا طلح بالفتح
حصل الالتباس اذ لا يعلم ان المنادى طلح او طلحة مرخمة فارادوا التفرقة بينهما
والفرق بينهما بوجود التاء فلا بد ان يرد التاء بعد الرد اما ان يذكر بعد الحاء
او قبله لا يمكن ان يذكر قبله لان التاء لا تقع حشوا بل تقع بعد الحاء والتاء المردودة
لا تكون ساكنة لانها لو ردت متحركة فاما ان تحرك بالضم او الفتح او الكسر
فان ضمت صارت على صورة غير المرخمة فيعود المرخم الى صورة غير المرخم
وهو فاسد ولا وجه لكسرها ولا لفتحها ايضا لانه منادى مفرد معرفة فلا
بد ان تكون ساكنة منفصلة بالحاء فتقع فتحة بين الحاء وفتحة الحاء على ساكنة
لفرض حركتها منفصلة عنها اذ تخلل بينهما التاء المردودة لئلا يبقى التاء ساكنة

عن ل

ويا طلح اى تقول على المذهب الثاني في يا طلحة بعد حذف التاء وجعله منسيا مع

أي ع

بعد الحا الساكنة ففتحه التاهي الفتحة من صلته التي كانت للحاء متحركة لا يلا نكون ما قبل التا ساكنا فيصير من الصوره ما ظلحه بفتح الحا والتا كالاخفى وجه تجنيز هذا الكلام وكذا في البيت وهو ان يا ابيمة لو لم تكن مرخمة لضمت التا لانه منادى مفرد معرفة ففتحها بناء على هذا التقدير ولا تجوز هذا اى الوجه الثانى فى يا صاح فلا يقم اى لا يجى تلك اللغة فى نحو يا صاح من صاحب لان ترخيمه شاذ فلو ضم لكان المحذوف فى حكم الطرح ولزوم ضمة الرا للترخيم الذى هو شاذ والتزام ما هو شاذ اشذ من ارتكاب اصل الشذوذ لان فيه محذورين ارتكاب الشذوذ والزامه ولا فى ترخيم المسمى بحبلوى اى لا يجوز اللغة الثانية ايضا فى حبلوى لما يلزم من كون الف فعلى لغير التانيث اى لو حذف يا النسبة والتقدير انه منسى فيبقى يا حبلو والواو متحركة مفتوح ما قبلها فقياسه ان تقلب الفا ويقال يا حبلى ولا تكون من الف التانيث لانها الف منقلبة عن واو فيلزم ان تكون فعلى بضم الفا لغير التانيث وهو ممتنع وقياس مذهب الاخفش جوازها على ان يكون الفها للالحاق بجخدب ونظيرا لمذكور فى حمرا والحكم بصرفه كما ذكرنا من قبل ولا فى المسمى بطيلسان لما يلزم مما ليس من ابنيتهم اى لا يجوز الوجه الثانى فى المسمى بطيلسان اذ لو رخم لقيل يا طيلس وهو غير جايز اذ ليس فى كلامهم فيعل بكسر العين فى الصحيح وانما جاء فى المعتل نحو سيد وميت وهين ومن فى مما ليس من ابنيتهم للبيان وفاعل يلزم ضمير يرجع الى ما فى المتن الذى يلزم وهو ما ليس فى ابنيتهم فان كان فى اخر من الاسم زيادتان فى حكم واحدة اى فى حكم زيادة واحدة حذفتا يا اسم وياعثم فى يا اسمان وياعثمان وان كان حرف صحيح قبله مدة زايدة حذفتا ايضا ان كان الباقى على اكثر من حرفين نحو يا منص ومن الصحيح لا غير قوله حذفتا ضمير يرجع الى الصحيح والمدة

واما يحذفان بالقيود المذكورة فاذا انتفى واحد انتفى حذفهما فاذا انتفى المدة قبله لم يحذفا مثل جعفر وان وجدت المدة قبله ولم يكن زايدة لم يحذف ايضا كمختار فان آخره صحيح وقبله مدة لكنها ليست بزايدة لان وزنه مفتعل او مفتعل اسم فاعل او مفعول وكذا اذا انتفى كون الباقى على اكثر من حرفين لم يحذفا كسعيد لئلا يبقى الاسم على حرفين والمراد بالحرف الصحيح اعم من ان يكون حرف علة اولا يكون فان نحو مرمى آخره حرف علة ولكنه اصل لانه لام الفعل فيحذفان ايضا كمنصور لان وزنه مفعول ولو قال اصلى لكان اشبه لانه يوهم خروج ما كان آخره معتلا وليس كذلك قوله ومن اى وان لم يكن قبله مدة اى آخره فيحذف الصحيح فقط وانما اقتصر على حذف الصحيح لانه لو حذف معه غيره فان كان صحيحا لم يجز لان الصحيح لا يحذف تبعا للصحيح وان كان آخره غير اصلى بل زايدا اقتصر على حذفه وكذا ان كان ما قبله غير زايد لانه فى حكم الاصلى فلا يحذف تبعا لاصلى آخر واما اذا لم يبق اكثر من حرفين فظاهر لانه يبقى الاسم على حرفين لا سيما عند من يجعل المحذوف منسيا هذا عند البصريين والثانى من شطرى المركب معتد اخره بمنزلة التا ايضا فيحذف الفا للتسبيب اى كونه بمنزلة التا تسبب لحذفه ولفظ ايضا كان حقه ان يكون بعد قوله فيحذف ووقع فى النسخ قبله وفيه جوازه اذ لم يسبق فيما قبل شى آخر بمنزلة التا حتى يقال الشطر الثانى بمنزلة التا ايضا قالوا يا بعل فى بعلبك كما يحذف تا التانيث من الكلمة فى ترخيمها ووجه مشابهة الشطر الثانى لتا التانيث كونه ملحقا بالاسم الاول بعد كماله كالتا

وكون النسبة والتصغير واردين على الاسم الاول دون الثانى فيقال حضرمى فى النسبة والتصغير وحضير فى النسبة كما يصغر الجزء الاول فيما فيه التا وتنسب اليه فيقال بصرى وبصيرة ولا يجوز الترخيم فى غير النداء الا ان الترخيم تخفيف فيناسب ما يكثر استعماله وهو النداء ولم يجى فى غير النداء الا فى الضرورة اى فى ضرورة الشعر كما قال لحارث بن كعب لا الحزم وا سبتى اى لحارث بن كعب ولم يسمع فيه اى فى ترخيم غير النداء حيث جوز وهو حال الضرورة ولم يسمع فيه المذهب الاول وهو جعل المحذوف كالثابت فلا يقال حارى حار بن كعب بكسر الرا بل ينبغى ان يضم على اللغة الاخرى وهو ان المحذوف منسى والباقى اسم براسه هذا مذهب المبرد وعلله بان الاسم على هذه اللغة يصير كانه لم يحذف منه شى فكانه لم يحصل الترخيم فى غير النداء بخلاف ما اذا كان فى حكم الثابت فان ارادة المحذوف يدل على انه مرخم والترخيم يكون عالبا فى النداء والمصنف اختار هذا المذهب ورد مذهب سيبويه بقوله وما انشده سيبويه من نحو الا اضحت حبالكم رماما واضحت منك شاسعة اماما فقد رده المبرد اشارة الى انه قال الرواية وما عهدى كعهدك يا اماما وهذا الكلام ضعيف بل الاقوى مذهب سيبويه وهو انه قد جا الترخيم فى غير النداء على اللغتين جميعا اما على اللغة الاولى فظاهر قوله واضحت منك شاسعة اماما لان اماما منقلبا على الضم والميم مفتوحة فدل على ان المحذوف وهو التاء ثابت ورد المبرد ليس بشى لان الرواية الصحيحة لابد فيهما رواية اخرى فلعل الروايتين صحيحتان وتكفى فى الاستشهاد رواية صحيحة واما على اللغة الثانية فقوله جاز منه اذ مى نصا عفنا اى اذ مية مرخم فى غير النداء وجعله

منسيا فلذلك رفع مى ولو كان فى حكم الثابت لابقاه على الفتح واما اختلاف الصيغة فقولهم يا نومان هذا حكم آخر يختص بالنداء فان نومان هو كثير النوم ولا يقال فى غير النداء رجل نومان وكذا المعدول نحو يا فسق معدولا عن فاسق وبالكاع من لكع الرجل اذا لؤم وهو لكع ورجل لكع وامراة لكاع مثل قطام ويا ملامان من اللوم فانه لا يستعمل الا فى النداء ونحو الحوف ما الحوف ثم ادرى اى بيت فقيدته لكاع من الشواذ هذا ايراد على انه جا فى غير النداء اذ لكاع خبر للمبتدا او هو فقيدته فاجاب بانه شاذ ومنه قولهم يا فل اقبل وليس بمرخم فلان والا لقيل فلا لان فلانا كهلال فلا يحذف منه حرفان اذ لا يبقى بعد حذفهما اكثر من حرفين ولقولهم فى المونث يا فلة اقبلى هذا دليل آخر ان فل ليس بمرخم فلان لانه لو كان مرخم فلان لكان يا فلة مرخم يا فلانة وليس كذلك لان ترخيمه حينئذ بحذف التا الا بابقا التا وحذف الالف والنون من الوسط فيدل على انه فى المونث حذف ليس بترخيم والمونث والمذكر لا يختلفان فى جواز الترخيم ومنعه غالبا وقول ابى النجم فى لجة امسك فلانا عن فل اى عن فلان من الضرورات وقبله تثير ايديها عجاج القسطل اذ عصبت بالعطن المغربل تدافع الشيب ولم تقتل فى لجة ابتن يصف ابلا عصبت اى اجتمعت المغربل المنخول واللجة اختلاط اصوات الذاردة الشيب جمع اشيب اى شريف الشوبة من اول فستعظف فى تدافع اى يدفع بعضها كتدافع الشيوخ لما ذكر ان فل مما يختص بالنداء اورد هذا البيت عليه بانه قد جاء فى غير النداء وهو قوله عن فل فاجاب بانه من الضرورات ووزنه فعل تقديرا والاصل عنه الواو والتقدير فلو كفيمى ومنهما اى ومن

المواضع التي يضمر فيها الفعل قياسًا باب الاختصاص ويكون على طريقة النداء
نحو أنا أفعل كذا أيها الرجل وإنا معشر العرب نفعل كذا ولا يثبت فيه حرف
النداء هذا على طريقة النداء لان قولك ايها الرجل يستعمل في النداء لارادة
تخصيص المخاطب بطلب اقباله عليك ثم يستعمل للاختصاص المجرد من غير
طلب اقبال بل للاختصاص المجرد من غير طلب اقبال بل للاختصاص والمدح
ففي قولك افعل كذا ايها الرجل افعل كذا متخصصًا من بين الرجال فهو على
صيغة النداء وليس بنداء ولذلك لا يثبت فيه حرف النداء او على غير طريقته اي
ويكون على غير طريقة النداء اعني انه لا يصلح ان يكون منادى نحو نحن العرب
أقرى الناس اي اخص العرب ولا يصلح ان يكون منادى لانه معرف
باللام وقوله بنا تميما يكشف الضباب اي بنا يكشف اعني تميما واخص تميما
والشهر لرؤبة والضباب بالفتح جمع ضبابة وهي سحابة تغشى الارض
كالدخان ومنها اي ومن المواضع التي ينصب على الاختصاص ما ينتصب
على المدح او الشتم او الترحم ايضا نحو الحمد لله الحميد بالنصب اي اخص
الحميد وامدح والحمد لله اهل الملك اي اعني اهل الملك وحمالة الحطب
فيمن قرا بنصب حمالة اي اذم حمالة الحطب واما من قراها بالرفع فهو
خبر المبتدا وهو امراته ومررت به المسكين اي ارحم المسكين والغالب عليه التعريف
اي الغالب على المنصوب على المدح ونحوه التعريف وقد جا نكرة في قوله وياوي
الى نسوة عطل وشعثا مراضيع مثل السعالي وقبله فاو ردها مرضعا
خائفا به ابن الاجى لا طيا كالطحال اي اورد القدر ابن مرصدا اي
مكانا يرصد به الصائد الوحش خائفا به ابن الاجى يعني الصائد وقيل
للصائد ابن الاجى لانه يكمن بالليل للصيد لا طيا حال لابن الاجى اي

قال ع

مترصدا

ملتصقا بالارض ليخفى عن الصيد وشعثا ينتصب على الترحم السعالي جمع
سعلاة وهي اخبث الغيلان والمراضيع جمع مرضاع وهي الكثيرة الارضاع
او جمع مرضع فاشبع الكسرة ومنها اي ومن المواضع التي يضمر فيها الفعل
قياسا التحذير وهو اما منصوب بتقدير اتق تحذيرا مما بعده نحو اياك والاسد
ومازن راسك والسيف اي نح راسك عن السيف ونح السيف عنك مازن
ترخيم مازن واصله ان كذابا المازني اسعف بحيرا القشيري في قتلة الريوعي
ليقتل بحيرا فقال المازني دون اميره فقال لم قتلت مازن راسك والسيف
فلعله سماه مازنا باسم ابيه وقيل انه ترخيم مازني وفيه شذوذ ان ترخيم
ما ليس بعلم وحذف حرف قبل يا النسبة وانما ارتكبوا شذوذين لان اسمه
كرام وهو مازني اي اتق نفسك ان تتعرض للاسد وللاسد ان يهلكك وانما
ذكر النفس ولم يقل اتقك لان الفاعل والمفعول لا يكونان ضميرين لشيء واحد
الا في افعال القلوب فقدر لفظ النفس ليكون المفعول مظهرا لا مخاطبا
مضمرا فحذف الفعل ثم حذف المضاف فاعرب المجرور باعراب المضاف
فصار ضميرا منفصلا وتقول اياك من الاسد واياك من ان تحذف الا انه
وان تحذف ولا تقول اياك الاسد لامتناع تقدير حرف الجر والعطف مع
مفعول التحذير على وجهيل احدهما بحرف الجر وحرف الجر قد يذكر لفظا
داخلا على اسم نحو اياك من الاسد وقد يكون داخلا على ان مع صلته نحو
اياك من ان تحذف والثاني ان يذكر بحرف العطف اما داخلا على اسم نحو
اياك والاسد او داخلا على ان مع صلته نحو اياك وان تحذف وقد يحذف حرف
الجر مع ان فيقال اياك ان تحذف اي من ان تحذف ولا تحذف من الاسم
فلا يقال اياك الاسد اي من الاسد وانما حذف حرف الجر من ان ولم
يجز حذفه من الاسم لان

العشيري

ای ما حذو نفسه

ان مستطال بصلته فناسب تخفيفه بحذف حرف الجر بخلاف الاسم المفرد
فانه لا طول فيه قوله لامتناع تقدير حرف الجر والعطف معناه انه لا يجوز
اياك الاسد لانه اما ان يكون المحذوف حرف الجر او حرف العطف وكلاهما
ممتنع فلذلك امتنع واما قوله فاياك اياك المرا فانه الى الشر دعاء وللشر
جالب فشاذ او محمول على الضرورة او على ان المرا مصدر جار مجرى ان
تمارى او على انه شروع في كلام اخر منصوب بفعل مقدر وما قبله مستقل
وهو قول الخليل هذا سؤال وجواب فالسؤال ان المرا حذف مثله حرف
الجر مع انه اسم نحو الاسد فكان ينبغي ان لا يجوز حذف الحرف منه فاجاب
بوجوه احدها انه شاذ والثاني انه محمول على ضرورة الشعر يعني انما يمتنع
في سعة الكلام والثالث ان المرا مصدر والمصدر مقدر بان والفعل كما
تقول اعجبني ضرب زيد اي ان ضرب زيد فالمرا بمنزلة ان تماري والرابع
انه ليس من هذا الباب بل المرا منصوب بفعل مقدر فكانه قال بعد تمام
الكلام احذر المرا او ذكر المحذر منه مكررا فيه لقوله تحذيرا مما بعده
فالتحذير هو المنصوب بتقدير اتق وهو منقسم الى قسمين احدهما ان يكون
تحذيرا مما بعده كالصور السابقة والثاني ان يذكر المحذر منه مكررا نحو الاسد
الاسد والجدار الجدار والصبي الصبي والطريق الطريق اي احذر
الاسد والجدار المتداعي واحذر ايطاء الصبي وخل الطريق فانما يلزم
حذف العامل في هذا القسم لانه مكرر فهو نظير زيدا ضربا ضربا واما اذا
افرد ولم يكرر لم يلزم حذف عامله ومنها اي ومن المواضع التي يضمر
فيها الفعل قياسا ما اضمر او يكون مكررا ايضا نحو قولهم اخاك اخاك ان من
لا اخا له كساع الى الهيجا بغير سلاح اي الزم اخاك فحذف الفعل ومنها

ما يضمر بشرط ان يفسر اما بلفظه او معناه او لازم معناه وهو عامل واقع
بعده مشتغل عنه بضميره او متعلقه اي ومن المواضع التي يضمر فيها الفعل
منصوب يضمر عامله بشرط ان يفسر فما عبارة عن المنصوب وفي يضمر
ضمير يرجع الى العامل اي المنصوب الذي يضمر عامله قوله وهو الضمير راجع
الى المفسر المدلول عليه بقوله ان يفسر لانه دال على مفسر وقوله اما
بلفظه الى آخره تفصيل للناصب المضمر كانه قال ومنها ما ينصب اما بلفظ
المفسر او معناه او بلازم معناه والضمير في بعده راجع الى ما فيما يضمر اي
واقع بعد الاسم الذي اضمر عامله وشرط العامل ان يشتغل عنه اي عن ذلك
الاسم بضميره او متعلقه اي او متعلق ضميره لانه لو لم يشتغل باحدهما لكان
عاملا فيما قبله ولا يكون هناك مضمر نحو زيدا ضربت فانما يكون مفسرا اذا
اشتغل عنه بضميره او متعلقه نحو زيدا ضربته مثال لما نصب بلفظ المفسر
او مررت به مثال لما نصب بمعناه اي بمعنى المفسر فان جاوزت بمعنى مررت
به او ضربت غلامه مثال لما نصب بلازم معنى المفسر وهو اهنت فان ضرب
الغلام من لوازمه الاهانة اي ضربت وجزت واهنت كل واحد يرجع
الى واحد على الترتيب المذكور والرفع على الابتدا اجود عند عدم قرينة
خلافه او وجود اقوى منها كاما مع غير الطلب اذا المفاجاة اي الرفع
في زيدا ضربته ونظائره اجود لانه لا يحتاج فيه الى اضمار بل هو مبتدا
ما بعده خبره وانما يكون الرفع اجود في صورتين احديهما اذا لم توجد
قرينة خلاف الرفع نحو زيد ضربته من غير تقدم كلام آخر يقتضي النصب
كجملة فعلية ونحوها والثانية ان توجد قرينة النصب وقرينة الرفع
لكن قرينة الرفع اقوى كاما مع غير الطلب نحو ضربت زيدا واما عمرو
فقد ضربته فقرينة النصب

اي يضمر

قال المفسر المظهر بلفظه

تقدّم الجملة الفعلية اذ يقتضى ان يقدّر هذا ايضا بجملة فعلية واما قرينة الرفع فلانه يقع بعده المرفوع غالبا فقد اجتمع قرينتان لكن قرينة الرفع اقوى لان اما لا ينصب بعدها غالبا وتوكل التناسب لعطف الجملة الاسمية على الفعلية كثير في الكلام فترك قرينة النصب اولى من ترك قرينة الرفع فالرفع اقوى وقيده بغير الطلب احترازا عما اذا ذكر اما مع الطلب نحو اما زيدا فاضربه فانه يترجح النصب لان الطلب لا يقع خبرا الا نادرا وقد تقدم قرينة النصب وهي الجملة الفعلية واذا للمفاجاة من قراين الرفع ايضا لانه يقع بعده الجملة الاسمية نحو ضربت زيدا واذا عمرو يضربه بكر ويختار النصب عند العطف على جملة فعلية للتناسب نحو لقيت القوم وزيدا مررت به فالمختار فيه نصب زيد ليقدر فعلا ويكون عطفا للفعلية على الفعلية ويحصل التناسب بخلاف لقيت القوم واما عمرو فقد مررت به واذا عبد الله يضربه عمرو فانه لا يختار فيه النصب وان تقدم جملة فعلية لان اما لغير الطلب واذا للمفاجاة قرينتان للرفع وهما اقوى من قرينة النصب وهذان مثالان لما وجد فيه قرينة اقوى من قرينة النصب وفي موقع هو بالفعل اولى هذا عطف على قوله عند العطف اي يختار النصب عند العطف وفي موقع هو بالفعل اولى كالواقع بعد حرف النفي والاستفهام وحيث واذا والامر والنهي هذه مواقع تقدير الفعل فيها اولى من تقدير الاسم نحو ما زيدا او ازيدا ضربته ما للنفي والهمزة للاستفهام قرينتان للفعل فتقدير الفعل اولى واذا قدرت الفعل جا النصب وحيث زيدا تجده فاكرمه اي حيث تجد زيدا لان حيث معنا للشرط وهو يطلب فعلا وزيدا اضربه مثال للامر ولا تضربه مثال للنهي واما مثل ازيد ذهب به فالرفع ليس

الرفع

امثلة

النفي

لا

اي لا يجوز الا الرفع لما ذكر الضابط توهم ان مثل هذه الصورة مما يجوز نصبه اضمارا على شريطة التفسير لانه اسم ذكر بعده فعل مشتغل عنه بضميره فرفع هذا التوهم وقال يجب الرفع هنا ولا يجوز النصب وسبب اخراجه من الضابط انا ذكرنا ان شرط المفسر ان يشتغل عن العمل فيما قبله بضميره او متعلقه وههنا لم يشتغل الفعل فيه عن العمل بالضمير او المتعلق فان هذا الفعل لو فرض حذف شاغله لم يعمل فيما قبله لان الفعل مجهول وهو لا يعمل رفعا فيما قبله فالشاغل ليس هو الضمير بل كونه رافعا والرافع لا يعمل فيما قبله ولهذا لم يذكر المصنف رحمه الله ما ذكره غيره وهو انه لو سلط على لنصبه لانه مستغنى عنه بقوله مشتغلا عنه بضميره او متعلقه اي بشرط ان يكون المانع عن العمل فيما قبله هو الضمير او لمتعلقه وههنا ليس المانع من العمل فيما قبله اشتغاله بالضمير او بمتعلقه بل كونه رافعا وقوله تعالى الزانية والزاني فاجلدوا ليس منه اي ليس من باب ما اضمر عامله على شريطة التفسير مع ان ظاهره انه اسم بعده فعل مشتغل عنه بمتعلق ضميره وهو قوله كل واحد منهما وانما لم يكن من الباب لقوله فان الفا بمعنى الشرط عند المبرد وجملتان عند سيبويه اي فيما يتلى عليكم حكم الزانية والزاني ثم ابتدا فاجلدوا فان قلت اذا كان ظاهره انه داخل في الضابط فباي قيد خرج هذه الصورة قلت بقوله مشتغل عنه بضميره او متعلقه يعني بشرط ان يكون المانع من العمل فيما قبله هو اشتغاله بالضمير او متعلقه وههنا ليس المانع هو الاشتغال بالضمير او متعلقه بل المانع عند المبرد كون الفا بمعنى الشرط وما بعده الفا لا يعمل فيما قبله وان حذف هذا الشاغل فامتناعه عن العمل بالفا لا باشتغاله بضميره او متعلقه واما عند سيبويه فهما جملتان اذ

الزانية

والزاني مبتدا وخبره محذوف وهو في كتاب الله او فيما يتلى عليكم اي في كتاب الله حكم الزانية والزاني فتقوم هذه ثم لما كان الحكم مجملا اتى بجملة اخرى لبيان ذلك الحكم فقال فاجلدوا كل واحد منهما فهما جملتان مستقلتان فلا تعمل احديهما في الاخرى فالمانع عن العمل ليس اشتغاله بالضمير او متعلقه فقط والمراد من قوله مشتغل عنه بضميره او متعلقه ان لا يكون المانع عن العمل الا هذا الاشتغال فقط فهذه الصورة ليس المانع فيها هو هذا الاشتغال فقط على المذهبين وعند خوف لبس المفسر بالصفة نحو قوله تعالى انا كل شيء خلقناه بقدر هذا عطف على قوله وفي موقع هو بالفعل اولى اي يختار النصب في ثلاثة مواضع احدها عند العطف على جملة فعلية والثاني ان يقع في موقع هو بالفعل اولى والثالث عند خوف لبس المفسر بالصفة فانا لو رفعنا كل شيء لكان خلقناه محتملا للامرين احدهما ان يكون مجرورا صفة لشيء وهو غير مراد اذ ليس المراد ان الشيء المخلوق لنا هو بقدر دون ما لم يكن مخلوقا لنا والثاني ان يكون خلقناه مرفوع المحل خبرا لكل شيء ويفيد المعنى المقصود اي كل شيء هو مخلوق لنا بقدر اما اذا نصبناه فالقول انا خلقنا كل شيء بقدر فيتعين المعنى المقصود فالحاصل ان الرفع يحتمل لوجهين مقصود وغير مقصود والنصب تعين للمقصود فهو ارجح ويستوي بان اي الرفع والنصب في مثل زيد قام وعمرو اكرمته عنده او في داره لان الجملة الاولى ذات وجهين لان مجموع زيد قام جملة اسمية وقام وحده جملة فعلية وانما ذكر عنده او في داره لئلا يورد عليه انه لا يصح عطف الجملة الثانية على الفعلية فقط لان المعطوف في حكم المعطوف عليه وفي المعطوف عليه ضمير يرجع الى المبتدا وليس في الجملة الثانية

ضمير يرجع الى المبتدا ويجب النصب اذا وقع بعد كلمة لا يليها الا الفعل كالشرط والتحضيض نحو ان زيدا تلقه تضربه فان حرف الشرط يقتضي فعلا واذا قدر الفعل وجب النصب وهلا زيدا ضربته اي هلا ضربت زيدا ضربته لان حرف التحضيض لا يليه الا الفعل لفظا او تقديرا وليس منه اي من الباب وكل شيء فعلوه في الزبر لفساد المعنى المقصود بتوهم ايضا انه من الباب لانه اسم بعده فعل مشتغل عنه بضميره مثل زيدا ضربته فدفع التوهم بانه لو كان من الباب ونصب كل شيء لكان التقدير فعلوا كل شيء في الزبر وهو معنى فاسد اذ الزبر وهي صحف الملائكة ليس محلا لفعلهم فليس من الباب فالتحقيق ان المانع من العمل فيما قبله ليس هو الشاغل فقط بل فساد المعنى المقصود فيتعين الرفع لكونه مبتدا وفعلوه جملة مجرور المحل صفة لشيء اي كل شيء مفعول لهم من الاشيا ثابت ومكتوب في الزبر وهي معنى صحيح ومن المنصوبات الحال من المعنى كالصفة مبينة لهيئة الذات لا باعتبار كونها فاعلا او مفعولا فاذا قلت جاء زيد الظريف فهو مبين للذات ثم ان لم يلاحظ هذه الصفة حالة نسبة الفعل اليه بخلاف قولك جاء زيد ظريفا فانه يشترط ان يوجد هذه الصفة حالة اسناد الفعل اليه واطلق المفعول ليشمل المفعول المطلق لا الفاعل ولا المفعول به ويحترز عن هذا اللفظ عن الحال عن المضاف اليه نحو رايت وجه هند ضاحكة فانه حال لا عن الفاعل ولا عن المفعول الا ان يقدر الا اضافة بمعنى فعل ويكون له عامل ومنها الحال عن المضاف اليه في الشعر مثل بل ملة ابراهيم حنيفا وان دابر هؤلاء مقطوع مصبحين فعله لفظا او معنى بعمل الفاعل والمفعول نحو ضربت زيدا قايما زيدا مثال الحال عن الفاعل لفظا او معنى او ضربت زيدا قايما

هذا لزيد فانه مبين لهيئة المفعول المطلق

مثال الحال عن المفعول لفظا و المثال الان يحتمل كل واحد منها ان يكون حالا
عن الفاعل او المفعول لكن الاظهر ما ذكرنا وهنا شاكرا فانها مثال للفاعل
المعنوي لان المعنى ما انتبهت قائما فالعامل معنوي فالمستتر فيه ايضا
معنوي ويقال انجلى منبهتا مثال الحال عن المفعول لان التقدير المشار اليه
في حال الشيخوخة بعلي وقد تكون اى الحال منها اى للفاعل والمفعول
على الجمع والتفريق نحو لقيته راكبين هذا مثال الجمع اى لقيته وانا راكب
وهو راكب ايضا ومصعدا ومنحدرا مثال لما كان الحال منها ايضا على
التفريق اى لقيته وانا مصعد وهو منحدر وبالعكس وعاملها الفعل
كالامثلة المذكورة او شبهه من الفاعل او اسم المفعول او الصفة المشبهة
او المصدر او افعل التفضيل وتقدمه اى تقديم الحال العامل اللفظي
وهو الفعل او شبهه جوازا نحو شتى تؤوب الحلبة واصله انهم يوردون
ابلهم وهم مجتمعون فاذا صدروا تفرقوا واشتغل كل واحد بحلب ناقته
ثم تؤوب الاول فالاول يضرب في اختلاف الناس وتفرقهم في الاخلاق
وشتى فعلى من شت اذا تفرق وهي حال اى تؤوب الحلبة متفرقين
وزيد متكئا جالس كان المثال مثالا لما تقدم الحال فيه على الفعل وهذا
مثال لما تقدم على شبه الفعل وهو جالس ولزوما اى ويتقدمه لزوما
فيما اذا تضمن اى الحال معنى الاستفهام نحو كيف فعلت مثال كون العامل
فعلا اى على اى حال فعلت او كيف زيد فاعل في مثال شبه الفعل او
معناه عطف على قوله الفعل اى عاملها الفعل او شبهه او معناه كالمستقر
من الظروف نحو زيد في الدار جالسا فان الظرف مستقر على ما
فسرناه من قبل واسماء الاشارة نحو هذا بعلي شيخا فان العامل
معنى الاشارة في ذا

وحروف التشبيه نحو كانه هو زيد مقبلا فمقبلا حال والعامل فيه معنى التشبيه
في كانه اى ابهكر حاله اشبه على هذه الجملة وهي هو زيد وذو الحال
هو الكاف في ابهكر او المستتر في نفسه وليس ذو الحال زيدا اذ لو كان
هو ذا الحال لم يكن العامل فيه معنى التشبيه بل التجرد عن العوامل
اللفظية ونحو ليت ولعل وكان ونحوها مما يتضمن معنى الافعال اذ ليت
تتضمن معنى التمني ولعل معنى الترجي وكان معنى التشبيه فهذه امثلة
لما كان العامل فيها معنى الفعل ولا تتقدمه اى لا تتقدم الحال معنى الفعل
لضعفه بخلاف الفعل وشبهه لقوتهما بخلاف الظرف تقول كل يوم لك درهم
ولا تقول قائما لك درهم مع ان الظرف يتقدم على العامل المعنوي نحو كل
يوم لك درهم ولا يتقدم الحال على العامل المعنوي والفرق انهم يتسعون
من الظروف ما لا يتسعون في غيرها ولم يطالبوا وقد اجيز تقدمها اى
تقدم الحال ايضا ظرفا تشبيها للمستقر باللغو يعني اذا كان الحال ظرفا
جاز ان يتقدم على العامل المعنوي لمحل الصورة الظرفية وقوله تشبيها
للمستقر باللغو معناه ان الظرف قسمان لغو وهو ما لا يقدر له متعلق
محذوف بل يكون متعلقه مذكورا اما فعلا او شبهه والمستقر ما يكون
متعلقه من الافعال العامة ويقدر فيه لا ملفوظا وقد ذكرنا ان الظرف
اللغو جاز ان يتقدم على العامل المعنوي والحال اذا كان ظرفا تكون
مستقرا نحو كان زيد على الفرس اى حاصلا على الفرس واذا قلت في الدار
لك درهم حاصلا وفي الدار حال اى كائنا في الدار فالحال ظرف مستقر
جاز ان يتقدم على العامل المعنوي كما جاز تقدم الظرف اللغو عليه
ولا تتقدم اى الحال صاحبها المجرور على الاصح نحو مررت جالسة
بهند

اختلف في تقديم الحال على ذي الحال المجرور فاكثر البصريين على منعه
وقد اجاز بعض النحويين ووجه الجواز انه حال عن معمول فعل لفظي
جاز المتصرف فيه بالتقديم والتاخير فكما يجوز التقديم على ذي الحال المرفوع
والمنصوب جاز التقديم على المجرور ووجه المنع انه لم يسمع من الفصحاء
تقديمه ووجه معنى مناسب يمنع من التقديم على المجرور وهو ان حال
المجرور في المعنى صفة لصاحبها وهي معمولة في المعنى لحرف الجر فكما
ان معمول الجار لا يتقدم عليه فمزج معمول الجار اولى بان لا يتقدم عليه
وهذا المعنى لا يوجد في المرفوع والمنصوب ولذلك افترقا الا ان
تكون اى الحال ظرفا فانه يجوز تقديمها على المجرور لمحل الصورة الظرفية
ايضا والاصح تجويزه مطلقا اى لجواز تقديم الحال على ذي الحال المجرور
مطلقا اى ظرفا كانت الحال او غيره في قوله تعالى وما ارسلناك الا كافة
للناس احتج من جوز تقديم الحال على ذي الحال المجرور بالاية فان
كافة حال من الناس وهو مجرور اى ما ارسلناك الا للناس كافة وقد
تقدم وانما لم يكن فيه حجة لانه يحتمل ان يكون حالا من الكاف في ارسلناك
والتاء للمبالغة كعلامة اى ارسلناك لتكف الناس عن الشرك ويحتمل
ان يكون كافة صفة لمصدر محذوف اى الا ارسالة كافة شاملة
لجميع الناس ويحتمل ان يكون مصدرا لان الفاعلة قد تجيء لمعنى المصدر
كالكاذبة والعاقبة فلفظ كافة بمعنى كفا وهو مصدر لفعل محذوف وهو
تكف اى ما ارسلناك الا تكف كفا ويتقدم اى الحال عن المجرور اى ذا
الحال عن المجرور جوازا نحو جاءني راكبا زيد فانه حال عن زيد وقد
تقدم عليه وقد يجوز باني مثل جاء راكبا الا ذهب صاحبه فان الا دهم
معمول ويجب تقديم الحال

هنا على ذي الحال لئلا يلزم لو قدم ذو الحال عود الضمير اى ما يتاخر عنه
لفظا ومعنى لو قيل جاء زيد صاحبه راكبا الا دهم اى صاحب الادهم وحقها
اى وحق الحال ان تكون نكرة لعدم افتقارها كراسف زيد الراكب
وكذا اى ويكون حقها ان تكون نكرة لمنع افتقارها اى مع كون الحال
مصدرا نحو جاءني زيد قائما وجاءني عمرو والضمير في جاءني قائما لان
المصدر معرفة ونحو فارسلها العراك ولم يذدها ولم يشفق على نغص
الدخال ونحو فعلته جهدك وطاقتك ومررت به وحده وغير ذلك من المتبادر
اى نحو رجع عوده على بدئه متاول وكذا نحو جاؤا قضهم بقضيضهم اورد
هذه الصور فانها احوال معارف ظاهرا مع ان حق الحال ان تكون نكرة
واجاب بقوله متاول اما العراك فتاويله وجهان احدهما انه مصدر
لفعل محذوف اى تعترك العراك وتعترك وقع حالا والجملة تكون
والثاني ان العراك بمعنى معتركة لا الصورة وان كانت معرفة التاويلان
في جهدك وطاقتك اى تجهد جهدك او تجعل جهدك بمعنى جاهدا وكذا
طاقتك اى تطيق طاقتك او طاقتك بمعنى مطيقا وكذا وحده اما مصدر وحد
يحد وحدا كوعد يعد وعدا او وحده بمعنى واحدا اى منفردا وقضهم
بقضيضهم فانتصابه على الحال وتاويله انه بمعنى مجتمعين واصل الكلمة
من القض وهو الكسر وقد يستعمل القض في موضع الوقوع بسرعة
وكان معناه وقع بعضهم على بعض وجميعا وبرمتك فارسلها العراك
والبيت للبيد يصف حمرا وحشية تقدها الى الماء اى اوردها الماء
دفعة واحدة ولم يذدها اى لم تطرد ها لانه يخاف النغاص
بخلاف الرعاة الذين لا يردون ابلهم بل فاذا اوردت الماء ابلوها
قطعا قطعا حتى تؤدي والاخذ

ان يد اخل بعير قد شرب مرة في الابل التي لم تشرب بعد حتى يشرب معها
اذا كان البعير كريما او عليلا الخضر او ضعيفا النغص بالضاد المعجمة
بوزن الكتف المتحرك وامالة الراس نحو الشيء اي تميل اعناقها الى الما
من الدخال ويروى بالصاد غير المعجمة بوزن جبل اي لم يشفق العير
على انه ينغصها والتفصيح العجلة قال السيرافي يريد ان بعضها يزحم
بعضا حتى لا يقدر ان يتحرك لشدة الازدحام فهو واثق مزحوم
لا يمكن من الحركة ونحو قولهم مررت بهم الجماء الغفير فعلى زيادة اللام
فهو حال معرفة ايضا بمعنى غافرين والجما من جم الشيء اذا اجتمع
والغفير صفته وهي من غفر الشيء اذا غطاها وهما بمنزلة
اسم الفاعل كانهم غطوا الارض لكثرتهم وقوله فعلى زيادة اللام لعل معناه
انه بمعنى نكرة كما ان الجراك بمعنى متحركة وكان الاولى ان يقول باويله انه
بمعنى النكرة كما ان العراك بمعنى متعركة ووحده بمعنى منفردا وصاحبها
لا يكون نكرة لوجهين احدهما انه محكوم عليه في المعنى وحق المحكوم عليه
ان يكون معرفة والثاني انه لو كان نكرة لالتبس بالصفة في بعض المواضع
كما اذا قلت رأيت رجلا راكبا ثم استثنى من النكرة صورا فقال الا
موصوفة او مخصصة غير المعرفة لاستغراقها او واقعة في حيز الاستفهام
او بعد الا انقضا للنفي او متقدما عليها الحال نحو جاءني رجل من بني تميم
فارس هذا مثال لما كان ذو الحال فيه نكرة موصوفة ونحو قوله تعالى
فيها يفرق كل امر حكيم امرا هذا مثال لما كان ذو الحال نكرة لكنها
تدنو من المعرفة لاستغراقها ان جعلت امرا حالا من كل امر
وقوله لا يركنن احد الى الاحجام يوم الوغى متخوفا لحمام قوله
متخوفا مثال للحال عن نكرة

وهو احد بمعنى غير المعرفة لاستغراقها ايضا بوقوعها في سياق النفي وهل اتاك رجل راكبا
مثال واقعة في حيز الاستفهام وانما جاز لان الاستفهام في حكم النفي لان الجملة
الاستفهامية غير واجبة فهو كالنفي ومعنى قوله غير واجبة انه ليس بخبر
ثبوتي فيشارك النفي لانه ايضا ليس بخبر ثبوتي وما جاءني رجل الا راكبا
مثال لما وقع الحال فيه بعد الا انقضا للنفي وفيه بحث وهو ان مجرد هذا
لا يكفي في كون ذي الحال نكرة وكان يحتمل ان وجه صحة كون ذي الحال
نكرة كونه للعموم ايضا لان هذه النكرة في سياق النفي فيكون عاما لكونه
في سياق النفي فهو مثل لا يركنن احد الا انه ورد عليه تخصيص ولم يرد
على احد تخصيص ويحتمل ان يقال وجه الجواز انه حال من نكرة موصوفة
باعم عام الاحوال لان الاستثناء مفرغ فالتقدير ما جاءني رجل في حال
من الاحوال الا في حال الركوب فهو استثناء من عام ايضا وهو الاحوال
فهو في الحقيقة ليس حالا عن رجل وحده بل عن رجل موصوف باعم
عام الاحوال لانه مفرغ اي ما جاءني رجل متصف بصفة الا بهذه الصفة
والجاني راكبا رجل هذا مثال لما تقدم الحال على النكرة وانما جاز لانه لو تأخره
لم يجز لالتباسه بالصفة في بعض الصور فلما تقدم منه امتنع ان يكون صفة
فيتعين الحال وفيه نظر لانا ذكرنا في ان ذا الحال لا يكون نكرة لامرين احدهما
الالتباس والثاني كون ذي الحال محكوما عليه وحقه ان يكون معرفة وبالتقدم
لا يرتفع كون ذي الحال محكوما عليه فيستوي في الامتناع بهذه العلة تقدم
الحال وتأخرها الا ان يقال تقدم الحكم يورث تخصيصا فلذلك جاز كون
الفاعل نكرة على انه محكوم عليه لتقدم الحكم عليه وضعف في غيرها اي
ضعف كون ذي الحال نكرة في غير الصور المذكورة المستثناة حيث لم
يوجد مصحح وما جاء فيه على ضعف قول الشاعر وما حل سعدي غريبا
ببلدة

على انه يحتمل في البيت ان يكون المصحح الاستغراق وان كان سعدى
علما فلا استشهاد فيه اصلا وجيء اي الحال في الاكثر الجامد اي الغالب ان تجيء
مشتقة وقد يقع مصدرا مأولا به اي بالمشتق نحو اتيته ركضا اي راكضا
وقتلته صبرا اي صابرا او مصبورا وانه قياس اي ان ايقاع المصدر حالا
بهذا التأويل قياس في كل ما دل عليه الفعل نحو اتانا سرعة وبطئة فانهما
من انواع الاتيان بخلاف اتانا ضحكا وبكاء ونحوه كالا وضربا وغير ذلك فانها
ليسا من انواع الاتيان خلافا لسيبويه حيث قصره على السماع ولا يكون
على انها سماعية مطلقا وذهب المبرد الى انها قياسية ان كان في الفعل دلالة
عليها بان يكون من انواع الفعل ولفظ المصنف مشعر باختيار مذهب
المبرد والاكثرون على خلافه وقد تقع اي الحال اسما اي لا مشتقا ولا مصدرا
بل اسما جامدا على ضرب من التأويل بجعله في معنى المشتق كما سيأتي
نحو جاء البر قفيزين فيمن لم يجعل خبرا على ان جاء بمعنى صار فيكون قفيزين
خبرا لا حالا ومعناه لو كان حالا انه حصل البر في هذا الحال وهو كونه
مقدرا بهذا القدر ومنه اي ومما جاء اسما ما كان للتفصيل نحو بينت الحساب
بابا بابا اي مبينا مفصلا ومنه كلمته فاه الى في وبايعته يدا بيد وبعت
الشاء شاة ودرهما ولا اصل فيها الجمل اذ التقدير كلمته فوه الى في ويده
بيدي اي متصل بيدي وبعت الشاء شاة بدرهم وانما كان الاصل فيها
الجمل ولم يصح ان يكون هذه المفردات احوالا لان الهيئة انما تفهم منها
اي من الجمل دون المفرد لان كل واحد من تلك المفردات لا يستقل
بالدلالة على الهيئة المصححة للحالية لان قولك فاه وحده لا يدل على المشافهة
الا بضميمة قوله الى في اذ معنى المشافهة يفهم من تلك الجملة وهو فوه
الى في وكذا معنى

التقابل لا يفهم من لفظ يدا وحده بل يفهم من الجملة وهو شاة بدرهم لا الهم
وضعوها اي وضعوا هذه الاسماء التي وقعت حالا موضع لوازمها اي لوازم الجمل
المفردة لمبادرة الفهم اليها اي الى تلك اللوازم لكثرة الاستعمال من غير نظر
الى اجزائها حتى يفهم ذكر المعنى من غير ان يخطر ببال المتكلم والسامع المخاطب
والمدلول الجائي فلما كان كذلك جعل كالمفردات فاعربوا القابل منها اي من تلك
الاجزاء اعراب الحال وهو الاول في الاولين اي اللفظ الاول وهو فاه ويدا
في الاولين اي في المثالين الاولين وكلاهما وهو شاة بدرهم في المثال الثالث
في المثال الثالث بعد ابدال الخافض وهو الواو من اداة المصاحبة وهي الباء
لان الواو لما كان معنى المعية كان بمعنى باء المصاحبة ومنه اي ومما وقع الحال
اسما جامدا هذا بسرا اطيب منه رطبا والعامل في بسرا اسم الاشارة على
رايك وفعل محذوف على راي اي هذا اذا وجد بسرا اطيب منه رطبا اي
اذا وجد رطبا ويوجد في بعض النسخ اذا وجد رطبا الا انهم حذفوا الظرف
وما اضيف اليه هو اليه اي الفعل المضاف اليه سدا بالجار مسدة كما في ضربي
زيدا قائما ويعود الاختلاف السابق في عامل الظرف بعين اذا قدر وهو اذا
وجد فيجي الاختلاف السابق في عامل هذا الظرف حتى يكون العامل في الظرف
اسم الاشارة على رايك والحجة على رايك ولا يصح انه اطيب اي لا يصح العامل
في بسرا اطيب لا اسم الاشارة لتحقيقه والمشار اليه بلحا او رطبا ستقال وجيث
لا اسم اشارة ولما يلزم في غيره من تفضيل الشيء على نفسه باعتبار حالة
واحدة اذ لا قائل وهو بسرا من بتمة هذا الحجة بوجوه على ان العامل هو
اطيب لا اسم الاشارة والاول انه لو كان العامل اسم الاشارة لم يصح الكلام اذا
لم يكن المشار اليه بسرا لكن يصح والمشار اليه بلحا او رطبا والثاني ان الملازمة
ان العامل هو اطيب الحال

فلو كان العامل اسم الاشارة لتقيدت الاشارة بحال البسرية واما انتفا الثاني
فثابت بالاستقرا اذ يستعمل هذا الكلام في غير حال البسرية والثاني انه لو كان
اسم الاشارة هو العامل لم يستقم الكلام لو اوقع موقع اسم الاشارة اسم اخر
لا يدل على الاشارة لكنه يستقيم اذ يقال تمري بسرا اطيب منه رطبا فتعين ان
يكون العامل هو اطيب لا اسم الاشارة والثالث انه لو كان اسم الاشارة هو العامل
لكان بسرا من تتمة اسم الاشارة لا من تتمة اطيب فكانه قال المشار اليه في حال
البسرية فيبقى اطيب عاملا في رطبا وحده لكن الاطيبية لا تعقل الا باعتبار
امرين ولا يكون الاطيبية باعتبار حال واحدة وهو حال الرطبية فيلزم
تفضيل الشي على نفسه اذ لا يتعلق اطيب بسرا على هذا التقدير لانه من
تتمة هذا فان قلت فسلم ان الاطيبية لا تعقل الا باعتبارين لكن لا نسلم
انه شرط ان يكون الاعتباران معمولين له فلفظ اطيب انما كان عاملا لاشتماله
على معنى التفضيل ومعنى التفضيل نسبة واحدة تستدعي طرفين مفضلا
ومفضلا عليه فلما كان عاملا في المفضل عليه وجب ان يكون عاملا في المفضل
ايضا لان نسبة الافضلية اليهما واحدة واختلاف لزوم تقييد الواحد بحالين
مختلفين يزول باختلاف الاعتبار اذ الاول باعتبار المفضل والثاني باعتبار
المفضلية وعمله من الاول عمل الفعل الصريح ولا نقدمه وفي الثاني عمل
المعنى فامتنع التقدم هذا جواب عن سوال مقدر وهو ان لقائل ان يقول
لا يصح ان يكون اطيب عاملا في بسرا وفي رطبا معا لانهما حالان مختلفان
ولا يصح ان يكون عامل واحد يعمل في حالين مختلفين ذو حال واحدة نحو
ضربت زيدا ماشيا من حاله واحده لان التقييد بالحال ينفي ما سواه فاذا
قلت ضربت زيدا معناه ان الضرب مقيد بحال الركوب ولم يوجد في غيره

وكذا لو قلت ماشيا فيعتبر به دون الركوب فلو جمعتهما يلزم ان يكون
المقيد بكل واحد منافيا من المقيد بالاخر فيلزم ان يكون التقدير هذا اطيب
بسرا رطبا وهو غير مستقيم كما في المثال المذكور فاجاب بانه ليس من هذا القبيل
الذي ذكرته وهو ضربت اذ ليس له جهتان بخلاف اطيب فانه دال على الافضلية
وهو نسبة تستدعي طرفين فاضلا ومفضولا فهو مستدعي حالين مختلفين
باعتبار اصل الفضل وباعتبار المفضولية فصح كونه عاملا في حالين مختلفين
لكونه مشتملا على اعتبارين مختلفين فهو عامل في كل حال باعتبار فيه
من الاعتبارين ثم توهم سوال اخر وهو ان اطيب لم جاز اعماله فيما تقدم
عليه وهو بسرا فاجاب بانه عمل في بسرا باعتبار الفضل المدلول عليه بلفظ
اطيب فهو كالفعل يجاز تقدم معموله عليه واما عمله في رطبا فباعتبار المفضولية
وهو من لوازم اطيب فكان العامل معنويا بهذا الاعتبار ولذلك امتنع تقدم
الحال عليه ومدلوله هو اصل الفضل فاما الفاضل والمفضول فهما خارجان
عن مدلوله لكون الفضل نسبة تستدعي طرفين فاضلا ومفضولا فاما ان يكون
الطرفان داخلين في مفهومها او خارجين اما جعل احد الطرفين وهو الفاضل
من مدلول الفعل وجعل الاخر وهو المفضولية من معنى الفعل فهو مفتوح
وقوله فامتنع التقدم من لوازم جعل المفضولية من دلالة عمل المعنى وهو
محل البحث ثم التحقيق ان هذا مثل الفعل من غير ترجيح هو العامل في
الحالين وبيانه انك تقول في الترجيح طاب هذا التمر بسرا وطاب رطبا
فالعامل في الحالين هو الفعل وهو ظاهر واذا اردت ترجيح طيبه على طيب
نفسه باعتبارين مختلفين او مختصرة فالمطول هو ان تقول طيب التمر بسرا
ارجح من طيبه رطبا فالعامل في الحالين اصل معنى الطيب والترجيح
لا مدخل له في كونه عاملا

من الحال بل هو خبر محض وكذا في العبارة المختصرة وهي هذا بسرا اطيب منه
رطبا فالعامل في الحالين اصل الطيب اذ الطيب الموصوف والترجيح عبّر
عنهما بافعل بعبارة مختصرة وهو اطيب لا تكرار معناه مطولا ومختصرا واحد
وان اختلفا في التعبير فعلى هذا يخرج الجواب عن السوالين احدهما هو انه
لم عمل العامل في حالين مختلفين وجوابه انه اطيب عند التفكيك
ترجيح اي عاملين وهو طيبه بسرا وطيبه رطبا والثاني انه لم يعمل في الحال
المتقدمة مع انه عمل افعل ضعيف اذ لا يعمل في مظهر وجوابه انه عمل باعتبار
تضمنه لاصل الطيب لا باعتبار الترجيح على ما لخصناه اذ الغرض ترجيح
طيبه بسرا على طيبه رطبا فاصل الطيب هو العامل في الحالين دون الترجيح
فاطيب لتضمن فعليته يعمل فيهما فيلزم لا الترجيح على انا نعمل الحال في المعنى
ظرف يجاز ان يعمل فيها متقدمة ومتاخرة لملاحظة الظرفية المضمنة في
الحال في لفظ الكتاب نظر اذ يقتضي ان يكون عمله في موضع باعتبار الفعلية
وفي موضع باعتبار الترجيح وهو ليس كذلك العامل في الحالين هو اصل
الطيب لا الترجيح وهو مما بينا به الوضوح وتكون اي الحال موطئة نحو
انا انزلناه قرانا عربيا معنى الموطاة الممهدة ذو الحال في الحال ايضا ففي مثالنا
لو قيل انا انزلناه عربيا لكان حالا معتبرة فلما اعاد قرانا وكان ذا الحال
سمي موطية لانه جري ذكره من قبل مرة في انزلناه فذكر على سبيل
التمهيد والتوطية ونظيره ظننت زيدا قائما فان معناه ظننت قيام زيد
المظنون هو القيام لا ذات زيد فذكر زيدا على سبيل التمهيد والتوطية
فكذا معناه انزلناه حال كونه عربيا وذكر القران في الحال على سبيل التمهيد
والتوطية فلذلك سمي موطاة اي مذكورة على سبيل التوطية والا فالجزء
الاول من الحال وهو قرانا غير ذي الحال وهو

مفعول انزلناه وتكون اي الحال جملة خبرية فالاسمية بالواو والضمير نحو جاني زيد
وابوه قائم او بالواو وحدها نحو لقيتك والجيش قادم اجراء لها مجرى الظرف
يعني ان الحال اصلها ان تكون مفردا لانه من المنصوبات وقد تكون جملة خبرية
على تقدير المفرد واحترز بالخبرية عن الانشائية فانها لا تقع حالا كما لا تقع
خبرا للمبتدا والجملة لما اشتملت على مسند ومسند اليه كان مستقلة فاحتيج
الى رابط بينها وبين ذي الحال والرابط اما الواو والضمير معا وهو في غاية
القوة واما الواو وحدها وهو اقوى من الضمير وحده لان الواو يدل ابتدا
على الربط والضمير لا يلزم ان يكون في المبتدا فتعين الواو المشعر بالحالية
من اول الامر معلوم ولا كذلك الضمير وحده على ضعف نحو كلمته فوه الى
فيّ هانئ عامر الى حقيقة بمعنى لم تفترق اي وسرنا والعلم ترتفع الواو
للحال وقوله اجراء لها مجرى الظرف معناه ان الحال في المعنى كالظرف لان
معنى قولك جاء زيد وابوه قائم جاء زيد في حال قيام ابيه فكما يجاز ان يخلو الظرف
عن الضمير جاز ان يخلو الجملة الواقعة حالا عن الضمير والمضارع
المثبت بالضمير وحده نحو جاء زيد يضرب وانما لم يلزم الواو لان الفعل
المضارع مقدر باسم الفاعل وفي اسم الفاعل سقط الضمير وحده
اذا وقع حالا انك هو كلام مستقل اي اذكر دون ذاك فانه ينفق
الحمار بدون تلك المبالغة اصل المثل ان انسانا اراد بيع حمار له
فقال اطلب جارك وتك جعل فلما دخل به السوق قال له المشتري هذا
حمارك الذي كنت تصف عليه الوحش فقال دون ذاك وينفق الحمار
اي الزم قولا دون القول الذي تقول فان الحمار ينفق بدون هذا
التشقيق وما سواهما اي ما سوى الجملة الاسمية والمضارع المثبت
بالواو والضمير او باحدهما

وما سوا هما هو المضارع المنفي او الماضي المثبت او المنفي وكل واحد منها اما مع الواو او مع الضمير او مع كليهما فهي ستة امثلة وهي ظاهرة ولا بد في الماضي المثبت من قد عند النحويين لانها اذا وليت الماضي تقربه من الحال فالمراد معه قد لفظا او تقديرا ليوافق زمنه زمن الفعل العامل وفيه نظر لانه ان كان الغرض من الاتيان بقد مقارنة زمان الحال لزمان العامل فلا يحصل من الاتيان بقد لانه جاز ان يكون العامل ماضيا والحال التي اقترنت بقد قريبة من الحال فجاز ان لا يكون زمانه وزمان العامل واحدا فلعل الاستعمال ورد كذلك وتجرد هذا التعليل لا يفيد المطلوب وهو مقارنة الحال لان يريد ان الفعل وان كان وقوعه في الزمان الماضي لكن اسناد الفعل الى الفاعل يكون حالة الاخبار فلو كان الحال ماضيا غير مقترن من الحال بقد لكان الفعل حالة الاسناد مقيدا بحال لا يكون مقارنا له مثلا اذا اشترط مثلا ما ترك اذا قلت جا زيد وقد ركب فالمجي وان كان واقعا قبله لكن اسناد المجي اليه حصل حالة الاخبار فالحال ينبغي ان تكون ايضا واقعا حالة الاخبار ليحصل التوافق وهذا امر دقيق ايضا لانه لا يلزم منه المقارنة المطلوبة ايضا ويجوز حذفه لفظا خلافا لسيبويه وتاويله جاوكم حصرت صدورهم بقوما يعبر عن ضعيف لما ان صفة الموطأة في حكمها اي ضعيفا لما ان صفة الموصوف محذوف استدل المجوز على جواز حذف قد بوقوعه في قوله تعالى او جاوكم حصرت اي قد حصرت وبقول الشاعر كما انتفض العصفور بلله القطر اي وقد بلله وسيبويه لم يجوز حذفه واول الاية بان حصرت ليس حالا بل هو صفة موصوف محذوف والتقدير جاوكم قوما حصرت صدورهم والمصنف استضعف هذا التاويل وقال اذا قدر الموصوف تكون حالا موطأة وصفة الموطأة من حكم الحال في

اجاب بعضهم بانه يعني كما ان الماضي المثبت يكون معه قد فصفة الموطاة اذا كان ماضيا يلزم معه قد ايضا لانها والموصوف محذوف يعني اذا حذف الموصوف يكون في صورة الحال والاتيان بقد يكون اولى وفيه نظر لان لسيبويه ان يمنع ذلك والمصنف لم يات بدليل على ما ادعاه وتاويل المبرد بالدعا يبطله مابعده يعني ان المبرد ايضا لا يجوز حذف قد وقال الاية انه حصرت ليس بحال بل هو دعا كانه قال او جاوكم حصر الله صدورهم وضيقها ومعني قوله يبطله مابعده هو قوله او يقاتلوا قومهم يدفع ذلك لان قوله او يقاتلوا منصوب بان او ان يقاتلوا وهو معطوف على ان يقاتلوكم فلو كان للدعا لكان المعني حصر الله وضيق صدورهم عن ان يقاتلوكم وعن ان يقاتلوا قومهم ولكن لا يدعو ان يقاتلوا قومهم ابدا ونقول لا زالوا مقاتلين بعضهم بعضا وندعوا عليهم اللهم الق باسهم بينهم فهذا التاويل غير مستقيم وحكى الاخفش زيادة الواو في الخبر في باب كان نحو كنت ومن يا تني اته تشبيها بالحال يعني ان الاخفش جوز ان يدخل الواو في خبر باب كان فيقول كان زيد وابوه قائم فان الجملة خبر لكان وجوز مع ذلك دخول الواو تشبيها للخبر بالحال لان المعني كان زيد على هذه الحال وعليه قوله كنت ومن يا تني اته فان من ياتني اته جملة شرطية واقعة خبرا لكان فادخل الواو عليه على التشبيه بالحال اي كنت على هذه الحال وفيه نظر اذ يجوز ان يكون كان تامة والواو للحال على اصله ولا يلزم ان يكون ناقصة ودخل الواو عليه على التشبيه بالحال ولا يقع اي الحال مستقبلا لمنافاته الحال وقولهم مررت برجل معه صقر صائدا به غدا متاول معناه انه لا يجوز ان يكون العامل ماضيا وحاضرا والحال مستقبلا لانه حينئذ لا يكون مقيدا لان الفعل لانه لم يقع بعد والتقييد انما يكون اذا كان زمان الحال

وزمان العامل واحدا واورد عليه قولهم مررت برجل معه صقر صائدا به غدا فان الصيد واقع في الغد فلا يحصل به تقييد ما هو حاصل وهو كون الصقر معه اذ المعية حاصلة الان واجاب بانه متاول وتاويله ان المراد بالحال ان يكون مقدرا ومعناه معه صقر مقدرا الصيد به غدا والتقدير واقع الان فحصلت المقارنة كقوله تعالى فادخلوها خالدين فان الخلود لم يحصل زمان الدخول واجيب بان المراد مقدرين الخلود اي ادخلوها مقدرين خلودكم فيها والتقدير حاصل زمان الدخول فصح المقارنة ويضمر عاملها نحو قولك للمرتحل راشدا مهديا اي سافر وسافرت راشدا يحذف بقرينة الحال ونحو اخذته بدرهم فصاعدا اي فذهب الثمن صاعدا اذ لا يصح عطفه على ما قبله ولا يصح حالا منه لان هذا انما يستعمل في شي ذي اجزاء اشتري بعضها بدرهم وبعضها باكثر من درهم وعلى هذا لا بد من اضمار فعل اي اشتريت بعضه بدرهم فذهب الثمن في البعض الاخر صاعدا ولا يستقيم ان يكون حالا عما قبله لوجود الفا ولفساد المعني اما وجود الفا فظاهر لان الحال لا يدخله الفا خصوصا اذا كان مفردا واما فساد المعني فلانه ليس المعني اخذته بدرهم في حال كونه صاعدا ولا يستقيم ان يكون عطفا على ما قبله اذ المذكور قبله هو الفاعل او المفعول او الدرهم ولا يصح عطفه على شي منها اما عطفه على الفاعل فلا يستقيم لفظا ولا معني اما لفظا فلا حتلافهما في الاعراب واما معني فلان الصاعد ليس اخذا حتي يعطف على الفاعل الذي هو اخذ واما على المفعول فلا يستقيم معني اذ ليس الغرض الاخبار باخذ المثمن والصاعد لان الصاعد هو الثمن ولم ترد الا اخذ المثمن والثمن ولا يستقيم عطفه على درهم اما لفظا فلاختلافهما في الاعراب

واما معني فلانه لم ترد انه اخذ المثمن بدرهم وصاعد بل المراد انه اخذ بعضه بدرهم وبعضه باكثر ولو كان عطفا على الدرهم لكان ماخوذا بالدرهم والزايد جميعا والفا ايضا مانع لانها تؤذن بالتعقيب وبعض الثمن لا يكون باعتبار كونه ثمنا عقيب بعض بل التقدير فذهب الثمن في البعض الاخر صاعدا ويجب في مثل ابيها مؤمنة وقبيسيا اخرى فيمن رآهما حالين يعني ان العامل فيه محذوف ايضا والتقدير اتتحول في هذه الحال ومعنى تراهما حالين اشارة الى ان مذهب سيبويه ان انتصابهما على المصدر لا على الحال والتقدير اتتحول هذا التحول وليس المراد التحول حال كونك تميميا وقيسيا ومثله في الوايم اولادا لواحدة وفي العبادة اولاد العلات اي اتتحولون هذا التحول وهو كونكم في الوايم متفقين وفي العبادة مختلفين وكذا في السلم اعيارا جفا وغلظة وفي الحرب اشباه النسا العوارك اي الحيض من عركت المراة حاضت اي اتتحولون هذا التحول وهو كونكم اعيارا في حال السلم واشباه النسا الحيض في حال الحرب ويحمل عند سيبويه على المصدر اي في جميع الصور ويلزم ذلك اي اضمار العامل في المؤكدة وهي المقررة لمضمون جملة اسمية نحو زيد ابوك عطوفا اي احقه عرف الحال المؤكدة بما يكون مقررة لمضمون جملة اسمية لان المعهود هو الثبات والدوام لا التنقل ولو كانت الجملة فعلية افادت التنقل والحدوث وليس المراد ذلك كما في المثال المذكور فان العطوف مقرر لمضمون الابوة وانما لزم الاضمار لان الجملة الاسمية ههنا لا يصلح تقييدها بالحال كما في المثال فان الابوة لا تتقيد بالعطوف معنى انه اذا انتفى الحال انتفت الابوة ولا بد للحال من عامل فلذلك قدر له عامل ويقع جملة اسمية ولا يقصد بالواو الاتحاد بما قبلها نحو هو الحق لا شك فيه

فان قوله لا شك فيه جملة اسمية وقعت حالا موكدة و هٰهنا لم يصدر بالواو
لان الحال المؤكدة متصلة بما قبلها فلا مجال لتخلل الواو بينهما و بين الجملة المؤكدة
بها و ذلك الكتاب لا ريب فيه على احد الوجوه يعني ان لا ريب فيه حال مؤكدة
على احد الوجوه وقيل ان لا ريب فيه خبر بعد خبر لذلك فاخبر الاول هو
الكتاب وقيل ذلك مبتدأ و الكتاب صفته و لا ريب فيه خبر ذلك وقيل
لا محل له من الاعراب بل هي جملة مستانفة منقطعة عما قبلها ومن الاشياء
ما يلزم النصب على الحال نحو هنيأ و مثله كا قمت و قاطبة واجهن اضافتها
هذا امر ثبت بالاستعمال و بذا استعمل صاحب المفصل لفظ كافة مضافة فقال
محيطا بكافة الابواب ومنها اي ومن المنصوبات التمييز وهو ما
يرفع الابهام المستقر عن ذات مذكورة او مقدرة المراد بالابهام
المستقر ان تكون باقيا في اصل الوضع نحو عشرين و ثلاثين و نحوهما واحترز
به عن الابهام المستفاد كا لقروء فانه وان اشتمل على ابهام لكنه لم يستقر
في اصل الوضع اذ هو موضوع في الاصل لمعنى معين ثم التبس على السامع
من الاستعمال فالابهام عارض لا مستقر من اصل الوضع بخلاف نحو عشرين
فانه موضوع على الابهام وقوله عن ذات احتراز عن الحال فانه يرفع
الابهام المستقر عن هيئة الذات لا عن الذات و نورد على الحد الصفة
نحو جاء رجل عالم ويمكن ان يجاب عنه بان الذات لا ابهام فيه بل الابهام
باعتبار حصول الصفة فصفة الذات مبهمة دون الذات فقوله
مذكورة او مقدرة يشمل نوعي التمييز المفرد و الجملة فالاول وهو ما يرفع
الابهام عن ذات مذكورة لا يكون الا عن مفرد تام و تمامه بالتنوين
لفظا نحو راقود خلا او تقديرا فيما لا ينصرف نحو احسن وجها والمبني اي
في المبني كاحد المركبة

الذات

غيرها
نحو ثلاثة عشر رجلا لان الاصل ثلاثة و عشرة ففيهما تنوين تقديرا وكم الاستفهامية
نحو كم غلاما اشتريت و كذا الخبرية مفصولا بينها و بين مميزها بعني و كذا في
الخبرية اذا فصل بينها و بين مميزها نحو كم في الدار رجلا لقيت و نحو كم نالني
منهم فضلا على عدم اذ لا اكاد من الاقتار احتمل فانه يقدر التنوين
فيه كالاستفهامية و انما قيد الخبرية بكونه مفصولا لانها اذا لم يوجد فصل
فهو مضاف الى مميزه فلا يكون فيه تنوين مقدر حال الاضافة و اذا كان مع
الفصل فالتنوين مقدر عليها لانها غير مضافة فهو كالاستفهامية فانها غير
مضافة اصلا لكون مميزها منصوبا دائما فتامهما بان يقدر التنوين عليهما لانها
مبنية كذا و كذا عطف على كم الخبرية اي يقدر التنوين فيه كذا لو قلت عندي كذا
درهما فالتنوين ايضا مقدر على ذا و بنوني التثنية و الجمع عطف على قوله
بالتنوين اي و تمام الاسم بالتنوين و بنون التثنية و الجمع نحو منوان سمنا و عشرون
درهما و المراد بنون الجمع ما يشبه الجمع وهي في الاعداد نحو عشرون درهما
واما لم يمثل في نون الجمع الحقيقي نحو حسنين وجوها لان الكلام في تمييز المفرد
وذلك من تمييز الجمل لان تمييز الجمل ما يكون الابهام فيه في نسبة هذا الفعل
او ما ضاهى الفعل على ما سيأتي و بالاضافة عطف على نون التثنية اي و تمامه
بالتنوين و بالاضافة نحو ملوه الا عسلا و اكثر اي اكثر التمييز عن المفرد
فيما كان مقدارا و هو ثلاثة اقسام المقدار نحو قفيزان برا و وزنا نحو
منوان سمنا او مساحة نحو ما في السماء موضع كف سحابا او عددا هو من
اقسام المقدار ثم قسم العدد و قال اما صريحا نحو احد عشر و تسعين و هو
العشرة فما دونها و المائة و الالف و ما يوخذ منها يضاف اي الى مميزه نحو
عشرة رجال و مائة درهم و الف ثوب او كناية عطف على صريحا نحو كم درهما
فالكناية في كم الاستفهامية و كم في الدار
رجلا في الخبر

وجوها

ما عليها ما عليها اي مقدار اي سمنا و عسلا

اي في كم الخبرية اذا فصل بينها و بين مميزها لكون حالا لما ينتصب على
التمييز لانه لو لم يكن فصل لكان المميز مجرورا في الخبرية نحو كم رجل في
الدار فلا يكون من التمييز المنتصب و كاين رجلا في معنى كم الخبرية ينتصب
ما بعدها وان كان اذ خال من نحو كاين من رجل لقيت اكثر من النصب
و اجود كذا في الصحاح و عندي كذا درهما هذا ايضا مثال لما يكون كناية
عن العدد و قد جاء الجر في كم الاستفهامية متصلة الكتاب على كم جذع
بيتك مبني اي على ما يه جذع او الف جذع و حمله خليل على اضمار من
دون الاضافة نحو كم رجل لقيت اي كم من رجل فح لا يكون كم مضافا
بل يقدر التنوين عليها كما اذا انتصب مميزها و النصب اكثر اي النصب
في مميز كم الاستفهامية اكثر من الجر اذ مقياسا عطف على مقدارا اي
اكثر الاول فيما كان مقدارا او مقياسا نحو على التمرة مثلها زبدا فان مثل
التمرة ليس من المقادير ولكن مما يقاس به الشيء و ليس مقدارا حقيقة
وفي العدد يفرد اي يفرد مميز العدد و قوله في العدد يتعلق بالفعل
بعده اي يفرد المميز في العدد وهو من احد عشر الى تسعة و تسعين لان
الغرض من التمييز رفع الابهام و اذا حصل المفرد استغنى به فغير المفرد
انه يجب افراده في كم الخبرية فان الافراد لم يلزم هٰهنا فقال كم
غلام اشتريت كم غلاما اشتريت فاذا نصب بان يقع فصل بينه و بين
مميزه الا يلزم الافراد ايضا بل يقال كم في الدار رجلا او رجالا لقيت
و نحو اثنتي عشرة اسباطا محمول على البدل هذا ايراد و جواب فالايراد
ان اسباطا مميز العدد و هو ليس بمفرد فاجاب بانه ليس بمميز بل
هو بدل من اثنتي عشرة و المميز محذوف اي اثنتي عشرة فرقة او امة
و نحو كم لك غلمانا فالمميز فيه محذوف

البتة

و انتصاب غلمانا على الحال هذا ايضا ايراد فان المميز فيه كان حقه الافراد
لان كم استفهامية و مميزه ينبغي ان يكون مفردا منصوبا فاجاب بان
غلمانا ليس مميزا بل المميز محذوف اي كم لك نفسا او شخصا و غلمانا ينتصب
على الحال من الضمير في الظرف العائد اي كم معنى الكثير فلذلك انتصب غلمانا
على الجمع فالمطابقة بين الحال و ذي الحال من الجمعية حاصلة نظرا الى
معنى الكثير و كان الاولى ان لا يكون الفاء في قوله فالمميز محذوف لان نحو كم لك مبتدأ
و قوله المميز فيه محذوف خبره و لا موجب لدخول الفاء ظاهرا و لو قال و اما
نحو كم لك كان الفاء موقعه و لا يجوز الاضافة اي لا يجوز الاضافة فيما اذا كان
المميز مفردا نحو احد عشر الى تسعة و تسعين فان مميزه منصوب مفرد
لان الاصل في التمييز ان يكون منصوبا مفردا و اما في العقود من العشرين
الى تسعين فلا يجوز اضافة العدد الى مميزها فانما لم يجز الاضافة فيها لانه
اما ان يحذف النون او لا يحذف و لا يجوز حذفه لانه ليس بنون الجمع
حقيقة بل هو جزء من الكلمة و لا يجوز ابقاء النون لانه شبه نون الجمع
و نون الجمع لا يجتمع مع الاضافة فكذا ما يشبهه هكذا قالوه و لا يجمعن الا شيئين
و الثانية اي في مميز العدد المركب نحو عشرين و ثلاثين و نحوهما من العقود
التي في اواخرها النون الى تسعين يقال عشرون رجلا و عشرون امراة
و في المركب ان كان اولى نحو احد عشر الى تسعة عشر يذكر الاول و يحذف
التا من الثاني يذكر و ان كان على نحو احدى عشرة و اثنتا او ثلث عشرة
بغاية الاول و سكون شين العشرة في الحجاز و كسرها في تميم و شرح
مع بابه المذكر و التانيث في المركب و يتعلق في المركب يعود له يذكر اي
و يذكر في المركب ان كان نحو احد عشر الى تسعة عشر فان يذكره
بتذكير الجزء الاول و هو احد
و تسعة

الاسناد في عقود
اي عقد الاثنين

اما احد عشر فتذكيره ظاهر واما تسعة عشر فتذكيره لوجود التا كما سياتي من تسعة
رجال وحذف التاء من الثاني اي تذكيرها بتذكير الجزء الاول وحذف التاء من
الجزء الثاني وهو عشر من احد عشر الى تسعة عشر فان تذكيره بحذف التا
على ما هو قياس التذكير والتانيث في الاصل لا على ما هو القياس في العدد
قوله وان كان على نحو احدى عشرة اي وان كان المذكر اذا كان على نحو احدى
عشرة واثنتا او ثنتا عشرة فان تانيثه بتانيث الجزء الاول وهو احدى واثنتا
او ثنتا ووجود التا في الجزء الثاني وهو عشرة من احدى عشرة الى تسع
عشرة وتكرار سكون شين عشرة لغة اهل الحجاز في المونث وكسرها
لغة تميم اما في احد عشر واثني عشر واحدى عشرة واثنتا عشرة فانها
جارية على القياس وهو وجود علامة التانيث في المونث وعدمها في المذكر
واما في ثلاثة عشر الى تسعة عشر فالجزء الاول جرى على حاله قبل التركيب
من اثبات العلامة مع المذكر وحذفها مع المونث على ما سياتي تعليله واما
الاسم الثاني فانما حذف منه العلامة في المذكر واثبت في المونث ولم يجر
على القياس قبل التركيب كالجزء الاول لانه لو اثبت مع المذكر لافضى الى
الجمع بين علامتي تانيث لو قيل ثلاثة عشرة رجلا مع انهما يتنزلان منزلة كلمة
واحدة وكان الاول احق بالذكر لانه قد ثبت فيه حكم السبق واما اثبات
العلامة في الجزء الثاني مع المونث فجار على القياس لاجتنابه اللفظ
الدال على التانيث الى علامة واما حذفه من الاسم الاول لما سبق من
الفرق والاعتبار بحال الجزء الاول ايضا قبل التركيب فانه قبل التركيب
يقول ثلاث نسوة بغير علامة واما جمع بين علامتي تانيث في احدى عشرة
واثنتا عشرة ولم يجوز في ثلاثة عشرة رجلا لان العلامتين في احدى
عشرة مختلفان لفظا واما الجمع

الحاق لفظها والتا من اثنتا بدل من لام الكلمة ولم يتعرض للتانيث حتى
يحصل الجمع بين علامتين وفي لفظ الكتاب نظر لان يبقى عشرين الى
تسعين نحو ثلاثة وعشرون وسبعة وعشرون يتميز فيه المذكر عن المونث
يقال اثنان وعشرون رجلا واثنتان وعشرون امراة وثلاثة وعشرون
رجلا وثلاث وعشرون امراة الى سبعة وسبعين رجلا وسبع وتسعين
امراة ولم يذكر حكمه في الكتاب لان هذا داخل في المركب وهو قد
حصر حكم المركب بنيف العشرة لانه قال ان كان نحو احد عشر الى آخره
وان اراد ادخاله تحت قوله ولا يتعين التذكير والتانيث فهو فاسد
لانا بينا ان تانيثه يتميز عن تذكيره وقوله لا يتعين مقصور على العقود
من عشرين الى تسعين كما ذكرنا فيجب التذكير والتانيث في نيف
العشرين الى تسعين وهذا اهمله في الكتاب وما يضاف من الاعداد
فالمائة والالف وما يتضاعف منهما كالفي الف درهم ومائة الف درهم
يفرد فيها المضاف اليه البتة واما المائة فوجه افراد مميزها واضافته
اليه انها اخذت شبها من العشرة لكونها عشر عشرات كما ان العشرة
عشر احاد ولانها عقد تام برأسه كالعشرة فاضيف الى مميزها
كاضافة العشرة اليه وقد اخذت شبها من التسعين اذ كانت العقد
الذي يليها فميز بالمفرد كما ميز التسعون بالمفرد واما الالف فاضيف
الى المفرد لانه مشابه للمائة في كونه عقدا مستانفا ولكونه
عشر مئات كما ان المائة عشر عشرات فاعطي من حكمها ولا يتعين
التذكير والتانيث اي في المائة والالف وما يتضاعف منهما تقول مائة
رجل وامراة والف رجل وامراة ونحوهما وللثلاثة الى العشرة مجموع
اي مميزها المضاف اليه بقوله

ثلاثة رجال وانما اضيف الى مميزها لان ما بعدها هو المقصود فلو نصبوه
صار مابين المقصود كانه المقصود وانما كان المضاف اليه هو المقصود دون الاول
لانه الذي يوصف كما في قوله تعالى اني ارى سبع بقرات سمان وسبع اخر يابسات غير
فصل بحمله على الاول وهي المائة والالف مرة فيعود مميزها المضاف اليه فيقال
كم غلام اشتريت وعلى الثاني اي ويحمل على الثاني وهو الثلاثة الى العشرة
اخرى فيجمع كما يجمع مميز الثلاثة فيقال كم غلمان اشتريتهم انما قبله بقوله من غير
فصل لانه اذا وجد الفصل لم يكن كم مضافا بل يكون مميزه منصوبا ولا يصح
حمله على المضاف ونحو ثلاث مائة الى تسع مائة ليس بقياس لان مميز الثلاث
ذكرنا ان قياسه ان يكون مجموعا ولفظ مائة مفرد وانما هو اي انما القياس نحو
ثلاث مئين للملوك وفي بها ازاري وجليت عن وجوه الاهاتم فالوا قيل في
معركة قتل فيها ثلاث ملوك من العرب وكانت ديتهم ثلاث مائة بعير فرهن وجاء
بالديات الثلاث وهو دليل شرفهم والاهاتم بنقطتين من فوق بنو الاهتم سنان
بن سمي وانما سمي بذلك لانه كسرت ثنيته يوم الكلاب والهتم كسر الثنايا
من اصلها ثم ان كان بالتاء يذكر ومميزها بلا تاء اي بحكم بتذكيره عند وجود
التاء ومابعده عند حذفها يعني ان العشرة الى الثلاثة جاءت على خلاف القياس ففي
المذكر بلحوق التاء وفي المونث بحذفها هكذا ورد في الاستعمال وعلله النحويون
بامور احدها ان العدد مونث لانه جماعة والمذكر اسبق من المونث
فاختص العلامة به ولم يلحق بالمونث للفرق ولان مدلول العلامة علامة والتاء
ان التا للمبالغة والمذكر اقوى فاختص به والمبالغة نحو حمار وقذال من
المذكر يجمع على احمرة واقذلة ونحو عناق وذراع من المونث يجمع على
افعل بلا تاء فعكس هذا الحكم في العدد لانه يصح فاثبت التا مع المذكر
دون المونث قياسا على الجمع

الرابع ان العدد هو المعدود في المعنى فاستغنوا بتانيث المضاف اليه عن
تانيث المضاف فلا يجمع علامتا تانيث فلم يدخل على المونث وادخل على
المذكر للفرق وهذه العلل تحفظ وهي ضعيفة بل الاولى التمسك بالاستعمال
من امثالها وقد ينصب على التمييز ثلاثة اثوابا ونحو اذا عاش الفتى مائتين عاما
واخره فقد ذهب اللذاذة والفتاء وروي خمسين عاما ولا اسند ولا صحة
وقوله تعالى ثلاث مائة سنين نصب سنين على انه غير مضاف بجعله على البدل والا يلزم شذوذان
جمع مميز مائة ونصبه ومن لا اضافة فاحد اي على قراءة اضافة ثلاث مائة الى سنين
يلزم شذوذ واحد وهو جمع المميز وقال ابو اسحاق لو انتصب على التمييز لوجب
ان يكونوا لبثوا تسع مائة سنة ووجه ذلك بانه فهم من اللغة ان مميز المائة
واحد من مائة كما اذا قلت مائة رجل وكذا اذا قلت ثلثمائة سنين فيكون السنين
واحدة من المائة واقل السنين ثلاثة فيجب ان يكونوا لبثوا تسع مائة وقيل
انه غير لازم لان ذلك مخصوص بان يكون المميز مفردا اما اذا كان جمعا فحكم
التفصيل فيه كالتفصيل في وقوع التمييز جمعا في نحو ثلاثة اثواب فان الاثواب
ايضا اقله ثلاثة فلو كان المراد ثلاثة من الجمع المميز لكان معنى ثلاثة اثواب
تسعة اثواب وهو باطل بل المراد تبيين الثلاثة بالثوب وانما جمع ليطابق
العدد في كونه للكثرة اما الواحد والاثنان فالاستعمال ان يلفظ بالمميز واحدا
او مثنى فيقال رجل او رجلان فيحصل الدلالتان الجنسية والمقدار بلفظ
واحد يعني يستغنى بلفظ التمييز عن ذكر الواحد والاثنين لان قولك رجل
يدل على الواحد وعلى الجنس وكذا رجلان يدل على الاثنين وعلى الجنسين
فلو قيل اثنا رجلين لكان مستغنى عنه وهو ظاهر ونحو ظرف عجوز فيه
ثنتا حنظل شاذ وكان القياس حنظلتان ولانه كان خصيتيه من التدلل

وفي غيره اي وفي غير العدد يفرد هذا عطف على قوله وعن العدد يفرد
فرغ من ذكر العدد وشرع في غيره فقال يفرد في غير العدد ان كان جنسا
وهو ما يدل على القليل والكثير من مسماه يعني المراد بالجنس ليس المشهور
وهو المقابل للعلم بل هو مقيد في باب التمييز بما يتشابه به اجزاؤه فيقع على القليل
والكثير منه كالماء والعسل فان بعض الماء ماء فاذا قلت ارطال ماء فيفرد
لان الغرض الدلالة على بيان ذات المعدود ويحصل بالمفرد والجمع مستغني
عنه الا ان تقصد الانواع فيجوز ان يجمع باعتبار الانواع نحو عندي
ارطال خلولا لانواع من الخل ثم ان كان بنون التثنية والتنوين جازت
الاضافة نحو رطل زيت ومنوا سمن والا فلا لا يقال موضع سحاب في
قوله ما في السماء موضع كف سحابا لانه لو حذف المضاف اليه واضيف الى
المميز لم يفهم المعنى المقصود وقد يقع فيما ليس اياهما هذا مثال لقوله في
اول الباب والكثرة فيما كان بعد ذكر الاكثر لم يمثل الا لقوله وقد يقع
فيما ليس اياهما هكذا ذكر في النسخ بلفظ التثنية ولعله يريد به المقدار
والمقياس لانهما مذكوران من قبل التقابل اما لو جعل قوله او مقياسا
عطفا على مدخول الكون الداخل في انواع المقدار اما كيلا او وزنا او
مساحة او عددا او مقياسا فكان الاولى ان يكون اللفظ فيما ليس اياها بمعنى المقدار
ليرجع الى هذه الانواع كما هو لفظ المفصل اذ قال وقد يقع فيما ليس
اياها ولعله تحرف من الناسخ نحو خاتم حديدا والاضافة اكثر لانها
الاصل في غير المقدار واما الثاني وهو التمييز عن الذات المقدرة فلا يكون
الا عن نسبة في جملة او ما ضاهاها او في اضافة هذا هو المسمى بتمييز
الجملة وقولهم فيه انه يرفع الابهام عن نسبة في جملة او نحوها فيه تساهل
لان اصل النسبة لا ابهام فيه

فانك اذا قلت طاب زيد كما لا ابهام في الطيب ولا في ذات زيد لا ابهام
ايضا في اصل النسبة فانها ايضا معلومة محققة وانما المبهم هو الامر المتعلق
به النسبة فان المعنى طاب امر من امور زيد ثم يفسر ذلك الامر بقوله ابا
ودارا وعلما ونحوها فالمبهم في الحقيقة هو الشيء المنسوب اليه لا النسبة
فان هذه الامور تفسير للمنسوب اليه المجهول لا لنفس النسبة ومراجع
هذا وامثاله ما كان التمييز فيه عن النسبة في جملة او فيما ضاهاها الجملة اي
شابهها او في الاضافة قرينة على الاثر فان كان اي التمييز اسما يصح جعله
لما انتصب اي التمييز عنه جاز ان يكون له ولمتعلقه اي التمييز اما ان يكون
اسما او صفة فان كان اسما فاما ان يصح جعله لما انتصب عنه اي اما ان يصح
اطلاق ذلك الاسم على ما انتصب التمييز عنه كما يقال طاب زيد ابا وزيد اب
او لا يصح اذ لا يقال زيد دار كما اذا كان لزيد اب لا يقال فيه ايضا في ع
زيد اب فان صح جاز فيه وجهان احدهما ان يجعل التمييز له اي يطلق بل يقال لزيد اب
ويراد ما انتصب عنه فيقال طاب زيد ابا يعني طاب زيد من جهة كونه
ابا لاولاده الثاني ان يطلق ويراد به متعلقه يعني طاب زيد من جهة
ان له ابا نحو طاب زيد ابا اي هذا مثال لما كان النسبة فيه في جملة او زيد
طيب ابا اي هذا مثال لما كان النسبة فيه فيما ضاهى الجملة اذ لفظ طيب
وحده بدون زيد مفرد لكنه مشتمل على نسبة الطيب الى ضميره المستتر
الذي هو فاعله فالنسبة في مشابه الجملة او يعجبني طيبه ابا مثال لما كان
النسبة فيه في اضافة وهي اضافة الطيب الى الضمير فيطابق اي التمييز
ما قصد من الامر الذي نسب اليه الطيب من المعنى وهو المتعلق نحو طاب
الزيدان ابوين اذا اريد بالاب المنسوب اليه ما اذا كان مثنى كما في
المثال والزيدان هما
الابوان

الفرد
فيثنى ايضا لانه هو الاول او زيد اي طاب الوحدان فيما اذا اريد بالاب
المنسوب اليه اي طاب زيد ابوين اذا اريد المتعلق وهو انه طاب زيد
من جهة ان له ابا وامّا فيعتبر المتعلق كما اذا كان المراد اباه وجدّه او
امّه او اريد طاب زيد من جهة ان له ابا وجدّا او امّا فلو قلت طاب زيد ابوين
اي من جهة ان له ابوين على مطابقة التمييز للمتعلق وكذا في الجمع نحو
طاب زيد آباء اي من جهة ان له ابا وجدّا واما والا اي وان لم يصح
جعله لمن انتصب عنه فهو اي التمييز يكون لمتعلقه نحو طاب زيد دارا
ويطابقه اي ويطابق التمييز ما قصد وهو المتعلق في الاكثر اي لا يلزم
فيه المطابقة اذ جاز ان يقال طاب الزيدون دارا اذ الغرض رفع
الابهام عن المتعلق الذي نسب اليه الطيب حقيقة ويحصل بالمفرد
فيكفي وجاز ان يجعل التمييز مطابقا للاكثر المتعلق في الاكثر نحو قوله
يصرعن ذا اللب حتى لا حراك به وهن اضعف خلق الله اركانا
اي هن اضعف الخلائق اجزاء فلو كان ركنا لصح في غير الشعر وقبله
لله ما صنعت تلك العيون بنا قتلننا ثم لم يحيين قتلانا النون في يحيين
ضمير المؤنث فهو العيون او النساء نحو لم يضربن ولذلك لم يسقط مع الجازم
ولو قال انت يا امرأة لم تحيي سقطت النون لانه علامة رفع الضمير
نحو لم تضربي انت وقد يقع الواحد موقع الجمع نحو قوله تعالى فان طبن
لكم عن شيء منه اي من الصداق نفسا اي انفسا ونظيره اي نظير وقوع
الواحد موقع الجمع كلوا في بعض بطنكم تعفوا فان زمانكم زمن خميص
اي جائع يعني جائع اهله نحو نهاره صائم وانما كان المراد الجمع لان المخاطبين
جماعة وتعفوا من عف عن الحرام اي كف عنه وذلك لانهم كانوا
يتلصصون ويتغاورون

فامرهم بالاقتصار على القليل من الزاد ليعفوا الا ان يكون جنسا استثناء
من قوله ويطابقه اي ويطابق التمييز ما قصد من متعلقه الا ان يكون
التمييز جنسا اي يقع على القليل والكثير منه نحو طاب زيد علما فان القليل
من العلم علم وشيبا اي ومما يكون التمييز فيه جنسا اشتعل الرأس شيبا فان
الشيب يقع على القليل منه والكثير وانما ميزه عما قبله بقوله ومنه لان الشيب لان هم
فيه لانه يراد به شموله لجميع الرأس وانتشاره وفشوه في جميعه ولذلك
نسب اليه الاشتعال على الاستعارة والشيئية لا يراد به اصل الشيب وطرف
منه كما في طاب زيد علما وانما صح التمثيل لان مطلق الشيب مما يقع الطائفة هاهنا
على القليل او بالكثير الاعتبار كان جنسا لا باعتبار خصوص مورده في الاية والكثير خ
الا ان يقصد الانواع اي بالكثير الجنس وهو استثناء من قوله جنسا اي يفرد التمييز
ان كان جنسا الا ان يقصد بذلك الجنس انواعه نحو بالاخسرين اعمالا جمع
العمل وان كان جنسا لان المراد انواعه اي هم الاخسرون من انواع
اعمالهم من نحو المسافرة والتجارة والزراعة وسائر انواع اعمالهم اي شمل
الخسران انواع اعمالهم وان كان اي التمييز صفة كانت له اي لمن انتصب عنه
لانه العلامة التي تعرف بها الشيء اي تعرف كون التمييز لما انتصب عنه وكونه
لمتعلقه بصحة اضافته فاذا قلت طاب زيد ابا واردت ان زيدا اب لم يصح
اضافة الاب الى زيد لانه لا اضافة الشيء الى نفسه وان اردت ان له ابا
جاز ان تقول ابو زيد وكذا الصحيح في الصورة المذكورة اضافة التمييز الى ما انتصب لازم
عنه فقال ابو زيد لارادة المتعلق ودار زيد وعلم زيد وشيب الرأس
واعمال الاخسرين وان كانت اي وان كان التمييز صفة وانث اسم كان
باعتبار الخبر وهو لفظ صفة هذا مقابل قوله فان كان اسما وان كانت
صفة كانت له اي لمن انتصب
عنه

وطبقته له من الافراد والتثنية والجمع نحو لله دره فارسا وكذا ربهما فارسا فانه
لانه ملحق باعتبار انه فارس لا باعتبار ان له فارسا واحتمل الصفة الحال
اى جاز ان يقال ان فارسا منصوب على الحال من الضمير في دره والاول
اللبن ويقال في الذم لا در دره اى لا كثر خيره واللام في لله للتعجب
والمدح ويحتمل وجهين احدهما التعجب من خيره وجوده واضافته
للمعروف والثاني التعجب من لبنه الذي ارتضعه من ثدي امه اى التعجب
من ذلك الذي تولد وتربى به مثل هذا الولد الكامل في الصفات والتمييز
اولى لان المقصود ملاحظة بالفروسية لا ملاحظة حال الفروسية اذ قد
تمدح حال الفروسية بغيرها من الصفات وهو ظاهر ويلزمه اى ويلزم
التمييز التنكير اى لا يكون الا نكرة على الاعرف وهو مذهب البصريين واحتجوا
علينا بانه اوجه احدها القياس على الحال مع الاشتراك في رفع الابهام
والثاني ان المقصود من التمييز رفع الابهام وهو حاصل بالنكرة فيضيع
التعريف والثالث ان النكرة هو الاصل والمعرفة فرع عليها ولا يعدل عن
الاصل الى الفرع بلا غرض ولا غرض في التعريف لما ذكرنا ويحتج للاخر
اى للقول الاخر وهو مذهب الكوفيين بقوله تعالى الا من سفه نفسه
فيمن قرا فان المراد الا من سفه نفسا اذ سفه لا زم لا يقتضي مفعولا
وفي الاول اى وفي القول الاول وهو الاعرف يحمل الاية على نزع الخافض
اى سفه في نفسه او على تضمين معنى الجهل اى جهل نفسه وقوله في الكتاب
فيمن قرا يقتضي ظاهره ان في الاية قراءة اخرى ولقد تتبعت كتبا كثيرة
معتبرة من مشهور القراء وشواذها وسالت المعتبرين من القراء
وما عثرت على نقل قراءة اخرى في الاية لا مشهورة ولا شاذة
ولعل المصنف وقف على

ما لم نقف عليه ويحتمل ان يكون غلطا من الناسخ وانه كان الاصل مما قيل ان
على احد الاقوال اذ تحتمل الاية نزع الخافض والتضمين والتمييز ايضا
فلا تعين لواحد ويعضده لفظ صاحب المغني اذ قال عند الكوفيين قوله تعالى الا
من سفه نفسه على احد الاقوال ولم ينقل فيه قراءة اخرى مع انه مرجع واستاذ
في القراءة مشهور والله اعلم بحقيقته ولا يجوز تقديمه اى تقديم التمييز على عامله
مطلقا اى كان العامل فعلا او معنى فعل هذا مذهب سيبويه وجمهور واحتجوا
عليه بوجوه احدها ان التمييز في المعنى فاعل على ما سياتي اذ معنى طاب زيد
نفسا طابت نفس زيد ومعنى تصبب زيد عرقا تصبب عرق زيد والفاعل
يمتنع تقديمه والثاني ان التمييز تفسير والتفسير لا يتقدم على المفسر والثالث
ان الغرض من التمييز ذكر الشيء مجملا اولا ومفسرا اخرا ليكون اوقع في
النفس وكما سياتي في اخر الباب فلو قدم فات هذا الغرض خلافا للمازني
والمبرد فيما كان العامل فعلا نحو قوله اتهجر سلمى بالفراق حبيبها وما
كاد نفسا بالفراق تطيب فيمن انث الضمير في تطيب مذهب الكوفيين
والمازني والمبرد جواز تقديم التمييز على العامل اذا كان فعلا واحتجوا
بالقياس على الحال بجامع الاشتراك في رفع الابهام واجاب بالفرق وهو
ان الحال فضلة فجاز تقدمه كالمفعول والتمييز فاعل في المعنى فلا يتقدم واحتجوا
ايضا بقول اعشى همدان اتهجر البيت على رواية تانيث الضمير في تطيب
وانما قيده بهذه الرواية لانه في كاد ضمير الشان لتذكيره وفي تطيب ضمير
سلمى اى وما كاد الشان تطيب سلمى نفسا بالفراق فقدم نفسا واما على
رواية التذكير في ضمير تطيب فلا يتعين الاستدلال اذ جاز ان يكون
الضمير في كاد للحبيب ونفسا منتصب على الخبر من كاد وهو العامل
فيه وتطيب خبر كاد اى ما كاد

نفسا تطيب بالفراق يعني ما كاد نفسه تطيب بالفراق ويروى وما كان بالنون
ولا استدلال لهم فيه لجواز ان يرجع ضمير كان الى الحبيب او الى سلمى بتاويل
المعشوق والمحبوب ونفسا خبر كان وتطيب على التذكير او على التانيث صفة
نفسا بتاويله بالشخص في التذكير اى ما كان نفسا طيبة بالفراق ويروى تطيب بالضم
من الاطابة ولا استدلال فيه ايضا لكون نفسا مفعولا لتطيب مقدما اى ما كاد
تطيب نفسا بالفراق وجاز على رواية كاد وتانيث تطيب ان يكون الضمير
في كاد للحبيب او لسلمى بالتاويل المذكور ونفسا خبر كاد وتطيب صفة نفسا
اى نفسا طيبة بالفراق وتكون على استعمال كاد على الاصل المرفوض نحو ما كدت
ايبا والاول ارجح والغرض انه لا يتعين ايضا على تانيث الضمير في تطيب
وذكر في المعلق الا ان البيت على رواية التانيث قاطع وهذا الاحتمال يرفع
قطع الدلالة ثم التمييز في الاصل متصف بما هو منتصب عنه اى موصوف
في المعنى بما انتصب التمييز عنه اذ الاصل عندى سمن منوان وعسل ملء الاناء
وجراهم عشرون وكذا في طاب زيد نفسا الاصل وصف النفس بالطيب
والفاعل في المعنى موصوف بالفعل وانما ازيل اى التمييز عما هو اصله اى ازيل
اتصاف التمييز لفظا بما انتصب عنه توخيا اى طلبا لضرب من المبالغة والتوكيد
اما المبالغة فلان كون الشيء مجملا اولا ومفصلا ثانيا ابلغ واوقع في النفس
من ذكره مفصلا اولا وتمام تقريره في علم المعاني والبيان واما التوكيد فانما
ان يراد به تقرير المبالغة وتوكيدها واما ان يراد به بمنزلة تكرير الشيء مرتين
مجملا ومفصلا فهو كزيد زيد او زيد نفسه ومنها اى ومن المنصوبات
ما انتصب من المستثنى وهو المذكور بعد الا واخواته نحو حاشا وعدا وخلا
وغير على ما سياتي وقد يوجد في بعض النسخ هكذا وهو المذكور بعد الا
وغير الصفة وكانه غير

مخالف له لان المراد بقوله ما انتصب ما جاز انتصابه ومن بعد غير جاز انتصاب
ما بعده ايضا نقول رايت رجالا الا زيدا او ما حقه بهذا الحد لانه اراد المشترك بين
المتصل والمنقطع احدهما مخرج من متعدد والاخر غير مخرج فيعرض لما يشترك
فيه فصل اى فالمستثنى متصل اى كان مخرجا من متعدد لفظا او تقديرا نحو
جاءني القوم الا زيدا هذا مثال المتعدد لفظا اى لفظ موضوع لمتعدد ولو
مثل بنحو الرجال كان اولى وضربت زيدا الا راسه هذا مثال المتعدد تقديرا
اذ لفظ زيد علم موضوع لشخص لا تعدد فيه وليس في لفظه تعدد اذ ليس
جمعا ولكن التعدد فيه تقديري باعتبار الاجزاء لا باعتبار الجزئيات اذ
اجزاء زيد متعددة كالراس واليد والرجل وسائر الاعضاء والا اى وان
لم يكن مخرجا من متعدد فمنقطع نحو ما جاءني احد الا حمارا وهو اى المستثنى
منصوب اى يجب نصبه بعد الا غير الصفة في كلام موجب وقيد بغير الصفة لان
الا اذا كان صفة بمعنى غير لا يجب نصب ما بعده والكلام فيما يجب نصبه والموجب
احترز عن غير الموجب كالنهي والنفي والاستفهام فانه لا يجب نصب ما بعده
على ما سياتي تفاصيله او منقطعا اى وهو منصوب اذا كان منقطعا ممتنعا
ايقاعه موقع الاسم الاول نحو لا عاصم اليوم من امر الله الا من رحم ومطلقا في
اللغة الجارية نحو ما جاءني احد الا حمارا وبنو تميم تجوز رفعه على البدل المنقطع
ما لا يكون من جنس الاول وهو قسمان قسم يمتنع ايقاعه موقع الاسم الاول
بضرب من التاويل نحو ما جاءني احد الا حمارا اذ لا يصح اطلاق احد على حمار بالتاويل
ونحو قوله تعالى لا عاصم اليوم من امر الله الا من رحم اى المرحوم فانه يمتنع ايقاع
العاصم على المرحوم بالتاويل فيجب نصبه على المذهبين بلا خلاف وقسم
لا يمتنع ايقاعه موقع الاسم الاول وهو المراد بقوله في الكتاب ومطلقا
اى ومنقطعا مطلقا عن قيد

امتناع إيقاعه موقع الاسم الاول اى يجوز ايقاعه موقعه بضرب من التاويل كرما جاءنى احد الا حمارا فان احدا قد يتناول الحمار بضرب من التاويل وهو ان يراد بالاحد الشىء او يراد بالاحد الشخص وما يتعلق به من ركوبه وكونه فاذا تناول الحمار مجازا فهذا القسم يجب نصبه عند اهل الحجاز ويجوز رفعه على البدل عند بنى تميم لو قال فى الكتاب و اما فى المنقطع عن قبله لامتناع اى آخره كان اظهر و ادل على المقصود ومثل فى الكتاب المنقطع الذى لا يصح ايقاعه موقع الاسم الاول بقوله تعالى لا عاصم اليوم من امر الله الا من رحم الله بمعنى الا المرحوم والمرحوم لا يصح ايقاعه موقع العاصم لان المرحوم معصوم لا عاصم هذا على احد الوجوه وقد قيل ان العاصم بمعنى ذو العصمة فيشتمل العاصم والمعصوم فيكون الاستثنا من جنس الاول وقيل العاصم فاعل بمعنى مفعول كماء دافق فالتقدير لا معصوم الا المرحوم فهو من جنس الاول ايضا وقيل من رحم هو الله الراحم اى الا من رحم الخلق فيكون من جنس العاصم ايضا اى لا عاصم الا الراحم ورد فى قوله الا اوارى لأيا ما ابينها مرفوعا ومنصوبا البيت للنابغة واخره والنؤى كالحوض بالمظلومة الجلد وقبله وقفت فيها اصيلالا اسائلها اعيت جوابا وما بالربع من احد الاوارى البطؤ وما زايده اى عرفت داريمية وبيتها بعد بطو وتامل لانها تغيرت عن حالها لطول ابتعادها والاوارى جمع ارى وهى التى يحبس بها الخيل وتد او حبل والنؤى حاجز من تراب يجعل حول البيت او الخيمه ليلا يصل اليه الماء والمظلومة الارض التى حفر الماء فيها الحوض وسماها مظلومة لانها لم تكن موضع حوض فجعلوها موضعه ووضع الشىء فى غير موضعه ظلم والجلد الارض الغليظة الصلبة استثنى الاوارى من احد وهى ليس من جنسه فالاستثنا منقطع مثل ما جاءنى احد الا حمارا فلذلك جاز الوجهان الرفع والنصب عند تميم

و مقدما عطف على منقطعا اى يجب النصب اذا كان مقدما على المستثنى منه نحو ما جاءنى الا عمروا احد وانما وجب نصبه اذا قدم لان وجهه كان على البدل فاذا تقدم امتنع البدل فوجب النصب وان قدم على صفة المستثنى منه فهو بمنزلة التقديم عليه اى على المستثنى منه على راى والصحيح ان لا يكترث بهذا التقديم اى لا يبالى به نحو ما جاءنى احد الا زيد خير منك فقوله خير صفة احد والا زيد تقدم على صفة المستثنى منه وفيه وجهان احدهما ان التقديم على الصفة كالتقديم على الموصوف لان الصفة والموصوف كشىء واحد وكما يجب النصب عند التقديم على المستثنى منه يجب ايضا عند تقدمه على صفته والصحيح ان الصفة فضله والمستثنى واقع صورة بعد المستثنى منه وهو احد فيجوز فيه الوجهان النصب والرفع والصفة فى حكم العدم فلا يبالى بالتقدم عليها و بعد ما خلا و ما عدا عطف على قوله مقدما اى يجب النصب ايضا فى المستثنى اذا كان واقعا بعد ما خلا و ما عدا و ليس ولا يكون بعد كل كلام اى هو موجب او منفى نحو جاءنى القوم او ما جاءنى ما خلا زيدا و ما عدا زيدا و ليس زيدا ولا يكون زيدا وهذه افعال مضمرة فاعلوها فيجب نصب الواقع بعدها لان كل واحد منها فعل فلا بد له من فاعل اذ ليس بمذكور لفظا فان قلت اذا كان المذكور قبله لفظ الرجال او النساء قلت جاء الرجال ما عدا زيدا او النساء ما عدا هندا فلا يرجع اليه ضمير المفرد المذكور قلت هو على حذف مضاف والتقدير لا يكون الرجال اى بعضهم فذكر الضمير فى عدا و خلا و ليس ولا يكون باعتبار لفظ البعض المضاف ولولاه لجمع الضمير او انث فى عدا و خلا و ليس ولا يكون ويجوز فيه النصب و البدل وهو عطف على قوله منصوب اى والمستثنى جاز فيه النصب و البدل وهو اى البدل المختار بعد الا متصلا فى كلام غير موجب ذكر المستثنى منه فيلم

قوله بعد حال من الضمير المجرور فى قوله فيه اى حال كون المستثنى واقعا بعد الا واحترز بقوله غير موجب عن الموجب فانه لا يجوز فيه البدل واما لم يجز فى الموجب البدل لان معنى البدل والاستثنا حينئذ خلاف واحد نحو ما جاءنى احد الا زيدا والا زيد معناهما واحد وهو ان زيدا مثبت له المجىء بدلا او استثنا ولو قلت جاءنى احد الا زيد ونصبته على الاستثنا يكون المجىء مسلوبا عن زيد ولو جعلته بدلا والبدل فى حكم تكرير العامل فيكون كما تكررا بعد الا فيكون المجىء ثابتا لزيد ومن الاستثنا نفى المجىء عنه وهو يخالف القاعدة المستقراة من اتحاد معنى البدل والاستثنا حيث جوزناه فان قلت لا نسلم ان البدل والاستثنا فى غير الموجب معناهما واحد فانك اذا قلت ما جاءنى احد الا زيدا ولو نصبته على الاستثنا يكون المجىء ثابتا لزيد ولو رفعته على البدل فالبدل فى حكم تكرير العامل فيكون ما جا مقدرا بعد الا فيكون المجىء منتفيا عن زيد فيتغاير المعنيان قلت البدل فى حكم تكرير العامل والعامل هو الفعل السابق مع مجامعا لا ماحيا فان النفى لا تاثير له فى العمل فالعامل المكرر هو الفعل مجردا عن النفى فيكون فى البدل ايضا يثبت المجىء لزيد كما فى الاستثنا فيتحد المعنيان فتامله وذكر المستثنى منه قبله احترز عن المفرغ فانه يعرب على حسب العامل كما سياتى فنصبه على اصل الاستثنا ورفعه على البدل فان تعذر البدل على اللفظ ابدل على الموضع نحو ما جاءنى من احد الا زيد ولا احد فيها الا عمرو وليس زيد بشىء الا شيئا لا يعبا به و ما زيد بشىء او شيئا الا شىء بالرفع لا غير لان الممتنع عمله الا فى المنفى لا يعمل فى الاثبات قوله لان الممتنع الى اخره علة لتعين الرفع على البدل من المحل فى الصور المذكوره جميعا وهى عبارة تجاهه اما قوله ما جاءنى من احد الا زيد فانما تعذر البدل فيه على اللفظ لانه لو ابدل من لفظ احد

و العامل فى المبدل عامل فى البدل فيكون من عاملا فيما بعد الا و هو بعد الا ثابت لكن لفظه من لا تعمل فى المثبت لانه لا تزاد الا فى المنفى وكذا قوله لا احد فيها الا زيد لا يكون ابدال زيد من لفظ احد لانه يلزم ان يكون لا التى هو عامل فى المبدل عاملا فى البدل الواقع بعد الا فيكون لا عاملا فى المثبت وكذا ليس زيد بشىء الا شيئا لا يعبا به لانه لو ابدل عن لفظ شىء وهو معمول البا لزم اعمال حرف الجر وهو البا فيما بعد الا لكن البا انما تزاد فى النفى وكذا ما زيد بشىء الا شىء لو ابدل عن لفظ شىء لزم اضمار البا فيما بعد الا وهو لا يزاد ايضا الا فى النفى وكذا ما زيد شيئا لو ابدل لكان عاملا فيما بعد الا لفظها لكن ما لا تعمل الا فى النفى فانه اذا انتقض النفى بالا بطل عملها فقد اشتركت الصور فى هذه العلة وانما قيد ليس زيد بالبا وهو بشىء وذكر فى ما مع البا وبدونه لان ما امتنع العمل فيما بعد الا ان ليس يجعل لتعلقه لا لنفيه فاذا بطل النفى بالا بقى اصل فعليته فيعمل لذ وهو فى المقدر وقوه ما كان ما دا ابطل نفيه نفى لفظا كان فعلا فى المنفى فلفظ ليس وان كان مفردا فهو فى تقدير نفى و اثبات كما ذكرنا وتقول اقل رجل يقول ذاك الا زيد على البدل هذا ايراد اذ هو كلام موجب فكان حقه ان يمتنع فيه البدل و اجاب بقوله لانهم اجروه مجرى النفى اذ المعنى ما يقول رجل ذاك الا زيد فهو فى حكم النفى وكذا اى وكونه فى معنى النفى الزموه الصدر اى الزموا تقدم لفظ اقل اذا يقال يقول اقل رجل ذاك الا زيد وصدريته لتضمنه النفى والرفع بالابتدا وخبره الجملة بعده ويلزم الفعلية او الظرفية وقيل ان الجملة وصف واخبر محذوف ثم ذكر اعراب هذه الجملة وهو انه مرفوع اقل بالابتدا وخبره الجملة بعده وهو يقول ذاك ويلزم كون خبره جملة فعلية او ظرفية لان النفى

تقتضي الفعل او معناه كالظرف غالبا وقد ضعّفه بعضهم بأنّ تقول الى اخوه
صفة رجل بدليل انه ثنى الضمير تبعاً لتثنية الموصوف نحو اقل رجلين
يقولان ذلك الا الزيدان وفي هذا التضعيف نظر اذ تثنية
الضمير مشترك بين كون الجملة وصفا وخبرا لان اقل مضاف الى
المثنى فحكمه حكم المثنى وتثنية الضمير في يقولان حتم اللزوم
سواء كان خبرا او صفة وقيل الجملة وهي قوله يقول ذلك
وصف لرجل والخبر محذوف اي حاصل او موجود وقيل
وهو مبتدأ لا خبر له لانه بمنزلة الفعل وفي معناه لانه بمعنى قل
رجل يقول ذلك ونظيره اقائم الزيدان من كون الفاعل
سادّاً مسدّ الخبر على ما ذكرنا ولا يجوز طرح الوصف كما في
رُبّ لان المقلل هو الموصوف دون المفرد اي دون المجرد
عن الوصف هذا اشارة الى سؤال مقدر على تقدير كونه
وصفا بان يقال لو كان وصفا لجاز طرحه لان الصفة خارجة عن
الجملة فيجوز الاقتصار على الموصوف بدونه نحو جاء رجل عالم لكن
لم يجز طرحه فدل على انه ليس بصفة فيكون خبرا اجاب بانه
انما لم يجز طرح الوصف فيه كما لم يجز طرحه عن مجرور رُبّ
لان الغرض التقليل والشيء موصوفاً اقل منه غير موصوف اذ
بالصفة تخرج ما ليس موصوفا بها اذ لو لم تذكر رب رجل طويل
ادل على القلة من رب رجل ولا يجوز الجر بدلا من المضاف
اليه لانه لا يضاف الى المعرفة المفردة اي لا يجوز جرّ زيد في
المثال المذكور

على ابداله من المضاف اليه وهو رجل لان العامل في المبدل وهو اقل لا يمكن تقديره
في زيد لانه علم مفرد ولا يقال اقل زيد لان اقل مقتضى تعدد في المضاف اليه
نحو او جمع وقيل اقل الرجال او نكرة وقيل اقل رجل جاز لانه في حكم المستغرق
للمعنى الذي تضمنته القلة فاما اذا اضيف الى مفرد معرفة فلا يجوز ذكرا اذا
قلت قلّ رجل يقول ذلك الا زيد اي كما لم يجز ابدال زيد بالجر من لفظ رجل
لا يجوز ايضا ابدال زيد بالرفع من لفظ رجل لانه في معنى اقل رجل فكما لم يكن
ان يقال اقل زيد لا يجوز ان يقال قل زيد فان قلت فلم جاز اقل رجل يقول ذلك
الا زيد ولم يجز قل رجل يقول ذلك الا زيد على الابدال فيهما قلت الفرق ان قوله
اقل رجل يقول انما جاز على تقدير ان يكون يقول خبرا فهو في قوة قولك ما يقول
رجل ذلك الا زيد وابداله من لفظ رجل لا مانع فيه لان العامل في المبدل في
التقدير يقول واذ حاله على لفظ زيد غير صحيح بخلاف قولك قل رجل يقول فان
يقول يتعين ان يكون وصفا لرجل والعامل في المبدل منه هو قل فلو ابدل فيه
زيد من رجل لزم اضمار قل داخلا على زيد ولا يقال قل زيد قال سيبويه ليس
بدلا من الرجل لانه نعت اقل رجل قوله لانه علم بدلا الا لقوله ليس بدلا كان لقوله م
قايلا قال ينبغي ان يجوز ابدال زيد من رجل في قل رجل يقول ذلك في معنى
اقل رجل يقول ذلك وقد جاز فيه الابدال فليجز في قل رجل ايضا الابدال
قال سيبويه فالابدال لهذه العلة منفي وهو اشارة الى السؤال الذي ذكرناه
واجبنا عنه ويحمل ان يكون علة لقوله ليس بدلا اي انما لم يكن بدلا من الرجل
على اللفظ لانه في المعنى اقل رجل يقول ذلك الا زيد وقد ذكرنا انه لا يجوز
جرّ زيد على الابدال من المضاف اليه فكما لا يقال اقل زيد لا يقال قل زيد
واما جاز الابدال من اقل رجل يقول ذلك الا زيد بالرفع على المحل لا
على اللفظ

ومعرب على حسب العوامل ان لم يذكر اي المستثنى منه هذا عطف على
قوله جايز فيه النصب والطلل على ما ذكرنا وان لم
يذكر المستثنى منه وهو المفرغ فالمستثنى معرب على حسب
العوامل نحو ما جاءني الا زيد فانه وقع بالفاعلية لان العامل
يستدعي فاعلا وما رأيت الا زيدا منصوب بالمفعولية لان العامل يستدعي
مفعولا به ومنه ما جاءني احد الا زيد خير منه فما بعد الا صفة لما قبله زيد مبتدأ
وخير منه خبره والجملة في المعنى صفة لاحد فهو مستثنى مفرغ من اعم عام
الصفات والتقدير ما جاءني احد موصوف بصفة الا بهذه الجملة وانما فرّع
قبله مع انه استثنا مفرغ ايضا لوجهين احدهما ان ما قبله كان عاملا فيه مفردا بعده
وههنا وقع ما بعد الا جملة من مبتدأ وخبر وهو زيد خير منه والثاني ان ما
قبله كان مستثنى من اعم عام الذوات اذ التقدير ما جاءني احد الا زيد وهذه
الصورة من اعم عام الصفات فههنا اي في المستثنى المفرغ فيه مجاز وفي المستثنى صح
والمستثنى يسمى باسمه مجازا يعني ان المستثنى المفرغ حكموا عليه بانه معرب
على حسب العوامل فهو فاعل تارة ومفعول اخرى فيبنيه على تسميته باسم
الفاعل او المفعول مجاز اذ الفاعل والمفعول هو في الحقيقة المستثنى منه المحذوف
فاذا قلت ما جاءني الا زيد فالفاعل في الحقيقة هو احد واقيم ما بعد الا مقامه سمّي فلا حذف صح
باسمه مجازا لانه واقع موقعه ويدل على اعتباره اي على اعتبار المستثنى منه
المحذوف جواز ما قام الا هند مع امتناع قام هند اي لو كان الواقع بعد الا فاعلا العاتم
في الحقيقة لكان يجب ان يلحق بالفعل المسند اليه علامة التانيث لان فاعله مؤنث
حقيقي اذ يمتنع ان يقال قام هند بلا الحاق علامة التانيث بالفعل فدل على انه
ليس فاعلا حقيقة واما لم يلحق العلامة بالفعل لانه مسند الى احد المحذوف
وهو مذكر وهذا اي المستثنى
المفرغ

لا يكون في الاثبات لا يقال جاءني الا زيد اذ لا يصح تقدير اعم العام فيه نحو جاء كل احد الا زيد
ويستقيم في النفي وما في معناه اذ يصح نفي الفعل الا عن واحد ولا يصح اثباته لكل
احد الا لواحد الا ان يستقيم المعنى نحو قرأت الا يوم كذا اي قرأت في جميع الايام
او بعض اصل العداوة في جميعها الا يوم كذا لامعنى شغلت جميع اجزاء الازمنة
الا يوم كذا فانه ممتنع ايضا ولهذا اي ولكونه لا يكون في الاثبات لا يجوز ما زال
زيد الا عالما لان ما زال مثبت المعنى فلا يجوز كما لم يجز كان زيد الا عالما ويجوز
اي الاستثناء المفرغ فيما هو جواب النفي وان لم يكن هو نفيا نحو ما قام منا
قايم في جوابنا فينطق الا بالتي هي اعرف اذ يقال ينبغي ان لا يجوز لان قوله
فينطق مثبت والا يقع المفرغ في المثبت فاجاب بان قوله فينطق بالنصب
ان فيه مضمرة والتقدير فان ينطق وهذا المصدر معطوف على مصدر منتزع
من الفعل الاول وهو قام اي ما يكون قيام فنطق فحكم النفي منسحب على القيام
والنطق فالنطق في المعنى منفي فيصح الاستثناء المفرغ منه ونظيره ما تاتينا فتحدثنا
بالنصب اي ما يكون منك اتيان فحديث على نفي الحكم اي يكون منك اتيان كثير ما صح
ولا يحصل عقيبه وجايز فيه الرفع والجر عطف على قوله معرب اي والمستثنى
جايز فيه الرفع والجر بعد لا سيما ورويت الوجوه الثلاثة اي الرفع والنصب
والجر في يوم في قوله ولا سيما يوم بدارة جلجل واوله الا رب يوم لك منهن صالح
والسيّ المثل يقال هما سيّان اي مثلان فالنصب لان لا سيما بمنزلة الا اي الا يوما
والرفع على انه خبر مبتدأ محذوف وما موصولة اي لا مثل الذي هو يوم ويجوز
على هذا ان تكون ما نكرة موصوفة اي لا مثل شيء هو يوم واما الجر فما صلة
نكرة غير موصوفة اي لا مثل شيء يوم على الابدال يوم من شيء ويجوز ان تكون ما
زائدة اي لا مثل يوم وسي اسم لا اي لا مثل يوم وقد اورد على تقدير النصب
اشكالا ان احدهما دخول

الواو على لا سيما انه اذا كان بمعنى الا لا يدخل عليه الواو اذ لا يقال جاني القوم
والا زيدا والثاني ان الاستثنا لا يصح من المستثنى اذ المراد ان يفضل هذا اليوم على
سائر الايام الصالحة التي حظي فيها بلقاء النسا والاستثنا لا يصح لانه يؤدي
الى ان يكون المعنى انه كثيرا ما اتفق له الايام الصالحة الا يوم دارة جلجل فانه
غير صالح والمراد تفضيل هذا اليوم على سائر الايام لا حطه عنها واجيب عن
الثاني بان مراد هم انه يؤدي معنى الاستثنا لا انه منزله الا حقيقة وبيان معنى
الاستثنا فيه انك اذا قلت اكرمني القوم لا سيما زيدا فقد اخرجت زيدا عن اكرامهم
ولكن لا كاكرامهم بل اشد وابلغ فيكون مستثنى عنهم بزيادة الاكرام فمعنى الاستثنا
وهو اخراج الشي عن حكم دخل فيه غيره متحقق فصح ان يقال لا سيما يعمل
عمل الا لمشاركته اياه في معناه وقال في المفتاح الاشكال الاول قائم لان الواو
لا يتوسط بين عامله ومعموله ويمكن ان يجاب عنه بان معنى لا سيما خصوصا فكانه
قال وخصوصا هذا اليوم اي واخص هذا اليوم من سائر الايام خصوصا لكونه
ابلغ في الخطورة منها فهو في المعنى مقدر بفعل ينصبه وانما اطلق عليه انه منزله
الا نظرا الى المعنى لان الاستثنا ايضا تخصيص وانما دخل الواو نظرا الى ان المعنى
انه مقدر بجملة اي واخص هذا اليوم لانه ليس مثل الايام الصالحة بل ازيد على
ما ذكرنا في الجواب عن الاشكال الثاني والنصب والجر بعد عدا وخلا وكذا بعد
حاشا عند المبرد لكونها جر وفا تارة وافعالا اخرى اي وجاز فيه النصب
والجر اما النصب بعد عدا وخلا فلانهما فعلان على الاكثر اما عدا فعل متعد
يقتضي نصب المفعول في غير الاستثنا نحو عدا الامر بعدوك اي يجاوزك
وكذا في الاستثنا واما خلا فهو لازم في الاصل من خلا المكان لكنه يعدى
لتضمنه معنى المجاوزة والمفارقة يقال خلاك ذم اي يجاوزك فعدوهما
كما في ليس ولا يكون

نحو جا القوم عدا وخلا زيدا اي جاوز بعضهم زيدا واما حاشا فقد ذهب سيبويه وسائر
البصريين رحمهم الله انه حرف جر وذهب المبرد الى انه مشترك فقد يكون
حرف جر وقد يكون فعلا ينصب ما بعده حجة سيبويه انه ورد الجر به قال حاشا
ابي ثوبان ان ابا ثوبان ليس ببكمة فدم القمة الفوج الثقيل وايضا لو كان
فعلا يصح دخول ما المصدرية عليه قياسا على عدا وخلا حجة المبرد رحمه الله
انه ورد الجر بعد حاشا كما ذكره سيبويه وورد النصب بها عن العرب
نحو اللهم اغفر لي ولمن يسمع حاشا الشيطان وابا الاصبع جعله قرين الشيطان
في بعده من الغفران فدل على انه مشترك بينهما ومجرور اي والمستثنى مجرور
بعد غير وسوى وسوا الانها اسما مضافة اما غير فظاهر واما سوى وسوا
فلانهما ظرفان على الاصح كما ذكرنا من قبل بمعنى جاني القوم سوى او سوا
زيد بدل زيد او مكان زيد بمعنى انهم جاوا ولم يجئ هو وهو معنى الاستثنا فاخرجه
واعراب غير كاعراب الاسم الواقع بعد الا على التفصيل فيجب نصبه بعد كلام
موجب وعند التقديم نحو جاني القوم غير زيد وما جاني غير احد احد وكذا
في المنقطع ويجوز فيه النصب والبدل بعد كلام غير موجب وذكر المستثنى
منه نحو ما جاني احد غير زيد بالنصب والرفع على البدل وكذا في المفرغ
نحو ما جاني غير زيد وما رايت غير زيد وما مررت بغير زيد واما اعراب
اعراب الاسم الواقع بعد الا لانه كان حقه ان يعرب ما بعده لان غيرا موازن
الا وما بعده موازن ما بعد الا لكن الا حرف لا يصلح للاعراب فجعل
الى ما بعده وغير اسم يمكن نقل الاعراب فنقل اعرابه عليه على الوجوه
المذكورة ولا يحمل على غير في الوصفية لما يحمل غير عليها في الاستثنا
فلذلك اذا كانت تابعة لجمع منكور غير محصور نحو قوله تعالى لو كان
فيهما الهة الا الله لفسدتا

نعم زر اسلقا نه اصل غير ان يكون وصفا يتبع ما قبله في الاعراب لانه بمعنى
المغاير وهو ايضا وصف معناه ثم جرى بينهما تقارض فحمل الا على غير في الوصفية
وحمل غير على الا في الاستثنا وانما يحمل على غير اذا لم يمكن اجراؤه على اصل
الاستثنا وذلك اذا كانت تابعة لجمع منكور غير محصور لانه بمعنى غير وغير وصف
تابع فهو انما يكون بمعنى غير اذا كان ايضا تابعا تبعها الغير وانما اشترط الجمع
المنكور لانه لو كان المتبوع غير جمع لم يصح الاخراج واذا كان غير منكور بل
معرفا والجمع المعرف للعموم فيمكن اجرا الا على معناه بابه وهو الاستثنا لانه
اخراج ما لولاه لوجب دخوله تحت الاول وفي الجمع المعرف كذلك لانه للعموم بخلاف
الجمع المنكور نحو جا رجال الا زيدا فانه ليس باستثنا اذ ليس تحريره ما لولاه لوجب
دخوله تحت الاول والا لكان الجمع المنكور للعموم وليس كذلك وانما اشترط
ان يكون غير محصور احترازا عن المحصور نحو لزيد عشرون الا درهما فانه
لا يجوز حمله على الوصف لصحة دخول حمله على الاستثنا ولا يحمل على الاستثنا
هكذا اماله ولعل المراد بقولهم جمع الجمع وما يشبه الجمع ولا فلفظ عشرون
ليس بجمع فيكون خارجا بقولنا جمع ولم يحتج الى الاخراج بقوله غير محصور
والاية مشتملة على القيود وقوله لتعذر الاستثنا حيث لا يعلم دخوله فيه بيانه
ما ذكرناه وهو ان الاستثنا انما يكون فيما يكون فيما يجب دخوله تحت الاول
واما اذا لم يجب فقد تعذر الاستثنا فيحمل على غير في الوصفية فمعنى قوله لو كان فيهما
الهة الا الله لو كان فيهما الهة مغايرة لله فتعذر الاستثنا لكون الالهة ليست للعموم
وقوله ومن ثمه مانع اخر اشاره الى ما ذكره في التعليق وهو انه لو حمل على
الاستثنا لكان المعنى لو كان فيهما الهة مستثنى عنهم الله لفسدتا لكن لم يفسدتا
فينتفي الملزوم والملزوم مركب ولا يلزم من انتفا المجموع انتفا كل
واحد من اجزائه فجاز ان يكون انتفاء

الملزوم بانتفا صفة الاستثنا لا بانتفا الالهة فلا يحصل منها المطلوب وهو الرد
على المشركين القائلين بان مع الله الها اخر تعالى عنه علوا كبيرا وهذا المعنى
لا يحصل الا بحمل الا وصفا فان قلت يلزم على تقدير الوصف ايضا ان
يكون معناه لو كان فيهما الهة موصوفة بمغايرة الله الحق لفسدتا لكن لم يفسدتا
فينتفي المجموع وانتفا المجموع قد يكون بانتفا الوصف لا بانتفا الالهة قلت
انتفا الملزوم اما بانتفا الالهة او بانتفا وصف المغايرة وحقيقتها لم تكن الالهة
مغايرة للاله الحق واذا انتفت عنها صفة المغايرة عنها كانت عين الاله الحق فيلزم
ارتفاع التعدد ايضا وهو المطلوب لان التعدد لا يكون عين الواحد وضعف
في غيره اي وضعف حمل الا على غير في غير الشرائط المذكورة مثله قوله وكل اخ
مفارقه اخوه لعمر ابيك الا الفرقدان فانه اخرج الا عن باب الاستثنا اذ لو كان
على بابه لقال الا الفرقدين بالنصب لانه بعد كلام موجب فلما رفعه حمله على غير
مع كونه تابعا لمستغرق وهو كل اخ وقد ذكرنا انه اذا تعذر الاستثنا يحمل
على غير وههنا لم يتعذر فالحمل على غير ضعيف والبيت يحتمل وجوها
من الاعراب احدها ان يكون كل مبتدا ومفارقه خبره واخوه فاعل مفارقه
والثاني ان يكون كل مبتدا ومفارقه مبتدا ثان واخوه خبره والجملة خبر المبتدا
الاول والثالث ان يكون كل مبتدا واخوه مبتدا ثان ومفارقه خبره المقدم
والجملة خبر الاول والرابع ان يكون كل مبتدا ومفارقه بدل منه واخوه
خبر كل اي مفارقة كل اخ اخوه والخامس ان يكون مفارقه بدلا عن
كل واخوه مبتدا او كل اخ مفارقه خبره مقدم وتقول في تثنية الاستثنا
ما اكل احد الا الخبز الا زيدا بنصب الاول على المفعولية والثاني على الاستثنا
لان الكلام صار موجبا لان المعنى اكل الخبز كل واحد الا زيدا المثال
مشتمل على استثنائين الاول

مفرغ والتقدير ما اكل احد شيئا من الاشياء الا الخبز فهو معرب على حسب العامل وعامله بمعنى المعمول فلذلك لا ينصب الا ولى اى الخبز على المفعولية الاستثنا الثاني هو قوله الا زيدا او فلم يجز لانه جزء كلام غير موجب ذكر فيه المستثنى منه وقد ذكرنا انه يجوز في مثله نصب المستثنى ورفعه على البدل فعين ان من المثال بعض المصنف الاستثنا الثاني ولا يجوز الرفع على البدل لان المعنى الاول صار موجبا بطريان حرف الاستثنا عليه وهو الا الخبز لان الاستثنا من النفي اثبات فالمعنى اكل كل احد الخبز فيكون الا زيدا مستثنى من كلام موجب ذكر المستثنى منه فيجب نصبه على الاستثناء وهو ظاهر وتقول ما اتاني الا زيد الا عمرا ترفع احدهما لاسناد الفعل اليه وتنصب الثاني اذ لا يمكن رفعه على البدلية ولا على الفاعلية ما ذكرنا كلامك على تركيبي القائل ما اتاني الا زيدا الا عمرا هذه المسئلة تشارك المسئلة الاولى من تعدد الاستثنا لكن الاولى كان المستثنى منه مذكورا فيها وهذه لم يذكر فيها المستثنى منه بل الاستثنا فيها مفرغ وذكر فيها استثناآن فالمستثنيان اما ان يرتفعا او ينتصبا او يرتفع الاول وينتصب الثاني او بالعكس هذا لا يجوز نصبهما لانه يبقى الفعل بلا فاعل لان الاستثناء مفرغ ولا يجوز رفعهما لان الاول يكون فاعلا والثاني ارتفاعه اما ان يكون على الفاعلية او على البدلية والقسمان منتفيان اما الاول فلان الفاعل لا يتعدد واما الثاني فلان الاستثنا الاول جعل الكلام في حكم الموجب لانه استثنا من نفي والاستثنا من النفي اثبات وفي الاثبات لا يجوز البدل وايضا لو ابدل لخرج من اقسام البدل اذ ليس بدل الكل ولا بدل البعض ولا الاشتمال لان ذات عمرو غير ذات زيد ولا تعلق لاحدهما بالاخر ولا يصدقان على ذات واحدة وليس بعضا ولا يكون بدل الغلط لان ذلك يكون في بدنه الكلام كما سبق لسانك الى شيء ثم تداركته وهذا ليس من ذلك القسم وايضا لو كان بدلا لكان مبدله اما المستثنى منه المقدر

او المستثنى الاول وكلاهما منتفيان اما الاول فلان المبدل لا يحذف لفظا واما الثاني فلانه يستلزم ان يكون المستثنى الاول في حكم الطرح وليس المعنى على هذا فتعين ان يرفع احدهما على الفاعلية كما هو مقتضى التفريغ ولا يجب نصب الاخر لما ذكرنا انه لا يجوز رفعهما معا فان قلت ينبغي ان لا يجوز نصب الثاني اصلا اولا يجب لانه انتصب لكان استثنا والمستثنى منه اما احد من الاولى او قبلها لا يجوز ان يكون ما قبلها لان ما بعدها زيد ولا يجوز استثنا الا عمرا من زيد وان كان مستثنى مما قبله وهو احد المقدر لم يجب نصب المستثنى لانه مستثنى من كلام غير موجب ذكر فيه المستثنى منه تقديرا فكان حقه ان يجوز في المستثنى الثاني النصب على الاستثنا والرفع على البدل على مختار الثاني وهو انه مستثنى عما قبل الا وهو احد وقوله انه يقتضي ان لا يتعين النصب بل يجوز البدل ممنوع لان ذكره كلام غير موجب لم يتطرق اليه نقض بوجه فاذ هاهنا قد تطرق اليه نقض النفي بالاستثنا الاول وما بقي النفي سالما عن المناقض وجواز الوجهين انما كان في كلام غير موجب مطلقا فلذلك قال المصنف ما قال كلامك على تركيبي القائل ما اتاني الا زيد الا عمرا بعد ما جاء ذكر النفي الى موجب باعتبار تطرق الاستثناء العدد الاستثنا من الموجب يجب ان يكون منصوبا واما قال ما قال الا لان ظاهر الكلام يقتضي ان يكون الاستثنا الثاني عاملا الا الاول وهو منفي ظاهرا معتبره بالاثبات يأول على خلاف الظاهر وقوله ما قال الا منصوب على الحال من فاعل تنصب وهو المخاطب اى تنصب انت ما قاله وتقول ما اتاني الا زيدا الا عمرا احد منصوبين لان التقدير ما اتاني الا زيدا احد الا عمرو على الابدال

فلما تقدمه تعين نصبه ورجح معا بره هذه المسئلة للمسئلتين اليا بقتين ان السابقتين كان الاستثنا فيهما باعتبار تفريغ في احد الاستثنائين وهذه لا تفريغ فيها لان المستثنى منه مذكور وهو احد لكن ذكر استثناآن تقدما على المستثنى منه صورة فلذلك ان الاستثنائين يجب ان يكونا منصوبين اعلم ان الاستثناآت المتعددة تجري اقسام تقسيم لان الاستثناآت اما ان يكون بعضها من بعض او لا بل يكون كلها من مستثنى منه واحد والاول هو المسئلة المذكورة في اخر الباب كقوله عشرة الا تسعة الا ثمانية كما سياتي والثاني اما ان يكون بينها عاطف او لا فان كان بينها عاطف فهو غير مذكور في الكتاب لاندراجه تحت مسائل العطف بالحرف والثاني اما يكون احدهما مستثنى مفرغا او لا فاما ان يكون المستثنى منه للاخر مذكورا او لا فهو المسئلة الاولى في الكتاب وهي ما اكل احد الا الخبز الا زيدا وان لم يكن مذكورا فهو الثانية كقوله ما اتاني الا زيدا الا عمرا فان الاول مفرغ والثاني غير مفرغ على ما ذكرنا وان لم يكن احدهما مفرغا فهو مثل ما اتاني الا زيدا احد الا عمرو فانه لا تفريغ واحدهما نصب على الاستثناء والاخر رفع على البدلية اذ لا يجوز نصبهما معا على الاستثنا لان المستثنى المنصوب مشبه بالمفعول ولا يكون لفعل واحد مفعولان لا يقتضيهما معنى ذكر الفعل الا بعاطف يخللهما والمفروض ان لا عاطف وكان هذا القسم يتعين ان يكون احدهما استثناء والاخر غير استثنا بل بدلا ولذلك قالوا ان المستثنى المنصوب مشبه بالمفعول معه من حيث ان العامل فيهما يعمل بواسطة فكما لا يتعدد المفعول معه لا يتعدد المستثنى المنصوب ابدا اذا ثبت هذا فقولك ما اتاني الا زيدا الا عمرا احد لا يمكن ان يكونا منصوبين ابدا على الاستثنا فلا بد من فرض تاخير احدهما عن المستثنى منه المذكور ليكون احدهما مستثنى مقدما منصوبا والاخر مرفوعا على البدلية وهو معنى قوله لان التقدير ما اتاني الا زيدا احد الا عمرو على الابدال اى على ابدال عمرو من احد فلما قدمته لان

فان كان احدهما مستثنى مفرغا م فان كان مذكورا م

البدل لا يتقدم على المبدل فان قلت فح تكونان مستثنيين منصوبين وقد نص جوازه كذلك فلنا الممنوع هو ان يكونا ابدا منصوبين معا بل اما اذا كان احدهما منصوبا والاخر بدلا وقدم البدل فصار منتصبا لضرورة ان البدل لا يتقدم فلا منع فيه ونظيره ان صفة النكرة لا تتقدم عليها فاذا قدمت قالوا انها حال لئلا يلزم مع انه من ضرورة الصفة المتقدمة فان قلت بعد كما استثناء منصوبان بعد فان على المستثنى منه بلا فاصل نحو قول الكميت وما لي الا آل احمد شيعة وما لي الا مذهب الحق مذهب قلت لا نسلم انه استثناء بل غيرك كان صفة لنا صرف العدد وما لي الا الله ناصر غيرك وصفة النكرة اذا تقدمت انتصبت على الحال فهو حال مقدم على الاستثناء ولو ذكرت المستثنى الثاني بعد ما يصح دخوله فيه كان من النفي اثباتا ومن الاثبات نفيا هذا هو القسم الاول الذي ذكرناه في التقسيم ان بعض الاستثناءات مستثنى من بعض فلذلك قيده بقوله بعد ما يصح دخوله فيه اذ لو لم يصح نحو له علي عشرة الا تسعة الا ثمانية لم يمكن ان يكون استثناء من استثناء اذ المستثنى اكثر من المستثنى منه فانما يكون بعضها مستثنى من البعض حيث يصح دخول المستثنى في المستثنى منه وهو الاستثناء الاول نحو له علي عشرة الا تسعة الا ثمانية وهكذا الى الواحد يعني الا سبعة الا ستة الا خمسة الا اربعة الا ثلثة الا اثنين الا واحدا فاللازم خمسة بناء على ان الاستثناء من النفي اثبات ومن الاثبات نفي لانك اذا قلت علي عشرة الا تسعة لزم واحد ثم اذا قلت الا ثمانية صار اللازم تسعة ثم اذا قلت الا سبعة بقي اللازم اثنين ثم اذا قلت الا ستة صار اللازم ثمانية ثم اذا قلت الا خمسة بقي اللازم ثلاثة ثم اذا قلت الا اربعة صار اللازم سبعة ثم اذا قلت الا واحدا بقي اللازم خمسة فلو ذكرت بعده اي بعد قوله الا واحدا الا اثنين الا ثلاثة وهكذا الى التسعة اي الا اربعة الا خمسة الا ستة الا سبعة الا ثمانية الا تسعة فاللازم واحد لانك اذا قلت

الا اثنين صار اللازم سبعة ثم اذا قلت الا ثلثة بقي اللازم اربعة ثم اذا قلت الا اربعة صار اللازم ثمانية ثم اذا قلت الا خمسة بقي اللازم ثلاثة ثم اذا قلت الا ستة صار اللازم تسعة ثم اذا قلت الا سبعة بقي اللازم اثنين ثم اذا قلت الا ثمانية صار اللازم عشرة ثم اذا قلت الا تسعة بقي اللازم واحدا وفي الكلام جزازة لانه لو كان ابتداء من الاستثناء لزم ان يكون المستثنى منه اقل من المستثنى في بعض الاحوال كما ظهر لك من المثال الا انه لا ان يجعل الاستثناءات من المستثنى منه الاول بان يخرج البعض من المبسوط والبعض من الباقي والخاطر لم يسنح لتلخيصه بعد فان تلخصت لك عبارة محققة فيلحقها بالكتاب ان شاء الله تعالى وقد يقع الفعل موقع الاسم المستثنى في نحو قولهم نشدتك بالله الا فعلت فقال نشدتك الله والرحم نشدة ونشدانا وناشدتك الله اي سألتك بالله وبالرحم وتعديته الى مفعولين اما لانه بمنزلة دعوت حيث قالوا نشدتك بالله وبالله كما قالوا دعوته بزيد وزيدا اولا لانهم ضمنوه معنى ذكرت ومصداق هذا قول حسان نشدت بني النجار افعال والدي اي ذكرتهم اياها وانشدتك بالله خطأ اعلم ان الفعل لا يقع مستثنى لان المستثنى من اقسام المنصوب والفعل لا يكون منصوبا فلا بد من تأويله بمصدر اي الا فعلك ثم لا بد من تقدير نشدتك بما فيه نفي لان الاستثناء المفرغ فلا بد من تقدير نفي فلذلك قدر ما اطلب اي ما اطلب منك شيئا من الاشياء الا فعلك هذا المخرج هو المفهوم من استعمال العرب وقد يحذف المستثنى تخفيفا نحو كان زيد ليس اي ليس الا زيدا اي ليس الجائي الا زيدا وليس غير اي ليس الجائي غير زيد وضم غير لانه مبني كقبل وبعد كما ذكرنا وانما صح الاستثناء في الا زيدا لان ليس فيه ضمير عائد الى الجائي الذي دل عليه الفعل والتقدير ليس الجائي الا زيدا ولا يحذف خبر ان الا اضماره اي جواز كون المستثنى مضمرا

نحو الا هو والا اياه ونحوهما اي كما جاز ان يكون المستثنى مظهرا جاز ان يكون مضمرا ومنها اي ومن المنصوبات الاسم في باب ان اي ان واخواتها نحو ان زيدا قائم وسنتكلم عليها في باب العوامل ان شاء الله تعالى ولا يحذف اي اسم ان فلا يقال ان قائم وان جاز حذف خبره لان الاسم مشبه بالمفعول والخبر مشبه بالفاعل والمشبه بالمفعول اضعف من المشبه بالفاعل ولضعفه لم يحذف ولان الاسم يتعدد فلو قيل ان قائم لم يعلم ما الاسم المحذوف هكذا قيل وفي الوجهين نظر اما الاول فلان المفعول فضلة فالمشبه به اولى بالحذف واما الثاني فلانه ان لم يكن قرينة فلا يجوز الحذف وان كانت تعين فلا لبس فالاولى ان يعلل بانه انما لم يحذف الاسم لان انما قدم منصوبه على مرفوعه ليكون له العمل الفرعي للفعل لفظا وهو تقديم منصوبه على مرفوعه فلو حذف الاسم لكان في صورة ما هو مجرد من مشابهته في العمل الاصلي للفعل وهو انه يليه المرفوع فلذلك لم يحذف اسمه وقد جاء حذفه من ضرورة الشعر قال فلو كنت ضبيا عرفت قرابتي ولكن زنجي عظيم المشافر اي ولكنك زنجي الا اذا كان ضمير الشان اي لا يحذف اسم ان الا اذا كان ضمير الشان اي لا يحذف اسم نحو ان من لام في بني بنت حسان الُمه واعصه في الخطوب اي انه والضمير للشان والا اي وان لم يجعل الاسم ضمير الشان بل قبيل من الشرطية اسمه زال الجزاء عن صدر الكلام لان من الجزاء ايقه لها صدر الكلام فلا يقع معمولا لان لئلا يبطل صدريته ونحو عطف على نحو قبله ذكر ايضا ثانيا من وقوع الاسم ضمير الشان في ان المكسورة وان المفتوحة وفي ليت وفي كان وفي لكن اما ان فقد ذكرناه واما ان المفتوحة فهو قوله فلو ان حق اليوم منكم اقامة وان كان سرح قد مضى فتسرعا اي فلو انه وقبله اقول وقد زال الحمول صبابة وشوقا ولم اطمع لادراك مثلها بني وابني انا هوينا جوادكم وما جمعتنا نيه قبلها معا فلو ان

حق اليوم البيت النية الجهة التي ننويها والحمول بالضم الهوادج التي عليها الهوادج كانت فيها النساء او لم تكن اي زالوا عن حيث اقاموا فيه ولم اطمع في قربهم ذكر مني ولكن حزني وشوقي حملني على الكلام حق اي وجب اي لو تحقق انكم تضيفون الي بانا فكم لشكرتكم وان كان سرح بالسين المهملة اي وان كان اتفاقكم ومقامكم قد صار قبلكم وتسرح وروي وان كان سرب وهو النساء يتقوا بين قوم من بني زيد مناة من تميم ونحو فليت دفعت لهم عني بماعة فبتنا على ما خيلت ناعمي بال اي فليته فلا يعض على ما خيلت اي شبهت يعني على غرور من غير تعيين اي على ما ازيد نفسك وشبهت واوهمت بحذف الفاعل من خيلت لاشتهارها اي خيلت النفس ونحو فليت كفافا كان خيرك كله وشرك عني ما ارتوى الماء مرتو على احد التاويلين وهو ان يكون كفافا خبر كان مقدما وخيرك مرفوع بانه اسم كان فلا بد من تقدير ضمير الشان لئلا يدخل ليت على الفعل والتقدير ليته كان خيرك كله كفافا عني اي مكفوفا وشرك جاز فيه الرفع عطف على خيرك ومرتو على هذا جاز ان ينتصب محله وعني متعلق به والتقدير وكان شرك مرتويا عني بمعنى مكفوفا لان من ارتوى عن شيء كف عنه وعلى هذا يكون الماء مرفوعا بفاعليه ارتوى مجازا كما يقال في عكسه نما صاحي اي مدة ارتوا الماء وجاز ان يكون مرتو مرفوع المحل بفاعليه ارتوى والماء منصوب لا غير اي ما استقى الماء وقيل معناه ارتوى من الماء نحو واخمار مؤمن قومه والمعنى ليته كان خيرك وشرك مكفوفين عني مدة ارتوا مرتو من الماء لان كفافا مصدر يستوي فيه الواحد والاثنان والجمع نحو رجلان عدل وانما قال على احد التاويلين لانه ذكر فيه ان كفافا اسم ليت وفي كان ضمير وخيرك منصوب بالخبرية وكذا شرك على معنى فليت شيئا مكفوفا كان هو خيرك كله وشرك وخرج نحوه عن الاستدلال ونحو كانه من الغقيات

اللغيس كان في الملا يهت الغيس من الملا بمعنى اي من سوقتني واللغيس لون
الشفق يضرب الى السواد قليلا وهو مستملح عند العرب وكونه يبتغي بالطرف
هل انت عاتب وتقليتني لكن اياك لا اقلي اي لكنه اي لكن الشأن لا اقليك
فلما قدم المفعول صار منفصلا وانما لم يحمل على ان اياك اسم لكن لانه يصح
المنفصل مع القدرة على المتصل الا شاذا نحو اليك حتى بلغت اياكا فالحمل
على حذف ضمير الشأن اولى لانه اكثر ولا يجوز هذا اي حذف ضمير الشأن
في غير الاضطرار اي من غير ضرورة الشعر عند الاكثر اذ لا يقع بعده
الكلام ان زيدا قائم اي انه وبعضهم يجوزه قياسا على الابيات المذكورة اذ الاصل
عدم مخالفة الشعر لغيره فلما جاز في الشعر جاز في غيره والاكثر يستدلون في
التمثيل بالاشعار ومنها اي ومن المنصوبات الخبر في باب كان اي كان
واخواته نحو كان زيد منطلقا وقول من يجعله بالحال يبطله عدم استقلال الكلام
بدونه هذا اشارة الى الخلاف بين الكوفيين والبصريين فعند الكوفيين المنصوب
في كان زيد قائما حال والبصريون على انه ليس بحال بل هو خبر حجة الكوفيين امران
احدهما انه لا سبب على المفعولية لان كان فعل لازم فلا يقتضي منصوبا على المفعولية
فيكون حالا والثاني انه يقال كان زيد في حال كذا وهو معنى الحالية وكذا لو قيل كان
زيد قائما انه يقع موقعه حجة البصريين امران احدهما ان المنصوب بعد كان قد
يكون مضمرا او معرفة نحو كنت القائم والقائم كنته فلا يكون حالا والثاني انه لا يستقل
الكلام بدون منصوبه ولو كان حالا لاستقل بدونه لان الحال فضلة لا تورث
حذفها اخلالا وهذا الذي اشار اليه المصنف رحمه الله بقوله يبطله عدم
استقلال الكلام بدونه وحمل الكوفيين المعرفة على باب ارسلها العراك ومررت
به وحده ضعيف لان تلك الصور شاذة والجواب عن الاول انا لا نقول

بكونه مفعولا بل نقول هو مشبه به وعن الثاني انا لا نسلم ان قولهم في حال كذا من
قولهم كان زيد في حال كذا حال بل هو خبر من جار ومجرور فهو منصوب محلا
على الخبرية لا على الحالية وامره على نحو امر خبر المبتدا اي في اقسامه وشرائطه
واحكامه اي فكما جاز ان يكون خبر المبتدا مفردا او جملة فخبر كان كذلك وكما يشترط
ان يعود الضمير من الجملة الواقعة خبرا الى المبتدا يشترط ايضا في خبر كان اذا
كان جملة وكما ان الاصل ان يكون خبر المبتدا نكرة وكذا في خبر كان لكنه يتقدم
معرفة هذا استثناء عن الاحكام فان خبر المبتدا اذا كان معرفة لا يتقدم على المبتدا
ويتقدم خبر كان اذا كان معرفة على اسمها لانه لا يلتبس لكون الاسم مرفوعا والخبر
منصوبا وتقدم عاملها فعلا لا يتقدم المبتدا نحو الذي يقوم كان زيد هذا استثناء
اخر من الاحكام فان خبر المبتدا اذا كان فعلا مسندا الى ضمير المبتدا لا يجوز تقديمه
على المبتدا لئلا يلتبس بالفاعل ويجوز تقديم مثل هذا الفعل الواقع
خبرا لكان على كان كما في المثال فان زيدا خبر الذي وتقديره الذي كان يقوم
زيد ويقوم خبر كان وقد تقدم عليه وقوله فعلا حال من فاعل يتقدم وانما قيد
بعضهم لانه في الصورة فعل داخل على فعل ولا يكون الا حينئذ بقيد اي لا يكون
خبر كان الا حينئذ يفيد فائدة زائدة لم تستفد من نفس كان فلا يقال كان زيد
كاتبا ولا كان مالك الفرس صاحبه وقوله تعالى فان كانتا اثنتين فانما جاز
لان الاول لا يفيد العدد مجردا من الصغر والكبر هذا ايراد وجواب
فالايراد ان اسم كان في كانتا يدل على التثنية فلا يفيد الاخبار عنه بقوله
اثنتين فاجاب بان الغرض الاخبار في الخبر على مجرد من غير تعرض
لذات صغره او كبره فكانه قال ان كانتا اقتصرتا على هذا العدد المجرد   العدد بل
والاسم دال على العدد ملتبسا مقصورا على العدد بل عدد مجرد انت فهو
تعرفه قوله شعري شعري بمعنى ان هذا

ايضا موهم ان المبتدا والخبر واحد فلا يفيد فالجواب ان شعري الواقع خبرا
دال على الوصف اي شعري البليغ الكامل فهو مغاير معنى الاول وكذا في الاية
فان لفظ اثنتين وان وافق الاسم من حيث التثنية فهو مغاير له باعتبار الاقتصار
على مجرد العدد كما ذكرنا بخلاف ان الذاهب جاريته صاحبها حيث لا
يفيد لانه يستفاد من قوله جاريته انه صاحبها وقوله عليه السلام حتى يكون
ابواه هما اللذان يهودانه اي الموصول مرفوعا ومنصوبا وفيه
اربعة اوجه اول الحديث كل مولود يولد على الفطرة حتى يكون ابواه هما يهودانه   يهودانه اي ينصرانه
وفيه اربعة اوجه من الاعراب احدها ان يكون في يكون ضمير المولود وابواه مرفوع
بالابتداء وهما ايضا مرفوع بالابتداء واللذان مع صلته خبر للمبتدا الثاني والجملة
اعني هما اللذان يهودانه خبر ابواه وابواه مع خبره في موضع النصب خبرا
ليكون والثاني ان يكون هما ضمير الفصل لا محل له من الاعراب واللذان خبر
ابواه والجملة خبر يكون والثالث ان يكون ابواه مرفوعا بانه اسم يكون وهما
اللذان جملة منصوبة المحل على الخبرية والرابع ان يكون ابواه اسما ليكون وهما
ضمير الفصل واللذان خبره وعلى هذا لا يجوز في اللذين الا النصب والزيادة
على الاربعة محال بان يقال كان تامة او ناقصة او زائدة وفيه ضمير الشأن الى
غير ذلك ويحذف عاملها اي عامل خبر كان في مثل الناس مجزيون باعمالهم ان
خيرا فخير وان شرا فشر ويجوز في مثله اربعة اوجه نصبهما ورفعهما ونصب
الاول ورفع الثاني وبالعكس الاجود ان ينصب الاول على انه خبر كان ويرفع
الثاني على انه خبر مبتدا محذوف على القياس في حذف المبتدا بعد فاء الجزاء
اي كان عمله خيرا فجزاؤه خير والاضعف رفع الاول ونصب الثاني لانه لا   ان
بد من تقدير عامل فيهما وهو كان وكان اما تامة او ناقصة وتقدير الناقصة   ع
ضعيف لانها فعل لا يستقل وما قلنا استعماله

كان اي فكان

مثل حذفه وتقدير الناقصة يستدعي حذف خبره فيلزم كثرة المحذوف واما نصب
الثاني فاما ان يقدر الناصب له فكان جزاؤه خيرا او يقدر يجزى اي يجزى
خيرا والاول ضعيف لان تقدير حذف فاء الجزاء الموجودة في اللفظ ضعيف   الفعل بعد الفاء
ولان حذف الفعل بعد الفاء على غير قياس بخلاف حذف المبتدا بعد الفاء واما
الثاني فلان الفعل المضارع اذا وقع جواب الشرط لم يحتج الى الفاء كما سيأتي
ان شاء الله تعالى والوجه الثالث رفعهما اما رفع الثاني فعلى القياس في حذف
المبتدا واما رفع الاول فباضمار كان وهو ضعيف كما مضى والوجه الرابع نصبهما
اما نصب الاول فعلى القياس السابق واما نصب الثاني فضعيف كما مضى وهذان
الوجهان اعني الثالث والرابع هما متوسطان لان الاول قوي لجريانه على القياس
في الجزئين فلذلك كان اجود والوجه الثاني وهو عكسه ضعيف لخروجه عن
القياس في الجزئين وهذان الوجهان متوسطان لان احد الجزئين منهما جار على
القياس والجزء الاخر غير جار على القياس ومنه اي ومما حذف عامله قوله
قد قيل ذلك ان حقا وان كذبا فما اعتذارك من قول اذا قيلا   وان في
المقول ويجوز فيه اربعة اوجه رفعهما ونصبهما ورفع الاول ونصب الثاني
وبالعكس وتقدير الرفع فيهما ان وقع حق وان وقع كذب او ان كان فيه اي في
المقول حق وان كان فيه كذب ونصبهما على انهما خبر لكان والتقدير ان كان المقول
حقا وان كان المقول كذبا واما رفع احدهما ونصب الاخر فيظهر من بيان نصبهما
ورفعهما وانما قال ومنه لان الوجوه الاربعة كما تتبع الشرط والجزاء هناك ان خيرا
فخير وفي السائر الوجوه من الشرطين وهما ان حقا وان كذبا ويلزم اي حذف
العامل في اما انت منطلقا انطلقت اي لان كنت منطلقا انطلقت فحذف
اللام كما تحذف من ان وان قياسا مستمرا ثم حذف كان لانه يحذف كثيرا
كما في الامثلة السابقة فانقلب

الضمير المتصل المرفوع منفصلا بحذف ما يتصل به ثم زيد ما يكون وافقا موقع الفعل المحذوف وادغم النون في الميم فصار اما انت منطلقا واما الزم حذف العامل لدوقع ما موقعه ويتعين منفصلا في الاكثر يعني اذا كان خبر كان مضمرا فالاكثر ان يكون منفصلا نحو لئن كان اياه لقد حال بعدنا عن العهد والانسان قد يتغير واما كان الانفصال ارجح لانه في المعنى خبر المبتدا وخبر المبتدا يجب ان يكون منفصلا نحو زيد انت وقد جاء الاتصال اي في خبر كان لانه شبيه بالمفعول وضمير المفعول يكون متصلا نحو ضربته وكذا في المشتبه نحو تنفك تسمع ما حييت بهالك حتى تكونه اي حتى تكون الهالك واخوه المرافقة بدعوا الحيوة موقظا والموت دونه و تنفك بمعنى لا تنفك ونهجت اي ومن المنصوبات المنصوب بلا التي لنفي الجنس وهو المنفي المضاف او المضارع له نحو لا غلام رجل ولا خيرا من زيد عندنا لما كان البحث في المنصوبات قدم المعرب من اسم لا وهو قسمان مضاف ومضارع له ثم ذكر بعده بالعرض والمفرد مبني على ما ينصب به نحو لا رجل او لا رجلين او مسلمين او مسلمات في الدار المراد بالمفرد ما لا يكون مضافا فيدخل تحته الواحد نحو لا رجل والمثنى نحو لا رجلين والجمع المذكر السالم نحو لا مسلمين والجمع المؤنث السالم نحو لا مسلمات والاجود بناؤه على الكسر لانها حركة نصبه ومنهم من يثبت التنوين لانه للمقابلة فلا تخلو عن دلالة على تمكن الاسم وذكر في البقاء منهم من بنى هذا الجمع على الفتح لان حمل النصب على الجر انما كان في حال الاعراب فاذا بنى رجع حركة بنائه الاصلية اذ لا مانع منها فعلى هذا يخرج لا مسلمات عن قوله يبنى على ما ينصب به قالوا انما بني المفرد لانه متضمن للحرف اذ معنى لا رجل لا من رجل لانك اذا قلت لا رجل يدون من لم يفهم لجواز ان تكون لا رجل في الدار بل رجلان فاما اذا جد من نحو لا من رجل يجمع واستغرق

فقولنا لا رجل انما يكون مستغرقا لتضمن الحرف وهو من الاسم اذا تضمن الحرف بني والتحقيق ان لا رجل بالتنوين ولا رجل بالفتح كلاهما مستغرقان بحسب ما دل عليه اللفظ اما المنون فهو للواحد فيعم جميع الاحاد واما المفتوح فدال على الجنس فيعم جميع افراد الجنس مفردا او مثنى او مجموعا فهما في الاستغراق سواء ولم ما ينصب به يستعمل حركة الفتح نحو لا رجل وبالتثنية والجمع وكسر مسلمات وحق المنفي بها ان يكون نكرة ليتحقق به نفي الجنس ومثل لا هيثم الليلة للمطي هذا ايراد لان هيثم علم وكان ينبغي ان لا تدخل عليه لا وجوابه انه متاول والتقدير لا مثل هيثم واخوه ولا فتى الا ابن خيبري فان وقع بعدها اي بعد لا معرفة وجب رفعها اي رفع المعرفة والتكرير وانما وجب الرفع لانه خرج عن بابه فلا تعمل فيه لا لانه نفي الجنس فرجع الى اصله وهو الرفع لكون لا من دواخل المبتدا والخبر وانما وجب التكرير جبرا لما فات من معنى الجنسية فيقوم التكثير المستفاد من التكرير مقام الجنس وكذا اذا فصل بين لا واسمها بظرف يجب فيه الرفع والتكرير ايضا اما الرفع فلضعف العمل باداة فصل فترجع الى اصله وهو الرفع وانما وجب التكرير تقوية له اذ ضعف بسبب الفصل نحو لا زيد فيها ولا عمرو هذا مثال لما وقع بعدها معرفة وقد حصل الامران فيه وهو الرفع والتكرير ولا فيها رجل ولا امراة مثال لما وقع فيه الفصل وقد حصل الامران ايضا فيه وهو الرفع والتكرير والمراد بالتكرير ان يذكر نكرة اخرى او معرفة اخرى معطوفة على الاول لا ان تكون الاسم الاول فاعرفه وقولهم لا نولك ان تفعل كذا واسم لا معرفة ولا تكرير فيه فاجاب بانه في معنى فعل والفعل اذا دخل على الفعل لا يجب فيه

التكرير فانما كان بمعنى الفعل لان النول هو العطا فمعنى لا نولك ان تفعل كذا ما اعطيت هذا الفعل واذا لم يعط الفعل فلا ينبغي له ذلك كما حمل يذر على يدع يعني ان الاصل في يدع يودع بكسر الدال فحذفوا الواو لان الواو اذا وقعت بين يا وكسره تحذف كيعد اذ الاصل يوعد بكسر العين فصار يدع كيعد ثم فتح الدال من يدع لاجل حرف الحلق وهو العين ولم يوجد في يذر حرف حلق يستحق ان يفتح عينه لكنهم حملوه على يدع لاتفاقهما في المعنى ووجه المشابهة ان لا نولك اسم في الصورة ولم يكرر لكنه بمعنى الفعل وهو لا ينبغي وكذا يذر حمل على يدع لانه بمعناه وان لم يوجد فيه علة الفتح واجاز المبرد الرفع من غير التكرير في المعرفة والنكرة نحو لا زيد في الدار ولا رجل عندك هذان مثالان الاول وهو لا زيد في الدار فان اسم لا معرفة ولا تكرير فيه ولا رجل عندك مثال لكون اسم لا نكرة مرفوعة من غير تكرير وهما على مذهب المبرد وفي اللفظ ابهام لانه يحتمل ان يكون مثالا واحدا لما يكون فيه لا داخلا على المعرفة وقد وجد فيه الرفع والتكرير وهو جائز بالاتفاق ولو قال فيه نحو لا رجل عندك كما هو في بعض النسخ اندفع الابهام ولعل الاصل كذلك وسقط لفظ نحو في بعض النسخ والاولى اثباته وان كررت النكرة بعدها اي مع لا من غير فصل جاز فتحهما ورفع الثاني اي فتح الاول ورفع الثاني ونصبه اي وفتح الاول ونصب الثاني ورفعهما ورفع الاول وفتح الثاني نحو لا حول ولا قوة الا بالله وقوله وان كرر النكرة معها من غير فصل ضابطه لمسئلة لا حول ولا قوة ونظائرها اما فتحهما فعلى لا التي لنفي الجنس والثاني مرفوع عطفا على المحل نحو لا ام لي ان كان ذاك ولا اب واما فتح الاول ونصب الثاني فالاول على لا النافية للجنس ونصب الثاني للعطف على اللفظ نحو لا اب وابنا والاولى في هذين الوجهين مزيدة للتاكيد واما رفعهما ففي وجهين احدهما انه جواب لمنكر مرفوع كما

قال ابقيت الله حول وقوة فاجيب برفعهما مطابقة للسوال والثاني انه لو فتحهما اوهم فالتبس من لفتهم من تركيب ما هو اكثر من كلمتين فالعدول الى الاصل برفعهما اولى من ارتكاب ما فيه ابهام وان جاز ذلك كما ذكرنا في الوجه الاول واما رفع الاول وفتح الثاني برفع الاول على ان لا بمعنى ليس او على مذهب المبرد في تجويز النكرة من غير تكرير واما الثاني فعلى لا النافية للجنس ونعت المبني الاول مفردا يليه جاز فيه اي في النعت المذكور الاعراب حملا على لفظه ومحله والبنا بجعل الصفة والموصوف واحدا واما الثاني اي واما النعت الثاني فصاعدا فلا يجوز فيه الا الاعراب احتراز بنعت المبني عن نعت المعرب نحو لا غلام رجل ظريفا فانه لا يجوز فيه الا البنا اصلا لان متبوعه معرب والاول مرفوع صفة للمنعوت احتراز عن النعت الثاني فانه لا يجوز فيه الا الاعراب كما هيم لو كرر اكثر من كلمتين بوله مفردا احتراز عن النعت المضاف نحو لا رجل صاحب العلم اذ لا يجوز في المضاف الا الاعراب وقوله يليه اي النعت الذي يلي المبني فان لا يقع بينهما فصل اذ لو وقع فصل لم يمكن بناؤه لان بناءه انما كان لتنزيله مع الموصوف منزلة شيء واحد والفصل ينافي ذلك فتعين الاعراب ثم حينئذ اعرب جاز ان يعرب على اللفظ وان كان مبنيا لان بناءه عارض فاشبه لعروضه حركة الاعراب كما فعل في يا زيد الطويل وجاز ان يعرب على المحل فيقال لا رجل ظريف بالرفع حملا على المحل لانه مرفوع لان لا من دواخل المبتدا والخبر وحينئذ بني فعلة بنائه ان الموصوف والصفة اتحدا وتنزلا منزلة شيء واحد فكما بني الموصوف بني الصفة وكذا المعطوف عليه نكرة اذا عطف نكرة على اسم لا يجوز في المعطوف الاعراب ايضا اما على اللفظ او على المحل نحو لا اب وابنا مثل مروان وابنه واخوه اذا هو بالمجد ارتدا وتازرا

هذا مثال للعطف على اللفظ ولا ام لي ان كان ذاك ولا اب من مثال العطف
على المحل واوله هذا لعمركم الصغار بعينه وقبله واذا تكون كريهة ادعى لها
واذا يحاس الحيس يدعى جندب واحترز بقوله نكرة عما اذا كان المعطوف معرفة
وهو قوله واما المعرفة فلا يجوز فيه الا الرفع نحو لا غلام لك ولا العباس انما تعين
في المعطوف المعرفة الرفع لانه ان جعل مستقلا وجب رفعه كما يجب في نحو لا زيد
ولا عمرو عندنا وان جعل تبعا وجب الرفع ايضا لان النصب في نحو لا رجل
ولا امراة انما كان اجرا الحركة البنا مجرى حركة الاعراب لحمل المعطوف حرف النفي
باشره ولو باشره حرف النفي وهو معرفة لم يكن الا مرفوعا فهو اذا كان تابعا
اولى بان يكون مرفوعا واذا كرر اي اسم لا جاز في الثاني الاعراب والبنا نحو لا
ماء ماء باردا بالتنوين على الاعراب كما في الصفة وان شئت لم تنون بان تبني الاسم
الثاني اما لانه تاكيد لفظي والتاكيد اللفظي حكمه حكم المؤكد او بدل على ما قيل
وحكم البدل حكم المبدل منه كما قيل يا زيد زيد بالضم لا غير واذا دخلت
الهمزة على لا لم تغير العمل لان العوامل لا تتغير عملها بدخول كلمة الاستفهام
عليها كما لو قلت ضربت زيدا أضربت وكذا في سائر العوامل ومعناها اي
ومعنى الهمزة مع لا الاستفهام او العرض او التمني نحو قول المتمنية الا سبيل الى
خمر فاشربها ام لا سبيل الى نصر بن حجاج المتمنية اسم امراة مدنية
عشقت فتى من بني سليم يقال له نصر بن الحجاج وكان احسن اهل زمانه
صورة فضنيت من حبه وصار ذكره هجيرا لها فمر عمر بن الخطاب رضي
الله عنه ذات ليلة بباب دارها فسمعها تقول رافعة صوتها الا سبيل البيت
فقال عمر رضي الله عنه من هذه المتمنية فعرف خبرها فدعا عمر وامر به
بحلق جمته ثم تاقله فقال انت محلوقا املح فقال واي ذنب لي في ذلك فقال

صدقت الذنب لي ان تركتك في دار الهجرة ثم اركبه جملا وسيره الى البصرة
او العرض اي او معناها العرض نحو الا تنزل بنا فتصيب خيرا يعرض المتكلم
به النزول على الغير كانه يريد ان ينزل به لاصابة خير وقوله الا رجلا جزاه
الله خيرا فعند الخليل الا حرف برأسه موضوع للتحضيض والفعل الا تروني
رجلا وعند يونس معناه التمني ولكن نون الاسم ضرورة هذا ايراد على قوله
واذا دخلها الهمزة لم تغير العمل اذ لو لم تغير العمل لقيل الا رجل بالفتح
من غير تنوين فاجاب عنه بوجهين احدهما انه ليست لا داخلة عليها الهمزة
بل الا بكمالها حرف برأسه دال على التحضيض ورجلا منصوب على المفعول
به لفعل مضمر وهو تروني هذا قول الخليل والثاني قول يونس رحمه الله
وهو انه لا دخلت عليها الهمزة ومعناها التمني وكان حقها ان لا يدخل على
اسمها التنوين ولكن نون لضرورة الشعر وقالوا لا اباك ولا غلامي لك ولا
ناصري لك لكنهم قصدوا الاضافة فاقحموا اللام توكيدا للاضافة وقضاء
من حق المنفي من التنكير بما يظهر بها من صورة الانفصال القياس ان يقال
لا ابا لك ولا غلامين لك ولا ناصرين لك لانه اسم لا وهو غير مضاف ولا مضارع له
فحقه ان يبنى على ما ينصب به فالحاق الالف في لا ابا وحذف النون في لا غلامي
مشكل لانه اما ان يكون مضافا او غير مضاف فان لم يكن مضافا لم يجز الحاق
الالف ولا حذف النون وان كان مضافا الى المضمر بعده كان معرفة ولا يقع
اسم لا من غير تكرير ولا رفع فاجاب عنه بانه كان القياس ذلك ولكنهم قصدوا
الاضافة فلذلك الحقت الالف وحذفت النون واقحمت اللام لوجهين احدهما قصد
توكيد الاضافة لان غلام زيد بمعنى غلام لزيد فاللام مؤكدة لمعنى الاضافة فلم تكن
منافية للاضافة والثاني انه لو لم يقحم اللام لكان مضافا الى المعرفة فيكون معرفة
فلما اقحمت صار المنفي كالنكرة بصورة

الانفصال الظاهرة بواسطة توسط اللام فكان المضاف نكرة فكان الاولى ان يقول فهو ليس مضافا بل
هو مشبه به واذا لم يكن مضافا حقيقة كان نكرة وانما دخلت اللام لمشابهة المضاف ولمشاركته له في
اصل معنى الاضافة وهو التخصيص ومن في قوله من صورة لبيان ما اي لصورة الانفصال
الظاهرة باقحام اللام فلو فصلت بينهما اي بين اسم لا وبين اللام لم يكن بد من الالحاق
اي من حذف الالف من لا ابا والاثبات اي واثبات النون في غلامي ولا ناصري نحو لا
اب فيها لك ولا ابا هو الفصل باقحام اللام دون فيها لان اللام مقوية لمعنى الاضافة
بخلاف في وعلى ونحوهما وقد تحذف اي اسم لا نحو لا عليك اي لا باس عليك فيها
اي ومن المنصوبات خبر ما ولا المشبهتين بليس نحو ما زيد قائما في الدخول
على المعرفة وما رجل افضل منك في الدخول على النكرة وهي اللغة الحجازية اي
اعمال ما هذه هي اللغة الحجازية وانثه باعتبار الخبر وهي اللغة والتميمية اي واللغة
التميمية رفعهما اي رفع الجزئين بالابتداء وحجتهم ان ما ولا غير مختصين بالاسم
او بالفعل فلم يعمل قياسا على حروف العطف والاستفهام واجيب بان الداخل
على الاسم غير الداخل على الفعل والاشتراك في اللفظ لا يوجب الاشتراك في
الحكم كما ان ما الاسمية مشتركة بين معان ولا يعمل الا في الشرط دون غيره ووجه
اهل الحجاز القياس على ليس والجامع بينهما امور احدها اشتراكهما في نفي الحال
والثاني اشتراكهما في الدخول على المبتدا او الخبر والثالث اشتراكهما في دخول
الباء في خبرهما لتاكيد النفي نحو ما زيد بقائم فاذا زيدت ان او تقدم الخبر بطل
العمل نحو ما ان زيد قائم لان عمله ضعيف فيبطل بتوسط الفاصل وهو ان وكذا
يبطل بتقديم الخبر نحو ما منطلق زيد للضعف وكذا اذا انتقض النفي بالا بخلاف
ليس فانها عملها للنفي وقد انتقض وليس اي عملت للفعلية وهي باقية وانما
افرد قوله وكذا اذا انتقض النفي بالا عما قبله مع مشاركته له في بطلان
العمل لوجهين احدهما ان المانعين

المانعين الاولين لفظيان والانتقاض مانع معنوي والثاني انه اراد ان يعرف من الانتقاض
بالا في ما وبينه في ليس فلذلك افرده وكذا اذا انتقض النفي عما قبله مشاركه في بطلان العمل
لوجهين احدهما ان المانعين الاولين لفظيان والانتقاض مانع معنوي والثاني انه اراد ان
يعرف بين الانتقاض بالا في ما وبينه في ليس فلذلك افرده وكذا اذا عطف عليه بموجب
بكسر الجيم اي بحرف موجب اي مثبت وهو بل ولكن نحو ما زيد قائما بل قاعد او لكن قاعد
يعني انه لا يعمل ما ولا فيما بعد بل ولكن لانهما للاثبات بعد النفي فهما بمنزلة الا في نقض النفي
فكما لا يعملان فيما بعد الا لا يعملان فيما بعد بل ولكن ودخول الباء في الخبر انما يصح في لغة اهل
الحجاز لا بل تقول زيد بمنطلق يعني لا يدخل الباء اذا لم يكن ما عاملا كما هو مذهب بني
تميم اذا رفعوهما على الابتداء والخبر ولا يدخل الباء في خبر المبتدا واورد الشيخ ابن الحاجب
منتقدا وهو انه انما لا يقال زيد بمنطلق لفقدان النفي المصحح دخول الباء الا ترى تقول ما
جاءني من احد بدخول من لاجل النفي خاصة ولا يلزم ان يقال جاءني من احد ولا المكسوعة
بالتاء اي الملحق باخرها تاء من كسعت فلانا اذا ضربت دبره بيدك او بصدر قدمك ومن كسعت
الناقة بغبرها اي ضربت خلفها بالماء البارد ليتراد اللبن في ظهرها هي المشبهة بليس لا
انها ... تعمل الا في حين نحو ولات حين مناص اختلف في لات فذهب البصريون
الى انها مشبهة بليس ويقدر قوله ولات حين مناص ليس الحين حين مناص اي مفر و
مذهب الكوفيين انها النافية للجنس وذهب ابو عبيدة الى ان التاء متصلة بحين وحين
وتحين لغتان قال الشاعر العاطفون تحين ما من عاطف والمطعمون تحين ما من مطعم وذهب
الاخفش الى انها غير عاملة اذ النصب بعدها باضمار فعل اي ولات ارى حين مناص
وذهب بعضهم الى انها ليس قلبت ياؤها الفا وابدلت من سينها تاء والمرجح مذهب
البصريين لان تاء التانيث المتصل من خواص الفعل فوجب ان يكون بمعنى ليس ليتقوى
شبهها بالفعل لكنه اختص في الاستعمال بكون منصوبها حينا ويدل على ان التاء
ليست من نفس حين

كما هو مذهب ابي عبيد بل هي ملحقة بلا بمعنى ليس كما هو مذهب البصريين
قوله حنت ولات هنت واني لك مقروع ووجه الاستدلال ان التاء دخلت
لا على هنا فليس جزءا من الحين وهنت من هن بمعنى هنا بمعنى حين مقروع
لقب عبد شمس بن سعد وفيه يقول مازن بن مالك بن عمرو بن تميم حنت ولات
هنت وهو مثل واصله ان الهيجانة بنت العنبر كانت تعشق عبد شمس بن سعد
وكان يلقب بمقروع فارادت ان تغير على قبيلة الهيجانة وعلمت بذلك الهيجانة فاخبرت
اباها فقال مازن بن مالك حنت ولات هنت اي اشتاقت وليس وقت اشتياقها
رجع من الغيبة الى الخطاب فقال لها واني لك مقروع اي من اين تظفرين به تضرب
لمن يحن اي مطلوبه قبل اوانه قوله وبدل اي اجره وقد لا يوجد في بعض النسخ
وقد يوجد في بعضها وكتبناها على الاحتياط واما منصوب الفعل فهو المضارع
الواقع بعد ان واخواته ظاهرة نحو اريد ان تخرج ولن يذهب وجئت كي تعطيني
واذن اكرمك لما فرغ من منصوب الاسماء شرع في منصوب الافعال وهو الفعل
المضارع لانه المعرب من الافعال القابل للنصب واسبابه اما ناصب ظاهر او مضمر
فالاول هو ان واخواته وقد ذكر امثلتها وبعد ان خاصة مضمرة اذا كان قبلها احد
هذه الاشياء وهي حتى الجارة اذا كان الفعل مستقبلا بالنسبة اي ما قبلها اي الى
ما قبل حتى للسببية كاسلمت او لمجرد الغاية نحو سرت حتى ... للسببية او حتى تغيب
الشمس مثال لمجرد الغاية قوله خاصة معناه ان الناصب المضمر لا يكون الا
ان فاذا قلت سرت حتى ادخلها فالجارة لا تدخل الفعل فلا بد من تقدير الفعل
بمصدر وحروف المصدر هي ان مفتوحة وان مشددة وما المصدرية وكي على
قول ولا يمكن تقدير ان مشددة لانها من عوامل الاسماء على ما سياتي
ولا يمكن تقدير كي على قولنا انها مصدرية لا تكون التعليل ...
... حتى تغيب الشمس

فلا يمكن تقدير كي لفوات معنى التعليل اذ السير ليس سببا للغيبوبة فتعين
اضمار ان وانما اشترط احد هذه الاشياء وهي حتى الجارة ونحوها لاحتياج الى
تقدير الفعل بمصدر على ما ذكرنا واشترط ان يكون الفعل مستقبلا بالنظر الى
ما قبلها فالاستقبال احتراز على ما سياتي فانه يجب فيه الرفع فاشترط الاستقبال
لتمكن تقدير ان معها وانما قال بالنسبة الى ما قبلها تنبيها على انه لا يشترط ان
يكون زمان التلفظ مستقبلا بل قد يكون ماضيا كما اذا مضى السير والدخول
وقلت سرت حتى ادخلها جاز النصب نظرا الى انه كان مستقبلا ومترتبا على
السير وجاز الفصل اي بين حتى والفعل المستقبل على قبح نحو انتظر حتى ان قسم
شيء تاخذ اي حتى تاخذ ان قسم شيء من المال ووجه القبح انه وقع الفاصل بين الجار
والمجرور وهو ان وما بعده بالنصب عند الاخفش اي اذا وقع فصل بين حتى
والمستقبل يجوز على قبح نصب الفعل عند الاخفش والجزم احسن يعني في المثال
تجزم تاخذ لتكون جوابا للشرط وهو ان قسم والشرط والجزاء يدخل عليها حتى
وح لا تكون حتى هي الجارة بل التي يبتدا بعدها الكلام وهي تكون عاطفة فيه نظر
لانه نحو ... وحكون حتى جارة فلعل مراده انه لا يحسن حمل هذا المثال على
حتى الجارة لئلا يلزم الفصل الموجب للقبح بل ينبغي ان يحمل على حتى العاطفة لئلا يلزم
هذا القبح فرجح الحاصل اي ان المسموع نصب تاخذ او جزمه ... في المثال
المذكور بدل قولك ان قسم ان يقسم تاخذ جزمه ليس الا ان فيه الجزم ... تاخذ لان
الشرط والجزاء مضارعان واذا كانا مضارعين يجب الجزم في الجزاء على ما سياتي
وهذا ايضا فيه نظر لانه ان ورد تاخذ بالنصب جاز حمله على اضمار ان مع
الفصل لكون قبيحا ايضا والعدل اسهل ... ان يقسم شيء ... ليس جوابا
للشرط على هذا التقدير لا يجب جزمه وان كان حالا اي ان كان الفعل الواقع بعد حتى
حالا حقيقة بان تفرغ منه ...

بان يكون قد مضى وهو يحكى حالا ماضية كانت اي حتى حرف ابتداء اي عاطفة لا جارة
وهي حرف ابتداء لانه حرف يبتدا بعدها الكلام ويجب السببية ان كان الفعل حالا
نحو مرض حتى لا يرجونه اي الآن واما وجوب السببية فلئلا ينقطع حتى عما قبله مطلقا
فانه اذا كانت الجارة تعلقت بما قبلها تعلق الجار والمجرور بعامله واذا كانت عاطفة
انقطع ذلك التعلق فاشترط السببية ليحصل التعلق المعنوي ان فات التعلق اللفظي
ولذا ان تكونها حرف ابتداء امتنع الرفع في كان سيري حتى ادخلها ناقصة اي
اذا اريد بكان من الافعال الناقصة احتاج الى خبر فيمتنع الرفع فيما بعد حتى اذ لو
ارتفع لكان حتى عاطفة لا جارة فلا يبقى لكان خبر فيمتنع وفي اسرت حتى تدخلها
وفي عطف على كان اي ويكونه حرف ابتداء امتنع الرفع في اسرت حتى تدخلها لانه
يكون حرف ابتداء فيخرج السببية فيكون شاكا من السبب وهو السير لانه استفهم
عنه مع جزمه بالمسبب وهو ما بعد حتى فيمتنع الشك في السبب مع الجزم في
المسبب وجاز في التامة وبعد الخبر وفي ايهم سار حتى يدخلها الوجهان اي اذا
جعلت كان في المثال تامة جاز فيما بعد حتى الوجهان النصب على ان تكون حتى جارة
متعلقة بكان والرفع لتكون حتى حرف ابتداء ونحوه على هذا التقدير لعدم احتياج كان
الى خبر لكونها تامة وكذا بعد الخبر يعني لو جعلت كان ناقصة وذكرت له خبرا كما قلت
كان سيري متعبا حتى ادخلها جاز ايضا الوجهان فيما بعد حتى فالنصب على ان تكون حتى جارة
متعلقة بما قبلها والرفع لتكون حتى حرف ابتداء عاطفة لما بعدها على ما قبلها وكذا
في ايهم سار حتى يدخلها يجوز الوجهان اما النصب فلكون حتى جارة واما الرفع
فلكون حتى حرف ابتداء ولا يمتنع هنهنا لانه لم يقع الشك في اصل السير بل في تعيين
السائر فالسبب محقق وكذا المسبب بخلاف اسرت فان الشك في اصل السير وتقول
سرت حتى اكاد ادخل بالرفع لان اكاد ... وحكى الاخفش جواز
النصب اذ ادخل الواقع بعد اكاد

لانه لم يقع بعد وليس بذاك اي ليس بذلك المقبول المعتبر لانه من خبر كاد يعني انا
ذكرنا ان الفعل المستقبل اذا وقع بعد حتى جاز نصبها فتوهم الاخفش ان ادخل
مستقبل في اكاد ادخل ... اذ لم يقع بعد بل هو مترقب الوقوع فجاز النصب بجواز
حتى ادخلها فدفع المصنف ذلك التوهم بان الواقع بعد حتى هو اكاد وادخل
حال لان الكلام ... القرب حاصل لا مترقب فيجب رفع اكاد وهو بحال لا الى
خبر فيرفع ادخل لكونه خبرا لكاد فلا وجه لنصبه للاخفش واما بعد حتى لجحا لا
اي بعد ان فيه لكونها جارة بل هو حرف الابتداء ولام كي عطف على حتى الجارة
اي فينتصب الفعل المستقبل بان مضمرة اذا كان قبله احد هذه الاشياء وهي حتى
الجارة ولام كي نحو جئتك لتكرمني اي كي تكرمني وجاز اظهارها اي ان بان تقول لان
تكرمني ولزم اي ولزم اظهارها مع لا نحو لئلا تعطيني اذ لو لم تذكر ان لتوالى اللامان
الجارة والنافية وهو مستهجن ووجه نصبه اضمار ان لان اللام جارة فلا تدخل الفعل
لا بتقدير المصدر فتعين تقدير ان لما ذكرنا في حتى ولام الجحود عطف على لام كي
اي اذا كان قبله حتى او لام الجحود وهي المزيدة لتاكيد النفي بعد كان اي بشرط ان يكون
النفي داخلا على كان نحو لم تكن ليفعل ولا يجوز اظهارها اي اظهار ان معه فرقا
بين لام كي ولام الجحود والفاء اي اذا كان احد هذه الاشياء وهي حتى ولام كي
ولام الجحود والفاء بشرط السببية والوقوع في جواب الاشياء الستة الامر والنهي والنفي
والاستفهام والتمني والعرض ثم ذكر الامثلة على الترتيب فقال نحو زرني فاكرمك في
جواب الامر ولا تشتم فيشتمك في جواب النهي وما تاتينا فتحدثنا في جواب
النفي واين بيتك فازورك في جواب الاستفهام وليت لي مالا فانفق في جواب
التمني والا تنزل فتصيب خيرا في جواب العرض وانما انتصب الفعل المستقبل
بعد الفاء في المواضع المذكورة لانه لو لم ينتصب ... فاكرمك
بالرفع ...

عطف المعرب على المبني ولا يجوز الا اذا كان للمبني محل من الاعراب نحو جاءني هؤلاء
وزيد فانه انما يصح عطفه لكون المعطوف عليه مرفوع المحل وههنا ليس للامر وهو
المبني محل من الاعراب وليس بمعرب لفظا فلا يصح عطف المعرب عليه وانما يصح فليس
المطلوب عطف حسن على امر بل المراد المقصود ان الطلب شامل للطرفين وهو الاتيان
والاكرام اي ليكن منك اتيان فيه اكرام وانما يصح عطفه على المصدر المنتزع من الامر
ليشملها الطلب اذ جعل تقدير مصدر ليصح عطفه على مصدر وانما قلنا بمصدر
باعتبار ان على ما ذكرناه هذا الكلام مسوق مما دال على الطلب اما صريحا كالامر
والنهي واما ضمنا كالاستفهام والتمني والعرض لانك اذا قلت اين بيتك فمعناه معنى
الطلب اي عرفني بيتك فهو ترجع الى معنى الطلب بقي النفي وهو ما تاتينا فتحدثنا فانما
يشملها النفي اذ جعل ايضا بتقدير مصدر وعطف على المصدر المنتزع من الفعل
المنفي ليشملها النفي ولو رفع لكان عطفا لقوله فتحدثنا على قوله ما تاتينا فلا يلزم
حمل النفي لان المنفي ما يكون مثل اتيان ويكون تحديث وهو ليس بمراد بل المراد
نفي الاتيان ونفي التحديث عقيبه ونحو قوله مشتق من لبني تميم والحق بالحجاز فاستريحا
تحقيق لانه نصب ما بعد الفاء في جواب الاشياء الستة ونحو كان كذا قال عليها
فتشبيها به قال هذا المراد لو وقع المضارع بعد الفاء منصوبا في غير جواب
الاشياء الستة فاجاب عنه ونادى اي بالنفي والعقد فليست بدال عليها
فتشبيها لانه لما شبهه بدال عليها انه ليس بدال لوجوب الفاء من المسند والمسند
به ونحو انت غير قائم فتاتينا جاز بعيد عنهم ومنعه الاكثرون بمعنى ان بعضهم جوز النصب
فيما بعد الفاء من المثال نظرا الى ان غير قائم في معنى النفي فكانه قال لا تقوم فتاتينا
ومنعه الاكثرون نظرا الى ان غير موجب والتقدير يحاير الفاء ثم وهذا الكلام مع انه
ظاهرا فلا ينصب الفعل الواقع بعده وهذا الكلام ان حمل على العطف والاتباع
وان جعل حالا فلا ينصب الفعل

لان حذفه بعد دلالة موجبة ولا يكون اسما للامر كصه ومه ورويد فلا يقال صه
فاذهب بالنصب مثلا ونحو الاسد الاسد يعني في باب التحذير فيكون الاسم
المحذر منه فانه ايضا وان تضمن الطلب اذ المعنى اتق الاسد والفعل
لا يكون اسما للامر بمنزلة ولا يكون نحو الاسد الاسد بمنزلة الامر ولا يكون
الدعاء بمنزلة الامر وهو بمنزلة الامر خلافا للكسائي فانه نظر الى تضمنه
لمعنى الطلب فنصب بها الفعل المضارع بعد الفاء واما وجه المنع في اسما الامر
ونحوه فهو ان اسم الفعل لا يقدر بمصدره مع وجوده فصار كالاسم نسبا منسيا
فالمقابلة مع اسمه وكذا في التحذير لما حذف الفعل والتزم نكرير الاسم
بدلا عن الفعل صار الفعل ايضا نسيا منسيا فلا يمكن انتزاع المصدر من لفظهما
ظاهرا ليعطف عليه الفعل المقدر مع ان لانه اسم صريح لفظا واما في البقاء
نحو غفر الله فلان صورته خبر وان تضمن معنى الامر وتقدير المنع في الدعاء
غامض لانهم نصوا في باب الاضمار على سبيل التقسيم ان الدعاء بمنزلة
الامر والنهي نحو اللهم زيدا فاغفر له وزيدا امر الله عليه العيش وقال
الشاعر فكلا جزاه الله عني بما فعل واما زيدا فجدعا له واما عمروا فسقيا
له حكموا باختيار النصب فيها لدلالة الدعاء على معنى الطلب فكان مقتضاه
ان يجوزوا النصب ههنا ايضا بعد الدعاء وقيل ان الدعاء اذا كان بلفظ
الامر فهو بمنزلة الامر نظرا الى صورة الامر وهو ظاهر نحو اللهم
اغفر زيدا فيدخل الجنة اي ليكن منك غفر ان فدخول منه ونحو اللهم
ارزقني مالا فاتصدق ويحتمل هذا اني وجدت نسخة من اللباب

وغالب الظن ان قوله والدعاء بابتداء ...

يقابله نسخة قرئت على المصنف رحمه الله وقد ثبت فيها بالحمرة على قوله
الدعاء تنبيها على انه ليس كلام غير داخل فيما قبله على ما هو المتنازع من
الحلال الف الجلامان بالحمرة في الكتب لتمييز بعض المسائل عن بعض وعلى
هذا الخبر ولا يكون انما هي لدلالة الكلام اي لا يكون هذا من منزلة الامر
او كان كذا في الاصل فاسقطه ناسخ منصوبا للتكرار وجعل قوله بمنزلة الامر
عائدا الى الجميع كما تصورناه اولا ويحتمل ان يكون من لا يكون ضمير عائد
الى ما قبله ويقرا اسما بالنصب ليكون خبرا لا يكون اي ولا يكون بمعنى كلا
لا ينبغي ان يكون الدال على الطلب اسما الا واحد ونحو الاسد الاسد بمثله
ثم ابتدا فقال والدعاء بمنزلة الامر والله اعلم بحقيقة الحال شرع في اعراب
ما بعد الفاء لانه يقدره بمصدر ولا بد له من اعراب فقال ثم ان كان
قبلها ثم ان كان قبلها اي قبل الفاء اسم يصح عطفه اي عطف ما بعد الفاء عليه
فلا اشكال في محله اي في محل الواقع بعد الفاء من ان والفعل المستقبل
نحو اجئني فاكرمك فتخرج اي فان تخرج وهو معطوف على قيامك ولا
اشكال اذ يكون تابعا للمعطوف عليه رفعا ونصبا وجرا وان اي وان
لم يكن قبله اسم يصح عطف ما بعد الفاء عليه فالرفع اي فيجب الرفع في محله
اذا كان اي الفعل الواقع بعد الفاء لغير من له الاول اي لغير من له الفعل
الاول بان يكون الفعل الاول للمخاطب والفعل الثاني الواقع بعد الفاء
للمتكلم مثلا نحو ائتني فاكرمك فيجب الرفع ان المضارع بعده لانه تقدير
مصدر معطوف على مصدر منتزع من الفعل الاول على اضمار الخبر
والكون من الافعال العامة اي ليكن منك اتيان فاكرام مني فلكن بعد
النصب بان يقال افعل اتيانا اذ لا يستقيم ان يقال افعل اتيانا فاكراما
مني لان الفعل الثاني لغير من له الاول فلا

يمكن اضمار فعل الامر اذا كان اي الفعل الواقع قبل الفاء مثبتا ليس غير داخل
على ضمير الشان فالنصب اي فيجب النصب نحو ليتك بالشفائي فاكرمك اذ التقدير ليت
اتيانا منك فاكراما مني هكذا قدره المصنف في المتن ولم يجوزوا الرفع على
تقدير ليتك يكون منك اتيان فاكرام مني لان المعطوف في حكم المعطوف عليه فيؤول
الى قولك ليتك يكون مني وهو غير مستقيم اذ لا يرجع من خبر ليس وهو جملة
ضمير الى اسمه فلا بد ان يعين فيه النصب وقد ليس داخلا
على المصدر المنتزع وهو ليت اتيانا ولم يقدره بفعل ليبقى ليس داخلا
على اسمه وهو ضمير المخاطب اذ يكون اضمار الفعل الاول فيه وفيه جوازه لانه
اخبار الاسم وهو الكاف عن الاعتبار وجعل ما هو خبر بعده اسم وقد اعتبر
الكاف في صحة الرفع اذ لا يقال ليتك يكون منك اتيان فاكرام مني ولولا اعتبار
الكاف لجاز ان يقدر ايضا ليت الكائن اتيان منك فاكرام مني فيصح الرفع ايضا
على هذا التقدير وكذا يجب الرفع اذا كان معنى ليس داخلا على ضمير الشان
وما بعد الفاء لغير من له الاول نحو ليته تاتيني فاكرمك يجب فيه الرفع اذ التقدير
ليته اي ليت الشان يكون منك اتيان فمني اكرام ولا يجوز النصب باضمار الفعل
اذ لا يستقيم ليت الشان يفعل اتيانا فاكراما مني وفيما عدا اي فيما
عدا القسمين المذكورين احدهما لغير من كان له الاول والثاني ان يكون داخلا
ان يكون معنى ليس غير داخل على ضمير الشان فيبقى قسمان احدهما ان يكون
ما بعد الفاء لمن له الاول مطلقا سواء كان غير معنى ليس او معنى ليس والثاني
ان يكون معنى ليس داخلا على ضمير الشان وما بعد الفاء لمن له الاول
فيجوز في كل واحد من هذين القسمين الباقيين الوجهان الرفع والنصب
اما الاول وهو ما اذا كان فعلا لمن له الفعل الاول في غير ليت نحو

اعنى تكرمنى فيجوز فيه النصب على معنى لا تفعل اتيانا فاكراما ويجوز الرفع على معنى لا يكن اتيان فاكرام وكذا في كل ما كان من الاوطء فتحذفه يجوز النصب اى لا تفعل شيئا من الاتيان فتحدثا له ويجوز الرفع على معنى لا يكن منك دنو من الاسد فحديث منك له وكذا في ليت عمرا حاضر على معنى الشان وهو لمن لم يزل يحدثنا بانه لا ينبغى وتكرمنى يجوز النصب على معنى ليتك تفعل اتيانا فاكراما ويجوز الرفع اى ليت اتيان فاكرام منك واما القسم الثالث من الاقسام وهو ان تكون معنى ليت داخلا على ضمير الشان وما بعد الفاء لمن لم يزل يحدث ليتنا بانى متكرمنى فيجوز فيه النصب على ليت الشان تفعل اتيانا فاكراما ويجوز الرفع على ليت الشان تكون منك اتيان فاكرام فالحاصل انه اذا لم يكن قبله اسم يصح عطفه عليه فاما ان تكون ما بعد الفاء لغير من لم يزل فان كان لغير من لم يزل فيجوز الرفع مطلقا اذا ما اسمنا وغيرها اذا كان معنى ليت عمرا داخلا على ضمير الشان وان كان لمن لم يزل فيجوز فيه الوجهان مطلقا سواء كان ما قبل الفاء ليت او عمرو داخلا على ضمير الشان او عمرو داخل عليه. ولا يجاب للجواب ولا يليق الواجب بجوابين معناه انه اذا ذكر ما بعد الفاء من جواب الاشياء الستة فلا يجوز ان يذكر بعد الجواب جواب اخر لان الجواب الاول ليس من الاشياء الستة فلا يستدعى جوابا اخر ولا يجاب للشئ الواحد بجوابين اى لا يكون لواحد من الاشياء الستة جوابان مثلا لا تقول ائتنى فاكرمك فاعطيك على ان الثانى ليس معطوفا على الاول بل جوابا مستقلا لان الواحد من الاشياء الستة قوته المنع انه معتبر شرط وهذا فيه مؤكد ائتنى فاكرمك ان تاتنى اكرمك فلو كان الجواب

الثانى ايضا جوابا للاول مستقلا لكان التقدير ان تاتنى اكرمك اعطك ولا يرد جوابان مجزومان من غير تخلل عاطف بينهما للاستقرار وقوله تعالى فتطردهم فتكون من الظالمين فالاول للنفى قبله والثانى للنهى السابق هذا ايراد وجواب وهو ان قوله فتكون اما ان تكون جوابا للجواب وهو فتطردهم بعينه او يكون جوابا مستقلا ايضا للنفى وهو قوله وما عليك من حسابهم من شئ فتكون لهذا النفى جوابان احدهما قوله فتطردهم والثانى فتكون فاجاب بانه ليس من احد القسمين اى ليس هو جوابا للجواب وليس من الجوابين للنفى الواحد بل قوله فالاول وهو قوله فتطردهم جواب للنفى قبله وهو ما عليك من حسابهم من شئ الاية والثانى وهو قوله فتكون جواب للنهى السابق وهو قوله ولا تطرد الذين يدعون ربهم الاية اى لا تكن منك طرد فكون والواو تعطف على قوله الفا اى ينتصب بعد الواو بشرط الجمعية والوقوع فى جواب الستة على ما قدرنا فى الفا نحو لا تأكل السمك وتشرب اللبن فان المراد النهى عن الجمع بينهما لا النهى عن الجمع بينهما لا النهى عن كل واحد منهما ولو جزم الفعل الثانى افاد النهى عن كل واحد منهما اذ التقدير لا تأكل السمك ولا تشرب اللبن وهو غير مراد بل المراد الجمع بينهما فاذا نصب ما بعد الواو يكون بتقدير ان ايضا ولا يصح عطفه على الفعل قبله بل لا بد من انتزاع مصدر من الفعل الاول ليعطف هذا عليه ويتسلط النهى اى لا يجمع بين اكل السمك وشرب اللبن اى وان تشرب اللبن فان مجموع معطوف على المصدر المنتزع من الاول اى لا تفعل اكل السمك وشرب اللبن والواو بمعنى مع اى لا تأكله مع شربه وانما لم يجز الرفع فيه اذ لو قيل لا يكن منك اكل السمك وشرب اللبن

لم يصح للجمع مع انه المراد ولو كان الواو بمعنى مع افاد نفى الجمع وهو المطلوب فان قيل ان تقدير الرفع مع بقاء الجمعية بان يقال التقدير لا يجتمع لك اكل السمك وشرب اللبن قلت هو جائز ظاهر لكن اذا حمله على النصب له فيه فائدة وهى انه اذا انتصب يكون الواو بمعنى مع فتكون الواو للجمع ولو قدر لا يجتمع لك هذا وهذا كان الواو للعطف والجمعية مستفادة من الفعل وهو لا يجتمع بتقدير النصب فلا يخرج الواو الى العطف وتبقى معنى الجمعية فى نفس الواو فاعرفه واما العلم ظاهر معلوم مما ذكرناه من الفاء او معطوف على الواو اى ينصب المستقبل اذا كان قبله الواو او كان قبله او بشرط معنى الى او الا نحو قوله وكنت اذا غمزت قناة قوم كسرت كعوبها او تستقيما اى الى ان يستقيم العناء او الا ان تستقيم والتفسيران فى المعنى متقاربان لكن الاعراب مختلف ولذا قال بحكمة النصب او الجر بحسب اختلاف التفسير اما النصب فعلى تفسيره بمعنى الا ان اى كسرتها الا زمان استقامتها وهو مفرغ من الموجب لانه يصح معناه نحو قرأت الا يوم كذا الحذف المضاف وهو زمان واعرب المضاف اليه اعراب المضاف فلذلك النصب واما الجر فعلى تفسيره بمعنى الى ان وهو ظاهر واذا انتفى الشرط فى الثلاثة وهى او والواو للجمع والفاء فالاستئناف او لا غير كل اى امكن نقيض ذكرنا شرط النصب بعد كل واحد منها من معنى السببية فى الفاء ومعنى الجمعية فى الواو وكونها بعد الاشياء الستة ومن معنى الى ان او الا ان فى او فاذا انتفى شرط من الشرائط لم يمكن النصب لفوات شرطه فيتعين الرفع نحو ما تاتينا فتحدثنا وانت تجهل امرنا فتحدثنا كما تحدثنا من لا يعرف احوالنا فتحدثنا معطوف على قبله وقوله ما تاتينا عطف مثبت على منفى والثانى الاستئناف اى بل ما تاتينا وتحدثنا فى انتصاب حكم النفى عليهما اى ما تاتينا فما

تحدثنا تحدثنا معطوف على ما بعد النفى وهو ما تاتينا وقوله ان امكن اى ان امكن كل واحد منهما اعنى من الاستيناف والاستئناف احترازا عن قوله الم تسال الربع القواء فينطق اى الم تسال الربع فينطق بلسان الحال فالنطق ثابت فلو كان الاشتغال يسقط لانطلاق الاول مجزوم والثانى مرفوع فلا يمكن انتصابه بحكم الجزم عليهما بمعنى الا ان اى انه لم تساله فلا ينطق وليس المعنى عليه فتعين الاستيناف من العطف وعن قوله تعالى ولا يؤذن لهم فيعتذرون لانه لا يمكن الاستيناف فيه بالعطف على قبله قوله ولا يؤذن لهم ليكون الاعتذار منفيا بل تعين الاستيناف فيه وقد يؤذن لينصب النفى عليها اى لا يؤذن لهم فلا يعتذرون لان المعنى عليه فلذكرنا مثالا لما يتعين فيه الاستئناف ومثالا لما يتعين فيه الاستيناف وحروف العطف معطوفة على او بعد اذا كان قبله او لا حروف العطف ان كان المعطوف عليه اسما نحو اعجبنى قيامك وتخرج او فقيامك فتخرج او ثم تخرج او فقيامك حتى تخرج على ان حتى عاطفة وكذا غيره من حروف العطف يعنى اذا عطف فعل مستقبل بحرف من الحروف العاطفة على اسم قبله ينتصب بتقديره بان لئلا يكون عطفا للفعل على الاسم وكذا نحو قوله حتى المضيف يخلو القعدان ويخلو عطف على المضيف فلا بد من تقدير ان مصدر بان تقدير ان اى وان يخلو حتى المضيف وحتى غلا القعدان والقعدان جمع قعود والقعود من الابل وهو البكر حتى يمكن ركوبه وادنى ذلك ان ياتى عليه سنتان واوله داو يبت غبن اى الاضيق المطلية وهكذا يوجد فى حواشى الكتاب وجاز مينهما اى مع حروف العطف الاظهار اى الجهار ان مجوز اعجبنى قيامك وان تخرج وكذا فى نظائره كما جاز اى الجهار افصح لام كى كما سبق والواو فى قوله

اى من قول الشاعر وهو كعب الغنوي و ما انا للشيء الذى ليس نافعي ويغضب
منه صاحبي بقؤول قيل انه للعطف دون الجمع ولا اى وان كان للجمع
لانه نفى لقوله دون الجمع ونفي النفي اثبات فيقدره وان كان للجمع
يفسد المعنى المقصود او يلزم تقدمه النفي كما سياتى وفي العطف ايضا
نظر فالاولى تقدير التاخير والرفع اظهر لانه من مهيله تمثله قبل
الشروع في اعراب البيت وذلك ان لقائل ان يقول واو الجمع اما ان
تكون هي للعطف او لا تكون له فان كان للعطف فلم جعله المصنف قسيم
العطف حيث قال قيل انه للعطف دون الجمع وان لم يكن للعطف فلم احتيج
الى تقدير مصدر صريح من الفعل السابق كما سبق وجوابه انه في
الاصل للعطف لكنه خص ببعض احواله وذلك لان المعطوف قد يكون قبل
المعطوف عليه في الوجود وقد يكون بعده وقد يكون معه نحو جاءني زيد وعمرو
قبله او بعده او معه فخص واو الجمع بما يكون معه فهو باعتبار اصل
معنى العطف احتاج الى تقدير مصدر صريح من الاول وباعتبار اختصاصه
العارض بحال المعية صار كانه قسيم للعطف المطلق الذى لا يتقيد فواو
الجمع عطف مقيد بالمعية وواو العطف غير مقيد بها وهنا اى المنصوب
وهو ان تقصد اسما منصوبا او هو مرفوع فان كان منصوبا فيكون
بتقدير ان وان مع خبره اما ان تعطف على الشيء او على المصدر المنتزع
من احد الاشياء الستة وليس ها هنا الا النفي فان عطف على الشيء لم
يستقم اذ يصير التقدير ما انا للشيء ولغضب صاحبي بقؤول والغضب
لا تعلق به على اضمار القول اى ولقول الغضب فقال المصنف فيه نظر
لان القول المقدر اما ان تكون اضافته الى الغضب من باب اضافة المصدر
الى المفعول او من اضافة الشيء الى الشيء

للملابسة وهنا فاسد لان اما الاول فلانه يلزم وقوعنا فيما هربنا منه او يلزم
ان يكون الغضب مقولا واما الثاني فلان لفظة منه تدفعه اذ اضافته للملابسة
تغنى عن ذكر منه اذ هو كقول غضب صاحبي لمعنى الملابسة معناه
قول يصدر ويتولد عنه غضب صاحبي فلا حاجة الى ذكر منه كما يقول اذكر
يوم خرجت فان الاضافة صحيحة لكون الخروج في اليوم فلا حاجة الى ان
تقول يوم خرجت فيه واما اذا عطف على المصدر المنتزع من احد الاشياء
الستة وهو النفي من النفي والنفي في موضعين احدهما قوله ليس نافعي
والاخر قوله لا يستقيم جعله في جواب واحد منهما اما جعله في جواب ليس
نافعي على العطف على المصدر المنتزع وهو النفع ليتسلط عليهما فلانه يلزم
نفي النفع ونفي الغضب ومقصود الشاعر اى لا اقول ما لا ينفعني ويغضب منه
صاحبي لا انه لا يغضب وهو ظاهر واما جعله في جواب النفي الاخر وهو
قوله وما انا فعاسد ايضا لان منفيه هو قوله بقؤول فيلزم تقدم المعطوف
وهو الغضب على المعطوف عليه وهو المصدر المنتزع من القؤول اى لا
يصدر مني القول لما لا ينفعني ولا يتسبب بغضب صاحبي عنه فقوله فالاولى
تقدير التاخير معناه ان جعله في سياق ليس نافعي يفسد المعنى فلا يحمل
عليه بل الاولى ان يحمل على النفي الاخر وهو ما انا وتقدير التاخير قوله
ويغضب عن قوله اذ التقدير وما انا بقؤول للشيء الذى لا ينفعني
ويغضب صاحبي بالنصب فيغضبه وان كان معطوفا على قوله فهو
متاخر معنى لان تقول خبر ما فهو مقدم في التقدير وهذا اسهل
من الوجه الاخر الذى يفسد المعنى المقصود قوله والا اى وان جعل للجمع
فاما ان يجعل في جواب ليس نافعي فيفسد المعنى المقصود او يجعل

انا ح

في جواب وما انا فيلزم التقدم المعطوف وهو يغضب على المنفي وهو قؤول
كما قررناه ثم قال والرفع اظهر اى ورفع يغضب لكون معطوفا على الجملة
وهو ليس نافعي اظهر من نصبه ويكون التقدير وما انا للشيء الذى لا ينفعني
ويغضب منه صاحبي بقؤول ولا اشكال فيه لا لفظا ولا معنى فكان الجمع اظهر
اى واضمار ان بدون هذه اى بدون الحروف المذكورة وهي حتى والواو والفاء
ونحوها ضعيف ومنه الا ايهذا الزاجري احضر الوغى بنصب احضر اى الزاجري
من ان احضر فحذف من كما حذف من ان وان فيما قبله ثم حذف ان من
غير واحد من الحروف المذكورة فكان ضعيفا وقوله فمن نصب احضر
عن الرواية الاخرى وهو قوله فيما بعدها وجاز حذفها ورفع الفعل وقد
مر ذا الذي سوغها اى سوغ النصب باضمار ان من غير احد الحروف المذكورة
دلالة ما بعده وهو قوله وان اشهد اللذات يعني انما جاز اضمار ان بغير
واحد الحروف المذكورة والنصب وان خلا عن الحروف المذكورة ولكن قام
دلالة ما بعده وهو ان اشهد مقام تلك الحروف لقوة الدلالة على حذف ان وجاز
حذفها اى حذف ان ورفع الفعل وهو الاكثر وقد مر في اول الكتاب بحث الا
ولما فرغ من مرفوع الاسماء والافعال ومنصوبها شرع في المجرور ولا يكون الا
في الاسماء فقال المجرور اما بالاضافة نحو غلام زيد او بحرف
الجر نحو المال لزيد وحروف الجر تذكر بعد ان شاء الله تعالى والاضافة على ضربين
معنوية ومفيدة التعريف في المضاف ثم قسم المعنوية الى التعريف والتخصيص فقال
تعريفا اذا كان المضاف اليه معرفة الا نحو غير ومثل لتوغلهما في الابهام هذا
استثناء من المضاف اى يعرف المضاف الى المعرفة الا اذا كان احد هذه الكلمات
ثم استثنى من هذه الاستثناء فقال الا اذا اشتهر بمغايرة المضاف اليه نحو

المغضوب فانه المغضوب ضد المنعم عليه فيتعرف ونحو مررت بالمتحرك غير الساكن
فانه يزول ذكر الابهام لان ضد الساكن هو المتحرك او بمماثلته اى اشتهر
المضاف بمماثلته المضاف اليه نحو زيد مثل حاتم اذا اشتهر باتصافه بالكرم
لان المماثلة اذا انصرفت بالقرينة الى جهة معينة من علم او كرم او نحوهما
زال ذلك الابهام فاورد عليه قوله تعالى نعمل صالحا غير الذى كنا نعمل فانه
غير واقع بين الضدين في المعنى اذ المعنى نعمل صالحا غير ذلك الذى كنا نعمل
من اعمال السوء وقع بين الضدين ولم يفد تعريفا اذ لو افاد تعريفا لم
يقع صفة للنكرة واجيب بان غير ليس بصفة بل هو بدل وجاز ابدال المعرفة
عن النكرة وقد يحمل نحو نعم فلان واحد امه وعبد بطنه ونسيج وحده
نكرة فيه قوله اماوى اني رب واحد امه اخذت فلا غرم علي ولا خذل من
جدل عليه اذا اقال عليه بالظلم والاكثر ان تكون معرفة ويروى اجرت فلا
قتل علي ولا صبر يعني قد ذكر بعضهم ان قولهم واحد امه وعبد بطنه ونسيج
وحده مما لا يعرف ايضا وان اضيف الى المعرفة لتوغلها في الابهام اذ لا
تختص بالنسبة الى مضاف اليه معين اذ بعد الاضافة لا تتعين المضاف ايضا
فهو نظير غيرك ومثلك ولذلك دخل مجرورا برب في قول الشاعر رب واحد
امه ورب لا تدخل الا على النكرة والاكثر ان تكون معرفة على قياس الاضافة
الى المعارف واما وجه نكرة فنادر انما جاء في الشعر فلان نسيج وحده
اى لا نظير له في علم وغيره واصله في الثوب لان الثوب اذا كان رفيعا لم
ينسج على منواله سواه واذا لم يكن رفيعا عمل على منواله سدى لعدة
اثواب والمنوال الخشبة الذى يلف عليه الحائك الثوب قال عبد القاهر المجرور
المتصل سطر ولم لا يجوز ان يعود الى نفس واحد وعبد لان المضاف
يكتسي من المضاف اليه التعريف

فاذا كان يعرف ام باضافتها الى ضمير الواحد كان المأمن تعرف الواحد
منها بما لا فكان بمنزلة تعريف الشيء بنفسه فوجب ان يعود الضمير الى غير
عبد واحد نحو ان تقول زيد عبد بطنه فيكون تعريف عبد بعد ضميره ما
فاذا املك حاتم واحد امه وعبد بطنه جاز ان يكون معرفة بان يعلم المذكر
كامل فلت حاتم الكامل الفضل الذي عرفته واذا جعل نكرة فعلى انه يوصف
به نكرة محدودة كما في الضب كانه قال رب انسان واحد امه عبر له ولكن
رب انسان بحر زعظيم معظم لان رب لا تدخل على المعارف او تخصيصا
عطف على قوله تعريفا اي الاضافة المعنوية ما تفيد تعريفا كما ذكرنا
او تخصيصا اذا كان اي المضاف اليه نكرة نحو غلام رجل وهي اي
الاضافة المعنوية في الامر العام اي في الغالب بمعنى اللام او بمعنى من نحو
غلام زيد وخاتم فضة وفي الثاني اي في الذي بمعنى من يصح اطلاق الاسم
على الاول اذ يصح اطلاق الفضة على الخاتم بخلاف الاول وهو الذي
بمعنى اللام نحو غلام زيد اذ لا يصح اطلاق الثاني على الاول لان الذي
بمعنى من الثاني مبين للاول ويصح اطلاق المبين على المبين واحترز
بقوله في الامر العام عن الاضافة بمعنى في فانه قليل اي كضرب اليوم
اي ضرب في اليوم ولا بد من ان يتجرد المضاف من حروف التعريف
اذ لو لم يتجرد منها لكان المضاف معرفة فلا فائدة من اضافته الى
المعرفة وما اجازه الكوفيون من نحو الثلاثة الاثواب ضعيف لما فيه
من الجمع بين المعرفين ولانه على خلاف استعمال الفصحاء اذ المسموع
منهم ثلاثة الاثواب قال ثلاث الاثافي والديار البلاقع وقد نقل الكوفيون
ما نقل عن قوم فصحاء ووجهه في القياس بان الثلاثة هي الاثواب
بخلاف غلام زيد لتغايرهما ولما كانت

هي الاثواب والثلاثة هي المستند اليه كان اولى بالتعريف من الثاني وهذا
ضعيف لانك اذا قلت خاتم الفضة فالخاتم هو الفضة ومع ذلك لا يجوز تعريف الاول
وان يكون اي المضاف غير المضاف اليه في المعنى ان عطف على ان يتجرد اي لا
بد من تجرده ومن ان يكون غير المضاف اليه في المعنى فلا يجوز اضافته الى
مماثل له في العموم والخصوص كليث واسد والمراد من المماثلة بين الشيئين في الخصوص
والعموم ان كل شيء كان احدهما اعم منه وكل ما كان احدهما اخص منه كان الاخر
كذلك وانما عبرنا بهذه العبارة احترازا عن كل الدراهم فانهما ايضا متماثلين
في العموم والخصوص بل الكل عام والدراهم خاص ولا كذلك بخلاف كل
الدراهم وعين الشيء ونفسه والمراد من العين معين نحو عين الكتاب وعين
الثوب وليس المراد لفظ العين واضافة المسمى الى اسمه في قولهم سعيد ذات مرة
يتسم منه اي ليس من باب اضافة الشيء الى مماثله اذ الاسم غير المسمى وكذا
اضافة الاسم العلم غير المضاف الى اللقب نحو سعيد كرز اي ليس من باب اضافة
الشيء الى نفسه لان سعيدا يراد به المسمى وكرز يراد به اللفظ فكانه
قال جاني مسمى لفظ كرز وانما اضيف الاسم الى اللقب دون العكس لان اللقب
انما يكون عند الاشتهار والوجه اضافة غير الاشهر الى الاشهر ليكتسب الشهرة
من المضاف اليه وقيل المضاف اي العلم اذا كان مضافا لا يجوز الاجراء اي
اجراء اللقب عليه العلم المضاف بكونه عطف بيان له نحو هذا عبد الله بطة وانما
تعين الاجراء لانه لا يمكن اضافة العلم المضاف الى اللقب لانه لو اضيف لكان
اما ان يضاف الجزآن معا وهما المضاف والمضاف اليه او احدهما ولا يجوز
اضافتهما لان حق المضاف ان يحتفوه الاعراب لاختلاف العوامل
واذا اضيفا معا في موضع وجب ان يرفعا جميعا لاستحقاقهما ذلك باعتبار

الفاعلية فيكون الجزء الثاني مرفوعا مخفوضا وهو ممتنع ولا يجوز اضافة احد
الجزئين دون الاخر لانه بعض الاسم وبعض الاسم لا يصح اضافته فلما تعذر اضافته
المضاف من العلم اجري اللقب عليه بكونه عطف بيان له وقد جاء اي الاجراء في المفرد
ايضا نحو ومن طلب الاوتار ما حز انفه قصير وخاض الموت بالسيف بيهس
نعامة لما صرع القوم رهطه تبين في اثوابه كيف يلبس فان نعامة وبيهس
اسمان لذات واحدة والثاني لقب وكان القياس اضافة العلم اي اللقب وقد اجري عليه
وما في ما حز اما زائدة اي ومن طلب الاوتار حز انفه قصير وهو اشارة
الى قصة قصير مع الزباء وهي مشهورة او مصدرية على انه مبتدأ مع خبره والجار
والمجرور وهو من طلب خبره مقدما عليه اي حز انفه حاصل من جهة طلب
الاوتار نعامة عطف بيان لبيهس ونصب بحال لاستشهاد وقد مضى قصة بيهس
وجمل كيف نصب على الحال والعامل يلبس والجملة وحدها كيف مع ما عمل فيه
سادة مسد المفعول لتبين ولا يجوز ان تكون مفعول التبين حقيقة لئلا يبطل
صدريته وان لا يكون اي المضاف عطف على ان قبله اي لا بد من ان لا يكون المضاف
وصفا اي وصف المضاف اليه ولا موصوفه اي ولا موصوف المضاف اليه
يعني انه لا يصح اضافة الموصوف الى الصفة ولا الصفة الى الموصوف اما
اضافة الموصوف الى الصفة فلا تجوز لان الصفة يلزم ان تكون مجرورا لكونه
صفة والصفة تتبع الموصوف في اعرابها لانها كالشيء الواحد واما اضافة
الصفة الى الموصوف فلا تجوز ايضا لان الصفة تكون مقصودا بالنسبة
من حيث انه مضاف وغير مقصود بالنسبة من حيث انه صفة ولانهما
كالشيء الواحد ايضا وقولهم سحق عمامة وجرد قطيفة ليس فيه هذا
المراد بان السحق صفة عمامة والجرد

هو الباقي المتجرد عن الشعر صفه للقطيفه فقد اضيف الصفه الى الموصوف
فاجاب بقوله ليس منه وبيانه ان الجحفه والجرد بعد حذف موصوفها صارا عرفه
اسمين مبهمين فاضيفا اي الجامه فقطيفه للبيان كخاتم فضه وقولهم مسجد
الجامع وصلاه الاولى وبقله الحمقا على حذف المضاف اليه هذا لا مثله بذلك
على سبيل الايراد على قولهم لا يضاف الموصوف اى صفته لان المسجد هو
الموصوف بكونه جامعا والصلوه بكونها اولا والبقله بكونها حمقا لانها تنبت
على مجارى السيول فتقلعها فاجاب بقوله على حذف المضاف الذى المسجد
مضاف الى الوصف والوقت موصوف بالجامع فالوصف الذى اضيف اليه
المسجد محذوف فالجامع ليس صفه للمسجد وكذا الاولى ليس صفه
للصلوه بل للمضاف اليه وهو الساعه والتقدير صلوه الساعه الاولى
وكذا بقله الحمقا تقديره بقله الحبه الحمقا وفى اكثر النسخ على حذف المضاف
من غير لفظ اليه وهو غير مستقيم ظاهرا اذ المحذوف على ما قررنا قد
هو المضاف اليه لا المضاف ولو قال على حذف الموصوف لكان اصوب
وهو اى الاضافه المعنويه تكون لازمه وغير لازمه فاللازمه الاولى وهى
اللازمه ظروف نحو فوق وتحت وامام وقدام وخلف ووراء
وتلقا وتجاه وحذاء وحذه وعند ولدى ولدن وبين ووسط
بالسكون ومع ودون فهذه هى الظروف اللازمه للاضافه
وغير الظروف نحو مثل وسوى وغير وبيد بمعنى غير نحو هو كثير
المال بيد انه بخيل وقيد وقاد بمعنى قدر تعالى بينهما قيد رمح اى
قدره وقاب وقيد رمح بكسر القاف اى قدر رمح وقاب
وقيس

بمعنى قدر ايضا تعالى بينهما قيس رمح اى قدره واي نحو لا يضاف نحو اي اى الواحد
المعرفه ولكن اثنين فصاعدا لانه لو اضيفها نحو اي الرجلين واي الرجال عندكم لان
لان ايا استفهام بعض من كل فيستدعي تعددا في المضاف اليه فلا يضاف الى
الواحد المعرفه بخلاف اي رجل واي رجلين بغير ان ايا اذا كان مضافا الى النكره
جاز اضافته الى المفرد والمثنى والجمع لانه ليس استفهاما عن المضاف البعض بل هو
الاستفهام المضاف اليه وتمييزه عن غيره اى اى رجل من الرجال وقوله تعالى
وايا كان نحو اخوه تقييد اى المقامه لابرابها اى من كان سرا منى ومثل ذلك
اعني لا ابرابها المقامه فقد ايراد على قوله ان ايا لا تضاف الى الواحد المعرفه فانه
مضاف الى الواحد المعرفه وهو المتكلم والمخاطب وما زائده اى اى واي فاجاب
بقوله فالتقدير ايا اى اى مضاف فى الحقيقه الى متعدد الهم ايا وايا كم اى الامر
بعطف وهو انه لا يعطف على المضمر المجرور الا باعاده الجار كما تقال بنى والكم
العقد بينا ولم يكن بين الامر لعطف وهو انه لا يمكن العطف على المضمر المجرور
الا باعاده الجار وبعض وكل وكلا هذه معطوفه على قوله واى لا انها من غير الظروف
اللازمه للاضافه ولا تضاف اى كلا الا الى المثنى او ما هو فى معناه كقوله ان الخير
والشر مدى وكلا ذلك وجه وقبل اى كلا الامرين من الخير والشر وجه بتوجه
اليه ويقبل عليه وذو عطف على بعض وكل ولا يضاف اى ذو الا الى اسما
الاجناس الظاهره عند سيبويه وعلل بان ذو وصله الى الوصف باسما الاجناس
ونحو ابانا ذو رعينها ذوها شاذ عبده اى عند سيبويه وانه صنعها الخزرجيه
مرهفات والثاني ذوها يرجع الى مرهفات اى ابان ذو والمرهفات ذوى
ازمه الخزرجيه اى مطعومهم وملبوسهم ويروى ابا ربل ابان هذا هكذا من الواو
وهو الملاك العوالي وهو الهلاك واو لو عند سيبويه من اصحاب ذوى لازمه
للاضافه

وزاد وقط وحسب عطف على اوله لانها مما يلزم اضافتها ايضا والثانيه
عطف على الاولى اى غير اللازمه نحو ثوب ودار ونحوهما مما يضاف في حال
دون حال ولفظيه عطف على معنويه اى الاضافه على ضربين معنويه كما
ذكرنا لفظيه وهى اضافه الصفه الى فاعلها او مفعولها نحو هو ضارب
زيد وحسن الوجه ولا تفيد اى الاضافه اللفظيه الا خفه فى اللفظ والفتح
كما هو قبل الاضافه اى لا تفيد الاضافه اللفظيه تعريفا ولا تخصيصا ومن ثمه اى
من اجل انه لا خفه في اللفظ فالو امررت برجل حسن الوجه ووصف بها النكره
وجاز الضاربا زيد اى ومن اجل انه لا يفيد الا خفه جاز الضاربا زيد والضاربو
زيد ولو كان مع الاضافه بعد التعريف عند الاضافه الى المعرفه لما جاز اضافه
ما فيه اللام ولا يجوز الضارب زيد اذ لا خفه لان التنوين سقط بالالف فلم يفد
الاضافه خفه لم يكن قبل الاضافه لان الضارب زيدا نحو ضارب زيدا فحسن
فسقط التنوين ثم ادخل اللام بعد الاضافه فالاضافه قد افادت خفه وهو مردود
لان اللام داخل على الجزء الاول فلا معنى لحذفها ثم ردها ها الواهب
المايه الهجان وعبدها عوذا تزجى خلفها اطفالها والقياس ان لا يجوز كما لا يجوز
الواهب المايه الهجان عبدها وعوذا جمع حال من المايه وهو جمع عايذ وهو الحديثه
العهد بالنتاج والهجان الاعتق من فصيله وفرق بعضهم بين الصورتين اى
بين صوره ما دخل الواهب على عبدها وصوره ما دخل الواهب على المايه
ويعطف عليها اذ الاول وهو عبدها في الواهب مباشره مع الشبهين اذا
باشره المضاف ولم يتوسط بينهما شي اخر والثاني اى عبدها في الصوره الثانيه
غير مباشر للواهب هو تابع معطوف على ما باشره الواهب هو المايه وقد
يحتمل في التابع ما لا يحتمل في المتبوع بدليل رب رجل وغلامه مع انه لا يجوز

رب غلامه وكل شاه وسخلها مع انه لا يجوز كل سخلها ومررت برجل قايم ابواه
لا قاعدين ومع هذا اعلى المعطوف عن ضمير الموصوف ولم يجز لكن
المعطوف عليه بغير ان قاعدين معطوف على صفه رجل بلا مع انه لا يجوز مررت برجل
قاعدين ابواه لانه يجوز في التابع ما لا يجوز في المتبوع وكذا في الموصول نحو مررت بالرجل
القايم ابواه القاعدين اى لا اللذان قعدا ولم يجز بعضهم في الذى نحو الا الذين
قعدا بدل ونكر الا القاعدين وغايه ما توهم من الفرق ان اللام الموصوله
يصلح للمفرد والمثنى والمجموع والمذكر والمونث ولفظها في الجميع واحد
نحو القايم والقايمه والقايمان والقايمون بخلاف لفظ الموصول فان الذى
للمفرد المذكر واللذين للمثنى المذكر واللتين للمثنى المونث والالى جمع
خبره هو الصفه ولا مخالفه ظاهرا بينه وبين الموصوف وهو الرجل بخلاف
اللذين فانه يظهر المخالفه في الافراد والتثنيه من اول الامر بينه وبين
الرجل الموصوف فافترقا ولم يستضعف بعضهم حملا على المعنى لان القاعدين
في المعنى بمنزله اللذين قعدا كما في قوله انا الذى قتلت بكرا بالقنا وتركت
تغلب غير ذات سنام وحه لا يسند الا ان قتلت مع حرى صله الذى لا
ضمير فيه يرجع الى الموصول وانما جاز حملا على المعنى لان الذى يراد به المتكلم
لكونه خبرا انا والعايد اليه هو الضمير المتكلم من قتلت لان الموصول يراد
به المتكلم فجعله من حيث المعنى وعلى هذا اى على انه يحتمل في التابع
ما لا يحتمل في المتبوع جاء الضارب الرجل وزيد وان لم يجز الضارب
زيد وابو العباس يفرق بين الصورتين وهما الواهب الماية الهجان
وعبدها جاء الضارب الرجل وزيد قايلا في ان الضمير في عبدها للمايه
فكانه قيل المايه وعبد المايه مضاف في التقدير الى المعرف باللام

لبعض حكم العلم حكم المعرف باللام فلم يجوزوه وَإنما جاز اَلضاربُ الرَّجُلِ مع أنَّ الإضافة لم تفد خفة لم تكن قبل الإضافة إذ كان الأصل الضارب الرجلَ بالنصب فسقط التنوين باللام والإضافة لم تفد خفة فكان ينبغي أن لا يجوز كالضارب زيد أنما جاز تشبيهًا أي الضاربِ الرجلِ بالحَسَنِ الوَجْهِ من حيث أن جر الثاني مع اللام في الصورتين وإنما جاز الحسن الوجه مع أن الإضافة لم تفد خفة لأن أصل الحسن وجهه فحذف عنه الضمير وأبدل عنه اللام في الوجه لأنه أخف من الضمير فيستقيم جواز الإضافة حذف الضمير واقامة اللام مقامه في الجزء الثاني فالحق به لوجود اللام في الجزء الثاني وهو الضارب الرجل دون الضارب زيد وأما نحو الضاربك والضاربه فيمن قال إنه مضاف فمحمول في صحة الإضافة على ضاربك إذ الإضافة فيه لازمة من غير نظر الى تخفيف لرفضهم الجمع بين التنوين أو النون والضمير المتصل هذا ايراد وجواب أما الإيراد فهو أن نحو الضاربك والضاربه كان حقه أن لا يجوز لأنه إضافة لفظية لم تفد الإضافة فيه خفة لأن التنوين سقط باللام وهو مثل الضارب زيد والجواب أنه محمول على ضاربك بلا لام لأن أسما الفاعلين والمفعولين إذا أضيف الى مضمر لم ينظر فيها الى تخفيف لأن ضاربك أضيف من غير تخفيف إذ التخفيف يكون بحذف تنوين والتنوين مع الضمير المتصل مما لا يجتمعان لأن التنوين يؤذن بتمام الاسم والضمير المتصل في حكم تتمة الأول فيؤذن بأن الأول غير تام فلا يمكن الجمع بين التنوين وبين الضمير المتصل وكذا بين النون والضمير المتصل فلم يعتبر فيه التخفيف لفقد اجتماع التنوين أو النون مع الضمير المتصل حتى سقط بالإضافة ودفع أنهما لا يجتمعان فعلم جواز نحو ضاربك غير تعلق بتخفيف

فالحق به الضاربك وشبهه لأن الباب واحد إذ لا تعتبر التخفيف فيهما جميعا وقوله فيمن قال إنه مضاف إشارة الى الخلاف في أن ضاربك مضاف والكاف مجرور وعند الأخفش غير مضاف والكاف منصوب على أنه مفعول ولما كان الإشكال يتوجه على من قال إنه مضاف قيده به وَلَا يُضَافُ مَوْصُوفٌ إِلَى صِفَتِهِ ما لا يحمل عليه هذا الإيراد فإنه لم يجمع بين النون والضمير المتصل فأجاب بأنه شاذ لا يعول عليه ولذلك لا يجوز في سعة الكلام فلا يقال هم الضاربوك لما ذكرنا من اجتماع النون والضمير المتصل وأجره إذا ما خشنا أمن محدث الأمر معظما وَأَفْعَلُ التَّفْضِيلِ إِذَا أُضِيفَ إِلَى المَعْرِفَةِ مُرَادًا به الزيادة على من أضيف إليه فالإضافة غير محضة أي تكون لفظية على رأي وَلِذَلِكَ قيل مررت برجل أفضل القوم لأن المعنى على ثبات من كان له فضل من باقي القوم ويرشد به قوله تعالى ومن الذين أشركوا وإلا عرف أنه معرف أفعل أما أن يضاف الى المعرفة أو النكرة فإن أضيف الى المعرفة فله معنيان أحدهما أن يراد به الزيادة والتفضيل على المضاف إليه والثاني أن يقصد به الزيادة كما سيأتي فإن أريد به الزيادة على المضاف إليه فاختلف في أن إضافته لفظية أو معنوية فقيل إضافته لفظية لأنه يقع صفة للنكرة كمررت برجل أفضل القوم وكقول الشاعر فلم أر قوما مثلنا خير قومهم أقل به منا على قومهم فخرا فوصف للنكرة وهو قوما خير وهو معرف المفصل ولو كانت الإضافة معنوية مفيدة للتعريف لما وقع صفة للنكرة وإنما صح وقوعه صفة للنكرة لأن المعنى على ثبات من فضل مررت برجل أفضل القوم أي من باقي القوم واستدل على ثبات من بقوله تعالى ولتجدنهم أحرص الناس على حيوة ومن الذين أشركوا عطف على قوله من الذين على الناس

إذ المعنى أحرص من الناس ومن الذين أشركوا في المعنى ثابتة وإنما ليس ويرشد به ولا عرف أنه معرف إذا أضيف الى المعرفة والإضافة معنوية لأن الإضافة إنما تكون لفظية إذا كانت بمعنى الانفصال والعمل وأفعل التفضيل لا يعمل في مظهر وقيل ومنصوبها أي ومن شرط أفعل التفضيل إذا أريد به الزيادة على المضاف إليه أن يضاف إلى ما هو بعضه لأن الزيادة إنما تكون بعد الاشتراك في أصل المعنى إذ لا يقال عبدك أحسن من الأحرار بل التفضيل على غير الجنس مخصص من لا يجوز أن يقال عبدك أحسن من الأحرار ولما بين هذه المقدمة بالأسئلة فرع عليه وقال فلا يجوز يوسف أحسن إخوته لخروجه من جملتهم بإضافتهم أي بإضافة الإخوة إلى ضميره أي ضمير يوسف فإنك إذا قلت إخوته لم يكن يوسف داخلا في الإخوة واختلا لزوم تفضيل الشيء على نفسه يتحصل إلا فعل جهتين أصل ثبوت المعنى والزيادة فيه لكونه من جملتهم باعتبار الأولى دون الثاني هذا سؤال وجواب أما السؤال فهو أن أفعل إذا أضيف الى ما هو بعضه والمقدر أنه يراد به الزيادة على المضاف إليه فيلزم تفضيله على نفسه قطعا فأجاب بأنه داخل في المضاف إليه باعتبار المشاركة في أصل المعنى من غير حكم الترجيح معه وأما باعتبار الترجيح فليس هو داخل فيه فيلزم ترجيح الشيء على نفسه وهذا الكلام بمجرده لا يدفع السؤال لأنه لا يراد الزيادة على جميع من أضيف إليه بل على من سواه كما نبه عليه بقوله من مثل كأنه أفضل باقي القوم ويدل على اختلاف اعتبار الجهتين قولهم زيد قائما أحسن منه قاعدا فإن قائما هي الحال المفضل بها وقاعدا هي الحال المفضل عليها والعامل فيهما أحسن فلو جعلا بمعنى أحسن إليهما واحدة لصار المعمود مفضلا عليه بل

نفسه أحسن الى قيام نفسه لا جنبية وينسبه الى القعود بمعنى أصل الحسن فعلى ظهر اختلاف اعتبار الجهتين وَإِنْ قُصِدَ بِهِ زِيَادَةٌ مُطْلَقَةٌ وَأُضِيفَ لِلتَّوْضِيحِ هذا قسيم لقوله مرادا به الزيادة على المضاف إليه فإنه لا بد في من أضيف إليه فإن أفعل في هذا يراد به الزيادة المطلقة لا الزيادة على المضاف إليه فقط بل إضافته إليه لمجرد التوضيح فإذا قلت زيد أحسن قريش فمعناه زيد أحسن الناس مطلقا وهو من جملة قريش فإضافته الى قريش ليست للتفضيل عليهم بل للتوضيح فلا مقال في تعريفه بالإضافة لأنه ليس المعنى على ثبات من حتى تكون الإضافة لفظية كما ذكرنا فيما أريد الزيادة على المضاف إليه فإنه لا بد أن يكون له المعنى على ثبات من لتحقق المفضل على المضاف إليه ولا منع من إضافته الى ما ليس بعضًا منه نعم إنه لا يشترط في هذا القسم أن يكون بعض المضاف إليه ولذلك يصح أن يقال عبدك أحسن من الأحرار فيجوز هذا مثله يوسف أخوته لأن المراد منه الزيادة المطلقة أي هو أحسن الناس على الإطلاق وإنما أضيف الى ما فيه الإخوة لملابسة إياه وكذا لو قلت الناقص والأشج أعدلا بني مروان ولا يراد به الزيادة بالعدل عليهم لأنهم ظلمة بل المراد أنهما أعدل الناس وأضيفا الى بني مروان للتوضيح المجرد لكنك قلت هما عادلا بني مروان ويكفي في الإضافة الملابسة توهم ما أراد بالناقص يزيد بن مروان وبالأشج عمر بن عبد العزيز وَيَجُوزُ فِي الأَوَّلِ وهو ما أريد به الزيادة على المضاف إليه جاز الإِفْرَادُ وَالمُطَابَقَةُ لِمَنْ هُوَ لَهُ تقول الزيدان أفضلا القوم وجاز أفضل القوم وإنما جاز الوجهان لأنه أشبه الذي بمن لذكر المفضل عليه فجرى مجراه وإنما جاز فيه المطابقة لأنه دخله الإضافة التي هي من خواص الأسماء فجرى مجرى

سائر الاسماء فرد وعليه فيه المطابقة فعلى الثاني وهو ما اذا اريد به الزيادة
المطلقة المطابقة ليس بلازم اى بحرى فيه المطابقة لانه صفة يحققه ان يطابق
الموصوف وليس المفضل عليه مذكورا معه ليشابه الذى يمنع المذكور
معه الافراد وَاِذَا اُضِيفَ اِلَى النَّكِرَةِ فيه لقوله واذا اضيف الى المعرفة
فَحُكْمُ المُضَافِ اِلَيْهِ كَحُكْمِ مَوْصُوفِهِ فِي الاِفْرَادِ وَالتَّثْنِيَةِ وَالجَمْعِ نَحْوُ هُوَ
اَفْضَلُ رَجُلٍ وَهُمَا اَفْضَلُ رَجُلَيْنِ وَهُمْ اَفْضَلُ رِجَالٍ اِذَا فَضَلُوا رجلا
رجلا او اثنين اثنين او جماعة يعنى اذا قلت هو افضل رجل فالافضل
هو رجل فى المعنى اى اذا فضل الرجال رجلا رجلا فهذا الواحد افضل من
اولئك المفضلين وكذا اذا قلت هم افضل رجال فالافضل هم الرجال
فى المعنى اى اذا فضل الرجال جماعة جماعة فهؤلاء افضل من اولئك المفضلين
فالحاصل ان المضاف اليه هو المفضل فى المعنى والمفضل عليه غير مذكور
بل المفضل عليه هم المفضلون كما ذكرنا وَيُضَافُ اَسْمَاءُ الزَّمَانِ اِلَى الجُمْلَتَيْنِ
اى الاسمية والفعلية تقول جئتك اذ قام زيد وجئتك اذ زيد قائم وَآيَةٌ
اى ويضاف آية وذو اِلَى الفِعْلِيَّةِ نَحْوُ زَمَنَ الحَجَّاجِ امير وهذا امثال لاضافة
ظرف الزمان الى الجملة الاسمية وَقَوْلُ الشَّاعِرِ اَطْلَاقَةُ اَمُّ الوَلِيدِ بَعْدَ مَا
اَفْنَانُ رَاْسِكِ كَالثَّغَامِ المُخْلِسِ وليس ما بكافة عن الاضافة بل مهيئة للاضافة
اِلَى الجُمْلَةِ ذكر المصنف مثالا آخر لكون ظرف الزمان مضافا الى الجملة الاسمية
وذكر بعضهم ان ما فى البيت كافة قال فى التعليق ان ذلك لا يعجبنى قال
بعد فى الشرح على معناه الاصلى من اقتضاء الاضافة الى شئ وهو المعنى
مضاف الى ما بعده كانه قيل بعد حصول راسك اشمط كالثغام المخلس
بما ذكرت اقرب بعض جعل ما مهيئة للاضافة الى الجملة اى ولو جعلت

ما كافة لم يكن بعد مضافا والمعنى على اضافته لكن ذكروا ان ما اما ان تكون
اسما او حرفا وذكروا اقسام كل واحد منها ومن ادراك ما هنا تحت واحد
من الاقسام بحث وتأمل الثغام بالفتح نبت يكون فى الجبل يبيض اذا يبس يقال
له بالفارسية ... يشبه به الشيب خاطب به الشاعر نفسه
اى الحث ام الوليد بعد السعر وطلاقة مصدر طلق المراة اى اجهها
اخلس النبات اختلط رطبه ويابسه واخلس اذا خالط سواده البياض
وَمِنْهُ اى ومما يضاف من اسماء الزمان الى الجملة قَوْلُهُمْ مَا رَاَيْتُهُ مُذْ دَخَلَ الشِّتَاءُ
فِيمَنْ يَرَى الاِضَافَةَ اى فيمن يقول ان مذ مضاف الى ما بعده واما من يقول
ان ما بعده ... زمان مضاف وهو مبتدا ومذ خبره اى اول مدة الانتفاء
الرؤية او جميع مدة الرؤية زمان دخول الشتاء فليس من هذا الباب
لان مذ غير داخل على الجملة وَنَحْوُ بِآيَةِ تُقْدِمُونَ الخَيْلَ شُعْثًا وَاَذْهَبْ
بِذِي تَسْلَمُ هذا مثال لكون آية مضافا الى الجملة الفعلية وكون ذو مضافا
الى الجملة الفعلية وكون ذو مضافا الى الفعلية وقد مضى بحثهما فى الظروف
وانما اضيف انه الى الفعلية لقرب معناها من معنى الوصف لان الوصف هو
العلامة فانك اذا قلت ائتنى اذا اذن المؤذن فقد جعلت ذكر الوقت علامة
لاتيانه وَالمَكَانُ لَا يُضَافُ اِلَيْهِمَا اى الى الجملتين المتمكنة اى الظروف المتمكنة
من المكان لا يضاف الى الجملتين واحترز بالمتمكنة عن نحو حيث فانه يضاف
الى الجملتين نحو جلست حيث قام زيد وحيث زيد قائم على ما مضى وانما لم يضف
ظروف المكان الى الجمل لان ظروف الزمان اكثر استعمالا فاتسع فيه ما لم يتسع
فى المكان لقلة استعماله ولان ظروف المكان فى الجهات اذا اضيف الى الجمل
كان فى المعنى مضافا الى مضمون الجملة فيصير مضافا الى المصدر فلا يستقيم

إذ الاتيان حلول عليك وقدام عليك بخلاف الزمان فانه يصح اضافته الى المعانى
وَلَا يَجُوزُ اِضَافَةُ المُضَافِ اى المضاف لا يضاف الى شيئين معا من غير تخلل عاطف
نحو غلام زيد عمرو على الاضافة اليهما وَلَا تَقْدِيمُ المُضَافِ اِلَيْهِ اى على المضاف وَلَا
الفَصْلُ بَيْنَهُمَا مُطْلَقًا اى بالظرف او بغيره اِلَّا فِي سَعَةٍ اى فى سعة الكلام وَبِغَيْرِ الظَّرْفِ
اى ولا يجوز الفصل بغير الظرف ضَرُورَةً الشعر ويفهم من هذا انه يجوز الفصل
بالظرف فى ضرورة الشعر نَحْوُ قَوْلِهِ فَرَشْنِي بِخَيْرٍ لَا اَكُونَنْ وَمِدْحَتِي كَنَاحِتِ يَوْمًا
صَخْرَةٍ بِعَسِيلِ والعسيل بالعين المهملة مكنسة العطار التى يجمع بها العطر
اى لا ينبغى ان اكون فى مدحتى لك مثل ناحت الصخر بتلك المكنسة اى لا يحصل
له شئ ولا يمكن له ذلك وفرشنى اى اصلحنى ففصل المضاف والمضاف اليه
بالظرف وهو جائز فى ضرورة الشعر نحو لله در اليوم من لامها اى در
من لامها اما اضافة المضاف فانما لا يجوز لوجهين احدهما ان تمام الاسم
بالاضافة فلو اضيف مرة اخرى لزم ان يكون المضاف تاما بالاضافة الى
الاول غير تام لكونه مضافا الى الثانى ايضا والثانى ان الاول اما ان يضاف الى
معرفة ثم يضاف اضافة اخرى لكونه كتعريف المعرف ان اضيف الى معرفة
اخرى او تخصيص المعرف ان اضيف الى نكرة وان اضيف الاول الى نكرة
فان اضيف ايضا الى نكرة لزم تحصيل الحاصل لوجود التخصيص بالاضافة
الاولى وان اضيف الى معرفة الغاء الاضافة قبلها الى النكرة واما تقديم
المضاف اليه على المضاف فانما لا يجوز لان المضاف اليه معاقب التنوين وحال
محله فكما لا يقدم التنوين لا يقدم المضاف اليه ولان المضاف اليه كالجزء من
المضاف لامتزاجهما فكما لا يقدم جزء من الكلمة عليها لا يقدم المضاف
اليه ايضا واما الفصل بينهما فانما لا يجوز فى السعة لاتحاد المضاف والمضاف
اليه وامتزاجهما فلا يتخلل

اجنبى بينهما كما لا يتخلل بين الحرفين من كلمة وكما لا يتخلل بين الاسم وتنوينه
وانما جاز فى ضرورة الظروف لاتساعهم فى الظروف فانهم يتسعون فيها
وقد سبق له نظائر وَنَحْوُ بَيْنَ ذِرَاعَيْ وَجَبْهَةِ الاَسَدِ عَلَى حَذْفِ المُضَافِ اِلَيْهِ
مِنَ الاَوَّلِ وَقِيلَ مَذْهَبُ سِيبَوَيْهِ اَنَّهُ اى المضاف اليه مَحْذُوفٌ مِنَ الثَّانِي
وَاُخِّرَ الاَوَّلُ لِيَكُونَ كَالعِوَضِ هذا ايراد وهو انه فصل بين ذراعى الاسد
بالاسم بغير ظرف وهو قوله وجبهة فاجاب عنه بوجهين احدهما ان المضاف
اليه من الاول محذوف والتقدير بين ذراعى الاسد وجبهة الاسد فالتقى
باحدهما دالا على الآخر لان اللفظين واحد والثانى وهو مذهب سيبويه عند
بعضهم ان المضاف اليه محذوف الثانى والمذكور آخرا هو المضاف اليه
للاول وانما اخر ليكون اقوى كالعوض من المضاف اليه الثانى اذ لو قدم
وقيل بين ذراعى الاسد وجبهته لم يكن الثانى مضاف اليه لفظا ولا يقوم
مقامه فاخر الاول ليكون كالقائم مقامه وَمَذْهَبُهُ اى مذهب سيبويه فِي زَيْدٌ وَعَمْرٌو
قَائِمٌ عَلَى العَكْسِ يعنى ان قائم خبر عن الثانى وخبر الاول محذوف وهذا اشارة
الى ان سيبويه خالف بين الصورتين اذ كان قياسه ان يكون خبرا عن الاول
ويحذف الخبر عن الثانى كما ذكره فى قوله بين ذراعى وجبهة الاسد
اى المضاف اليه محذوف من الثانى وعائد الفرق انه لو جعل الخبر للثانى
لكان خبر الاول محذوفا والخبر يحذف كثيرا بالقرينة بخلاف الاضافة فانه
لو جعل المحذوف من الاول لم يكن المضاف اليه للاول مذكورا لفظا
ولا ما يقوم مقامه متصلا به بخلاف العكس فانه لو حذف من الثانى لكان
المذكور آخرا مضافا اليه الاول وكان كالعوض عن المضاف اليه فى
الثانى متصلا به فكان المضاف اليه لها مذكورا نَحْوُ قُتِلَ اَوْلَادُهُمْ شُرَكَائِهِمْ
نحو سرقاتهم ونصب اولادهم

لبست بمكر العود الدوم الفصل بغير الظرف من السعه ويجوز حذف المضاف
وَاجْرِ اخِرًا مِن الاعراب على المضاف اليه عند امن الالباس احترزبه عما يلبس
فلا يقال راسد زيدا اى غلام زيد لانه يلبس اما مرة اى يجوز حذف المضاف
مرة اى مضافا واحدا نحو وَاسْأَلِ القَرْيَةَ اذ المعلوم ان المسؤل اهلها لاهى
وللناس او مرتين اى يجوز ان يتعدد المضاف المحذوف نحو قوله فى البرق
اسال البحار الكل سقيا سحابه اى سحاب البرق البحار بحذف المضاف وهو
السحاب والمضاف الاخر وهو سقيا فاعرب الضمير المجرور باعراب المضاف
الموضع وهو سقيا فانقلب المجرور مرفوعا فاستكن فى الفعل وهو اسال
هكذا ذكروه ولو قيل ان اسال فيه ضمير يرجع الى البرق على الاسناد المجازى
بدون ارتكاب حذف المضافات لم يكن بعيدا بل ارتكاب مجاز خير يكثر من
الاضمارات واحرالسرقا فحى للعقيق والعقيق موضع فاسقى اى قصد البرق
والبحار اسم موضع وكان فى الاصل جمع بحرة تعالى تجرتنا اى ارضنا اى اسال
ماء هذه المواضع مقصد العقيق واوله الا من نوى بدون سوى او اكثر اى
يجوز حذف اكثر المضاف نحو فكان قاب قوسين اى مقدار مسافة قربه
وَيُقَالُ هُوَ مِنِّى فَرْسَخَانِ اى مقدار مسافة قربه فرسخان او ميلا او نيلا زيح
وليس عند سيبويه بقياس اى ليس تعدد حذف المضاف بقياس فى الكوهو
منى غدوة الفرس او غلوة السهم اى مقدار مسافة قربه منى غدوة اذ لم
يسمع وليس بمقيس عنده فلذلك انكره وقد يترك المضاف اليه على اعرابه
اذا كان لفظ المضاف المحذوف مذكورا سابقا مضافا الى شئ اخر كقراءة
من قرأ والله يريد الاخرة بجر الاخرة اى يريد عرض الاخرة فابقى
المضاف اليه على اعرابه بعد حذف المضاف لانه سبق مضافا الى شئ اخر
وهو قوله تريدون عرض الدنيا

ومنه اى وما ترك المضاف اليه على اعرابه ماكل سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة
بحذف المضاف وهو كل وترك بيضاء على اعرابه ولو اعرب بيضاء باعراب المضاف
لفسد ولا بيضاء بالرفع فيمن لا يجوز العطف على عاملين فاما من يجوز العطف
على عاملين فيضمر بعد الواو عاملين وهو ما والنصب شحمة وكل لتجر بيضاء
ومنه اى ومما ترك المضاف اليه على اعرابه ما مثل عبد الله يقول ذاك ولا
اخيه والتقدير ولا مثل اخيه بحذف المضاف وهو المثل وترك المضاف اليه
على اعرابه وهو الجر وقد يتوهم ههنا ان اخيه مجرور عطفه على عبد
الله ومثل المذكور مضافا اليهما ولا يقدر فى الثانى مضاف اخر محذوف
فلدفعه لقوله ولا يجوز العطف اى عطف اخيه على عبد الله حيث كان النفى
عن كل من المثلين لا عن المماثل لهما ولما يلزم من ابطال المؤكدة للنفى غيرها
عطف على النفى والفصل اى ولما يلزم من الفصل بين المعطوف المجرور
وهو اخيه والمعطوف عليه وهو عبد الله باجنبى وهو يقول ذاك ورفع ذلك
التوهم بقوله لا يجوز العطف لثلاثة اوجه احدها انه لو كان معطوفا على
عبد الله لكان النفى ثابتا لشخصين وليس المراد ذلك بل المراد ان مثل
عبد الله لا يقول ومثل اخيه لا يقول لا ان شخصا واحدا مماثلا لهما لا يقول
والثانى انه لو عطف اخيه على عبد الله لوجب لا المؤكدة للنفى فى المعطوف
ولم يوجد فى المعطوف عليه وهو عبد الله فلا يقال جاءنى زيد ولا عمرو
والثالث انه لو عطف اخيه على عبد الله لزم الفصل بينهما باجنبى وهو
يقول وانما كان اجنبيا لانه خبر ما فهو اجنبى بين المعطوفين اذ ليس
من اعمالها وقيد المعطوف بالمجرور احترازا عن نحو ما زيد القائم ولا عمرو
يقول ذاك وعمرو وعن نحو ما زيد القائم اخاه يقول ذاك وعمرا
فان قوله يقول خبر ما وهو

احنبى وقع بين المعطوفين المرفوعين فى المثال الاول والمعطوفين المنصوبين
فى المثال الثانى ولا منع من ذلك والفرق شدة اتصال المجرور بالجار والمعطوف
على المجرور حكمه حكم المجرور والجار فكما لا يقع الفصل بين الجار والمجرور
لا يقع الفصل بين المجرور وبين ما هو فى حكمه من المعطوف المجرور وشبهه
ما مثل ابيك ولا اخيك يقولان ذلك فانه حذف المثل من الثانى وترك المضاف
اليه على اعرابه ولا يصح العطف ههنا ايضا للوجهين المتقدمين اما الاول
فلانه لو عطف اخيك على ابيك لكان القول منفيا عن شخص مماثل لهما والمطلوب
النفى عن كل واحد من المثلين كما ذكرنا والثانى انه لو عطف لزم وجود لا فى
المعطوف دون المعطوف عليه ولا يرد الوجه الثالث وهو الفصل بالاجنبى
لم يكن فى المثال الاول فاشار اليه بقوله فلزم الافراد فى يقولان اى لو كان معطوفا
على ابيك لكان المبتدأ مثلا لهما فهو مفرد فكان حقه ان يكون الخبر ايضا مفردا
بان يقال ذاك ولا عند ارتكاب اقحام المثل ضعيف لان المطابقة لفظا مع المقحم
بشهادة امتناع مثلى افعل هذا جواب عن سؤال مقدر وهو ان يقال انما
ثنى الخبر لان لفظ المثل مقحم لانه يقال مثلك لا يقول كذا اى انت لا تقول فالمقدر
ما ابوك ولا اخوك يقولان فاجاب عنه بان هذا الاعتذار ضعيف لان لفظ
المثل وان كان مقحما من حيث المعنى فهو معتبر لفظا ولذلك امتنع مثلى افعل
بل يجب ان يقال مثلى يفعل فكان المقحم غير معتبر لقيل افعل وحذف المضاف
اليه معطوف على قوله قبل ذلك حذف المضاف اى قد يجوز حذف المضاف
اليه كما ذكرنا ويجوز حذف المضاف اليه فى اذ وحينئذ ومررت بكل
قائما اذ التقدير اذ كان كذا ومررت بكل واحد واقيم التنوين مقام
المضاف اليه وحكم الاضافة ان تحذف لها التنوين ونونا التثنية والجمع

من المضاف وانما حذف لان العلامات الثلاث تدل على تمام الاسم والاضافة
تدل على ان الاسم غير تام وانما يتم بالاضافة فيستحيل وجودها مع الاضافة لكون
المضاف المضاف تاما وغير تام وكسر اخره عطف على ان يحذف اى وحكم الاضافة
كسر اخر الاسم ان كان صحيحا او جاريا مجراه وهو ما كان اخره واوا او ياء ما
قبلها ساكن عند الاضافة الى يا المتكلم نحو اذا الاسم اى يا المتكلم فاما ان يكون
الاسم صحيحا او جاريا مجراه او لا يكون كذلك فان كسر اخره كدارى وثوبى ودلوى
وظبيى لان الكسرة اخت اليا وان لم يكن صحيحا ولا جاريا مجراه فيكون
اخره اما الفا او ياء او واوا متحركا ما قبلها تتعرض لها بقوله وان كان الاخر الفا
تثبت نحو عصاى ورحاى وعلاماى الا فى لغة هذيل فتقلب لغير التثنية
ياء وتدغم اى ان كان اخره الفا فهذيل تقلب الالف ياء ان لم تكن الف التثنية فتقول
عصى ورحى وعلامى وانما لم تقلب الف التثنية لئلا يقع بالقلب لبس بخلاف
عصاى ورحاى فانه لم يلزم بسبب القلب لبس بل اللبس حاصل قلب او لم يقلب
واما التثنية فاذا لم تقلب فلا لبس وان قلب اللبس المرفوع بالمنصوب والمجرور
فلذلك لم تقلب الالف فى التثنية ياء وتفتح اليا لاجتماع الساكنين نحو اذا كان الاخر
الفا واضيف الى يا المتكلم فيا الاضافة فيه مفتوحة اذ لا تكون ساكنة لاجتماع
الساكنين فاوثرت الفتحة للخفة والف لدى تقلب وفاقا مع الضماير اجمع كالف
على والى هذا كأنه سؤال وهو ان اخر لدى الف فكان حقه ان يمتنع يا
المتكلم لا يقلب كعصاى فاجاب بانه حمل الف على والى اذا اتصل بها المتكلم
فانه يقال على والى وكذا يقال لدى والجامع بينها كون الالف فى كل واحد
منها غير منقلبة عن ياء او واو وقوله مع الضماير اجمع يعنى تقلب الف لدى
مع ضمير المتكلم والمخاطب والغائب فيقال لدى ولديك ولديه كما يقال على
وعليك وعليه

وإن كان أي وإن كان آخره واواً أو ياءً متحركاً ما قبلها احترازاً عما إذا كان ما قبلها
ما هو جارٍ مجرى الصحيح وقد ذكرنا حكمه فإن انفتح فالواو والياء التي انفتح
ما قبلها كمسلمين ومصطفون تدغم أي تلك الياء مدغمة في ياء المتكلم في حال كونها
ياءً للتثنية إن كانت ياء فتدغم في الياء إن كان وإن اعتلت ثم تدغم في ياء المتكلم كمصطفيّ
وأصله مصطفوي اجتمع الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون فقلبت الواو ياءً وادغم
في الياء وفتح ما قبل الياء الساكنة ليدل مفتوحتين إحداهما ما قبل الواو والثاني ياء المتكلم
وما انضم أي الواو التي انضم ما قبلها كمسلمون أو انكسر أي والياء التي انكسر ما قبلها
كمسلمين في الجمع قلبت مكسور ومفتوح أي فيجمع ذلك المدغم بين مكسور وهو
ما قبل الياء ومفتوح وهو ياء المتكلم نحو مسلميّ هذا فيما انكسر ما قبله نحو مسلمين
وأما ما انضم ما قبله كمسلمون فإنه يقلب الواو ياءً وتكسر ما قبله فيجمع أيضاً
المدغم وهو ما بين مكسور ومفتوح كمسلميّ في مسلمون لما فرغ من مرفوع
الأسماء والأفعال ومنصوبها ومجرور الأسماء شرع في المجزوم وقال المجزوم
وهو المضارع الواقع بعد لم ولما ولام الأمر ولا النهي نحو لم يضرب وليضرب
وكلم المجازاة وهي التي تفيد سببية الأول للثاني ويسميان أي الأول والثاني
شرطاً وجزاءً فإن كانا مضارعين فيهما مجزومان نحو إن تكرمني أكرمك لقبولهما
الجزم وكذا الأول أي وكذا إذا كان مضارعاً يجب الجزم فيه وفي الثاني
إذا كان هو وحده المضارع الجزم والرفع أي يجوز في الثاني الجزم
والرفع نحو إن جئتني أكرمك يجوز فيه الجزم والرفع أما الجزم فالرفع
أي يجوز في الثاني الجزم والرفع ولكونه مضارعاً قابلاً للجزم وأما
الرفع فهو إما بتقدير الفاء عند المبرد أي بتقديره أي جئتني فأكرمك أو على
نية التقديم والتأخير عند سيبويه فإنه يقول بتقديم الجزاء تقديراً كأنه قال
أكرمك إن جئتني وقد تكلم

مرفوعاً على أنه إخبار مقيد بالشرط والتحقيق أن جزاءه محذوف يدل ما قبله
عليه لأن المتقدم لا يكون جزاءً وإنما هو من سعة الكلام والتأخير لأن الفاء لا تحذف
عنده ولو كان جزاءً من غير جزم فحينئذ الفاء فلا بد من تقديره لأنه لو لم يقدم وجعل جزاءً
فإن كان بعد الفاء أو لا بعد والقسمان ممتنعان أما الأول فظاهر إذ لا نقل بعد
الفاء وكذا الثاني لأن الجواب يتعين فيه الفاء عنده إن لم يكن جزماً يأتي في الفصل
المستقل وإن كان الجزاء ماضياً لفظاً بغير قد من فعل متصرف أو مقدر فلا مساغ للفاء
نحو إن أكرمتني أكرمتك أو لم أقم يعني إن كان الشرط والجزاء ماضيين فيكون ماضياً
لفظاً نحو إن ضربت ضربت وقد يكون مضارعاً لفظاً وماضياً معنى نحو إن ضربت لم أقم فإن
الجزاء مضارع ولكن دخله لم فصار ماضياً ولا مساغ للفاء ههنا في الجزاء لأن حرف
الشرط أثر في المعنى مضارعين فكأنهما مضارعان تقديراً وإذا كانا مضارعين وجب
جزمهما فكأنهما مجزومان تقديراً والجزم اللفظي ينافي الفاء فكذا التقديري لأنه إذا
وجد الارتباط المعنوي بين الشرط والجزاء اكتفى فيه ولم يحتج إلى رابط لفظي كالفاء
وإنما قال بغير قد لأنه إذا وجد قد فهو ماض محقق يمتنع تأثير الشرط فيه فلا بد من
الفاء لفوات الرابط المعنوي نحو إن جئتني فقد أكرمتك ونحوه قوله تعالى إن كان قميصه
قد من قبل واحترز بقوله متصرف عن نحو من الأفعال الغير المتصرفة نحو إن جئتني
فعسى أن أكرمك فإن الشرط والجزاء ماضيان ولكن الجزاء لما لم يكن فعلاً متصرفاً
لم يقبل الجزم بقي معنى الفاء أيضاً وإن كان أي الجزاء مضارعاً مثبتاً من غير سين أو سوف
أو منفياً بلا فالوجهان أحدهما الجزم نحو إن تكرمني أكرمك أو لا أهنك لإمكان
جعله نفس الجواب بتأثير حرف الشرط فيه بالجزم والثاني أن يدخل الفاء فيه مع بقاء الرفع
نحو إن تكرمني فأكرمك أو فلا أهينك بتأويل جعله خبر مبتدأ محذوف لتصير جملة اسمية
والتقدير إن تكرمني فأنا أكرمك وإن أكرمتني فأنا لا أهينك وإنما قال من غير سين
أو سوف لأنه إن كان مضارعاً

مثبتاً مع السين أو سوف فإنه يتعين الفاء ولا يجوز الجزم فيه نحو إن أكرمتني فسأكرمك
أو فسوف أكرمك على إضمار المبتدأ أي فأنا سأكرمك أو فأنا سوف أكرمك وإنما لم يجز
الجزم فيه لأنه لو جزم لقيل [illegible] الشرط داخل عليه ليدل فيه الجزم ولا تتوارد
حرفا استقبال على فعل واحد واحترز بقوله منفياً بلا عن النفي بلم نحو إن أتيتني
لم أقم فإنا قد ذكرنا أنه لا مساغ للفاء فيه لإمكان تأثير الشرط معنى في الجزاء لعله
أي معنى المضارع فإذا وجد تأثير الشرط معنى لم يدخل الفاء فيه فلم يكن فيه
وجهان وإلا فالفاء أي وإن لم يكن الجزاء أحد المذكورات تعين الفاء كما إذا كان
الجزاء جملة اسمية أو أمرياً أو نهياً أو فعلاً غير متصرف نحو إن جئتني فأنت مكرم
أو إن جئتني فأكرمني أو فلا تضربني ونحو قوله تعالى فإن كرهتموهن فعسى أن تكرهوا
شيئاً [illegible] وكذا لو كان الجزاء ماضياً محققاً مع قد نحو إن أكرمتني اليوم فقد أكرمتك
أمس وكذا مع السين أو سوف نحو إن زرتني فسأكرمك أو فسوف أكرمك أما
الجملة الاسمية فلأنها لا تقبل فلا بد من الفاء لتكون رابطاً وأما الجملة الأمرية فإنها
لا تقبل الجزم أيضاً لكونه مبنياً في الأصل فلا تقبل الجزم لفظاً ونحوها [illegible] لأن
الجزم إنما يكون في المستقبل أو فيما يقع موقعه وفعل الأمر لا يقع موقع المستقبل
لكونه طلباً ولكون المستقبل خبراً والطلب لا يقع موقع الخبر وأما الجملة النهية
فلأنه لا يمكن تأثير حرف فيه ولا يتوارد عليه جازمان أحدهما حرف الشرط وآخر
لا التي للنهي فتعين الفاء لتكون رابطاً ونحو من يفعل الحسنات الله يشكرها فلم
لم يتوجه الضرورة نحو أن الجزاء وهو قوله الله يشكرها جملة اسمية فكان حقها
أن يكون فيه الفاء وليس فيه وإنما جاز لضرورة الشعر وآخره والشر بالشر
عند الله مثلان ويجزم أي المضارع بإن مقدرة مع فعل الشرط بعد الأشياء
التي يجاب بالفاء إلا النفي إذا قصد السببية لتضمنها أي لتضمن الأشياء سوى
النفي

معنى الطلب وتضمنه أي وبتضمن الطلب السببية إذ لا يكون إلا لغرض خارج
بخلاف الإخبار اللهم إلا إذا استعمل في معنى الطلب قوله إذا قصد السببية
شرط لقوله يجزم أي إنما يجزم إذا قصد سببية الأول للمضارع
فأما إذا لم يقصد السببية يجب الرفع حالاً أو وصفاً أو استينافاً على ما سيأتي
عقيبه وقوله لتضمنها أي لتضمن علة لكون إن مقدرة مع أحد الأشياء الخمسة أي إنما
يقدر إن لأن المفروض أنه قصد السببية فيكون المضارع عقيبها فيغني ذكر عن ذكر
حرف الشرط والسببية لأن الطلب المستفاد من الجملة متضمن السببية فيقتضي
أن يكون للطلب سبب حامل عليه وذكر الحامل وهو الذي حمل نفساً لأن الطلب الناشئ
يستدعي حاملاً في الذهن [illegible] في الخارج فقد وجد الدال على الشرط المقدر
وقوله إذ لا يكون أي الطلب إلا لغرض خارج أي عن مفهوم الطلب علة لتضمن
الطلب السببية وقوله بخلاف الإخبار معناه أن الخبر لا يقتضي شيئاً خارجاً عن الخبر
يحمل على الإخبار بل الغرض من الإخبار هو اطلاع المخاطب على نفس الخبر وقوله
اللهم استدراك عن قوله بخلاف الإخبار أي الخبر لا يقتضي الجزم إلا إذا استعمل
بمعنى الطلب نحو اتقى الله امرؤ وفعل خيراً يثب عليه أي ليتق وليفعل ونحو حسبك
ينم الناس أي اكتف واسكت عن الكلام ينم الناس فحسبك خبر في معنى الطلب
فصح الجزم بعده فإن لم يقصد السببية قسيم لقوله إذا قصد السببية أي إن
لم يقصد السببية في المضارع فالحال أو الوصف أو الاستيناف أي إن لم يقصد
فيجب الرفع إما حالاً كقوله تعالى ثم ذرهم في خوضهم يلعبون أي ذرهم على
هذه الحال التي هم عليها أو وصفاً نحو قوله تعالى فهب لي من لدنك ولياً يرثني على
قراءة الرفع أي ولياً وارثاً مني أو استينافاً نحو لا تذهب به تغلب عليه فإنه لا يصح
الجزم فيه ولا كان التقدير إن تذهب به تغلب عليه وهو غير مستقيم إن المعنى
أنك تغلب عليه بعد الذهاب به ولا يجوز
أن يكون حالاً إذ ليس [illegible]

ولا يجوز الجزم في لا تدن من الاسد باكلك لان النفي لا يدل على الاثبات انما لم يجز الجزم لان الجزم انما يكون بان مضمره والمضمر قد يكون من جنس المظهر واذا كان المظهر منفيا كان المضمر منفيا مقدرا بان وان كان مثبتا قدر مثبتا فيه ان ولا يقدر الاثبات اذا كان المظهر منفيا فيكون التقدير ان لم تدن من الاسد ياكلك لان المذكور معنى فالمقدر كذلك فيفسد المعنى خلافا للكسائي فانه اجاز مثل ذلك اعتمادا على وضوح المراد بعلم بالقرينة ان التقدير ان تدن من الاسد ياكلك

فاصدق والجزم في قوله ﴿فاصدق وأكن﴾ لان الاول قد يكون مجزوما ولا فائدة فكانه مجزوم هذا سوال وجواب فالسوال ان قوله واكن مجزوم والمعطوف عليه وهو اصدق منصوب باضمار ان ولا يصح عطف المجزوم على المنصوب اجاب بان الاول محله الجزم على تقدير عدم الفا اذ لو قال رب لولا اخرتني الى اجل قريب اصدق بالجزم واكن كان مستقيما لان الفعل مجزوم في جواب التحضيض فيصير معنى الطلب كالاسباب الخمسة كما الجزم لاسم في بدال الي انشد مثل ما مضى ولا سابق شيئا اذا كان جائيا وقوله مشائيم ليسوا مصلحين عشيرة ولا ناعب الا بشوم غرابها لان الاول قد يدخله الباء اذ كل الاسمان على وجه التسمية وذكر ان قوله ولا سابق مجرور والمعطوف عليه قوله مدرك وهو منصوب وكذا ناعب مجرور وعطف على منصوب وهو مصلحين فكما لا يجوز عطف المجرور على المنصوب فاجاب بان الاول قد يدخله الباء فكانما هنا اذ يصح ان يقال لست بمدرك ما مضى وليسوا بمصلحين بعطف المجرور على ذلك المقدر كما عطف المجزوم على الاول على تقدير الجزم فيه واذا اجتمع الشرط والقسم فان تصدر الكلام بالقسم فالجواب له اي للقسم بشرط المضي في فعل الشرط اي بشرط ان يكون الشرط ماضيا لفظا او معنى اذ لا يكون الفعل مقدرا ملفوظا عليه ليدل عليه او غير ملفوظ به نحو لئن اخرجوا لا يخرجون معهم

يخيم هذا مثال لما يكون القسم فيه مقدرا وقد يلفظ بما يدل عليه وهو اللام في لئن فان اللام الموطئة تدل على قسم مقدر اذ التقدير والله لئن اخرجوا و﴿ان اطعتموهم انكم لمشركون﴾ مثال لما يكون القسم مقدرا فيه ولم يلفظ بما يدل عليه والتقدير والله ان اطعتموهم انكم لمشركون فانما قدر القسم ليكون انكم لمشركون جوابا له ولو لم يقدر لكان جوابا للشرط ولم يجز حذف الفا لانه جملة اسمية وهو جزا الشرط فالفا لازم فيه السعة اذ لا يقال في السعة ان اتيتني انا اكرمك بل الواجب ان يقال فانا اكرمك كما ذكرنا يعني اذا اجتمع القسم والشرط فاما ان يكون القسم في صدر الكلام واما ان يكون الشرط في صدر الكلام واما ان لا يكونا في الصدر بل يكونا متوسطين فان تصدر الكلام بالقسم كان الجواب للقسم لا للشرط لان تقدمه دليل توفر الاعتناء به والمعنى واشترط الماضي في فعل الشرط لانه لم يعمل في الجزا فلا يعمل في الشرط ايضا لئلا يلغا ويعلم ان اشتراط المضي ان لا يعمل في الجزا لان الشرط لما الغي استهجن ان يعمل في الجزا لان الشرط جزما لفظا في جوابه لما لم يوثر حرف الشرط في الجزا الذي يليه وهو فعل الشرط لا يعمل ايضا في الجزا الذي بعد عنه والمقصود هذا تصدر القسم اي ان تصدر الكلام بالشرط يعني وقع الشرط في صدر الكلام وتاخر القسم عنه جاز اعتبارهما اي اعتبار القسم والشرط معا والغا القسم اي وجاز الغا القسم نحو ان تاتني والله آتك او فوالله لا اتيك والاوجه حذف الفا لما قد علق اي تصدر الكلام بالشرط جاز اعتبار القسم والشرط معا بان يذكر الجواب كما في المثال الثاني وهو قوله فوالله لا اتيك فالكلام مصدر بالشرط وذكر القسم بعده مع الفا داخلا على القسم ليكون قوله لا اتيك جوابا للقسم وقوله فوالله لا اتيك بالجملة جوابا للشرط ولذلك دخل الفا على القسم وجاز الغا القسم وحده واعتبار الشرط كما في المثال الاول وهو قوله ان تاتني والله اكرمك بالجزم فان

بل صح

ان تاتني فوالله لا اتيك

وجه ٢

فان المجزوم جزا الشرط وقد الغي القسم لكونه في الوسط والتقدير ان تاتني لا اكرمك والله فحذف جواب القسم لدلالة جواب الشرط عليه وقوله لما قد سلف اشارة الى قوله فيما قبل ولا بد من الفا في الجملة الاسمية اذا وقعت جزا الشرط فيحذف فيه الفا لانه ليس من مواضع الجزم فيجب فيه الفا لربط الجزا بالشرط كما قد سبق في بحث ثالث وهو ان يتوسط القسم والشرط يقال وكذلك الحكم ان توسطا وتقدم الشرط يعني اذا توسطا فاما ان يتقدم الشرط على القسم او يتاخر الشرط عن القسم فان تقدم الشرط جاز اعتبارهما جوابا ان لم تاتني والله لا اكرمك وان يعتبر القسم والشرط بان يجعل الاخر جوابا للقسم ويجعل القسم مع جوابه جزا الشرط فيجب دخول الفا جوابا ان لم تاتني فوالله لا اكرمك وجاز الغا القسم بان يجعل الجواب للشرط ملغى الفعل الاخر جزا للشرط ولذلك الجزم وهو المراد بقوله وهكذا اي وكذلك اعتبارهما وان تاخر اي الشرط عن القسم فالغا اجلهما من الشرط او القسم فالغا الشرط جوابا والله ان اتيتني لا اكرمك بان قوله لا اكرمك جواب للقسم والشرط ملغى وان لم يذكر له جواب لفظا لدلالة جواب القسم على جوابه وجاز الغا القسم بان يجعل الفعل الاخر جزا الشرط بان يقال انا والله ان تاتني اكرمك بالجزم ليكون المجزوم جزا الشرط فالشرط والجزا مرفوع المحل بكونه خبر المبتدا المصدر به الكلام وجوابا فيكون القسم ملغى اذ لم يذكر له جواب لفظا ويعود الشرط المذكور قبله اي اولا اشارة الى قوله بشرط المضي في فعل الشرط يعني اذا الغي الشرط وجعل الجواب للقسم فيشترط ان يكون فعل الشرط ماضيا لفظا او معنى كما ذكرنا في تصدر الكلام بالقسم وقوله قبله اي قبل هذه اي قبل ذكر الشرط الاول في الحال فعال فلان في هذا الامر قبل اذا كان اخذ فيه قبل شاكا اما غير المتقيد من المعرب فهو التوابع قسم المعرب قسمين في اوائل الكتاب قال المعرب كلما يعنه اما ان

والغا القسم

ان يتبع الاعراب على سبيل الاتباع او على سبيل التبع وذكر المستقل وشرع في غير المستقل وهو التوابع وتعني التي لا اتصافها الاعراب الا على سبيل التبع لغيرها المراد بلفظ التوابع الاصطلاحي وبلفظ التبع اللغوي بعضها لا يكون اعرابها بالاستبداد وفي بعض النسخ وهي الاسما وظاهر هذا اللفظ ان التوابع لا يكون الاسما مسمه الاعراب لا على سبيل الاستبداد ولا يخرج عنه الفعل مع انه سيذكر ان التاكيد يجري في الالفاظ كلها ولا بد ان يحمل هذا الحد اذ الفعل لا اعراب له وكذا الجملة وكذا الحرف ولعل المراد ان اصل التوابع ان يكون في الاسما وقد ذكر غير الاسما على سبيل الاستطراد وقيل خمسة لان التابع اما ان يكون مقصودا بالنسبة او لا يكون فان كان فاما ان يتخلل بينه وبين المتبوع عاطف او لا فان لم يتخلل فهو البدل وان تخلل فهو العطف بالحرف فان لم يكن مقصودا بالنسبة فاما ان يدل التابع على معنى في المتبوع او لا فان دل فهو الصفة وان لم يدل فاما ان يقرر امر المتبوع في النسبة او الشمول او لا الاول هو التاكيد والثاني عطف البيان الاول التاكيد فهو ما يعاد به ذكر الاول غير مقصود خرج بقوله غير مقصود العطف بالحرف والبدل لان كل واحد منهما مقصود وخرج الصفة وعطف البيان بقوله يعاد به ذكر الاول لان الغرض من التاكيد الاول اما بلفظ الاول كزيد زيد واما بمعناه كزيد نفسه وليس عطف البيان الغرض فيه اعادة ذكر الاول وكذا الصفة وفيه نظر لان المراد اما اعادة عين الاول او اعادة ما يصدق عليه فان اراد اعادة عين الاول خرج عنه التاكيد المعنوي لان عين الاول غير معاد وان اراد اعادة ما يصدق على الاول فعطف البيان والصفة كذلك كذا اذا قلت جاءني ابو حفص عمر وجا زيد الظريف فالاول ان يقال معاد ان معناه ذكره التابع ما يصدق على الاول

إعادة صح

ولا يختص اي التأكيد بالاسم بل قد يكون في غير الاسم على ما سياتي فكما يفيد اي
فائدة التأكيد التقرير وازالة التجوز اي يفيد نسبة الفعل الى المتبوع وازالة
التجوز فان المتبوع قد يعرض له تجوزان احدهما ان يطلق الكل ويراد البعض
والثاني ان يطلق اللفظ على الغير ويراد العام مقامه لا هو بعينه فاذا قلت جاء
القوم فقد يراد به الكل او البعض واذا قلت جاء السلطان فقد يطلق ويراد به
خاصته نحو اشيعه ونائبه وبالتأكيد يزول التجوزان اما الاول فبضم لفظ الكل
واجمع اليه فاذا قلت جاء القوم كلهم زال به ارادة تجوز البعض واما الثاني فاذا
اذا قلت جاء زيد نفسه زال به تجوز ارادة من يقوم مقامه فيفيد ازالة التجوز
فقد يرى النسبة اليه والسهو وهو اما بلفظ الاول فيسمى صريحا وهو المسمى
بالتأكيد اللفظي ويجري في الالفاظ كلها في الاسم نحو زيد زيد وفي الفعل كضرب ضرب
وفي الحرف كان ان زيدا قائم وفي الجملة كزيد قائم زيد قائم وجاءني زيد جاءني زيد
واما بغيره اي بغير لفظ الاول بل بما معناه فهو المسمى بالتأكيد المعنوي فيختص بالاسم في
دون الفعل باحد هذه الالفاظ اي يختص باحد هذه الالفاظ في الاسم دون الفعل
اي التأكيد المعنوي لا يكون في الافعال والحروف وهي اي الالفاظ التي تؤكد بها النفس
والعين وتثنيتهما كالنفسين والعينين وجمعهما كالانفس والاعيان صح
وكلا وكلتا نحو كلاهما وكل واجمعون واكتعون واجمع في تأكيد الجمع المذكر وجمعا
في المؤنث المفرد وجمع في تأكيد جمع المؤنث واكتعون وابتعون وابصعون عطف
على كل فقط اي وهذه الثلاثة الاخيرة اتباعات لاجمعين لا تجيء الا على اثره فهي
غير صريح اي سمي التأكيد بما هو بمعناه غير صريح فالتأكيد بكلا الا المثنى نحو جاءني
الرجلان كلاهما والمرأتان كلتاهما وبكل واجمع اي لا يؤكد بكل واجمع الا ما له
اجزاء يصح افتراقها حسا او حكما بما هو معرفة او محدود ايضا عند الكوفيين نحو
رايت القوم كلهم هذا مثال لما فيه
المؤكد ذا اجزاء يصح افتراقها حسا

واشتريت العبد كله هذا مثال لما فيه افتراقها حكما فان المشتري قد يكون نصف
العبد او ثلثه او ربعه فيصح افتراق هذه الاجزاء في الحكم اذ جاز ان يشتري كاحد
دون جزء ولا يقول جاءني زيد كله لان اجزاء زيد لا يصح افتراقها في نسبة المجيء
اليه لا حسا ولا حكما وقوله بما هو معرفة بيان شرط المؤكد بالتأكيد المعنوي ان يكون
معرفة على مذهب البصريين وجوز الكوفيون تأكيد النكرة اذا كانت محدودة حجة
البصريين ان النكرة شائعة فلا تفتقر الى تأكيد لان تأكيد ما لا يعرف لا فائدة فيه ولان
التأكيد يدل على التخصيص والتعيين والنكرة تدل على الشيوع والعموم وكل واحد
منهما يناقض صاحبه وفي الوجهين نظر اما الاول فلانه مصادرة على المطلوب
المطلوب واما الثاني فلا يسلم ان التأكيد يدل على التعيين لينافي الشيوع بل يدل
على تقرير النسبة او الشمول وكما يقرر النسبة او الشمول في المعرفة جاز ان
يقرر ايضا في النكرة فالاولى التمسك بالاستقراء وهو انه لم يوجد في كلام
الفصحاء التأكيد المعنوي في غير المعرفة واما حجة الكوفيين وهو قول الشاعر
قد صرت البكرة يوما اجمعا فقد رده البصريون بانه مجهول قائله لا يعلم انه من
الفصحاء او لا وبعد تسليمه فهو شاذ نادر لعدم اطراده والمضمر لا يؤكد بالمضمر
لوجهين احدهما ان المظهر مستقل بالدلالة على المعنى والمضمر غير مستقل بنفسه
بل قد يحتاج الى ما يعود اليه كضمير الغائب والغرض من التأكيد البيان
والتقرير فالتأكيد بما هو ابلغ عرفا في البيان وهو المظهر اولى من التأكيد بغيره
فامتنعوا من التأكيد بالمضمر رعاية لهذه الاولوية والثاني ان التأكيد فضلة والمؤكد
هو المقصود بالنسبة والمضمر اعرف المعارف فلا يناسب ان يكون ما هو كالفضلة
اعرف مما هو المقصود والمضمر يؤكد بهما اي بالمظهر والمضمر لا رعاية المانع من
التأكيد ووجود العائد ومن حقه اي ومن حق المضمر اذا اكد بالمضمر انه لا
يؤكد من الضمائر الا بالمنفصل المرفوع
نحو رايتني انا

ان المؤكد ضمير منصوب والثاني منفصل مرفوع ومررت بك انت الاول متصل
مجرور والثاني منفصل مرفوع لا بالنفس بالبدل اي لوجود تأكيد المضمر بالمنصوب
وفعل رايتني اياي ليس بالبدل اذ لا يعلم ان اياي او تأكيد بخلاف المرفوع المنفصل
فانه لا يصح ان يكون بدلا من الاول اذ البدل يشترط ان يكون باعراب الاول والشرط
في التأكيد ذلك فالحاصل ان المضمرين اما ان يكونا منفصلين فيجوز التأكيد فيهما رفعا
ونصبا نحو ما قام الا هو هو وما ضربت الا اياك اياك واما المجرور فليس له منفصل وان
كانا متصلين او الثاني متصلا فلا يمكن لانه اذا اتصل احدهما تعذر اتصال الاخر فبقي
ان يكون الاول متصلا والثاني منفصلا فلا يجوز الا ان يكون الثاني منفصلا مرفوعا
اذ لو كان منفصلا منصوبا لالتبس بالبدل هذا اذا كان الاول متصلا مرفوعا او منصوبا
فاما اذا كان الاول متصلا مجرورا نحو مررت بك فلا يؤكد ايضا الا بالمرفوع المنفصل ولا
نحو بالمنصوب المنفصل اذ لو قيل مررت بك اياك لتوهم ان يكون ايضا بدلا على الجار
والمجرور بخلاف ما اذا كان مرفوعا فانه لا يكون بدلا من الاول لا لفظا ولا محلا واذا كان
اي المضمر المؤكد متصلا مرفوعا والتأكيد احد لفظي النفس والعين فالواجب ان يتوسط
اي حتم ان يتوسط بينهما اي بين المؤكد والمؤكد ضمير منفصل مرفوع نحو اضرب انت نفسك
وكذا اضربوا انتم كراهة تأكيد ما هو كالجزء بالمستقل بغير واسطة وجوز ان تؤكد المتصل
المرفوع بغير توسط ضمير منفصل مرفوع والضمير المتصل كالجزء من الفعل والنفس
والعين مستقلان لزم تأكيد الجزء بالمستقل وهو النفس والعين فاستكرهوا لانه توهم
تأكيد الفعل بالاسم لان المتصل المرفوع كالجزء من الفعل وبقية هذه العلة وهو قوله
كراهة تأكيد ما هو كالجزء بالمستقل على اعتبار القيود المذكورة اذ لو لم يكن الاول
متصلا بل كان منفصلا لم يكن فيه هذه الكراهة اذ لا يكون تأكيدا لما هو كالجزء اذ
الضمير المنفصل لا يكون كالمتصل في الجزئية وكذا اذا لم يكن مرفوعا نحو ضربتهم
انفسهم فهو جائز اذ ليس فيه كراهة

تأكيد ما هو كالجزء اذ المنصوب والمجرور ليسا كالجزء لكونهما فضلة وكذا اذا لم يكن
التأكيد بلفظ النفس والعين بل كان بلفظ كل واخواته نحو جاؤوا كلهم فان الاول كالجزء
لانه مرفوع متصل ولكن الثاني غير مستقل لان كلا لم يوجد في سعة الكلام مسندا
اليه الفعل بالاستقلال فلا يقال في السعة جاء كلهم وراءني كلهم ومررت بكلهم فلم يكن الثاني
مستقلا وكان الكراهة تأكيد ما هو كالجزء بالمستقل ولم يوجد ههنا بل الكراهة اذ الاول
غير مستقل لكونه جزءا والثاني ايضا غير مستقل في السعة فكانا مشتركين في عدم الاستقلال
فالحاصل ان المؤكد والمؤكد اما ان يكونا مستقلين نحو ضربتهم انفسهم وهو جائز لان
الاول مستقل اذ ليس كالجزء والثاني ايضا مستقل اذ يقع لفظ النفس والعين في
مرفوعين ومنصوبين ومجرورين في السعة وكانا مشتركين في الاستقلال واما ان يكونا غير
مستقلين نحو جاؤوا كلهم وهو جائز ايضا لمشاركتهما في عدم الاستقلال اذ الاول
كالجزء والثاني لا يستقل بنفسه في السعة كما ذكرنا واما ان يكون الاول مستقلا
والثاني غير مستقل كما ذكرنا واما ان يكون الاول غير مستقل والثاني مستقلا
نحو ضربت نفسك وهو غير جائز لانه تأكيد ما هو كالجزء بالمستقل والتأكيد فضلة
يكرهوا ان تكون الفضلة مستقلا وما هو المقصود غير مستقل الثاني من التوابع
الصفة وهي تابع يدل على معنى في متبوعه مطلقا فالتابع كالجنس واحترز
بقوله يدل على معنى في متبوعه عن سائر التوابع فان العطف بالحرف ليس الثاني دالا
على معنى في المتبوع وكذا البدل وعطف البيان وكذا التأكيد وفيه نظر لان بكل
لا سيما نحو اعجبني زيد علمه داخل في حد الصفة اذ يصدق عليه انه تابع يدل على
معنى في متبوعه مطلقا ولو قيل في الصفة ما يدل على ذات ومعنى في متبوعه لخرج
عنه البدل لانه يدل على المعنى لا على الذات وكذا ايراد عليه التأكيد المعنوي نحو
جاء القوم كلهم فان التابع يدل على معنى هو الشمول والاحاطة الحاصلان للمتبوع

وقوله مطلقا احتراز عن الحال نحو رايت زيدا راكبا فانه يدل على معنى في متبوعه
لكن لا مطلقا لان الحال على تقييد العامل بها بخلاف الصفة فانه لا تقييد فيها وهذا
القيد كانه مستغنى عنه لان الحال ليست من التوابع لانه لم يلزم فيه ان يكون باعراب
سابقه ولانه ليس على جهة واحدة ولهذا قالوا انما ذكره دفعا لتوهم متوهم انه داخل
داخل في التوابع تخصيصا اى للمتبوع في النكرات اى اذا كان المتبوع نكرة نحو جاءني رجل عالم
في المعارف اى اذا كان المتبوع معرفة نحو زيد العالم فان زيدا علم فلا اجمال فيه بحسب
الوضع فيكون الصفة توضيحا محضا وكذا اذا كان معرفا باللام نحو الرجل العالم فانه
بحسب الوضع ايضا معين وان طرا عليه اجمال بحسب الاستعمال في الوضع باعتبار اصل
الوضع ولا تخفى تخصيصها اى تخصيص الصفة بالابهم اى الوصف من خواص الاسما
لان الفعل نكرة لا يقبل التخصيص ولا التوضيح وقد تجيئ ايضا الصفة لمجرد الثناء
والتعظيم كالصفات الجارية على الباري تعالى نحو الله الرحمن الرحيم او لما يضاده من
الذم والتحقير نحو زيد الفاسق الخبيث اذا كان مشهورا بذلك وللتاكيد نحو امس
الدابر فان امس يدل على الدبور والمضي فهو تاكيد واسم الجنس الجاري على
المبهم وصف له على الاعرف لان ما تقدم اى المبهم دال على الذات فتعين دلالته
اى دلالة اسم الجنس التابع صفة للمبهم نحو هذا الرجل والرجل يدل على الذات لا على
معنى في الذات فلا يكون صفة مع ان القول الاعرف انه صفة وقيل انه بدل فلا يرد السؤال
فاجاب بان المبهم يدل على ذات ما والثاني لا يدل على الذات على معنى تلك الذات
والمعنى معنى في الذات فيصدق ان الرجل صفة لانه دال على معنى في متبوعه وهو
المعنى ولذا اى ولكون اسم الجنس دالا على معنى الذات لا يوصف المبهم الا بما اى
باسما الاجناس لا الا باسم الجنس عليها ويوصف بالمصدر اى يجوز ان يقع المصدر
صفة نحو رجل عدل لانه يدل على معنى في الذات وانما قيل هو ماول بتاويلات
احدها انه يعم الفاعل والثاني انه

انه مصدر ذكر عدل والثالث انه مجاز للمبالغة كانه نفس العدل لان حق الصفة ان تكون
دالا على ذات ومعنى والمصدر مجردا لمعنى لا دلالة له على الذات وهذا تنبيه
على ماذكرنا وهو انه لو ذكر في الصفة انه تابع على ذات ومعنى من متبوعه لم يرد
عليه سوال البدل والنكرة توصف بالجمل الخبرية اى كما يقع المفرد صفة تقع
جملة وشرط الجملة التي يوصف بها ان تكون خبرية لانها في المعنى كالخبر عن الموصوف
ولا يجيئ الانشائية وان تكون موصوفها نكرة لان الجملة نكرة فلا يقع صفة للمعرفة
ونحو جاؤا بمذق هل رايت الذئب قط متاول ذكره ايرادا لان قوله هل رايت الذئب
قط جملة استفهامية مع انها وقعت صفة بمذق فاجاب بانه متاول اى بمذق مقول
فيه هل رايت الذئب قط فالجملة الاستفهامية في التقدير مقول للقول فالقول هو الصفة
وهو خبر لا استفهام فيه والمذق هو اللبن المخلوط بالماء شبهه بلون الذئب لان فيه
غبرة تضرب الى السواد والكدورة واوله حتى اذا جن الظلام واختلط بمطره
قوله الى الاردا وجدت الناس اخبر تقله لان الجملة وهي قوله اخبر تقله طلبية
مع انه اوقعه مفعولا ثانيا لوجدت فقد اوقع الطلب موقع خبر المبتدا وباويليه
ايضا مثل ذلك اى بالتقدير وجدتهم مقولا فيهم هذا القول اى اخبرتهم وجربتهم قليتهم
وابغضتهم وبئس مقام الشيخ امرس امرس اى بئس مقام الشيخ المطلم الذى
يقال فيه امرس امرس وهو ان يحوعن الاشتغال لضعفه يقال مرس الحبل اذا
وقع من احد جانبي البكرة فاذا اعدته الى مجراه قلت امرسته والمعنى المطلب
يصير بعلق يخرجه الا من الى ما لا طاقة له به ونحو ولقد امر على اللئيم يسبني
واحد مضيت ثمة قلت لا يعنيني بعد تسليم كون الجملة وصفا يحتمل ان يقال
ان الجملة حال لا صفة فانما بعد تسليم كون الجملة وصفا فلاجل المعرف بلام الجنس
مجرى النكرة لانه لا توقيت فيه نظرا كما جاز وقوع الجملة صفة للمعرفة وهو اللئيم
لان المعرف بلام الجنس لا بدل

ما دل

الجملة

وكدوره

لا استفهام

للسلب

على ما معنى الذات فكانه لا يوقف اى لا تعريف فيه بل جرى مجرى النكرة كما قيل في غير
المغضوب عليهم انه صفة للذين انعمت عليهم لان الذين انعمت لا تعريف فيه لانه لا يدل على
معنى الذات فاجرى مجرى النكرة ووصف بصفتها يوصف بحال الموصوف نحو جاءني رجل
عالم يوصف بحال سببه اى بحال متعلقه نحو رجل كثير عدوه فان الكثير ليس صفة
للرجل من المعنى بل للعدو الذى هو متعلق له فالاول اى الصفة بحال الموصوف يتبعه
اى يتبع الموصوف في الاعراب والتعريف والتنكير نحو جاءني رجل عالم والرجل العالم
والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث الا اذا كان صفة يستوي فيها المذكر
والمؤنث كفعول نحو امراة صبور ورجل صبور وفعيل بمعنى مفعول كرجل جريح
وامراة جريح او مؤنثة اى او مونثة اى او الا اذا كانت الصفة مؤنثة تجري على المذكر
لكون التاء للمبالغة كعلامة وهلباجة والهلباجة الذى جمع كل شر والثاني وهو
الوصف بحال السبب وهو المتعلق يتبعه اى يتبع الموصوف في الاعراب نحو جاءني
رجل كثير عدوه وفي البواقي وهو الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث
ليس تابعا للموصوف بل هو كالفعل ولذا جاز رجل قاعد غلمانه لانه بمعنى يقعد
غلمانه قاعدون اى غلمانه يقعدون اى الاجمع فاعله الا على لغة اكلوني
البراغيث وحسن قعود اذ الصيغة لا تشبه الفعل نظرا الى ان صيغة قاعدون
من حيث انه جمع لحق باخره واو ونون يشبه يقعدون بخلاف قعود فانه
جمع تكسير فلا يشبه الفعل اذ ليس الفعل صورة جمع التكسير وانما لم يجر الوصف
بحال المتعلق مجرى الموصوف في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث لانه
انما جرى مجرى الموصوف في القسم الاول وهو الوصف بحال الموصوف لان
الفاعل كان ضميرا عائدا الى الموصوف في القسم الاول فوجب ان يطابق الضمير
ما رجع اليه فجرى مجرى الموصوف في الامور المذكورة بخلاف ما اذا
وصف بحال المتعلق فان

من

وصفوف
جمع
الفعل

الفاعل الصفة هنا غير الضمير المتقدم بل فاعله هو المذكور بعده وهو عامل في ذلك
وهو كالفعل بالنسبة اى مجهوله فكما يجب ان يتوحد الفعل اذا تقدم مجهوله فكذا هذا الوصف
العامل فيما بعده يجب ان يكون مفردا وكما ان الفعل انما يذكر ويونث باعتبار فاعله فكذا
يذكر هذا الوصف ويونث باعتبار فاعله والمضمر لا يوصف لان الصفة انما يحتاج
اليها للتفرقة بين المشتركين والمضمر لا اشتراك فيه لانه انما يذكر بعد تقدم ما يعود
هو اليه فصار غير لازم في ذلك الى الوضع عليه فاستغنى لغاية وضوحه عن وصف لغيره ومن
حق الموصوف ان يكون اخص من الوصف او مساويا المراد بكونه اخص ان يكون
اعرف بحسب درجات التعريف على ما ذكرت لان الموصوف هو المقصود بالنسبة
ولذا اى لاشتراط كونه اخص او مساويا لا يجوز وصف المعرف باللام الا بمثله نحو الرجل
العالم لتكون وصفا بالمساوي او بالمضاف الى مثله نحو الرجل صاحب القوم لتكون
وصفا لما هو اخص من الوصف اذ تعريف الموصوف باللام وتعريف الوصف بالاضافة
الى ما فيه اللام فالموصوف اخص وانما لم يوصف بغيرهما لكون الباقي وهو العلم او المبهم
اخص منه المعرف باللام فلو وصف بها لزم كون الوصف اخص واعرف من الموصوف
ومن حق الوصف ان يحذف الموصوف اى لا يذكر موصوفه معه الا اذا علم امرا اى
امر الموصوف واشتهر بحيث يعلم من اطلاق الصفة موصوفها فيحذف اما جوازا
كقوله وعليهما مسرودتان ولو ذكر الموصوف لجاز ايضا نحو اسم رجل وهو
عطف بيان لصنع يقال رجل صنيع اى حاذق وقولنا كانك من جمال بني اقيش
يقعقع خلف رجليه بشن اى كانك جمل من جمال بني اقيش فحذف الموصوف ذكره
ذكر جمال القعقعة تحريك الشيء اليابس الصلب مع صوت والشن القربة البالية
وهم يحركونها اذا ارادوا حث الابل على السير ليفزع فيسرع دهاك
بني اقيش وعصبية لا يكاد يحتج بها بنسبة نقارتها او وجوبا عطف على جوازا
اى او يحذف الموصوف وجوبا

من

بحيث لا يذكر معًا كالفارس والصاحب فلا يقال جا الرجل الفارس او الصاحب
لظهوره والاطلس والازرق والاورق البعير لانه لون الرماد والاطلس الذئب
الاغبر ولا يقال البعير الاورق ولا الذئب الاطلس الثالث من التوابع البدل وهو
دون متبوعه خرج بقوله المقصود التأكيد والصفة وعطف البيان وبقوله دون
العطف بالحرف فانطبق الحد على البدل ولا يختص بالاسم بدليل قوله متى تاتنا تلمم بنا
في ديارنا تجد حطبا جزلا ونارا تاججا فان قوله تلمم بدل من تاتنا بدل الكل
وانما قال تاججا وكان القياس تاجج لتوجهه الى النار لوجوه احدها ان النار ما دله تاكد
لانه في معنى الشهاب والثاني انه ثنى راجع الى الحطب والنار فغلب التذكير والثالث
ان الاصل تاجج فحذف التا والحق به نون التاكيد الخفيفة ثم انقلبت النون الفا في
الوقف وهو اي البدل اما بدل الكل ان كان المبدل اي ان صدق عليهما صدق على
الاول لا ان مدلوله عين مدلوله نحو ضربت زيدا اخاك فان مدلول اخاك ليس مدلول
زيد لغة لكنهما يصدقان على ذات واحدة وبدل البعض ان كان بعضه نحو ضربت زيدا راسه
وبدل الاشتمال ان كان بينهما ملابسة بغيرهما اي بغير الكلية والبعضية نحو سلب زيد
ثوبه والا اي وان لم يكن بينهما ملابسة فهو بدل الغلط نحو مررت برجل حمار والاكثر
اي بدل الغلط في فصيح الكلام بل يقع في نوع سبق لسان كان يريد ان يقول مررت
بحمار فسبق لسانه فقال برجل ويسمى بدل الغلط تسمية علة وقولهم انه في حكم
تنحية المبدل ليس على ظاهره اذ لا يصح طرحه في نحو زيد لقيت غلامه رجلا صالحا
وفي لا تجعل حالا موطاة فان تصحيح المبدل في حكم الطرح احق كما سلب زيد
ثوبه معناه سلب ثوبه فان المحسن لا يصح جعل المبدل في حكم الطرح مطلقا
اذ لو كان في حكم الطرح لم يستقم زيد لقيت غلامه رجلا صالحا فان رجلا صالحا
بدل من غلامه فلو كان المبدل في حكم الطرح لكان التقدير زيد لقيت رجلا
صالحا فان رجلا صالحا بدل
من

غلامه فلو كان المبدل في حكم الطرح لكان التقدير زيد لقيت رجلا صالحا وهو غير مستقيم
لعدم الراجع من الخبر الى المبتدا ولعل مرادهم من قولهم بان البدل هو المقصود بالنسبة
وقوله ممن لا تجعل نحو رجلا صالحا حالا موطاة من الضمير المجرور في علامه نحو
عن نحو البدل وهو حال وعلى هذا اي وعلى انه ليس المبدل في حكم الطرح لا يمتنع
ان تجعل غير المغضوب عليهم بدلا من الضمير المجرور فيكلمه في قوله انعمت عليهم اذ لو
جعل غير بدلا من المجرور في عليهم لزم ان لا تجعل المبدل في حكم الطرح لم يستقم اذ
يكون التقدير صراط الذين الذين انعمت على غير المغضوب عليهم فتخلو الصلة
عن العائد الى الموصول لان العائد المذكور اخرا راجع الى الموصول الثاني وهو
اللام في المغضوب ويكونان اي البدل والمبدل معرفتين كما ذكرنا من الامثلة
ونكرتين نحو رايت رجلا اخاك ومختلفين نحو رايت زيدا اخاك ورايت اخاك زيدا
ولا يحسن ابدال النكرة من المعرفة الا موصوفة نحو لنسفعا بالناصية ناصية كاذبة
وانما شرط الوصف لان الثاني هو المقصود فلو كان نكرة لكان المقصود انقص من
غير المقصود مطلقا فلما وصف قربت من المعرفة ولا يشترط ان يكون على لفظ
المبدل على الصحيح وهو اشارة الى دفع مذهب الكوفيين فانهم يقولون ان النكرة
المبدلة من المعرفة يجب ان تكون لفظ المبدل نحو قوله بالناصية ناصية كاذبة وهو
المذهب المجرد ولا يدل على الاستزاد ويكونان اي البدل والمبدل ظاهرين ومضمرين
كما مثلنا والظاهر لا يبدل من المضمر بدل الكل الا من الغائب فلا يقال ضربتني
اخاك ولا ضربتك زيدا لئلا يكون المقصود بالنسبة اقل دلالة من غير المقصود لان
المتكلم والمخاطب اقوى في التعريف من الظاهر واما الغائب فلم يكن في القوة كذلك
لكونه لاحتمال يوهم القرينة الغائب فجاز ضربته زيدا نحو قوله على حالة لو ان في
القوم حاتما على جوده لضن بالماء حاتم بجر حاتم على انه بدل من الضمير المجرور
في جوده لانه بدل الكل

يدل اشتمال اي لا يجوز ابدال الظاهر وهو حاتم من الضمير المتكلم وهو مفعول الفتنني
لانه ليس بدل الكل بل هو بدل الاشتمال وجاز بدل الاشتمال وبدل البعض والابدال
من المضمر مطلقا كما ذكرنا والغالب من المبدل اذا كان حرف جر جاز تكريره نحو
للذين استضعفوا لمن امن منهم فان من بدل الذين واعيد العامل الاول وهو الجار في
البدل وانما اختص بالحرف دون الفعل لان حرف الجر مختص ولا يستقل ان يكون
وليس كذلك الفعل هكذا ذكروه وفيه نظر اذ جاز ان يقال الجار والمجرور بدل الجار والمجرور
ثم لم يكرر العامل معه لفظا الرابع من التوابع عطف البيان وهو تابع يوضح امر المتبوع
من الدال عليه لا على معنى فيه نحو اقسم بالله ابو حفص عمر خرج بقوله يوضح العطف بحرف
والبدل والتاكيد وبقي الصفة لان فيهما ايضاح لامر المتبوع على الجملة فاخرجها بقوله
من الدال عليه لا على معنى فيه كانه قال عطف البيان تابع يوضح امر المتبوع دال على
المتبوع لا على معنى في المتبوع فخرج الصفة لانه يدل على معنى في المتبوع بخلاف عطف
البيان فانه دال على نفس المتبوع لا على معنى فيه ومن في قوله من الدال عليه للبيان
اي الموضح الدال على المتبوع وقد يفصل من البدل لفظا في مثل انا ابن التارك البكري
بشر اي فصل عطف البيان من البدل من حيث اللفظ قد تبين من الكلام المذكور فاما
فصله عنه لفظا ففي مثل هذا البيت فان بشرا في جعل عطف بيان للبكري جاز وان
جعل بدلا منه لا يجوز لان البدل في حكم تكرير العامل فيكون التقدير انا ابن التارك
بشر وهو غير جائز كما ذكرنا في الضارب زيد لعدم التخفيف والطير عليه الطير
ترقبه وقوعا والمقعوع جمع واقع ترقبه اي تنظر موته لتنطوعه فوقوعا نصب
على الحال من الضمير الفاعل في ترقبه نحو قوله عليه الخامس من التوابع
العطف بالحرف وهو المذكور بعد متبوعه متوسطا بينهما احد الحروف العشرة الواو
والفا وثم وحتى واو وام واما ولا وبل ولكن وتجعل اي بينها اي من حروف
العطف خرج بقوله متوسطا

كررًا اي وان لم يكن بدل الكل فيجوز ان يبدل فيه الظاهر من المضمر لفقد المانع
لان ما سواه من الابدال مختلفان اي يختلف مدلول الثاني ومدلول الاول فلا يقال
ان الاول اقوى دلالة فيمتنع لان الثاني مغاير للاول لان البعض مغاير للكل وكذا بدل
الاشتمال ليس البدل نفس المبدل وبدل الغلط ظاهر فلما اختلف المدلولان جاز ابدال
الظاهر من المضمر مطلقا فتقول اشتريتك نصفك واشتريتني نصفي واعجبتني علمك
واعجبتك علمي وضربتك الحمار وضربتني الحمار ومنه قول الشاعر وما ألفيتني حلمي
مضاعا فان حلمي بدل من الضمير المنصوب في الفيتني وهو بدل الاشتمال وفي العبارة
نظر اذ كان حقه ان يقول اي غير بدل الكل فيختلفان مفهومًا وان لم يكن بدل الكل فيكونان
مختلفين في المفهوم فلا يقال فيه ان احدهما انقص دلالة من الاخر الا ان ذكره انما يتضح
حيث يكون المفهومان واحدا واحدهما انقص من الاخر ولعل العذر في حذف الفا
ان التقدير وان لم يكن بدل الكل فيكون الشرط ماضيا معنى واذا كان الشرط ماضيا
جاز الجزا الرفع نحو وان اتاه خليل يوم مسغبة يقول لا غائب مالي ولا حرم اي لا منع
انما منه غيبة وخطابا او حكاية اي تكلما اي ان لم يكن بدل الكل جاز ابدال المظهر
من المضمر الغيبة نحو اشتريته نصفه وفي الخطاب نحو اشتريتك نصفك وفي التكلم نحو
اشتريتني نصفي وقوله تعالى من كان يؤمن بالله منكم بدل البعض على تقدير بينكم الظاهر
لمن كان يرجو الله واليوم الاخر كما في صورة الممتحنة وهو لقد كان لكم اسوة حسنة
لمن كان يرجو الله واليوم الاخر وكما في صورة الاعراف لقد كان لكم في
رسول الله اسوة حسنة لمن كان يرجو الله واليوم الاخر هذا سؤال وجواب
فالسؤال انه ابدل من كان الضمير المخاطب لكم كما في الاية مع انه لا يجوز ابدال
الظاهر من المضمر بدل الكل الا من الغائب فاجاب بانه ليس بدل الكل بل
بدل البعض والتقدير لمن كان يرجو الله منكم وهو بعض المخاطبين وقوله
وقوله ذريني ان امرك لن يطاعا
وما الفيتني حلمي مضاعا من بدل

سائر التوابع فالواو للجمع المطلق من غير ترتيب ولذا جاز المال بين زيد وعمرو
واصطلح زيد وعمرو واستدل بالمثالين على ان الواو للجمع المطلق من غير ترتيب
اما المثال الاول وهو قوله المال بين زيد وعمرو فلو كان الواو للترتيب لكان بين داخلا على
غير متعدد وهو غير جائز واما المثال الثاني فكذا لان اصطلح بمعنى تصالح فلو كان
الواو فيه للترتيب لكان اصطلح داخلا على غير متعدد ولا تفاعل بمعنى التفاعل يقتضي
تعددا في الفاعل والفا اي للجمع مع التعقيب قوله بين الدخول فحومل على رسم
الدخول فتوضح فحومل ولو قلت بين الدخول فحومل لم يجز هذا ايراد على قوله
ان الفا للتعقيب اذ لو كان للتعقيب لدخل بين على غير متعدد فاجاب بان المراد بين اجزاء
الدخول وتوضح الدخول فتوضح فحومل لان الدخول وحومل اسما موضعين
متسعين لكل واحد منهما اجزاء فجاز دخول بين عليه باعتبار تلك الاجزاء فالفا هنا
للترتيب بين غير مهلة استعملوها اي الفا السببية رابطة للجزاء بالشرط حيث
لم يكن مرتبطا بذاته قدم العلة وهو قوله لافادتها على المعلل وهو استعملوها بعض
الاحاد استعير الفا السببية لانها للترتيب من غير مهلة لان المسبب مترتب على السبب
لوجوب تقدم السبب على المسبب وليس بينهما مهلة لعدم جواز تخلف المسبب عن السبب
التام فاذا وجد الامران فالجزا جاز استعمال الفا المحض السببية ولذا جوز استعمالها
لا لمطلق بالشرط لان الشرط ايضا سبب للجزا والجزا مرتب على الشرط من غير مهلة
وبينه بقوله حيث لم يكن احترازا عما اذا وجد الجزم في الجزا وكان ماضيا لم يكن مرتبطا بالجزا
بذاته مرتبط بالشرط فلا حاجة الى رابطة اخرى من الفا بخلاف ما اذا كان الجزا جملة
اسمية فان حرف الشرط لا يوثر في الجملة الاسمية بل احتيج الى رابط اجنبي وهو
الفا وقوله تعالى وربك فكبر على وجهها يكن من شي فكبر ربك وما اي جاز ان لم يعد
الشرط ما جا بمعنى الواو اي ان لم يقدر الشرط يلزم ان يكون الواو داخلة على
الفا فلا جامع الواو الفا

ذكر انه على سبيل الاعتراض وهو ان الفا لو كانت مفيدة للترتيب لما جامعها الواو
الذي هو للجمع المطلق من غير ترتيب لكنها جامعها على تقدير ان لا يكون الشرط مقدرا
لان ربك مفعول كبر فهو في التقدير متأخر فيكون التقدير وكبر ربك والواو والفا
لا يتلاقيان فاجاب بان الشرط مقدر بعد الواو والتقدير ومهما يكن من شي فكبر ربك وربك
معمول لكبر في الفا الجزا فلم يتلاق الواو والفا لتخلل الجملة الشرطية وهو مهما يكن من شي
بينهما وكون ثم اي الفا في قوله اذا هلكت فعند ذلك فاجزعي وكان القياس اجزعي
فلا فالان عند متعلق باجزعي فيتلاقى الفا ان والاما كون الفا بعد العقد بالفا زائدة لكان
كون العامل للاشارة اي لبعد العهد في قوله لقد علم الحي اليمانون انني اذا قلت اما بعد اني
خطيبها فكان القياس اذا قلت اما بعد خطيبها بدون اني لكون خطيبها خبر انني
المذكور اولا فانما اعيد اني لبعد العهد باني السابق كما في قوله تعالى اي وكما كرر في
قوله تعالى فلا تحسبنهم بمفازة وما قبله قوله لا تحسبن الذين يفرحون بما اتوا ويحبون
ان يحمدوا بما لم يفعلوا فلا تحسبنهم بمفازة فاعيد تحسبنهم لبعد العهد بلا تحسبن والحق
انها للاشعار بان افعالهم المذكورة هي علة منع الحسبان بحيث كان القياس لا يجاد فلا
تحسبنهم وهو انتفا المذكور اولا ولو اعيد لا اعيد بلا فا فذكر الفا فقال انما الحق الفا
للسبب وهو الاشعار بان افعالهم المذكورة وهو الفرح وحب الحمد هي العلة في منع
الحسبان وثم له اي للجمع مع التراخي ولذا قيل ان المرور في نحو مررت برجل ثم امراة
مروران لتراخي احد المرورين عن الاخر بخلافه اي بخلاف المرور مع الفا فانها مرور
واحد اذ لم يتخلل بين المرورين تراخي بقطع الثاني عن الاول وحتى للغاية
والمعطوف بها جز المعطوف عليه لان ما بعدها غاية لما قبلها وغاية الشي طرفه ومنتهاه
فيكون بعضه ثم قسم الجز فقال اما افضله نحو مات الناس حتى الانبياء او ادونه نحو
استنفدك الفضال حتى القرعى وهو مثل يضرب لمن يتكلم مع من لا ينبغي ان يتكلم
بين يديه لجلالة قدره او يشتق

الفرس اذا ارتفع بدنه طرحها معا والقرعى جمع قريع كمرضى جمع مريض وهو من
قرع بالتحريك وهو شي ابيض يخرج بالفصال ودواه الملح وحب لبن الابل فاذا
لم يجدوا الملح نتفوا وبره ونضحوه بالماء ثم جروه على السبخة واو واما وام لاحد الشيئين او
الاشياء مبهما ويقال اما العطف الخبر نحو جا زيد او عمرو ويقول لمن تشكك في الخبر والتخيير
او الاباحة في الامر اي اذا كان مستعملا في الامر فيكون للتخيير والتخيير اما ان يكون بين
الشيئين لا يجوز الجمع بينهما نحو كل سمكا او لبنا اي بجواز الاكل اما هذا واما ذاك لا يجوز له اكلهما معا
وقد يكون بين الشيئين يجوز الجمع بينهما نحو تعلم النحو او اللغة وجالس الحسن او ابن
سيرين اي يجوز ترك الجمع فالمراد بقوله التخيير التخيير فيما لا يجمع بينهما وبقوله الاباحة
التخيير فيما يجوز الجمع بينهما حتى يكونا قسمين والا فالتخيير اعم من الاباحة فلا يجعل قسيما له
ويتوهم انها في النهي في مثل قوله تعالى ولا تطع منهم اثما او كفورا بمعنى الواو اذ
لا يحصل بالانتها عن احدهما وهي على اصلها وانما جاز التوهم من جهة النهي المتضمن
بمعنى النفي قد يتوهم في الاية ان او ليس على وضعه بل هو بمعنى الواو حتى نهيا عن طاعة الاثم
والكفور ولو اجرى على ظاهره لم يكن نهيا الا عن احدهما فازال التوهم بانه على اصله
والمراد النهي عن احدهما ولكن النهي عن احد الامرين على التعيين انما يحصل بالنهي
عنهما معا وهو معنى قوله انما جاء التوهم من جهة النهي المتضمن للنفي ونفي احد
الامرين يكون بنفي كليهما فالنهي في الصورة عن احد الامرين ولكن يلزمه النهي عن
كليهما فهو باق على وضعه وان لزمه من حيث المعنى النهي عن كلا الامرين فالدلالة
على احدهما بنفي وكونه مستلزما للنهي عنهما شي اخر يلزم الاول وكلنا اي ولكن او
معناها اي بمعنى الواو في نحو قوله قلت ان البكا يرد شيئا يلفت على بحقيق ان قضا في
على المرين اذ هلكنا جميعا لفالنا بنعم واشتباك ومن الصبا نحن وصحبي واجراف
وعفان اسم رجل اكلتها ابا جلة في محط اصابهم بمعنى ان او بمعنى الواو والمحز يكتب
عليها فيحمل على احدها ولا الواو

على الامرين ولا اي وان لم يكن بمعنى الواو بل كان او على وضعه قيل على الزاد على
الامرين وكلا قوله ان بها الرا او زرام اما هو بين يتفقان الهاما وقيل خلل الطريق
واحتفر بيهما ارمام موضع والكل وزرام اسم لضيق ونحو بين خارب وهو
اللص ثاره اشجع وهو سارق البعران خاصة واللفظ يعير العامة وانما كان او في
البيت بمعنى الواو حيث لم يقل نحو بين خاربا فلو كان على وضعه لقيل نحو بين على التوحيد
وعند الخليل انتصاب نحو بين على الشتم بمعنى اذم نحو بين ولا استدلال فيه
وانما كان الاستدلال حيث انتصب نحو بين حالا فلو كان او على وضعه
لم يصح انتصاب الحال المثنى عن احدهما ولم يعد الفارسي اما من حروف العطف
لمجيئها قبل المعطوف عليه ولدخول العاطف عليها واجيب بان المتقدمة ليست
منه اي من العاطفة بالاتفاق ويستشهد لكون الثانية منها اي من العاطفة صحة
قيام او مقامها والواو اما جز منها او لعطفها على المتقدمة وفيه نظر اسدل
ابو علي الفارسي على ان اما ليست من الحروف العاطفة لوجهين احدهما مجيئها قبل
المعطوف عليه متصلا بالفعل نحو جا اما زيد او عمرو واجيب عن الاول بان
اما المتقدمة على المعطوف عليه ليست من الحروف بالاتفاق والكلام في الثانية
ويستشهد بكون الثانية من العاطفة ان او يصح ان يقوم مقامها واو عاطفة قطعا
والثاني من الجواب عن دخول العاطف عليها فاجاب عنه بوجهين احدهما
ان الواو الداخلة ليست عاطفة بل اما الثانية على اما المتقدمة فقال فيه
نظر لانه لا يكون اما عاطفة كما ذهب اليه الفارسي وايضا حرف العطف
لا يدخل على الحرف ولا علم لعدم صحة عطف الثانية على الاولى والاولى
ليست للعطف لا يكون الثانية ايضا للعطف لا شترط ان الثانية في حكم الاولى
فالاولى ليست عاطفة فلا يكون الثانية ايضا عاطفة وهو عين مذهب الشيخ
ابي علي والفصل بينهما اي بين

أو و إمّا ... إمّا يبقى أول كلامك لا محالة على الشك للزوم سبقها أي سبقه
إمّا بالأخرى أي بإمّا الأولى يعني إمّا مذكورة قبل المعطوفين فيعلم من أول الكلام الشك
ولا يلزم ذلك في أو إذ سبقها أي سبق أو بإمّا ليس بضرورة لازمة أي لا يلزم أن تكون أو
مسبوقة بإمّا فيعلم الشك من أول الأمر بل جاز أن جاء زيد أو عمرو فلا نعلم بناء الكلام
على الشك وجاز أن لا يذكر إمّا الأولى فيعلم البناء على الشك ويجيء أي إمّا غير مكررة
إذا كان في الكلام عوض عن تكريرها نحو إمّا أن تكلمني جميلًا وإلّا فاسكت لأنه يعلم
أن المعنى إمّا أن تكلمني جميلًا وإمّا أن لا تكلمني ثم قيل أن لم تكلمني جميلًا فاسكت
قال في الاستشهاد على أنها تجيء غير مكررة إذا كان في الكلام عوض عن تكريرها
قال الشاعر فإمّا أن تكون أخي بصدق فأعرف منك غثّي من سميني وإلّا فاطّرحني
واتّخذني عدوًّا أتّقيك وتتّقيني وزعم الفراء أنها تجيء أي غير مسبوقة بالأولى
واستدلّ بقوله تلمّ بدار قد تقادم عهدها وإمّا بأموات ألمّ خيالها أي أو بأموات يعني
أنه قد استعمل إمّا من غير سبق إمّا عليها كما جاء في الشك ولا يقع في النهي أي
معطوف على قوله ولا يلزم ذلك وهذا فرق آخر بين أو وإمّا بأن إمّا لا يقع في النهي
فلا يقال لا تضرب إمّا زيدًا أو إمّا عمرًا ويقال لا تضرب زيدًا أو عمرًا كما ذكرنا في [illegible]
وهو لا ينطبع [illegible] وكذا أم للاستفهام يليها متصلة أي في حال كونها متصلة
أحد المستويين والآخر الهمزة أي ويلي المستوي الآخر الهمزة لطلب التعيين
بعد ثبوت أحدهما نحو أزيد عندك أم عمرو ولذا أي ولكونها يليها أحد المستويين
والآخر الهمزة كانت أم المتصلة مختصة بالعطف لا مع الكن أن يليها أحد المستويين
والآخر الهمزة فلم يجز أرأيت زيدًا أم عمرًا لأن المستويين زيد وعمرو ولم يلي
الأول الاستفهام وكان جوابها أي جواب أم المتصلة بعد الاستفهام بالتعيين
دون لا أو نعم فإنك إذا قلت أزيد عندك أم عمرو معناه أن المطلوب تعيين أحدهما
فيذكر في الجواب ما يدل على التعيين

ونحو أزيد أو عمرو فالسؤال عن ثبوت أصل النسبة فيصح الجواب بلا أو نعم لدلالتها
على ثبوت النسبة وغاير الجزولي قال في أم المتصلة وقد يكون قبلها وبعدها
جملتان فعليتان والفاعل فيهما واحد فيكون متصلة أيضًا كقولك أقام زيد أم قعد وكذا
ذكره صاحب المفصل فأم المتصلة لا تختص بالاسمين ولو قلنا الحسن أو الحسين أفضل
أم ابن الحنفية فالمعنى أحدهما أفضل أم ابن الحنفية فالجواب على مذهب أهل الحق
أحدهما أفضل ولو قال الحسن أو الحسين أفضل أو ابن الحنفية لكان الجواب كل
أحدهم لأن السؤال باق عن أحدهم على الإبهام فالجواب ينبغي أن يكون مطابقًا
للسؤال في الإبهام ولو قال الحسن أم الحسين أفضل أم ابن الحنفية فكان الجواب
تعيين أحدهم لأجل أم فهذا المثال أيضًا مما يفرق به بين أو وأم في اختلاف الجواب
كما ذكرنا ومنه قولها أي قول صفية بنت عبد المطلب وقد جاءها صبي تطلب
الزبير فقالت صفية كيف رأيت زبرًا أأقطًا أو تمرًا أم قرشيًا صارمًا هزبرًا وإنما دخلت
أو بين الأقط والتمر لأنها لم ترد أن تجعل التمر عديلًا للأقط بعينه ولكنها جعلتهما
كالشيء الواحد وعادلت بهما وبين قرشيًا أي هذين رأيته أم قرشيًا وزبرًا تصغير الزبير
الرعد أو منقول من مصدر زبرت الكتاب أي كتبته أو زبرت الرجل إذا انتهرته
وزجرته أو زبرت البئر [illegible] البناء كتاب سيبويه وهو أقطًا أم تمرًا أم
حضرميًا والحضرمي العسل المجلوب من حضرموت أي أوجدته حلوًا أو مرًا
وعلى هذا يشتمل اللفظ والمعنى وهي أي وأم منقطعة أي في حال كونها منقطعة
وهي قسيم لقوله متصلة أي أم منقطعة لعطف الجمل ويكون معنى بل والهمزة ويلزم
لفظ الجملة بعدها في الاستفهام حيث لا لبس نحو أزيد عندك أم عندك عمرو
ولو لم يذكر لفظ الجملة بل قال أم عمرو لالتبس بأم المتصلة ولا يلزم ذكر
لفظ الجملة في الخبر حيث لا التباس أي لأنه لا التباس نحو إنها لإبل أم شاء والتقدير
بل أهي شاء لأنه لم يكن فيه اللبس لأن

شرط المتصلة أن يتقدمها استفهام وتستعمل أم والهمزة التسوية مجردة عن معنى الاستفهام
في نحو سواء علي أقمت أم قعدت أي سواء علي قيامك وقعودك وتمام تقديره مذكور
في التقريب والمحشي [illegible] وقوع الجملة الاسمية هنا أي حيث استعمال مجرد التسوية
لأنه يقدر بالمصدر كما ذكرنا فلو وقعت الجملة الاسمية لا تقدر بالمصدر إلّا بعد
الجواز أن يكون الجملة الاسمية مشتملة على الجامدين فتقدير المصدرية يستدعي
زيادة تكلف وتعسف فالفعلية أولى والاستعمال بجعله أيضًا نحو قوله تعالى سواء
عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم ونظيره في المعنى الدلالة على التسوية قولهم لا أبالي
ولا أدري وليت شعري نحو ليت شعري أقام زيد أم قعد ولا أبالي ولا أدري
أقام أم قعد والجملتان معطوفة إحداهما على الأخرى بأو في موضع الحال نحو لأ
ضربنّه قام أو قعد والتقدير لأضربنّه قاعدًا أو قائمًا ولا يصح أم أي لا يصح أن يقال
لأضربنّه قام أم قعد لفوات شرطه وهو تقدم الاستفهام ولذا قال سيبويه أن قوله
لا أبالي أنعيًا حزن يبتسم لحاي يظهر عنه ليعلم من مواقع أم يعني أن أم في البيت
وقع موقعه لتقدم الاستفهام عليه في قوله أنعيًا وقوله أي وقال سيبويه أن قوله
إذا ما انتهى علمي تناهيت عنده أطال فأملى أو تناهى فأقصرا من مواقع أو أي
قال سيبويه أن أو في البيتين الأخيرين من مواقعه يعني أنه جار على وضعه وذكر
أن أنعيًا حزن يبتسم وقع مفعولًا بلا أبالي فوجب أن يكون أم على موقعه إذ لا بعد
للحال فيه وإنّما المراد بهما المبالي بذلًا أنه لا أبالي في هذين الحالين بل لا أبالي
بشيء ولا أنعيًا ضمير فيه يعود أي ذي الحال وهو ضمير المتكلم في أبالي فلا
يكون حالًا وأمّا البيت الثاني يعني المنايا مفعول أبالي فيكون الكرب أو أفلت
حالًا لكون كل واحد من الفعلين مشتملًا على ضمير ذي الحال وهو الفتى وكذا البيت
الثاني يصح أن يجعل فيه أطال إلى آخره حالًا لاشتماله على الضمير الراجع إلى
العلم الذي هو ذو الحال فقد ظهر

[illegible] أن أم في البيت الأول واقع في موقعه ولذا لم يكن الجملة بعده حالًا وأن
أو في البيتين الأخيرين واقع في موقعه فيصح أن يكون حالًا أنعيًا ابتسم بينًا صار
وهازئ أي غير البليغ منه لاتصاله الفتى حين يصبح عند المرء فيه
أمن وتحنى وقوله إذا ما انتهى علمي مطلبًا أو متفنًا فيكون الحال بوزن افتعل
وقيل الهمزة للاستفهام والفعل هو حال ولا ينافي الاستفهام كون الجملة حالًا لما
ذكرنا من أن الهمزة وأم تجردتا لمعنى الاستواء عن اعتبار الاستفهام فيه كما
في سواء علي أقمت أم قعدت فالمعنى تناهيت عنده في حال طوله فأملى أو في حال
تناهيه فقصرت وأملى أي امتد في الزمان من الملاوة أي إذا امتد عمله حينًا طويلًا
تبعته وإن تناهى وانقطع أقصر ولم يتكلم ولا لنفي ما وجب للأول نحو جاء زيد لا
عمرو وتختص بالاسم أي لا يذكر بعدها الفعل فلا يقال قام زيد لا قام عمرو لأنه يلتبس
بالدعاء نحو لا بارك الله وقد جعلت ليس مرادفة لها أي لكلمة لا في قوله إنّما يجزي
الفتى ليس الجمل أي لا الجمل ذكره وقيل الصحيح أنه على أصله فيكون الجمل اسم ليس
والخبر محذوف أي ليس الجمل جازيًا أو يكون في ليس ضمير راجع إلى اسم الفاعل
المستفاد من يجزي أي ليس جازي الجمل والجمل منصوب بكونه خبر ليس
وبل للإضراب عن الأول مثبتًا كان أي هو الأول أو منفيًا وهي بعد الإثبات
للغلط نحو جاء زيد بل عمرو فمعناه الإضراب عن الأول إلى الإخبار عن الثاني لأن
الأول كان غلطًا وبعد النفي يحتمل الغلط ويحتمل إثبات الثاني نحو ما جاءني زيد بل
عمرو فيحتمل أن يقدر حرف النفي بعد بل والتقدير بل ما جاءني عمرو فيكون فيه الإضراب
عن منفي إلى منفي آخر فالمنفي الأول كان غلطًا ويحتمل أن لا يقدر بعد بل حرف
النفي فيكون الفعل ثابتًا للثاني أي بل جاءني عمرو ولكن يستلزم النون في عطف
المفرد نقيضة لا إلّا أنها لا تقع إلا بعد النفي بخلاف لا فإنها لا تقع إلا بعد الإيجاب
كما ذكرنا في عطف الجملتين

نظيرة بل في وقوعها بعد النفي والاثبات نحو جاءني زيد لكن عمرو لم يجي لفظ لكن عمرو لم يجي جملة منفية استدركت بها الجملة الموجبة قبل لكن فقد عطف بها جملة على جملة وكذا اذا وقع بعد النفي نحو ما جاء زيد لكن عمرو قد جاء وما جاءني بكر بل خالد قوله بل خالد كان حقه ان يذكر بدل بل لكن ليكون ذلك المثال كون لكن واقعا بعد الايجاب وبعد النفي ولعله انما ذكر بل لانه قد ذكر انها نظيرة بل فذكر المثال في بل ليعلم ان لكن كذلك وكان مراده ان يذكر لكن دون بل لكن هكذا وقع في النسخ اي للتفسير نحو جاءني اخوك اي زيد وكذلك النصب والجر نحو رايت اخاك اي زيدا ومررت باخيك اي زيد عد من الكوفيين اي من حروف التفسير دون العطف وهو ظاهر وقد عده بعضهم من حروف العطف نظرا الى ان ما بعده يغاير ما قبله في الاعراب ويختلف باختلافه واختلاف اعراب التابع بسبب اختلاف اعراب المتبوع اذا كان بواسطة حرف يكون عطفا وهو محل النظر واذا عطف على المضمر المرفوع المتصل ولا فصل الا بالمنفصل نحو اذهب انت وزيد وانما اكد بالمنفصل لئلا يكون في الصورة عطف الاسم على الفعل لان المتصل المرفوع كالجزء من الفعل بخلاف ما اذا كان المعطوف عليه غير مرفوع متصل نحو ضربتك وزيدا فانه جائز بلا تاكيد لان المنصوب فضلة وليس كالجزء من الفعل وبخلاف ما اذا كان مرفوعا منفصلا نحو ما ضرب الا هو وزيد لان المنفصل مستقل ليس كالجزء وبخلاف ما اذا عطف على مظهر لان المظهر مستقل بنفسه وقوله فلذا قلت اذا قلت ضربت لا زيد دفع لضرورة وكان القياس اذا انتقل صيغ رفعهو واحد لكنها لما لم تستقل ولا يعطف العطف على المضمر المجرور بدون اعادة الجار فلا يقال مررت بك وزيد بالجر لان المجرور كالجزء من الجار فلا يصح عطف الاسم على الجزء من الكلمة ولان المجرور في شدة اتصاله بالجار كالتنوين فكما لا يصح

العطف على التنوين لا يصح على المضمر المجرور والجامع عدم استقلال كل واحد منهما وقوله حمزة والارحام بالجر ليس بتلك القوة لانه عطف على المضمر المجرور في تساءلون به من غير اعادة الجار وانما قال ليست بتلك القوة لانه قيل ان الواو للقسم لا للعطف والمقسم به مع الارحام فلا يتعين هذه القراءة للعطف على المضمر المجرور ولا يجوز الفصل بالجر بين المعطوف والمعطوف عليه فلا يقال غلام زيد قايم وعمرو بالجر عطفا على زيد لان المعطوف على المجرور في حكم المجرور فكما لا يفصل بين الجار والمجرور لا يفصل بين المجرور والمعطوف على المجرور فلا اعتداد بقراءة من قرا وهذا النبي بالجر عطفا على ابراهيم فيما قبله وهو ان اولى الناس بابراهيم للذين اتبعوه وهذا النبي لوجود الفاصل الاجنبي عن المعطوفين بينهما وحكم المعطوف عليه فيما يجب ويمتنع فاذا وجد ضمير في معطوف عليه يجب ان يوجد في المعطوف ايضا اي وكون حكمه لم يجز في ما زيد بقايم او قايما ولا ذاهب عمرو الا الرفع في ذاهب اما اذا قلت ما زيد قايم ولا ذاهب عمرو فلانه لو جر ذاهب بالعطف على قايم ويكون التقدير وما زيد بذاهب عمرو فيخلو الجملة عن الضمير العايد الى اسم ما وان نصب عطفا على محل بقايم امتنع ايضا للمانع المذكور فيتعين الرفع على ان يكون ذاهب خبرا مقدما لعمرو فيكون جملة معطوفة على جملة ولا مانع منه واما اذا قلت ما زيد قايما ولا ذاهب عمرو فجر ذاهب لا وجه له ونصبه اما ان يكون على عطف ذاهبا على قايما فيخلو المعطوف عن الضمير واما على ان يكون ذاهبا خبرا وعمرو اسمه فهو ممتنع ايضا لان ما حالة التلفظ لا يتقدم منصوبها على مرفوعها فيكون بعد مع اضماره فتعين رفعه عطفا للجملة ولو كان بدل ما ليس نحو ليس زيد قايما ولا ذاهبا عمرو جاز على ان يقدر ليس ليكون المنصوب خبرا مقدما على مرفوعه وهو جايز في ليس لانه فعل بخلاف ما فانه حرف واما على تقدير عطف المفرد وهو ذاهبا على قايما فهو ممتنع في ليس ايضا لخلو المعطوف

عن الضمير كما ذكرنا وجاز الذي يطير فيغضب زيد الذباب انما الفا للسببية هذا سوال وجواب اما السوال فهو ان يغضب زيد معطوف على يطير وهو صلة ضمير يرجع الى الذي ليس في يغضب زيد ضمير فيكون التقدير يغضب زيد الذباب فاجاب ان الفا ليس للعطف بل للسببية فلا يرد هذا الحكم وليس بجيد لانك اذا قلت زارني زيد فاكرمته يكون قد استعمل الفا فيه للعطف ويتضمن السببية فالسببية لا ينافي العطف فيرد السوال ايضا والتحقيق ان يلتزم ويقول انما جاز لانه يتضمن العايد الى الموصول مع التقدير فيغضب زيد بسببه فيتضمنه وكان الفا دالا على هذا الارتباط وجاز عطف بفعل اي عطف الفعل المضارع على اسم الفاعل وعلى العكس اذ صح وقوع هذا موقع ذاك يعني ان الفعل المضارع واسم الفاعل يشتركان في الاعراب وفي الدلالة على الحال والاستقبال فجاز قيام احدهما مقام الاخر فيصح عطف احدهما موقع الاخر مانع من خارج فلا يجوز سيحدث زيد فضاحك لانه اما ان يعطف على يحدث من سيحدث وهو ممتنع لاستلزامه دخول العامل في اسم الفاعل وهو ممتنع واما ان يعطف على جملة قوله سيحدث وهو ممتنع ايضا لان المفرد وهو ضاحك لا يستقيم اول الكلام فلا يجوز ان يقول ضاحك ابتدا من غير مبتدا ولا ضميمة اخرى لان اسم الفاعل انما يعمل اذا كان بعد حرف النفي او الاستفهام او بشرط الاعتماد لكونه صفة للموصوف او حالا لذي حال او خبرا للمبتدا على ما تبين في بابه فان قلت جاز ان يقال ضاحك زيد بان يكون زيد مبتدا او ضاحك خبر مقدما قلت لا يصح ذلك لان المعروض انه يقع موقع سيحدث ليس خبرا مقدما فلا يكون ايضا خبرا مقدما بل يكون عاملا بما بعده كما يعمل سيحدث وهو ممتنع لفوات شرط عمل اسم الفاعل ولا مررت بضاحك ويحدث الا يجوز عطف يحدث على ضاحك لاستلزامه دخول الباء على الفعل بخلاف مررت برجل ضاحك ويحدث اذ يصح وقوع يحدث

موقع ضاحك لانه يكون صفة لرجل ويصح ان يقال مررت برجل يحدث ولا يجوز عطفه اي عطف بفعل او فاعل على الماضي لعدم اشتراكها فيما يشترك بها اسم الفاعل والمضارع اللهم الا اذا قرب الماضي من الحال كقوله ام صبي قد حبا ودارج فانه عطف دارج على حبا لكونه قريبا من الحال بقد فكانه فعل عطف عليه اسم فاعل وقبله يا ليتني قد زرت غير حاذر ام صبي الحي وخارج بالحا المهملة يعني ايتني من الحرج وهو الاثم اي يا ليتني قد زرت غير اثم ام صبي قد حبا او دارج اي ام صبي صغير يحبو على استه اي يزحف ويدرج في مشيته من حرج الصبي تاريخ من حطاه لكونه طفلا لم يستحكم قوته فلا يقدر على الدقيق المشي وام صبي مفعول زرت في قوله لا يجوز عطفه على الماضي نظر لان ازيد عطف بفعل او فاعل على ما هو ظاهر الكلام لورود ذلك في التنزيل نحو ان الذين كفروا ويصدون وكحو الله الذي ارسل الرياح فتثير سحابا فالاولى ان يقال المراد لا يجوز عطف اسم الفاعل على الماضي وان كان على خلاف الظاهر من السياق لئلا ينتقض بما ورد في التنزيل من غير تقريب الماضي بقد وتقول ان لم تقم انما على تقدير ان تحسن لان لم تقم مما يخلص المستقبل لدخول ان وكانه عطف مستقبل على مستقبل ولو قلت واحسنت جاز لان الفعل كان ماضيا بقي وان عاد بدخول ان على معنى الاستقبال فالنظر الى انه كان ماضيا بدخول لم عليه وتقول ان لم تقم وتحسن على تقدير وان تحسن ولو جيء بالماضي ولم يرد الاستيناف وقلت واحسنت لم يجز لانه عطف ماض على مضارع لفظا ومعنى خلافا للكوفيين فانهم يجوزون عطف احسنت على تقم لان احسنت ينسحب حكم عليه في التقدير وان احسنت فيصير بمعنى المستقبل فكانه قال ان تقم وتحسن وهو ضعيف لان انسحاب حكم الشرط فرع صحة العطف وكلامنا في صحة العطف فلم يصح عطف لا يكون مستقبلا فلم يكن مستقبلا لا يصح عطفه وقوله ولم يرد الاستيناف معناه انك جعلت

استيناقا يكون جملة معترضة بين الشرط والجزاء فلا منع عنه لانه في الحقيقة عطف على جملة الشرط والجزاء ولا مانع منه والعطف على العاملين اي على تقدير العاملين او على معمولي عاملين لا يصح مطلقا عند سيبويه ويصح عند الفراء اي مطلقا واذا تقدم المجرور وتأخر المرفوع او المنصوب فيما يصح عند الاكثرين نحو في الدار زيد والحجرة عمرو اما وجه المنع على الاطلاق وهو مذهب البصريين ان حرف العطف ضعيف لا يقوى ان يقوم مقام عاملين مختلفين فانك اذا قلت في الدار زيدا والحجرة عمرا فقد قام الواو مقام ان لنصب عمروا ومقام في لجر الحجرة وحرف واحد لا يقوم مقام عاملين لضعفه ووجه الجواز مطلقا التمسك بظواهر امثال الواردة نحو ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة لقيام الواو مقام ما لنصب شحمة ومقام كل في جر بيضاء ووجه الفرق ان الاصل ان منع لما ذكره المانعون فانما يجوز حيث ورد كما ذكرنا من المثال والتحقيق انه انما لم يجز حيث يقدم المنصوب او المرفوع على المجرور نحو ان زيدا في الدار وعمرا الحجرة لان الواو اذا قام مقام ان ومقام في فقد وقع بين في وبين مجروره فاصل اجنبي اذ التقدير وفي الحجرة بخلاف ما اذا تقدم المجرور وعطف الحجرة لان المجرور يلاقي الواو المقدرة لفي ويليه ومقتضى هذا ان لا يتقدم المجرور مع المعطوف اما في المعطوف عليه فلا يشترط لانه ليس فيه هذا المحذور ولكن التناسب بين المعطوف والمعطوف عليه كان مطلوبا عندهم فلما وجب تقديم المجرور في المعطوف قدم في المعطوف عليه ايضا طلبا للتناسب فهذه نكتة الفرق وقوله تعالى والليل اذا يغشى والنهار اذا تجلى لا ينتقض حجة لجوازه احتج بعضهم بهذه الآية على جواز العطف على عاملين مختلفين فان الواو في والنهار او قسم مستانف لقول الخليل وسيبويه على ان توالي القسمين على مقسم عليه واحد ممنوع فيكون الواو للعطف فقال المصنف هذا لا ينتقض حجة لهم لان اذا بدل او معمول لمضاف مقدر قبل القسم به اي وعظمة

بظرف بفعل القسم لفساد المعنى بل انه يجوز ان يكون اذا يغشى بدلا من الليل اي اقسم بغشيان الليل بالليل وقت غشيانه اي اقسم بوقت غشيانه او يقدر مضاف قبل المقسم به اي اقسم بغشيان الليل وغشيانه واذا على هذا ظرف للمضاف المقدر وعلى هذين الوجهين لا يكون اذا منصوبا بفعل القسم ظرفا بفعل القسم لزم تقييد القسم بزمان الغشيان وليس كذلك اذ ليس المعنى انه اقسم في وقت غشيان الليل بل القسم مطلق واذا لم يكن منصوبا بفعل القسم بقي القسم على اطلاقه وجعله حالا لا يدفع الفساد بل يزيده اي ذكر بعض المتاخرين ان اذا حال من الليل والعامل في الحال فعل القسم المقدر كانه قال اقسم بالليل كاينا وقت غشيانه وزعم ان اذا ليس ظرفا للقسم حتى يلزم تقييد القسم بزمان الغشيان بل المقسم به الليل كاينا في هذا الحال ولا يلزم منه ان يكون القسم في ذلك الزمان فقال المصنف هذا لا يدفع الفساد بل يزيده اما انه لا يدفعه فلان الفساد هو لزوم تقييد القسم بكونه في الليل ويلزم من الحال كون المقسم مقيدا ايضا بحال غشيان الليل الفعل كما تقول جيت راكبا فانه يدل على تقييد المجي بحال الركوب واما بيان انه يزيده فلانه يلزم منه فساد آخر وهو الاخبار عن الليل بظرف الزمان والاخبار به لا يكون الا عن الحدث لا بفعل الليل ومن الغشيان ولقايل ان يقول جاز ان يكون اذا حالا والعامل هو الكون المقدر قبل المقسم به ويكون التقدير اقسم بكون الليل في زمان غشيانه فالعامل في الحال هو الكون لا اقسم فلا يلزم ان يكون القسم في ذلك الزمان بل الكون في ذلك الزمان فالمقسم به مقيد مطلق كما ذكر المصنف على تقدير ابدال اذا من النهار ويكون المقدر من كان التامة لا الناقصة فيكون اذا حالا لا خبرا واعتذار الزمخشري بنقضه والليل اذا عسعس بغير انه ذكر الزمخشري ان الواو في والليل لما اعتبر حذف الفعل معه قام مقام اقسم والبا معا فالواو الثانية تقوم مقام الواو النايبة عن الفعل وتجر لنيابته عن البا فليس من باب العطف على عاملين مختلفين بل من باب عطف معمولي عامل على معمولي عامل واحد وهو الواو لان الواو على هذا التقدير عامل

واحد يعمل عملين مختلفين ولا منع فيه وهذا في غاية الحسن لكن ذكر الشيخ ابن الحاجب انه انما يستقيم هذا الجواب لو لم يصرح باقسم والبا بل قام مقامها حرف اما اذا صرح بها فلا يستقيم هذا الاعتذار لكن ورد مصرحا بها في قوله فلا اقسم بالخنس الجوار الكنس والليل اذا عسعس فقد قام الواو عاملين مختلفين مصرحا بها فلا يصح ذلك الاعتذار وهو منع قوله وينقضه الى آخره ويصح عطف معمولي عامل واحد فصاعدا اي معمولين او اكثر على مثلها اي على معمولي عامل نحو اعطيت زيدا درهما وعمرا دينارا على عطف عمرا على زيدا ودينارا على درهما واصبح زيد قايما وبكر قاعدا لارتفاع المانع المذكور وهو كون الحرف قايما مقام عاملين ويجوز عطف الفعل مثله دون معمولها اي دون معمول الفعل ومثله نحو اريد ان تخرج زيدا ان يضرب زيد عمرا ويخرج خالدا فالفعل الثاني بدون معموله عطف على الفعل الاول بدون معموله والمجوز عطف المعمولين على المعمولين اذ ليس الضرب مشتركا بين المعمولين ولا الاهانة بل الضرب بالفاعل والمفعول المذكورين او الاولى والاهانة مخصوصة بالفاعل والمفعول الآخرين وانما اشترك الفعلان في دخولهما تحت الارادة والمقدر ان باتيان بحايهما هكذا افيد تقدر ان مقتضى ما تقرر ان المعطوف في حكم المعطوف عليه ان يقع الفعل الثاني موقع الفعل الاول فح اما ان يعمل الفعل الثاني في المعمولين الاولين او لا يعمل فان اعمل فسد المعنى وان لم يعمل فيهما بل عمل في معموليه كما كان فيلزم الفصل بينه وبين معموليه باجنبي وهو معمول الفعل الاول وعطف الجملة اي ويجوز عطف الجملة على مثلها من غير اشتراك في الاعراب يعني ان المراد من عطف الجملة اشتراكهما في حصول مضمون الجملتين فانك اذا قلت قام زيد ثم قعد عمرو فالمفهوم تراخي الجملة الثانية عن الاولى فاذا دخل الواو افاد اجتماع مضمون الجملتين من غير اشتراك في الاعراب وهذا اشارة الى رد ما ذكره امام الحرمين في البرهان من مجي حروف العطف في انما هو على سبيل

عطف الكلام الى المعنى غير ذكر ما تدل عليه اشتراكهما معنى الجمعية في الواو ومعنى التراخي في ثم نحو يقوم زيد فيقعد عمرو ويحتمل الامرين ان يحتمل عطف الفعل بدون معموله على الفعل ويحتمل عطف الفعل مع معموله على الفعل مع معموله فعلى الاول يكون عطف مفرد على مفرد وعلى الثاني يكون عطف جملة على جملة وكذا زيد قايم وعمرو قاعد يحتمل ان يعطف جملة على جملة او يعطف مفرد على مفرد ويعطف عمرو على زيد وقاعد على قايم ذكر في اول الكتاب ان نحو العرب في اقسام اربعة وفرغ من القسمين فشرع في القسم الثالث وهو ما به الاختلاف الذي هو عبارة عن العامل فقال القسم الثالث في العامل وهو اما لفظي او معنوي فاللفظي اما فعل او حرف او اسم اما الفعل فيعمل الرفع والنصب اما الرفع فعام لان كل فعل يرفع فاعله واما النصب فقد يكون عاما كما يعدا المفعول به من المفاعيل على ما اختلف في المفعول معه والحال وقد يكون خاصا كالمفعول به والخبر المنصوب والتمييز فان الاول لا يكون الا المتعدي يريد بالعام ان يكون اللازم والمتعدي فان ما عدا المفعول به يكون لكل واحد منهما اذ الفعل اللازم له مفعول مطلق ومفعول فيه ومفعول له ومفعول معه وكذا المتعدي ايضا مثل ذلك فانتصابها او لكل واحد منها منصوب سوى المفعول به لكن اختلف في المفعول معه فاكثر البصريين على ان الناصب له الفعل المتقدم بتقوية الواو التي بمعنى مع والكوفيون على انه منصوب على الخلاف لان هذه الواو لا يقتضي المشاركة في الفعل فصار كاستوى الماء والخشبة ليس المعنى استوى الماء واستوى الخشبة لانها لم تكن معوجة حتى تستوي فقد خالف الثاني الاول فانتصب على الخلاف وقال الاخفش ان الواو ليست مقوية للفعل قبلها وانما هي مهيئة لان ينتصب الاسم بعدها انتصاب الظرف من واسطة لقيامها مقام مع كما كان ينتصب من غير واسطة ويمكن ان يكون اشارة الى ان المفعول معه قياس عند بعضهم وعند آخرين مقصور على السماع فعلى الاول عام وعلى الثاني خاص

كما اشار اليه في المتن واما الحال فلانها من المنصوب العام اذ الحال قد ينتصب عنه الفعل
المتعدي وعند الفعل اللازم ولهذا صرح به في المفتاح بقوله وحق الحال ايضا من المنصوبات
العامة ولانفعال نفسها مستوية الاقدام وفي لفظ الكتاب ايهام ان فيه اختلافا كما في المفعول
معه وليس كذلك وانما لم يرد ان يقدم الحال على المفعولان لكونهما من ملحقات
المفعول قوله والحال منطوق على ما منع من قوله ما عدا المفعول به اي وكالحال ولو قال
وكالحال علم عن ذكر الايهام وقد يكون خاصا اي لا يكون لكل كالمفعول به والخبر
المنصوب والتمييز فان مراد بغير المفعول به لا يكون الا بالحكي والخبر المنصوب
انما عده من المنصوبات الخاص لما انه ليس لكل فعل منصوب على الخبر لبعض
الافعال كالافعال الناقصة ونحوها والتمييز ايضا من المنصوب الخاص لانه ليس لكل فعل
تمييز لكل فعل مبهم وهو اي المتعدي ما جاوز فاعله اليه الى المفعول به وهو على
ثلاثة اقسام متعد الى واحد كضرب والى اثنين اما متغاير بان يعلم انه ليس بين المفعولين
نسبة فلا يصدق احدهما على الاخر ونحو سبعة افعال تسمى افعال القلوب وهي زعمت
وحسبت وخلت وظننت بمعناها اي بمعنى حسبت وخلت احترازا عما بمعنى اتهمت
كما يجيئ وعلمت ورأيت ووجدت اذا تعلقن بشيء على صفة احترازا عما اذا تعلقن
بالشيء على صفته فانه بالمعنى على صفة فان كان ظننت بمعنى اتهمت وعلمت بمعنى عرفت
ورأيت بمعنى ابصرت ووجدت بمعنى اصبت لم يقتض الثاني اي لم يكن يقتضي المفعول
الثاني وهو ظاهر ويختص اي افعال القلوب بجواز الالغاء اذا توسطت نحو زيد علمت
قائم او تأخرت نحو زيد قائم علمت لاستقلال الجزئين كلاما لان المفعولين في الاصل
مبتدأ وخبر بخلاف باب اعطيت فانه ليس بين مفعوليه نسبة حتى اذا الغي مستقلا
كلاما وقد نقل الالغاء عند التقدم لما عرفت [illegible] عن البينتين [illegible] ضمير الشأن
للضرورة [illegible] والتعليق عطف على الالغاء اي ويختص
افعال القلوب بجواز التعليق [illegible]

ام لا وبعد النفي نحو علمت لزيد منطلق وحرف النفي نحو علمت ما زيد منطلق وهمزة الاستفهام
ام زيد منطلق علمت ازيد عندك ام عمرو وذلك ان لها اي اللام وحرف النفي وهمزة
الاستفهام صدر الكلام فلذلك لم يكن اعمال تلك الافعال فيما بعدها والفرق بين الالغاء والتعليق
مع كون الافعال العاملين غير عاملة ان في التعليق لا يمكن اعمالها لفظا لمانع لفظي كما في
الصورة المذكورة واما في الالغاء فيمكن ان ينصب الجزآن على المفعولية في التوسط والتأخر
ومع الالغاء واما في التعليق فلا يمكن ان ينصب الجزآن لا لفظا ولا معنى وايضا في صورة التعليق
المذكورة بعده مفعول من حيث المعنى بالتاويل نحو علمت ازيد عندك ام عمرو وجواب هذه
الاستفهام واما في الالغاء فلا يمكن الاعمال معه لا لفظا ولا معنى وفي بعض الحواشي فان قيل هل بعدها
اي بعد افعال القلوب اختلاف فمن نظر الى صورة الجملة فمن الموضعين [illegible]
وام ومن منع نظر الى ان العلم لا يتعلق بالاستفهام بل بجوابه والذي يقال في جواب
الاستفهام بام والهمزة احد المستويين فكانه قيل علمت احدهما معينا بخلاف هل فانه يجاب
جوابه ليس احدهما حتى يتعلق به العلم بل جوابه لا او نعم واجيب بان لا او نعم في تقدير جملة
اي نعم قام زيد ولا ما قام زيد ولولا ذكرهم بمتعلق ان يكون كلاما والجواب جملة من محكوم
به ومحكوم عليه وهو المنع للتعليق وامتناع الاقتصار على احد المفعولين الا في نحو
علمت ان زيدا قائم يعني ان ان وما بعده بتقدير مصدر منصوب فكانه قال علمت قيام زيد
فقد اقتصر على احد المفعولين وانما جوز لان الكلام مشتمل على منسوب ومنسوب اليه
فكان المفعولين المذكوران الا معنى علمت ان زيدا قائم وعلمت زيدا قائما واحد وان اختلفا
في الصورة واما كلاهما اي كلا المفعولين معا فيسكت عنهما نحو من يسمع يخل اي يخل المسموع
صحيحا وبعضهم اي ذكر الامتناع فيهما يكونان اي المفعولان معا في المفعول في
حكم المذكور فلا يجوز عندهم ابدا علمت مع حذف المفعولين بلا قرينة [illegible]
ظننت ذاك فذاك اشارة الى الظن هذا سؤال وجواب اما السؤال فهو ان
ذاك احد مفعولي ظننت فقد

اقتصر على احد المفعولين واما الجواب فهو انا لا نم ان ذاك احد مفعولي به
بل اشارة الى الظن المدلول عليه بظننت فهو في حكم المفعول المطلق كانه قال ظننت
ظنا فالمفعولان كلاهما محذوفان ولا اقتصار فيه على احدهما وقد يتوهم انه اشارة الى
الجملة كما في قلت ذاك والفرق ان الجملة ثمه اي في قلت ذاك هي القول بعينه وجاءت
الجملة من ضرورة الخصوص فاذا عدل عنها المصدر مفردا ولا كذلك مفعولا ظننت
هذا الموهم اشارة الى مذهب العراقيين فقال ذاك اشارة الى المفعولين واذا قيل ظننت زيدا
قائما فلت ظننت ذاك فهو اشارة الى المفعولين لانه يجوز ان يشار الى اكثر من واحد كقوله
عوان بين ذلك اي بين الشيئين [illegible] زيدا ذاك [illegible] فيها الى
الجملة وهو ضعيف [illegible] يقتضي متعددا فيجوز ان يشار بذاك الى متعدد
و [illegible] الاشارة الى الجملة اي متعدد واما الثاني فلان الجملة الواقعة بعد [illegible]
وقلت عبارة نفس [illegible] لكنه عدل عن المصدر الى المفعولين لارادة خصوص
[illegible] والقول فالجملة بمعنى المصدر لانها [illegible] فان ان يشار بذاك الى المصدر
بخلاف ظننت فانه يتعلق بذات وصفة ولا يصح الاشارة بذاك اليها وان صح الاشارة بها
الى المصدر هذا خلاصة كلام الشيخ ابن الحاجب رحمه الله وفيه نظر لانا لا نم ان
الجملة قول [illegible] حقيقة بل مقولة القول [illegible]
ان يقال المفعولان ظن ايضا بمعنى المفعول لان الجملة ظن بمعنى مظنونة فالقول والظن
لا يصدق حقيقة على الجملة ويصدق مجازا بمعنى المفعول عليها فلا فرق ويقال ظننت به اذا
جعلته موضع ظنك اي ليس المذكور احد المفعولين كما توهم بعضهم بل المفعولان محذوفان
والباء في [illegible] ظننت لانه [illegible] انه خبر المفعولين وهو غير لازم لجواز
ان يكون خبرا مصدرا اي ظني خبر والمفعولان محذوفان ومع ظرف فلا استدلال فيه
على الاقتصار فان جعلت الباء مزيدة لم يجز الاقتصار عليه بل يجب ان يقال ظننت به قائما

اي ظننته قائما والجمع عطف على امتناع الاقتصار اي وتختص افعال القلوب بالجمع
بين ضميري الفاعل والمفعول لواحد بان يكون ضمير الفاعل والمفعول كلاهما للمتكلم
او للمخاطب او للغائب نحو علمتني منطلقا في المتكلم ورأيتك فطنا كذا في المخاطبين
ورأيتها في الغائبين وقد اجري مجراها اي مجرى افعال القلوب في الجمع بين
الضميرين لواحد فقدت وعدمت يقال فقدتني وعدمتني ايضا قال الشاعر لقد كان
لي عن ضرتين عدمتني وعما القى منهما متزحزح اي كان لي بعد وسعة عن تلك
الضرتين وعما القى منهما من الشدائد وقوله عدمتني اعتراض ومتزحزح اسم كان
وفي خبره وانما جوز فيهما لانهما نقيضا وجدت وقد يحمل النقيض ولا يقال ضربتني
ولكن ضربت نفسي وانما خص افعال القلوب بالجمع بين الضميرين لان تعلقها في
الحقيقة بالثاني من المفعولين لا بالاول فكان الاول غير موجود لانك اذا قلت ظننت
زيدا قائما فالمظنون هو القيام لا زيد بخلاف ضربتني فان تعلقه في الحقيقة بالضمير
اصالة فيتوهم كون الفاعل والمفعول شيئا احدا فيمتنع الا بتاويل ولان علم الانسان
وظنه بما نفسه اكثر من تعلقها بغيره ولا عم من غيرها من الافعال تعلقها بغيره فلو
جمعوا بينهما في ضربتني لسبق التوهم الى تغايرهما نظرا الى الاعم الاغلب فابدلوا المفعول
بالنفس فلم يقولوا ضربتني ولكن ضربت نفسي ايذانا بالعدول عن الاعم ولنزولها
منزلة الاجنبي من حيث انه اسم ظاهر [illegible] بني سليم [illegible] باب قلت اجري في الاستفهام
مثل ظننت مذهب بني سليم اجرا القول مجرى الظن مطلقا ماضيا او مضارعا متكلما
او مخاطبا او غائبا من غير شرط وهو معنى قوله اجمع فيقولون قلت زيدا منطلقا
لشبهه بالظن لكون القول طريقا مؤديا الى العلم ولدخوله على المبتدا والخبر
واحترز بقوله اجمع عن مذهب اخر منقول عن العرب وهو ان القول يجري مجرى
الظن باربع شرائط الاستفهام وان الفعل بالخطاب بغير الظروف وقد اجتمعت الشرائط

في قول الشاعر أمّا الرحيل فدون بعد غد فمتى تقول الدار تجمعنا وقول الآخر علام
تقول الرمح يثقل عاتقي إذا أنا لم أطعن إذا الخيل كرّت والمقول إن مذهب بني سليم
إجراء القول مجرى الظن في الاستفهام وفي غيره فلفظ الكتاب خصصه بالاستفهام
فلعله سقط من قلم الناسخ وكان الأصل في الاستفهام وغيره ولفظ المفصل يدل أن بني
سليم يجعلون باب قلت أجمع في الاستفهام وغيره مثل ظننت أعلم تخصيصه بالاستفهام
بل ذكر الاختصاص بالاستفهام فيما قبل ذكره مذهب الجمهور وما يجري أي يجري
أفعال القلوب في الدخول على المبتدأ والخبر نحو تخذت وصيّرت وما يتضمن معناه
أي معنى التصيير كجعلت وتركت في مثل قوله فقد تركتك ذا مال وذا نشب وقبله أمرتك
الخير فافعل ما أمرت به وجعل ضرب المثل ههنا أي مما يجري مجرى أفعال القلوب في الدخول
على المبتدأ والخبر نحو ضربت كذا مثلا بمعنى جعلته واتخذته مثلا وإلى ثلاثة عطف على قوله
إلى اثنين أي متعد إلى ثلاثة نحو أعلمت وأريت زيدا عمرا فاضلا وقد أجري نبّأت
وأنبأت وأخبرت وخبّرت وحدّثت مجرى أعلمت في اقتضائها ثلاثة مفاعيل ويتعدى
اللازم إلى واحد والمتعدي إلى واحد إلى اثنين بالنقل إلى أفعل وفعّل أو فاعل
أو استفعل وبحرف الجر والفعل المتعدي إلى واحد يتعدى إلى اثنين بالنقل وبحرف
الجر أيضا نحو أذهبته مثال للازم الذي عدّي بالهمزة إلى الواحد فأصغر
هذا أمثال لما كان يتعدى إلى واحد فيتعدى بالهمزة إلى اثنين وفرّحته بها وعرّفته
زيدا مثالان للتعدية بالنقل إلى صيغة فاعل فالأول في اللازم والثاني في المتعدي
واستكرمته واستكتبته الكتاب مثالان في النقل أيضا
وخرجت به وغصبت بزيد مثالان أيضا على الترتيب النقل
بحرف الجر والمتعدي إلى اثنين يصير ذا ثلاثة بالهمزة وحدها نحو أعلمت وأريت
وأجاز الأخفش أظننت وأزعمت وأحسبت وأخلت تكون متعدية إلى ثلاثة
بالهمزة كأعلمت وأما الثاني وهو

المنصوب نصبا خاصا فإنما يكون في الأفعال الناقصة وهي كان وصار وأصبح وأمسى وأضحى
وظل وبات وما زال وما برح وما انفك وما فتئ وما دام وليس وألحق بها آض
وعاد وراح وكذا جاء وقعد وإنما سميت ناقصة لوجهين أحدهما أنها لا تدل إلا
على الزمان دون الحدث فإنك إذا قلت كان زيد قائما لم تدل به إلا على كون زيد في الزمان
الماضي ولو كان فعلا لدل على الحدث وهو الكون لأن الحدث المدلول عليه في الأفعال
هو مصادرها كما قام ونحوه بل المراد كون مصادر أخبارها حاصلة في الماضي
لا مصادرها أنفسها فيقتضي هذا أن لا يكون فعلا أصلا لعدم دلالتها على الحدث
وهو مصدر ذلك الفعل لكن إنما سمي فعلا لوجود دلائل الأفعال وخواصها فيها
كدخول قد والسين وكونه على صيغة الماضي والمضارع والأمر ولحوق تاء التأنيث
الساكنة بها فجعلت أفعالا لهذه الخواص وسميت ناقصة لعدم استقلالها بجزئها والثاني
أنها لا تستقل بمرفوعها كلاما بل يحتاج إلى خبر يتم به كلاما فكانت ناقصة وفي
زال في اللغة والاستعمال لازم النفي وفيه لغتان فتيء وفتأ بكسر العين وفتحها
مع الهمزة فيهما والمضارع يفتأ بالفتح والهمزة فيهما جميعا وإنما ألحق بها ما ألحق
لاقتضائها معناها أيضا طرفين كما في كان نحو عاد زيد قائما وكذا غدا وراح وآض
وكذا جاء وقعد في نحو ما جاءت حاجتك أي أي شيء كانت حاجتك أو ما جاء على حاجتك
استفهاما ونفيا وكذا قعد كما يقال أرهف شفرته حتى قعدت كأنها حربة
تدخل دخول أفعال القلوب على المبتدأ والخبر فترفع الأول وتنصب الثاني لأنها
مشابهة للأفعال كما ذكرنا فأعملت عملها ومرفوعها مشبه بالفاعل
مشبه بالفاعل ومنصوبها مشبه بالمفعول ونقصانها أي نقصان هذه الأفعال أنها لا
تنعقد مع المرفوع بدون المنصوب وقد ذكرنا وجهها أي المرفوع والمنصوب على
شرايطهما في باب المبتدأ بغير شرط أن يكون المبتدأ معرفة والخبر نكرة في الأغلب
وإذا كان الخبر جملة فيكون مشتملة

على الضمير الراجع إلى اسمها والجمل الواقعة أخبارها تكون اسمية وفعلية وشرطية
وظرفية وزعم بعض المنتمين إلى هذه الصنعة أن بناء الكلام على بعضها من غير
شرائط المبتدأ والخبر في الجزئين بدليل قوله ولا يك موقف منك الوداعا وأوله
قفي قبل التفرق يا ضباعا وليس بمحمول أي وزعم بعض المنتمين أنه ليس بمحمول
على الضرورة بل حقه أن يكون على هذا الوجه الذي ورد فيه وهو كون
النكرة اسما والمعرفة خبرا كما في هذا البيت إذ لا يتم المعنى المقصود إلا هكذا إذ لو
عرّفها لم يؤد أنه لم يرخص أن يكون ما سوى ذلك من المواقف وداعا ولو نكّرها
لم يؤد أن الوداع قد كره حتى صار نصب عينيه ولو عرّف الأول ونكّر الثاني
لجمع بين المحنتين أي القبحين وبيانه أن المرفوع والمنصوب في البيت
إما أن يكونا معرفين أو منكرين أو يكون الأول معرفا والثاني منكرا أو بالعكس
ويدعي هذا القائل أن العكس هو الذي يفيد المعنى المقصود دون الأقسام أما
لو عرّفهما فلا يؤدي المعنى المقصود لأن اللام يكون للعهد في الموقف فيكون
المعنى ولا يك هذا الموقف المعهود موقف وداع أي موقف وداع فقد نفي أن يكون
هذا الموقف بالخصوص موقف وداع ولم ينف أن يكون ما سواه من المواقف
موقف وداع بل فيه ترخيص أن يكون ما سواه من المواقف موقف وداع وهو
خلاف المعنى المقصود لأن المقصود أن لا يكون له موقف وداع أصلا إلا أن لا يكون
هذا الموقف بعينه موقف وداع وأما لو نكّرهما فلا يفيد المعنى المقصود أيضا لأنه
يفوت به فائدة تعريف الوداع لأنه لو عرّف الوداع أفاد أنه نصب عينيه ولو نكّر
فات هذا المعنى وأما لو عرّف الأول ونكّر الثاني لجمع المحنتين أحدهما الترخيص
كون ما سوى هذا الموقف المعين موقف وداع والثانية فوات النكتة المفادة
من تعريف الوداع والجواب بعد تسليم جميع ما ذكره أنه لو أراد إيراد هذا المعنى
بطريق النفي دون النهي لا بد

أن تقول ما موقف منك الوداع يعني ما ذكره يعني أنا لا أم أن اللام للعهد بل يجوز أن
يكون للجنس فيؤدي ما يؤديه المنكر أي لا يكن جنس الموقف لك موقف الوداع وهو معنى
المنكر لأن نفي الجنس في قوة نفي المنكر باعتبار العموم وأيضا لا أم أن تعريف الوداع
يفيد المقصود دون تنكيره لأنه أيضا مبني على أن اللام في الوداع للعهد أي النفي
المكروه عنده بل جاز أيضا أن يكون للجنس أي لا يكون موقف وداع أصلا كما ذكرنا
وإذا ارتفع المحنتين سلم الوجه الثالث عن جنتي القبح فكان صحيحا لا دفع له ثم بعد
تسليم جميع ما ذكره لا أم أن ذكر المعنى المقصود مستفاد من إيراد كان منهيا بل إذا لم
يوجد كان أصلا وأدخل النفي على موقف وداع بأن يقال ما موقف منك الوداع
على أن يكونا مبتدأ وخبرا فحقه أن يكون المبتدأ نكرة والخبر معرفة فتبين ما ذكرناه من الدليل
مع أن هذا القائل خصص الجواز بعد دخول كان منهيا على اسم نكرة وخبر معرفة
ويلزم من دليله بذلك المبتدأ والخبر بعد النفي على خلاف وضعهما بأن يجعل المبتدأ نكرة
والخبر معرفة ولا قائل على أن المقصود أن لا يكون الوداع موقفا منها فيكون من باب
القلب هذا جواب آخر والمقصود بالبيت أن لا يكون الوداع أي موقف الوداع
موقفا منها بأن يكون الوداع اسما والموقف خبرا لكنه قلب فجعل الاسم خبرا والخبر
اسما مثل ما في قول الآخر يكون مزاجها عسل وماء إذ الأصل وقع مزاجها على
أن يكون اسما ونصب عسلا وما يكون خبرا فقلبت والغرض الاستشهاد على وجود
القلب في الكلام عند أمن اللبس وحمل سيبويه قوله أي قول الشاعر كان أمك
أم حمار منه أي من القلب لأن الأصل أكان أمك ظبيا أو حمارا فيكون المعرفة اسما
والنكرة خبرا إلا أنه قلب من جهة المعنى فقط والاسم والخبر معرفتان يعني أنه ليس
بقلب على الحقيقة كما في البيت السابق لأن الاسم ههنا هو الضمير المستتر في كان
والخبر أمك وهما معرفتان بخلاف البيت الأول فإن مزاجها معرفة وعسل وماء
نكرتان ولكنه من حيث المعنى

فقلوب لان الخبر في الاصل اكان امك ظبيا ام حمارا وقد زعم بعض الناس انه مثل البيت
في ارجاع الضمير العائد الى النكرة نكرة فالاسم نكرة و الخبر معرفة كما لا يخفى في الاول ورد
بان الضمير معرفة سوا عاد الى معرفة او نكرة بدليل انك اذا قلت جاء رجل وهو
متكلم فيصلح ان يكون مبتدأ وان عاد الى نكرة وكذلك يصلح ان يكون ذا الحال وقد ورث
ايضا القلب بوجه اخر وهو ان الاستفهام يطلب الفعل فالمراد تقدير اكان
ظبي امك وكان المذكور تفسير المذكور المحذوف وعلى هذا التقدير فالاسم
نكرة والخبر معرفة ورد بانه لو كان التقدير اكان ظبي لم يكن ام متصلة لان شرط المتصلة
ان يلي احد المستويين الهمزة والاخر ام واجيب بان المحذوف بشرط التفسير فلزم
الحذف فهو في حكم المقدم فيصح كون ام متصلة كما هو الظاهر وقيل ان بني
دارم من بني نهشل يقولون قائم كان عبد الله وعلى هذا فهو نظير الاول اي فهو نظير
البيت الاول يعني ان قائم اسم كان وقد يقدم عليه في لغة هولاء اذ لا يصلح ان يكون مبتدأ
لعدم المصحح فكذا ظبي اسم كان مقدما عليه على لغة هولاء فالاسم نكرة والخبر معرفة
كالبيت قوله والا اي وان لم يكن قلبا من جهة المعنى فقط في الصورة حيث كان الاسم
نكرة والخبر معرفة فقوله فالاسم والخبر معرفتان ليس هو على الحقيقة بالشرط المقدر
في موالاة فان الجزا الحقيقة هو قولنا لم يستو والمذكور علة الجزا او علة الجزا مقام الجزا
وعليه قوله تعالى من كان عدوا لجبريل فانه نزله على قلبك التقدير من كان عدوا لجبريل
لم يكن محقا لانه نزل الكتاب على قلبك وهو سبب لان يكون محبوبا لا ان يكون
عدوا فحذف الجزا واقيم سببه مقامه ونظير هذا كثير في التنزيل وفي فهم
ثم ان معانيها اي معاني الافعال الناقصة مختلفة فكان لثبوت خبرها ماضيا نحو كان
الله عليما او منقطعا نحو كان زيد ضاربا والثاني بمعنى حدث نحو كان التامة والزائدة
في نحو على كان المسومة العراب والمعنى على المسومة العراب ليس من الباب
اي ليس التامة والزائدة من باب

من افعال الناقصة والتي فيها ضمير الشان في الناقصة بعينها فانك اذا قلت كان زيد
قائم اي كان الشان زيد قائم بعينه كان الناقصة فان اسمه ضمير الشان والخبر ما بعده لكنه
خص بكون الخبر جملة وقيل انها اي ان كان في قوله قد كانت فراخا بيوضها
بمعنى صار واوله بتيها قفر والمطي كانها قطا الحزن والبيت بمفازة التي لا يهتدى
فيها فعلا من التيه والقفر المكان الخالي يصف المطي بسرعة السير فانها قطا الحزن
بيوضها صارت فراخا في تمضي بسرعة الى افراخها وقيل بقطا الحزن لبعد سوقه فيه
الارض لو كانت الارض رخوة ومعنى كانت صارت لان البيوض صارت فراخا الا انها كانت
فراخا ومعنى قوله قيل ان النحاة قالوا هذا الا انه قول بعضهم خاصة نصا للانتقال نحو
صار زيد غنيا او اي الغني بمعنى خبره قد يكون اسما كما او مجرورا واصبح واضحى وامسى
وظل وبات لاقتران الجملة بالاوقات الخاصة التي هي الصباح والمسا والظلول
والبيتوتة او بمعنى صار كما يقال اصبح او امسى زيد شيئا بمعنى صار والثلاثة الاول في
افادتها الدخول في الاوقات بمنزلة من الباب فانك اذا قلت اصبحنا اي دخلنا في
الصباح واضحينا وامسينا اي دخلنا في الضحى والمسا من غير تقدير الفاعل على
الخاص صفة لم يكن من افعال الناقصة وكذا الاخيران نحو ظللت فكان كذا وبت هينا
كلينا اي ظل وبات بهذا المعنى الذي لا يقتضي تقدير الفاعل على صفة لا يكونان من افعال
الناقصة ايضا ونحو ظاهر وما في اوائلها الحرف النافي ونحو ما زال وما برح وما فتئ
وما انفك موضوعة للاستمرار الفعل لفاعله في زمانه اي في زمان ذلك الفعل
ووقت قبوله فانك اذا قلت ما زال زيد اميرا معناه انه استمر امارته من الوقت الذي
قبلها ولدخول النفي فيها على النفي لم يجز ما زال زيد الا قائما لانه استثنا مفرغ
فلا يكون في المثبت فهو كقولك كان زيد الا قائما وقد صحح وخطئ ذو الرمة
في قوله حراجيج لا تنفك الا مناخة واخوه على الخسف او نرمي بها بلدا
قفرا فان ظاهره استثنا المفرغ في الاثبات

بجعله حالا اي بجعل مناخة حالا وعلى الخسف خبرا ضعيف يعني ان بعضهم اعتذر
للشاعر فاخرجه عن الخطا بان قال التقدير لا تنفك على الخسف في حال من الاحوال
الا في حال كونها مناخة يعني بجري على الحراجيج الخسف والجور الا في حال كونها مناخة
فقال هذا الاعتذار ضعيف لما ان الاستثنا المفرغ في الاثبات قليل بعد تسليمه انما
ياتي اذا ذكر المستثنى منه قبله لفظا وههنا يقدر ثم لان قوله الا مناخة مستثنى
عن الاحوال للضمير المستتر الخسف اي ما تنفك ما انها مظلومة في جميع الاحوال
الا في حال الاناخة وذلك غير معهود في الاستثنا المفرغ فان اسم العام في الاستثنا المفرغ
يقدر قبله لا بعده فانك اذا قلت ما ضربت الا راكبا فالتقدير ما ضربت في حال من الاحوال
الا في حال الركوب وكذا جيئت في الاثبات نحو قرات الا يوم كذا التقدير في جميع الايام الا يوم
كذا فالمستثنى منه مقدر قبل الاستثنا لا بعده وتقدير التام في تنفك احسن منه اي من
هذا الاعتذار ومعنى التام ان معنى تنفك تنفصل عن اماكنها الا مناخة عن الخسف
بجراه عليه وتنفك على هذا ليس من الافعال الناقصة فيكون معناه تاما وسلم الشاعر
عن الخطيئة انما كان لان سكن في البيت من الافعال الناقصة وما دام لتوقيت الامر
بمدة ثبوت خبرها لاسمها ومن ثمة افتقر اي ان ينضم بكلام لانه ظرف نحو اجلس
ما دام زيد جالسا اي اجلس مدة دوام جلوسه فيقدر زمان محذوف من هذا
المصدر نحو اتيك طلوع الشمس اي زمان طلوعها فمعناه اجلس مدة دوام جلوس
زيد فيكون ظرفا فلا بد من متعلق فلا يقال ابتدا ما دام زيد جالسا بل شرطه ان ينضم
ويقترن بكلام يتعلق هذا الظرف به وانما ذكر هذا لانه قد يتوهم انه مثل ما زال وما برح
في صحة الابتدا فيفرق بينها بان كل المنفي يجاز الابتدا بها وما في ما دام مقدر بالظرف
فلا ابتدا به لان له متعلقه وليس لنفي مضمون الجملة في الحال وقيل مطلقا احتلاف
ليس انه لنفي الحال او لنفي المطلق فمن خصصه بنفي الحال قال لانه يقال ليس زيد
قائما ويريد به نفي القيام

في زمن الاخبار فقط ومنهم من قال هو للنفي مطلقا من غير اختصاص بالحال محتجا
بقوله تعالى الا يوم ياتيهم ليس مصروفا عنهم فانه لم ينف عنهم صرف العذاب في الحال فقط
اذ العذاب غير مصروف عنهم بعد اتيانه اياهم ابدا ولانه يقال ليس زيد قائما الان او غدا
فعلم انه لنفي المطلق والبواقي وهو ما الحق بها من نحو اض وعاد الى اخر ما ذكرنا
او لا بمعنى صار يقال عاد زيد اميرا اي صار فارتد بصيرا وما هم بعد ما نعاد وا كانهم
لم يكونوا رمما اي صاروا رمما كان لم يوجدوا وقال بعدت من عليه بعد ما تم نموها
فصلت تنفض بيتا اي انصرف المطاة من فوقه فهو غير مخصوص بوقت دون وقت
بخلاف ما اذا استعمل في غير معنى صار فانه مخصص بوقت كغداة يقول غدا زيد قائما
اي ذهب بالغداة فمعنى غدت صارت اذا لا يريد انصرفت وانطلقت في وقت الغداة
فقط والخبر يتقدم العامل من افعالها اوله ما خلافا لابن كيسان في غير ما دام مخرج في
يجوز تقديم اخبارها على اسمها وعلى انفسها فقال كل ما ليس في اوله ما من الافعال الناقصة
يتقدم على نفس العامل يقول قائما كان زيد لانه منشبه بالمفعول والمفعول يتقدم الفعل
واستثنى ما اوله ما فانه لا يتقدم الخبر العامل الذي اوله ما لان ما اما ان يكون للنفي كما
لا زال وما برح وما فتئ او للمصدر كما دام فاما اذا كانت للنفي فلا يتقدم عليها لان
النفي صدر الكلام واما المصدرية فلا يتقدم ايضا عليها لان معمول المصدر لا يتقدم
على المصدر فكذا ما في معنى المصدر خلافا لابن كيسان في غير المصدرية قال يجوز
ان يتقدم الخبر على ما في اولها ما النافية لانه لنفي النفي ونفي النفي اثبات فما زال
بمعنى كان فيتقدم عليه كما يتقدم على كان وجوابه ان صورة النفي ايضا محترمة
لا يقال الطعام ما اكل زيد وان كان ما اكل بمعنى تركه احترازا لصورة النفي ووافق
في ما دام لان معمول المصدر لا يتقدم عنده وفي ليس اختلاف فقال بعضهم لا
لا يتقدم خبره عليه ايضا لانه ليس بفعل متصرف فلا يقوى قوة الافعال المتصرفة
لانه ملحق بما في امتناعه

تقديم الخبر عليه وجوّزه بعضهم محتجا بقوله ألا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم فيوم متعلق
بمصروفا والمعمول يقع حيث العامل فلما تقدم معمول الخبر جاز تقديم الخبر أيضا
فقد قوابلته وبنى ما بان ما حرف وليس فعل ويتقدم الاسم أي ويتقدم الخبر الاسم
في جميع إذا لم يمنع مانع كقوله تعالى لم تكن فتنتهم إلا أن قالوا بقراءة نصب فتنتهم
وكذا قوله ليس البر أن تولوا بنصب البر وهو كثير أما إذا امتنع مانع لم يجز
التقديم كما إذا انتفى الإعراب في الاسم والخبر وانتفت القرينة بأن يكون إعرابهما تقديريا
أو كان مبنيين نحو كان هذا ذاك ونحو كان موسى مجتبى ونظائره كما ذكرنا في الفاعل
والمفعول واستحسن سيبويه تقديم الظرف مستقرا وتأخيره لغوا يريد بالمستقر
ما كان خبرا عنا هنا أي في هذا الباب وباللغو ما كان فضلة وسمي لغوا لأنه لو حذف لم يختل الكلام
لجزئيته ووجه استحسانه ذلك أن المستقر محتاج إليه فكان في تقديمه إشعار من أول الأمر
بأنه خبر لا فضلة وأما اللغو فوجه استحسان تأخيره الإيذان بأنه لغو لا خبر فمثال
المستقر ما كان في الدار أحد خير منك ومثال اللغو ما كان أحد خيرا منك في الدار
وفي نحو كفوا آخر الاسم أيضا على رعاية الفواصل هذا لا يتعلق بتقديم الظرف بل
يتعلق بما قبله وهو تقديم الخبر على الاسم فإنه جائز وقد أفصح الله في المثال محسّن
وهو أيضا على رعاية الفواصل وقدم اللغو في القراءة المذكورة للاهتمام بشأنه حيث
كان مخصّصا لما سيق له الآية هذا جواب عن سؤال مقدر وهو أن له ظرف لغو لأنه
فضلة فكان حقه أن يؤخر كما نص عليه سيبويه فأجاب بأنه إنما قدم مع كونه لغوا
للاهتمام بشأنه إذ الآية إنما سيقت لنفي المكافأة عن ذات الله تعالى وهذا المعنى
مستفاد من هذا الظرف فكان تقديمه أهم ويتصل بهذه الأفعال أي بالأفعال الناقصة
أفعال المقاربة وهي عسى وكاد وكرب وأوشك وجعل وأخذ وطفق لأنها لا تتم
بالمرفوع كما أن هذه علة كونها متصلة ومشابهة للأفعال الناقصة أي كما أنها
لا تتم بالمرفوع بل يتوقف على الخبر

آخر وهو المنصوب فكذا هذه الأفعال وإنما لم تقل الأسماء كلها في الدخول على المبتدأ والخبر
لأن عسى في استعماله غير داخل على المبتدأ والخبر لأنه يقال عسى أن تخرج أي قرب
خروجه وكذلك عسى زيد أن يخرج وليس على المبتدأ والخبر وكذا ما يستعمل من البواقي
استعمال عسى فلو علله بذلك لم يطرد في الجميع بل المشترك بين الجميع ما ذكره وهو أنه
لا يتم بالمرفوع وفيه نظر لأن عسى في أحد استعماليه يتم بالمرفوع نحو عسى أن يخرج
زيد وفي الخبر بينها أي بين أفعال المقاربة تفاوت إذ قد يستعمل بعضها أن دون البعض
فخبر عسى يأتي فعلا مضارعا مع أن نحو عسى زيد أن يخرج لأن عسى لما كان للتوقع
في المستقبل الأدم أن الذي هو علم الاستقبال تقويه لمقتضاه وربما يقوم الصيفي
مقامها أي مقام أن لاشتراكهما في الدلالة على الاستقبال في نحو عسى الكرب الذي أمسيت فيه
هذه يستطيع خلاف الكل والجواب بفتح عسى كلي أن تنطفي كان الغبار الذي
أثاره في البيتين بطعنتين من قبله طعن أي سينقضي البطن المغلوب في القتال من
البطن الآخر بعد هذه الحرب أي بعد هذه الواقعة أو الحرب وخبر كاد بدونها أي بدون
أن لأن معناه دنو الخبر على الحصول نحو كاد الشمس تغرب يعني أن دنوها قد حصل
فالتزم في خبرها أن يكون فعل حال تقديرا لما يقتضيه معناه من مقاربة الحصول
ونحو عسى الغوير أبؤسا وما كدت آيبا شاذ أما الأول فلأنه استعمل عسى وخبره
ليس فعلا مضارعا وأما الثاني فلاستعمال كاد مع كون الخبر أيضا ليس فعلا مضارعا
بل اسم فاعل والأول مثل فأصله ما نقل عن الأصمعي قال إن يقولها عند رجوعه
تصبحوا من العراق أيها ومعه الرجال وقد تقلب الأجيال الطريق المنهج واتخذ على
الغوير والغوير اسم ماء معروف لكلب قال الأصمعي أصله أنه كان غار فيه ناس
فانهار عليهم فهلكوا وإنا هم عدو فقتلهم فصار مثلا لكل شيء يخاف أن يأتي منه
شرّ ونابؤس جمع بؤس أي عسى أن يكون هذا الموضع مشتملا على بؤس أي
مجهز وكالتي فوا سنها صادقة

والثاني من أبيات الحماسة وهو فأبت إلى فهم وما كدت آيبا وكم مثلها فارقتها
وهي تصفر وقد مر ذكره فيما مر وليم أك إيابا أو إلا ستنتها وفيه وتصرفن عسى
بأنه فعل نحو رمى وكرى على نحو لعل أي ويستعمل عسى مع ما يتصل به على
وجهين أحدهما أن يستعمل استعمال رمى رميا رميا أي إلى آخره والثاني أن
يستعمل استعمال لعل مع الضمير فيقال عساك عساكما أي عساكن كما يقال لعلك
لعلكما إلى آخره وقد يجعل أن مع الفعل فاعلها فيستغني عن الخبر وعن التصريف
نحو عسى أن يخرج زيد هذا استعمال آخر لعسى وهو أن يجعل فاعله أن مع الفعل
فلفظ عسى باق على أفراده إذ ليس فيه ضمير فلا يتصرف بل فاعله مظهر وهو
أن مع خبره فيقال عسى أن يخرج زيد أي قرب خروجه فلا يحتاج إلى خبر ويعارض
أي يعارض عسى وكاد ثبوت أن وحذفها نحو قوله قد كاد من طول البلى أن يمصحا
فاستعمل كاد استعمال عسى في إدخال أن خبره وأوله رسم عفا من بعد ما قد امحى
ونحو عسى الكرب الذي أمسيت فيه يكون وراءه فرج قريب هذا مثال لما استعمل فيه عسى
استعمال كاد بحذف أن من خبره أو يكون فيستعمل استعمال عسى في وجهيها تارة
فيقال أوشك زيد أن يجيء أو أوشك أن يجيء زيد واستعمال كاد أي يستعمل أوشك استعمال
كاد أخرى فيقال أوشك زيد يجيء كما يقال كاد زيد يجيء والبواقي وهي جعل وأخذ
وطفق يستعملن استعمال كاد لكون معناها دنو الخبر على سبيل الأخذ والشروع
فيه فيقتضي أن يكون خبرها حالا كما في كاد فلذلك لم يستعمل أن في أخبارها
نحو طفق أو أخذ أو جعل زيد يتكلم أي قرب زيد من أن يأخذ ويشرع في التكلم
وكون عسى للمقاربة إنما هو على سبيل الرجاء وكاد لها لكنه على سبيل الحصول جعل
ثبوت أن أصلا مع عسى وحذفها مع كاد وسبق بيانه وإنما قال أصلا لأنه قد
يستعمل كل واحد استعمال الآخر على سبيل المعارضة ولكن الأصل في كل واحد منهما
ما ذكره وإذا دخل النفي على كاد

فهو كسائر الأفعال على الصحيح ومعناه نفي ما دخل عليه إذ راجع إلى أصل المادة
اللغة وهو أنه إذا دخل النفي على فعل أفاد نفيه وقيل يكون للإثبات أي لإثبات الفعل
الذي دخل عليه كاد في الماضي وفي المستقبل أما في الماضي فبقوله تعالى وما كادوا يفعلون
والمراد أنهم قد فعلوا الذبح وأما في المضارع فلأن الشعراء خطأوا ذا الرمة في قوله لم يكد
رسيس الهوى من حب مية يبرح وهو أنه يؤدي إلى أن المعنى أن رسيس الهوى يبرح
ويزول وإن كان بعد طول عهد ولو لا أنهم فهموا في اللغة أن النفي إذا دخل على المضارع
من كاد أفاد إثبات الفعل الواقع بعده لم يكن لتخطئتهم وجه وقيل يكون في الماضي للإثبات دون
المستقبل تمسكا بقوله تعالى وما كادوا يفعلون إذ المعنى وقد فعلوا كما ذكرنا وبقول ذي الرمة
إذا غير النأي المحبين لم يكد رسيس الهوى من حب مية يبرح إذ المعنى وما يبرح حبها
من قلبي فهذا القائل تمسك بقول ذي الرمة والقائل الأول تمسك بتخطئة الشعراء ذا الرمة
والجواب أنه لنفي المقاربة الذبح وحصول الذبح بعده أي بعد لم ينف مقاربة الذبح إثباتها ولم
يرجع لفظ كاد وأيل من لفظ ذكرها هذا جواب عن القولين المذكورين بأنا لا نسلم أن النفي
الداخل على كاد يفيد الإثبات لا في الماضي ولا في المستقبل بل هو باق على وضعه وهو نفي
المقاربة وليس ما تمسكوا به منفيا في الآية فهو أن معناه أن بني إسرائيل ما قاربوا أن يفعلوا
لإطالة السؤالات ولما سبق من تعنتهم في قولهم أتتخذنا هزوا وهذا التعنت دليل على أنهم
كانوا لا يقاربون فعله فضلا عن نفس الفعل ونفي المقاربة قد يتذبذب عليه الفعل وقد لا يترتب
وهو قوله وحصول الذبح بعده لا ينافيها وأما إثبات الذبح فمأخوذ من الخارج وهو قوله
فذبحوها وأما البيت فكذلك كان معناه أن حبها لم يقارب أن يزول فضلا عن أن يزول
وهو مبالغة في نفي الزوال فإنك إذا قلت ما كاد زيد يسافر أبلغ من ما سافر زيد أي لم
يسافر زيد ولم يقرب من السفر أيضا فالبيت مستقيم ولا وجه لتخطئة الشعراء
إياه وأما الحرف فيبطل الرفع والنصب والجر والجزم

و اعلم ان الحروف على ضربين عاملة عملا واحدا او عاملة عملين و لا تزاد على ان العاملة
عملا واحدا اما جارة او ناصبة و الثاني اي العاملة عملين اما ناصبة ثم رافعة او على
العكس العاملة في الفعل اما ناصبة او جازمة فهذه سبعة انواع احدها ما يكون عاملة
عملا واحدا و هو النصب الرابع ما يكون عاملة في الاسما رفعا ثم نصبا و الخامس ما يكون عاملة
في الاسما نصبا ثم رفعا و السادس ما يكون عاملة في الفعل نصبا او الاول الجارة و انما قدم
هذا لان الاصل ان يكون الحرف عاملا عملا واحدا و ان يكون المعمول اسما و قد وضعت
اي الجارة على ان تفضي معاني الافعال الى الاسما اي على ان توصل معاني الافعال الى
الاسما فانك اذا قلت مررت بزيد لا يصل معنى المرور الى زيد الا بواسطة الباء التي هي
للتعدية فمنها اي فمن الحروف الجارة من لابتدا الغاية في المكان نحو سرت من البصرة
و نحو فان حديثا منكر لو تطيقه حتى النخل في الباني عود متطاول و نحو من اول يوم
تستعار اي اصل وضع من ان يكون للابتدا في المكان و قد ورد في البيت و في الاية
على خلاف اصله اما البيت فلانه قال منكر و ادخل على الجاهلية فقد استعمل من في غير
المكان و كذا في الاية و هو قوله تعالى لمسجد اسس على التقوى من اول يوم احق
ان تقوم فيه فظاهر ان من استعمل من المكان في غير المشابهة في كون الشي مبتدا
فهو مجاز على الاستعارة فقوله و نحو و ان حديثا مبتدا و الخبر قوله تستعار و كونها
للتبعيض مبتدا و الخبر قوله يرجع اليه اي كونها للتبعيض في اخذت من الدراهم
اي بعض الدراهم و عندي عشرون منها اي الدراهم و للتبيين في نحو خاتم من
فضة اذ التقدير خاتم هو من فضة و للبدل في ارضيتم بالحيوة الدنيا من الاخرة
اي ارضيتم بالحيوة الدنيا بدل الاخرة و للتجريد في لقيت من زيد اسدا اي لقيت
زيدا و هو اسد كانه جرد عن الصفات الا الشجاعة و لا صفة له الا صفة الاسد
و للاستغراق في ما جاني من احد يرجع اليه اي الى الابتدا اما التبعيض
فلانك اذا قلت اخذت من الدراهم

معناه اخذت بعضها فلا ينفك عن معنى الابتدا لانه يدل على ان الدراهم مبتدا الاخذ
كما خرجت من البصرة لانه يدل على ان البصرة مبدا خروجك و كذا التبيين كقوله
تعالى فاجتنبوا الرجس من الاوثان يدل ايضا على ان مبدا الاجتناب هو الاوثان
و كذا المزيدة و الاستغراقية راجعتان الى الابتدا فانك اذا قلت ما جاني من احد
معناه من واحد الى اقصاه نص على ذكر السيرافي و لا تزاد الا في النفي و ما
يجري مجراه نحو قولك هل جاك من رجل عند سيبويه خلافا للاخفش حجة سيبويه
ان زيادتها في النفي و ما يجري مجراه يفيد معنى التاكيد على ما ذكر من التاويل
و هو ان معناه من واحد الى اقصاه و اما في الواجب فلا يفيد ذلك اذ لا يصح
ان يقال جاني من رجل يراد من واحد الى اقصاه لان الاثبات لواحد لا يوجب
الاثبات للكل بخلاف النفي عن الواحد فانه يستلزم النفي عن الكل حجة الاخفش
قوله تع يغفر لكم من ذنوبكم اذ المراد يغفر لكم ذنوبكم لقوله تع ان الله يغفر الذنوب
جميعا و قولهم و قد كان من مطر اي قد كان مطر و جوابه ان من في الاية للتبعيض
لانها وردت في قوم نوح عليه السلم و اما في قوله تعالى يغفر الذنوب جميعا فقد
وردت في هذه الامة فيجوز ان يغفر لقوم نوح بعض الذنوب و لهذه الامة جميعا
و لين سلمنا ورودها في امة واحدة لكن جاز ان غفران البعض يتصور لمن
من كان مختلطا مظالم العباد فانها لا يغفر الا برضاهم و غفران الجميع يتصور
الى من تنزه عن المظالم و اما قولهم قد كان من مطر فيحتمل وجهين احدهما انه على الحكاية
كان قايلا قال هل كان من مطر فاجاب بقوله قد كان من مطر و الثاني و هو
الاظهر انه على معنى التبعيض اي قد كان شي من مطر فحذف الموصوف و اقيمت
الصفة مقامه و قد يكون اي من للقسم مكسور الميم و مضمومها نحو من ربي
لافعلن يمين لم يجعلهما مخصوصين بمن و المختار انهما غير مختصين اذ لو

كانتا مختصتين لتحرك نون من كما يقال ايمن الله بتحريك النون و من جعلهما مختصتين
فلمناسبة ان يكون المكسورة من ليمن و المضمومة من ايمن و الى لانتهاء الغاية
الغاية نحو حننت الى السوق في الغاية الحسية و نظر الي لكر اي ما يلي البكر فالمخاطب
كانه منتهيا اليه باعتبار الشوق و الميل اليه و كونها للمصاحبة في و لا تاكلوا
اموالهم الى اموالكم راجع اليه اي الى انها للغاية اي بعضهم انها الى بمعنى مع في الاية
و التحقيق انه بمعنى الغاية باعتبار التضمين اي لا تضموا الاكل اموالهم الى اموالكم
فالى باقية على موضوعها و حتى في معناها اي في معنا الى الا ان مجرورها اخر جز
من الشي او ما يلي اخره نحو اكلت السمكة حتى راسها مثال لما كان المجرور اخر
جز من الشي اذ الراس ما كول كالسمكة و نمت البارحة حتى الصباح مثال لما
كان المجرور ملاقيا لاخر الجز و ليس جزوه فان الصباح ليس جزا من البارحة
و هذا بخلاف الى فانه لا يشترط ان يكون مجرورها اخر جز من الشي اذ يقال اكلت
السمكة الى نصفها اي انتهى الاكل عند بلوغ النصف و ليس النصف اخر السمكة
و لا ما يلي اخرها و ان ما بعدها اي و الا ان ما بعدها اي ما بعد حتى تدخل فيما
قبلها اي في حكم ما قبلها فمعنى البارحة قد اكل الراس و نيم الصباح و لا يلزم ذلك
في الى كقوله ثم اتموا الصيام الى الليل فان الليل ليس داخلا في حكم ما قبلها
و لا تدخل اي و الا ان حتى لا تدخل المضمر فلا يقال حتاه و حتاك و حتاي بخلاف
الى فانها تدخل المظهر و المضمر جميعا نحو الى زيد و اليه و الي و لا يستعمل
في الاستقرار الا في نحو كان سيري حتى ادخلها يعني ان حتى لا يكون مستقرا
فلا يقع خبرا المبتدا بخلاف الى فانه يقع نحو السير الى بغداد اي منتهي اليه
فلا يقال حتى بغداد الا في نحو كان سيري حتى ادخلها بالنصب فان الجار
و المجرور منصوب المحل خبر الكان و هو في الاصل المبتدا و الخبر و كان الاصل
سيري حتى ادخلها ثم دخل عليه كان

هذا فرق اخر بين حتى و الى و تكون عاطفة اي و الا ان حتى تكون عاطفة نحو رايت
القوم حتى زيدا بخلاف الى فانها لا تكون عاطفة و يبتدا بعدها الكلام هذا فرق اخر بين
حتى و الى فان حتى يبتدا بعدها الكلام نحو و حتى الجياد ما يقدن بارسان
و اوله سريت بهم حتى تكل مطيهم اي حتى كلت الجياد من تعب السير و ضعفت و حتى
لا يمكن ان يقاد بالجياد بالارسان و العاطفة قد يعطف مفردا على مفرد كما ذكرنا و قد
يعطف جملة على جملة كما في البيت فليست فيه للعاطف بل فيها معنا فليست
عاطفة اذ لو كان عاطفة لما دخل عليها واو العطف في البيت و الباء للالصاق اما تكملة
للفعل نحو مررت بزيد اذ معنى المرور و هو المجاوزة تقتضي متعلقا فالباء تكميل
لازم المعنى بخلاف التعدية على ما سياتي نحو خرجت بزيد فان معنى الخروج لا يقتضي
متعلقا بل حصل اقتضاوه المتعلق بحرف الجر فلذلك هي المعدية فان الخروج بنفسه
لا يقتضي متعلقا و به داء اي التصق بردا او خامره هذا مثال لما كان الفعل فيه
مقدرا و مررت بزيد مثال لما كان الفعل فيه ملفوظا و منه اقسمت بالله و بحيوتك اخبرني
قسما و استعطافا فالاول قسم و الثاني استعطاف فالاستعطاف حين يكون
ما بعد القسم امرا و لا يكون مستقرا الا ان تكون خبرا معنى هذا الكلام على ما هو
الظاهر ان الباء الالصاقية مع المجرور لا يكون مستقرا على التفسير المذكور
قبل و هو ان يكون متعلق الجار و المجرور من الافعال العامة كالحصول و الكون
و لا يكون مذكورا لفظا الا ان يكون الكلام خبرا احترازا عن الانشا يعني انما يكون
مستقرا حين يكون الكلام خبرا لا انشا و فيه نظر لانه اذا جاز به داء
و الظرف مستقر لانها في حد المستقر عليه فلا مانع لكون الكلام انشا بان
يقال هل به دا و ان اراد انه لا يكون مستقرا الا اذا كان خبرا للمبتدا فلفظ
نافر عنه لان قوله الا ان يكون الكلام خبرا لا يفيد ذلك و لعل تطبيق الكلام
على عبر ذكر الباقي فمن عرفه

فَلْيلحقه بالكتاب مُفيد ان شا الله تعالى وَ للبعدية وَفي بَعض النسخ او للتعدية
وَلعله اولى ليكون تقسيما لقوله اما مكملة ولا يكون مستقرا على ذلك يعني انهم ذكروا
ان با التعدية لا يكون مستقرا فان نحو ذهبت بزيد لا يقدر فيه معنى الاستقرار
وَالحصول بل معناه اذهبت زيدا وَ يوضح ذلك اى كون البا للتعدية يفوق بعدية
التي كا درة كن على معنى تحل بنا لولا تحا الركا يب اى يتعين البا في البيت لكونها
للتعدية من غير اضمار الحصول في الكون اذ المعنى كا دت تحلنا لا انها تحل ملتبسة
بنا كما في خرجت بزيد ان يكون للملابسة اى خرجت ملتبسا بزيد وان يكون
للتعدية بمعنى اخرجت زيدا و المذكورة في البيت يتعين ان يكون للتعدية وَ للبدل او التجريد
نحو اعتضت بهذا الثوب خيرا منه وهذا بذاك اى اعتضت بدل هذا الثوب وهذا
بدل ذاك وَ لقيت بزيد بحرا اى لقيت بحرا هو زيد وهو قريب من معنى التبيين
وللمصاحبة نحو رجع بخفي حنين ويسمى الحال وهو مثل واصله ما قال ابو عبيدة
وهو ان حنينا كان اسكافا من اهل الحيرة فساومه اعرابي بخفين حتى اغضبه
فاراد غيظ الاعرابي فلما ارتحل الاعرابي اخذ حنين احد خفيه وطرحه في الطريق
ثم القى الاخر بموضع اخر فلما مر الاعرابي باحدهما قال ما اشبه الخف بخف حنين ولو كان
معه الاخر لاخذته ومضى فلما انتهى الى الاخر ندم على تركه الاول فقد كمن له حنين
فلما مضى الاعرابي في طلب الاول عمد حنين الى راحلته وما عليها فذهب بها واقبل
الاعرابي وليس معه الا الخفان فقال له قومه ماذا جئت به من سفرك فقال
جئتكم بخفي حنين فذهب مثلا يضرب عند اليأس من الحاجة والرجوع بالخيبة
وقوله ويسمى الحال اى ويسمى با المصاحبة با الحال لان معنى خرج بسلاحه
خرج متسلحا فهو في التعبير حال قالوا ولا تكون الا مستقرة اى با المصاحبة
تكون مستقرة ابدا لانها بتقدير خبر المبتدا او الحال حال فمعنى المثل معناه رجع
وهو بخفي حنين اى ملتبس بها

ب‍دل‌ ... (هامش)

فاذا كان خبرا للمبتدا ولم يذكر متعلقه معه كان مستقرا والا صادعن الا لغا اذ
عندكم لا مانع من ثم القاصدين كما في الاستعانة فاذا قلنا استوى الفرس بصاحبه
جاز ان تكون البا متعلقا با شيء على جهة المصاحبة كما في كتبت بالقلم فان وجوه
التعليق مختلفة هكذا ذكره في التعليق وبمعنى عن نحو سال به اى عنه فال الفاير
فان تسالوني بالنسا فانني بصير بادوا النساء طبيب وفي التنزيل ثم استوى على العرش
فاسئل به خبيرا اى عنه وبمعنى في نحو فلان بالبلد اى في البلد وقوله تعالى وبالاسحار
هم يستغفرون اى فيها وتكون مزيدة في الرفع نحو كفى بالله و النصب كما في النصب
في ليس زيد بعالم اى فيها وفي الجر عند بعضهم نحو فاصعق لا يسالنه عن جابه اى عابه
واخره اصعد في علو الهوى اى تصوبا يقال صعق في الجبل تصعيدا وصعد في العلم
وصعد في السلم صعودا والتصوب النزول وقبله اضربت اى البا في الله الاعلى اى
بالله وفي قول رؤبة خير حين قال له كيف اصبحت اى بخير بحذف الجار وابقى المجرور على
اعرابه والواو اى ومن حروف الجر الواو للقسم مبدلة عن البا ولا تدخل المضمر
حطا له عن رتبة اصله وهو البا والتا مبدلة منها اى من الواو وتختص باسم الله اى
بلفظ الله يقال تالله لافعلن ولا يقال تالرحمن وتالرحيم وقد حكى الاخفش
ترب الكعبة ولا يظهر الفعل معهما اى مع التا والواو فيقال اقسم بالله والميم
في م الله مكسورة قيل لم تجعلها منقوصة من او من يمين بل يكون مستقلة
بمعنى القسم فاما من جعلها منقوصة من او من يمين فلا يكون مستقلة بل يكون
فرعها وحكمها اى وحكم الميم في الاختصاص بالمظهر وفي كونها بدلا عن الفاء
انها اى لا تكون الا مستعمل للتعجب بخلاف التا نحو تالله يبقى على الايام متنقل
واخره جون السراة رباع سنه غرد عرد الطاير فهو غرد من التغريد
وهو التصويت بنقل الجار عن البقل و الجون الاسود وهو من الاضداد

اي لا ان البقاء (هامش)

وَسَرَاة كل شيء ظهره وَوَسطه يقال للذي الذي رباعيته رباع والمعنى ان الحمار
الموصوف بجملة هذه الصفات بل دركه الموت ولا يبقى وفيه معنى التعجب في ايم الله
مضمومة منقوصة من يمن الميم او ان الله لعلم م وقوع الضمة في الحروف البسايط
بل الحروف البسايط قد تكون كواو العطف ونحوه وَمكسورة كبا الجر ونحوه ولا يكون حرف
واحد مضمومة فلذلك لم يجعل م الله اصلا كما جعل م الله اصلا على قول واللام للاختصاص
مكملة للفعل على ما فسرنا في البا المكملة نحو يكون لزيد فان معنى الملك يقتضي متعلقا
واللام مكملة لمعناه كما في مررت بزيد والمال لزيد اى يختص به وللقصد اى اللام يكون
للقصد نحو حضرته للانتفاع اى هو علة غاية يقصد الفعل لاجلها و للعاقبة نحو لزم
الشر لشقوته اى لما كان عاقبة الشقوة كانه كان الغرض وللعلة نحو فررت للخوف
فان الخوف ليس علة غاية تقصد كما في قولك للانتفاع بل الخوف علة الفرار باعثة
عليه وقد جاءت اى اللام القسم مع التعجب نحو لله لا يوخر الاجل اى والله لا يوخر
الاجل اى والله لا يوخر وفيه معنى التعجب ويكون مزيدة في النصب نحو ردف لكم
لان ردف معنى تبع يستعمل بغير اللام وفي يا لزيد لان زيدا هو المدعو فالاصل
يا زيد فيمن لا يحمله على يا ال زيد ومع الجر نحو يا بوس للحرب اى يا بوس الحرب
ولا ابا لك على ما ذكرنا من ان اللام مزيدة معه فيضا الحق المنفي وهو اولى بتقني
واصله يا بوس الحرب التي وضعت اراهط فاستراحوا وقد اطردت اى اللام في
لا ابا لك اى ابا لك وقد ذكرنا وفي للظرفية نحو المال في الكيس ونظرت في الكتاب
وقالوا انها بمعنى على في لاصلبنكم في جذوع النخل اى على جذوع النخل
وهاهنا الاصل على ضرب من الاستعارة كما ذكر صاحب المفصل قال والحقيقة
انها على اصلها لتمكن المصلوب في الجذع تمكن الكاين في الظرف فيه وكي
ومن حروف الجر كي للغرض نحو كيمه كما يقال في لما فعلت فيقولون كيمه وله
وفيه الاصل كيما فعلت اى

مفتوحة (هامش)

اى غرض فعلت ولا تدخل الا ما الاستفهامية ورب للتقليل وتختص بالنكرة ظاهرة
او مضمرة في علامه غلام له بخلاف زيد فانه غير مقدر بنكرة فلذلك افترقا وتقتضي
هذا ان يجوز ايضا رب غلامه لانه مقدر بنكرة بل الجواب انه مقدر بنكرة وهو تابع
ايضا يجوز في التابع ما لا يجوز في المتبوع ولنا الكتاب ايضا مستحق بهذا لان المفروض
في الوضعين كونهما ما يعين وبعد كونه تابعا الفرق ما ذكره وهو ان احدهما مقدر
بنكرة دون الاخر والظاهر اى النكرة الظاهرة المجرورة برب يلزمها الوصف مفردا
او جملة نحو رب رجل كريم لقيت او رب رجل ابوه منطلق لقيت والغرض تحقيق
التقليل لان الشيء موصوفا اقل منه كونه غير موصوف ولهذا ان يقول فان تقلك
لم يكن عارا عليك ورب قتل عار على تقدير هو عار يعني ان عار خبر مبتدا محذوف
والجملة صفة لنكرة ولا يتاخر عن الفعل المتعلقة هي اياه على الاسم الذي هو عابده اى رب
وانما ابرزها لان الصفة وهي المتعلقة جزء على الفعل وهي لغيره اذا التسليط
لرب بمعنى ان الفعل لا يعمل في الاسم بعده الا بواسطة رب تسليط الفعل
على الاسم فكان من اولى ان يتقدم عدم تاخير رب عن الفعل بكونها لانشا التقليل
صدر الكلام والفعل الذي ذكره يجيء في كل جار ومجرور تسلط الفعل به على الاسم
كجلست على البساط ونحوه ويجيء اى الفعل محذوفا في الاكثر ويلزمه المضي لان
المقتضي تقليل محقق ولا يكون الا في الماضي كالمثال ويجوز ان يراد مثالوا لانه دخل
على المضارع فلكنه بمعنى المضي لان المراد حكاية الحال الماضية وانما عبر عنه
بلفظ المضارع دون الماضي استحضارا لوداد وهم والمضمرة اى و النكرة
المضمرة بعد رب تجوز بيه يلزمها التفسير بنكرة منصوبة ومذهب البصريين انه مجهول
لا ترجع الى ظاهر فيجب افراده وتذكيره وذهب الكوفيون الى انه ضمير
راجع الى متقدم كان قايلا قال

هل من رجل كريم فيقال ربه رجلا فيجب مطابقة التمييز عندهم وتلك اي رب ما
قد تدخل على الجملة الاسمية والفعلية نحو ربما قام زيد وربما زيد قائم وربما
مع ما تجوز بما [illegible] بسيف صقيل دون بصرى وطعنة نجلاء فتكون ما زائدة كقوله
تعالى فبما رحمة من الله ويستعمل من مكفوفة اي ما بعدها اي بمعنى ربما نحو اني لمما افعل
وان المولد اريد لزيد افعل وانشد اني لمما نضرب الكبش ضربة على راسه تلقي اللسان
من الفم والبيت [illegible] اي وانا لربما نضرب وتلقي اللسان اي جملة
منصوبة المحل صفة لضربة وتضمر اي رب بعد الواو كثيرا والعامل فيها دون الواو
خلافا للكوفيين فانهم يقولون الواو عملت الجر لنيابتها عنها كما عمل واو القسم الجر
لنيابتها عن الباء ايضا لو كانت عاطفة كما زعم البصريون لادى الى وجود معطوف
من غير معطوف عليه لانها تكون في اول الكلام وحجة البصريين ان الواو حرف عطف
فلا تعمل قياسا على الفاء لانها غير مختصة باحد القبيلين واما واو القسم فانما عملت لانها
بدل عن الباء ولا تدخل عليها حروف العطف كما تدخل على الباء فيقال ووالله فوالله
لا تؤمن ولا يجوز دخولها على واو رب وقد يجيء الاضمار اي اضمار رب بعد الفاء
نحو قول امرئ القيس فمثلك حبلى قد طرقت ومرضع اي فرب امرأة مثلك وبعد بل
اي قد يجيء اضمار رب بعد بل نحو بل بلد ذي صعد واصباب اي البلد المفازة والصعد
جمع صعود وهو المرتفع من الارض ضد الهبوط والاصباب جمع الصبب وهو
ما انحدر من الارض وهو بمعنى الهبوط اي رب مفازة ذات ارتفاع وانخفاض
وعند الاخفش هي اي رب اسم لانتفاء لازم حروف الجر منها وهو التعدية ولكونها
في مقابلة كم الخبرية اختلف في رب فالبصريون على انها حرف جر والكوفيون
والاخفش على انها اسم حجة البصريين انها لو كانت اسما [illegible]
والظاهر ان المحل للفعل بعده لكنه لا يصلح العمل فيها لكونه مجرورا بها
والمجرور لا يعمل في الجار فاحتج

في الكتاب المذهب الاخفش بوجهين احدهما انها لو كانت حرفا لكانت للتعدية كسائر
حروف الجر لكن اللازم منتف وفيه نظر اما اولا فلان حروف الجر ليست كلها معدية
واما ثانيا فلان انتفاء اللازم ممنوع لانه قد ذكر ان رب هي المسلطة للفعل على الاسم
بعده ولا معنى للتعدية الا هذا والثاني انها في مقابلة كم الخبرية اذ رب للتقليل وكم للتكثير
وكم الخبرية اسم فكذا مقابلها وتستعمل اي رب للتكثير حيث غلب على الحقيقة حتى
صارت كانها حقيقة في التكثير والكاف للتشبيه نحو كزيد عمرو والذي كان كزيد المال
الاول [illegible] صلة الذي وصلة الموصول لا بد ان تكون جملة وانما
تكون جملة بجعله حرف جر نحو الذي في الدار اذ لو كان اسما لكان مفردا فلا يصح
صلة الذي الا بحذف صدر الصلة نحو الذي هو كزيد اي مثل زيد وحذف صدر الصلة
ليس بالواسع الكثير فجعله حرف جر ارجح واما المثال الثاني فلا يتعين ان يكون
الكاف حرف جر وقد يكون اسما اي الذي كان مثل زيد عمرو فلعله مثل بمثالين تنبيها
على ان كاف التشبيه قد يتعين [illegible] ويستعمل للقران في الوقوع نحو كما حضر زيد قام عمرو
اي اقترن القيام والحضور في الوقوع فهما متساويان في المقارنة في الوقوع وقيل انها
[illegible] لتاكيد الوجود ولعل بيانه انه ليس الكاف للقران في الوقوع لان [illegible]
[illegible] والرحمة لهما مطلوب [illegible] بصيغة الامر [illegible]
ليس للمقارنة في الوقوع بل لتاكيد وجود الرحمة اي اوجد رحمتهما ايجادا مؤكدا محققا لما اوجد
الوالدان تربيتهما لي ايجادا صحيحا محققا موجودا في الزمان الماضي ويكون مزيدة في المنفي نحو ليس
كمثله شيء وقيل المثل [illegible] ان الكاف ليست بزائدة بل المثل زائد [illegible]
[illegible]
الكاف والمثل [illegible] الكلام لنفي المثل بطريق الكناية [illegible]
[illegible]

[illegible]
[illegible]
[illegible] ولا يلزم ان يكون [illegible] صاحب الكشاف [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible] هذا [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible] اي الكاف [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible] على طريقة واحدة [illegible]
[illegible]
وهي عطف على [illegible] اي يجعل الجار [illegible]
[illegible]
[illegible]
على المضمر [illegible] كقوله تعالى اجعل لنا الها كما لهم الهة
وعلى للاستعلاء نحو [illegible] عليه [illegible]
[illegible]
[illegible] عن للبعد والمجاوزة

نحو رميت عن القوس وهذا الحديث عن فلان وكذا اي وتكون عن للبعد [illegible]
بعد في طبقا عن طبق اي طبقا بعد طبق اي شدة بعد شدة ويكون [illegible]
[illegible] في البحر قبله بادارت [illegible] جرت عليها كل ريح
[illegible] من جبال [illegible] عن [illegible]
والخط موضع [illegible] الخطية والامواج الدرج التي [illegible]
ومذ لابتداء الغاية في الزمان ولا تدخل المضمر وقد يكسر ميمها ومنذ في معناها
الا ان المبرد [illegible] على المضمر [illegible] ان منذ لابتداء الغاية في المكان
وجه المذهب [illegible] في كلام الفصحاء [illegible] القياس
[illegible] المبرد يقول في منذ دون مذ
ولكن ان يفرق بينهما [illegible] الاسمية [illegible] النون لان اصله
منذ [illegible]
[illegible]
[illegible] المشهور دون [illegible]
[illegible] يكونان اي مذ ومنذ [illegible] اول المدة [illegible]
المفرد [illegible] في جواب متى لانه [illegible]
[illegible]
مع انه المطلوب في جواب متى [illegible] النكرة الدالة
على العدد [illegible] في جواب كم [illegible]
[illegible]
[illegible]
النكرة [illegible] المصدر نحو ما رايته مذ سفر [illegible]
[illegible]
منذ ومذ [illegible]

من اذ فاذا قلت ما رايته منذ او مذ سافر فمعناه من اذ سافر واذا قلت ما رايته
يوم الجمعة او يومان تقديره من اذ مضى يوم الجمعة او من اذ مضى يومان فعلى
هذا الحاجة الى تقدير زمان مضاف لان اذ دال على الزمان ويكونان مبتداين
ما بعدهما خبرهما اي اذا قدر زمان مضاف فيكونان مبتداين ما بعدهما خبرهما ولو
لم يقدر بعدهما الزمان لم يصح كونهما مبتداين اذ لو لم يقدر لكان السفر اخبارا من نفس
الزمان لو قلت ما رايته منذ سافر اذ لا يستقيم قولك اول المدة سفره بل لا بد من
تقدير زمان مضاف اي زمان سفره وقد اختلف في اعرابه فجمهور البصريين على انهما
مبتداان ما بعدهما خبرهما فمعنى ما رايته منذ يوم الجمعة اول المدة يوم الجمعة وكذا
يومان معناه جميع المدة يومان وذهب بعض البصريين ومنهم الزجاج الى ان ما
بعدهما المبتدا وهما الخبران مقدمان لان المعنى بيني وبين انقطاع الرؤية يومان
وان يكون المبتدا نكرة من غير مصحح لان مذ ومنذ اسمان للزمان لا الظرفان
يكونان مصححا لها لا لانهما يتعلقان بمحذوف والاتحاد بهما اي والاتحاد منذ
ومذ بما قبلهما مصحح لا يتخللها العاطف بخلاف ما يتفسر ان به هذا اشارة الى سؤال
وجواب وهو ان مذ ومنذ على مذهب البصريين مبتدا ما بعده خبره و يكون
جملة مستقلة كان مظنة لجواز عطفها على الجملة قبلها وهي ما رايته مذ يومان
لم يتخلل العاطف بين قولك ما رايته وبين الجملة التي هي يفسر بمذ ومنذ وهي اول
يوم الجمعة او جميع المدة يومان فيقال ما رايته واول المدة يوم الجمعة
او وجميع المدة يومان فاجاب بان شرط دخول العاطف ان لا يكون
الجملتان متحدتين من حيث المعنى فان اتحادهما يمنع دخول العاطف
ومذ ومنذ مع خبرهما ممتزجتان بما قبلهما اذ لا يقال ابتدا مذ يومان الا
بعد تقدم نحو قولك ما رايته بخلاف تفسيرهما فانه جملة مستقلة بنفسه
لا يتوقف على تقدم جملة عليه انما قال معنى لان مذ ومنذ هنا ليسا ظرفين

متعلقين بما قبلها حتى يكونا متحدين لفظا ومعنى بل هي مستقلة ولكنها متحدة بما قبلها معنى
هذا اشو هذا اللفظ وفيه ادنى حزازة لان تفسيرهما اما ان يشترط فيه تقدم
فعل يكون هذا ابتداء له او لا يشترط فان اشترط لم يكن التفسير ايضا مستقلا
وان لم يشترط لم يكن الفعل الاول فقط مبدا للذي كون اول المدة لا يعلم منه من غير
تقدم ذكر ان اول المدة او لا ابتدا الرؤية المنفية او نفيها وحاشا للتنزيه ويكون
فعلا عند المبرد ومذهب البصريين انه حرف لانه يجر الجر بعده قال الشاعر حاشا
ابي ثوبان ان ابا ثوبان ... ولانها لو كانت فعلا لدخل عليها ما المصدرية
قياسا على خلا وعدا وذهب المبرد الى انها قد يكون حرف جر كما قال البصريون
وقد يكون فعلا ينصب ما بعده كما قاله الكوفيون لانها متصرف فيها قال وما احاشي من
الاقوام من احد ولان لام الجر تتعلق به كقوله تعالى حاش لله وحرف الجر لا يدخل
بالحرف لانه ينصب بها كما جاء اللهم اغفر لي ولمن يسمع حاشا الشيطان بالنصب قوله
ويكون المراد انه قد يكون فعلا وقد يكون حرف جر ايضا وهو مذهب المبرد
وعدا وخلا للاستثناء وما بعدها اي ما بعد حاشا وخلا وعدا منصوب اذا كانت
الثلاثة افعالا وقد مر اي في الاستثناء انه اذا قيل جاء القوم عدا زيدا وخلا او
حاشا زيدا فمعناه جاءني بعضهم زيدا وجاز حذف حرف الجر مع ان وان قياسا
لانهما مستطالان بصلتهما فكانا مظنة التخفيف ومحلهما اي محل ان وان مع ما
في حيزهما النصب عند سيبويه لانه اذا نزع الخافض ينصب ما بعده وكما في نحو
واختار موسى قومه اي من قومه والجر اي محلها جر عند الخليل كما في قول
رؤبة خير بالجر لمن قال كيف اصبحت اي بخير بحذف الجار وابقى المجرور
على حاله الثاني من انواع العوامل الناصبة للاسم منها حروف النداء فمن جعل
الفعل لها فان حروف النداء بنصب بنفسها عند بعضهم وعندهم ان حروف النداء
اسماء افعال بنصب ما بعدها

وعند المحققين على ان المنادى منصوب بفعل لازم اضماره والدليل وجهان احدهما
انها لو كانت اسما افعال لكان لها مرفوع كما في رويد زيدا ونحوه وذلك ليس مرفوعه
مظهرا فلا بد من ضمير وهو اما ان يكون ذلك الضمير للمتكلم او للمخاطب او غائب لا
يجوز ان يكون للغائب اذ لا يتقدم عليه ذكر ولان المعنى ليس ان الداعي غائب
ولا جائز ان يكون للمتكلم لان ضمير المتكلم لا يرد مستترا في اسماء الافعال ولا جائز
ان يكون للمخاطب اذ ليس المعنى ان المخاطب هو الداعي هكذا ذكروه وفيه نظر
لان بعض اسماء الافعال فيه ضمير مرفوع للمتكلم كاف بمعنى اتضجر
او تضجرت واوه بمعنى اتوجع او توجعت والثاني ان اسماء الافعال ليس فيها
اقل من حرفين والهمزة من حروف النداء وهو حرف واحد واذا بطل كون الهمزة
اسم فعل بطل كون البواقي ايضا اسماء الافعال اذ لا قائل بالفرق وهي اي وحروف
النداء يا وايا وهيا لنداء البعيد وما جرى مجراه كما في الحاضر الغافل فانه في
حكم البعيد فجاز ان يخاطب بها تنبيها على منزلته لغفلته منزلة الغائب البعيد ويحتمل
ان يريد بما جرى مجراه قولهم يا الله فانه اقرب من كل قريب ولكن المنادي والداعي
لما راى نفسه بعيدا عن حضرته تعالى ناداه نداء البعيد هضما لنفسه واستقصارا
لها واي والهمزة للقريب ووا للندبة خاصة نحو وا عبد الله لان التفجع الذي ومنها
اي ومن الناصبة للاسم الا فيمن يجعل النصب لها في الاستثناء فان بعضهم قال اذا
قلنا جاء القوم الا زيدا فالناصب حرف الاستثناء لانه بمعنى استثني والكسائي اي
النصب للفعل او لا لتضمن معناه اي معنى الفعل بتوسطها اي بتوسط حرف الا
وبعضهم جعلها اي حرف الاستثناء عاملة كحرف نحو عشرون زيادة كذا اي حيث
لم يتضمن فعل ولا ما يتضمن معناه يكون العامل الحروف فعند ما يذكر في المسايل
المسلة الجرية من نحو شيء لا واحد او مال لا شيئا بيا ذلك كذا ... يعني ان هذه الصفة لم يوجد

وقد قيل الاستثناء فيها فعل ولا ما يجري مجراه ليكون عاملا فيما بعدها فجعل هي
العاملة وهلا ولي ان يقوا انتقض بالنا الخطاب اي حتى انتقض منذ انت وانت كما
لو علمت انه ينتقض منه واحدا وبقي بالمسايل المستثناة اصعد السلة في علم الخبر
والمقابلة وهي ما يعدل ... الا والثالثة
تتميم معنى الاخيره مفترقة وكذا المنقطع اي كذا العامل حرف الاستثناء في
المنقطع نحو ما جاءني احد الا حمارا هذا اعد بعضهم والاكثرون على ان الا
ان هنا اي في المنقطع في معنى لكن ولا بد لها عن تقدير الخبر فالتقدير الا
لكن حمارا جاء ومنها اي من الحروف العاملة الواو بمعنى مع فمن ترك العمل
لها اي للواو بمعنى مع فكر الاختلاف في اول بحث العوامل وجمهور البصريين
ان الناصب الفعل المتقدم بتوسط الواو والثالث من انواع العوامل الناصبة للفعل
المضارع وهي ان للاستقبال نحو اريد ان تحرك وانما عملت النصب لمشابهتها
ان المفتوحة المشددة لفظا وان الجملة التي بعدها مفردة كما في تحسب من ان
نضربه زيدا كما ان ما بعد المشددة اي الجملة في تأويل المفرد واما احواته اي ... من
فمدخل عليها في العمل لانها للاستقبال والتي بعد العلم هي المخففة من
المثقلة مثل علمت ان سيقوم وان لا يقوم والعبد وانه سيقوم وانه لا يقوم اذ
لا يمكن ان تكون مخففة من المثقلة وكذا التي تدخل الماضي في نحو من ان قام
زيد فعلوه من انه قام زيد اذ لا يمكن ان تكون ناصبة لان الفعل ليس مضارعا
والتي تقع بعد الظن نحو ظننت ان يقوم فيها الوجهان احدهما ان تكون ناصبة
والثاني ان تكون مخففة من المثقلة والفعل بعده مرفوع والتقدير ظننت انه
انه يقوم وكلاهما اي الناصبة والمخففة مصدرية لان كل واحد منهما مقدر
بمصدر والتي تقع بعد غير العلم والظن يجب ان تكون ناصبة نحو اريد ان تقوم
والحاصل ان التي بعد العلم

حيث لم يكن محققا من الفعل لكون محققا مناسبه للعلم والتي تقع بعد العلم والظن ناصبه لانه مانع لتعلقهما بغير المحقق واما الظن فلما كان اعتقادا راجحا يحتمل النقيض من حيث الرجحان نشابه العلم فجوز ان يكون بعده محققه ومن حيث احتمال النقيض خالف العلم فالحق بسائر الافعال التي تقع بعدها الناصبه فجاز بعد الظن الوجهان ولن معناها نفي المستقبل نحو لن ابرح الارض والغرض ان لن تفيد التاكيد لا التابيد على ما نقل عن بعضهم والمال مرشد الى هذا لانه مقيد بحتى وقوله ابرح الارض حتى يأذن لي ابي وهو للتاكيد والتفخيم ان يكون للتابيد لان حتى بعده وهي اوكد من لا تدل على نفي اصل الفعل نحو لا اقوم فاذا اردت المبالغه والتاكيد في القيام قلت لن اقوم وهو مستفاد من استقرا كلام العرب ولن عند الخليل اصله لا ان فحذفت الهمزه وسقطت الالف لالتقاء الساكنين من النون الساكنه فصار لن وعند سيبويه حرف مقتصر براسه وضعف قول الخليل انهم يقولون زيدا لن اضرب مع انه لو كان كذلك واحسن عنه بانه حينئذ يكون حكما للمركب مغايرا لما قبله وقيل ان النون في لن مبدله عن الالف وبها اصل لا وهو ضعيف ايضا لفوات معنى التاكيد فيه وكذا على قوله وانما نعمل النصب اذا كان ما بعدها معرفا لها ومستقبلا نحو اذن اكرمك لمن قال انا اتيك وقلت انا اذن اكرمك بالرفع او ان ياتي اذن اكرمك او اظنك كاذبا لمن يحدثك فالالغا اما في انا اذن اكرمك لان ما بعد اذن ليس معتمدا بل هو خبر للمبتدا واما ان ياتي اذن اكرمك فالالغا فيه لان ما بعد اذن غير معرفا لها ايضا بل لجزا الشرط السابق فلذلك وجب الجزم واما اذن اظنك كاذبا فالالغا لفوات الاستقبال بعد اذن لان المعنى اظنك الان كاذبا

ماذكر كاذبا بقوله معرفا معناه وقوله لا تكون ما بعد اذن معتمدا على ما قبلها وعبارته راجح لانه ادل على العلة اذ لو كان غير معتمد لكل معمول لعامل اخر لتوجه عاملان على معمول واحد وهو ممتنع لا سيما اذا اقتضيا عملين مختلفين فسرط اعمال اذن ان يكون ما بعدها خاليا عن عمل ما قبله وهو معنى التصريح وذكر مثالين لا اول كان الفعل فيه بعد اذن معمولا لعامل معنوي وهو الابتداء والثاني معمولا لعامل لفظي وهو حرف الشرط فان قيل علم لا يكون من باب التنازع اذ توجه على معمول واحد عاملان مختلفان قلت لان العامل الاول وهو الابتداء او حرف الشرط اقوى من العامل الاخر وهو اذن لان الابتدا يقتضي خبرا فلا يمكن الغاؤه وكذا حرف الشرط يقتضي جزا فلا يمكن الغاؤه ايضا بخلاف اذا فانه جار الغاؤه كثيرا وانما عدل المصنف عن عباره القدما وهو ان لا تكون معتمدا على ما قبله مع انها اعم لانها تفيد الاعتماد على ما قبل اذن من غير ان تكون ما قبله عاملا فيه كما في الواو والفا على ما سياتي لانه اراد ذلك وجوز الالغا لقوله والالغا اي يجوز الغاؤها بعد الفا اذا كان ما قبل اذن عاملا فيما بعده واما ما وقع بعد الواو والفا فلا يجب فيه الالغا فلذلك قال الا تجب فيه الالغا فقال واذا وقعت اي اذن بعد الواو والفا فالوجهان اي يجوز الالغا ويجوز الاعمال اما الاعمال فلان اذن عامل لم يعارضه عامل اخر يبطل عمله واما الالغا فلان التقدير فكذا واذن اكرمك فالاكرم اذن واذا دخل الواو على الفعل لم يحصل بنفسه اذا لا مقتضي لها وجاز الفصل فيها اي في اذن خاصه دون ان ولن وغيرهما نحو اذن والله اكرمك بالنصب وانما اختص اذن بجواز الفصل دون اخواتها لانها لم يوجد ملغاة في الكلام بخلاف اذن اذ جا الغاؤها في مواضع فلجواز الالغا اشبهت افعال القلوب لانها نوع تصرف فيها اذا جاءت متقدمة ومتاخره وملغاه ومعملة فلذلك جاز فيها التصرف بخلاف سائر اخواتها

ملاكر اغتفر فيها الفصل دون اخواتها وانما اختص جواز الفصل بالقسم نحو اذن والله اكرمك بالنصب وبما يجري مجراه كالدعا نحو اذن احسن الله جزاك اكرمك بالنصب وبالندا نحو اذن يا فلا اكرمك لان هذه الاعتراضات تؤكد الكلام فلا تعد الفصل وكي للتعليل نحو اسلمت كي ادخل الجنة والنصب في مثل لكي تعلم الناس اني امرؤ اتيت المعيشة من بابها بها اي بكي فقط وفي غيره كما دخل اللام على كي نحو جئتك كي تكرمني جاز ان يكون اي النصب بها اي بكي وباضمار ان ومذهب الجمهور ان كي مصدرية بمنزلة ان اذا دخل عليها اللام كقوله لكيلا تاسوا وقد يكون بمنزلة اللام وهي اذا لم تدخلها بل تنصب باضمار ان لانها لو كانت حرف جر لما دخلها اللام ولما دخلها دل على انها مصدرية بمنزلة ان ومذهب الاخفش ان النصب بعدها باضمار ان مطلقا ومذهب الكوفيين انها ناصبة مطلقا من غير اضمار ان وما اختاره المصنف حسن لكنه خارج عن المذاهب الثلاثة وجاز مع اظهارها اي اظهار ان في مثل ان تغبق وتخدعا في البيت بحيل وادلم فقالت اكل الناس اصبحت مانحا لسانك البيت فلم يجوز قلت زيدا كي اضربك على تقدير كي اضرب زيدا لان كي مصدرية وان مقدرة بعدها ولا يجوز تقدم ما في حيز ان عليه كما لا يجوز ازيد زيدا ان تضرب على تقدير ان تضرب زيدا خلافا للكسائي وقوله وشفاعتك جابرا ان تسالني مما يحضنه مذهبه اي مذهب الكسائي اذا التقدير وشفاعتك ان تسالني جابرا فقدم ما في حيز ان عليه وقد يجعل المنصوب وهو جابرا حالا من الياء على ما حكاه ابن السراج هكذا ذكره وفيه نظر اما اولا فلانه يتعلق بالقصر فان على كان جابرا اسم رجل فالحق ما ذكره الكسائي وان لم يكن اسم رجل جاز ان يكون حالا من الجر فالحق ما ذكره الفاضل الفدا رحمه وان كان مجهول الحال احتمل الوجهين واما ثانيا فلان وضع الشفا

ثانيا كانه اولى من وصف الفتى به فان الفتى فالعجز ليس بسبب الجبر والعطا بل هو سبب الاختلال والشفا والخلاص عن الفتى هو الجابر للاختلال فلعل تأويله ان الفتى سبب السوال والحامل عليه والسوال سبب الشفا والخير جار لمن جعل الفتى شافيا اسنادا الى سبب السبب الرابع اي النوع الرابع من العوامل الجازمة له اي للفعل وهي لم لقلب المضارع ماضيا ونفيه نحو لم تضرب زيدا نفي الضرب في الزمان الماضي ولما مثلها اي مثل لم مضروب وتختص بالاستغراق وجواز حذف الفعل اي لما يفارق لم في امرين احدهما ان قولك لم يضرب زيد يفيد نفي الضرب منه في زمان من ازمنة الماضي واذا قلت لما يضرب معناه انه لم يوجد منه الضرب في الزمان الماضي الى الان اي استغرق نفي الضرب جميع ازمنة الماضي ولم يوجد في شيء منها اصلا والثاني انه يحذف الفعل مع لما فانه اذا قيل اقام زيد قلت قد قرب ولما اي ولما يقم زيد بخلاف لم فكان طول لفظ لما عوض عن المحذوف بخلاف لم واللام للامر عطف على لم اي لام الامر ايضا تجزم الفعل المضارع وجاز اضماره اي اضمار اللام للضرورة نحو محمد تفد نفسك كل نفس اي لتفد واخره اذا ما خفت من امر تبالا ولا للنهي من الجوازم ايضا نحو لا تضرب وان الشرط والجزاء من الجوازم وقد مر حكمها اي حكم ان في باب الفعل ومن شانها اي ومن شان ان الشرطية ان يلزم الفعل لفظا او تقديرا فاللفظ نحو ان تزرني اكرمك والتقدير كقوله تعالى وان احد من المشركين استجارك اي ان استجارك احد وقلما يحذف منها اي ان الفعل من غير شغل بلفظ التفسير ونحو ان العقل في اموالنا لا نضيق به ذراعا وان صبرا فتصبر للبيض بقياس اذ لم يكن بعدها الفعل لا لفظا ولا تقديرا اما لفظا فظاهر واما تقديرا فلانه لو اضمر ولا مفسر له لم يكن على تعيين الفعل دليل والعقل الدية

لان من بل كانت تقتل اي تحبس بقنا وكان المقتول ثم كثر استعمالهم هذا الحرف
حتى قالوا عقلت الشخص المقتول اذا اعطيت ديته دراهم او دنانير
يقال ضقت بالامر ذرعا اذا لم تطقه ولم تقو عليه واصل الذرع انما
هو بسط اليد كانك تريد ان يقول مددت يدي اليه فلم تنله وقيل فلان
صبرا اي حبس على القتل حتى قتل ومعنى البيت انا انطق لبقا بالقتل وهو
الدية لانقتل عند ذرعا اي نطيق اذا نحا وان حبسنا للقتل قصاصا
فنصبر اي نحبس انفسنا لاجل الصبر اي لاجل الحبس للقتل اي نصبر للقتل
وتقتص منا فذكر البيت على انه حذف الفعل بعد ان من غير شرط بطلة المفسر
وكان يحتمل ان يقال في اموالنا ظرف يتضمن الفعل اي ثبت اموالنا فيكون
الفعل المقدر في الظرف مفسر الفعل المحذوف فيكون من باب ان زيد قام
ولعله انما عدل عنه لان حرف الشرط يقتضي فعلا صريحا لاضمنا نحو زيد
ان في الدار على تقدير ان ثبت في الدار فالظرف وان تضمن الفعل لكن الفعل
فيه غير مصرح ولفظ الفعل شرط صريحا وان نفيا عطف على قوله ان يلزم
اي ومن شانها ان يلزم الفعل ومن شانها ايضا ان الشي مما في حيزها لا يتقدمها
كالاستفهام فلا يقال زيدا ان يضرب اضربه كما لا يقال زيدا اتضرب بمعنى
اتضرب زيدا لان لها صدر الكلام ولذا اي ولامتناع تقديم ما في حيز
الشرط عليه قيل في اكرمك ان تاتني ان الجزا محذوف وما تقدم كلام وارد
على سبيل الاخبار وحرا اي وان لم يكن اخبارا بل كان جزاء يلزم الجزم
لان فعل الشرط والجزا مضارعان قابلان للجزم اللفظي ودخول عطف
على قوله الجزم اي وان لم يكن اخبارا بل كان جوابا يلزم الجزم ولزم
دخول الفا اي في الجملة الاسمية

ونحوها مما يلزم فيه الفا اذا وقعت جزا فكان ينبغي ان لا يجوز انت
طالق ان دخلت الدار كما لا يجوز ان يقال ان دخلت الدار انت طالق
من غير فا وجواز اكي ويلزم جواز اضرب غلامه ان تضرب زيدا لان
الضمير في غلامه راجع الى زيد وهو وان كان موخرا لفظا مقدم معنى لان
الشرط مقدم في الرتبة والجزا موخر فهو نحو ضرب غلامه زيد وان كان
في حكم المعلق في الاحكام وهذا كانه جواب عن سوال مقدر وهو ان القايل
ان يقول ان كان المقدم كلاما واردا على سبيل الاخبار وليس جزا الشرط بل
الجزا مقدر بعد الشرط فاذا قال انت طالق ان دخلت فكان ينبغي ان يحكم جزما
بوقوع الطلاق لانه ذكره جزما من غير تعليق فيه فكانه قال ابتدا على سبيل الاخبار
والجزم انت طالق ثم قال بعده ان دخلت الدار فانت طالق ولو صرح به هكذا
لكان حكمه ان يواخذ بالجزم الاول وبالتعليق الثاني ان كانت المراة ... فاجاب
عنه بان مقتضى القياس ذلك الا ان العلما اعطوه حكم المعلق ولم يحكموا بوقوع
الطلاق عليه جزما لما عرف من استعمالهم ان الاول ليس كلاما اجنبيا مطلقا
مستقلا بنفسه بل هو دال على الجزا المحذوف فكانه جزا في الحكم وان لم يكن
جزاء في اللفظ والسوال في غاية القوة والتخلص عنه عسير ولو قلت زيدا ان
تضرب اضرب لم يجز باي الفعلين نصبته لان معمول فعلي الشرط والجزا لا يتقدمهما
فكما لا يتقدم نفس فعلي الشرط والجزا عليه اي على حرف الشرط لا يتقدم معمولهما
ايضا عليه لان المعمول تبع للعامل والكسائي يجيز نصبه بالفعل الاول وهو
الشرط كما هو يقدم معمول ان الناصبة عليها على ما مر نحو اريد زيدا ان تضرب
ويجيز هو اي الكسائي والفرا نصبه بالفعل الثاني وهو فعل الجزا لقوتهم الرفع
في التقديم اي بتقدير كان فعل الجزا بعدها مرفوعا قبل اضرب زيدا ان تضرب
كانه وهذا تقدير فاسد لان التقديم

لا مانع منه والكلام فيها اذا كان موخرا ولو وقع هذا الباب كان يقدم حيز ماله
صدر الكلام عليه فيقال زيدا اتضرب لان المقدر اتضرب زيدا وفساده واضح
ولو قلت ان زيدا تضرب اكرم فلا مقال في جوازه اذ لم يتقدم على حرف الشرط
بل فعل الشرط الا ان النصب يقتصر عند اصحابنا وبما بعدها عند الكوفيين يعني ان جوازه
متفق عليه لكن عند البصريين ينتصب زيدا بفعل مضمر يفسره الظاهر اي ان تضرب
زيدا تضرب لان حرف الشرط شرطه ان يلي الفعل لفظا او تقديرا واذا لم يله لفظا
فليقدر الفعل بحيث يليه واما الكوفيون فيجوزون نصبه بالفعل بعده لانه غير مشتغل
عنه بضميره فيجوز نصبه به نحو زيدا ضربت والفعل وان تاخر لفظا مقدم تقديرا
فهو يلي حرف الشرط من حيث التقدير وكذا اذا قلت ان تاتني زيدا اضرب بالجزم
عند اصحابنا لان زيدا مفعول اضرب مقدما عليه فاضرب هو الجزا وهو مضارع فيجب
الجزم والكوفيون يابون جزم الثاني لان الجزا انفصل عن حرف الشرط بتخلل اسم بينهما وهو
زيد واذا بعد عن حرف الشرط لم يوثر فيه وجوابه ان زيدا معمول اضرب والفعل
مقدم رتبة فاذا تقدم يجب جزمه ولو كان هذا البعد مانعا من تاثير حرف الشرط
لم يجز لم زيدا تضرب وقد ذكر الكوفيون ان تضرب يجزم وان تخلل بينه
وبين حرف الشرط فاصل وهو زيد والكسائي يجزمه اذا فرق بينهما بظرف
لغو للثاني نحو ان تاتني الليل اقصد يعني ان الكسائي يقول ان وقع الفاصل
بين فعل الشرط والجزا ظرفا لغوا متعلقا بالثاني وهو الجزا فالجزا مجزوم
لان الظرف اللغو كالمعدوم كما تقول بربان البكر متعلق باقصد وهو ظرف
لغو بخلاف ما اذا تخلل بينهما اسم نحو ان تاتني زيدا
اضرب وان كان الفصل من جهة الاول ظرفا او غيره فالجزم وفاقا
يعني ان وقع الفصل بين فعلي الشرط والجزا مما هو متعلق بالاول وهو
الشرط سوا كان ظرفا

نحو ان تاتني يوم الجمعة اكرم او غير ظرف نحو ان تضرب زيدا اضرب فالجزم
واجب بالاتفاق بين الجميع لانه اذا كان متعلقا بالشرط فلم يكن فاصلا لان الشرط
انما يعمل فيما يتعلق به فلا فصل في الحقيقة الخامس اي النوع الخامس
من العوامل ما ينصب ثم يرفع وهي ستة تسمى المشبهة بالفعل ووجه
شبهها بالفعل انها مفتوحة الاواخر كالفعل الماضي وانها يقتضي الاسم ويلزمه كما
ان الفعل يقتضي الاسم واتصال نون الوقاية بها كما يتصل بالفعل الماضي وهي ان
المكسورة لتوكيد مضمون الجملة وان بالفتح وهي ايضا ... عن ... نحو
عينا وقوله ان بالفتح مبتدا خبره وقبلها اي مثل ان في توكيد مضمون الجملة
مع قلب مضمون الجملة اي معناها هو بحكم المفرد وهو الحاصل من اضافة مصدر
منتزع من معنى خبر الجملة او صفته اذا كان موطئا الى اسمها اذ قال اي معنى ما هو
بحكم المفرد ولم يقل مع قلب مضمون الجملة الى مفرد لان المضمون وهو المعنى يقلب
الى المعنى لا الى اللفظ وقوله وهو اي معنى ما هو في حكم المفرد انما حصل من مصدر
منتزع من معنى خبر الجملة مضاف الى اسم الجملة وهو زيد في نحو اعجبني ان زيدا
يضرب اي اعجبني ضرب زيد فالمفرد هو الحاصل من اضافة المصدر المنتزع من
معنى يضرب الذي هو خبر الجملة الى اسم الجملة او هو حصل من اضافة مصدر
منتزع من وصف خبر الجملة نحو ذكر بانهم قوم لا يفقهون اي انتفا فقههم لان
قوم خبر موطا والمقصود هو وصفه بانتفا الفقه مصدر منتزع من صفة القوم
مضاف الى اسم وقوله الى اسمها يتعلق بالاضافة والضمير اليه يرجع الى الجملة
الى اسم الحاصل في الجملة ولهذا اي لكون المكسورة مبقية لمضمون الجملة والمفتوحة
مغيرة لمضمونها تكسر في مظان الجمل كالابتدا وقوله تعالى ان الله وملائكته
يصلون على النبي وما بعد القول اي في جميع تصاريفه فعلا نحو قلت انك قايم
واسم الفاعل انا قايل انك قايم او امر

المفعول نحو زيد مقول له إنه مكرم من مظان الجمل كونها صلة للموصول
وجواب القسم وبعد حتى الابتدائية وتفتح في مظان الجمل كونها المفردات
أو ما يجري مجراها اي مجرى المفردات وإن كان مما لا يستعمل فيه الجملة
لفظا جوازا أو لزوما اي تفتح حيث كان موضع المفرد كالفاعل نحو اعجبني
انك منطلق او ما يجري مجرى المفرد نحو ظننت أن زيدا قائم لانها نصبها
نزلها منزلة المفرد اي تفتح في موضع المفرد وان كان مما يستعمل فيه الجملة
اما جوازا نحو عجبت من وقت ان زيدا خارج فانه موقع المفرد لانه مضاف
وقد جره وجد وان كان يجوز ان يستعمل فيه الجملة ايضا فيقال عجبت من وقت
خرج زيد لان ظرف الزمان قد يضاف الى الجملة او لزوما نحو اجلس حيث
ان زيدا جالس فانه وقع موقع المفرد لانه مضاف اليه ايضا لكن وجب
استعمال الجملة فيه لان حيث لا يضاف الا الى الجملة لفظا فالحاصل انما تفتح
لان الاصل في المضاف اليه ان يكون مفردا او إن وقع في الاستعمال الجملة
اما جوازا او وجوبا كمكان الفاعل مثال مظان المفردات نحو اعجبني انك
منطلق والمفعول اي كالمفعول خارج فان قلت نحو كرهت انك منطلق
وكالمبتدأ اي وكالمبتدأ نحو عندي انك منطلق والمجرور اي كالمجرور
نحو عجبت من انك منطلق اي من انطلاقك وتفتح في باب علمت بدون
اللام على حذف ثاني المفعولين هذا على مذهب الاخفش فانه يجعل ان
مع ما في حيزه في موضع المفعول الاول ويجعل المفعول الثاني محذوفا
والمعنى علمت ان زيدا قائم علمت قيام زيد حاصلا فلا بد من فتحها لانه
في موضع المفرد وهو المفعول الاول وتكسر اي ان مع اللام فيه
في باب علمت تعليقا نحو علمت ان زيدا لقائم اذ اللام لا تكون في خبر المكسورة
وهي ليس معمولة عليه لفظا لما ان

جالس نخ

حرى مجرى المفرد بل هو ممنوع عن العمل فيه لفظا لانها جملة حقها الكسر على
ما مر في افعال القلوب ويجوز الفتح والكسر بحسب اعتبار الجملة والمفرد لما فرغ
عن مواضع وجوب كسر ان ومواضع وجوب فتحها شرع فيما يجوز فيه الفتح
والكسر لانه فيه تقدير الجملة ويجوز فيه تقدير المفرد كما بعد إذا المفاجأة نحو قوله
المرور خرجت فاذا ان زيدا كما قيل سيقا اذا هو عبد القفا فيجوز ان تكون مفتوحة
بان يقدر ما بعد اذا مفردا وهو المبتدأ محذوف اي فاذا العبودية و يقدر الخبر بعده
محذوفا اي حاصلة ويجوز ان تكون مكسورة بان يقدر ما بعد اذا جملة وقد رسم بوقوع
الجملة باسرها والتقدير فاذا هو عبد وكما في قولهم اول ما اقول اني احمد الله على
معنى اول مقولي حمد الله فيكون مفتوحة لانها واقعة موقع الخبر وهو حمد الله
او اول اقوالي اني احمد الله على ان اول مبتدأ وخبره جملة وهو اني احمد الله
كما تقول زيد انه منطلق لانه في موقع الجملة وهو هو منطلق لا على حذف
الخبر كما في الكسر لفساد المعنى هذا اشارة الى الاعتراض الذي سمعه الشيخ الى
الحاجبي رحمه الله على ما ذهب اليه ابو علي وهو ان الخبر محذوف وان مع
خبره معمول القول اول اني احمد الله ثابت واعترض عليه الشيخ فقال ما
معناه ان المحكي بعد القول هو عين المقول فلو قلت اقول زيدا ان عمرا
منطلق فالذي اقوله هو نفس القول الذي هو ان عمرا منطلق واول من باب
افعل التفضيل والمضاف اي ما هو بعضه فالتقدير اول اني احمد الله
ثابت اول هذا القول باعتبار الحروف الهمزة وباعتبار الكلمات ان ولا اخبار
الموجود عن الهمزة او عن ان فاسد غير مقصود بل المقصود اول مضاف
الى اقوال متعددة منها اني احمد الله ومنها غيره ثم اخبر بالثبوت عما هو
اول اقواله وهو اني احمد الله ولا حاجة الى خبر محذوف اول الجملة
انه

قوله نخ

إن نخ

التي نكلم بها هذه الجملة ونظير ما ذكره قوله عليه السلام افضل ما قلته انا والنبيون
من قبلي لا اله الا الله وفي المسئلة قول ثالث يحكى عن عضد الدولة سالم عن
الاعتراض وهو ان التقدير اول ما اقول قولي اني احمد الله فكسر ان لحكايته
للجملة وهو قول بحذف الخبر وقد يجوز له ما تقدم ولكون المكسورة لا تغير
جاز في المعطوف على اسمها بعد مضي الجملة وكذا في الصفة عند الزجاج الرفع
حملا على الموضع ولا يجوز قبله اي قبل مضي الجملة خلافا للمبرد والكسائي لما
ذكر ان المكسورة مقررة لمضمون الجملة وهي المبتدأ والخبر وهو معنى قوله لا تغير
فرع عليه مسئلتين احدهما انه يجوز الرفع في المعطوف على اسم ان لكن بعد مضي الجملة
نحو ان زيدا قائم وعمرو بالرفع لان المكسورة لما لم تغير معنى الابتداء اي كان الجملة
الاولى كانها مبتدأ وخبر فيجوز عطف المرفوع على اسم المكسورة كما يجوز رفع
المعطوف على المبتدأ نحو زيد قائم وعمرو وانما جاز هذا في المكسورة والنحو على
الاسم في ليت ولعل وكأن لانها تغير معنى الابتداء وتجعل الكلام تمنيا وترجيا
وتبطل معنى الابتداء الذي كان محل ذلك لها بخلاف المكسورة فانها تقرر الابتداء
وتؤكد قوله بعد مضي الجملة اشارة الى مذهب البصريين وهو انه لا يجوز العطف
على اسم المكسورة قبل مضي الجملة فاما الكوفيون فيجوزون العطف عليه قبل مضي
الجملة او لم يمض وحجة البصريين انه لو عطف قبل مضي الجملة وقيل ان زيدا
وعمرو ذاهبان ادى الى ان يعمل عاملان مختلفان في معمول واحد لان
خبر ان معمول لان وارتفاع عمرو على انه معطوف على اسم ان على محله
الخالي من ان وعلى وجعلنا مع معمولها كالمبتدأ المرفوع خبره يجب ان
يرتفع الاسم وهو الابتداء فاذا قلت ذاهبان وجعلته خبرهما ادى الى
ان يكون معمولا لان ومعمولا للابتداء وهو باطل واعترض صاحب
المغني على هذا الدليل وقال وجه

بعد نخ

غلط في الرد لان الكوفيين لا يقولون ان الابتداء عامل في الخبر ولا يقولون
ان ان تعمل في الخبر فكيف يلزمهم ما لا يقولون وفي هذا الغلط نظر وذكر ان
البصريين يقولون انا نعلم بالدليل ان الابتداء هو العامل في الخبر وبالدليل
ان ان عاملة في الخبر فيقتضي ذكر الدليل ان يكون الخبر معمولا لان ومعمولا للابتداء
وهو ما هو فيصاحب اما ان يسلم ذكر الدليل او يطعن فيه فان سلم لزم ما
ذكرنا وان طعن فيه كان حقه ان يذكر وجه الطعن اولا حتى يتم له الغلط
ويدعي البصريون ان مذهب الكوفيين باطل لما يلزم بحكم الدليل وليس
مدعاهم انهم يقولون ما يخالف مذهبهم حتى يقال هذا لا يلزمهم والله اعلم
والمسئلة الثانية المفرعة على بقاء معنى الابتداء ان صفة اسم المكسورة يجوز
الرفع فيها عند الزجاج بعد مضي الجملة وعن الكوفيين جواز ذلك في سائر
التوابع وجه الجواز قوله تعالى ان ربي يقذف بالحق علام الغيوب بالرفع صفة
لمحل اسم ان القياس على العطف وعلى اسم لا فانه يجوز الوصف على المحل ولا
يجوز قبل مضي الجملة خلافا للمبرد والكسائي اي هو علام الغيوب او تكون بدلا
من الضمير في يقذف او تكون فاعل يقذف واستغنى به عن العائد الى اسم
ان لان علام الغيوب بمعناه والجواب عن القياس على العطف بالفارق وهو
ان المعطوف غير المعطوف عليه فلا يشكل تغايرهما في الاعراب والصفة
عبارة عن الموصوف فيبعد تغايرهما وهو ضعيف لان هذا الفارق لو حول
ابطال الاعراب لما وجد في المعطوف من التوابع في الاعراب والجواب عن
القياس على الاسم لان التوكيد صيرها بمنزلة بعض الكلمة فضعف وقوى
محل الاسم بعدها فلذلك قوي مجيء المحل مطلقا وقوله والصابئون على أن
الخبر المذكور خبر لأن مقدما على المعطوف تقديرا او على انه خبر للصابئون
وخبر إن محذوف مقدر قبله لما في

قوله نحن بما عندنا وانت بما عندك راض والرأي مختلف بعضهم على جواز العطف قبل مضي الخبر لقوله تعالى ان الذين امنوا والذين هادوا والصابئون الاية فانه عطف والصابئون ليس عطفا على اسم ان بل هو مبتدا خبره محذوف دل عليه خبر ان اي والصابئون كذلك والثاني ان المذكور خبر الصابئون وخبر ان محذوف دل عليه خبر الصابئون وعليه اي على الوجه الثاني قوله تعالى ان الله وملائكته يصلون ولم تكن الجملة على ان المذكور خبر الاول لان يصلون الجمع وعليه يتعين الحمل على الوجه الثاني وقد يتوهم ان المفتوحة في باب علمت لها حكم المكسورة في صحة العطف على المحل كقوله والا فاعلموا انا وانتم بغاة ما بقينا في شقاق فليس بشيء اي صحة الاحتمال ان يكون العطف باعتبار الجمل لا باعتبار التشريك في العامل فانه جائز في الجميع اي في المكسورة والمفتوحة وفي غيرهما من سائر العوامل نقل عن سيبويه جواز العطف على محل اسم المفتوحة في باب علمت كقوله والا فاعلموا فانه عطف انتم على محل اسم ان المفتوحة فاجاب عنه بانه ليس بحجة لانه يلزم ان يكون عطفا قبل مضي الخبر وهو ممتنع عند سيبويه على ما بينا بل يحتمل ان لا يكون معطوفا عليه عطف المفرد على المفرد باعتبار تشريكهما في عامل واحد بل باعتبار عطف الجملة لان يكون خبرا ثانيا هو قوله في شقاق اي اعلموا انا في شقاق انا باغون ~~...~~ اذ لا ينسبون البغي الى انفسهم بل الى المخاطبين خاصة فالعطف باعتبار الجمل لا باعتبار التشريك والعطف باعتبار الجمل جائز في الجميع كما ذكرنا والبيت لبشر بن ابي خازم وقبله اذا جزت نواصي ال بدر فادوها واسري في الوثاق فهم اهله انه جاور قوم من اهل بدر الفزاريين هذيل لا فوم من طي فجز بنو لام نواصيهم وقالوا قد منا عليكم ولم نقتلكم فغضبت بنو فزارة لذلك فيقول اذا قد جززتم نواصيهم فاحملوها الينا واحملوهم انتم اليهم يتطلقوهم والا فاعلموا انا وانتم بغاة دون ابدا وتقول ان المصطلح هو

واخوه عمروا مختصمان ولولم نأت بالمعطوف الثاني اي عمرا لم يتعد كلام تقريبا لانه لا يخلو عن فساد والتقريبا لانه اما ينتصب اخوه او يرفع وعلى التقديرين اما ان تثنى الخبر او توحد هذه اربع صور لا يصح شيء منها اما نصب اخوه مع تثنية الخبر ونحو مختصمان ففاسد لان نصب اخاه اما ان يكون العطف على المصطلح او لكونه مفعولا معه اما الاول ففاسد لان فاعل المصطلح يكون واحدا لا يستقيم لان المصطلح افتعل بمعنى تفاعل كاشترك بمعنى تشارك فيقتضي شيئين واما الثاني فلان هو فاعل المصطلح ليس عطفا على ان حتى يكون الاسم مثنى فيستقيم تثنية الخبر واما نصب اخاه مع توحيد الخبر نحو ان المصطلح هو واخاه مختصم ففاسد ايضا لان اخاه اما ان ينصب عطفا على الاسم فتفسد لتوحيد الخبر اذ لا يقال ان زيدا وعمرا قائم ويلزم ايضا توحيد فاعل المصطلح والمختصم ايضا واما ان ينتصب على المفعول معه فيلزم توحيد فاعل المختصم دون المصطلح لان التقدير ان الذي اصطلح مع اخيه هكذا ذكره وفيه نظر لانا هو هذا الكلام انه لا فساد في توحيد فاعل المختصم وهو ممتنع لان المصطلح بمعنى المتصالح فيقتضي ان يكون فاعله متعددا لفظا ولو كان الصواب تصالح زيد وعمرو على انهما فاعلان لفظا وفيه فساد اتحاد فاعل المصطلح والمختصم ايضا لان اخاه منصوب لفظا فلا يكون فاعله متعددا وهو الواجب في باب تفاعل واما رفع اخوه فاما ان يكون مع تثنية الخبر او مع توحيده فكلاهما فاسد ان اما مع تثنية الخبر نحو ان المصطلح هو واخوه مختصمان فلان اخاه اما ان يعطف على محل اسم ان وهو فاسد اذ لا يجوز العطف عليه قبل مضي الجملة ويلزم ايضا كون فاعل المصطلح واحدا لان التقدير لم يكن اخوه ليس عطفا عليه فاعله مفاعله

واحد واما ان يعطف على المستكن في المصطلح لوجود الفصل وهو فاسد ايضا لان تثنية الخبر لا وجه له لانه خبر عن المصطلح الذي هو اسم ان واسم ان غير مثنى واما رفع اخوه مع توحيد الخبر ففاسد لا تعدد في فاعله مع اقتضاء باب الاختصام بعدد الفاعل واما ان يرفعه بالعطف على محل اسم ان فعليه الفساد من وجوه ثلاثة العطف قبل مضي الجملة وتوحيد فاعل المصطلح وتوحيد فاعل المختصم وقوله اية سلكت معناه انه طريقة وجه سلكت من الوجوه المذكورة لم تجامع لام الا ايا ما عطف على قوله جازت العطف على اسم بعد مضي الجملة اي وتكون المكسورة للابتداء لم تجامع لامه لان لام الابتداء الا اياها اي المكسورة لان لام الابتداء لما دخل ان ولم تكن تقديرها في صدرها لئلا يلتقي حرفا ابتداء التاكيد واللام فاخرت داخلة على الخبر نحو ان زيدا لقائم او على الاسم مفصولا بينها ان وبينه او بين الاسم نحو قوله عليه السلام ان من البيان لسحرا او على ما يتعلق بالخبر اي اذا تقدم المتعلق الخبر نحو ان زيدا لطعامك اكل ولو تاخر المتعلق الذي دخله اللام بطلت صدرية اللام ولكن للاستدراك اي ومن اخوات ان لكن وهو للاستدراك يتوسط بين كلامين متغايرين معنى اي يقع ايجابا فالشرط التغاير اللفظي والمعنوي نحو ما جاء زيد لكن عمرو جاء او التغاير المعنوي دون اللفظي كقوله تعالى ولكن الله سلم بعد قوله ولو اراكهم كثيرا لفشلتم لان سلم منفي كالفعل قبله ولكن التغاير المعنوي حاصل اذ المعنوي ما اراكهم وسلمكم اذ لو اراكهم كثيرا لسلككم وهلكم فحذف بسبب التسليم وهو انتفاء اراكهم كثيرا واقيم السبب وهو التسليم مقامه وتتابعها اي توافقها ان في المسايل المذكورة في صحة العطف على المحل نحو ما جاء زيد لكن عمرو جاء

وبكن بالعطف على محل اسم لكن ودخول اي ومن دخول في الخبر ولكنه ضعيف وهو مذهب الكوفيين وان كان كلام المصنف يوهم انه مذهب البصريين وتخفف لكن من جهتها لعيد متناول وناويله ان الاصل ولكن انني فنقلب حركة الهمزة الى النون وادغم النون في النون بعد حذف نون ليلا في النونات ويجوز معها الواو لان لكن المشددة للاستدراك فلا مانع من دخول العاطف عليها بخلاف المخففة فانه للعطف فلا ينبغي ان تدخل عليها العاطف فلو دخلته قبل انتقل معنى العطف الى الواو وتجرد لكن للاستدراك واما المشددة فليست عاطفة فيجوز معها الواو فكان للتشبيه ومن اخوات ان كان للتشبيه نحو كان زيدا الاسد ووجه اعماله ما ذكرنا في ان وهذه الاربعة يعني ان وان وكان ولكن تخفف اي تسكن نونها بعد حذف نون فيبطل عملها لزوال التشبيه اللفظي بينها وبين الفعل كقوله تعالى وان كل لما جميع ونظايرها وكقوله واخر دعواهم ان الحمد لله رب العالمين وكقول الشاعر كان ثدياه حقان وجاز الاعمال اي اعمال المذكورات نظرا الى الحذف لا يوجب ابطال العمل نحو لم يك زيد لان المحذوف في حكم الملفوظ الا في لكن فانها اذا خففت بطل عملها مطلقا لانها اشبهت لكن العاطف لفظا ومعنى فلم يجز عملها قال الشاعر فلو انك في يوم الرخاء سألتني ولكن ام ليل لا تبالي وخالف فيه يونس فعملها كالمشددة ليست عنده حرف عطف وهو ضعيف لانه لم يظهر لها عمل اصلا في موضع استعمال ويلزم المكسورة اي المخففة يعني اذا خففت المكسورة ولم تعمل فيلزم اللام في خبرها نحو ان زيد لقائم فرقا بينها وبين النافية بخلاف ما اذا نحو ان زيدا قائم فانها لا تحتاج اي اللام لانها لا تلتبس بالنافية لظهور العمل الفارق بينهما اي المكسورة المخففة الفعل ويلزم المكسورة المخففة الفعل ويلزم المكسورة

اى بعد التخفيف أن يكون الى الفعل الذى دخلت عليه من الافعال المبتدا والخبر خلافا للكوفيين فى التعميم ان جوزوا دخولها على الافعال الداخلة على المبتدا والخبر وعلى غيرها متمسكين بقول الشاعر بالله ربك ان قتلت لمسلما وجبت عليك عقوبة المتعمد ويشترط عند البصريين ان لا تدخل بعد التخفيف الا على فعل من الافعال الداخلة على المبتدا والخبر لان الاصل دخولها على المبتدا والخبر رعاية للاصل بحسب الامكان كقوله تعالى وان كانت لكبيرة وان كادوا ليفتنونك وفى المفتوحة اى ويلزم فى المفتوحة المخففة اذا دخلت على الفعل ان يكون مع فعلها قد والسين او سوف او حرف النفى ويقدر اعمالها فى ضمير شان مقدر وانما اشترط ان يكون مع فعلها احد هذه الحروف لئلا يلتبس بالناصبة نحو علمت ان قد خرج وان سيخرج وان سوف يخرج وان لا يخرج فكان مقتضى القياس ان يشترط مع حرف النفى ما يدل على انها غير ناصبة لان حرف النفى قد يكون مع الناصبة نحو اريد ان لا تخرج ومع المخففة نحو علمت ان لا يقوم زيد لكن لم يلتزم الاتيان معها بعد لا لانها لا تجتمع مع حرف النفى ولا بالسين او سوف اذ لا تجتمع حرفا استقبال فاستغنوا بحرف النفى عنها نظرا الى اصله فانه موضوع لنفى المستقبل لكن العذر انما يتم لو لم تجتمع ان الناصبة مع لا النفى لكنها قد جامعتها فالاعتذار مشكل وقوله ولا تقدر اعماله يعنى اذا ادخلت المفتوحة مع فعلها قد او غيرها من الحروف المذكورة فلم يكن عاملا لفظا ولا بد من اعماله لان المكسورة المخففة قد اعملت وشبه المفتوحة بالفعل اقوى فلا بد من ضمير الشان مقدر لئلا ينحط رتبة المفتوحة عن المكسورة وليت للتمنى وجاز ليت ان زيدا قائم على حذف الخبر اى ليت قيام زيد حاصل هذا على مذهب من زعم ان المفعول الثانى محذوف

لاستقبال

ظننت ان زيدا قائم اى ظننت قيام زيد حاصلا فاما من يجعل ان وما بعده سادا مسد المفعولين وهو مذهب البصريين فكذا يقول فى ليت وهو ان مع ما فى حيزها سد مسد اسمها وخبرها ولعل للترجى امر مترجى نحو جئتك لعلك تكرمنى او تخوف نحو خفت لعله يستهزئ وقد يشم اى لعل معنى التمنى فينصب الفعل المضارع بعدها اذا وقعت بعد الفا كقوله تع لعلى ابلغ الاسباب اسباب السموات فاطلع فيمن قرا بالنصب جاز دخولها اى دخول لعل على ان عند المبرد نحو لعل ان زيدا قائم قياسا على نحو ليت ان زيدا قائم على ما ذكرنا وهو ضعيف اما اولا فلان اللغة لا تثبت قياسا واما ثانيا فلاستلزام جواز لكن ان زيدا قائم وهو ممتنع عنده وتلحق الجميع اى بان واخواتها ما الكافة او ملغاة اى عن الكف بمعنى تدخل ما وحتمل وجهين الاول ان تكفها عن العمل والثانى انها لا يكون ملغاة عن الكف لا ان الالغاء اى الغاؤها عن العمل مع ثلاثة لا غيرها وهى ليت ولعل وكان اكثر من كفها لقوة قربها اى قرب ثلاثة من معنى الفعل وان معناها تمنيت وترجيت وشبهت بخلاف ان وان مكسورة ومفتوحة فانها لتاكيد معنى الجملة فكفها عن العمل ابعد من النواقص ومنها اى ومن العوامل الناصبة لا التى لنفى الجنس على ما مر هذا هو السابع مما ينصب ثم يرفع فانه قال اولا وهى سبعة ذكر الستة منها وهى المشبهة بالفعل وبقى السابع وهو لا لنفى الجنس ولم يذكرها اخوا تماما للسبعة السادس من من عوامل العوامل ما يرفع ثم ينصب وهو ما ولا المشبهتان بليس ووجه الشبه اشتراكهما فى النفى وفى الدخول على المبتدا والخبر وفى زيادة الباء فى خبرهما كما فى ليس وكذا ان النافية عند المبرد والكسائى نحو ان هو مستوليا على احد الا على حزبه الملاعين

والا يجوز اعمالها عمل ليس عند سيبويه ما نقله صاحب المفصل واصحابه اى غير العاملة من الحروف وذكرها استطرادا لان البحث فى العوامل وذكر غير العوامل استطرادا وقيل لانها وظيفة اللغة لانه بيان لمعنى مفردات الا باعتبار العمل والاول اظهر منها اى فمن غير العاملة حروف العطف ومنها حروف النفى غير ما عمل منها فى الاسم غير ما ولا المشبهتين بليس ولا لنفى الجنس او النفى اى وفى الفعل نحو لم تضرب ولم ولما يضرب ولا النهى وهى ما لنفى الحال نحو ما يفعل وما زيد منطلق فى تميم اى على عدم اعمال ما ولنفى الماضى المقرب من الحال نحو ما فعل ولا يتقدمها شئ مما فى حيزها فلا يقال طعامك ما اكل زيد خلافا للكوفيين احتج الكوفيون بان ما معناها النفى وليها الاسم والفعل فاشبهت لا لانها حرفا الاستفهام فلما لا يعمل ما بعد الاستفهام فيما قبله فكذا ما والجواب عما احتج الكوفيون ان ما يليها الاسم والفعل بخلاف لم ولن فانه لا يليهما الفعل لانها حرف متصرف ليعمل فيما بعده فقال حيث بالنفى تبطل العامل بعد النفى فكذا يعمل ما بعدها فيما قبلها هكذا ذكره ونحو قوله اذا هى قامت حاسرا مشعلة نخيب الفؤاد راسها ما تقنع فتقدمه محتمل للتاويل بل يجب ان ظاهر هذا البيت حجة على الكوفيين لان راسها مفعول تقنع وقد تقدم على ما فاجاب الا بانه شاذ وثانيا بانه محتمل للتاويل وهو ان راسها منتصب على شريطة التفسير كانه حمل ذكر ما يفسره لاشتغال عنه بمعنى اخر فيكون التقدير ما تقنع راسها ما تقنع ولا النفى الاستقبال عطف على قوله ما لنفى الحال نحو لا يفعل وقد حذف الفعل مجرى مجرى النائب افعل هذا اما لا ما زايدة وتقديره التام ان لا تفعل هذا الامر فافعل ذاك فتقدم افعل لانه اهم فحذف هذه الجملة والنفى باقى وعوض عنها اى وكثر الحذف وهو الانائب مناب الجملة اما لدا الفعل مكانها فعل انابتها منا بو بعدف

اى لا فى جواب القسم نحو والله لا قاعدا اى لا ابرح قاعدا قال فقلت يمين الله ابرح قاعدا ولو قطعوا راسى لديك واوصالى ومن اخوات كان اى ومن احذف الا من اخوات كان نحو تزال حبال مبرمات اعدها اى لا تزال ولم يحذف منها ما مثنى بوقفا على خفض محل وقد نفى بها اى بلا الماضى مكررا نحو فلا صدق ولا صلى اى فى بمعنى المكرر نحو فلا اقتحم العقبة تفسير لا اقتحام بالشيئين اى لا فك رقبة ولا اطعم يتيما وقد لا يتكرر كقول الشاعر واى امر سيئ لا فعله وقوله واى عبد لك لا الما واوله ان تغفر اللهم فاغفر جما والدعا وجواب القسم والمستقبل وقع جواب القسم ايضا يجوز ان لا يتكرر نحو والله لا ضربت اى والله لا اضرب لان القسم انما يتلقى بلا مع المستقبل بخلاف ما فانه وقد يتلقى بها نفى الماضى كقولك والله ما ضربت وتاتى لا نقيضة لنعم يقال لمصدق من يقول افعلت كذا نعم فعلت ولا اى فعلت وان بمنزلة ما فى نفى الحال قال الله تعالى ان يتبعون الا الظن وقال تع ان الحكم الا لله ومنها اى ومن غير العاملة حروف التنبيه وهى ها والا واما مخففتين وقد يحذف اى الف اما فيقولون ام والله وتبدل همزتها اى همزة اما عينا فيقال عما والله ومنها اى ومن غير العاملة من الحروف حروف التصديق والايجاب وهى نعم مقررة لما سبقها من نفى او ايجاب خبرا او استفهاما ما بعد الخبر والايجاب اذا قيل قام زيد فقلت نعم قام زيد وفى النفى اذا قال لم يقم زيد فقلت نعم معناه لم يقم زيد وكذا فى جواب الاستفهام ايجابا نحو اقام زيد او نفيا نحو الم يقم زيد فاذا قيل نعم فهو ايجاب لما بعد الاستفهام فنعم فى جواب اقام زيد معناه قام زيد وفى جواب الم يقم زيد معناه لم يقم فان قلت الست بربكم الى فقال نعم مقتضى ذلك ان يكون معناه لست على الى مع ان بعض الفقهاء قالوا هو اقرار ويلزم مالا قلت لا نعم ان مقتضى اللغة ان لا يلزم

لكن الفقهاء اجروه مجرى العرف فانه في العرف يفهم منه بلى وهو لا يجاب بعد النفي
وقياس اللغة ان لا يلزم شئ وبلى ايجاب لما بعد النفي خبرا او استفهاما فلو قال
لم يقم زيد فقيل بلى اي بلى قام وكذلك ذكروا في قوله تع ألست بربكم قالوا بلى
لو قيل نعم لكان قولهم كفرا لانه يكون معناه لست ربنا ومعنى بلى وهو الايجاب
اي بلى انت ربنا واجل وجير وان تصديق للمخبر هذا على مذهب الجمهور
وهو انه لا يستعمل هذه الثلاث الا بعد الخبر ولا يقع جواب الاستفهام الا
عند بعضهم ويقال جير لا افعلن بمعنى ذهب بعضهم اي ان جير قد يكون اسما
بمعنى حقا اي حقا لا افعلن واي بكسر الهمزة اثبات بعد الاستفهام ولا يستعمل
الا مع القسم كقوله تع ويستنبئونك احق هو قل اي وربي وعند بعضهم
انها لتصديق الخبر ومنها اي ومن الحروف العشر اللواحق بابا نحو اياك
اياكما اياكم فان اي اللواحق بان من انت انتما انتم انتن وكذا الكاف في
ذلك وحيهلك والنجاك بمعنى اسرع من نحو النجاء بالمد اذا اسرعت وسبقت
وذلك وارايتك وسبق الاختلاف في اللواحق باياك وانها لا محل لها
من الاعراب كما هو مذهب الخليل ومنها حروف الصلة سوى ما تحرر ذكرها
جاءني احد ثان من صلة وان كانت جارة وانما اخرجه لان البحث الحروف
الغير العاملة وهي اي حروف الصلة ان نحو ما ان رايت خلافا للفراء بمعنى
ان تزاد بعد ما النافية لتاكيد النفي فمعنى ما ان رايت ما رايت وقال الفراء
انهما حرفا نفي تزاد فالتراد في حرفي التاكيد في ان زيدا القائم وهو ضعيف
وانما جاز الجمع بين حرفي التاكيد اذا وقع بينهما فاما اجتماعهما من غير
فصل فلم يعهد وقد تلفظ في ما ان جلس القاضي اجماعا اي تزاد ان بعد ما
المصدرية بالاجماع اي انتظر في مدة جلوس القاضي ويقدر معه زمان

فصل

وان اي ومن حروف الزيادة ان بالفتح نحو لما ان جاء البشير وما قبلها رحمة
اي فبرحمة واذا ما انزلت سورة او اذا انزلت سورة وقول الشاعر يسلح ما ومثله
عشرنا عائل ما وعالت البيقور البيت لامية بن ابي الصلت زاد ما في ثلاثة
مواضع من البيت ومعناه على ما ذكرنا قال في سنة جدب وكانوا من سنى القحط
يجعلون ما يقدرون عليه من البقر ثم يصعدون في اذنابها السلع والعشر وهما
ضربان من الشجر يطلون بها في جبل وعر يشعلون فيه النار ويضجون بالدعاء
والتضرع وكانوا يعدون ذلك من اسباب المطر عائل اي السنة الجدبة جاعلة
البقر من السلع والعشر ما انقلها والبيقور اسم جمع للبقر ونحو ذكر لقوله اينما
تجلس اجلس وقوله تع عما قليل وانما لا جلس تخفيف ولا من حروف الصلة
لا في لئلا يعلم ولا اقسم على الاعرف اذ المعنى اقسم ومنهم من قال انها غير زائدة
بل هي رد لكلام مقدر كانهم قالوا انت مفتر على الله في ذكر فقال لا ثم قال اقسم
بمواقع النجوم وقيل انها لنفي القسم وما جاءني زيد ولا عمرو تسمى مذكرة للنفي
يعني سبق قبلها نفي فهي تذكرة ذكر النفي وبيانه انه لو لم يؤكد لا في الثانية نفي المجئ
عنهما وعن كل واحد منهما فلما اعيد ذكر علم ان المجئ منتف عن الثاني ايضا
بالاستقلال وقد يورد عليه بانه اذا افاد فائدة زائدة لا يكون زائدة وجوابه
انه قد يكون زائدة مؤكدة والتاكيد هو التنصيص على نفي المجئ عن كل واحد منهما
وافادة التاكيد لا ينافي في كونها زائدة ومنها الحرفان المصدريان وهما
ما وان وكذا اي بوجهها والاخفش يشترط لهما عائدا اي يشترط ان يرجع اليهما
عائد منها وتعد صلة له فهي اي ما عنده اسم مكنى به عن المصدر وقد ذكروا قوله
بالزوم استحقاق العذاب بتكذيب التكذيب من قوله بما كانوا يكذبون والالزمه
لان المقدر مفعول مطلق لا مفعول به اي يرد بعضهم قول الاخفش بان ما لو
كان اسما مكنيا به

عن المصدر لكان قوله ولهم عذاب اليم بما كانوا يكذبون في تقدير تكذيبهم التكذيب
الا يوجب استحقاق العذاب لان تكذيب التكذيب حق فاجاب المصنف وقال
لا يلزمه لان التقدير عند الاخفش بما كانوا يكذبونه والضمير للمصدر المكنى عنه
وهو مفعول مطلق بمعنى تكذيبا اي لهم عذاب اليم بتكذيب كانوا يكذبونه وهو
راجع الى المصدر فالتكذيب مصدر التكذيب لا مفعول به ليلزم تكذيب التكذيب
وان سوى ما تدخل المضارع للاستقبال لان الذي تدخل المضارع
للاستقبال عامل ومختلفا في الحروف الغير العاملة وقد لا يعمل فيه اي قد لا يعمل
ان في الفعل المضارع تشبيها بما اي تشبيها لان بما في كونهما مصدرية لا ناصبة
نحو ان تقرأن على اسماء ويحكما مني السلام وان لا تشعرا احدا فان الواقع في البيت
مصدرية لا ناصبة لوجود النون وقبله يا صاحبي فدت نفسي نفوسكما وحيثما
كنتما لاقيتما رشدا ان تقضيا حاجة لي خف محملها تستوجبا منة عندي بها
ويدا ان تقرأن البيت وقوله ان تقرأ اي انما نصب بدلا من حاجة او رفع
على خبر مبتدأ محذوف اي هي ان تقرأن السلام على هذه المرأة وبعضهم
اجازوا في الذي ان يكون مع الفعل بمنزلة المصدر نحو انت فينا الذي ترغبين
فالذي ترغبين بمنزلة المصدر اي فينا رغبتك ولا يصلح موصولا لانه حينئذ
يلزم الفائدة العالية تقديم ما في حيز الصلة اي لان يقول الذي في
المثال موصول بما بعده صلة وان صلح موصولا يلزم امور احدها
ان يكون الذي مؤنثا لانه خبر انت يقال انت التي ترغبين ولا يجوز انت الذي
والثانية انه يلزم عائد من الصلة الى الذي وليس فيها والثالثة انه لو كان موصولا
لامتنع تقديم ما في حيز الصلة عليها لكن قوله فينا يتعلق بترغبين
فهو من حيز الصلة فيمتنع تقديمه على الموصول وعلى تقدير المصدرية

لا يلزم شيء ما في حيز عليه لان فينا مستانف لا يتعلق بترغبين بل الذي مع ما
بأن بمعنى رغبتك وفينا خبره اي انت رغبتك حاصلة فينا والجملة مرفوعة
المحل خبر المبتدأ الاول وحملوا عليه اي على كون الذي بمنزلة المصدر قوله تع
كالذي خاضوا لان المعنى وخضتم خوضا كخوضهم والظاهر فيه انه موصول
والتقدير وخضتم خوضا كالخوض الذي خاضوه والضمير للمصدر فتجيز كون الذي
يضربت زيدا قائما على ان الذي مصدرية والتقدير ضربك زيدا قائما واعلم ما
جعلوا الذي من حروف المصدر لا انها مكنيا به عن المصدر مقدرا في صلته ضميره
كما حكي من مذهب الاخفش في ما يعني لا يلزم من كون المصدر مفهوما منه ان يكون
الذي حرفا مصدرية بل جاز ان يكون موصولا مرادا به المصدر بان يقدر موصوفه
مصدرا وفي صلته ضمير راجع الى الموصول المكنى به عن المصدر كما قلت ضربت
الضرب الذي ما نعلمه فان الذي في المعنى عبارة عن المصدر وهو الضرب مع
انه اسم موصول يقتضي صلة وعائدا كما ذكره الاخفش قيل ذكره في ما يعني الذي
تضرب زيدا الضرب الذي تضربه زيدا ويحتمل ان يكون انت فينا الذي ترغبين
بهذه المثابة وهو ان الذي موصول حذف موصوفه وهو الرغبة والطلب اي
انت طلبك ورغبتك الذي ترغبينه كاين فالذي موصول اي ترغبي موصوف
فلا يكون الذي حرفا مصدرية والذين اجازوا الغاء الموصول في نحو مررت
بالذي القائم اخواه بالجر بجر القائم على زيادة الذي التقدير مررت بالقائم
فيكون الذي زائدة متمسكين بقوله من النفر اللائي الذين اذا هم يهاب اللئام
حلقة الباب قعقعوا على زيادة الذين اي تمسكوا بالبيت على زيادة الذين
التقدير من النفر اللائي اذا قعقعوا هم قعقعوا على ان قعقعوا مفسر للفعل المحذوف
اي اللائي اذا قعقعوا هم حلقة الباب خاف اللئام فلا يبقى من مذهبهم ان يجعلوه
حرفا قوله فلا يبعد خبر المبتدا

وهو الذي اجازه اي الكوفيون الفا الذي لا يبعد من مذهبهم ان يجعلوه حرفا لا موصولا ومنها حروف التحضيض وهي الا وهلا ولولا ولوما قيل ان هلا مركبة من هل ولا والا مركبة من ان ولا ولولا ولوما من لو وحرف النفي يغير معناها بالتركيب والاجود انها حروف مفردة موضوعة لهذا المعنى لان التركيب على خلاف الاصل وانما صدرها على قسم من اقسام الكلام كالشرط ويلزم الفعل لشدة اقتضايها له من حيث التحضيض والتوبيخ انما يكون على فعل ماضيا او مضارعا كقوله هلا ضربت زيدا ومعناها التحضيض والحث على الصريح المستقبل والاخيران وهما لولا ولوما يكونان ايضا لامتناع الشي لوجود الاول ويلزم بعدهما الكلام على ما مر اي يقع بعدها المبتدا والخبر ومنها قد وهي لتقريب الماضي من الحال نحو قد قامت الصلوة اي قرب قيامها وقد للتقليل اذا دخلت على المضارع بمنزلة ربما نحو ان الكذوب قد يصدق اي يقع منه الصدق قليلا ويجوز الفصل بينه اي بين قد وبين الفعل بالقسم كقولك قد والله احسنت وقد لعمري اكرمتك وعليه قول ابي الطيب قد لعمري اقصر عكر وقد ازدحام والعطايا ازدحام لان القسم كثير الاستعمال فتوسعوا فيه كما توسط بين المبتدا والخبر نحو زيد والله قايم وبين الفاعل نحو قام والله زيد وجاز السكوت عليها اي على قد مثله اي مثل السكوت على لما قال الشاعر ازف الترحل غير ان ركابنا لما تزل برحالنا وكان قد اي وكان قد زالت فحذف لدلالة ما تقدم عليه كما سكت على لما قام زيد ولما اي ولما تقم ومنها حرفا الاستفهام وهما الهمزة وهل ولهما صدر الكلام للدلالة من اول الامر على ان في الكلام استخبارا لا اخبارا والهمزة اعم تصرفا من هل على ما سياتي ولذا اي ولكونه اعم تصرفا تقول ازيد عندك ام عمرو وعلى ام المتصلة بانها يكون معادلة لهمزة الاستفهام دون هل وازيدا ضربت

اي ولذا تقول ازيدا ضربت بايقاع اسم بعد الهمزة بتقدير فعل ويضعف هل زيدا ضربت لان هل بمعنى قد في الاصل وهي لا يليها الاسم فكذا ما كان على بعلة واو كلما اي يقع بعد الهمزة الفا والواو وكذا ثم كقوله اثم اذا ما وقع امنتم ولا يقع هل في هذه المواقع وحذف اي همزة الاستفهام عند الدلالة نحو بسبع رمين الجمرة ام بثمان والبيت لعمر بن ربيعة اوله فوالله ما ادري وان كنت داريا واذا حذفت الهمزة لدلالة ام معادلة عليها ويستعمل دون هل في الامر اي فيما يراد به الامر نحو اسلمتم لان المراد الامر بالاسلام والاستبطا نحو الم يان للذين امنوا ان تخشع قلوبهم لذكر الله فيه استبطا لدخول وقت الخشوع والتحضيض نحو الا تقاتلون قوما لان المعنى هلا تقاتلون والتقرير الم نربك فينا وليدا انا جعلنا حرما امنا والتسوية ءانذرتهم ام لم تنذرهم والتعجب نحو الم تر الى ربك كيف مد الظل ونحو ذلك كالتنبيه نحو الم تجعل ربنا والتوبيخ نحو الاثم بابائي والوعيد نحو الم نهلك الاولين ومعنى النهي نحو اتخشونهم اي لا تخشوهم ما تعبدون اي لا تعبدون ومنها السين وسوف للاستقبال وفي سوف زيادة تنفيس اي تبعيد وتاخير ومنها لو للشرط في الماضي نحو لو جاءني لاكرمته على ان الثاني وهو الجزا المنتفي فيلزم انتفا الاول لانه يلزم من انتفا اللازم انتفا الملزوم هذا اصلها وقد يستعمل فيما كان الثاني مثبتا كقوله عليه السلام نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه لان عدم العصيان ثابت والمراد المبالغة وكذا بعد التقديرين اي لو خاف الله لما عصاه ولو فرض عدم الخوف لما عصاه ايضا فكيف لو فرض الخوف فالمعنى لهذا يلزم العصيان على كل تقدير ولطلبها الفعل امتنع في حيان الواقع بعدها ان يكون اسما مشتقا لامكان الفعل فلا يقال لو ان زيدا قايم لامكان الاتيان بالفعل وهو لو ان زيدا قام بخلاف ما اذا كان اي الخبر جامدا غير مشتق نحو ولو ان ما في الارض من شجرة اقلام فان خبر ان اسم جامد فلا يمكن

ان يوتى بدله بفعل وفي رواية ايضا مثل الحديث المذكور وهو لو لم يخف الله لم يعصه لكون الجزا غير مشتق اذ ليس المعنى انما نفدت كلمات الله بل المراد تعليق عدم النفاد بابعد التقديرين وهو كون شجرات الارض اقلاما والبحر مدادا اذا لم ينفد الكلمات مع كثرة الاقلام والمداد فمع قلتها اولى ان لا تنفد ويجي اي لو بمعنى التمني نحو لو تاتيني فتحدثني بمعنى ليتك تاتيني فتحدثني وتستعمل في الاستقبال عند الفرا كان يعني لو اذا دخلت على المستقبل مثل المستقبل كما ينقل المستقبل الى الماضي كما ان ان اذا دخل المستقبل لم ينقله الماضي وقد ورد في التنزيل كقوله لو يشا الله اطعمه ولا يراد به الماضي لان المعنى ان يشا الله يطعمه وضعيف بانه لو اريد به الاستقبال لوجب ان يعمل فيه لانه مستقبل قابل للاعراب واما عند الجمهور فلما كان معنى الماضي لم يعمل فيه ومنها اما وفيها معنى الشرط ومن ثمه اي ومن اجل تضمنها لمعنى الشرط لزمها الفا نحو اما زيد فمنطلق لان المعنى مهما يكن من شي فزيد منطلق والتزم توسط جزيها في خبرها بينها اي بين اما والفا عوضا من الفعل ولها خاصية في تصحيح التقديم بما امتنع تقديمه عند سيبويه يعني ان اما تصحح تقديم ما امتنع تقديمه فاجاز اما هذا فان عمرا ضارب اجازة عمرو اما اليوم فاني خارج ونحوه مما يصح نصبه بمعنى الفعل نحو اما اليوم فانا خارج بمعنى ان قال غير سيبويه يجيز بمعنى الفعل لعدم المانع وهو ان ونحوه منصوب عطفا على قوله اما اليوم اي كما يجيز غيره هذا المثال الذي يوجد معه ان ونحوه مما لا يوجد ان معه ويصح نصبه بمعنى الفعل وهذا في قوله اما هذا مفعول ضارب اذ التقدير مهما يكن من شي فان عمرا ضارب هذا وقدم لئلا يتلاقى حرفا الشرط والجزا

وكذا اليوم في المثال الثاني معمول لخارج اي مهما يكن من شي فاني خارج اليوم فقدم الظرف للغرض المذكور اختلف في التوسط بين اما والفا انه معمول الشرط المقدر فقال بعضهم في اما يوم الجمعة فزيد منطلق ان الظرف متعلق بالشرط المقدر اي مهما يكن يوم الجمعة فزيد منطلق وليس بشي فانه يوجب جواز الرفع بتقدير مهما حصل او ذكر يوم الجمعة وهو منتصب بالاتفاق وايضا الغرض الاخبار عن زيد بالانطلاق في يوم الجمعة على كل تقدير اذ المعنى مهما يكن من شي فزيد منطلق يوم الجمعة وقال قوم لو كان المتقدم جايز التقديم كالظرف فهو معمول الجزا والا فهو معمول الشرط نحو اما يوم الجمعة فان زيدا منطلق فان معمول ما في حيز ان لا يتقدم عليه وهذا ايضا ليس بشي لان الفا تمنع تقدم ما بعدها عليها مطلقا كما يمتنع التقديم على ان بل الحق انه انما قدم ما في حيز الجزا على ان او على الفا مطلقا للغرض المقصود وهو ان لا يتلاقى حرف الشرط وحرف الجزا فلا فرق بين ما وجد ان ام لم يوجد قوله اجازه غير يقتضي ان يكون هذه الصورة جايزة عند غير سيبويه وليس كذلك لانه ذكر بعضهم ان هذه الصورة ممتنعة لان ما في ان يمتنع تقدمه عليها وايضا قوله فاجاز ما هذا تصريح بان سيبويه يجيز تقديمها ليس بظرف نحو هذا على ان وليس كذلك فانه صرح في المصباح في شرح ديباجة المصباح انك اذا قلت اما زيد فان ضارب فهذا غير جايز عند النحويين الا ابا العباس المبرد فانه اجاز نصب زيد ومنها حرفا التفسير وهما اي نحو وترميني بالطرف اي انت مذنب وتقليني لكن اياك لا اقلي فان قوله اي انت مذنب تفسير لقوله ترميني بالطرف وان عطف على اي وتختص اي ان بما في معنى القول دون صريحه كقوله وناديناه ان يا ابراهيم

واما صرح القول فاجاز بعضهم وقوع ان تفسيرا بعده والجمهور على المنع لان صريح القول لا يحتاج الى ان ما بعده ان المفسرة لا يقع الا ما يصح ان يكون مقولا له كقوله في ان يا ابراهيم فكانه الامر في امرته ان ... ومنها لا المؤكد والمردع كما اذا قيل فلان يبغضكم فقلت كلا فمعناه ازجر القائل ورجعه عن ذكر القول ومنها لام التعريف وميمه في لغة اهل اليمن ومنه الحديث ليس من امبر امصيام في امسفر ولام جواب القسم نحو والله لاخرجن ويلزمه مع المضارع النون المؤكدة للفرق بين المستقبل والحال لان الغرض تاكيد ما لم يقع وفي الماضي قد اي ويلزمه مع الماضي اللام مع قد اما اللام فللربط بالقسم واما قد فليكون تقريبا له من الحال نحو والله لقد خرجت وجاز حذفها اي حذف قد نحو لتاموا وما ان من حديث ولا صال واوله حلفت لها بالله حلفة فاجر اي لقد ناموا والموطئة اي ومن الحروف غير العاملة اللام الموطئة للقسم وهي التي يتقدمها القسم لفظا او تقديرا اما اللفظ نحو والله لئن قمت قمت واما التقدير فكقوله تعالى لئن اخرجوا لا يخرجون اذ التقدير والله لئن اخرجوا وانما جيء باللام ليؤذن بان الجواب المذكور اعني لا يخرجون في الاية جواب له اي للقسم المقدر والملفوظ لا للشرط ليست جوابا للقسم ولا اي وان كان جوابا للقسم ولكن يجب ان يرفع الا رفع فهو دليل على انه جواب القسم المقدر لا الشرط وكذا في رواية لو كان اللام في ليس اخرجوا غير موطئة بل جوابا للقسم لكان يجب جزم لا يخرجوا لكونه جزا للشرط والجزاء جوابا للقسم لكن لا يخرجون مرفوع لوجود النون فليس جوابا للشرط بل هو جواب القسم لفظا وسد مسد جواب الشرط تقديرا ولام جواب لو ولولا اي ومن الحروف غير العاملة لام جواب لو ولولا نحو جاني زيد الا وقعه

ولولا زيد لجيء عمرو وانما جيء باللام توكيدا لارتباط احدى الجملتين وهو المعلق بالاخرى وهي الجملة الشرطية ويجوز حذفها اي حذف اللام لو نحو جاني الوقعة وحذف الجواب ايضا كقوله تعالى ولو ان قرانا سيرت به الجبال الاية اي لكان هذا القران فحذف جواب لو وكقوله تعالى ولولا فضل الله عليكم ورحمته وان الله تواب حكيم ولام الابتداء اي من الحروف ايضا لام الابتداء نحو لزيد منطلق وهي تدخل على الاسم كما ذكرنا والفعل المضارع تشبيها له بالاسم نحو ان زيدا ليقوم كما جاز ان زيدا لقايم وجاز ان زيدا لسوف يفعل خلافا للكوفيين وانما جاز عند البصريين لان اللام تجردت عن الدلالة على الحال اي الدلالة على التاكيد المجرد ولذلك دخلت مع سوف ولو كانت لام الحال لم يجامعه ولم يجوزه الكوفيون لان اللام الداخلة في خبر ان على المضارع مختص بفعل الحال عندهم فيمتنع دخوله على سوف لان الفعل الواحد لا يكون حالا ومستقبلا وحق ان تدخل اي لام الابتداء المبتدا ولكن زحلقت الخبر نحو ان زيدا لقايم او الى صلته مع ان اي صلة الخبر نحو ان زيدا لفي الدار قايم وانما زحلقت كراهة الجمع بينهما اي بين ان ولام الابتداء وبخو ام الحليس لعجوز شهربة على توهم دخول ان كان التقدير ان ام الحليس وهو اي دخوله على الخبر من غير ان قليل واعم ترضى دخول ان كان التقدير ان ام الحليس من العظم معظم الرقبة والشهربة العجوز الكبيرة كالشهبرة واللام الفارقة اي ومن اللامات اللام الفارقة اي من المخففة والنافية نحو ان كل نفس لما عليها حافظ اي انه والضمير للشان وما زائدة او موصولة وهي صلتها مفعول حافظ اي ان الشان كل نفس الذي عليها ومنها تا التانيث الساكنة وهي اللاحقة بالفعل الماضي للدلالة على تانيث الفاعل ومنها التنوين وهي نون ساكنة

يلحق لاخر للتاكيد الفعل وقد ذكر انواعها وحكمها الشكون كما هو القياس من الاصلي للحروف الا ان يلاقيها ساكن فيكسر او تضم اما الكسر فلان اصل حركة الساكن الكسر نحو زيد ضارب اليوم بكسر النون على ما هو اصل التقا الساكنين وقد يحذف اي التنوين عند ملاقاة الساكن نحو احد الله الصمد فيمن قرا اي يحذف التنوين فانه قد قرى ايضا بكسر النون من احد منها النون المؤكدة وقد سبق بحثها ومنها ها السكت وهي اللاحقة للمتحرك بحركة اعرابية للوقف نحو قه وكيفه مبني على الفتح فالحق به الها لبيان الحركة وكذا ليته وانما اختص الحاقه بالمتحرك لانها ساكنة فلا يلحق الساكن ليلاقي ساكنان وانما اختص بالمبني دون المعرب لوجوه اولها ان المقصود منها بيان الحركة والمعرب يعرف حركته بالعامل وان حذفت واما المبني فلو حذفت حركته في الوقف لم يكن عليها دليل والثاني انها في المعرب للتبس في بعض المواضع بالمضاف اليه في جاني غلام جا بي غلامه ان الها للسكت او ها الضمير المضاف اليه بخلاف المبني فانه لم يضف شي منه اي المفرد الا ثلاث كلمات وهي كم ولدن واي فلا يلتبس والثالث ان حركة البنا امكن بيانها لانها ثابتة واما حركة الاعراب فانها ينتقل ولا يثبت على حالة واحدة حتى يمكن بيانها ولان اقوى لانه امكان تغيرها ولا يمتنع بيانها قوله المتحرك بحركة غير اعرابية يحتاط اي قيد فانه لا يلحق ها السكت كل متحرك فان نحو ضرب ويا زيد ولا رجل لا يلحقها ها السكت مع ان حركتها غير اعرابية فلو قال المتحرك بحركة اصلية او غير عارضة لخرج الصور وقيل لم ابله بتقدير الحركة كما الحقها للتقدير سكون اللام هذا اشارة الى سؤال وجواب اما السؤال فهو ان لم ابل اصله ابالي فدخل

الجازم فكان القياس لم ابال بحذف اليا نحو لم تقيم ثم لما كان اخره متحركا ثانيا فقيل لم ابال بسكون اللام لما التقى ساكنان الالف واللام فسقطت الالف فبقي لم ابل على السكون فكان حقها ان لا يلحقها ها السكت لانها يلحق المتحرك لا الساكن فاجاب بان اصله الحركة اذ الاصل لم ابال وتسكين اللام على خلاف القياس فالحركة في الاصل مقدرة على اللام فكانها متحركة وذكر مثالا للتقدير اي الحركة المقدرة معتبرة كما ان السكون المقدرة معتبرة فان هلم اصله ها لم كما هو مذهب الكوفيين وقدر سكون اللام من الميم فكانه التقى ساكنان الالف ها ولام الميم فان اصله المم كردد اصله اردد فاسقط الها نظرا اي سكون اللام واما الثقى ساكنان واو لها مدة حذفت الهاء فسقطت الالف من ها نظرا الى تقدير سكون اللام من لم اذ اصله المم فنقل حركة الميم الى اللام فادغم الميم فبقي هلم وهذا وان كان على خلاف مذهب البصريين اذ هلم غير مركبة عندهم فانما ذكرها المصنف استينافا ان الحركة المقدرة مرعية كالسكون المقدر عند من يعتبر وهي اي وها السكت ساكنة لانها انما تلحق للوقف فلا يكون الا ساكنة وتحريكها لحن ونحو يا مرحباه بحمار عفراه يا مرحباه بحمار ناجيه بروى بضم الهاء وكسرها من يا مرحباه البيتين و ناجية اسم معشوقه بما لا يفيد عفرا اسم امراة وآخره اذا اتى قربه لما شاء من الشعير والحشيش والماء أحب حمار ها لجنبها وآخر البيت الثاني اذا اتى المعانية والسانية الناضحة التي يستقي بها الماء من البير ومنها الشين او السين التي تلحق بكاف المونث وقفا يقال اكرمتكش ومررتش بكش بالشين المعجمة في اكرمتك ومررت بك على خطاب المونث ونحو اكرمتكس ومررت بكس بالسين غير المعجمة فتراد لها اي اللاتي بالشين المعجمة الشلشلة اي تسمى الكشكشة وهي في بكر اي لغة بني بكر بن وايل

ومنها المدة التي تلحق بآخر الكلمة انكارا ان يكون الامر على ما ذكره القائل
او على خلاف ما ذكر اي ومنها حروف الانكار وهو زيادة تلحق آخر
الكلمة في الاستفهام وهي على نوعين احدهما انكار ان يكون الامر على
ما ذكر كما اذا قال قدم زيد فتقول ازيدنيه منكرا لقدومه والمعنى
الآخر ان يكون انكار الخلاف ما ذكره المخاطب كما اذا قال القائل [illegible]
ازيدنيه على انكار خلاف قدومه اي يحتمل ان يكون القدوم حقا او تذكرا
عطف على انكارا اي اعطوا اي ومنها حرف التذكر وهي المدة التي تلحق
آخر الكلمة تذكيرا كما يقول الرجل في نحو قال ويقول ومن العام قالا
فتحة اللام ويقول فيه ضمة اللام ومن العامي فيه كسرة اللام اذا تذكر شيئا
ولم يرد ان يقطع كلامه ويتبع اي كل واحد من مدة الانكار ومدة التذكير
ما قبلها في حركته بعد كسر الساكن فالحرف الذي يقع قبل المدتين اما ان يكون
متحركا او ساكنا فان كان متحركا يتبعه في حركته فيكون المدة بعد حركة الفتح الفا وبعد
الضم واوا وبعد الكسر ياء فتقول في حرف الانكار في جاءني عمرو اعمروه وفي رأيت
عثمان اعثماناه وفي مررت بحذام احذاميه وان كان ساكنا حرك
بالكسر ثم يتبعه المدة كما قال قدم زيد بتحريك نون التنوين بالكسر ثم تلحق
الياء فتقول ازيدنيه وكذا حرف التذكر اتباع ما قبلها متحركة او ساكنا
كما ذكرنا وتزاد ان مع الاولى اي مع مدة الانكار فتقول لمن قال
قدم زيد ازيد انيه بالحاق ان بعد بقاء التنوين على زيد وكذا يكون اي المدة
المذكورة مع ان ياء لانه اجتمع ساكنان نون ان والمدة واصل حركة
التقاء الساكنين الكسر واذا كسر النون لزم ان يكون المدة الملحقة بها
ياء وتختص اي الاولى وهي مدة الانكار بالوقف والثانية وهي مدة
التذكر بالدرج لانها يقع

للتذكر الشيء من بقية الكلام فيقع في الدرج لا محالة ولما فرغ من الافعال العاملة
والحروف العاملة شرع في الاسماء العاملة وانما قدمها لان اصل العمل للافعال
والحروف انما يعمل لمشابهة الافعال فذكرت عقيبها والعمل في الاسم لما كان
بخلاف الاصل اخره فقال اما الاسم فيعمل الرفع والنصب والجر والجزم
فمنه المصدر وهو اسم الحدث المشتق منه الفعل هذا على مذهب البصريين
واما الكوفيون فيجعلون الفعل مشتقا منه والمسألة مشهورة مذكورة
في الخلاف مع استقصاء الادلة من الطرفين فلا نطول الكتاب بايرادها وهو
اي المصدر من الثلاثي المجرد قياس اي ويمكن ضبطه بالضابطة نحو اخرج
اخراجا واستخرج استخراجا واقتدر اقتدارا الى آخره ما هو مصادر غير الثلاثي المجرد
من المزيد فيه ثلاثيا ورباعيا والرباعي المجرد على ما هو مستقصى في التصريف
ويعمل عمل فعله ماضيا كان او غيره لانه جزء مدلول الفعل فكان اولى من سائر
الاسماء المتصلة بالافعال اذا لم يكن مفعولا مطلقا اي انما يعمل المصدر اذا لم يكن
مفعولا مطلقا اما اذا كان مفعولا مطلقا نحو ضربت ضربا زيدا فان العمل للفعل لا للمصدر
لوجهين احدهما ان الفعل هو الاصل فلا يعدل عنه الى الفرع بلا موجب الثاني
ان المصدر انما يعمل لكونه مقدرا بان والفعل يقول اعجبني ضرب زيد عمرا اي ان
ضرب زيد عمرا ولا يمكن اذا وقع مفعولا مطلقا ان يقدر
بان والفعل اذ لا يقال ضربت ان ضرب زيد عمرا اذ لا يؤكد الفعل بان والفعل بل
المصدر صريحا وانما كان المصدر مقدرا بان والفعل لان الاسم حقه ان لا
يعمل واصل العمل للفعل فقدر بان والفعل تصحيحا للعمل وانما لم يقدر اسم
الفاعل بالفعل للعمل لان المشابهة بالمضارع لفظا باعتبار الحركات والسكنات
فاعتبرت المشابهة اللفظية من تقديره بالفعل بخلاف المصدر فانه لم
يكن منه مشابهة لفظية باعتبار

الحركات والسكنات فاحتيج الى تقديره بالفعل لتصحيح العمل الا انه لا
اضمار فيه والاستثناء يحتمل ان يكون منقطعا كأنه قال يعمل عمل فعله لكنه لا اضمار
فيه ويحتمل ان يكون متصلا اي مصدر يعمل عمل فعله انه كالفعل الا انه لا اضمار
فيه فانه ليس كالفعل وانما لم يضمر فيه لانه لو اضمر فيه لوجب اذا ثني او
جمع المصدر باعتبار الانواع اي يكون له تثنيتان وجمعان احدهما باعتبار
الفاعل والاخرى باعتبار الحدث الذي هو مدلول المصدر وليس كاسم
الفاعل لان الفاعلين وجمع باعتبار فاعله وليس مدلوله منفصلا عن
الفاعل بتثنية احدهما الاخرى ولا يلزم ذكر الفاعل وان كان لم يضمر في المصدر
اذ لو لزم ذكر الفاعل لكان حيث لم يذكر لزم فيه الاضمار ولكنا بينا ان
لا اضمار في المصدر فلا يلزم ذكر الفاعل قوله كان له اي لا يلزم ذكر الفاعل
وان كان يلزم ان يكون له فاعل في نفس الامر اذ المصدر لا ينفك عمن
صدر منه لكن لا يلزم ذكره مظهرا او مضمرا وايضا اسم الفاعل والمفعول
يجب ان يكونا جاريين على موصوف لفظا او تقديرا فيلزم ذكر الفاعل فيهما
والمصدر ليس جاريا على موصوف حتى يجب ذكر الفاعل معه وعليه قوله
تعالى او اطعام في يوم ذي مسغبة يتيما فانه لم يذكر الفاعل لا مظهرا ولا
مضمرا ويجوز اضافته اي اضافة المصدر الى الفاعل نحو اعجبني دق القصار
الثوب والى المفعول نحو اعجبني دق الثوب القصار منصوبا كان في المعنى
او مرفوعا هذا تفصيل المضاف الى المفعول قد يكون منصوبا في المعنى
كالمثال المذكور فان الثوب مدقوق وقد يكون في المعنى مرفوعا كقوله تعالى من
بعد غلبهم سيغلبون اي من بعد كونهم مغلوبين فالمضمر المضاف اليه
في المعنى مرفوع لكونه مفعول ما لم يسم فاعله للغلب ويصح حمل المعطوف
والصفة على المحل نحو

مخافة الافلاس والليانا مصدر معطوف على محل الافلاس وهو النصب لكونه
مفعولا به للمخافة اي المخافتي الافلاس والليان واوله قد كنت داينت بها حسانا
اي بالجارية وبعده يحسن بيع الاصل والقيانا عطف على محل الاصل وهو منصوب
ونحو طلب المعقب حقه المظلوم برفع المظلوم واوله حتى تهجر بالرواح وهاجها
يصف حمارا واتانا اي هاجها الحمار والاتان لطلب الماء كطلب المعقب في الامر تردد
في طلبه والمعقب هو المتردد في طلب حقه المتقاضي لدينه والمظلوم صفة
المعقب اي كما يطلب المتقاضي المظلوم حقه وعن تصريفات ابي علي المعقب
المماطل يقال عقبني حقي اي مطلني فالمظلوم على هذا فاعل الطلب والمعقب
مفعوله اي كما يطلب المظلوم ماطله فلا احتجاج في البيت على هذا اذ المظلوم
فاعل المصدر لا صفة المعقب قوله ويصح حمل المعطوف والصفة على المحل
ليس لتقييد الجواز بهما بل سائر التوابع في معناهما بل ذكرهما تمثيل لا تقييد
الجواز ولعله انما قيدهما نظرا الى ما ورد في كلامهم في العطف والصفة
كالبيتين واعماله مع اللام قليل لان المصدر قد يكون نكرة ومضافا ومع اللام
اما في صورة التنكير فيعمل كالفعل لان تنكيره يقوي شبهه بالفعل واما
المضاف فهو في تقدير التنكير ايضا لان قولك اعجبني ضرب زيد عمرا في تقدير
اعجبني ضرب زيد عمرا فهو في المعنى كالمنون واما المعرف باللام فيبعد عن
شبه الفعل لان التعريف لا يكون في الفعل فلذلك ضعف عمله ولم يوجد اعماله
الا قليلا نحو قول الشاعر ضعيف النكاية اعداءه يخال الفرار يراخي الاجل
ولا يتقدم معموله عليه اي في حيزه اي في حيز المصدر عليه لانه في تأويل ان
مع الفعل لان معنى اعجبني ضرب زيد ان ضرب زيد وكما لا يتقدم ما في حيز
معناه عليه ايضا وظاهره ان يكون قوله لانه في تأويل ان علة اعماله مع اللام
ايضا انما قل مع اللام الا [illegible]

ان وكذا التنوين و الاضافة لا تدخلان ان فيهما يوجب ان لا يعمل المصدر بالاعتماد
على الحالة المذكورة ولا الفصل بينه الخ ولا يجوز الفصل بينه اي بين المصدر
وبين صلته اي بين ما يتعلق به باجنبي فلا يجوز في اعجبني ضرب زيد عمرا
اليوم عند بكر ان تجعل اليوم متعلقا باعجبني وغيره من صلة المصدر لان
اليوم ح قد يكون اجنبيا عن المصدر و معموله و هو عمرا لانه متعلق باعجبني
والفصل بينهما باجنبي غير جائز ولا تقديم منصوبه اي ولا يجوز تقديم منصوب
المصدر على المرفوع تقديرا نحو عجبت من ضربك اي ضربي اياك وهو
المختار قوله تقديرا يتعلق بالمرفوع اي على ما يرفع تقديرا لا لفظا فانك
اذا قلت عجبت من ضربك زيد جاز تقديم المنصوب على المرفوع معنى لانه
فاعل المصدر فلا يتقدم المنصوب وهو الكاف عليها فلا يقال عجبت من ضربك
انا لامكان الاتيان بالضمير المنفصل مقدما على المنصوب فلا يؤتى به موخرا
عن المنصوب منفصلا لانه لا يسوغ الانفصال مع القدرة على الاتصال قوله
وهو المختار ان يأتي بالثاني اشارة الى انه اذا اجتمع ضميران واحدهما
اعرف وقدمته فلك الخيار في الثاني اي فيجوز لك ان يأتي بالثاني متصلا
كالمثال الاول وهو ضربك و منفصلا كالمثال الثاني وهو ضربي اياك وبين
ان المختار هو الانفصال على التقديرين فلا يجوز تقديم هذا المنصوب
متصلا او منفصلا على المتكلم الذي هو مرتفع تقديرا فان كان مفعولا
مطلقا مقابل لقوله اذا لم يكن مفعولا مطلقا اي اذا لم يكن المصدر مفعولا
مطلقا فالعمل للمصدر وان كان مفعولا مطلقا فاما ان يكون من الفعل
او لا بدلا فان لم يكن بدلا عن الفعل اي لا يلزم اضمار الفعل نحو ضربا
زيدا فالعمل للفعل لان الفعل في حكم المذكور فان كان بدلا منه فوجهان
كسقيا زيدا ونحوه من

المصدر الذي التزم حذف افعالها فقائل بقول العمل للفعل ايضا لا للمصدر
وانما التزم حذفه وقائل بقول الفعل لما حذفه واطرد والتزم حذفه صار
المصدر بدلا عنه فالعمل باعتبار ذلك على الاطراد وهو المصدر والعمل
للمصدر وشبهه اي ومن العامل اسم الفاعل نحو اسم اشتق لذات من قام
به بحرف اسم المفعول فانه لمن وقع عليه ويخرج اسم الزمان والمكان ايضا
لانهما ايضا باعتبار ذاتين قام بها الفعل قوله بمعنى الحدوث يخرج الصفة
المشبهة فان معناها الثبوت لا الحدوث وكان الاولى في الحدان يذكر
ما يخرج اسم التفضيل فان قولك اعلم يصدق عليه انه اسم مشتق وهو
من قام به الفعل بمعنى الحدوث ولكنه للتفضيل لم يوضح لمجرد من قام
به التفضيل وصيغته اي وصيغة اسم الفاعل من الفاعل من الثلاثي المجرد
على فاعل ومن غير الثلاثي المجرد من الرباعي مجردا او مزيدا او من
الثلاثي المزيد فيه على صيغة المضارع بميم مضمومة وكسر ما قبل الاخر
وهذا ايضا جميع الصور نحو مدحرج ومستخرج و مندرج ويعمل عمل
فعله من فعله اي يعمل الفعل المبني للفاعل من ذلك الفعل الذي اشتق
منه مفردا كان كضارب او مثنى كضاربان واو مجموعا جمع تصحيح
كضاربين او تكسير كضرب مظهرا كزيد ضارب عمرا او مضمرا اي مقدرا
نحو انا زيدا ضاربه في الاضمار على شريطة اي انا ضارب زيدا ضاربه
مقدما كما ذكرنا او مؤخرا نحو انا زيدا ضارب بشرط معنى الحال او الاستقبال
لان الاصل ان لا يعمل الاسم فانما اعمل اسم الفاعل لكونه مشابها للفعل المستقبل
في الحركات والسكنات مع الدلالة على الحال والاستقبال فلذلك لم يعمل اذا كان
بمعنى الماضي والاعتماد على صاحبه اي ويشترط الاعتماد على صاحبه يعني
ان اسم الفاعل لا يمكن ان

بذلك الا بعد ما يجري عليه من مبتدا او موصوف او ذي الحال او موصول
فالاعتماد على المبتدا نحو زيد ضارب عمرا والاعتماد على الموصوف نحو جاء رجل
ضارب عمرا والاعتماد على ذي الحال نحو جاء زيد ضاربا عمرا فالاعتماد على
الموصول نحو جاء الضارب زيدا والهمزة اي ويشترط الاعتماد على الهمزة
نحو اقائم الزيدان او ما النافية نحو ما قائم الزيدان وانما يشترط الاعتماد لان اسم
الفاعل فرع الفعل فاشترط فيه الاعتماد ولم يجز اعماله ابتداء نحو ضارب زيد
تنبيها على انحطاط رتبة الفروع عن الاصول فان كان اي فان كان اسم الفاعل
للماضي وازيد ذكر مفعوله وجبت الاضافة خلافا للكسائي فانه يعمل اسم الفاعل
بمعنى الماضي والاضافة معنوية لان شرط الاضافة اللفظية ان يضاف الصفة الى
معموليها واذا كانت بمعنى الماضي لم يكن بعدها معمولا له فيكون الاضافة معنوية فان
كان معمول اخر نحو زيد معطي غلامه درهما امس فلا يمكن اضافته المعمولين
معا فيفعل مقدر اي فيكون انتصاب المعمول الاخر بفعل مقدر اي اعطاه درهما
ونحو وكلبهم باسط ذراعيه انما جاز اعماله من غير اضافة مع ان اسم الفاعل بمعنى
الماضي على الارادة حكاية الحال الماضية فكانه بمعنى الحال باعتبار الحكاية
فلذلك عمل ونحو الضارب عمرا امس حكمه حكم الذي ضرب اي اسم الفاعل اذا
وقع صلة اللام يعمل مطلقا سواء كان للحال او للاستقبال او للماضي لانه يلزم
تقديره بفعل لاقتضاء الموصول ذلك فاذا اريد معنى الماضي فكانه فعل ماضي
وهو معنى قوله حكمه حكم الذي ضرب اي اسم الفاعل اذا دخل عليه اللام يعمل
مطلقا سواء كان للحال او للاستقبال او للماضي لانه يلزم تقديره بفعل لاقتضاء
الموصول فاذا اريد معنى الماضي فكانه فعل ماض وهو معنى قوله حكمه
حكم الذي ضرب ومن ثمة اي ومن جهة كونه في حكم الموصول امتنع
التقديم فلا يقال عمرا الضارب

لان ما في حيز الموصول لا يتقدم عليه واللام في قوله وكانوا فيه من الزاهدين
عند احد بل المحذوف مدلول عليه بهذا اشارة الى سؤال وهو ان فيه
يتعلق بالمتعلق بالزاهدين اي كانوا من الذين زهدوا فهو من حيز الصلة
وحيز الجملة يمتنع تقدمه على الموصول فاجاب بوجهين احدهما ان اللام
ليست بمعنى الذي عند بعضهم بل اللام ليست موصولة كلام الرجل اي لمجرد التعريف
وليست موصولة والثاني ان الصلة المتقدمة وهو فيه ليست متعلقة بالزاهدين
بل متعلقة بمحذوف مدلول عليه بالزاهدين اي كانوا من الزاهدين فكان
سائلا سال وقال زهدوا في اي شيء فقال فيه اي زهدوا فيه فهو متعلق بزهدوا
وحذف بدلالة الزاهدين عليه ثم قال وهذا اي الوجه الثاني اولى من الاول لما
تضمنه الاول من تقديم الصلة للمجرور على الجار لان القائل الاول يسلم
ان فيه يتعلق بالزاهدين ومنع كون اللام موصولة فقال لم هي لام غير
موصولة لكن المانع ان الزاهدين مجرور ومعمول المجرور لا يتقدم على الجار
والوجه الاول ضعيف ايضا لان اللام في المشتقات بمعنى الموصول قطعا
بخلاف الرجل والفرس ونحو ما كان غير مشتق فانه لا يصح تقديرها موصولة
لعدم ما يقوم مقام الفعل بخلاف المشتقات وجاز حذف نون التثنية والجمع
من غير اضافة كقول الشاعر الحافظوا عورة العشيرة لا يأتيهم من وراءهم وكف
كما في حاربوا الذي اي لما وقع صلة للموصول جرى فيه هذا التخفيف بحذف
النون لان الموصول مختص بصلته يحذف كما حذف في نحو كالذي خاضوا واصله
كالذين خاضوا فحذف بحذف نونه وقرئ والمقيمي الصلوة بالنصب
بحالا مقدر عليها اي لا معول عليه فانه حذف نون الجمع من غير اضافة
غير وقوعه صلة اللام وحكمه ما جاز منه اي من اسم الفاعل كفعال وفعول ومفعال

حكاية اختلف في بناء المبالغة انه هل يعمل عمل الفعل ام لا فذهب سيبويه والخليل
واكثر النحاة انها يعمل عمل فعلها وعند بعض الكوفيين انها لا تعمل حجة سيبويه
السماع وهو قول ابي طالب بكى اخيه بن المقتول ضروب بنصل السيف سوق
سمانها اذا عدموا زادا فانك عاقر وقول الآخر اما الجواب لبانا اليها خلالها
وليس بولاج الخوالف اعقلا والخوالف جمع خالفة وهو عمود من اعمدة البيت
والمعنى احفظ كل الدلس اي اذا حضر الجواب لم يلج البيت مستترا كالاعقل
المضطرب رجلاه لخوف او فزع وكما يحكى عن العرب انه لمنحار بوائكها جمع
بائكة وهو السمان والاماس من الابل ومنه اي ومن الاسم العامل اسم المفعول وهو
ما اشتق لمن وقع عليه الفعل قوله ما اشتق اي من الفعل تدخل تحته المشتقات
قوله لمن وقع عليه الفعل اخرج ما سوى المفعول قوله ما اشتق اي من الفعل
وصيغته اي صيغة اسم المفعول من الثلاثي على مفعول كمضروب ومن غيره على
الفاعل اي على صيغة اسم الفاعل بفتح ما قبل الآخر كمدحرج ومستخرج
ومضارب ومكرم بفتح ما قبل الآخر فرقا بينه وبين اسم الفاعل وحكمه حكم اسم
الفاعل في اشتراط معنى الحال او الاستقبال والاعتماد على ما ذكرنا الا انه يعمل
عمل المبني للمفعول كمضروب يعمل عمل يضرب المجهول ومنه اي ومن الاسم
العامل الصفة المشبهة وهي ما اشتق من فعل لازم احترز به عن المتعدي بمعنى
الثبوت احترز به عن اسم الفاعل اللازم فانه بمعنى الحدوث وصيغتها اي
صيغة الصفة المشبهة والضمير يرجع الى ما في قوله ما اشتق مخالفة لصيغة
الفاعل على حسب السماع نحو كريم وحلو وحسن وصعب ونظايرها
وشبهت به اي باسم الفاعل من حيث انها تثنى وتجمع اي انها تشبه
باسم الفاعل لانها غير جارية على الفعل في الحركات الجارية على الفعل

في عمل تشبيهها باسم الفاعل من جهة التثنية والجمع والتذكير والتانيث بمشاركته
في كونه مشتقا من فعل واقتضائها موصوفا يجري عليه تعمل عمل فعلها نحو حسن
تعمل عمل حسن وكذا باقي الصور وتعمل اي الصفة المشبهة اما ان يكون باللام
كالحسن او مجردة اي عن اللام ومعمولها اما مضاف كحسن وجهه او باللام
كحسن الوجه او مجردة عنهما كحسن وجه مرفوعا اي ذكر المعمول بالفاعلية
للصفة او منصوبا على التمييز النكرة كحسن وجها وعلى التشبيه بالمفعول في
المعرفة كحسن الوجه بنصب الوجه فيهن لا يدري تعريفه اي تعريف التمييز او
مجرورا بالاضافة كحسن الوجه بجر الوجه الثاني في ثلاثة لا اثنان هما حالا الصفة
المشبهة من كونها باللام او مجردة وهذان مضروبان في ثلاثة احوال للمعمول
وهي كونه مرفوعا او منصوبا او مجرورا والستة المضروبة في ثلاثة يكون ثمانية
عشر وهو جمع هذه الحسن حسن وما امتنع من الثمانية عشر اضافة ذات
اللام نحو الحسن الى المضاف اي وجهه فلا يقال الحسن وجهه لعدم ما لا تحصل
بالاضافة خفة لم تكن حال القاعد والى المجرد عنهما اي ويمتنع اضافة ذات
اللام الى المجرد عنها اي عن اللام وعن الاضافة نحو الحسن وجه لا يحسن ان
اضافة المعرفة الى النكرة فانه عكس المعهود وان كانت لفظية هذا جواب
عن سؤال مقدر وهو ان يقال انما لا يجوز اضافة المعرفة الى النكرة في الاضافة
المعنوية لان الغرض من الاضافة استفادة المضاف تعريفا او تخصيصا
من المضاف اليه فلذلك امتنع اضافة المعرفة الى النكرة فاما الاضافة اللفظية
فلما لم تكن مفيدة لتعريف المضاف او لتخصيصه فلم يكن ممتنعة واجاب بانه
مستهجن لانه في الصورة يشبه عكس المعهود من الاضافات قولهم
على التشبيه بالمفعول بيانه ان اسم الفاعل لا يضاف الى مرفوعه بل
الى منصوبه فمقتضى

هذا ان لا يجوز اضافة الحسن الى الوجه المرفوع كاسم الفاعل فاما جاز
على تشبيه مرفوعه بالمفعول فانك اذا قلت مررت برجل حسن وجهه
فالحسن هو الوجه لفظا وانما جاز وصف الرجل بالحسن لان الوجه
متعلقه فهو موصوف بحسن الوجه فاذا قلت حسن الوجه اصل الضمير
من وجهه الى الصفة ففي الحسن ضمير يرجع الى الموصوف وهو الرجل
ولذلك يقول مررت بامراة حسنة الوجه فلولا ان في الصفة ضمير الموصوفها
لم يؤنث الصفة واذا كان في الحسن ضمير لموصوفها فيمتنع رفع الوجه بالحسن
اذ لا يرفع بفعل واحد فاعلان من غير تخلل عاطف فلو اقتصر على الحسن
ولم يذكر الوجه لم يعلم ان الحسن في الاصل للرجل او هو منقول اليه من متعلقه
وذكر الوجه ليعلم ان الحسن انما اتاه من قبل الوجه فلم يكن من ذكره بد ولسه
عطفه بالحسن وفي الحسن فاعل لموصوفه فيجب ان يكون نصبه محل المفعول لكونه
متعلقا ذكر بعد ذكر الفاعل وهذا هو المجوز لاضافة الحسن الى الوجه
اذ لو كان فاعلا لفظا ومعنى ولم يقدر فيه كونه مشبها بالمفعول لما يصح اضافة
الصفة اليه واضافة المجردة الى المضاف ما يجوز سيبويه مستشهدا بقوله
اقامت على ربعيهما جارتا صفا كميتا الاعالي جونتا مصطلاهما وهو عند سيبويه
على نحو امراة حسنة العقيق بقية بينها يعني الجبهة التي هي بين العينين لانه
قال نعت الجبهة لان الاعالي معناها التثنية هذا اشارة الى المسئلة
المختلفة في جوازها من الثمانية عشر وهي الصفة المجردة المضافة
الى الوجه المضاف نحو مررت برجل حسن وجهه فاجاز سيبويه
خلافا لغيره حجة سيبويه السماع وهو قول الشماخ امن دمنتين
عرس الركب فيها بحقل الرخامي قد عفا طللاها اقامت البيت

الى جم

كميتا وجونتا صفتان لجارتا وضميرها عايد لجارتا فصار مثل قولك امراتان
حسنتا وجهيهما فجونتا صفة كحسن ومصطلى بمنزلة الوجه الوجه الذي هو
فاعله وهما مضاف اليه راجع الى موصوف الجونتين وهما جارتا لان
الضمير في حسن وجهه راجع الى موصوف الحسن وهو ظاهر الاستشهاد
وقال غيره الضمير في مصطلاهما لا يرجع الى جارتا ليكون مسئلة الخلاف
بل الضمير راجع الى الاعالي وهو غير موصوف بجونتا فيكون مثل قولك زيد
حسن الغلام جميل ثوبه على ان الضمير في ثوبه للغلام اي جميل ثوب الغلام
فلا يكون دليلا على مسئلة الخلاف حيث يكون الضمير اضيف اليه معمول
الصفة راجعا الى موصوف الحسنة بل الى العينين وهما غير الموصوفة
فلا يكون مسئلة الخلاف وانما جاز عود الضمير مثنى عند هؤلاء الى الاعالي مع
انها جمع لان الاعالي معناها التثنية فكانه قال كميتا الاعليين واجيب عنه
بان الاعالي جمع والضمير في مصطلاهما مثنى وضمير المثنى لا يرجع الى الجمع
فلا ضرورة الى جعل الجمع مثنى لاستقامة معنى الجمع ان اعالي الحجرين لونها لون
الكميت لبعدها عن موقد النار ولم يسود بل تغير وتشابه لون الكميت واما
اسود موضع الاصطلاء واذا امكن حمل الجمل على ظاهره فلا حاجة الى حمله
على غير ظاهره وانما قوله مصطلاهما لانه مصدر على تقدير حذف ظاهر او على
موضع اصطلائهما وهو مفرد بمعنى المكان واقع موقع التثنية نحو كلوا في بعض
بطنكم فاذا جاز ايقاع الواحد موقع الجمع فايقاعه موقع التثنية اجوز ثم ما كان
فيه ضمير واحد من البواقي وهي خمسة عشر احسن لان فيه قدر الحاجة
من غير زيادة ولا نقصان وما فيه ضميران حسن اي لا يكون احسن وانما كان
حسنا لاشتماله على الضمير المحتاج اليه ولم يكن احسن لان فيه ضميرا زائدا

مستغنٍ عنه اذ لا ارتباط يحصل بواحد وما لا ضمير فيه قبيحٌ لفوات قدر الحاجة وحَسَنٌ ارتفع بها اي بالصفة الظاهر فلا ضمير فيها اي في الصفة ولا فضيلها ضمير الموصوف بينهما حَسَنٌ الناتبين نحو امرأةٌ حَسَنة الوجه وان لم في الصفة ضميرا راجعا الى موصوفها لم يوجد اصلها ظاهرة واسم الفاعل واسم المفعول غير المتعدّيين مثل الصفة فيما ذكرنا كاسم الفاعل غير المتعدي نحو رجل خارج الغلام فيجوز فيه ثمانية عشر وجها كالحسن الوجه واسم المفعول غير المتعدي الى اكثر من ثان نحو مضروب الغلام كذلك يجري فيه من وجوه الثمانية عشر وكذا المنسوب نحو رجل تميمي ابوه يجري فيه ايضا الوجوه المذكورة لان المنسوب بمنزلة الصفة لان معنى تميمي منسوب الى تميم ومنه اي ومن الاسم العامل التفضيل وهو ما اشتق لموصوف بزيادة على غيره قوله ما اشتق اي من فعل جنس يدخل فيه المشتقات قوله لموصوف يخرج عنه اسما الزمان والمكان فانهما غير جاريين على موصوف قوله بزيادة على غيره يخرج اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة وصيغته افعل الا في الخير والشر يقال فيهما خير منه وشر منه بحذف الهمزة وقد يقال اخير واشر على الاصل وعلى ذلك اللغة جاء قولنا صغراها شرّاها فان شراها تأنيث اشر كفضلى تأنيث افضل واصل المثل فقال امرأة من العمالقة بن عاد كان لها زوج يقال له الشيخ وخليل يقال له الخليل خرجت يوما ومعها العمالقة فقال الخليل قد عرض لها قضيبا وقضيبا حاجتها ثم قالت اني اناخ فاذا استيقظ بي الى زوجي فابغ لها فاخرجني واذهب الى مكان لا يعرفنا اهله فلما هيّج لقمان ذكر فقال ويل للشيخ من الخليل فاخذها فنلا ثم فعلت المرأة ما قال لها ذكرها

الرجل وانطلق بها ابا يا الى مكان آخر ثم تحولت الى الحي بعد بعض ايام هي ذات يوم قاعدة قرّت بها فنظرت اليهما الكبرى فقال ابيع والله فقالت الوسطى صدقت والله قالت المرأة كلا بنا ما انا لكما بامرأة لا ابيكما بامرأة فقالت لها الصغرى اما يقوان يحبانها فطلقت بها وصرخت فقال الحكام عند ذلك صغراها شرّاها وشرطه ان يبنى مما يبنى منه التعجب كما مرّ لان صيغة افعل مشترك في انها لا يمكن بناؤه الا من ثلاثي مجرد ويتوصل بمثل ما يتوصل فيه اي في التعجب كالاستخراج والبياض والعمى اذا اريد منها التفضيل يتوصل بما يدل على اصل التفضيل ويوقع مصادرها تمييزا له نحو استخراجا وبياضا وعمى وقد شذ اعطى وقرب من المزيد فيه وهو الاعطاء للمال وكان القياس ان يقال اشد اعطاء واشد ابلاء كما يقال اشد اكراما وقولهم افلس من ابن المذلق ان تجعل من هيئته عطف على الاعطى اي وقد شذ قولهم وهما مثل ان وافلس معناه اشد افلاسا وابن المذلق يروى بالدال والذال وهو رجل من بني عبد شمس بن سعد لم يجد بيته ليلة اي نفقة ليلة ولا ابوه واجداده يعرفون بالافلاس قال الشاعر في ابيه فانك اذ ترجو تميما ونفعها كراجي الندى والعرف عند المذلق وهيئته هو ذو الودعات وبلغ من حمقه انه جعل في عنقه قلادة من ودع وعظام وخزف وهو ذو لحية طويلة فسئل عن ذلك فقال لأعرف بها نفسي ولئلا اضل وبلغه ذات ليلة اخوه بقلادته فقال يا اخي انت انا فمن انا واما ما الكوفيون من قوله اذا الرجال شتوا واشتد اكلهم فانت ابيضهم سربال طباخ وقول الآخر ابيض من اخت بني اباض فج شذوذه يحمل افعل التفضيل اي اجاز الكوفيون ابيض منه واسود كما في التعجب وتمسكوا بالبيتين واجيب بان ذلك ليس بحجة للشذوذ مع انه يحتمل ان يكون ابيض في البيتين

افعل الذي هو شد فعلا ولا يكون للتفضيل فكانه قال انت ابيضهم وهي من حواشي من اباض واوله جارية في درعها الفضفاض ابيض من اخت بني اباض ولا اكثر ان يكون للفاعل كما يقال زيد فاضل وعمرو افضل منه لانه لو جاز التفضيل باعتبار الفاعل والمفعول لالتبس التفضيل على الفاعل بالتفضيل على المفعول فلما كان مفضيا الى اللبس كان التفضيل على الفاعل اولى لانه كالجزء من الفعل والمفعول فضلة وايضا التفضيل تأثير باعتبار الزيادة والفاعل مؤثر فالتأثير باعتباره اقوى من المفعول الذي هو متأثر لا مؤثر وقد جاء اي باعتبار المفعول اشغل من ذات النحيين واذهى من ديك واشأم من البسوس واعذر والوم اما الاول فاصله ان امرأة شغلها خوات بن جبير الانصاري بنحييها من السمن وقضى منها الوطر والقصة مشهورة وكذا ازهى من الديك من زهي فهو مزهو اذا تكبر وخص الديك بالذكر لانه تعجب بنفسه اذا نظر الى حسن منظره وهذا باعتبار اللفظ لان زهي مجهول باعتبار اللفظ وهو في المعنى فاعل لانه بمعنى تكبر فقوله ازهى بمعنى اشد من هو به فهو تفضيل باعتبار ثوامّا باعتبار المعنى فالتفضيل للفاعل وقد ذكر بعضهم انه زهي الرجل يزهو اذا تكبر ولا استثنيها دفيه فان التفضيل باعتبار الفاعل لفظا ومعنى واما اشأم فهو من شأم الرجل فهو مشؤوم كما يقال زهي فهو مزهو والبسوس خالة جساس بن مرة قاتل كليب وكان للبسوس جار من جرم يقال له سعد وكانت له ناقة يقال لها سوابة وكان كليب قد حمى ارضا من اراضي العالية فلم يكن يرعاها احد الا ابل جساس لمصاهرة بينهما فخرجت ناقة الجرمي في ابل جساس ترعى في حمى كليب فرماها بسهم فاختل ضرعها فلما رأت البسوس نادت واذلاه فقال جساس ليقتلن غدا جمل اعظم من ناقة

جاوك ولم يزل يتوقع غرة كليب حتى تمكن من قتله ثم نشبت الحرب بين تغلب وبكر اربعين سنة وقد جاء اي افعل للمفعول ولا فعل له نحو احنك الشاتين اي اشدهما اكلا قالوا انه مشتق من الحنك قال الجوهري هو شاذ لان الخلقة لا يقال فيهما ما افعله وابل من حنيف الحاتم اي اشد منها فانا في رعيه الابل واعلمهم بها وكذا شذ بما لا فعل له وفي الصحاح انه يقال ابل يابل ابالة كما يقال شكس يشكس شكاسة فهو ابل وابل اي على فاعل وفعل وهو الحاذق بمصلحة الابل فعلى هذا لا يكون من هذا الباب وحنيف الحاتم رجل من بني تيم اللات كان له حذق في رعيه الابل فيه ادل على لا عرف اذا اختلف في لفظ اول انه افعل او فوعل ولا رجح انه افعل بشهادة الاولى والاوائل كالافضل والفضلى والافاضل لان افعل التفضيل مؤنثه فعلى وجمعه فعل ويلزمه التنكير مع من لعدم اجتماع التعريفين ونحو ليست بالاكثر منهم حصى ليست من فيه بالتي نحن بصددها هذا جواب عن سؤال مقدر وهو انه لو كان افعل المقرون بمن نكرة لما جاء معه اللام وقد اجتمع في البيت فاجاب بان من ليس باعتبار التفضيل حتى ينافيه اللام بل التقدير لست منهم اي من بينهم بالاكثر حصى ولست بالة على التفضيل ومعنى بالاكثر منهم حصى اي عددا واخره وانما العزة للكاثر ونحو فارتت مثلها والخبر منه زهيرا نعم ذكر الداخر منها قليل يعني ان منه في البيت صريح في انه باعتبار علم التفضيل فاجاب بانه قليل نادر والتعريف باللام او الاضافة عند مفارقتها اي عند مفارقة من يعني اذا لم يوجد من يكون معرفة اما باللام نحو زيد الافضل او بالاضافة نحو زيد القوم فان قلت لا نسلم انه يلزم من مفارقة من ان يكون مضافا الى نكرة نحو زيد افضل رجل قلت لا نريد التفضيل على المضاف اليه لا يكون افضل الا معرفة عند مفارقة من واما افضل رجل فليس باعتبار التفضيل على المضاف اليه بل المراد ان الدخل

مفضل ذا الرجال لو فضلوا رجلا رجلا لكان هو افضلهم رجلا من بين
المفضلين فاذا اريد التفضيل على المضاف اليه و ما رفض من فلا بد ان يكون
معرفا باللام او مضافا الى معرفة و يستوي فيه المذكر و المؤنث و التثنية و الجمع
مصحوبا بمن خلافه معرفا باللام و ساغ فيه الامران مضافا يعني ان افعل التفضيل
اذا استعمل بمن يجب فيه ترك المطابقة لانه اذا تعلق به من شابه الفعل فلا
يثنى و لا يجمع كالفعل و اما المعرف باللام فيجب فيه المطابقة لانه بعد عن شبه
الفعل لوجود اللام التي هي من خواص الاسماء فحكم وجوب المطابقة كسائر
الصفات و اما المضاف فيجوز فيه الوجهان لانه اشبه الذي بمن لذكر المفضل
عليه معه فجرى مجراه في ترك المطابقة و قد دخله الاضافة التي هي من خواص
الاسماء فبعد عن مشابهة الذي بمن فجرى مجرى المعرف باللام فروعي فيه
المطابقة و قد يحذف من لفظا فيراد تقديرا نحو الله اكبر اي من كل كبير و قول
الشاعر ان الذي سمك السماء بنى لنا بيتا دعائمه اعز و اطول اي و التزم في اخر
فلم يستو فيه ما استوى في غيره لما كان اخر في الاصل افعل بمعنى من كان
حقه ان يستوي فيه المذكر و المؤنث و المثنى و الجمع يعني لا يراعى فيه
المطابقة كافعل من لكنه روعي في اخر المطابقة يقال رجل اخر و رجلان اخران
و نساء اخر فقد خالف افعل و وجه المخالفة انه استعمل ملتزما معه
حذف من فجرى مجرى ما لا تفضيل فيه كسائر الصفات فلذلك روعي فيه
المطابقة و نحو دنيا و جلى غلب فما خلط في الاسماء اشارة الى سؤال و جواب
اما السؤال فهو ان الدنيا افعل تفضيل و كان حقها ان يذكر مع من او
اللام او الاضافة و كذا جلى تانيث الاجل الذي هو افعل التفضيل فقد
تجردتا من الثلاث فاجاب عنه بانهما جريا مجرى الاسماء التي لا تفضيل
فيها و لذلك تجردتا عنها و الاجل

عمل الفعل اي لا يعمل في مظهر فلا ينصب مفعولا به اصلا اي لا مظهرا و لا مضمرا
بخلاف الفاعل فانه يعمل فيه مضمرا انما لم يعمل عمل الفعل لان الاسماء العاملة
انما تعمل باعتبار ان لها فعلا بمعناها و ليس لاسم التفضيل فعل بمعناه في الزيادة
فلم و نحو و اضرب منا بالسيوف القوانسا منصوب بفعل مضمر اي مقدر مدلول
عليه به اي باضرب استدل بعضهم على انه ينصب الظاهر بالبيت لان القوانس
منصوب باضرب فاجاب بانه لا نسلم انه منصوب باسم التفضيل بل هو
منصوب بفعل مقدر اي يضرب القوانس و يدل على الفعل المقدر لفظ اضرب
و القوانس من القوس ها منه و اوله اكر و احمى للحقيقة منهم و قبله فلم ار
قوما مثلنا خير قومهم و المثلهم لما القينا الفوارسا و كذا قوله تعالى ان ربك
هو اعلم من يضل عن سبيله استشهد بعضهم به على ان اسم التفضيل عمل
في المظهر لان من منصوب باعلم و اجيب عنه بان من منصوب بفعل مقدر
اي يعلم من يضل فحذف لدلالة اعلم عليه و لا يرفع المظهر على لاعرف اي
لا يعمل الرفع في فاعل مظهر فلا يقول مررت برجل اكرم منه ابوه بنصب
اكرم ليكون ابوه فاعل اكرم بل يرفعه على الابتداء او برفع اكرم على انه خبره
المقدم اي مررت برجل ابوه اكرم منه الا يكون استثناء من قوله لا يرفع
المظهر اي لا يرفع اسم التفضيل المظهر الا ان يكون لمتعلق ما جرى عليه
مفضلا باعتبار تعلقه على نفسه باعتبار غيره منفيا الضابط مستخرج
من الامثلة الواردة فما جرى عليه اسم التفضيل و وقع صفة له هو رجلا
و متعلقه هو الكحل قوله مفضلا حال من المتعلق و هو الكحل اي هذا
المتعلق مفضل و مفضل عليه لقوله منه اي الكحل احسن من الكحل
لكن باعتبارين اما كونه مفضلا فباعتبار كونه في غير ما جرى عليه
و هو كونه في عين زيد و قوله

في عين زيد الجار و المجرور نصب على الحال من المجرور في منه اي احسن
الكحل كائنا في عين زيد و قوله في عينه الجار و المجرور ايضا نصب على
الحال من الكحل مقدما عليه اي ما رايت رجلا الكحل احسن كائنا
في عين زيد و شرط كون الكلام منفيا نحو ما رايت رجلا احسن في
عينه الكحل منه في عين زيد لجوازه مجرى علة لجواز عمله في المظهر
الذي يدل عليه قوله الا ان يكون اي انما يعمل في المظهر لجري اسم التفضيل
و هو احسن مجرى الفعل فهو حسن لان المعنى ما رايت رجلا حسن
في عينه الكحل كحسنه في عين زيد و هذا يدل على نفي المماثلة قد
يكون لا ذل راجحا و قد يكون بكونه مرجوحا لكن سياق الكلام و الاستعمال
يدلان على ان المراد انه بكونه في عين زيد ارجح من كونه في عين الرجل
و هذا التفضيل استفيد من نفي اصل المماثلة في الحسن و انضمام
القرينة اليه في الاستعمال و اسم التفضيل هنا الواقع بعد النفي انما عمل
لكونه بمعنى اصل الفعل من غير اعتبار التفضيل و لما في الرفع من
الفصل بين افعل و صلته باجنبي هذا علة اخرى لجواز عمله في المظهر
اذ لو لم يعمل في المظهر بل جعل المظهر مبتدا و افعل التفضيل مرفوعا بكونه
خبرا له مقدما لم يستقم لما يلزم من الفصل بين احسن و بين صلته
و هو قوله منه باجنبي و هو الكحل اذ التقدير انه مبتدا و المبتدا اجنبي
عن اسم التفضيل و صلته و لك ان تقول احسن في عينه الكحل من
عين زيد اي لك في هذا المعنى عبارة اخرى و هو ان تقول ما رايت رجلا
احسن في عينه الكحل من عين زيد و كان اي ذكر المتعلق المذكور
و هو الكحل فيه اي في ذكر المثال مضافا الى عين زيد محذوفا و التقدير
من كحل عين زيد فحذف المضاف

و هو الكحل و اقيم المضاف اليه مقامه و لك اي و لك عبارة اخرى و هي ان تقول
ما رايت كعين زيد احسن فيها الكحل فتاتي بالمفضل عليه و هو عين زيد قبل ذكر
افعل فيستغنى عنه اي عن ذكر المفضل عليه بعده اي بعد احسن و عليه قول
تميم مررت على وادي السباع و لا ارى كوادي السباع حين يظلم واديا
اقل به ركب اتوه تائية و اخوف الا ما وقى الله ساريا و التائية التوقف و البطء
و تائية تمييز من قوله اقل اي اقل توقفا و ركب فاعل اقل و المفضل عليه و هو
قوله كوادي السباع مقدم على اسم التفضيل و هو اقل و اخوف معطوف على
اقل و منه اي و من الاسم العامل اسماء الافعال و تعمل عمل مسمياتها امرا
كانت المسميات متعديا او غيره او خبرا اي امرا كانت او خبرا فقسم الامر الى
المتعدي و غير المتعدي كرويد فانه بمعنى الامر المتعدي فرويد زيدا معناه
ارود زيدا التي امهله غيرهما و قد وقع صفة كقولك لمن يعالج شيئا الدويد اي يعالج
علاجا رويدا اي يسيرا و الثالث ما وقع حالا نحو سار زيدا رويدا و الرابع ما
وقع مصدرا مضافا كرويد زيدا اي ارود ارواد امثل ارواد زيد فتتفق
هذه الصور لكون رويد ليس باسم فعل فيها و في معناه اي في معنى رويد
يقال تيد كمعنى رويد ملتزما فيه اي في رويد لفظ الواحدة فلا يختلف باختلاف
المخاطبين فيقال يا زيد رويد و يا زيدان رويد و يا زيدون رويد و هلم بمعنى
قرب عطف على قوله رويد هذا ايضا مثال لاسم الفعل بمعنى الامر المتعدي
قال الله تعالى هلم شهداءكم و هات الشيء بمعنى احضره و هات زيدا مقصورا
بمعنى خذ و فيه اي في ها لغات احدها الحاق الكاف كقولك هاك و يتصرف
مع المخاطب في احواله فيقال هاك هاكما هاكم الى اخره و الثانية ان يوضع
الهمزة موضع الكاف فيقال ها بفتح الهمزة و الثالثة ان يجمع بين الهمزة
و الكاف فيقال هاءك هاءكما هاءكم

وَ الرابعة ان يقال هاكرام ويصرف تصريفه فيقال في التثنية هالبا كراما وهاؤا كراما وفي المونث هاي كرامي وَ الخامسة ان يقال ها بالهمزة على وزن هب وله استعمالان يريد بالاستعمال تصريفها باعتبار احوال الكاف وغيرها كما هاؤا و حيهل الثريد مثال اخر لاسم الفعل بمعنى الامر المتعدي ومعناه وفيه اي وحيهل لغات حيهلا بالتنوين و حيهلا بالالف وحيهل بسكون اللام وحيهل بسكون الهاء وفتح اللام وهذا الاخير ذكره غير سيبويه واما ما قبله فقد ذكرها سيبويه وبله زيدا بمعنى اترك زيدا بله ما كان في معنى المصدر اي دع ما كان في معنى المصدر وهو بله زيد مضافا اي ترك زيد وفعال اي التي بمعنى الامر عطف على رويد ايضا كنزال بمعنى انزل وتراك بمعنى اترك ذكر مثالين الاول لازم وَ الثاني متعد وهي اي وفعال قياسيَّة في الافعال الثلاثية عند سيبويه كضراب وقتال بمعنى اضرب واقتل وَ فعللة في الرباعية كقرقار في امر السحاب اي يا سحاب قرقر بالرعد اي صوت وعرعار لعبة لصبيان العرب وحكي ان الصبي اذا لم يجد احدا رفع صوته فقال عرعار فاذا سمعوا اخرجوا اليه فلعبوا بذلك اللعبة وَ عليك زيدا اي الزمه او به اي يقال عليك به ومعناه اعطني زيدا و علي زيدا اي اولني ووقرته منه زود ولك عمرا اي خذه و عندك خالدا اي الزمه وَحذرك بكرا وَحذارك اي احذروه ونحو صه اي اسكت وَمه اي اكفف وايه اي حدث وَامين اي استجب وهلم بمعنى اقبل وهذه الخمسة امثلة لاسم الامر اللازم ونحو هيهات لا امر مثال لاسم الفعل بمعنى الخبر اي بعد الامر وفيه لغات بفتح التاء لغة اهل الحجاز و بكسرها لغة تميم واسد ومن العرب من تضمها وقد يبنون على الفات الثلاث ومنهم من يسكنها ومنهم من يجعلها نونا كهيهان وقد يبدل هاؤها همزة نحو ايهات وشتان زيد وعمرو او وما زيد وعمرو بزيادة ما اي افترقا وتباينا ونحو لشتان ما بين اليزيدين

في الندي اباه لا اصمعي لان فاطه ينبغي ان يكون متعددا و ما مفرد ولم يستبعده بعض العلما عن القياس لان بشتان لا احوال التي بين اليزيدين فهو في المعنى متعددا واخره يزيد سليم والاغر بن حاتم وسرعان ذا اهالة مثل واصله ان رجلا كانت له نعجة عجفا وكان مخاطها يسيل من منخرها لهزالها فقيل له يا هذا الذي يسيل فقال ودكها فقال السايل سرعان ذا اهالة وَ انتصب اهالة على الحال او التميز يضربه لمن يخبر بكينونة الشيء قبل وقته ووشكان ذا خروجا اي سرع وَ وشكان وفيها اي وفي اسما الافعال من المبالغة ما ليس في مسمياتها لانها يستعمل في المبالغة فوق ما يستعمل نفس مسمياتها فيها وحكمها اي حكم اسما الافعال امتناع تقدم معمولها عليها حكم المصدر اي لا يتقدم معمولها عليها خلافا للكوفيين فلا يقول زيدا رويد لا زيدا عليك ونحوهما حجة البصريين انها ضعيفة لان منها الظرف والجار والمجرور وهي لا يتقدم عليها معمولها لضعفها ولذا لا يتقدم الحال عليه فكذلك اذا نقلت الى اسم الفعل وكذا ما ليس بظرف لانحطاط درجته عن درجة الفعل حجة الكوفيين السماع والقياس اما السماع فقوله كتاب الله عليكم اي الزموا كتاب الله وقول الشاعر يا ايها المايح دلوي دونكا واكره اي وجدت الناس يحمد ونكا فقدم دلوي على دونكا مع انه اسم الفعل واما القياس فعلى اسم الفاعل والمفعول فاجاب البصريون من القياس بوجه الفارق وهو ان اسم الفاعل في قوة الفعل لشدة شبهه به لفظا ومعنى بخلاف اسم الفعل واما جواب السماع فنحو ما ذكره حيث قال والنصاب كتاب الله عليكم ليس بعليكم وَ انما هو من باب المصدر المؤكد لنفسه وكذا قوله يا ايها المايح دلوي دونكا فدلوي اما مرفوع بانه خبر مبتدا محذوف او منصوب بفعل مقدر وبيانه ان كتاب الله

وَ لانه مصدر مؤكد من معنى قوله حرمت عليكم لان قوله حرمت يدل على انه مكتوب فكانه قال كتب الله ذلك عليكم كتابا فليس منصوبا بعليكم واما البيت فمحمل وجهين احدهما ان دلوي منصوب بفعل مقدر وهو خذ لدلالة دونكا والثاني ان يكون دلوي خبر مبتدا محذوف اي هذه دلوي ويجوز ان يكون دلوي مبتدا ودونكا خبره اي دلوي خذها فيكون من باب زيد اضربه على التاويل المشهور وهو زيد مقول في حقه اضربه والمايح بنقطتين من تحت الذي ينزل البير فيملوا الدلو وكذا اذا قل الماء وقلبته اي ومن لا اسم الفاعل لا اسم المضاف نحو غلام زيد لانه لنيابته عن حرف الجر يجر المضاف اليه لان المعنى غلام لزيد فمن يرى العمل له اي للمضاف واما من يرى العمل للحرف المقدر فليس من هذا الباب ومنه لا اسم التام اما بالتنوين نحو راقود خلا او بنون التثنية نحو منوان سمنا او بالنون الذي يشبه نون الجمع نحو عشرون درهما او بالاضافة نحو ملاه انا عسلا لانه ينصب التميز على ما قد سلف ومنه الاسما المتضمنة لمعنى ان لانها يجزم المضارع وهي اي الاسما المتضمنة نحو ما يصنع اصنع ويتصل بها المزيدة فيقلب الفها ها لئلا يتلاقى لفظان من جنس واحد نحو مهما على الاصح من القولين وهو مذهب الخليل والقول الاخر انه اسم للفعل وما هي للشرطية وَ قد يستعمل اي مهما للظرف نحو مهما تصب افقا من بارق تشم واوله قد اوبيت كل ماء فهي صادية اي اوبيت الناقة اي حملت تابى كل ما فكرهها فهي صادية اي عطشى مهما تصب بارقا من افق في جهة وناحية من الجهات تشم ذلك البارق من شجر البرق اي نظر اي سحابه اين تمطر والبارق السحاب ذو البرق وَ مهما في البيت ظرف لان الفعل بعده يتسلط

على معموله فلا يتسلط عليه تسلطه على المفعول به لانه لا يتعدى الا الى واحد فهو ظرف اي في اي جهة تصب وَ في انتصابه انما هو اذ مهما عنده ومن نحو متى تقم اقم اي تقم فانه اسم مبهم يعين بالمضاف اليه فلا يضاف الى الاشخاص نحو اي رجل يأتيني اكرمه وَ اي مكان نحو اي مكان تجلس اجلس فيه والى الزمان نحو اي حين يقدم فيه اكرمه لانه اذا اضيف الى الظرف انتصب على الظرفية لاكتسابه الظرفية من المضاف اليه كما ذكرنا نحو اي حين وانما اضيف الى الظرف ليشمل ظرف الزمان والمكان كما ذكرنا من المثالين واذ وحيث مكفوفتين بما عن الاضافة وَ الاول وهو اذ للزمان وَ الثاني وهو حيث للمكان وَ يلزمهما النصب يعني ان اذ وحيث لا يكونان الا منتصبين على الظرف وان تضمنا معنى الشرط لا ما اذ ما للمجازاة فنحو قول الشاعر اذ ما اتيت على الرسول فقل له حقا عليك اذا اطمان المجلس وهي عند سيبويه حرف موضوع للدلالة على الشرط في المستقبل وَ ليست اذ الزمانية لانه لما دخل عليها انتقلت من الاسمية الى الحرفية وتغيرت دلالتها على الماضي الى المستقبل واذا كان حرفا لم يكن لها موضع من الاعراب وقيل انه اسم ودخول ما عليها لا يخرجها عن الاسمية كحيثما وحيثما في الجزاء نحو حيثما تكن اكن وفي التنزيل وحيثما كنتم فولوا وجوهكم شطره فدخول الفا في جوابها دليل على الجزم عند عدمها وَ متى واين و مثلهما اي مثل اذما وحيثما في لزومهما ما نحو متى تاتنا تلمم بنا في ديارنا تجد حطبا جزلا ونارا تاججا ونحو اين تضرب بنا الفتاة تجدنا نصرف العيس نحوها للتلاقي واما اذا اتصل بهما ما فالجزم ظاهر كقوله تعالى اينما تولوا فثم وجه الله ويقول الشاعر متى ما تلقني فردين ترجف روانف اليتيك وتستطارا واني

نحو فاصبحت اي فانها تلتبس بهما واحتره كلا مركبيها تحت رجلك فاجرا اي
عمرنا بين الحاطمتين وبما تبه بها فعله وشبهه عن وقع في مقصلة وذا وقبه
شديدة تفسد المخلص منها اي كلا مركبي المفصلة من قدام وخلف وبينه
البيد بينه وهو فان يتقدم تخلص منها مقدما كرهها وان اخرت فا تكفل فاخر
الكفل كساثو ضع على ظهر البعير ثم يركب ويتوقى به الحرق فاجوا اي
ما يليا اي ان تقدم تكفل وان تاخر على الكفل ويسقط عن ظهرها تشبيها
للمفصلة بشموس اذا ركبها الراكب وفعله اي محل اني النصب على الحال
نحو كيف وقيل على الظرف نحو اين ومتى وقد جاء كيف تصنع اصنع وهو
ضعيف فيراه الكوفيون قياسا كيف عند البصريين لا يجازي بها لانه لا
ينبغي سماعيا في كلام الفصحا واجازه الكوفيون بها لما ورد من قولهم كيف
تصنع اصنع بالجزم وقد استضعفه سيبويه والخليل ولا يجوز الجزم باذا
الا في ضرورة الشعر لما فيه من التعين المنافي للابهام اللازم للشرط يعني
ان الشرط يلزمه الابهام نحو ما تصنع اصنع ومن تضرب اضرب وايهما
تجلس اجلس واذا وضع لتاقيت الفعل والتاقيت ينافي الابهام واذا انتفى
لازم الشرط وهو الابهام انتفى الشرط والشعر الذي انما زهو قول الشاعر
استغن ما اغناك ربك بالغنى واذا تصبك خصاصة فتجمل وقول الفرزدق ترفع
لي خندف والله ترفع لي نارا اذا اخمدت نيرانهم تقد والبيت لم يوجد
مذكورا مقابلة بنسخة المصنف وقد يوجد في بعض النسخ قوله بعد
للابهام اللازم للشرط ونحو ترفع لي خندف والله ترفع لي نارا
اذا ما خبت نيرانهم تقد قليل والظاهر انه الحاق والصواب اذا
اخمدت لان اذا بدون ما وهو البحث واما ما يجوز الجزم به فلا
يكون مستقبلا لان اذا مع ما يجوز الجزم بها فاذا مع ما اجدر

فقد نقل عن بعضهم انه يجوز الجزم باذا مكفوفة بما وانشد البيت للفرزدق
وكان اذا ما يسلل يضربه وعن منعه من الرواية منها تسلل لما فرغ من
العوامل اللفظية شرع في العوامل المعنوية فقال واما العامل المعنوي
فانه صنفان احدهما معنى فعل ماخوذ من غيره اي من غير الفعل لا الذي
لا يعمل فانه يرتفع اذا كان الماخوذ منه جملة ظرفية بشرط الاعتماد على ما يشترط
اعتماد الصفة عليه والموصول عند سيبويه اذا لم يكن الواقع بعده حدثا
لفظا او تقديرا او مطلقا عند الخليل ومن غير شرط الاعتماد مطلقا عند
الاخفش قسم العامل الى صنفين احدهما ان يكون العامل معنى فعل ماخوذا
من غير الفعل لدلالته عليه يعني ان معنى الفعل اما ان يكون ماخوذا من ظرف
او من غير ظرف فان كان الماخوذ منه ظرفا ففيه ثلاثة مذاهب احدها
مذهب سيبويه وجوابه اما ان يكون الواقع بعد الظرف حدثا لفظا نحو اليوم
الخروج او حدثا تقديرا نحو قوله ومن اياته ان تقوم السما والارض بامره
وهو بتقدير حدث اي ومن اياته قيام السما والارض بامره او لا يكون
الواقع بعده حدثا نحو عندي مال فان لم يكن الواقع بعده حدثا فانما
يعمل الظرف في الواقع بعده بشرط الاعتماد على ما يشترط اعتماد الصفة
عليه من كونه خبر المبتدا نحو زيد في الدار ابوه او بعد همزة الاستفهام
نحو افي الدار زيد او بعد حرف النفي نحو ما في الدار زيد او بشرط الاعتماد
على الموصول والواقع بعده ليس حدثا نحو فلا يعمل الظرف في الواقع بعده
عند سيبويه وان كان الواقع بعده ليس حدثا نحو اليوم الخروج او تقديرا
نحو قوله ومن اياته ان تقوم فيعمل فيه الظرف مطلقا من غير شرط الاعتماد
والمذهب الثاني وهو مذهب الخليل ان الظرف يعمل بشرط الاعتماد
على احد المذكورات لكن مطلقا

اي لا فرق بين ان يكون الواقع بعده حدثا او غير حدث وهو معنى قوله مطلقا
عند الخليل والمذهب الثالث مذهب الاخفش وهو ان الظرف يعمل من غير
شرط الاعتماد مطلقا الواقع بعده حدثا او غير حدث هذا حل اللفظ واما
تحقيق المذاهب فحجة سيبويه انه اذا لم يوجد الاعتماد مع الظرف لا يكون عاملا
فنحو ازيد داره زيد ولو لم يكن خبرا بل يكون الظرف عاملا لزم الاضمار
قبل الذكر فان قلت فاذا وجد الاعتماد نحو افي داره زيد ينبغي ان لا يجوز
ايضا لاداية الى الاضمار قبل الذكر مع انه متفق على جوازه قلت ذلك
مشترك الالزام فانه اذا وجد الاعتماد يعمل الظرف مطلقا على المذاهب
بخلاف ما اذا لم يوجد الاعتماد فانه لا يعمل عند سيبويه ولا يلزم الاضمار
قبل الذكر ولزم الاخرين لكون الظرف عندهم عاملا والفرق بين ما
اذا كان الواقع بعد الظرف حدثا او غير حدث مشكل وغاية ما يقدر انه
اذا حدثا كان ادل على اضمار الفعل لان الحدث من حيث انه حدث يكون جزا
للفعل بخلاف ما اذا كان الواقع اسما جامدا فانه لا يدل على الفعل والاقرب
ان القياس مذهب الخليل فانه اذا لم يوجد الاعتماد لا يعمل كساير الصفات
واذا وجد عمل كساير الصفات ولا فرق بين الواقع بعد الظرف حدثا او غير
حدث واما حجة الاخفش فهو ان الظرف ينزل منزلة الفعل فلا يشترط
فيه الاعتماد كالفعل وجوابه انحطاط رتبة الظرف عن الفعل لانه مشبه
به فلا يكون مساويا له لان المناسب انحطاط رتبة الفروع من الاصول وان
لم يكن ظرفا اي ان لم يكن الماخوذ منه معنى الفعل ظرفا نحو هذا وكان وليت
ولعل مما دل على معنى الفعل لم يعمل الا في الحال نحو هذا بعلي شيخا ونظايره
او الظرف اي او في الظرف نحو هذا في الدار زيد على ان الظرف يتعلق بمعنى
اسم الاشارة اي المشار اليه

في الدار وواو المفعول معه نحو حسبك وزيدا درهم فيمن لم يجعل الواو عاملة
فانه اذا جعل الواو عاملة لكون العامل لفظيا وهو الحرف لا معنويا وكذا المفعول
المطلق اي كذا ينصب معنى الفعل المفعول المطلق فيمن لا يرى الحذف في مثل
له علي الف درهم عرفا فان العامل في عرفا معنى الفعل الماخوذ من له علي
الف درهم واما من قال العامل محذوف وهو اعترف فلا يكون من هذا الباب
وكذا في فاذا له صوت صوت حمار فان العامل معنى الفعل الماخوذ من له صوت
فاما من جعل العامل الفعل المحذوف وهو يصوت فلا يكون من الباب ايضا
والصنف الثاني من العامل المعنوي ما ليس بمعنى الفعل وانه اثنان عند سيبويه
وثلاثة عند الاخفش احدها الابتدا الواقع للمبتدا والخبر وقد عرف مذهب
جمهور البصريين ان التجرد عن العوامل اللفظية للاسناد هو العامل في المبتدا
والخبر لانه معنى تناولهما واحدا اذ الاسناد لا يتاتى بدون المسند والمسند
اليه كما ان التشبيه في كان لما اقتضى مشبها ومشبها به كان عاملا فيهما وقيل
انهما مترافعان لان كل واحد منهما يقتضي الاخر وفيه اقوال اخر لا طايل تحت ذكرها
بل المحقق مذهب البصريين والثاني مما ليس بمعنى الفعل رافع الفعل المضارع
وهو وقوعه بحيث يصح وقوع الاسم موقعه اي عند سيبويه والاخفش
نحو زيد يكتب فانه يصح وقوع الاسم موقعه وهو كاتب وانما عمل هذا المعنى فيما
ما اشبهه ولان الفعل القيام مقام الاسم قد وقع في اقوى احواله فاعطي اقوى
الحركات وهو الرفع ومعنى وقوعه موقع الاسم ان يقع موقع جنس الاسم
لا ان يقع موقعا يصح وقوع اسم الفاعل موقعه الا ترى نقول يضرب الزيدان
ولا يصح وقوع اسم الفاعل هاهنا نحو ضارب زيدان لكونه غير معتمد وانما
ارتفع هاهنا لوقوعه ابدا وكلا بدا من مكان صحة وقوع الاسم فارتفاعه
اي ارتفاع الفعل المضارع عند الكوفيين

بتقويته عن النواصب والجوازم وعند الكسائي اي وارتفاعه عند الكسائي
بزيادة في اوله اي بحروف المضارعة لانه كان قبل حروف المضارعة مبنيا وبعد
دخوله صار معربا مرفوعا فلم يوجد ما يمكن احالة الاعراب عليه الا حروف
المضارعة والثالث مع العوامل المعنوية وهو عند الاخفش خاص عامل
الصفة فانها ترتفع عند الاخفش بكونها صفة لمرفوع نحو جاء زيد الظريف
وتنتصب وتنجر بمثل ذلك اي وتنصب وتجر لذلك وهو مذهب الاخفش بجواز
حمل الصفة على لفظ المبني من المنادى نحو يا زيد الظريف والمنفي نحو لا رجل
ظريفا اذ لو كان المؤثر فيهما اي في التابع والمتبوع واحدا لما اختلفت
لكن اختلف لان حكم المنادى المفرد وحكم المنفي البناء وحكم تابعيهما الاعراب
فلو كان المؤثر واحدا لما اختلف وجوابه منع الملازمة اذ قد يكون العامل فيهما
واحدا لكن وجد مع احد المعمولين ما يقتضي بناءه ولم يوجد مع التابع فلذلك
اختلف حكم المؤثر باعتبار اختلاف الشروط وبيانه ان المنادى الذي وقع
موقع المضمر والمنفي الذي لتضمنه الحرف وهو من الاستغراقية ولم يوجد
واحد منهما في تابعيهما فلذلك لم يبن التابع وبني المتبوع مع ان العامل واحد
لما فرغ من الاقسام الثلاثة التي بنى عليها بحث المعرب شرع في القسم
الرابع فقال القسم الرابع في المقتضي للاعراب وهو توارد المعاني المختلفة
على الكلم بسبب التركيب فانها اي فان المعاني تستدعي ما ينتصب دليلا
على ثبوتها وهو الاعراب لترتفع اللبس الناشي من التوارد فالرفع دليل
على الفاعلية والنصب على المفعولية والجر على الاضافة وقوله بسبب
يتعلق بالتوارد اي ان توارد المعاني بسبب التركيب اذ قبل التركيب لا
يتوارد المعاني اذ لا يتحقق الفاعلية ولا المفعولية ولا الاضافة والحروف
بمعزل عنها اي عن تلك المعاني

اذ لا يقع فاعلة ولا مفعولة ولا مضافا اليها وكذا الافعال لدلالة صيغتها
على مبانيها اي الافعال لا يعتورها المعاني المقتضية للاعراب وهي
الفاعلية والمفعولية والاضافة بقي ان يقال الفعل ايضا يتوارد عليها
معان مختلفة لكونها حالا او استقبالا او ماضيا او امرا فهي ايضا
يحتاج الى ما يميز بعض المعاني عن بعض فاجاب بان صيغتها تدل
على تلك المعاني المتواردة فان صيغة المضارع على الحال او الاستقبال يدل
وصيغة الماضي تدل على الزمان الماضي وصيغة الامر تدل على الحال
الطلب فلما تميزت تلك المعاني بنفس الصيغة لم يكن احتياج الى
الاعراب لتمييز تلك المعاني عن بعض فلذلك قال لدلالة صيغها على
معانيها وانما محل المعاني المقتضية للاعراب هو الاسم للاحتياج الى
تميز بعضها عن بعض والصيغ لا تختلف بحسب تلك المعاني لئلا يؤدي
الى الكثرة فبقي الصيغة مفردة ووضع الاعراب للدلالة على تميز
بعض تلك المعاني عن بعض ومن ثمة اي ومن اجل احتياج المعاني
المتواردة على الاسم الى ما يدل على تميزها حكم له اي للاسم باصالة
الاعراب وتلك المعاني لم تكن في الحروف ولا في الافعال فلم يحتج الى
تميز بعضها عن بعض فان قلت الفعل ايضا يطرأ عليها معان مختلفة
لا يتميز بعضها عن بعض بنفس الصيغ نحو لا تأكل السمك وتشرب
اللبن فان جزمه دال على النهي عن الشرب ونصبه دال على نفي
الجمع بينهما ورفعه لا تدل على انتفاء الشرب بل قد يكون حالا لا معنى
لا تأكل السمك وانت تشرب اللبن فهذه المعاني لا تدل عليها بنفس
الصيغ بل احتيج الى تمييز بعضها عن بعض حركات او اخر الفعل

قلت لا نسلم ان التمييز حركات الاواخر بل حركة الجزم دالة على
تقدير جازم وهو لا في النهي والنصب دال على تقدير ناصب وهو
الناصبة وهي الدالة على المعنى المستفاد من النصب فالحركات من حيث
هي غير مميزة بل دالة على عوامل مقدرة تلك العوامل هي المقتضية
لتمييز تلك المعاني بعضها عن بعض فلم يكن كالمعاني المتواردة على الاسماء
فان الاعراب هو المميز بين تلك المعاني وفي الافعال لم يكن كذلك بل الحركات
دالة على العوامل التي هي المميزة بين تلك المعاني فالمميز بالعوامل
كالتمييز بالصيغ بخلاف الاسماء فان التمييز فيها نفس الاعراب واصول
تلك المعاني اي المعاني المقتضية للاعراب بحكم الاستقراء ثلاثة الفاعلية
وهي المقتضية للرفع والمفعولية وهي المقتضية للنصب والاضافة وهي
المقتضية للجر وانما قال بحكم الاستقراء لانه لا يدل دليل عقلي على انحصار
المقتضيات في الثلاث بل علم الانحصار بالاستقراء وذلك اي وتعيين
جعل كل واحد من المقتضيات علة للنوع من الاعراب اما بحكم التناسب
لقوة الاول وهي الفاعلية التي هي اقوى من المفعولية والاضافة لان
الفاعل جزء من الكلام والمنصوب والمجرور فضلة واما الرفع فلان
الكلام لا يتم بدون المرفوع ويتم بدون المنصوب والمجرور وما لا يتم الكلام
الا به اقوى مما يتم الكلام بدونه فناسب ان يكون الدليل القوي وهو الرفع
للمدلول القوي وهو الفاعلية هكذا وضعف الثاني وهو المفعولية
لانه يتم الكلام بدونها فخصت بالنصب الذي يتم ايضا الكلام بدونه
فجعل دليل على ما يتم الكلام ايضا بدونه فهو المفعولية لتناسبهما
ايضا وكون الثالث وهي الاضافة بين بين اي بين الفاعلية والمفعولية

لكونها اقل من المفعول لتعدد المفاعيل الخمسة وكون المجرور منقسما الى قسمين مجرور
بالاسم ومجرور بالحرف فهو اكثر من الفاعل الذي لا يكون الا واحدا واقل من المفعول فهو متوسط
بينهما فلذلك جعل الجر الذي هو بين الرفع والنصب دليلا على الاضافة رعاية التناسب
ليكون المتوسط للمتوسط كما كان القوي للقوي والضعيف للضعيف وعلى هذا اي
وعلى اعتبار حكم التناسب فان دلائل الاعراب في الاصل وهو الرفع والنصب
والجر بالحركات او الحروف اي كما ان الرفع اقوى من النصب وهو اقوى من
الجر واما بطريق التعادل عطف على قوله بحكم التناسب باختصاص الاول
وهو الفاعل بالاقوى وهو الرفع والاكثر وهو المفعول بالاضعف وهو النصب
وبيان التعادل ان الفاعل من حيث انه اقل عرض له ضعف فجبر بقوة الرفع
والمفعول من حيث انه اكثر كان له قوة فقيل النصب الموجب للخفة لتعديل القوة
والضعف او لان الفاعل من حيث انه قليل فيه خفة فاعطي الرفع الدال على
الثقل ليعدل ولان المفعول من حيث انه اكثر ففيه ثقل للكثرة فاعطي النصب
الدال على الخفة ليعدل الثقل والخفة وانما لم يذكر في الجر التعادل لكون
الجر متوسطا وكون الاضافة ايضا متوسطا كما ذكرنا وكانا متساويين والتعادل
انما يكون بحسب قوة وضعف لا في القويين ولا في الضعيفين ولا في المتساويين
فلذلك ذكر الجر في التناسب ولم يذكره في التعادل فهذا اي وبما ذكرنا من
ان الفاعلية هي المقتضية للرفع والمفعولية هي المقتضية للنصب والاضافة
هي المقتضية للجر تبين ان الاصل في المرفوع هو الفاعل لتحقق المقتضي
بالحقيقة فيه وهو الفاعلية وما سواه اي وما سوى الفاعل من المرفوعات
ملحق به اي بالفاعل الحاق الفروع بالاصول والاصل في المنصوب
اي وتبين ان الاصل في المنصوب المفعول لتحقق المقتضي وهو المفعولية

فيه وما عداه من المنصوبات متفرع عليه اي على المفعول وفي المجرور اي
وان الاصل في المجرور المضاف اليه اما بصريح حرف الجر نحو المال لزيد او بمعناه
الي معنى الحرف نحو مال زيد وعليه نص واضع الصنعة وهو امير المؤمنين
علي ابن ابي طالب كرم الله وجهه على ما ذكر ان ابنة لابي الاسود
الدؤلي قالت يا ابه ما احسن السماء برفع احسن لما رات نجومها وتلالؤ
انوارها في الظلام فقال نجومها فظن انها ارادت الاستفهام فقالت انما اردت
التعجب من حسنها فقال كيف اذن تقولين ما احسن السماء بالنصب ثم غدا
الي امير المؤمنين علي رضي الله عنه وقال يا امير المؤمنين حدث في الاولاد
ما لم نعرفه واخبره بالقصة فقال هذا لمخالطة العجم ثم امره فاشترى
صحفا بدرهم واملى عليه فقال اقسام الكلام ثلاثة اسم وفعل وحرف وقال
انح هذا ولذلك سمي هذا العلم نحوا وقيل ان ابا الاسود الواضع لهذا
العلم سمع ذات يوم قارئا يقرا ان الله بريء من المشركين ورسوله بكسر
اللام فجاء الي امير المؤمنين علي رضي الله عنه فقال ابن الحوالي
استنباط قانون العرب كلامها فقال امير المؤمنين انح نحوه واشار الي
الرفع والنصب والجر وحكي ان واحدا من الولاة كتب الي الخليل
ابن احمد رحمه الله واقترح عليه ان يجمع جميع اصول النحو
في كلمات معدودة فكتب اليه الخليل اما بعد فان الفاعل
مرفوع وما سواه فرع وان المفعول منصوب وما سواه فرع عليه
وان المضاف اليه مجرور وما سواه مجرور والسلام فجمع في هذه
الكلمات جميع قوانين النحو وان المضاف اليه مجرور وما سواه
واصوله على سبيل الاجمال وهذه الحكاية تشعر بان المراد من واضع

الذي سنفهم هو الخليل وارتفاع المبتدا لكونه مسندا اليه اشبه الفاعل والمعنى
الثاني اي اذا كان المبتدا مسندا وهو القسم الثاني من المبتدا يعني به كونه صفة
واقعة بعد حرف النفي او الف الاستفهام رافعة لظاهر نحو اقائم زيد فلا يشبه
الفاعل لكونه مسندا اليه والمبتدا هنا مسند فاشبه الفاعل لكونه احد جزئي
الجملة مثله اي مثل الفاعل والخبر اي وارتفاع الخبر لكونه جزءا ثانيا من الجملة
كما ان الفاعل جزء ثان من الجملة فالجزء الاول هو الفاعل وخبر ان واخواتها
اي وارتفاع خبر ان واخواتها لكون عاملها اي عامل خبر ان لزومه الاسمها
اذ لا تدخل ان الا على الاسم وورود ثلاثيا نحو ان وان وليت فصاعدا نحو كان
ولكن ولعل بمعني التمني والترجي ولتضمن كان معنى التشبيه اشبه عامله
اي لكون عامل خبرها اشبه عامل الفاعل وهو الفعل الماضي مثلا فالحق بها اي
بالفاعل خبر ان والتزم تاخيره اي تاخير المرفوع فيه عن المنصوب
ايقاعا للمخالفة بينهما اي بين الفعل العامل وبين الملحق بالفعل او بين معمول
صريح الفعل وبين معمول الملحق بالفعل والاول اقرب الي اللفظ لانه ذكر
العاملين واجيز تقديم الظرف لما فيه من التوسع مع ان المخالفة معه واقعة
بدون تقديم المنصوب على المرفوع اذ الظرف المستقر لا يقع فاعلا
اصلا هذا جواب عن سؤال مقدر وذلك بان يقال لما كان عمل ان واخواتها
فرعيا كان الجواب ان لا يجوز تقديم المرفوع فيه على المنصوب لكن يجوز
في نحو ان في الدار زيدا فان الظرف خبر مرفوع وقد قدم على المنصوب
وكان صورة مساواة الفرع للاصل فاجاب بامرين احدهما ان الظرف يتوسع
فيها ما لم يتوسع في غيرها كما ذكر في مواضع والثاني ان الغرض من تقديم
المنصوب خبر ان ايقاع المخالفة بين معمول الفعل وبين معمول الملحق

بالفعل وهذه المخالفة انما يتحقق في غير الظرف بتاخير المرفوع اما في الظرف
فيتحقق المخالفة بدون تاخير المرفوع فان قولك ان زيدا قائم لو قدم فيه
المرفوع لشابه الفعل مع الفاعل لان القائم على الجملة من حيث انه اسم يمكن
ان يرتفع بالفاعلية في موضع كما يقال ضرب قائم زيدا بخلاف الظرف
فانه لما قدم وقيل ان في الدار زيدا لا يشبه صورة الفاعل حتى يقال يشبه
صورة ان في الدار زيدا صورة ضرب زيد عمروا قائما قيده بالمستقر احترازا
عن الظرف اللغو فانه قد يقام مقام الفاعل فيما لم يسم فاعله نحو فانه فاعل
عند بعضهم اما الظرف المستقر وهو المتعلق بالمحذوف وهو حاصل فلا
يقع فاعلا اصلا لانه اذا تعلق بالمحذوف يكون منصوبا فلا يقع فاعلا حالا ولم
يجز اي تقديم المرفوع مع الفعل حيث كره دخولها اي دخول ان واخواتها
عليه اي على الفعل هذا ايضا اشارة الي سوال وجواب على الوجه الثاني من
الوجهين المذكورين في الظرف اما السوال فهو ان يقال اذا جوز تقديم الظرف
نحو ان في الدار زيدا لتحقق المخالفة فيه بين معمول الفعل والملحق به فليجوز
ان زيدا يضرب اي يقال ان يضرب زيدا كما جوز ان في الدار زيدا فاجاب
بان المانع في الفعل كراهية دخول ان على صورة الفعل بخلاف الظرف
فانه في الجملة معمول فلا يكره دخول العامل عليه بخلاف الفعل فانه عامل
فيكره دخول عامل على عامل وخبر لا التي لنفي الجنس اي وارتفاع خبر
لا انما كان لشبه الفاعل ايضا وشبهه بالفاعل لكون عاملة وهو لا المحذ
به جنة وان لما بينهما من التقابل لاقتسامهما اي لاقتسام لا وان النفي
والاثبات على سبيل التوكيد اي لان لا لنفي مؤكد لكونه للاستغراق وكون
ان اثباتا مؤكدا لان اصل الاثبات مستفاد من الجملة التي دخلت

عليها ان وما تاكيد الاثبات فمستفاد من ان والغرض من قوله على سبيل
التوكيد ان مشابهة لا وان ليست بمجرد التقابل حتى يقال بحمل النقيض على
النقيض بل هما نظيران مثلان لاشتراكهما في التاكيد فهو اقرب الي التحقيق
اذ حمل النقيض على النقيض قد يورد عليه بان النقيض حقهما ان يكونا
متخالفين في الحكم لا متوافقين فيحتاج الي جواب وهو ان النقيض ظرفان
فكانا نظيران فقول المصنف على سبيل التوكيد اشارة الي كونهما متوافقين
في التاكيد فهما مثلان فالحاصل ان خبر لا مشابه للمشابهة للفعل وهو خبر
ان والمشابهة للمشابهة مشابه ولا تقديم هناك بحال حطا له عن رتبته
ان اي جوز ان تقديم المرفوع اذا كان ظرفا ولم يجوز في خبر لا تقديمه
على اسمه سواء كان الخبر غير ظرف نحو لا رجل منطلق او ظرفا لا رجل
في الدار اذ لو جوز فيه ايضا تقديم المرفوع لساوى لا ان لكن القياس
حط الفروع عن الاصول وكلمة لا فرع على ان لما ذكرنا من التقابل المؤكد
واسمها ولا اي وارتفاع اسم ما ولا اي المشبهتين بليس لما بينهما اي ما ولا وبين ليس
من التشارك في المعنى وهو النفي المطلق فيهما والحال في ما والدخول على
المبتدا والخبر ولزوم الاسمية ونحوها والتزموا تقدمه اي تقديم المرفوع
على المنصوب لعدم اقتضائها اي لعدم اقتضاء ما ولا اي وقوع تلك المخالفة
لضعف شبههما اي شبه ما ولا حيث اقتصر على المعنوي دون اللفظي
ووقوع تلك المخالفة وقوله ووقوع منصوب على انه مفعول لا اقتضا
اي لا يقتضيان المخالفة المذكورة بين الاصل والفرع معناه اي قدم
في ان المنصوب على المرفوع اذ لو عكس لشابه الفرع وهو ان الاصل
وهو الفعل وانما جوز تقديم المرفوع في ما ولا على المنصوب لان تقديمه

لا يقتضي وقوع تلك المخالفة لان ايقاع المخالفة انما احتيج اليه حيث
الشبه قويا لكونه مشابها في اللفظ من كونه ثلاثيا مبنيا على الفتح وفي
المعنى لكونه متضمنا لمعنى الفعل واما ما ولا فشبههما بليس من وجه
واحد وهو المعنوي لكون ما للنفي الحال وكون لا للنفي مثله فلما كان التشبيه
ضعيفا كان درجتهما منحطتين عن الاصل بشبههما من غير احتياج الى وجه
آخر تحقق المخالفة فالتشبيه القوي يقتضي مخالفة قوية والشبه الضعيف يكفي
مخالفتها بوجه من الوجوه واما انتصاب الحال فلانها لكونها فضلة
يتم الكلام بدونها كما انها اي ولما ان الحال مفعول فيها اذ قولك ضربت
راكبا معناه ضربت في حال الركوب فهو في المعنى ظرف فلذلك اشبه المفعول
لا سيما الظرف يمكن تقدير هذا الكلام لوجهين احدها ان لون الحال مفعولا
فيها يوجب الشبه بمطلق المفعول من حيث ان المفعول فيه مفعول
ايضا لا سيما الظرف فان الحال اشد شبها به لتساويهما في كونهما مفعولا
فيهما اذ الفعل كما يقع في الزمان والمكان يقع في الحال ايضا والثاني ان يراد
لا سيما اذا كان الحال ظرفا فانه حينئذ اشد شبها بالمفعول فيه لكونه ظرفا صورة
ايضا والتمييز اي وانتصاب التمييز ايضا لشبه المفعول كما وقع في امثلة
التمييز موقع المفعول من نحو ضرب زيد عمرا وهما ضاربان خالدا وهم
ضاربون بكرا وعجبت من ضرب زيد عمرا فان طاب زيد نفسا نحو ضرب
زيد عمرا ورطل زيتا نحو زيد ضارب عمرا من حيث انه منصوب بعد تنوين
ونون تمنوان سمنا نحو ضاربان خالدا وعشرون درهما نحو هم ضاربون
بكرا وما في السماء موضع راحة سحابا نحو عجبت من ضرب زيد عمرا والمستثنى
اي وانتصاب المستثنى المنصوب تشابهته المفعول ايضا لكونه فضله

ولكون العامل بتوسط حرف وهو حرف الاستثناء كالا ونحوه كالمفعول
معه فان الفعل ايضا ينصبه بتوسط حرف وهو الواو بمعنى مع والاسم
والخبر في بابي كان وان اي وانتصاب الاسم في باب ان والخبر في باب كان
لما ان عاملها وهو ان وكان لاقتضائه شيئين معنى وهما المسند والمسند اليه
اشبه المتعدي من الفعل لاقتضائه فاعلا ومفعولا فان زيدا قائم نظير ضرب
زيدا عمرو وكان زيد قائما نظير ضرب زيد عمرا والمنصوب اي وانتصاب
المنصوب بلا التي لنفي الجنس نحو لا غلام رجل ظريف ولا خيرا من زيد عندنا
اشبها المفعول لما انها اي لما ان لا محمول على ان لما ذكرنا ولا فروع وفي
نسخة ولا فرع للمضاف اليه اذ الاسم لا ينجر الا بالاضافة يعني انه كان للمرفوع
اصل وفروع وكذا للمنصوب وليس للمجرور ملحق به لان كل مجرور جره
بالاضافة لا بالحاق لان كل مجرور ينجر بالاضافة فلا فرع له وهو ظاهر
واما التوابع فهي داخلة تحت اعراب المتبوعات لان العامل فيه هو العامل
في التابع يعني ان عمل العامل الاول ينصب الانصباب واحدة هذا على مذهب
الاصح وهو ان العامل في التابع والمتبوع واحد وفيها مذاهب اخر مختلف
العامل فيها على ما ذكرنا وهي مشهورة وانما يبنى من الاسماء بعني ان الاصل في
الاسماء الاعراب على ما ذكرنا فانما بنى منها ما بني اما لفقدان المقتضي وهو
التركيب كالمفردات المعدودة من غير اسناد فانها مبنية لعدم المقتضي
اذ الاعراب انما يستحق بعد التركيب فحيث لا تركيب فلا اعراب واما لوجود
المانع وهو مناسبة غير المتمكن وهو الماضي وفعل الامر والحروف على ما
اومي اليه في بيان المبنيات من قبل واما المقتضي لاعراب الفعل المضارع
عندنا فهو مضارعته لاسم الفاعل لفظا ومعنى واستعمالا اما الاول وهو
المضارعة في اللفظ فلموازنته اياه ابقوله ذلك

المضارع اياه اي اسم الفاعل في الحركات والسكنات اذ ضارب فيه حركة
وسكون وحركتان فكذا يضرب واما الثاني وهو المضارعة في المعنى فلقبول
كل واحد منهما اي من الفعل المضارع واسم الفاعل الشياع والخصوص
ومبادرة الوهم فيه اي في كل واحد منهما عند التجرد من القرائن الى الحال
بيانه ان الاسم ان لم يكن معه اللام شايع نحو رجل ويختص اذا دخلته اللام
نحو الرجل كذا الفعل المضارع نحو يضرب فانه شايع يحتمل الحال والاستقبال
ويختص بدخول حرف كالسين وسوف للاستقبال وبدخول اللام للحال ليضرب
وايضا المضارع واسم الفاعل اذا تجردا من القرائن المعينة لاحد الزمانين
يتبادر الذهن الى الحال هذا مذهب بعضهم والمختار انه مشترك فيهما
الحال والاستقبال فعلى هذا لا نسلم انه يتبادر الذهن عند التجرد من
القرينة اذ من شان المشترك انه لا يفهم تعيين احد معنييه عند التجرد
من القرينة واما الثالث وهو المضارعة في الاستعمال فلوقوعه اي فلوقوع
المضارع صفة نحو جاء رجل يضرب كما يقع اسم الفاعل صفة نحو جاء رجل ضارب
ولدخول لام الابتداء عليه اي على المضارع نحو ان زيدا ليضرب كما يقال
ان زيدا لضارب وقوله عندنا اشارة الى الاختلاف اذ ذهب البصريون
الى ان المضارع انما اعرب لمشابهته لاسم الفاعل كما بينا وذهب الكوفيون
الى ان اعرابه لازالة اللبس كما في الاسم اذ يقال ما احسن زيد
فانه يلتبس اذ يعقل من نصبه نفي الظلم ومن رفعه اثبات الظلم فالاعراب
برفع اللبس كما في الاسماء ونظيره لا يرحم الله زيدا رفعه يدل على الخبر
وجزمه يدل على الدعاء فوجب الاعراب لازالة اللبس وجوابه ما ذكرنا
من قبل ثم شرع في بيان سبب اختلاف الرفع والنصب والجزم
فقال ثم ان وقوعه اي وقوع

اي وقوع المضارع في اقوى مراتب المضارعة وهو وقوعه بنفسه من
غير حرف تزده الى تقدير الاسمية نحو زيد يضرب اقتضى اي المضارع الجعل
اقوى وجوه الاعراب وهو الرفع اي بينا ان سبب اعراب المضارع هو وقوعه
موقع الاسم فاذا كان وقوعه موقع الاسم فاذا كان وقوعه موقعه بنفسه
من غير احتياج الى حرف يجعله في تقدير الاسم كان اقوى ما يوقف وقوعه
موقع الاسم الى حرف ولما كان السبب اقوى استحق الاثر الاقوى وهو
الرفع لما بينا ووقوعها اي وان وقوع المضارع موقعا لا يصلح للاسم اصلا
نحو لم يضرب يعني اي للمضارع اعرابا لا يكون في الاسم راسا وهو الجزم
اي لما بينا ان المضارع معرب لمشابهته اسم الفاعل لفظا ومعنى واستعمالا
ولم يكن واقعا موقعا يصلح للاسم فلم يستحق نوعا من انواع اعراب الاسماء
لان انواع الاعراب منحصرة في الرفع والنصب والجر فلما لم يقع موقع
الاسم لم يستحق اعراب الاسماء لكن كان مشابها للاسم وتلك المشابهة اقتضت
ان يكون له اعراب ما فابدل بالجزم مكان الجر ليكون له اعراب ما نظرا الى اصل
المشابهة ولا يكون له خصوص انواع اعراب الاسم لعدم وقوعه موقع الاسم
واحتج في هذا اي بيان ان الجزم لا يصح ان يكون في الاسم فعال في بيانه لما انه
اي لما ان الجزم لا يناسب الاسم حيث تقتضي هناك اي في الاسم وجوده اي
وجود الجزم اي عدمه غالبا معناه انه لو جزم الاسم والغالب ان يكون فيه
تنوين وهو نون ساكنة فلو دخله الجزم وسكن اخر الاسم لاجتمع ساكنان
التنوين واخر الاسم الساكن فيحتاج الى تحريكه لئلا يجتمع ساكنان فيؤدي
اثباته التسكين الى عدمه فكان ممتنعا وانما قال غالبا احترازا عن الاسم
الذي لا تنوين فيه فانه لا ياتي فيه هذا التعليل ووقوعه اي وان وقوع
المضارع موقعا لا يصلح

للاسم لانضمام ما ينقله الى تقدير الاسم او ما اشبه اقتضى له اى للمضارع
وجها من الاعراب بين الاول وهو الرفع والثاني وهو الجزم وهو اى
وهذا المتوسط الواقع بين بين اما النصب او الجر وانما كان النصب متوسطا
بين الرفع والجزم لان الجزم خفيف مطلق لعدم الحركة والرفع ثقيل
مطلق لوجود الحركة القوية والنصب بينهما اذ هو خفيف لكونه نصبا
وثقيل لكونه حركة وانما كان الجر متوسط ايضا بينهما لان الجزم خفيف
مطلق والرفع ثقيل كثير والجر ثقيل قليل فهو فوق الخفيف لثقله
ودون الرفع لقلته وكان متوسطا لذلك فاوثر النصب لخفته ولما ان
عوامله اى عوامل المضارع اشبهت نواصب الاسم اى خص المضارع
بالنصب لوجهين احدهما خفة النصب والثاني ان ما هو الاصل في عوامل النصب
هو ان وهي مشابهة لناصب الاسم وهو المفتوحة المشددة لفظا ومعنى اما
لفظا فلان المشددة قد تخفف فيصير لفظه لفظ ان الناصبة واما معنى فلانهما
يجعلان الجملة بعدها بمعنى المصدر لان قولك اريد ان تخرج واريد انك خارج في
معنى اريد خروجك وهذا السبب يختص بان من نواصب الفعل واما الباقي
وهي لن وكي واذن فلم يكن مشبهة لان المشددة المفتوحة في الوجهين
المذكورين وانما اكتفى بان الناصبة لانها في الاصل كما ان الناصبة
للاسم ان وانما ذكر لفظ العوامل جمعا مع ان الحكم يختص بواحد منها
وهو ان الناصبة لان المشددة المفتوحة كان اليق فالحاصل انه انما
اختص المضارع لوجود عوامل النصب فيه دون عوامل الجر وقوله
او ما اشبهه عطف على ما سبقه اى لانضمام ما ينقله الى تقدير الاسم كان البحث
الناصبة او بانضمام ما سبقه ذكرا لعامل وهو لن وكي واذن النواصب

لان ثم

خبر ان لا يتقل الفعل الى تقدير الاسم ولكنها اشبهت ان لانها في معنى الاستقبال
مثلها وانما كان سيضرب وسوف يضرب مما يحدث فيه الرفع مع ان اسم الفاعل
لا يقع بعد السين وسوف لان المراد ان الفعل المضارع مع السين وسوف
واقع موقع اسم الفاعل بقولنا زيد سيقوم في معنى زيد قائم وهذا له الرفع
فان قلت الفعل المضارع اذا وقع صلة للذي نحو جاء الذي يضرب يحصل له
الرفع مع انه ليس واقعا موقع اسم الفاعل اصلا قلت الجواب عنه وجهين
احدهما ان اسم الفاعل يقع صلة للموصول ايضا وهو اللام نحو الضارب
فالفعل المضارع واقع موقع اسم الفاعل تصحيحا وموقع اسم الفاعل صلة
للموصول في الجملة والثاني انهم قالوا الموصول جيء به ليكون وصلة الى
وصف المعارف بالجمل فالجملة التي وقعت صلة اصلها ان تكون صفة لان الجملة
لا تقع صفة للمعرفة جيء بالموصول اصلاحا لوقوعه صفة للمعرفة فالفعل
المضارع الواقع صلة صفة في الاصل والصفة قد يكون اسم الفاعل اذا
كان الموصوف نكرة نحو جاء رجل ضارب وقد يكون فعلا مضارعا نحو جاء رجل
يضرب فكذا اذا وقع صلة بعد معرفة نظرا الى ان الاصل كون الصلة صفة
فالمضارع واقع موقع الصفة نظرا الى الاصل وبهذا اى وبما ذكرنا من ان
الفعل المضارع خص بالجزم ولم يدخله الجر لان عوامل الجر لا يدخله
ومن ان الجزم لا يدخل الاسم لامتناع وجوده فيه تبين وجه اختصاص
الجر بالاسم والجزم بالفعل اى وتبين اختصاص الجر بالاسم لكون عوامل
الجر فيه لا في الفعل وتبين اختصاص الجزم بالفعل لامتناع دخول
الجزم في الاسم ووجود عوامل الجزم في الفعل فقوله بهذا
يشمل الامرين المذكورين اللذين يستلزمان اختصاص الجر

بالاسم والجزم بالفعل اى يتبين اختصاص الجر بالاسم لكون عوامل
الجر فيه لا في الفعل وتبين اختصاص الفعل بالجزم لامتناع
دخول الجزم في الاسم ووجود عوامل الجزم في الفعل فقوله بهذا اشتمل الامرين
المذكورين اللذين يستلزمان اختصاص الجر بالاسم والجزم بالفعل
والله اعلم قال المصنف قدس روحه في اخر الكتاب
واذ قد وفينا بما وعدنا من توفيق الاتمام لا بحد حولنا فلنختم الكتاب حامدين
لله تعالى ومصلين على نبيه محمد واله الطاهرين وهو حسبنا ونعم الوكيل





صورت تاریخ کتابت که با سرخی نوشته است

في عشرين ربيع الاول سنة ست وثمانين وسبعمائة
٧٨٦

صورت نسخه بخط تعلیق دیگر نوشته است

طالعت هذا الكتاب مستفيدا من مجيء
ومخدومي الله مخلد ظلاله آمينا للاسلام
وانا الفقير ابرهيم بن نصير اصلح الله
في اربع وعشر ذي الحجة
حجة خمس وعشرين وثمانمائة

٨١٧

العبد علی

که آخر نسخه از این شرح لباب بعد از نعم الوکیل دیده شد

ویقول العبد الضعیف محمد بن مسعود بن محمود بن ابی الفتح السیرافی
الفالی احسن الله خاتمته شکر الله سعی مصنفه فیما افاد ویسر له فی کل خیر
ما تمناه وارتاه فلقد استفدنا من کلامه فوائد کثیرة واقتطفنا ثماره
علینا فوائد غزیرة وقد اتفق الفراغ من املاء هذا الشرح بحسب ذهنی
القاصر وفهمی الفاتر فالمأمول من علماء الزمان واکابر الخلان ان یحرس الله
ایامهم واجری بالخیر اقلامهم لئن نظروا فیه بعین الانصاف منبهین
علی الخطاء والزلل مصلحین لما عثر علیه من الخلل داعین لما املاه بالغفران وحسن
الخاتمة وعلیه التکلان والصلاة والتسلیم علی من لا نبی بعده
محمد وآله الطیبین وصحبه المنتجبین. واتفق الفراغ من املائه فی خامس عشر شهر
ربیع الاول سنة اثنی عشر وسبعمائة فی مدینة شیراز حرسها الله تعالی عن الآفات
وصانها الله عن المخافات

۷۱۲

